

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والحضارة الإسلامية

قسم اللغة العربية



جامعة الأمير عبد القادر

للعلوم الإسلامية - قسنطينة

الإعراب والرتبة في التراكيب اللغوية العربية

دراسة في ضوء الدرس اللساني الحديث

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه (ل.م.د) في اللغة والأدب العربي

تخصص: لسانيات عامة

إشراف الدكتور:

اليزيد بلعمش

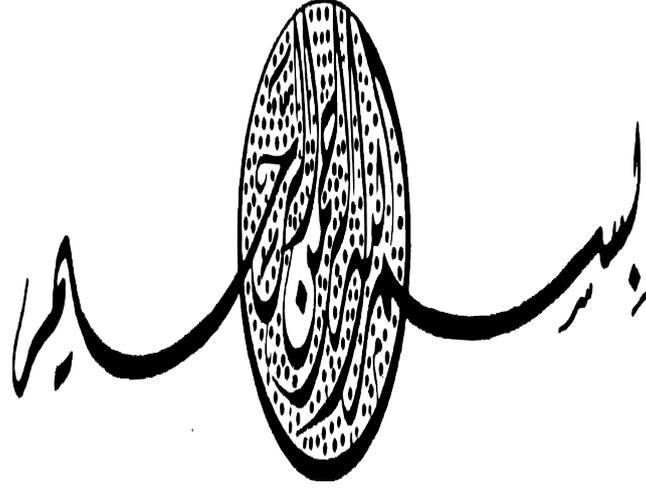
إعداد الطالب:

مراد شرفي

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة الأصلية	الرتبة	الأستاذ
مريثسا	جامعة	أستاذ	
مشرفا ومقرها	جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة	أستاذ محاضر "أ"	اليزيد بلعمش
عضوا مناقشا	جامعة	أستاذ	
عضوا مناقشا	جامعة	أستاذ	
عضوا مناقشا	جامعة	أستاذ	
عضوا مناقشا	جامعة	أستاذ	

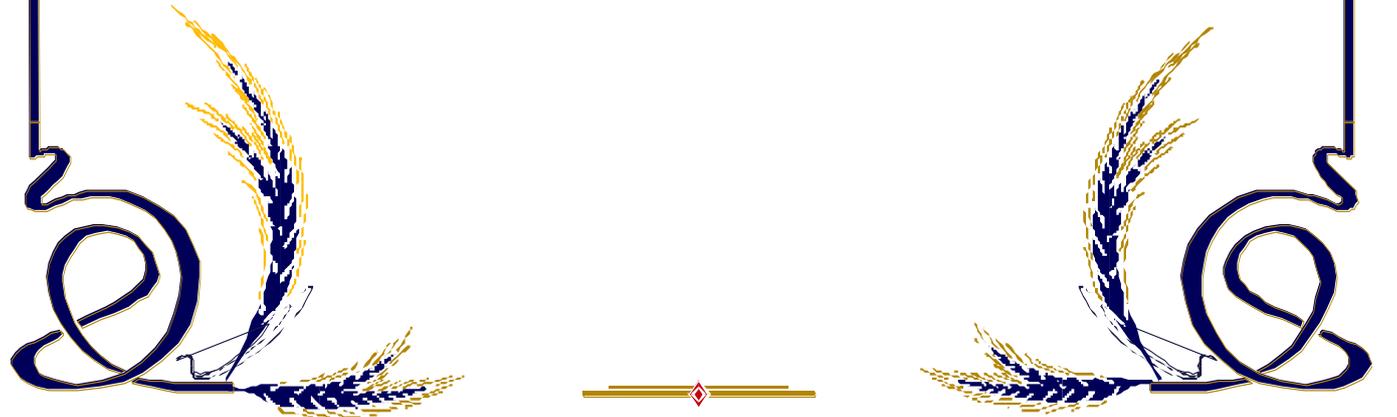
السنة الجامعية: 1444-1445هـ/2022-2023م



هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُؤَنِي ءَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ

وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ ٤٠

النمل الآية 40.



إلى

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما...

إلى إخوتي الأعزاء...

إلى زوجتي الصالحة اعترافا وتقديرا في كلّ آن...

إلى فلذات كبدي تسنيم وجودي ووسيم يوسف...

أعزهم الله بالإسلام ورفعهم الله بالعلم والتقوى...

إلى كلّ من كان له الفضل في تعليمي حرفا...

إلى

شكرنا على نعم الله

الحمد لله القائل في محكم تنزيله ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ [إبراهيم/07] أحمدته تعالى الذي أنعم عليّ نعمًا جلييلة، وصلّ اللهم وسلّم على سيّدنا محمد القائل: "من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله".

في حقيقة الأمر لم أجد عن كلمة الشكر بديلا لإيفاء كل ذي حق حقه، بكل تواضع وعرفان بالجميل، أتقدم بخالص معاني الشكر إلى أستاذي ومعلمي الدكتور اليزيد بلعمش الذي تفضل مشكورا بقبول الإشراف على هذه الأطروحة وحرصه على اكتمالها، وبذلك زودني بنصائحه ومنحني وقته الثمين وعلمه الغزير وكرمه الفياض، وتفضل عليّ بأن أدنى مجلسي منه وهذا ليس بغريب، فنسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك له في وقته وأن يمدّ له في عمره ويجزل له الثواب ويسهل له الصّعب إنه كريم العطاء وهاب.

كما أتوجّه بالشكر الجزيل إلى أخي وزميلتي الدكتور حمزة بوساحية لسعة صدره، إذ كان متابعا لي وموجّها فجزاه الله عني خير الجزاء.

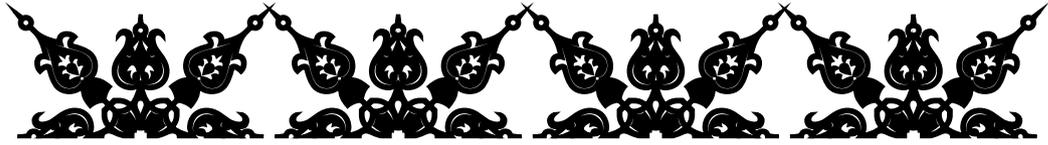
ثم أتوجّه بالشكر إلى أستاذتي الفضلاء في قسم اللغة العربيّة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلاميّة- قسنطينة، على توجيهاتهم القيمة والسديدة وعنايتهم بالتكوين والبحث العلمي وتشجيعهم عليه، وشكري موصول لكل من أسهم وأعان وأسدى لنا نصيحة كانت عوننا لنا في هذا البحث.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مراد شرفي

رموز منهجية

ف = فعل.	مف = مفعول.	فا = فاعل.	ف = فعل	م ظ = مركب ظرفي
م تط فا = مخصص تطابق الفاعل.	م س = مركب اسمي.	ج = جملة.	مف = مفعول.	فا = فاعل.
تط مف = تطابق المفعول.	م تط مف = مخصص تطابق المفعول.	ز = الزمن.	م ز = مخصص الزمن.	تط فا = تطابق الفاعل.
(م) = متم.	(مخ) = مخصص.	(م) = متم.	(م مت) = المكون المتحكم.	م ف = مركب فعلي.
(م) = المتم أو المركب المتم.	(فغ) = مركب فعلي.	(ح) = مركب حرفي.	(إس) = مركب اسمي.	(إع) = إعراب أو مركب إعرابي.
م = مكوّن مجرى.	م غ م = مكوّن غير مجري.	(ت ن ن) = توسعة التّمط التمّودج.	(ب ع) = البنية العميقة.	(ب س) = البنية السطحية.
متق = متقبل.	ح = جملة رئيسة وجملتين مدمجتين.	ح = عجز الجملتين.	ج = عجز الجملة.	م س = عجز مركب اسمي.
ف = فعل.	س ¹ ، س ² ، س ³ = متغيرات الموضوعات.	منا = منادى.	ص، ص ¹ = متغيرات الحدود اللواحق.	فا = فاعل.
بؤ جد = بؤرة جديد.	زم = زمان.	مف = مفعول.	مح = محور.	منف = منقذ.
بؤ مقا = بؤرة مقابلة.	Φ = محمول اعتباطي.	ص = صفة.	حا = حائل.	مض = ماض.
خب = خبر.	ظ ¹ ...ظ ^ن = ظروف.	مض ¹ ...مض ^ن = موضوعات.	م ص = مركب صفي.	م س = مركب اسمي.
بؤ = بؤرة.	غ ت = غير تام.	وي = متغير القوة الإنجازية.	حض = حاضر.	وي = متغير الحمل.
مك = مكان.	حد = حدث.	مستق = مستقبل.	متض = متوضع.	ع = معرّف.
م ² = موقع المبتدأ.	مصا = مصاحب.	عل = علّة.	حل = حال.	مستف = مستفيد.
ط = رابط.	م ⁴ = موقع المنادى.	م Φ = موقع المحور أو بؤرة المقابلة أو اسم الاستفهام.	م ³ = موقع الدّيل.	م ¹ = موقع المصدر.



مقدمتہ



تعدّ اللغة وسيلة من وسائل الإبانة والإفصاح عن المقاصد، فكانت بذلك من أهم وسائل الاتصال التي يركز عليها العقل البشري، بل وجميع وسائل التواصل الأخرى إنما هي رهينة اللغة، كالرسائل والمكالمات وغالب الإشارات ... الخ، ولهذا وجدنا أن كل أمة من الأمم أولت عناية فائقة لدراسة اللغة وتحليلها لأجل التطوير في إمكاناتها وتسهيل التواصل بها أكثر وأكثر. ولم يكن النحاة العرب القدماء بدعا من غيرهم في هذا الأمر، فاعتنوا عناية فائقة بدراسة اللغة العربية من نواح مختلفة؛ جمعا وشرحا وصرفا وبلاغة، وكان للنحو في ذلك قصب السبق، فاهتم النحاة فيه بأواخر الكلم، والمؤثرات التي تؤثر فيها، حتى أصبح هذا الأمر من القضايا الهامة التي شغلت تفكيرهم، وغلبت على صفحات مؤلفاتهم فتناولوها بالبحث والتدقيق والتعليل، فعدّوا الإعراب جزءا لا يتجزأ من نظام اللغة العربية مهما تعددت أنواعه واتسعت قضاياها، فارتباط العربية بالإعراب حقيقة ترسّخت عند علماء العربية الذين أدركوا هذه المزية وفتنوا إلى أسرارها فدافعوا عنها في مجالسهم ومناظراتهم.

كما أنهم لم يُغفلوا دراسة العلاقات الظاهرة بين الكلمات وهي دراسة لا تقل أهمية عن الإعراب، لأنها تُعنى بتنظيم ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب، وقد جاءت دراستها متناثرة في كتب التراث. بين النحويين والبلاغيين فكانت تُدرس تحت مسمى "الرتبة" عند النحاة وتحت باب التقديم والتأخير عند البلاغيين.

إنّ المتابع لعمق اللغة العربية ومرونتها تتكوّن لديه قناعة مفادها أنّ لا توقّف أو فتور في قراءة التراث النحويّ العربي، وبخاصة بعد ظهور علم اللغة الحديث كعلم مستقلّ له ميزاته بين بقية العلوم الأخرى. هذا العلم الذي مكن من مراجعة كثير من القضايا اللغوية العربية القديمة من منظور لسانيّ حديث. -وهذا لا يعني بدوره- نقض آراء النحاة القدماء بقدر ما هو تكامل في الرؤى، بل إنّ الرّبط بين الدّراسات اللّغويّة العربيّة القديمة واللّسانيات الحديثة يُعدّ مطلباً أساسياً قصد تغطية جوانب النقص الموجودة في الدّرس اللّسانيّ عامة.

وفي هذا السياق عمدنا إلى قراءة ظاهرتين أساسيتين في النحو العربي وهما: ظاهرة الإعراب والرتبة باعتبارهما من القضايا التي شغلت ولا زالت تشغل أفكار المعنيين بالدراسات اللغوية سواء العربية منها أو غيرها، محاولين البحث عن أصول معرفية جديدة لهاتين الظاهرتين من غير قطيعة مع التراث أو اكتفاء به.

انطلاقاً من هذه الرؤية ومن الاطلاع على النظريات اللسانية الحديثة؛ كالتنظيرية الوصفية التي تبناها بعض الباحثين اللسانيين العرب والنظرية التوليدية التحويلية، ونظرية النحو الوظيفي، جاء هذا البحث ليقر مشروعية البحث في التراث اللغوي العربي بمنظورات حديثة ومعاصرة.

ولمّا كان الأمر كذلك أجمعت أمري على أن يكون موضوع هذا البحث هو: "الإعراب والرتبة في التراكيب اللغوية العربية دراسة في ضوء الدرس اللساني الحديث"، ولعلّ من الدوافع التي حقّرتني على اختيار هذا الموضوع:

- ضرورة تعرّف الباحث على دراسة ظاهرة الإعراب والرتبة في مجمل النظريات اللسانية والاستفادة منها، وكذا محاولة الكشف عن التأثير المتبادل بين النظرية النحوية القديمة والنظريات اللسانية الحديثة، وكيف عالجت كلّ منهما هاتين الظاهرتين؟

- معالجة المسائل والقضايا المتعلقة بالإعراب والرتبة في ضوء ما جدّ من بحث في الدراسات اللغوية المعاصرة.

- دراسة هذا الموضوع دراسة علمية وفقاً لقواعد علمية وخطة ممنهجة معتمداً على أساسي النقد والبناء.

- الرغبة في البحث والتقصّي لا الاكتفاء بالمعلومات الجزئية والأحكام الجاهزة.

- ميولي الشخصي لهذا للحقل اللساني، وبالأخصّ العربية منها لما لها من بعد تراثي.

إنّ الاهتمام بهاتين الظاهرتين لدافع إلى الحيرة والاستغراب وداع إلى الاستفهام عن الطريقة التي تعامل اللغويون القدماء والمحدثون مع ظاهرة الإعراب والرتبة، وما التوجهات

التي سار عليها كل طرف سواء من الجانب التنظيري أو الجانب التحليلي؟ ويمكن لنا تفريع هذه القضية الكبرى إلى قضايا جزئية نسوغها في الأسئلة الآتية:

- ما أهمية الإعراب ومكانته في لغتنا العربية؟
- ما مفهوم الإعراب والرتبة في نصوص تراثنا النحوي؟
- إذا كانت سمة الإعراب والرتبة من السمات التي حظيت بعناية فائقة لدى العلماء قديما فإنهما في العصر الحديث قد أثارا من النقاش والجدال ما أسال حبرا كثيرا، فما هي أبرز الأسباب والمشكلات التي طرحها المحدثون حول هاتين الظاهرتين؟
- هل يكفي الاعتماد على العلامة الإعرابية وحدها في تفسير المعاني النحوية، أم أنها مجرد حركات لوصل الكلام بعبعضه ببعض؟
- وكيف نظرت الدراسات العربية الحديثة إلى الإعراب والرتبة وما الأسس والمبادئ التي اعتمدها في تناول هاتين الظاهرتين بحسب تعدد الاتجاهات والمناهج اللسانية؟
- ومن خلال إجابتنا عن هذه التساؤلات نحاول أن نصل إلى جملة من الأهداف نذكر منها

- تحديد مكانة التراث اللغوي العربي ومنزلته، باعتباره دراسة لسانية قائمة بذاتها تدل على مجهود وعمل فكري له إطاره الزمني والمكاني وظروفه الخاصة به.
- معرفة مدى اشتمال درس اللغوي العربي القديم على عناصر التطور والقوة التي تجعله مواكبا للدراسات اللسانية المعاصرة.
- التأكيد على أهمية دور الإعراب والرتبة في بناء الجملة العربية، فالنقد في بعض عناصر الجملة وتغيير موقعها يُكسب العنصر المتقدم وظيفة دلالية زيادة على وظيفته النحوية.
- محاولة الكشف عن مختلف الرؤى؛ القريبة أو البعيدة أو المتناقضة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة.

وللإجابة عن الإشكالية السابقة وتحقيق الأهداف المشار إليها، فقد جاءت بنية الموضوع مكونة من أربعة فصول، سبقتها مقدّمة وتلتها خاتمة، فجعلت الفصل الأوّل مخصّصاً للحديث عن الإعراب بين الدرس العربي القديم والاتجاه الوصفي الحديث وقد قسمته إلى مبحثين، المبحث الأوّل: تقديم عرض لمفهوم الإعراب وأقسامه عند المتقدمين مع الإشارة إلى اختلاط هذا المفهوم بمصطلحي "النحو" و"العربية"، وذكر الاعتبار التي بنى عليها النحويون تلك الأقسام، كما بيّنت في هذا المبحث أصالة الإعراب في اللّغة العربية ووظيفته وأغراضه. وعالجت في المبحث الثاني ظاهرة الإعراب بين الإثبات والإنكار عند المتقدمين والمحدثين، ولهذا عنونت هذا الفصل بـ: **الإعراب بين الدرس اللغوي العربي القديم والاتجاه الوصفي الحديث.**

وأما الفصل الثاني فقد وسمته بـ: **الرّتبة بين الدرس اللغوي العربي القديم والاتجاه الوصفي الحديث**، يتكون من مبحثين، تطرّقت في المبحث الأوّل إلى بيان مفهوم الرّتبة والتأصيل له تاريخياً أي من بدايات مفهومه الأوّل من تبلوره خارج المجال العلمي المدروس لننتقل به للمجال العلمي المدروس وكيف ترسّخت في تراثنا اللغوي ممارسة ثمّ دراسة، ثم ذكرت أقسام الرّتبة (الرّتبة المحفوظة وغير المحفوظة) وعلاقتها باللبس متخصّياً بذلك الصّور التي عرضها ابن السراج في أصوله (الأصول في النحو) والمتعلقة بالرّتبة المحفوظة، هذا وقد ذكرت في المبحث الثاني تصوّر الدّارسين العرب القدامى كلّ حسب المدرسة التي ينتمي إليها، وتصور المحدثين حول قضية الرّتبة وكيف تعامل اللّسانيون العرب والمفاهيم اللسانية الحديثة مع هذه الظاهرة، وهي تعاملات لا تكاد تخرج عمّا ذهب إليه المتقدّمون.

وأما الفصل الثالث الذي جاء بعنوان **"الإعراب والرّتبة عند التّوليديين التحويليين العرب**، فقسمته إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل: وسمته بـ: **"النظرية التوليدية الغربية والنحو العربي"** قدّمت فيه قراءة في النظرية التوليدية التحويلية وبيان ثورة تشومسكي على اللسانيات الوصفية، ثم وقفت على بعض المماثلات الموجودة بين النظرتين؛ النظرية النحوية

العربية القديمة والنظرية التوليدية التحولية كقضية الأصلية والفرعية، وقضية العامل، والبنية العميقة والسطحية... وأما المبحث الثاني الذي وسمته بـ: "الإعراب عند التوليديين التحويليين العرب"، تناولت فيه تعريفات أولية لمفهوم النحو التوليدي ومفهوم الإعراب من وجهة نظر توليدية وأنواعه عند تشومسكي والفاصي الفهري، وأنهيت هذا المبحث بذكر رؤية لأحد الباحثين التونسيين "توفيق قريرة" حول تعامل نظرية الإعراب مع اللسانيات الحديثة (نظرية النحو التوليدي). وأما المبحث الثالث: "قضية الرتبة عند التوليديين التحويليين العرب"، حاولت أن أعالج فيه قضية الرتبة في المدرسة التوليدية التحويلية مع إبراز بعض المحاولات للسانيين التوليديين العرب حول البنية الأساس للجملة العربية، كمحاولة الفاسي الفهري، محاولة خليل أحمد عمارة، محاولة ميشال زكريا، ومحاولة داود عبده، وكل من هؤلاء اللسانيين قدّم تبريراته وأدلته ليثبت صحة ما ذهب إليه حول أصلية بنية الجملة العربية وهي اختلافات تصبّ في إثراء البحث العلمي والعربي خاصة.

الفصل الرابع كان بعنوان "الإعراب والرتبة في النحو الوظيفي"، قسمته إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول وسمته بـ: "نظرية النحو الوظيفي (النشأة والتطور)"، المبحث الثاني: "الإعراب في نظرية النحو الوظيفي"، والمبحث الثالث: "الرتبة في النحو الوظيفي".

وما دامت طبيعة الموضوع هي التي تفرض المنهج، فالمنهج الأنسب لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج الوصفي، حيث اعتمدنا الوصف لما يسمح به من رصد للظاهرتين لتقصّي التراث النحوي والبحث في اللسانيات ومن ثم الوصول إلى نتائج قريبة إلى حدّ كبير من الموضوعية. وقد كان معتمدنا في ذلك على الاستقراء والتحليل للوقوف المنهج على الرؤى اللغوية، بدءاً من الدرس اللغوي العربي القديم وصولاً إلى مقارنة الوصفيين أمثال إبراهيم أنيس وإبراهيم مصطفى ومهدي المخزومي ثمّ تمام حسان، إلى مقارنة اللسانيين التوليديين التحويليين الذين حاولوا أن يرصدوا المماثلات المشتركة بين النظريتين، وصولاً إلى الاتجاه الوظيفي ممثلاً في أعمال أحمد المتوكّل.

وكان لزاما عليّ أن أشير إلى بعض الدراسات السابقة التي تتفق مع دراستي، فعلى حسب اطلّاعي العميق بالمؤلّفات (سواء تعلّق الأمر بالبحوث أو الكتب) أو حتّى شبكة الأنترنت لم أجد من جمع في دراسته بين الظاهرتين (الإعراب والرّتبة) إلا نادرا فوجدت دراسة للباحث المغربي "محمد الرحالي" عنوانها (ملاحظات عن الرّتبة والإعراب) وهو بحث منشور في كتاب "اللّسانيات المقارنة واللّغات في المغرب"، حيث تبني رؤية الفاسي الفهري للبنية الأصليّة للجملة العربيّة والتي من قبيل (ف فا مف) وأعتبر أن البنية (فا ف مف) هي بنية مفككة إلى اليمين، وأنّ الفاعل في هذه البنية هو فاعل متقدم من وجهة نظر النظرية التحويلية وهو ما لا تجوّزه النّظرية النحوية العربية القديمة (نحاة البصرة)، كما تطرق أيضا إلى قواعد إسناد الإعراب في المكونين الفاعل المتقدم والموضع وكيفية التفريق بينهما.

إضافة إلى دراسات الدكتور "تمام حسان" والتي حاول من خلالها أن يقلّل من دور العلامة الإعرابية واعتبارها قرينة من ضمن القرائن اللفظية الأخرى التي تسهم في فهم المعنى كقرينة الرّتبة، لكنّه أغفل الدور الدّلالي الذي تقدّمه الرتبة خاصة الرّتب غير المحفوظة. أمّا باقي الدّراسات الأخرى فقد حاولت تقديم نظرة عامة حول كل قضية فمنهم من تناول قضية الإعراب وفصل فيها ومنهم من تناول قضية الرّتبة كإشارات عارضة بقليل من التّفصيل وأبرزها:

- دراسة "خالد بن صالح الحجيلان" من خلال رسالته "اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللّغويين العرب المحدثين" ناقش فيها مفهوم الإعراب وأنواعه عند الدارسين العرب المحدثين دون أن يشير إلى مفهوم الإعراب عند النحاة القدماء وهذا إخلال بمنهجية البحث العلمي؛ فالأصل أن تذكر جهود النحويين القدماء لتبني عليهم مقولات المحدثين، كما ناقش في الجزء الأخير من رسالته الإعراب في الاتّجاهين التوليدي والوظيفي بنوع من الإيجاز والاختصار ممّا أدّى إلى إغفال بعض الأمور في البحث.

- دراسة "الصدّيق آدم بركات آدم" من خلال أطروحته "النّظرية التّحويلية التّوليدية وتطبيقها على النّحو العربي (الرّتبة أنموذجا)" درس فيها نظام الرّتبة في الجملة العربيّة محاولا تطبيق النّظرية التّوليدية التّحويلية على أشكال الجملة المختلفة، فقدّم شرحا طويلا للمراحل التي مرّت بها النّظرية التّوليدية التّحويلية غير أنّه أهمل المصطلحات التّحويلية الأساسيّة للنّظرية التّحويلية كالتبئير والخفق والتفكيك، إضافة إلى أنه لم يشر إلى أعلام المدرسة التّوليدية التّحويلية كالفاسي الفهري وميشال زكريا وداود عبده ورؤاهم حول البنية الأساس للجملة العربيّة.

وقد اعتمدت في إعدادي لهذه الدراسة على جملة من المصادر العتيقة على اختلاف أزمنتها ومشاربها كالكتاب لسبويه، وكتب ابن جني: "الخصائص، سرّ صناعة الإعراب، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، إضافة إلى كتب ابن هشام: "مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شرح قطر النّدى وبلّ الصدى". هذا فضلا عن كتب اللسانيين المحدثين، لعلّ أبرزها كتب تمام حسان: "اللّغة العربيّة معناها ومبناها، اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة"، "...كتب عبد القادر الفاسي الفهري: "اللّسانيات واللّغة العربيّة نماذج تركيبية ودلاليّة، المعجم العربي نماذج تحليليّة جديدة، البناء الموازي نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة"... وكتب أحمد المتوكّل: "اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري، الوظائف التّداولية في اللّغة العربيّة، مسائل النّحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي... وغيرها.

ولعلّه من أبرز الصعوبات التي واجهت هذا البحث:

- جائحة كورونا التي ألّمت بالعالم أكمله والتي طال أمدها (قرابة العامين) وهي مدّة غير قصيرة، ممّا عطلّ دراسة هذا البحث من حيث الحظر الكلّي والجزئي لوسائل النقل إضافة إلى غلق الجامعات وبالتالي غلق المكتبات الجامعية.

- كون الموضوع في حدّ ذاته واسعا ففضافا يحتاج إلى الإمام بظاهرة الإعراب والرتبة في التراث العربي والدّرس اللّساني الحديث فاحتاج ذلك إلى جهد كبير للسيطرة عليه والإحاطة بجميع مقاربات المدارس اللّسانية (الوصفية، التوليدية التحويلية ونظريّة النحو الوظيفي). وكان لابد من هذا التوسع والفضفضة لتعلق ذلك كله بنتائج البحث. ولذلك فإنّي سائل «من حسن خيمه، وسلم من داء الحسد أديمه، إذا عثر على شيء طغى به القلم، أو زلت به القدم، أن يغتفر ذلك في جنب ما قرّبت إليه من البعيد، ورددت عليه من الشريد، وأرحته من التعب، وصيرت القاصي يناديه من كذب، وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو، وأن الصّارم قد ينبو، وأن النار قد تخبو، وأنّ الإنسان محل النسيان»¹.

ومن واجب الوفاء الذي يقتضيني الاعتراف بالفضل لمن هو أهله؛ إلى أستاذي الدكتور: **اليزيد بلعمش** على تحمّله الإشراف على هذا البحث والذي كانت منه رعاية صادقة ومعاملة طيّبة، فكان واسع الصدر طيّب المعشر، يأخذ بيدي، ويقبل عثراتي، فجزاه الله عني خيرا الجزاء.

كما لا يفوتني أن أتوجّه بالشكر الجزيل إلى أساتذتنا الموقّرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء على قبولهم مناقشة هذا البحث فهم أهل لتقويم معوجّه، وتهذيب نتواته، والإبانة عن مواطن القصور فيه.

كما أوجّه شكري الخالص لجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، وأخصّ بالذّكر قسم اللّغة العربيّة بكلّيّة الآداب والحضارة الإسلاميّة على كلّ التسهيلات التي قدّمها لنا. والحمد لله أولا وآخرا والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

¹ - ابن هشام: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 1991، ج01، ص14.

مدخل:

الاتجاهات اللسانية الحديثة في
التعامل مع التراث اللغوي العربي.

ليس من الغرابة أن نفتش في مخزون تراثنا اللغوي العربي طالما أنه يزخر بثنّى أنواع العلوم والمعارف وخاصة ما تعلق بنحو اللّغة العربيّة، صرفها وصوتها ودلالاتها فكان النحو العربي أحد المظاهر الفكرية التي أبدع فيها النحاة العرب وبشهادة العدو قبل الصديق. كما كانت محاولات الخليل وسيبويه بمثابة النواة الأولى للدرس اللغوي العربي، ولذلك فلا عجب أن نجد من الدارسين من يقيم مقارنة بين كتاب سيبويه وآراء عبد القاهر الجرجاني بآراء دو سوسير وتشومسكي وغيرهما.

ولكنّ الغريب في ذلك أن نركن إلى تلك الذّهنيات التي تحاول طمس كلّ جهود علمائنا الفطاحل بحجة الحداثة أو أنّ هذا البحث بعيد كل البعد عن الدراسات اللسانية الغربية حتى وصل الأمر بهم إلى التطرّف والطّعن والتّيل من المعطيات العلمية والثقافية، «فكلّ حضارة غير حضارة الرّجل الغربي متأثرة بحضارة الغرب ومستعارة منها، حتى الدّراسات اللّغويّة الأدبيّة وكلّ فكر هو منبثق عن الفكر الغربي، وهذا كلّ دليل عجز الفكر العربي عن أداء وظيفته في مجريات الحضارة، وإنتاج فكر يسهم في إعلاء صرحها»¹.

إنّ هذا الإرث الذي خلفه علماءنا ليعتبر رمزا من رموز الأمة وقيمة حضارية ثابتة مازلنا نعيش بفضلها حتى الآن، لذا فإنّ «إعادة قراءة هذا التراث اللغوي عند العرب أمر واجب على الدّارسين والباحثين الغيورين من أبناء العربيّة في كل مكان وزمان، لتبقى هذه الأعمال منبعاً ثرياً، ومعينا لا ينضب، وتأصيلاً للدراسات اللّغوية العربيّة المعاصرة، وإحياء لهذه الدّراسات ولأصحابها الذين نهضوا بها على مدار الزّمان»².

وقد بدأت هذه الجهود التي قدمها العلماء العرب في مجال البحث اللغوي في القرن الثاني للهجرة أي مع قيام الحركة العلمية آنذاك؛ هذه الفترة -من الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع للهجري- التي اعتبرها عبد الرحمن الحاج الصالح³ ذروة ما قدمه هؤلاء

1- وليد السراقبي: الموروث اللغوي والاستشراق "كيس فرستينخ"، مجلة العلوم الإنسانية، سوريا، ع29، 2017، ص408.

2- حسام البيهناوي: التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، ط01، 2004، ص09.

3- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، دار موفم، الجزائر، 2012، ج01 ص169.

العلماء الفطاحل في التنوع في الاتجاهات والغزارة في الإنتاج بل قلما توصل إلى مثلها كل من جاء من قبلهم من علماء الهند واليونان ومن بعدهم كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب. هذا ويرى "محمد بن صالح وحيدى" أن قراءة التراث اللغوي كصيرورة نقدية موسومة بلحظات أساسية ثلاث¹:

الأولى: الرغبة في تجديد النحو العربي في سياق الفكر النهضوي الجديد. وتتسم هذه اللحظة في رأيه بأنها محاولة لقراءة النحو من الدّاخل، وهي أيضا محكومة بهاجس تطوير النحو وتنقيته من كلّ الشوائب التي جعلته غير مستساغ. وقد قدّم بن صالح وحيدى كتاب ابن مضاء القرطبي "الردّ على النحاة" كمثال يمثّل هذه اللحظة التي انتقد فيها نظرية العامل والتعليل والتقدير.

الثانية: مثلتها أعمال المستشرقين التي اهتمت بالتراث اللغوي النحوي في سياق اهتمامها بالتراث الفكري للحضارة العربية الإسلامية. فقد كان للمستشرقين دور كبير في نشر التراث النحوي وقراءته والتعليق عليه. وهي لحظة تمثّل بالنسبة للباحث قراءة خارجية للتراث بحكم أنّها تقدّم التراث النحوي انطلاقا من مقولات النحو التقليدي الغربي.

أما اللحظة الثالثة فتجسدها اللسانيات الحديثة مع ظهور التيار البنيوي في أوربا (مدرسة دي سوسير) وأمريكا (مدرسة بلومفيلد) ثمّ المدرسة التوليدية لاحقا.

إنّ هذه النزعة التأصيلية في قراءة التراث اللغوي تأخذ بعدين في اعتقاد "محمد بن صالح وحيدى"²؛ أحدهما بعد تجزيئي للدرس اللغوي العربي يُحاول فيه تبرير بعض المفاهيم والأصول في النظرية اللسانية بالبحث عن نظائر لها عند النحاة. وهكذا نجد تأصيلا لمفاهيم البنية العميقة أو البنية السطحية أو التحويلات أو العاملة ونحو ذلك، وقد أشرت إلى هذا البعد في الفصل الثالث. والبعد الآخر شمولي يسعى إلى تأصيل الأبعاد النظرية

1- محمد بن صالح وحيدى: اللسانيات والتراث النحوي: إشكالات منهجية وإبستمولوجية، الندوة الدولية الثانية قراءة التراث

الأدبي واللغوي في الدراسات الحديثة، جامعة الملك سعود، الجمهورية العربية السعودية، 2014، ص ص 412-413.

2- المرجع نفسه، ص ص 413-414.

والإبستمولوجية. وقد مثل لهذا الاتجاه أبحاث المتوكل من خلال بحثه عن تأصيل النظرية الوظيفية التي يشتغل في إطارها من داخل التراث اللغوي القديم*. وهو ما بيناه في الفصل الرابع.

إنّ هذا الاختلاف بين اللسانيين العرب المحدثين حول إعادة قراءة التراث اللغوي العربي خُلف اتجاهين أو بالأحرى موقفين متباينين** حول كيفية تناول هذا التراث، «اتّجاه يؤمن بأنّ الفكر اللغوي الغربي الحديث هو المنهج الأصلح والبديل عن النحو العربي القديم، وهي أزمة الصّراع بين (التراث/الحداثة) وقد سلك دعاة هذا الاتجاه عدّة مسارات بين النقد والانتقاص من التراث النحوي العربي، وبالمقابل الثناء والإشادة بالفكر اللغوي العربي»¹.

وقد عبّر نفر غير قليل من اللسانيين العرب صراحة عن رأيه تجاه الفكر النحوي القديم «فقد كاد يجمع ناقِدو التّراث على أنّ بالنحو العربي عيوباً تجعل إصلاحه وإعادة النظر فيه ضرورة ملحة ومهمّة أساسية من مقتضيات عصرنا ومستلزمات نهضتنا وذهبوا في هذا النّقد مذاهب شتى، وتباينوا في تشخيص هذه العيوب وتعيين طرق الإصلاح تبايناً يجعل الباحث يتساءل عن قيمة الأسس التي اعتمدها ومدى سلامتها»². فثمة مبالغة كبيرة حول إعادة قراءة هذا التراث فرشيد عبد الرحمن العبيدي يذهب إلى أنّ هذا الانصراف عن البحث اللغوي العربي الأصيل «فيه غلوّ محموم ينهد به نفر من المغرمين بالبحث الألسني الأوربي... يهدف إلى الانصراف عن البحث العربي الأصيل إلى الألسنية الحديثة، ولاسيّما المعنيين

* يذكر محمد صالح وحيدى أن أحمد المتوكل من خلال مشروعه يبني على زعمين: الأول أن الفكر اللغوي التراثي فكر وظيفي من حيث مفاهيمه ومنهجه وقضاياه، والثاني أنّ علاقة الدرس الوظيفي الحديث بالدرس الوظيفي التراثي علاقة امتداد لأصل تتيح الاستيعاء والاستثمار. المرجع نفسه: ص414.

** وقد أشار إلى هذا الاختلاف أكثر من باحث نذكر منهم، جلّول تهامي: التراث النحوي واللسانيات، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد 01، ص103 وما بعدها. وكذلك، محمد بن صالح وحيدى: اللسانيات والتراث النحوي إشكالات منهجية وإبستمولوجية، ص413.

1- سلمان عباس عيد: تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2016.

2- عز الدين المجذوب: المنوال النحوي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي، سوسة، تونس، ط01، 1998، ص11-12.

بالعربية، ممن تعلموا شيئاً عند الغربيين، أو اطلعوا على ما جاءت به الترجمات من كتب البحث اللساني في فرنسا وغيرها من أقطار أوربا بعد سوسير 1919»¹.
ومن أمثلة من ثاروا على انتقاص التراث النحوي العربي "إبراهيم مصطفى" في كتابه "إحياء النحو" حيث يقول: «ولقد بُذِل في تهوين النحو جهود مجيدة، واصطنعت أصول التعليم اصطناعاً بارعاً، ليكون قريباً واضحاً؛ على أنه لم يتَّجه أحد إلى القواعد نفسها، وإلى طريقة وضعها، فيسأل: ألا يمكن أن تكون تلك الصعوبة من ناحية وضع النحو وتدوين قواعده، وأن يكون الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية؟»² لعلّ هذا الحكم الذي أطلقه إبراهيم مصطفى على صعوبة النحو العربي يُعدّ حكماً انطباعياً لا يستند إلى حقيقة علمية ولا يمثل الباحث اللساني الوصفي الذي من مهامه وصف الظاهرة اللغوية دون إصدار الأحكام عليها، فالصعوبة التي تَمَثَّلها في النحو لا تعتبر حكماً مطلقاً على قواعد النحو بأكمله.

ويقول آخر: «علينا إذن أن نجرّد أنفسنا من تلك الأفكار القديمة وأن ننظر إلى اللغة العربية ونحوها نظرة جديدة أساسها الإحساس الفطري، والواقع الملموس، وعلينا إذن أن ندرس اللغة والنحو دراسة واقعية فلا نحاول أن نرجع بها إلى العصور الجاهلية الأولى»³.
ويسير تلميذ مصطفى إبراهيم، مهدي المخزومي على خطى معلّمه في سخطه على التراث النحوي القديم محاولاً الحثّ على تغيير مناهج البحث في اللغة انطلاقاً من سمات الدرس اللغوي الحديث، «من هنا أخذ النحو ينحرف عن طريقه. وبدأ يتحوّل شيئاً فشيئاً إلى درس مُلقّق غريب، ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلا مظهره وشكله. ودبّ إلى هذا الدرس جذب أودى بحيويّته وقدرته على تأدية وظيفته، وصار درسا في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي، بما كانوا يفترضون من مشكلات وما يقترحون لها من حلول.

1- رشيد عبد الرحمن العبيدي: الألسنية المعاصرة والعربية، مجلة الذخائر، العدد الأول، 2000، ص22.

2- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، مصر، د ط، 2014، ص14.

3- حسن عون: اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رؤبال خلف، د ب، ط1، 1952، ص147.

أما الجدوى من دراسة النحو، وأما وظيفة النحو في الكلام، فأمر له المنزلة الثانية من عنايتهم واهتمامهم»¹. وقد لخص عبد القادر المهيري آراء هؤلاء اللسانيين العرب المنتقسين والتأقدين لتراثنا النحوي العربي من خلال قوله: «والقاسم المشترك بين أصحاب هذه الآراء هو أنّ التراث النحوي لا يعتبر اليوم وصفا صالحا للعربية ولا أساسا في تعليمها وتعلمها»². واتجاه آخر يؤمن بأنّ الفكر اللغوي الحديث هو منهج دخيل على العربية، فلا أثر له على العربية فالدرس النحوي العربي عند أصحاب هذا الاتجاه هو منهج مثالي لا ينبغي تجاوزه، يقول أحدهم: «وإذا كان المحدثون قد أتوا بنظام جديد لدرس اللغة، فإنّ النظرة اليسيرة تؤكد لنا أنّهم لم يزيدوا عمّا ذكره الأوائل شيئا سوى التنسيق والتتّيق، أمّا حقيقة البحث وجوهره، فهو قديم متأصل في القدم مأخوذ عن أربابه من عباقرة اللغويين الأوائل»³. إنّ هذه النظرة السطحية والتجزئية التي أطلقها بعض اللسانيين العرب حول الدرس اللغوي العربي القديم بالرغم من احتكاكهم بالدراسات الغربية تفتقد إلى الموضوعية العلمية لأنها نظرة ذاتية، تأثر فيها أصحاب الاتجاه الأوّل بالوافد الغربي دون البحث عن المعقولة في فهم التراث، وتعصّب الفريق الثاني للموروث العربي واعتبروا أنّ المساس بالفكر العربي القديم هو مساس بالهوية الإسلامية.

إنّ هذين الاتجاهين المتناظرين قد خلفا اتجاها توافقيا يحاول الإفادة من النظريات اللسانية الحديثة دون المساس بالفكر اللغوي العربي القديم، «إنّنا ينبغي أن نتوجّه بقراءة جديدة إلى ما كتبه علماء العربية الأوائل، وذلك في ضوء ما يعرضه الدرس اللغوي الحديث، وأن نحاول التوفيق بين ما أدى إليه عملهم وجهدهم في خدمة لغة القرآن، وما عندنا اليوم، ونخرج من كلّ ذلك بمنهج يكفل مواصلة الحفاظ على هذه اللغة الكريمة»⁴. ويرى آخر أنّ

1- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط02، 1986، ص ص14-15.

2- عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط01، 1993، ص106.

3- سلمان عباس عيد: تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، ص217.

4- المرجع نفسه، ص217.

وصل القديم بالحديث حقيقة لا بدّ منها «والحقيقة أنّ وصل القديم بالحديث مهم لتجديد ما عسى أن يكون قد حال دونه، وليكبح التعقّل من غلواء الانطلاق دون قيود، ليقوم التوازن والاعتدال والائتلاف في العناية باللّغة، والتمكّن من السّيطرة على توجيهها حتى تستقيم على الجادّة، وتحيا حياة القوّة والاكتمال، وحتّى لا يفلت زمامها من أيدينا، فتهوى من عليائها وتتحدّر إلى قرار سحيق»¹. ومن أبرز من مثّل هذا الاتجاه العلامة عبد الرحمن الحاج صالح والدكتور أحمد المتوكل.

وقد اعتبر عبد السلام المسديّ أن قراءة التراث تُعدّ تأسيساً للمستقبل على أصول الماضي، إذ يقول: «فمقولة التراث تستند عند عامة المفكرين العرب إلى مبدأ ثقافي منه تستقي شرعيتها وصلابتها في التأثير والتجاوز. وهي بهذا الاعتبار لحظة البدء في خلق الفكر العربي المعاصر والتميّز، فلا غرابة أن تُعدّ قراءة التراث تأسيساً للمستقبل على أصول الماضي بما يسمح ببعث الجديد عبر إحياء المكتسب»². لذلك نجد كل من حافظ إسماعيلي علوي وامحمد الملاح قد قدّموا بعض المقترحات من أجل ربط الدرس اللغوي العربي القديم بالدرس اللساني الحديث والخروج من ثنائية (التأثر/التعصّب) وهي مقترحات نراها تسهم إلى حدّ بعيد في حلحلة هذه الإشكالية وجعلها تقف على وصف وتفسير ظواهر اللغة العربية، باستعمال مناهج حديثة لتقويم مرتكزات هذا النظام المعرفي؛ ومنها³:

- بناء أدوات صالحة لوصف اللّغة العربيّة تخضع للشروط الإبستمولوجيّة مثل: البساطة والشموليّة والدقّة.
- فحص الحدود الإبستمولوجيّة لفرضيّة مزج المفاهيم التراثيّة الواصفة بمفاهيم الأنحاء المعاصرة مع بناء إطار استدلالي متماسك لصياغة إمكانيّة تكاملها دون السقوط في

1- سلمان عباس عيد: تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، ص217.

2- عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط01، 2010

3- حافظ إسماعيلي علوي، امحمد الملاح: قضايا إبستمولوجيّة في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط01،

2009، ص ص60-61.

التعميم والإسقاط أو الأحكام المسبقة.

- استثمار أسلوب تقويمي جديد يبني على مسلمة مفادها أن دراسة أعمال النحاة القدماء يجب أن تستخلص من خلالها أهم المحاوريات المتكّمة فيما أنجزوه، ومقارنتها بمحاور اللسانيات المعاصرة، بدل أن تقف المقارنة عند حدود سطحية. ويتجلى ذلك من خلال عمل أحمد المتوكل (تأملات في نظرية المعنى في التفكير اللساني العربي)، إطارا لتقويم التفكير النحوي القديم، يقوم على استخلاص التصورات الضمنية ومحتويات التفسير وأدواته لدى النحاة والبلاغيين والأصوليين، مع تجريب إمكانية تمازجها وتكاملها مع النظريات الدلالية والتداولية المعاصرة.
- تنظيم أدوات الوصف والتفسير بحسب مستويات الدرس اللساني المعاصر (المستوى الصرفي والتركيبى والدلالي والتداولي...).
- محاولة تجريب الإمكانيات الوصفية والتفسيرية التي قدمتها النماذج اللسانية المعاصرة لمعالجة الظواهر اللغوية التي خصص لها النحو العربي أبوابا ومباحث، في أفق إعادة تنظيم أبواب النحو القديم ومباحثه.
- ضرورة التعامل مع النحو العربي من منطلق شمولي مؤسس على شساعة مباحثه، وتعدّد الحقول المعرفية التي احتضنت قضاياها، مثل: فقه اللغة والبلاغة والأصول والمنطق...

وهو ما يتجسد في رؤية بعض اللسانيين العرب، الذين يرون أنّ النظرة إلى التراث اللغوي العربي على ضوء اللسانيات الحديثة ليس هدفها بيان عظمة اللغويين وتفوقهم، بل غرضها يتلخص في النقاط الآتية:¹

- إبراز بعض ما في التراث من مفاهيم باتت من أساسيات النظريات اللسانية، التي قطعت أشواطاً بعيدة على الصّعدين النظري والمنهجي.

¹ - لبانة مشوح: اللسانيات في التراث اللغوي العربي، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، ج02، مج86، 2011،

- رفد الجهود الرامية إلى إيجاد مقابل عربي لفيض المصطلحات اللسانية الأجنبية الوافدة، وهي مشكلة واجهها الباحثون العرب وما زالوا في تلقيها وتمثلهم لبنية هذا العلم الحديث.
- دحض زعم من زعموا أنّ ثمة هوةً تفصل علوم اللغة العربية عن اللسانيات الحديثة، مدّعين أنّ النظريات اللسانية إنّما وجدت لألسن أخرى لا رابط بينها وبين العربية.
- كما ترى "لبانة مشوح" أنّ هناك منحيان اثنان يلخصان تطوّر اللسانيات الحديثة، لم يتكاملا في التراث اللغوي العربي:¹
- تمثّل الأوّل في محاولة إدراك الموضوعيّة العلميّة في دراسة اللغة بحدّ ذاتها وتحليل مكوناتها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجميّة والدلالية.
- في حين تمثّل المنحى الثّاني في النّظر إلى اللغة كظاهرة بشريّة عامة. بمعنى أنّ العرب درسوا خصائص لغتهم بحدّ ذاتها وبمعزل عن خصائص اللغة كظاهرة عامة.
- غير أنّ هذا البعد لا يعني عدم وجود نقاط تلاقٍ بين العرب واللّسانيات الحديثة، فقد كشفت "لبانة مشوح" أنّ العرب التقوا باللّسانيات الحديثة في اعتبار أنّ للظاهرة اللّغوية وارتباطها بالإنسان بعدين اثنتين²: بعدا كونيا لأنّ الحدث اللّساني وجود مطلق ملازم للوجود البشري مجرّدا عن الزّمان والمكان وتنوّع الألسنة واختلاف اللّغات، وبعدا بيولوجيا يتمثّل في تهيو الإنسان واستعداده الخلقى لإتمام الظاهرة اللّغوية.
- فالحديث عن التراث اللّغوي العربي هو حديث عن جهود عظيمة قدّمها النّحويون العرب هي في حقيقتها جوهر النظريات اللّسانية وإن لم تسمّ باسمها، غير أنّ الأبحاث اللّسانية ربّما كانت أكثر دقّة وتخصّصا بل كانت أكثر تنظيما وتنسيقا، ويرجع ذلك إلى

¹ - لبانة مشوح: اللسانيات في التراث اللغوي العربي، ص 342.

² - المرجع نفسه، ص 343.

العامل الزمّني الذي أنتج فيه أولئك اللسانيون أعمالهم لكونها جاءت في عصر معرفي متطور صبغته حضارة تكنولوجية كبيرة.

الفصل الأول:

الإعراب بين الدرس العربي القديم والاتجاه الوصفي الحديث.

المبحث الأول: الإعراب مفهومه وأقسامه عند المتقدمين.

المبحث الثاني: الإعراب بين الدرس العربي القديم والاتجاه الوصفي.

لعله من أصعب المعوقات وأكثرها تعقيدا دراسة ظاهرة الإعراب التي تعد السمة الأبرز في النحو العربي، هذه الظاهرة التي استحوذت على جل تفكير النحاة واقتناعهم بعظم أهميتها؛ فهو من القضايا التي شغلت علماء اللغة العربية قديما وحديثا وذهبت آراؤهم فيها مذاهب شتى تختلف باختلاف نظرتهم لمدلول هذا المصطلح، فمن منكر لهذه الظاهرة واعتبارها من باب تعاقب الحركات في الجملة لا غير، ومنهم من يرى أن المساس بهذه الظاهرة هو مساس بالهوية العربية وخاصة ما تعلق منه بإعراب القرآن الكريم، فهو من العلوم الجليلة التي صانت القرآن عن اللحن والخطأ، وحرصته من التحريف والتغيير على مرّ العصور لأنه تطبيق لقواعد اللغة.

المبحث الأول: الإعراب مفهومه وأقسامه عند المتقدمين:

أولا- مفهومه وأصالته:

01- مفهومه:

أ- الإعراب لغة: بعد استقراءنا للمعاجم والكتب العربية تبين لنا أن لفظ الإعراب يحيلنا على معان لغوية كثيرة تصب في معنى الإبانة والإيضاح والإفصاح. جاء في "كتاب العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، «أعرب الرجل: أفصح القوم والكلام، وهو عربيّ اللسان أي فصيح»¹، وقال ابن دريد (321هـ) في جمهرته: «أعرب الرجل بحجته، إذا أفصح عنها. وفي الحديث (الثيب تعرب عن نفسها) وإعراب الكلام: إيضاح فصيح. ورجل مُعرب إذا كان فصيحاً»².

وجاء في التهذيب للأزهري (370هـ) «الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة.

يقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح. ويقال: أعرب عمّا في ضميرك أي أبّن.

1- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2003، ج03، ص123.

2- أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد: جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط01، 1987، ج01، ص319.

من هذا يقال للرجل إذا أفصح في الكلام: قد أعرب، وقال الفراء: إنما هو يعرّب بالتشديد يقال: عرّيت عن القوم إذا تكلمت عنهم واحتجبت لهم»¹.

أما ابن جني (392هـ) فيراه مصدرا، يقول في ذلك: «وأما لفظه فإنه مصدر، أعربت عن الشيء إذا أوضحت عنه؛ وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له، وموضّح عنه؛ وأصل هذا كلّ قولهم "العرب" وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان»². وقيل «أعرب كلامه: كشفه، وبيّنه وأوضحه، أتى به وفق قواعد العربية... وطبق عليه قواعد النحو للكشف عن المعنى النحوي كالفاعلية والمفعولية بواسطة القرائن كالإعراب ونحوه»³. وقيل أيضا: «و(أعرب) بالألف إذا كان فصيحاً وإن لم يكن من العرب وأعربت الشيء وأعربت عنه وعرّيته بالتثقيل وعرّيت عنه كلها بمعنى التبيين والإيضاح»⁴. إذن الإعراب يعني الإبانة والإيضاح، ومن ذلك «أعرب الجملة: وضّح وبيّن موقع كل كلمة من الإعراب»⁵.

ب- الإعراب اصطلاحاً:

لاشكّ أنّ العلاقة بين المعنى اللّغوي للإعراب، وهو البيان والإيضاح، والمعنى الاصطلاحي الذي سنذكره مباشرة علاقة واضحة، فالحديث عن هذه الظاهرة يستوجب النّظر في المؤلفات المشهورة التي ظهرت في القرون الأولى، تلك المؤلفات التي ألفها أولئك العلماء الفطاحل، يقول "عبد الرحمن الحاج صالح": «أنه لا بد من الرجوع إلى التراث العلمي العربي

1- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: تهذيب اللغة، تح: محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر د ط، د ت، ج02، ص362.

2- أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د ط، ج01، ص36

3- أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، مصر، ط01، 2008، مج02، (باب ع ر ب) ص1476.

4- أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط02، 1119هـ، ص400.

5- أحمد مختار عمر: معجم الصواب اللغوي دليل المتقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 2008، باب (أعرب) مج01، ص55.

الأصيل... والنظر فيما تركه أولئك العلماء الفطاحل الذين عاشوا في الصدر الأول من الإسلام حتى القرن الرابع الهجري وتفهم ما قالوه وأثبتوه من الحقائق العلمية التي قلما توصل إلى مثلها كل من جاء من قبلهم من علماء الهند واليونان ومن بعدهم كعلماء اللسانيات الحديثة في الغرب»¹.

اختلف النحاة في ماهية الإعراب، فذهب بعضهم إلى أنه لفظي* يقصد به تحريك أواخر الكلم، وهو مذهب البصريين وذهب آخرون إلى أنه معنوي وأنه يرتبط بمعاني الكلام²، وهو مذهب الكوفيين. يقول "ابن يعيش" (643هـ): «واعلم أنهم قد اختلفوا في الإعراب ما هو؟ فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى؛ قالوا: وذلك اختلاف أواخر الكلم، لاختلاف العوامل في أولها، نحو: "هَذَا زَيْدٌ" و"رَأَيْتُ زَيْدًا" و"مَرَرْتُ بِزَيْدٍ". والاختلاف معنى لا محالة.

وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات. وهو رأي "ابن درستويه" (347هـ) فالإعراب عندهم لفظ لا معنى، فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة

1- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ج01، ص169.

* تجدر الإشارة إلى أن الجمهور (مذهب البصريين) مالوا في تعريفهم للإعراب إلى الأثر اللفظي فحده عندهم "ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف"، ينظر السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ص172. ومردّ هذا التركيز على الأثر اللفظي، تعدد القراء البصريين فالملاحظ أن جميع نحاة البصرة يسلكون في القراء فنجد "ابن أبي اسحاق الحضرمي (117هـ) وتلميذاه "عيسى بن معمر" و" أبو عمرو بن العلاء وتلميذاه عيسى: "الخليل بن أحمد" و"يونس بن حبيب" كل هؤلاء من القراء. ينظر: شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، ص18. ذلك أن القراءات مصدر أساس في تأسيس قواعد العربية، وانشغالهم بها اكسبهم بعد النظر في فهم اللغة والإحاطة بأسرارها، لذلك تبين اهتمام البصريين بالقراءات القرآنية مخافة الوقوع في اللحن، يقول شوقي ضيف: "وكان ما كان بينها من خلاقات في الإعراب هو الذي أضرم الرغبة في نفوس قراء البصرة كي يضعوا النحو وقواعده وأصوله، حتى يتبين القارئ مواقع الكلم في أي الذكر الحكيم من الإعراب المضبوط الدقيق". شوقي ضيف: المدارس النحوية، المرجع نفسه، ص18. حتى أنها وجدت مدرسة في البصرة تعرف بمدرسة "الإقراء والتفسير. ينظر: خديجة الحديثي، المدارس النحوية، دار الأمل، أريد، الأردن، ط03، مدققة ومنقحة، 2001، ص40.

2- بتول قاسم ناصر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط01، 1999، ص48.

في اللفظ، يحدث بعامل، ويبطل ببطلانه»¹. أي أنه ذو بعدين:

1- بيان نظرية العامل وتغيير أواخر الكلم.

2- بيان المعنى بتغيير أواخر الكلم.²

لم يذكر سيبويه (175هـ) تعريفا صريحا محددا للإعراب، لكن ذلك لا يمنع من الإشارة إليه بعبارات واضحة لا تخرج عن مفهوم الإعراب، فقد ذكره في باب "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية" في قوله: «وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف»³. فالإعراب عنده تحريك أواخر الكلم لما يحدث فيه العامل، يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»⁴.

وهو ما ذهب إليه شيخه "الخليل" حين عد تحريك أواخر الكلم إعرابا، وذلك في قوله: «ألا ترى أنك تقول: "رَأَيْتُ يَدَكَ"، و"هَذِهِ يَدُكَ" و"عَجِبْتُ مِنْ يَدِكَ" فتعرب الدال»⁵. أي أن حركة الدال من نصب ورفع وكسر في كلمة "يد" تسمى إعرابا. فاقترن الإعراب بالحركات، وهذه إشارة شكلية من سيبويه يفسر بها التغيير الحركي الذي يرجعه إلى العامل⁶.

1- موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2001، ج01، ص149.

2- ليث قابل عبيد الوائلي، سلام موجد خلخال الزبيدي: مفهوم الإعراب في كتاب سيبويه دراسة في تحليل الكلام وارتباطه بالمعنى، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة بالنجف الأشرف، مج01، ع41، 1997، ص265.

3- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط03، 1988، ج01، ص13.

4- المرجع نفسه، ج01، ص13.

5- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ج01، ص51.

6- ليث قابل عبيد الوائلي، سلام موجد خلخال الزبيدي: مفهوم الإعراب في كتاب سيبويه دراسة في تحليل الكلام وارتباطه بالمعنى، ص266.

الأمر نفسه، عند تلميذ المبرد "ابن السراج" (316هـ) في تعريفه للإعراب يذهب مذهب الجمهور من خلال بيان نظرية العامل وتغيير أواخر الكلم إذ يقول: «الإعراب أن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث: ضم وفتح وكسر أو حركتان وسكون باختلاف الفواصل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون»¹.

وفي موضع آخر نجده يذكر مفهوم الإعراب بقوله: «هو الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكن، وأعني بالتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعراباً تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعا، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبا، وإذا كانت الكسرة

1- أبو بكر محمد بن السري بن سهل: الموجز في النحو، ص 28.

* اختلط مفهوم النحو والإعراب في كثير من الكتب، حتى سمي النحو إعراباً، والإعراب نحواً فقد ورد في اللسان: "والإعراب الذي هو النحو: إنما هو الإبانة عن الألفاظ". ابن منظور: لسان العرب، ج 01، ص ص 588-589. ويبدو الأمر واضحاً في معجم الصحاح للجوهري في تعريفه للنحو "والنحو إعراب الكلام العربي". إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 02، 1979، ص 2504. ويقول الزجاجي: "ويسمى النحو إعراباً، والإعراب نحواً سماعاً، لأن الغرض طلب علم واحد". الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 91. وتساءل الدكتور أحمد سليمان ياقوت في كتابه (ظاهرة القرآن): ما السبب في أنهم قد عرفوا النحو بأنه علم الإعراب؟ وأجاب بنفسه أن السبب يرجع إلى أن الإعراب كان سبباً في نشأة النحو فسمي باسمه واستأثر الإعراب باهتمامهم، وأصبح المحور الذي يدور حوله النحو وغيره من الدراسات اللغوية". أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1994، ص 16. كذلك نجد مصطلح "العربية" يعبر به عن النحو ففي قوله: "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها: أبو الأسود الدؤلي". محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت، ج 01، ص 34. نجد أيضاً من يعبر عن الإعراب بمصطلح "العربية" وذلك في قوله: "...وقد سئل الحسن عن الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن المنطق ويقوم بها قراءاته، فقال للسائل: (حسن فتعلمها فإن الرجل يقرأ الآية فيعبي بوجهها فيهلك فيها) والمراد بالعربية هنا الإعراب وهو النحو". عبد العزيز عبده أبو عبد الله: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ليبيا، ط 01، 1982، القسم الأول، ص 22. وفي مجال المصنفات، نجد الكثيرين اتخذوا من مصطلح "العربية" دلالة على مصطلح النحو مثل: الزبيدي (379هـ) في الواضح في علم العربية، وابن جني (392هـ) في اللمع في العربية، الزمخشري (538هـ) في المفصل في العربية، وابن الأنباري (577هـ) في أسرار العربية، وابن مالك (672هـ) في الخلاصة الألفية في علم العربية، وأبو حيان (745هـ) في اللمحة البدرية في علم العربية. ينظر: إلياس جواد، مخالفة الإعراب بين مقررات النظام النحوي، ومطالب الاستعمال اللغوي، إشراف الأستاذ الدكتور: محمد الحباس، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007، ص 35.

كذلك سميت خفضاً وجراً»¹.

أما إذا رجعنا إلى أحد أعلام الكوفيين ومتقدميهم "الفراء" (207هـ) فنجده قد حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع واستحق التقدمة². وهذا أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (291هـ) يعرض قول الفراء في مفهوم الإعراب، فيقول: «وإنما صحّ قول الفراء لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب؛ فقال: كل مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها فهو الصحيح، وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه عمل كلام العرب على المعاني، وخطى عن الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطبق للمعنى»³.

يبدو من خلال تعريف الفراء للإعراب أنه تطرق إلى شرح ما ورد في مطلع كتاب سيبويه، وهو الذي عكف على كتاب سيبويه يقرؤه⁴. وبالضبط فيما سماه "باب الاستقامة من الكلام والإحالة"⁵؛ حيث قسم الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. والذي يهمننا في هذا التقسيم "المستقيم الحسن"، حيث نجد "السيرافي" (368هـ) أبرز من تعرضوا لهذا النص بالشرح والتحليل، فقال: «فأما المستقيم الحسن، فقولك: أَيْتُكَ أَمْسٍ، وَسَاتِيكَ عَدَاً. وهذا كما قال؛ لأن ظاهره مستقيم اللفظ، والإعراب غير دال على كذب قائله، وكذلك كل كلام تكلم به متكلم، فأمكن أن يكون على ما قال، ولم يكن في لفظه خلل من جهة اللغة والنحو، فهو كلام مستقيم في الظاهر... غير أن الذي استعمله سيبويه في المستقيم، أن يكون مستقيم اللفظ والإعراب فقط، وعنى بالمستقيم اللفظ والإعراب أن يكون جائزاً في كلام العرب؛ دون أن يكون مختاراً»⁶.

1- ابن السراج: الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط03، 1996، ج01، ص45.

2- أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط02، دت، ص131.

3- المرجع نفسه، ص131.

4- إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، الأردن، ط01، 1987، ص38.

5- سيبويه: الكتاب، ج01، ص25.

6- أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط01، 2008، ج01، ص186.

فالاستقامة عند سيبويه هي استقامة اللفظ والإعراب فقط، فقد عمل - سيبويه- كلام العرب على المعاني وخلق على الألفاظ فجمع بين قوانين النحو والدلالة، هذا الجمع ذكره حماسة عبد اللطيف تحت مسمى "المعنى النحوي الدلالي" وقد يرد مختصرا "المعنى النحوي"¹.

جاء في كتاب "الإيضاح في علل النحو" للزجاجي(337هـ): «الإعراب إنما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، ويدل به على الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء»². هذا الوجه يكاد يتفق لفظا مع ما حرره "ابن جني" (392هـ) في الخصائص: «هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيد أبوه. علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ولو كان شرحا* لاستبهم أحدهما من صاحبه»³.

فالإعراب عند ابن جني يزيل فساد المعنى من خلال هذه الحركات التي تزيل ما يعتري الكلام من لبس وغموض. كيف لا واللغة وسيلة تواصلية إفهامية. وتخيلوا كيف يكون حال اللغة عندما لا تتوافر فيها إلا علامة واحدة؟ بالتأكيد ستكون عبارة عن لغو لا أكثر، وهو من ربط مصطلح الإعراب بمعناه اللغوي يقول: «ولما كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفا أيضا، وكأنه من قولهم: عربت معدته، أي فسدت، كأنها استحالت من حال إلى حال، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة»⁴. ويقول "ابن فارس"(395هـ): «فأما الإعراب- فيه يُميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أنّ قائلًا لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب أو "ضرب عمر زيد" غير معرب لم يوقف على

1- محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة- مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، ط01، 2000 ص59.

2- أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، ط3، 1979، ص77.

3- ابن جني، الخصائص، ج01، ص35.

شرحًا: أي نوعًا، يقال: هما في هذا الأمر شرع واحد أي سواء. وقد أثبتت "شرحًا" بالجيم. المرجع نفسه، ص35.

4- ابن جني: الخصائص، ج01، ص37.

مراده. فإذا قال "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا" أو "مَا أَحْسَنَ زَيْدٍ" أو "مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ" أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده¹، فبتغيُّر الحركات تتغير المعاني فتنتقل من التعجب إلى الاستفهام، إلى النفي من خلال الأمثلة التي قدمها ابن فارس على التوالي.

هذا وإذا رجعنا إلى قامة من قامات النحو والبلاغة، نجده يدور حول فكرة أن الإعراب خاضع للمعنى خضوعاً مطلقاً؛ فهو مفتاح المعاني، يقول الجرجاني (471هـ): «أعلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها. وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه². فهو دون شك حين يتحدث عن الألفاظ إنما يقصد الألفاظ داخل التركيب؛ لأن الإعراب لا علاقة له بالألفاظ خارج التركيب، وحين يتحدث عن المعاني المغلق عليها إنما يقصد معاني النحو، فنحن إنما نعرب لنبين المعنى الوظيفي برفع أو نصب أو جر ونشير إلى ذلك بعلامة صوتية هي الحركة الإعرابية التي ترتبط بذلك المعنى النحوي وتدل عليه³.

نجد في نفس الصدد من عالج مصطلح الإعراب والمعرب على حد سواء "ابن الأنباري" (577هـ)، الذي يرى أن الإعراب «اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل»⁴. في حين عرّف المعرب بقوله: «أما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير العامل فيه لفظاً أو محلاً»⁵.

فالإعراب وسيلة من وسائل إظهار المعنى وإيضاحه، يراد به الإفصاح عما يقصد إليه المتكلم، فهو مظهر من مظاهر الدقة و البيان، ألا ترى قول "العكبري" (616هـ): «الإعراب

1- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: الصحابي في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة، مصر، 1910، ص161.

2- أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني: دلائل الإعجاز، تعليق: أبو فهر محمد شاکر، ص28.

3- نور الدين مهري: دلالة الحركة الإعرابية في رواية ورش مقارنة بغيرها من القراءات المتواترة، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، الوادي، الجزائر، العدد01، مارس2009، ص337.

4- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري: أسرار العربية، تح: محمد مهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا، د ط، د ت، ص21.

5- المرجع نفسه، ص22.

دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك... ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسن زيد، لو أهملته من حركة مخصوصة لم يعلم معناه؛ لأن الصيغة تحتمل التعجب والاستفهام والنفي، والفارق بينها هو الحركات»¹.

فهذا نص صريح لأبي بكر الزبيدي (379هـ) عن كشف المعاني وإيضاحها عن طريق الإعراب في قوله: «ولم تزل العرب تتطرق على سجيبتها في صدر إسلامها وماضي جاهليتها؛ حتى ظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجا، وأقبلوا إليه أرسالا، واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية. واستبان منه في الإعراب الذي هو حليها، والموضح لمعانيها»². وقد ذكر ابن يعيش (643هـ) عند حديثه عن الاسم أن دخول الإعراب في الكلام العربي ينقل الأصوات اللغوية من طور الإبهام إلى طور الدلالة والبيان، يقول في ذلك: «لأن الاسم إذا كان وحده مفردا من غير ضميمة إليه، لم يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة نحو قولك: "زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ" و"قَامَ بَكْرٌ"، فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه»³، فالإعراب عنده لا يكون إلا داخل التراكيب.

أما إذا ذهبنا إلى النهضة الأندلسية في النحو. فقد ذهبت مصاحبة للكتاب عندهم، فللكتاب اليد الطولى في كونها وإنمائها والإبقاء عليها، ولها فضل إكبارهم منزلة الكتاب عندهم، والاحتفاظ به كأنفس ذخيرة لديهم⁴، فقد كانت الأندلس تبني نحوها على نحو المشرق، وكان عماد الأندلسيين مذهب البصريين⁵. فنجد "ابن عصفور" (669هـ) يسير على خطى البصريين في تعريفه للإعراب، وذلك في قوله: «الإعراب هو تغيير آخر الكلمة لعامل

1- أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، مصر، ط3، 2007، ص71.

2- أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص11.

3- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج01، ص149.

4- محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط02، دت، ص260.

5- خديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص21.

يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى»¹، كما نجد "ابن مالك" (672هـ) كذلك، الذي حاول الجمع بين المذهبين وانتهاجه منها وسطاً بينهما²، لم يخرج عما ذهب إليه المتقدمون في مفهوم الإعراب انطلاقاً من نظرية العامل فحدّه «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»³.

أما إذا رجعنا إلى كبار النحاة المتأخرين - ابن هشام - (761هـ)، والذي شهد المتأخرون على إمامته في النحو يعرف الإعراب بأنه «أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع»⁴. فالاسم المتمكن: ما تغير آخره لتغير العامل فيه، ولم يشابه الحرف نحو قولك: هَذَا زَيْدٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ، والفعل المضارع: ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: الهمزة، والنون والتاء والياء⁵.

02- أصالة الإعراب:

إن الحديث عن الإعراب هو حديث عن كنز ورثه العرب عن أسلافهم منذ قديم الزمان، فلم تكن هذه الظاهرة وليدة الابتكار، أو موجودة من عدم، بل أن من المتعارف عليه أن العربية ماسميت كذلك إلا لكونها لغة إعرابية، والدليل على أصالتها وورودها في الشعر الجاهلي، الذي يرجح معظم العلماء تاريخه إلى مائة وخمسين سنة قبل الإسلام، يقول الجاحظ: «وأما الشعر فحديث الميلاد، صغر السن، أول من نهج سبيله، وسهل الطريق إليه امرؤ القيس بن حجر، ومهلل بن ربيعة... فإذا استظهرنا الشعر، وجدنا له - إلى أن جاء

1- علي بن مؤمن - ابن عصفور: المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، رفع المساهم، ط1 01 1972، ج1، ص47.

2- خديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص18.

3- جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المطبعة الميرية، ط1، 01، 1319هـ، ص02.

4- جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث اللغوي، بيروت، لبنان، ط1، 01، 2001، ص22.

5- أحمد بن الحسين بن الخباز: توجيه اللمع - شرح كتاب اللمع، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام القاهرة، مصر، ط2، 02، 2007، ص64.

الله بالإسلام - خمسين ومائة عام، وإذا استظهرنا بغاية الاستظهار فمائتي عام»¹.
 هذا لأن البحث في تاريخ اللغة العربية قبل الإسلام يعتبر من الموضوعات التي أرهقت كاهل الدارسين. وقد أثر عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير»²، إذ يعتمد العلماء في دراسة اللغات ومعرفة تاريخها على ما يتركه أصحاب هذه اللغة من آثار ومخطوطات وعليه فإن العربية ليس لها من الآثار القديمة ما يوضح نشأتها ومراحل تطورها، إذ أن ظروف الحياة البدوية لم تساعد العرب على تسجيل أحداثهم أو على الاحتفاظ بما سجلوه طويلا³. فالعرب كما يقول الرافعي «قوم ملكوا الأرض ولم تملكهم، فلم يؤثر عنهم شيء في جاهليتهم الأولى من أنواع الدلالة الثابتة: كالكتابة والآثار ونحوها... وعلى ذلك يتعين أن تكون لغتهم قد ملكت التاريخ ولم يملكه»⁴.

فالحديث عن هذه الظاهرة ومراحل تطورها يستلزم بالضرورة الرجوع إلى اللغات السامية وما تفرع منها من لغات حيث «يطلق الآن لقب الساميين على الشعوب الآرامية والفينيقية والعبرية والعربية واليمينية والبابلية - الآشورية وما انحدر من هذه الشعوب»⁵.
 هذه الفصيحة هي أكثر صلة وقربا إلى اللغة العربية ذلك «أن الجذر الذي انحدرت منه العربية يدل على أن الإعراب سمة لغوية موروثة في لغة العرب، وليس شيئا جديدا نجم عن تطور واحتكاك بلغة أخرى»⁶. وكما هو معلوم فالعربية تنتمي إلى اللغات السامية، إذ نجد أول من استخدم هذا الوصف في إطلاقه على الشعوب السابقة العالم الألماني شلوتزر

1- أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ: كتاب الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، ط2، 1965، ج01، ص74.

2- محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، ج01، ص25.

3- سعدون طه سرحان العجيلي: ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور: رشيد عبد الرحمان العبيدي، الجامعة الإسلامية، بغداد، العراق، 2006، ص119.

4- مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان المنصورة، مصر، د ط، د ت، ص73.

5- علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، نهضة مصر، مصر، ط03، 2004، ص06.

6- محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب، ط02، 1983، ص133.

في أواخر القرن الثامن عشر¹.

في حين يذهب فريق آخر من فقهاء اللغة العرب إلى إطلاق اسم (اللغات العاربة) على مجموعة اللغات السامية، ميلا منهم إلى تسمية هذه اللغات باسم يمثل أصولها التاريخية وموطنها الأصلي في بلاد العرب وقد اقترح بعضهم التسمية بـ (اللغات الجزرية)²، ويعلل بعض أصحاب هذه التسمية بأن مصطلح (اللغات السامية) لا يستند على أساس رصين من الواقع التاريخي، ولا تدعمه المصادر المعتمدة، والأدلة المستندة إلى التمهيص الموضوعي، والدقة العلمية ولما كانت هذه المجموعات البشرية قد اندفعت من شبه الجزيرة العربية، فيستحسن إطلاق لفظة (الجزريون) أي (سكان الجزيرة العربية) عليهم بدلا من (الساميون)³.

فاللغة العربية لم تكن تمتلك هذه التسمية اللغوية، بل هي سمة جزرية وقد استبق الخليل بن أحمد درس اللغوي بقرون حين بين في كتابه، قدم اللسان العربي وصلته السامية يقول: «وكنعان بن سام بن نوح إليه ينسب الكنعانيون وكانوا يتكلمون بلغة تقارب العربية»⁴. وهذا ابن حزم الأندلسي (456هـ) يوضح العلاقة بين العربية والسريانية والعبرية من خلال كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" فقال: «إلا أن الذي وقفنا عليه وعلمناه يقينا أن السريانية والعبرانية والعربية التي هي لغة مضر وربيعة لا لغة حمير لغة واحدة تبدلت بتبدل مساكن أهلها فحدث فيها جرش»⁵.

أما إذا رجعنا إلى الوراء نجد أن اللغة العربية الفصحى قد احتفظت بظاهرة الإعراب وهي من صفات العربية الموهلة في القدم، في حين أن سائر اللغات السامية - ما عدا

1- علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، ص 06.

2- ياسر محمد البستنجي: التراكيب المشتركة بين العربية واللغات السامية في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتور: عادل سلمان بقاعين، جامعة مؤتة، الأردن، 2017، ص 09.

3- المرجع نفسه، ص 09.

4- الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ج 04، ص 52.

5- أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم: الإحكام في أصول الأحكام، تقديم: إحسان عباس، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 01، ص 31.

الأكادية- قد فقدت هذه الظاهرة منذ أقدم العصور¹، يقول "يوهان فك"² في هذا الشأن: «لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الإعرابي، بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها اللغات السامية باستثناء البابلية القديمة - قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي... فأشعار عرب البادية - من قبل العهد الإسلامي ومن بعده - ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان»³.

ساق رمضان عبد التواب نصوصاً من قانون حمورابي (1750-1792 ق.م) المدون باللغة البابلية القديمة، وبين فيها تماثل الإعراب بينها وبين العربية فالإعراب فيها كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب وعلامة الرفع الضمة وعلامة النصب الفتحة وعلامة الجر الكسرة، تماماً كما في العربية⁴ وما تزال آثار الإعراب موجودة في كل من اللغة الحبشية والآرامية والآشورية⁵. هذا ما يدل على أن الإعراب سامي الأصل تشترك فيه كل اللغات السامية؛ حيث يقول المستشرق الألماني "برجستراسر: «الإعراب سامي الأصل، تشترك فيه اللغة الأكادية وفي بعضه ونجد آثاراً منه في غيرها»⁶.

بالمقابل نجد محمد حماسة عبد اللطيف لا يشترط أن يكون هناك تماثل تام بين اللغات السامية في ظاهرة الإعراب، يعلق قائلاً: «ونحن لا نطلب أن يكون هناك تماثل تام

1- إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط03، 1983، ص221.

2- يوهان فك: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تر: عبد الحليم البحار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014، ص03.

3- يوهان فك (1894-1974): أستاذ فقه اللغة العربية، والدراسات الإسلامية في جامعتي (لايبزغ، وهالة) حصل على الدكتوراه من جامعة فرانكفورت سنة (1921) وعلى لقب أستاذ في سنة (1929) أهم مؤلفاته: كتاب العربية الذي طبع في برلين سنة (1950) وظهر في اللغة العربية للمرة الأولى سنة (1951) في القاهرة بترجمة عبد الحليم البحار، ينظر: نجيب العقيلي: المستشرقون، دار المعارف، مصر، ط03، 1964، ج02، ص798.

4- رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة، نهضة مصر، مصر، ط02، 2004، ص06.

5- كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية، تر: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، دط 1977، ص102.

6- برجستراسر: التطور النوي للغة العربية، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانطي، القاهرة، مصر، ط2، 1994، ص116.

بين اللغات السامية في ظاهرة الإعراب، بل يكفينا هنا أن تكون هذه الظاهرة من الخصائص القديمة لهذه اللغات وإذا كانت هذه اللغات قد فقدت هذه الظاهرة ولم يبق منها إلا آثار ضئيلة تدل على بدائيتها، فليس ذلك دليلاً على أن العربية فقدت هذه الظاهرة أو ينبغي أن تفقدها إذ لكل لغة ظروفها الخاصة التي تحكم بقاء ظاهرة ما وتطورها أو فناء ظاهرة أخرى»¹.

النظرة نفسها عند السامرائي أو تكاد، ذلك في قوله: «وقد رأينا وجود الإعراب في اللغات السامية الأخرى في عهدها السحيقة في القدم ثم اضمحلال هذا الإعراب»². في حين نجد السعيد بدوي يرى أن فقد الإعراب في اللغات السامية وبقائه في العربية يرجع لسبب يحدده بقوله: «إننا لا نذهب في تقويم ظاهرة الإعراب إلى حد إنكارها تماماً بل نرى أنه لما كان الإعراب قد اختفى من كل اللغات السامية الأخرى لوجودها في بيئات مفتوحة بينما بقي في العربية بفضل انصهارها داخل حدود الجزيرة بعيداً عن الاختلاط والتطور السريع أو عوامل التعرية»³، وهو يقصد تموقع العرب في أماكن معزولة عن الأمم الأخرى مما سهل عليها الحفاظ على هذه الظاهرة. وأضاف محمد صالح شريف عاملاً آخر أسهم في بقاء الإعراب في اللغة العربية، تمثل في نشأتها في أقدم موطن للساميين⁴.

ولعل الأسباب التي تم ذكرها جعل العربية تتميز بخواص كثيرة عن باقي اللغات السامية، يرجع أهمها إلى الأمور الثلاثة الآتية:

✓ أنها أكثر أخواتها احتفاظاً بالأصوات السامية. فقد اشتملت على جميع الأصوات التي اشتملت عليها أخواتها السامية، وزادت عليها بأصوات كثيرة لا وجود لها في واحدة منها:

1- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 128.

2- إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 03، 1983، ص 122.

3- السعيد محمد بدوي: مستويات العربية المعاصرة في مصر، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت ص 25.

4- محمد صالح شريف عسكري: العربية ومكانتها بين اللغات السامية؛ دراسة وتقويم، مجلة إضاءات نقدية، (فصلية محكمة)، السنة الثالثة، ع 09، 2013، ص 83.

الذال والثاء والظاء والغين والضاد¹.

✓ أنها أوسع أخواتها جميعا وأدقها في قواعد النحو والصرف فجميع القواعد التي تشتمل عليها اللغات السامية الأخرى توجد لها نظائر في العربية، ومن أبرزها الإعراب.
✓ أنها أوسع أخواتها ثروة في أصول الكلمات والمفردات².

الغريب أنّ أحد المستشرقين يُدعى "فولرز³ k.vollera يدّعي أن القرآن الكريم تجرد من ظاهرة الإعراب وأنه نزل أول الأمر بلهجة مكة المجردة من ظاهرة الإعراب، ثم نقّحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس، حتى أضحي يقرأ بهذا البيان العذب الصافي وغدا في الفصاحة مضرب الأمثال"⁴، وقد قيض الله له مستشرقاً بل من كبار المستشرقين يرد عليه، ويدحض كل ما جاء به بالأدلة والبراهين العلمية. يدعى "تولدكه"⁵ الذي يرى «أنه من الخطأ الشنيع الاعتقاد بأن اللغة الحية في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها إعراب، فإن العلماء في عصر هارون الرشيد قد وجدوا الإعراب بكل دقائقه لدى

- 1- محمد صالح شريف عسكري: العربية ومكانتها بين اللغات السامية؛ دراسة وتقويم، ص83. وينظر كذلك، إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، د ط، 2002، ص33.
- 2- محمد صالح شريف عسكري: العربية ومكانتها بين اللغات السامية؛ دراسة وتقويم، ص84.
- 3- فولرز (1803 -) مستشرق ألماني تخرج من جامعة بون سنة (1827) سافر إلى باريس ليتلمذ عند "دي ساسي" وفي سنة (1830) نال الدكتوراه في الفلسفة من جامعة هاله وسنة (1833) عين أستاذا للغات الشرقية في جامعة جيسن، أهم مؤلفاته وتحقيقاته: معلقة الحارث بن حلزة بشرح الزوزني، معلقة طرفة بين العبد، مبادئ النحو العربي، ينظر: عبد الرحمان بدوي: موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط03، 1993، ص419.
- 4- صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط3، 2009، ص122.
- 5- تيودور تولدكه (1836-1930): تعلم اللغات السامية والشرقية عند إيفالد في جوتنجن سنة (1853) نال الدكتوراه سنة (1856) عن رسالته (أصل و تركيب سور القرآن) التي نشرت في اللغة العربية بعنوان (تاريخ القرآن) وهو أستاذ اللغات السامية والشرقية في أكثر من جامعة ألمانية أشهر تلامذته: زاخاويكوب، وبروكلمان، من كتبه (اللغات السامية ط1887/01) و(نحو العربية الفصحى) حقق كثيرا من الدواوين الشعرية والتراث العربي، التزم تولدكه أسلوبا علميا صارما لا يقبل معه إلا ما يقوم على المنطق فكان ناقدا تاريخيا نفر من كل ما هو تأملي ويمكن القول بأنه أول من طبق التاريخية الألمانية من المستشرقين، ينظر: عبد الحسن عباس حسن الجمل الزويني: البحث اللغوي في دراسات المستشرقين الألمان - العربية أنموذجا، رسالة ماجستير، إشراف الأستاذ المساعد الدكتور: محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، جامعة الكوفة - العراق، 2010، ص262.

البدو»¹ والقرآن الكريم سبب أعظم من ذلك.

ألم ينظر في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف/02]،

يقول المفسر الجليل الطاهر بن عاشور رحمه الله في تفسيره لهذه الآية الكريمة: «استئناف يفيد تعليل الإبانة من جهتي لفظه ومعناه، فإن كونه قرآنا يدل على إبانة المعاني لأنه ما جعل مقروءا إلا لما في تراكيبه من المعاني المفيدة للقارئ، وكونه عربيا يفيد إبانة ألفاظه المعاني المقصودة للذين خوطبوا به ابتداء وهم العرب»². فأغلب ما توهمه فولرز تجردا من الإعراب إنما كان صورا من تساهل الناس في القراءة بعد اختلاطهم بالأعاجم وشيوع اللحن والتحريف، فليس للنص القرآني صلة بشيء من هذه الملاحن من قريب أو من بعيد³.

إن كان القرآن الكريم قد تجرد من الإعراب كما يزعم، أو بالأحرى كما يدّعي "فولرز" فأين يكون التحدي عندما تحدى الله عز وجل المشركين في أن يأتوا بسورة من مثله⁴. وهل يقوم التحدي إلا إذا كانت لغة التنزيل هي نفسها لغة الناس الذين يتحداهم بكل ما فيها من ألفاظ وتراكيب وحركات؟⁵، فاللغة التي استوعبت القرآن الكريم بكل فصاحته لهي لغة كاملة النضج قبل نزول القرآن على مستوى التراكيب والأساليب فالجميع كان قادرا على تفهم القرآن وبيان بلاغته وتذوقه واستشعار جوانب الحلاوة والطلاوة التي فيه، أليس هذا دليلا واضحا بيّنا على ما كانت عليه اللغة العربية قبل التنزيل من نضج واكتمال في أساليب التعبير.

هذا ويكفي شهادة بعض العلماء الذين لا صلة لهم بالقرآن الكريم، أن العربية أقرب اللغات انطباقا على النظم الطبيعية، قال المطران يوسف داو الموصلي: «من خواص اللغة

1- رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، ص380.

2- محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، ج12، ص201.

3- صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، ص419.

4- يكمن هذا التحدي في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ

وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِمَّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة/23].

5- إميل بديع يعقوب: موسوعة علوم اللغة العربية، ج02، ص298..

العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا إلى قواعد المنطق، بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريد من دون تصنع وتكلف، بإتباع ما يدل عليه القانون الطبيعي، وهذه الخاصة إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية في وجه من الوجوه، فقلما نجدها في اللغات المسماة الهندية الجرمانية ولا سيما الإفرنجية منها»¹.

من خلال ما سبق يتضح أن الإعراب سمة أصيلة في اللغة العربية، بل من أرقى السمات التي تفتخر بها، وهو من السمات المشتركة لمعظم اللغات السامية بل أن دراسة هذه الظاهرة تحتم علينا النظر في اللغات السامية الأخرى.

ثانياً - وظيفته وأغراضه:

01- وظيفته:

استقر في الدرس النحوي العربي أن الإعراب فرع للمعنى، وأن الحركات الإعرابية دوال على المعاني التي تعثور الأسماء وقد تطرق لبيان الدور الوظيفي للإعراب غير واحد من النحاة، منهم:

أ- **عند الزحاجي:** قال تحت عنوان (باب القول في الإعراب، لم دخل في الكلام) فإن قال: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا إليه واحتج إليه من أجله؟. الجواب أن يقال: «إن الأسماء لما كانت تعثورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليه، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: **ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا** فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو على أن الفعل واقع به وقالوا: **ضُرِبَ زَيْدٌ**، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يسم فاعله وأن المفعول قد ناب منابه...وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها

1- محمد لخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة دار الفتح، دمشق، ط2، 02، 1960، ص19.

ليتسعوا في كلامهم وتكون الحركات دالة على المعاني»¹.

يبين لنا الزجاجي وظيفة الإعراب من حيث دلالاته على المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية، تلكم المعاني التي تعتور الأسماء و تتعاقب عليها أشار إلى ظاهرتين أخريين هما:²

- قرينة العلامة الإعرابية من خلال مثاله الأول (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا) ومثاله الثالث (هَذَا غُلَامٌ زَيْدٍ).

- قرينة الصيغة من خلال مثاله الثاني (ضَرَبَ زَيْدٌ)، التي تكاملت مع الحركة في الدلالة على نائب الفاعل.

ب- عند ابن فارس، قال: «من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منوعت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد»³.

- وقال أيضا: «فأما الإعراب فيه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: "ما أحسن زيد"، غير معرب أو "ضرب عمر زيد"، غير معرب لم يوقف على مراده فإذا قال "مَا أَحْسَنَ زَيْدًا" أو "مَا أَحْسَنَ زَيْدٌ" أو "مَا أَحْسَنُ زَيْدٍ" أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده»⁴.

ج- عند الفراء، قال: «ثم نظرنا في السمات التي سمت العرب بها كلامها من الخفض والنصب والرفع فوجدناهم أدخلوا ذلك للإيجاز في القول، والاكتفاء بقليله الدال على كثيره، فقالوا: ضَرَبَ أَخُوكَ أَخَانًا، فدلّوا برفع أحد الأخوين ونصب الآخر على الفاعل والمفعول به.

1- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ص 60-70.

2- عبد الهادي الفضلي: دراسات في الإعراب، تهامة للنشر، حدة، المملكة العربية السعودية، ط01، 1984، ص109.

3- ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص43.

4- المرجع نفسه، ص 161.

ولو كان مخرج الكلمتين واحداً فقيل: **ضَرَبَ أَخُوكَ أَخُونًا** أو **أَخَاكَ أَخَانًا**، لم يكن فيهما فرق يدل السامع على الضارب من المضروب»¹.

د- **عند الخشاب**، قال: «وفائدته - الإعراب - أنه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التَّبَسُّتُ. والمثال في ذلك المسألة المذكورة وهي قولهم: **ما أحسن زيدًا وما أحسن زيدًا وما أحسن زيدًا**»².

02- أغراض الإعراب:

يعد الإعراب مظهرًا من مظاهر الدقة و الجمال تتميز بهما اللغة العربية لذلك لم تحظ لغة عالمية برعاية أبنائها مثلما حظيت به العربية فلإعراب أغراض و فوائد منها ما لا يمكن الاستغناء عنه ومنها ما فيه نفع كثير للغة، وأهم هذه الأغراض:

أ- إزالة الإبهام والإغلاق:

لعل الغرض الأساس للإعراب إظهار المعنى وإيضاحه والإفصاح عمّا يقصد إليه المتكلم، يقول ابن جني: «ألا ترى أنك إذا سمعت **أَكْرَمَ سَعِيدٌ أَبَاهُ، وَشَكَرَ سَعِيدًا أَبَوْهُ**، علمت برفع أحدهما و نصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شَرْجًا واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه»³.

ذكر الزجاجي أهمية الإعراب في الإبانة عن المعاني فقال: «فإن قال: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه واحتج إليه من أجله؟ الجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت تعنورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني فقالوا: **ضَرَبَ رَبُّدٌ عَمْرًا** فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب

1- أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تعليق: حسين بن فيض الله الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، اليمن، ط1 01، 1994، ج01، ص88.

2- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب: المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، سوريا ط08، 1983، ص34.

3- ابن جني: الخصائص، ج01، ص35.

عمرو على أن الفعل واقع به»¹.

ونحو: كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدٌ/ كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا.

ففي العطف بالرفع يكون السؤال عن كل واحد منهما، أي كيف أنت وكيف زيد، وبالنصب يكون السؤال عن العلاقة بينهما .

ومنه مأزوي عن "عتبان الحروري" في قوله:²

فإن يك منكم كان مروان وابنه وعمرو منكم هاشم وحبیب

فمنا حصين والبطين وقعب ومنا أمير المؤمنين شبيب

فإنه لما بلغ الشعر هشاما، وظفر به قال له: أنت القائل:

ومنا أمير المؤمنين شبيب

فقال: لم أقل كذا وإنما قلت:

ومنا أمير المؤمنين شبيب

فتخلص بفتحة الراء بعد ضمها³.

فأنت تلاحظ أن فتح الراء من (أمير)، أنجاه من هلاك محقق، وذلك أن المعنى برفع (أمير) أن شيبا هو أمير المؤمنين لا هشاما: ف(منا) خبر مقدم و (أمير) مبتدأ مؤخر وشبيب بدل و المعنى بنصب (أمير) أن يكون على النداء أي: ومنا- يا أمير المؤمنين - شبيب فهو يُقَرُّ بأن هشاما أمير المؤمنين وفرق بين التعبيرين⁴.

ب- سعة التصرف في الكلام: حيث يستطيع المتكلم التصرف في بناء الجملة العربية كما شاء، وإزالة اللبس إذ يبقى الكلام مفهوما، ومن مظاهر التصرف التقديم والتأخير، يقول ابن جني: «فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير

1- الزحاجي: الإيضاح في علل النحو، ص69.

2- نسيم الحلو: ديوان الأدب في نوادر شعراء العرب، تح: أحمد سيد حامد آل برجل، مكتبة المشارق د ط ص37.

3- أبو الأصعب المصري: تحرير التعبير في صناعة الشعر و النثر وبيان إعجاز القرآن، تح: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، د ط، د ت، ص ص 249- 250.

4- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر، عمان، الأردن، ط01، 2000، ج01، ص 33.

نحو: **أَكَلَ يَحْيَى كَمَثْرِي**، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك **ضَرَبْتُ هَذَا هَذِهِ**¹. فالإعراب لا يعطي نمطا واحداً وإنما يعطي أنماطا متعددة من الأساليب ليتسع المنجز في كلامه، قال الزحاجي: «جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، وقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني»². وهي مزية تتمتع بها اللغة العربية عن سائر اللغات الأخرى، ونضرب هنا مثلا يوضح كيف يعطي الإعراب سعة في الكلام:

✓ **ظَنَّ أَحْمَدُ زَيْدًا مُسَافِرًا.**

نذكر من هذا المثال صورا متعددة كلها واضحة المعنى وذلك نحو قولنا:

❖ **ظَنَّ أَحْمَدُ زَيْدًا مُسَافِرًا .**

❖ **أَحْمَدُ ظَنَّ زَيْدًا مُسَافِرًا .**

❖ **زَيْدًا ظَنَّ أَحْمَدُ مُسَافِرًا .**

❖ **مُسَافِرًا ظَنَّ أَحْمَدُ زَيْدًا .**

❖ **زَيْدًا مُسَافِرًا ظَنَّ أَحْمَدُ .**

❖ **مُسَافِرًا زَيْدًا ظَنَّ أَحْمَدُ .**

❖ **ظَنَّ زَيْدًا مُسَافِرًا أَحْمَدُ .**

❖ **ظَنَّ زَيْدًا أَحْمَدُ مُسَافِرًا .**

❖ **ظَنَّ مُسَافِرًا أَحْمَدُ زَيْدًا .**

❖ **مُسَافِرًا ظَنَّ زَيْدًا أَحْمَدُ .**

إلى غير ذلك من الصور الأخرى دون أن يحصل لبس فالظان في كل هذه الجمل هو أحمد، وهو معلوم من حركة الرفع، يقول أحمد مطلوب: «وبفضل الإعراب يستطيع الكاتب أو المتحدث أن يتصرف بالجملة فيراعي دواعي التقديم والتأخير دون أن يبقى أسيرا

1- ابن جني: الخصائص، ج01، ص35.

2- الزحاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ص 69- 70.

للحجرات النحوية ولولاه لأصبحت اللغة جامدة ولفقدت حريتها في التعبير وقدرتها على التقنن في القول»¹. فهو يفيد في توسيع الكلام تقديمًا وتأخيرًا ومن خصائص العربية أن الكلمة فيها تحمل معها ما يدل على قيمتها النحوية، وأن لها من أجل ذلك حرية أوسع في التقديم والتأخير²، أي أن الإعراب صمام الأمان حين تشبته علينا الأمور وتتعدّد بسبب ما يقع من تغيير أو تبديل غير مألوف في مواقع الكلمات³.

وقد أشار ابن يعيش في شرحه للمفصل إلى هذه السعة التي يمنحها الإعراب للمتكلم في بناء الجملة العربية دون اللجوء إلى قرينة الرتبة «ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب، ألا ترى أنك تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا وَأَكْرَمَ أَخَاكَ أَبُوكَ، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر»⁴.

ج- الدقة في المعنى والوقوف على أغراض المتكلمين: للإعراب فائدة أخرى جليّة، وهو أنه يمنح اللغة غناء ودقة في التعبير عن المعاني ويمكن المتكلم من التعبير بدقّة عن المعاني التي يريدها⁵، يقول ابن فارس تحت باب (الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل، والفهم من السامع): «فأما الإعراب فيه نميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلًا لو قال: "ما أحسن زيد" غير معرب أو "ضرب عمر زيد" غير معرب لم يوقف على مراده، فإذا قال: "ما أحسن زيدًا" أو "ما أحسن زيد" أو "ما أحسن زيد" أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراد»⁶.

ولنتنظر إلى صور الجملة الواحدة ودلالاتها لنرى كيف تختلف كل صورة عن الأخرى

1- أحمد مطلوب: بحوث لغوية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 01، 1987، ص 37.

2- مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ص 67-68.

3- المرجع السابق، ص ص 37-38.

4- ابن يعيش: شرح المفصل، ج01، ص72.

5- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج01، ص37.

6- ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص161.

في قولنا¹:

✓ أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا.

❖ أعطى محمدٌ خالدًا كتابًا: هذه الجملة الفعلية تقال، والمخاطب خالي الذهن عن الموضوع، فهو إخبار بما لا يعلم عنه المخاطب شيئًا.

❖ محمدٌ أعطى خالدًا كتابًا: المخاطب يعلم أن شخصا ما أعطى خالدًا كتابًا، ولكنه لا يعلم المعطي أو يظن أنه غير محمد، فهو يعتقد أنه سعيد مثلا فتقدم المسند إليه لإزالة الوهم من ذهنه .

❖ خالدًا أعطى محمدٌ كتابًا: المخاطب يعلم أن محمداً أعطى كتابا شخصا ما، ولكنه يجهل هذا الشخص، أو يظن أنه غير خالد فتقدم (خالد ا) لإزالة هذا الوهم من ذهنه.

❖ كتابًا أعطى محمدٌ خالدًا: المخاطب يعلم أن محمداً أعطى خالدًا شيئًا ما ولكنه لا يعلم الشيء الذي أعطي، أو يظن أنه أعطاه دفترًا مثلا، فقدمنا الكتاب لإزالة هذا الوهم، أي أعطاه كتابا لا شيئًا آخر.

❖ كتابًا خالدًا أعطى محمدٌ: المخاطب يعلم أن محمداً أعطى شيئًا ما شخصا ما ولكنه لا يعلم الشيء، ولا الشخص، أو يظن أنهما غير المذكورين فقدمنا المفعولين لإزالة الوهم.

❖ أعطى خالدًا كتابًا محمدٌ: هنا أحرنا الفاعل وقدمنا المفعولين، ذلك لأن المفعولين أهم من الفاعل عند المخاطب، وذلك لأن محمداً من شأنه أن يعطي، فليس في الإخبار بأنه (أعطى) كبير فائدة، لكن الغرابة أو المهم أنه أعطى خالدًا كتابًا. فهو ليس من شأنه أن يعطي خالدًا كتابًا، أما لأنه لا علاقة بينهما تؤدي إلى مثل هذا أو لأمر آخر فقدم المفعولان لأنهما المهمان.

د- معرفة الأحكام الفقهية: ويظهر ذلك من خلال التأثر المتبادل بين علماء الفقه وعلماء النحو «فالنحو قد اختلط اختلاطًا ظاهرًا بالعلوم الإسلامية منذ أن استقام عوده فتأثر منها

1- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج1، ص ص 37- 38.

بخاصة الفقه وأصوله»¹. فطالما أدى تغير الحركات الإعرابية إلى استنباط الأحكام الفقهية ذلك أن النحاة قد حاكوا الفقهاء في وضعهم للنحو «وحاكو الفقهاء أخيراً في وضعهم للنحو أصولاً تشبه أصول الفقه، وتكلموا في الاجتهاد فيه كما تكلم الفقهاء وكان لهم طرازهم في بناء القواعد على السماع والقياس والإجماع وذلك أثر واضح من آثار العلوم الدينية في علوم اللغة»²، وها هو الجرمي (225هـ) يقول: "أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه"³.

ففي قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ۚ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَايِبِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ ۗ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٠٦﴾ [المائدة / 06]. وقع خلاف بين الفقهاء في حكم غسل الرجلين وانقسموا إلى فريقين: فقال قوم طهارتهما الغسل وهم الجمهور⁴. وقال قوم فرضهما المسح⁵. ومردُّ هذا الاختلاف يرجع إلى العلامة الإعرابية في كلمة (وأرجلكم): يقرأ بالنصب وفيه وجهان⁶:

- أحدهما: هو معطوف على الوجوه والأيدي؛ أي فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك

1- سعيد جازم الزبيدي: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 01، 1997، ص11.

2- سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، د ط، 1987، ص ص 104-105.

3- المرجع نفسه، ص 105.

4- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، ط6، 1982، ج01، ص15.

5- أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج01، ص15.

6- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري: التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البخاري، عيسى البابي الحلبي، د ط، د ت، ج01، ص422.

جائز في العربية بلا خلاف، والسنة الدالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك.

- والثاني: أنه معطوف على موضع برؤوسكم، والأول أقوى لأن العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع.

ويقرأ بالجر وهو مشهور أيضا كشهرة النصب وفيه وجهان¹:

أحدهما: أنها معطوفة على الرؤوس في الإعراب، والحكم مختلف؛ فبالرؤوس ممسوحة والأرجل مغسولة، وهو الإعراب الذي يقال هو على الجوار*، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عَيْنٌ﴾ [الواقعة/22].

- والوجه الثاني: أن يكون جر الأرجل بجار محذوف، تقديره: وافعلوا بأرجلكم غسلا، وحذف الجار و إبقاء الجر جائز.

فالنصب وهي قراءة نافع وابن عامر وحفص والكسائي ويعقوب، والجر وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر عنه².

وحجة القائلين بالمسح قراءة الجر فإنها تقتضي كون الأرجل معطوفة على الرؤوس، فكما وجب المسح فيها وجب فيها والقول أنه جر بالجوار كما في قولهم: هَذَا جُرُّ ضَبِّ خَرِبٍ³.

1- أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري: التبيان في إعراب القرآن، ج1، ص425.

*من النحاة القدماء الذين أشاروا إلى هذه الظاهرة، سيوييه من خلال مثاله المشهور "هَذَا جُرُّ ضَبِّ خَرِبٍ" فالجوار عنده مقصور على المستوى التركيبي للغة، وقد قدّم لنا بعض التخريجات التي تتوافق وقواعد النحو؛ فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره. وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجرّوه لأنه نكرة كالضب. ينظر: سيوييه، الكتاب، ج1، ص436. أما ابن جني فقد تحدث عن هذه الظاهرة في مستويات كثيرة ولم يقتصر على المستوى التركيبي فقط، بل تعدى إلى المستوى الصوتي يقول في ذلك: «ويدلك على أن الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة» ينظر: ابن جني، المنصف- شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج2، ص02. وقد ذكر بعض الأمثلة التي تدل على المستوى الصوتي والتركيبي معا.

2- شهاب الدين أبي التناء محمود بن عبد الله الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: ماهر حبوش، مؤسسة الرسالة، د ط، د ت، ج07، ص63.

3- شهاب الدين أبي التناء محمود بن عبد الله الألوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج07، ص64.

وقد أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم: "خرب" بالجر على أنه صفة لضب¹. ومن بطلان الخفض على الجوار كذلك: "أن الكسر إنما يصار إليه حيث حصل الأيمن من الالتباس وفي الآية الأيمن من الالتباس غير حاصل"².

يرى أبو جعفر النحاس أن «من أحسن ما قيل أن المسح والغسل واجبان جميعا والمسح واجب على قراءة من قرأ بالخفض والغسل واجب على قراءة من قرأ بالنصب»³. حتى أن المعنى اللغوي للفظ (مسح) يعني الاغتسال قال أبو زيد: «المسح في كلام العرب يكون مسحا وهو إصابة الماء ويكون غسلا ويقال مسحت يدي بالماء إذا غسلتها وتمسحت بالماء إذا اغتسلت»⁴. ونقل الفيومي عن ابن قتيبة أنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بمد وكان يمسح بالماء يديه ورجليه وهو لها غاسل⁵.

ثالثا - أنواع الإعراب:

اختلف الدارسون في تقسيمهم للإعراب، وجاء هذا الاختلاف نتيجة لحقيقة الإعراب وتميزت بعض الآراء في هذه الزاوية، فكان كل دارس قد لاحظ جانبا معينا وبنى عليه تقسيمه. ويمكن إجمال تلك التقسيمات فيما يأتي:

01- **التقسيم الأول:** انطلق النحاة في تقسيمهم لهذا النوع من الإعراب على أساس ظهور العلامة الإعرابية أو اختفائها، وينقسم هذا النوع إلى أربعة أقسام:

01- أ- **الإعراب الظاهر:** هو الأثر الظاهر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل بنون النسوة ولا نون التوكيد⁶. وقد سمي أيضا "بالإعراب

1- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 02، ص 790.

2- المرجع السابق، ج 07، ص 64.

3- النحاس: إعراب القرآن، ج 02، ص 09.

4- أحمد بن محمد بن علي الفيومي: المصباح، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، د ط، 1987، ص 218.

5- المرجع نفسه، ص 218.

6- محمد أسعد النادري: كتاب في قواعد النحو والصرف، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط 02، 1997، ص 83.

اللفظي"¹. وهو من أكثر الأنواع انتشاراً في الكلام العربي حيث تظهر علاماته في آخر الكلمة، نحو: **يَشْرُحُ الأُسْتَاذُ الدَّرْسَ**.

ففي آخر: **يَشْرُحُ** وهو فعل مضارع والأستاذُ والدرسُ آثار إعرابية ظاهرة، عكس الإعراب التقديري الذي تكون العلامة الإعرابية فيه مخفية. ويقف مقابل الإعراب المحلي فيمتاز عنه بأن الإعراب فيه يتناول لفظ الكلمة، في حين يعجز في الإعراب المحلي عن تناول لفظ الكلمة فيتناول موقعها ومحلها². فالإعراب اللفظي يكون إما بالحركة أو الحروف وما هو بالحركة فسته أنواع³:
أحدهما: المفرد والمنصرف.

وثانيهما: الجمع المكسر المنصرف: فإعرابهما بالحركة في الأحوال الثلاث، يعني بالضمّة في حالة الرفع نحو: **جاءني زيد ورجالٌ** ، وبالفتحة في حالة النصب نحو: **رأيت زيداً ورجالاً**، وبالكسرة في حالة الجر نحو: **مررت بزيد ورجالٍ**.

وثالثها: غير المنصرف فإن إعرابه بالضمّة في حالة الرفع وبالفتحة في حالة النصب والجر ورابعها: المؤنث السالم فإن إعرابه بالضمّة في حالة الرفع والكسرة في حالة النصب والجر. وخامسها: الاسم المنقوص الذي آخره ياء قبلها كسرة نحو: **رأيت القاضي**.

وسادسها: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم من المفرد والجمع نحو: **غلامي ورجالي**.

أما الإعراب بالحروف فأنواع⁴ لا يمكن سردها بالكامل في هذا البحث وقد وضحتها " ابن كمال الباشا (940هـ) في كتابه أسرار النحو .

1- جميل علّوش: الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط01، 2002، ص 161.

2- المرجع نفسه، ص161.

3- شمس الدين أحمد بن سليمان: أسرار النحو: تح: أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط02، 1422هـ، صص78-79.

4- لمزيد من التوضيح ينظر: ابن كمال باشا: أسرار النحو، صص79-80-81. و: سليمان فياض: النحو العصري- دليل مبسط لقواعد اللغة العربية، مركز الأهرام، مصر، د ط، د ت، صص70-71. وكذلك، محمد حسين مغالسة: النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط03، 1997، من الصفحة 28 إلى ص45.

01-ب- الإعراب المقدر: يظهر من خلال هذه التسمية الإعراب المقدر أو الإعراب التقديري أن العلامة الإعرابية لا تظهر في آخر الكلمة بل تقدر وقد عرفه عباس حسن بأنه «العلامة التي لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ»¹، فهو الأثر المقدر غير الظاهر الذي يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع الذي لم يتصل بنون النسوة ولا بنون التوكيد².

نحو : يسعى المحامي لاستئناف الدعوى.

ففي آخر، يسعى والمحامي والدعوى آثار إعرابية مقدرة .

وللإعراب بالعلامات المقدرة أسباب ثلاثة³:

✓ عدم صلاحية الحرف الأخير من الكلمة لتحمل علامة الإعراب.

✓ وجود حرف يقتضي حركة معينة تتناسبه.

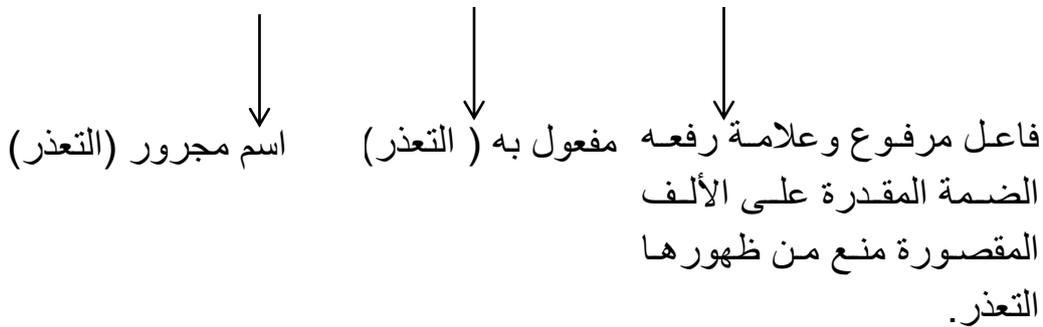
✓ وجود حرف جر زائد أو شبيهه به.

أما الأول فيتمثل في الكلمات المنتهية بحرف من حروف العلة ويكون إعرابها للتعذر أو الثقل ويكون هذا النوع في:

• الاسم المقصور: وتقدر فيه حركات الإعراب الثلاث لتعذر ظهورها على آخره لأنه لا

يقبل الحركة⁴، نحو:

جاء موسى ، رأيت موسى، مررت بموسى



1- عباس حسن: النحو الوافي، ج01، ص84.

2- محمد أسعد النادري: نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ، ط02، 1997، ص83.

3- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط02، 2000، ص25.

4- محمد حسين مغالسة: النحو الشافي، ص47.

• الاسم الناقص: وتقدر فيه الضمة والكسرة للاستتقال حين يكون معرفة¹. نحو: هذا

القاضي

القاضي: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

- مررت بالقاضي.

القاضي: اسم مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

وإذا كان منصوباً كانت الحركة ظاهرة، نحو: رأيت القاضي.

القاضي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

أما إذا كان الاسم الناقص نكرة فإن ياءه تحذف ويعوض عنها بتتوين يسمى تتوين عوض عن حرف وذلك في حالتي الرفع والجر فقط وتظهر الياء منصوبة في حالة النصب فقط². نحو: هذا قاضي.

قاضي: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة.

- مررت بقاضي.

قاضي: اسم مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة.

- رأيت قاضيًا.

قاضيًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

• الفعل المضارع المعتل الآخر:

أ- المضارع الناقص بالألف: وتقدر فيه الضمة و الفتحة للتعذر³.

نحو: هو يسعى.

يسعى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

1- محمد حسين مغالسة: النحو الشافي، ص 47.

2- المرجع نفسه، ص 48.

3- محمد حسين مغالسة: النحو الشافي، ص 49.

- عليك أن تَخْشَى الله.

تخشى: فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

ب- المضارع الناقص بالواو والياء: نحو: هو يدعو.

_ يدعو: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل. نحو: هو يرمي.

_ يرمي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. النوع الثاني: وجود حرف يقتضي حركة معينة تناسبه:

وذلك في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم:

نحو: جَاءَ صَدِيقِي:

- صديقي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

أما إذا كان الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثنى أو جمع مذكر سالم فلا تقدر عليه علامة الإعراب فنقول¹:

- جاء صديقي.

- صديقي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.

النوع الثالث: وجود حرف جر زائد أو شبيهه بالزائد، هذه الحروف لا تعمل عملها، ولكن تؤثر في الاسم الذي بعدها.

نحو: مَا جَاءَ مِنْ رَجُلٍ.

- من: حرف جر زائد.

1- عبده الراجحي: التطبيق النحوي، ص30.

- رجل: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.
 - هل مِنْ مخلصين.
 - من : حرف جر زائد.
 - مخلصين: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الواو المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بعلامة حرف الجر الزائد.
 - أما حرف الجر الشبيه بالزائد فهو رُبَّ وواؤها، نحو: رُبَّ ضَارَّةٍ نَافِعَةٍ.
 - رُبَّ: حرف جر شبيه بالزائد.
 - ضَارَّةٌ : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد.
 - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ.
 - الواو : واو رب حرف جر شبيه بالزائد.
 - ليل : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه الزائد.
- في المقابل نجد من العلماء المعاصرين من رفض هذا النوع من الإعراب وأنكره على غرار تمام حسان في كتابه البيان في روائع القرآن¹. وكذلك الدراسة التي نشرها في مجلة اللسان العربي²، وتابعه محمد حماسة عبد اللطيف، ومحمد صلاح الدين، ورأس الطحان³.

1- ينظر، تمام حسان: البيان في روائع القرآن - دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 1993، ص 200.

2- يذكر تمام حسان في بحثه أن الإعراب التقديري الذي يقوم على تقدير الحركة لعدم ظهورها يضيف على المعرب من الأعباء أكثر مما يفسر من المعاني. تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، مج11، ج01، ص62.

3- خالد بن صالح الحجيلان: اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، ص66.

01-ج- الإعراب المحلي: لم يذكر هذا النوع في المتون النحوية، ولعل أبا حيان الأندلسي

أول من ذكره في عرض الإعراب اللفظي والمقدر، يقول: «وقال بعض أصحابنا، الإعراب:

• ملفوظ به

• مقدر نحو: الملهى، لأن الألف منقلبة.

• منوي نحو: حبلى وأرطى، لأن ألفهما لم تنقلبا عن شيء. فالإعراب فيهما منوي وكذلك

غلامي، لأن تقدير حركة يؤول إلى اجتماع حركتين ولا يصح، فالإعراب منوي لا مقدر.

• معتبر: وهو في موضع الاسم المبني نحو: "هذا". فإذا الإعراب ملفوظ به ومقدر ومنوي

ومعتبر¹ فقد سمي الإعراب المحلي بالإعراب المعتبر.

التقسيم نفسه راعاه السيوطي في كتابه همع الهوامع، حيث أشار إلى تقسيم الإعراب

في قوله: «وقسمه بعضهم إلى ظاهر، مقدر، ومنوي... وقسمه بعضهم إلى ثلاثة: لفظي

وتقديري ومحلي، وفُسر المحلي بموضع الاسم المبني»².

ويعرف محمد الدالي الإعراب المحلي بأنه: «ما لا تكون العلاقة التي يقتضيتها العامل

ظاهرة ولا مقدرة ويكون الإعراب منصبا على مجموع الكلمة أو الجملة لا على حرف

الإعراب»³، فهو يستثنى التعريف القائل بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر، ويفصل هنا

الإعراب المحلي سواء أكان مفردا أو جملة، كما أشار الدالي إلى أن الإعراب المحلي

ينصب على مجموع الكلمة أو الجملة عكس الإعراب اللفظي أو التقديري الذي يختص

بحرف الإعراب. نجد كذلك من العلماء المعاصرين من رفض وأنكر الإعراب المحلي على

غرار:

1- أبو حيان: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هندايوي، دار القلم، دمشق، سوريا، د ط، د ت، ج 01، ص 199.

2- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، عبد السلام محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، 1992، ص ص 42-43.

3- الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة العربية بالجمهورية العربية السورية، ط01، 1992، مادة الإعراب، ج 02، ص 766، نقلًا عن: حسين منصور الشيخ: الإعراب المحلي للمفردات النحوية، دار الفارس، الأردن، ط01، 2009، ص 87.

- تمام حسان¹.

- الفضلي عبد الهادي²،

- مجمع اللغة العربية المصري³.

فالإعراب المحلي كما سبق الذكر لا يختص بالمفردات فقط بل يشمل كذلك الجمل وأشباه الجمل وقد ذكر ابن هشام⁴، أقسام الجمل التي لها محل من الإعراب والتي لا محل لها من الإعراب إضافة إلى حسين منصور الشيخ⁵، وإميل بديع يعقوب⁶.

01-د- الإعراب المحكي: قبل الخوض في تعريف الإعراب المحكي، كان لا بد من معرفة الحكاية لغة واصطلاحاً.

1- نلاحظ أن الدكتور تمام حسان يقلل من الإعراب المحلي من خلال قوله: ما فائدة الإعراب المحلي إذا كان فهمه أعرس من فهم المعنى العام للجملة، وقد أرجع سبب وجود الإعراب المحلي إلى العامل وأنه إذا ثبت بطلان العامل ثبت بطلان الإعراب المحلي تبعاً لذلك. ينظر: تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديرية والمحلي، مج11، ج01، ص63.

2- يرفض الدكتور عبد الهادي الفضلي الإعراب المحلي ويذكر جملة من الأسباب منها:
- أن الإعراب لا يكون إلا في الكلمة المعربة، ولأن مفهوم المبنى هو ما كان ضد المعرب، والمعرب إنما سمي بهذا الاسم لاختلاف الإعراب عليه، فمفاد هذا: أن المبنى هو الذي لا يختلف الإعراب عليه، فوقوعه في محل المعرب ينافي اعتباره مبنياً.

- أن الإعراب والبناء صفتان متقابلتان، وهذا يعني أن الكلمة التي تتصف بالإعراب لا تتصف بالبناء والكلمة التي تتصف بالبناء لا تتصف بالإعراب، والقول بأن الكلمة المبنية مبنية لفظاً معربة محلاً لا يساعد على رفع الملاحظة أو الإشكال المذكور، ينظر: عبد الهادي الفضلي: دراسات في الإعراب، تهامة، المملكة العربية السعودية، ط01، 1984، ص116.

3- أما مجمع اللغة العربية المصري فقد نقل إلى الندوة سنة 1976 ما كانت وزارة المعارف المصرية أقرته من مقترحات لجنتها التي ألفت سنة 1938، من دون زيادة ولا نقصان، حتى كأن العلم بقي يراوح في مكانه أربعين سنة لم يتقدم خطوة واحدة، ومهما يكن من أمر فقد جاءت بهذه المقترحات:

_ الاستغناء عن الإعراب التقديرية والإعراب المحلي.

_ جعل كل من العلامات الأصلية والفرعية أصلاً في بابه.

_ ألا يكون هناك فرق بين ألقاب الإعراب والبناء. "مهدي المخزومي: قضايا نحوية، المجمع الثقافي، أبو ضبي، 2003، ص31. نقلاً عن حسين منصور الشيخ، الإعراب المحلي، ص91.

4- ابن هاشم: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 1991، ج 02، ص ص 440-492.

5- حسين منصور الشيخ: الإعراب المحلي، ص 99-102.

6- إميل بديع يعقوب: موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2006، ص 313-316.

• **الحكاية لغة:** قال ابن القوطية (368هـ): حكيت الخبر حكاية: وصفتهن والإنسان فعلت فعله¹، وذهب ابن فارس إلى القول: الحاء والكاف و بعدها معتل أصل واحد، يقال حكيت الشيء أحكيه، وذلك أن تفعل مثل فعل الأول². وقد أوضح ذلك في مجمله قائلاً: حكى: حكيت الشيء أحكيه، إذا فعلت شيئاً تقتدي فيه بغيرك وتحب أن تأتي به على الصفة التي أتى بها³.

• **الحكاية اصطلاحاً:** للحكاية في الاصطلاح تعريفات عدة نذكر منها ما ذكره ابن عصفور، «الحكاية إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه»⁴، وعرفت أيضاً ب"إيراد اللفظ المسموع بهيئته أو إيراد صفته أو معناه"⁵، كما نجدها عند إميل بديع يعقوب في موسوعته بأنها: «إيراد اللفظ أو التعبير على حسب ما ورد عن صاحبه، سواء كان ذلك عن طريق الكلام أم الكتابة أم القراءة، فيحكى على لفظه ويكون إعرابه محلاً»⁶.

من خلال التعاريف السابقة لمصطلح "الحكاية" يتضح لنا أن هناك توافق بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي في كون الحكاية إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه. ولم يغفل النحاة القدماء عن هذا النوع من الإعراب بل أشاروا إليه في مصنفاتهم، يقول الخليل في حديثه عن الحكاية: «كل شيء من القول فيه الحكاية فارع، نحو قولك: قُلْتُ عَبْدُ اللَّهِ صَالِحٌ، وَقُلْتُ الثَّوْبُ ثَوْبُكَ،... فإذا أوقعت عليه الفعل فانصب، نحو قولك: قُلْتُ خَيْرًا، قُلْتُ شَرًّا، نصبت لأنه فعل واقع»⁷.

- 1- أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم: كتاب الأفعال، تح: علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 214.
- 2- ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، ج 02، ص 92.
- 3- ابن فارس: مجمل اللغة، ص 246.
- 4- ابن عصفور: شرح جمل الزحاجي: تقديم فواز الشعار، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 01، 1998، ج 03، ص 49.
- 5- يوسف الشيخ محمد البقاعي: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت، لبنان ط 01، 2003، ص 299.
- 6- إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 01، 2005، ص 353.
- 7- الخليل: الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 01، 1985، ص 149.

وقد ذكر سيبويه في باب (هذا باب الحكاية التي لا تتغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام)، وذلك قول العرب في رجل يسمى تَأَبَّطُ شَرًّا: **هَذَا تَأَبَّطُ شَرًّا**، وقالوا: **هَذَا بَرَقَ نَحْرُهُ**، ورأيتُ **بَرَقَ نَحْرُهُ**. فهذا لا يتغير عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً¹. وقد حدّد الخليل أربعة حروف يأتي الكلام بعدها محكياً هي: سمعت، وقرأت، ووجدت، وكتبت².

• أقسامها: هناك من يقسم الإعراب المحكي إلى نوعين، وهناك من يقسمه إلى ثلاثة أنواع³، فيكون اللفظ المحكي مفرداً أو جملة أو شبه جملة.

- **حكاية الجملة**: حكاية الجمل مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما⁴، نحو قوله تعالى ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى﴾ [النساء/157]، ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ءَاتَنِي الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾ [مريم/30]، ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ﴾ [البقرة/ 140]، ولا تخلوا الجملة المحكية من أن تكون ملحونة، أو معربة فإن كانت معربة حكيته على لفظها، وإن كانت ملحونة حكيته على المعنى⁵. فإذا حكيت قول القائل: (**زيد القائم**)، قلت: قال عمرو زيد القائم) وإن شئت فقلت: قال عمرو والقائم زيد. وإن كانت ملحونة حكيته على المعنى، فتقول إذا حكيت: (**قام زيد**) بخفض زيد، قال عمرو: **قام زيد**، لكنه خفض زيدا⁶، أي أنك تنبه على لحن حتى لا يظن السامع أنه نطق بالصواب.

- **حكاية المفرد**: وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة⁷، كقول بعضهم: ليس بقرشياً رداً على من قال: إن في الدار قرشياً.

1- سيبويه: الكتاب، ج3، ص326.

2- الخليل: الجمل في النحو، ص150.

3- ينظر: خالد بن صالح الحجيلان: اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، ص67.

4- خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2000، ج02، ص479.

5- ابن عصفور: المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجواربي، عبد الله الجبوري، د د ن، ط01، 1972، ج01، ص299.

6- ابن عصفور: المقرب، ج01، ص299.

7- من أمثلة حكاية المفرد: "تدخل كان على المبتدأ والخبر" =

02- **التقسيم الثاني:** ويتم تقسيم الإعراب وفق الحالة الإعرابية واختلافها من جملة لأخرى ولعل النظرة الفاحصة لكتاب سيبويه يجد أن هذه المصطلحات قد استقرت ونضجت في كتابه، حتى أصبحت مادة خاما لمن جاء بعده من النحويين، يقول في باب مجاري أواخر الكلم في العربية: «وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف»¹.

وذهب المازني(249هـ) إلى أن «أنواع الإعراب ثلاثة: الرفع والنصب والجر² ورأى أن الفعل المستقل المجزوم فعل مبني لا معرب، وعلل ذلك بأن الجزم قطع الإعراب³. وما ذهب إليه المازني نسبه بعض النحويين إلى الكسائي، وأكثر الكوفيين، قال أبو حيان: «...وقال الكسائي وأكثر الكوفيين: أواخر الكلم على ثلاثة أحرف على الرفع والنصب والخفض...»⁴. في حين نجد ابن الحاجب يوافق هذا التقسيم الثلاثي للإعراب من خلال قوله: «أنواعه رفع ونصب وجر»⁵.

= - كان: في الأصل فعل ماض ناقص وهي هنا فاعل " تدخل " مرفوع بالضمّة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية .

- حكاية الجملة: وقد تكون هذه الجملة ملفوظة نحو: قول ذي الرمة:

سمعتُ الناسُ ينتجعونُ غيئاً فقلتُ لصيّدحٍ انتجعي بلالاً .

_ صيّدح: اسم ناقة الرمة. ممنوع من الصرف.

_ بلالاً: اسم الممدوح والمعنى سمعت هذا القول: الناس ينتجعون غيئاً " فجملة الناس ينتجعون غيئاً " مبنية في محل نصب مفعول به للفعل سمعت، ينظر: إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص350.

1- سيبويه: الكتاب، ج01، ص13.

2- علي بن أحمد بن علي المازني: نحو المازني، عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن، ط01، 2008، ص20.

3- يعلل المازني سبب إعراب الفعل المستقبل بقوله: « ولأن هذا الفعل إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم، لأننا نقول: مُحَمَّدٌ يَدْهَبُ، ورأيتُ رجلاً يَنْطَلِقُ، ومررت برجل يَقومُ، والتقدير فيها: مُحَمَّدٌ ذَاهِبٌ، ورأيت رجلاً مَنْطَلِقاً، ومررت برجل قَاتِمٌ، فإذا قلنا: زيدٌ لم يَقمْ، فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم فرجع إلى أصله وهو البناء». ينظر، علي بن أحمد بن علي المازني: نحو المازني، ص20. وقد خطأه الزجاجي في هذا القول بالحجة والبرهان ينظر، الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص94.

4- أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج02، ص836.

5- محمد الحسن الاسترلابادي: شرح الرضي على الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط02، 1996، ص69.

02-أ- النصب: وهو مصطلح موجود عند سيبويه حيث يقول: «فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد»¹. والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبين حنكه الأسفل من الأعلى، فيبين للناظر إليه كأنه قد نصبه لإبانة أحدهما عن صاحبه²، وهو نوع يدخل الأسماء والأفعال، فالنصب علم المفعولية³. في حين نجد إبراهيم مصطفى لا يعتبر الفتحة علامة من علامات الإعراب ولا دالة على شيء، يقول: «أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب»⁴، على خلاف ما ذهب إليه عباس حسن⁵.

02-ب- الرفع: نجد هذا المصطلح موجود في كتاب سيبويه من خلال قوله: «فالرفع والضم ضرب واحد»⁶، وهو نوع يدخل الاسم والفعل المضارع. فالرفع علم الفاعلية⁷، وهو عند إبراهيم مصطفى علم الإسناد ودليل على أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها⁸، الأمر نفسه نجده عند تلميذه مهدي المخزومي⁹.

02-ج- الجر: وهو من المصطلحات الخلافية بين البصريين والكوفيين ويسمى أيضا الخفض¹⁰، فيدخل الأسماء فقط، وهو علم الإضافة في حين نجد مهدي المخزومي يقصر الكسرة على الإضافة دون سواها حتى أن الجر بحروف الجر تابعة للإضافة مستدلا بذلك

1- سيبويه: الكتاب، ج01، ص13.

2- الزحاجي: الإيضاح في علل النحو، مرجع سابق، ص93.

3- الاسترأبادي: شرح الرضي على الكافية، ص65.

4- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص50.

5- عباس حسن: النحو الوافي، ج01، ص103.

6- سيبويه: الكتاب، ج01، ص13.

7- الاسترأبادي: شرح الرضي على الكافية، ص69.

8- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص

9- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص70.

10- ينظر: الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط03، 1983، ص115. وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط2007، ص379. كذلك الزحاجي: الإيضاح في علل النحو، ص93/ مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص76.

إلى تسمية الكوفيين حيث يصطلحون على حروف الجر بحروف الإضافة¹، عكس ما يراه النحاة البصريون في كون الجر يكون في الإضافة وفي الجر بحرف الجر.

02-د-الجزم: وهو عند سيبويه مع الوقف ضرب واحد²، ويدخل الفعل المضارع فقط. يقول

ابن منظور: الجزم: القطع، جزمت الشيء أجزمته جزماً: قطعته وهو في الإعراب كالسكون في البناء، نقول جزمت الحرف فالجزم الجزم عزيمة في النحو في الفعل فالحرف المجزوم

آخره لا إعراب له، والجزم: الحرف إذا سكن آخره يقول المبرد: إنما سمي الجزم في النحو

جزماً لأن الجزم في كلام العرب القطع³. ومثل قوله تعالى ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾⁴ وَلَمْ يَكُنْ

لَهُ كُفُوًا أَحَدًا ﴿٥﴾ [الإخلاص-03-04].

وقد جمعهم ابن مالك في ألفيته في قوله⁴:

وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنِ إِعْرَابًا لِاسْمٍ وَفِعْلٍ: نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا.

وَالِاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ، كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا.

فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وَأَنْصِبْ فَتْحًا، وَجُرْ كَسْرًا كَذَكَرُ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ.

03-التقسيم الثالث: وهو تقسيم يقوم على أساس من تعاملنا مع الإعراب كظاهرة لغوية

ومادة علمية وطريقة تربوية في تعليم قواعد النحو⁵، وينقسم هذا النوع إلى ثلاثة أنواع:

03-أ-الإعراب النظري: وهو كل ما يرتبط بالإعراب نظرياً من فكر نحوي⁶، وقد وضع

"الفضلي" خطوات عدة تقوم عليها دراسة الإعراب النظري منها⁷:

✓ تتبع آراء العلماء ونظرياتهم في الإعراب.

1- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص76.

2- ينظر: سيبويه، الكتاب، ج01، ص13.

3- ابن منظور: لسان العرب، ج12، ص97.

4- محمد بن عبد الله بن مالك: متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص03.

5- عبد الهادي الفضلي: دراسات في الإعراب، ص116.

6- المرجع نفسه، ص116.

7- المرجع نفسه، ص ص116-117.

- ✓ الموازنة بين تلك النظريات وإسقاط ما لا دليل عليه.
- ✓ مناقشة الأدلة لتلك الآراء في ضوء الأصول النحوية واللغوية.
- ✓ الترجيح بينها واختيار الرأي المناسب الذي استند على رأي قوي.
- ✓ إضافة الجديد رأياً أو نظرية أو غيرهما، شريطة اقترانه بالدليل المعتمد.

03-ب- الإعراب التعليمي: وهو ما تستخدم فيه الوسائل والأساليب التربوية لتعليم الإعراب و قواعد النحو للمبتدئين، فلا يرجع إليه إلا في مجال تعليم النحو فقط، وتقوم طريقته على الآتي¹:

- ✓ ذكر دلائل الإعراب التي اقترنت بالكلمة المعربة في النص أو المثال.
- ✓ ذكر الحالة الإعرابية.
- ✓ ذكر الموقع الإعرابي في (الوظيفة النحوية).
- ✓ ذكر الوسائل النظرية والمادية التي تساعد على فهم وتركيز المفهوم النحوي في ذهن المتعلم².

ويرى الفضلي أن هذا النوع من الإعراب هو الشائع عند القدامى وبخاصة في كتب الإعراب، وفي كتب شرح الشواهد، وشرح المتون النحوية³ وقد قدم بعض الشواهد للنحاة القدامى على هذا النوع من الإعراب.

03-ج- الإعراب التطبيقي: يرى الفضلي أن هذا النوع من الإعراب يلي المرحلة التعليمية من الإعراب بمعنى يأتي مباشرة بعد الإعراب التعليمي وهو «النوع الذي يكتفي فيه بمعرفة الموقع الإعرابي أو الوظيفة النحوية من فاعليه ومفعولية...»⁴.

1- عبد الهادي الفضلي: دراسات في الإعراب ، ص 117.

2- المرجع نفسه، ص 117.

3- المرجع نفسه، ص 118.

4- المرجع نفسه، ص 118.

هناك تقسيم آخر للإعراب عند بعض المحدثين على غرار الدكتور "توفيق قريرة"، فقد قسم الإعراب إلى قسمين: إعراب أصغر وإعراب أكبر.

- **الإعراب الأصغر:** وهو أقل نطاقاً وأضيق دائرة من الضرب الثاني وهو متقابل مع البناء، ويتصل بأقسام الكلام ويبرز هذا جلياً عند حديث النحاة عن خصائص أقسام الكلام فيعتبرون الإعراب من أخص خصائص الأسماء وبه يتميز من الحروف التي أصلها البناء¹.

وقد ساق لنا "توفيق قريرة" مثلاً أوضحه الزجاجي عندما تساءل «فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام فما الذي دعا إليه واحتج إليه من أجله؟»² فيرد الزجاجي عن السؤال بقوله: «إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضاف إليها، ولم تكن في صورها و أبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به»³.

غير أن دلالة زيد على الفاعلية وعمرو على المفعولية ليست قصراً على ما برزت عليه حركات الإعراب من رفع ونصب بل على كلمات لا تقبل ذلك وهي المبنيات من الأسماء⁴.

يسوق لنا توفيق قريرة مثلاً يوضح ذلك ففي قولنا "ضربَ هَذَا ذَاكَ" يستفاد من (هذا) ما يفهم من (زيد) من فاعلية ونفهم من (ذاك) ما يفهم من (عمر) من مفعولية فدخول الإعراب لإفادة هذه المعاني لم يكن مقتصرًا على فرع من الأسماء دون غيرها، لكن ما يختلف أن المعربات تقبل تحمل العلامة الدالة على تلك المعاني في حين لا تقبله المبنيات⁵.

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية ، الدار التونسية للكتاب، تونس ، ط01، 2016، ص72.

2- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص69.

3- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 69.

4- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 73.

5- المرجع نفسه، ص 73.

• **الإعراب الأكبر:** ويعتبره "توفيق قريرة" سمة العربية حين نقول عنها أنها لغة إعرابية حيث «يبرز مفهوم الإعراب الأكبر بوضوح حين يعتبر النحاة أن النحو هو رديف علم الإعراب بمفهومه المتسع وهو أوسع نطاقاً وأكثر تجريداً من المستوى الأول ويعد الإعراب الأكبر شاملاً للإعراب الأصغر والبناء معاً»¹. وهو نوع تكلم عنه النحاة المتقدمون في كتبهم النحوية حين عدوا النحو إعراباً و الإعراب نحواً.

الإعراب يعني هذا التركيب والعقد أي الجمع بين عبارتين في نسق علاقي يسمح لهما بأن يتعاقدا وفق نمط من العلاقات التركيبية، ويبرز التركيب الذي فيه عقد لعلاقة إعرابية في مقابل ضرب آخر من التركيب الذي لا يكون من حصيلة الإعراب²، ويضرب هنا " توفيق قريرة " مثالا عن التركيب الذي لا عقد إعرابيا فيها (كيت كيت) في المثال الذي ذكره وهو: " أكل هذا كيت كيت " فعبارة " كيت كيت " تركيب لاعقد إعرابيا فيها فكل كلمة منها هي كالجزم من الكلمة الواحدة ولا تستجيب العبارة للعقد الإعرابي إلا إذا دخلت في جملة من نوع " أكل هذا كيت كيت"³.

فهذه بعض أنواع الإعراب التي ذكرها النحاة القدماء في مصنفاتهم ومتونهم النحوية إضافة إلى بعض الأنواع التي قدمها اللغويون العرب المحدثون أمثال عبد الهادي الفضلي وتوفيق قريرة.

هناك بعض المصطلحات المترابطة فيما بينها قد تتشابه للقارئ ظنا منه أنها تحمل المدلول نفسه، وقد بينها الفضلي في كتابه "دراسات في الإعراب" وهي⁴:

❖ **الكلمة المعربة:** وهي التي تتعاقب عليها الحالات الإعرابية، وتشغل موقعا إعرابيا في الكلام سواء تغيرت حركتها بتغير الحالة أو الموقع أو كانت ثابتة لم تتغير.

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية: ص 72-73.

2- المرجع نفسه، ص 71.

3- المرجع نفسه، ص 71.

4 - الهادي الفضلي: دراسات في الإعراب، ص 107-108.

❖ الحالة الإعرابية: هي الرفع والنصب والجر، وهي التي تقوم بوظيفة أو مهمة بيان الموقع الإعرابي أو المعنى النحوي للكلمة في الجملة (الوظيفة النحوية).

❖ الموقع الإعرابي: وهو الوظيفة النحوية التي تشغلها الكلمة في سياق الكلام أو في منظومة الجملة كالفاعلية والمبتدئية...

المبحث الثاني: الإعراب بين الدرس العربي القديم والاتجاه الوصفي:

أولاً- الإعراب بين الإثبات والإنكار عند المتقدمين والمحدثين:

01- عند القدماء:

تحدث النحويون القدماء عن الإعراب وجعلوه دالاً على المعاني وهؤلاء هم معظم علماء اللغة العربية كأمثال الزجاجي وابن جنبي وابن فارس، وسعوا إلى إثبات أصالته وأهميته في تشكيل المعنى من خلال الحجج التي قدموها وأنه «ما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئاً»¹. غير أننا نجد من العلماء من سجل استثناءً عن القاعدة العامة فمنهم من كان رأيه صريحاً أمثال محمد بن المستنير تلميذ سيبويه، الملقب بقطرب (206هـ)، الذي رفض أن تكون العلامة دالة على المعاني وإنما وجدت لتسهيل النطق، ومنهم من كانت وجهة نظره غير واضحة ومتذبذبة أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي*.

أ- رأي الخليل: لعل أول من أثار جدلية الإعراب والمعنى هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث أورد سيبويه نصاً له جاء فيه: «وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن

1- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، د ط، 2014، ص41.

* يذكر السامرائي أن أول من أشار إلى هذه المشكلة من النحاة القدامى هو الخليل بن أحمد الفراهيدي وقد كرر السامرائي هذا الموقف في كثير من كتبه. ينظر: إبراهيم السامرائي، دراسات في اللغة، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د ط، 1961، ص99. أيضاً إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط03، 1983، ص223. وكذلك إبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط02، 1981، ص48. نقلًا عن محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص257. أيضاً من ضمن من تناول هذا الطرح، عبد الرحمن السيد في كتابه "مدرسة البصرة النحوية، ص306، وكذلك: محمد الأنطاكي في كتابه "الوجيز في فقه اللغة" ص296. ينظر، حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص257.

يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، و البناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء والضممة من الواو. فكل واحدة شيء مما ذكرت لك»¹.

من خلال النص الذي أورده سيبويه عن شيخه الخليل نلاحظ أنه يتكون من ثلاثة أفكار أساسية حسب تعبير محمد حماسة عبد اللطيف²:

✓ أن الفتحة والكسرة و الضمة زوائد والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه.

✓ أن الفتحة والكسرة والضممة يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به.

✓ أن الفتحة من الألف والكسرة من الياء، والضممة من الواو.

فالأفكار الثلاثة السابقة الذكر ترتبط كلها بالجانب الصوتي ولعلاقة لها بدلالة الحركات على المعنى، ثم أن هذا النص جاء في "باب حروف البديل في غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد" وتتاول فيه إبدال الهمزة من الياء والواو وغيرهم وهو باب لا يعني الإعراب ودلالته.

فالممتنع لآراء الخليل المبنوثة في كتاب سيبويه يجده لا يخرج عن جمهور النحاة في

علاقة الإعراب بالدلالة، ومن ذلك نجد على سبيل المثال:

-في باب "ما جعل من الأسماء مصدرا كالمضاف في الباب الذي يليه" وذلك قولك: «مررت به وحدَه، ومررت بهم وحدَهم، ومررت برجل وحدَه، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز، مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة، وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب ثلاثته فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط، لم أجاوز هؤلاء. وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول: إن كان جراً فجزاً وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعا فرفعا، وزعم الخليل أن الذين يُجرونه فكأنهم يريدون أن يعموا كقولك: مررت بهم كلهم، أي لم أدع منهم أحدا وزعم الخليل رحمه الله، حيث مَثَّلَ نصب وحدَه وخمستهم، أنه كقولك: أفردتهم إفراداً، فهذا تمثيل، و لكنه لم

1- سيبويه: الكتاب، ج04، ص ص 241-242.

2- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مطبوعات الجامعة، الكويت، د ط، 1984، ص258.

يستعمل في الكلام»¹.

- كذلك عندما نرى الخليل يتكلم عن العوامل نجده لا يخرج عن رأي النحاة عامة، يقول سيبويه: «اعلم أن حتى تنصب على وجهين فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لسيرك وذلك قولك: سرت حتى أدخلها كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها ، فالنصب للفعل وهنا هو الجار في الاسم إذا كان غايةً منصوب والاسم إذا كان غاية جر، وهذا قول الخليل»².

ولعل الأمر الذي أوقع الدارسين في الظن أن الخليل لم يجعل للحركات دوال عن المعاني، عبارة "أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه"، حيث يرى محمد حماسة عبد اللطيف أن الدارسين فهموا أن "الحرف" يقصد به هنا "الكلمة" وأن البناء يقصد به ما يقابل الإعراب، ثم يقول: «ولكن وضع النص في سياقه يكشف أن الحديث ليس عن الإعراب والبناء، وهذا يؤكد أن المقصود بالحرف هو الحرف الهجائي "قوله: فالفتحة من الألف، الخ، يعني أن الفتحة تزداد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو»³. وهذه العبارة المأخوذة عن السيرافي تكشف أن الحرف هو الحرف الهجائي وليس الكلمة أو حرف الإعراب، و أما لفظ "البناء" فالمقصود به الحرف في حال عدم الحركة وهو ما يساوي Consonant وبذلك لا يكون هذا النص بحال متناولا للإعراب أو البناء، ولا يظن أن لفظ "التكلم" هنا يقصد به "الكلام" الاصطلاحي بل المراد به النطق وسيبويه يستخدم هذا اللفظ للدلالة على النطق⁴، يقول: «هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلف حتى تصير حرفا فلا يستطاع أن يتكلم بها في الوقف فيعتمد بذلك اللحق في الوقف»⁵.

1- سيبويه: الكتاب، ج01، ص ص 373- 374.

2- المرجع نفسه، ج01، ص ص 187- 188.

3- السيرافي

4- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص 261.

5- سيبويه، الكتاب، ج02، ص 271.

ثم إن الرد الذي قدمه الزجاجي عن علة دخول الإعراب في الكلام -وهو طبعاً أكثر النحاة الذين تناولوا دلالة الحركات الإعرابية على المعاني، حين قال: «إن الأسماء لما كانت تعنورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، ثم قال: "هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً"¹. - لم يشر إلى الخليل، بل لم يستثن من النحاة إلا قطرباً، وأظنه قرأ نص الخليل وفهمه على حسب الباب الذي وضع فيه. ولعل هذا الرأي الذي قدمته يتفق مع ما ذهب إليه الباحث "جزاء محمد المصاروة" في بحثه حين قدم مجموعة من الأسباب يدحض بها جملة ما ذهب إليه بعض الباحثين في قولهم أن الخليل قد أفرغ العلامات الإعرابية من دلالاتها المعنوية²:

✓ أن النحاة فيما بعد لم يحملوا على المتقدمين الخليل، وسيبويه حملتهم على قطرب لإدراكهم أنهما لم يرميا إلى ما رمى إليه الأخير.

✓ أن العبارة ليست صريحة في نفي الدلالة المعنوية، وليس لأحد أن يدعي ذلك؛ يدعي النفي مطلقاً.

✓ أن الكتاب يخلو خلواً تاماً من الإشارة إلى نفي الدلالة، بل إن المتأمل في عباراته يطمئن إلى أن الخليل، وسيبويه هما من ألهما فكرة دلالة العلامات الإعرابية على المعاني إلى خالفهم.

ب- رأي قطرب (محمد بن المستنير): لعل المتصفح في كتب التراث يرى أن قطرباً من النحاة القلائل الذين ألقوا بظلال الشك على ظاهرة الإعراب، حيث يرى أن العرب لم تعرب كلامها للدلالة على المعاني والفرق بينهما، لأن هناك أسماء تأتي متفقة في الإعراب ومختلفة المعاني، كما أن هناك أسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني وذلك بقوله: «إنا نجد

1- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص70.

2- جزء محمد المصاروة، أحمد سليمان البطوش: مواضع انتفاء دلالة العلامات الإعرابية على المعنى، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد 111_28، ص177.

في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: **إِنَّ زَيْدًا أَخوكَ. ولعلَّ زَيْدًا أَخوكَ.** وكأن زَيْدًا أَخوكَ اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: **ما زَيْدٌ قائمًا، وما زَيْدٌ قائمٌ، اختلف إعرابه واتفق معناه...»¹.**

يرى "بلقاسم دفة" أن تدليل قطرب بالأمثلة التي ساقها مردود، لأن الأدوات التي دخلت على الجمل في مثل **إِنْ وَأَخواتها** هي التي غيرت المعاني من التوكيد إلى الترجي إلى التشبيه، وكذلك ما النافية هي التي جعلت الجملتين بمعنى واحد، سواء أكانت **"ما" الحجازية العاملة،** أو **"ما" التميمية غير العاملة.** فدلالة النفي هي الاستفادة من الجملتين بغض النظر عن العلامة الإعرابية². فعلى رأي قطرب أنه يوجب وضع لكل موضوع نحوي حركة خاصة به، وهذا لم يحدث. فالاشتراك في الحركات الإعرابية الواحدة لا يعني التوافق في الدلالة.

كما نجد لقطرب رأي آخر يرى فيه أن الحركات جيء بها من النقاء الساكنين عند اتصال الكلام، وللسرعة فيه، **«وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام...»³.**

من خلال الآراء التي ذكرها قطرب، نجد فيها ما يحتاج إلى رد وتوضيح ولعل الردود كلها جاءت من قبل النحاة، حيث بينوا خطأها بحجج عقلية بحثة فقالوا: **«لو كان كما ذكر لجاز جرّ الفاعل مرّة، ورفع آخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا**

1- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص70.

2- بلقاسم دفة: العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللغويين العرب القدامى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع02-03، 2008، ص ص08-09.

3- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج01، ص186.

إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام، فأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة نظم في كلامهم»¹. فالرأي الذي قدمه قطرب فيه فساد للغة وخروج على أوضاع العرب حيث تنعدم الضوابط بين المتحدثين، لأن النطق بالكلمة يتطلب ذهنًا واعيًا وعقلًا ناميًا ليطباق بين المعاني التي في نفس الإنسان وبين الرموز التي على أواخر الكلمات المنطوق بها.

كذلك نجد من ضمن التخريجات لرأي قطرب من اختلاف الإعراب واتفاق المعنى، الأمثلة التي أوردها في سياق نصه الذي ذكره ومنها:

❖ لا مالَ عندَكَ / لا مالٌ عندَكَ.

❖ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﷻ / إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ (آل عمران / 154]: قرأ أبو عمرو ويعقوب:

"كله" بالرفع على الابتداء، وخبره: "الله" والجملة خبر "إن" والباقون بالنصب².

يرى الباحث توفيق قريرة أن الاختلاف في المثالين الأولين يرد إلى نوعية العامل. في الأول كان العامل لفظيا هو لام النافية للجنس التي تعمل عمل الحروف المشبهة بالفعل نصبا ورفعا، وفي الثاني كان حرف النفي مهملًا ولذلك أوكل العمل إلى الابتداء والمبتدأ في أشهر الروايات وفي المثالين التاليين كان العامل لفظيا في الأول معنويا في الثاني كالتالي:

- إن الأمر كله لله: عمل الناسخ اللفظي (إن) في المركب التوكيدي معا عملا واحدا بالنصب.

- إن الأمر كله لله: أصل الجملة على هذا الإجراء ما يلي: (إن الأمر كلُّ الأمر لله) فالعلاقة بين (الأمر) و(كلُّ الأمر) علاقة تفسير وتبيين فيها استئناف للعمل لا إتباع على النصب كما في المثال الأول ولهذا الاستئناف أمكن رفع (كلُّ الأمر على الابتداء)

1- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج01، 187.

2- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، محمد رضوان عرقوسي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط01، 2006، ج05، ص ص

وقطع التبعية في العمل للمنصوب¹.

لعل الاعتقاد الذي تبناه قطرب في القول بأن الإعراب المختلف لم يؤثر في المعاني، تنقصه كثير من الدقة فقد وجدنا في المثالين السابقين ما يدل على دور الإعراب في التمييز بين ضربين من النفي «نفي الجنس نفياً مخصوصاً ونفي غيره المقابل له سواء أكان جنساً أم نوعاً نكرة أم معرفة اسماً أم فعلاً. وبهذا التمييز أمكن لمتكلم العربية أن يدرك النفي إدراكاً كلياً أو أن يدركه إدراكاً مخصوصاً بتسليطه على أجناس الأشياء وأنواعها الكبرى»². أما الزوج الثاني من المثالين:

أ- إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ اللهُ.

ب- إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ اللهُ.

فلإعراب كذلك دور في إبراز الفويرقات الدلالية "إذ يعبر عن رؤيتين مختلفتين ولو جزئياً لكيفية إدراك من تبنى القراءتين إدراكاً مختلفاً لجزء دلالي وهو التعبير عن شمولية الحكم والتسيير والتدبير الإلهي وبدل عليها لفظ (الأمر) في المثالين. وَصَفُ تلك الشمولية كان في (أ) بمركب توكيدي وكان في الثاني بمركب بياني مؤول بالتفسير إذ الأصل: (أي كلُّ الأمر)... ففي الجملتين اختلاف كالتالي:

_ الأمر كُلُّهُ : يقدم المعنى وتوكيده في شكل موحد يعبر عنه التلازم التركيبي بين التأكيد والمؤكد.

_ الأمر كُلُّ الأمر : يقدم المعنى مستقلاً ثم يردفه بالمعنى ومؤكد كلياً نيته وكأننا أعدنا بالاستئناف تأسيس الدلالة من جديد³.

وقصة طريفة يرويها ابن جني يدحض بها كل من شكك في دلالة الإعراب عن المعاني وعناية العرب بالحركة الإعرابية، يقول: «سألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص77.

2- المرجع نفسه، ص79.

3- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص ص79-80.

العقيلي الجوثي، التميمي-تميم جوثة- فقلت له: كيف تقول: **ضَرَبْتُ أَخُوكَ؟** فقال، أقول: **ضَرَبْتُ أَخَاكَ.** فأدركته* على الرفع، فأبى وقال: لا أقول: **أَخُوكَ** أبداً قلت: فكيف تقول **ضَرَبَنِي أَخُوكَ** فرفع، فقلت: ألسنت زعمت أنك لا تقول: **أَخُوكَ** أبداً؟ فقال: أيش هذا! اختلفت جهة الكلام¹، ثم عقّب ابن جني على ذلك قائلاً: فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه، وحصته من الإعراب، على ميزة وعلى بصيرة وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً².

إن الحوار الذي جرى بين "ابن جني" و"عبد الله محمد بن العساف" لكفيل عن الرد على قطرب وأتباعه، فابن جني يثبت لنا كفاءة المتكلم العربي من خلال ما تتيحه قوانين النحو وأحكامه، ولو كان عكس ذلك لأتى كل متحدث بالحركة التي تروق له حتى أن القصة التي رواها ابن جني من حيث المدة الزمنية، تبعد عن وفاة قطرب ما يزيد عن مائة وثمانين سنة، فهل يعقل أن العرب في زمن ابن جني حريصون كل الحرص على إبانة المعاني أكثر من البدو الذين عايشوا الخليل وسيبويه؟

ثم إننا لنجد من النحاة من يحاوره في كتبه فلم يكتفوا بالرد الذي قدمه الزجاجي للدفاع ضد إنكار الإعراب من قبل قطرب، وها هو أبو البقاء العكبري (616هـ) يرد على قطرب قائلاً: «إن السكون أخف من الحركة»³، وفيما يرويه السيوطي عن النحاة في كتابه الأشباه والنظائر في النحو، قيل له: «فهلأ لزموا حركة واحدة، لأنها مجزية لهم، إذا كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكوناً؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»⁴.

* يقال: أدركت فلاناً على الأمر إذا حاولت إلزامه إياه. ينظر ابن جني: الخصائص، ج01، ص76.

1- ابن جني: الخصائص، ج01، ص76.

2- المرجع نفسه: ج01، ص76.

3- أبو البقاء العكبري: مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، مصر، ط03، 2007، ص74.

4- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج01، ص187.

لكن الشيء الغريب في هذه القضية أننا لا نجد من النحاة من تطرق لهذه القضية منذ زمن قطرب إلى الزجاجي وهي مدة تزيد عن المائة سنة، أم أنه لم تصلنا الكتب التي عالج فيها النحاة هذه المسألة؟

والحقيقة أن الحركات الإعرابية لا يقتصر دورها على الجانب الصوتي، أي وصل الكلام فقط وإنما لها دور آخر إضافة إلى الجانب الصوتي، يكمن في دلالتها على المعاني في الجملة وهو ما يوضحه الباحث "عبد القادر مرعي الخليل" حين جمع بين الوجهتين وجعل للحركات الإعرابية وظيفتين¹:

الوظيفة الأولى: وظيفة صوتية تتمثل في وصل الكلام لأن الأصل في أصوات العربية أصوات صامتة، أو ساكنة، ولما كان المتكلم لا يستطيع بناء كلمة أو أكثر من حروف جميعها ساكنة، لجأ إلى هذه الحركات لوصل الكلام.

أما الوظيفة الثانية: فهي أن هذه الحركات تؤدي وظيفة نحوية أخرى، فالضمة تدل على التضام بين ركني الجملة الأساسيين (المسند والمسند إليه) والفتحة تدل على التركيز على المعنى الجديد الذي تضيفه الفضلات إلى ركني الجملة الأساسيين، والكسرة تدل على الإضافة وسحب المضاف إليه إلى المضاف وجعله من متعلقاته.

ج- رأي ابن خلدون: لعل الفقرة التي ذكرها ابن خلدون (808هـ) في كتابه "المقدمة" قد حصل لها سوء فهم من بعض الدارسين، والذين يرون فيها أنه يرى أنّ في الحركات الإعرابية جزءاً خارجاً عن البنية الدلالية للكلام، ولذلك لا يرى بأساً من الاستعانة عنها بأمر آخر تلاءم عصره فهو يقول: «ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد واستوبنا أحكامه، نعتاض عن الحركات الإعرابية التي فسدت في دلالتها بأمر أخرى وكيفيات موجودة فيه، وتكون لها قوانين تخصصها، أو لعلها تكون في أواخره، على غير

1- عبد القادر مرعي الخليل: الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مج07، ع01، 1992، ص196.

المنهاج الأول في لغة مُضَرَّ¹.

يبدو لنا أن ابن خلدون يدعو إلى إعادة النظر في اللسان العربي، ووضع قوانين وأحكام أخرى تغني عن الحركات الإعرابية، هذا البديل الذي اقترحه ابن خلدون أطلق عليه مسمى (قرائن الكلام)، ويقصد به «الجو الخارجي الذي يحيط بالكلام من ظروف وملابسات فهو الخلفية غير اللغوية للكلام أو النص»²، وقد أشار إلى هذه القرائن في ثلاثة مواضع في مقدمته: الأول منها في الباب السادس حين تحدث عن لغة العرب لهذا العهد، والثاني في الفصل السابع والأربعين وهو يتحدث عن (لغة الحضر و الأمصار) وفي الفصل التاسع والخمسين وهو يتحدث عن (أشعار العرب وأهل الأمصار لهذا العهد). حيث أنه يمكن أن نعتاض عن الإعراب بـ (قرائن الكلام) من تقديم وتأخير، وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد وغيرها من هذه القرائن «لأن الألفاظ بأعيانها دالة على المعاني بأعيانها. ويبقى ما تقتضيه الأحوال، ويسمى (بساط الحال) محتاجا إلى ما يُدَلُّ عليه. وكل معنى لا بد وأن تكتنفه أحوال تخصه فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود، لأنها صفاته وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع، وأما في اللسان العربي، فإنما يدل عليها بأحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم وتقديم أو حذف، أو حركة إعراب وقد يدل عليها بالحروف غير المستقلة»³.

فالقرائن في نظره هي ما في اللسان العربي من الكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها وهذه الكيفيات على النحو التالي بحسب ما يقابلها من المصطلحات الحديثة⁴:

- 1- عبد الرحمان محمد بن خلدون: المقدمة، تح: عبد السلام الشداوي، منتدى مكتبة الإسكندرية، الدار البيضاء، المغرب، 01، 2005، ج03، ص254.
- 2- يحي عبابنة، أمانة الزعبي: علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، د ط، 2005، ص48. نقلا عن، باسم يونس البديرات: الفكر اللغوي عند ابن خلدون في ضوء علم اللغة المعاصر، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور، عبد القادر مرعي الخليل، جامعة مؤتة، الأردن، 2007، ص104.
- 3- عبد الرحمان محمد بن خلدون: المقدمة، ج03، ص252.
- 4- ينظر، أحمد علم الدين الجندي: علامات الإعراب بين النظر والتطبيق، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ع02، 1984، ص293.

- التقديم والتأخير : وهي قرينة الرتبة
- الحذف: مظهر من قرينة التضام .
- حركة الإعراب: قرينة العلامة الإعرابية .
- الحروف غير المستقلة: قرينة الأداء .

وقد وصف الإعراب في عهده بأنه بعض من أحكام اللسان¹ أي أنه قرينة من ضمن القرائن التي يستعان بها للدلالة على المعنى وليست الوحيدة، الأمر الذي جعله يتذمر من إسراف النحاة حول هذه القرينة. وفي موضع آخر يقول: «ولا عبرة بقوانين النحاة في ذلك، وأساليب الشعر وفنونه موجودة في أشعارهم هذه ما عدا حركات الإعراب في أواخر الكلم، فإن غالب كلماتهم موقوفة الآخر، ويتميز عندهم الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام لا بحركات الإعراب»².

ولعل الموقف الذي أتخذه ابن خلدون من الحركات الإعرابية وأثرها في الدلالة على المعاني، كان ردا على خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب الذين يحكمون على هذه اللغة بأنها خالية من البلاغة حيث يرى أن فقدان الإعراب لا يؤثر في الإبانة والوضوح، ولا ينقص من البلاغة، ذلك أن لغة جيله شبيهة بلغة مُضَر التي نزل بها القرآن الكريم حيث يقول: «ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة، أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت، وأن اللسان العربي فسد، اعتبارا بما وقع أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه وهي مقالة دسها التشيع في طباعهم وألقاها القصور في أفئدتهم»³. فالعناية بلسان مُضَر وقعت، ذلك أن القرآن الكريم كان مُتَنَزِّلاً به، والحديث النبوي منقولاً بلغته، وهما أصل الدين والملة، فخشي تناسيهما وانغلاق الأفهام

1- ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، مصر، ط07، 2014، ج03، ص1142.

2- ابن خلدون: مقدمة ابن خلدون، ج03، ص1180.

3- المرجع نفسه، ج03، ص253.

عنهما بفقدان اللسان الذي تنزلا به، من ذلك تم وضع مقاييس واستنباط قوانين تحكم هذا اللسان، فصار علما ذا فصول وأبواب ومقدمات ومسائل سماه أهله بعلم النحو وصناعة العربية.

كما سبق الذكر في مقدمة هذا العنوان رأينا أن هناك تذبذبات في آراء بعض القدماء حول قضية الإعراب، ومنهم ابن خلدون في رأيه الأول، لكن المتصفح في مقدمته يجد له رأيان، الرأي الأول الذي تم ذكره، والمتمثل في الاستعاضة عن الحركات الإعرابية ووجوب البحث عن بدائل أخرى حددها بقرائن الكلام. أما الرأي الثاني فنجده يوافق القدماء في أثر الحركات الإعرابية ودلالاتها على المعنى فيقول: «كانت الملكة الحاصلة من ذلك للعرب أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني، مثل الحركات التي تعين الفاعل من المفعول من المجرور، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال، أي الحركات، إلى الذوات من غير تكلف ألفاظ أخرى»¹. حيث يرى ابن خلدون أن السبب الرئيس لظهور هذا العلم هو مخافة وصول اللحن إلى القرآن والسنة نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من العجم فيقول في هذا النحو: «فلما جاء الإسلام، وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول، وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة... وخشى أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، ويطول العهد فينغلق القرآن والحديث على المفهوم فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه الكليات والقواعد، ثم رأوا تغيير الدلالة بتغيير هذه الحركات فاصطلحوا على تسميته إعرابا»².

الحقيقة أن ابن خلدون لم ينف دلالة الإعراب على المعنى، ولكنه قد حصل ليّ عنق خفيف لرأيه من بعض الدارسين فقد حاول أن يثبت أن دور القرائن سواء أكانت لفظية أم معنوية لا يقل أهمية عن دور الحركات الإعرابية.

1- عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة، ج03، ص237.

2- المرجع نفسه، ج03، ص ص237-238.

02- عند المحدثين:

أعاد اللغويون العرب المعاصرون مناقشة ظاهرة الإعراب وجاء الحديث عن قبولها أو رفضها، فتباينت آرائهم في هذا الشأن تباينا واضحا، فمنهم من أقرّ هذه الظاهرة ورسم كتاباته على خطى القدماء، ومنهم من اعتبرها قصة استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية وهو ظاهر إبراهيم أنيس وبعض المستشرقين وفريق آخر جعل الإعراب قرينة واحدة لا يمكن الاحتكام إليها وحدها، مهما كان خطرهما، فالنظام النحوي مكوّن من منظومة من القرائن لذا وجب أن تتعاون هذه القرائن المختلفة لبيان المعنى.

02-01- الفريق الأول:

أ- رأي إبراهيم أنيس:

يبدو أن إبراهيم أنيس أوّل من سار في نفس الطريق الذي سار عليه قطرب، إذ ذهب إلى ترجيح ما ذهب إليه هذا الأخير في كون أنّ فائدة العلامات الإعرابية هو وصل الكلام بعضه ببعض، الشيء الذي جعله يتوجّس لما سيحدثه هذا الفصل- الذي عقده بعنوان "قصة الإعراب" وذلك في كتابه "من أسرار اللغة"- من ردود أفعال قوية، فأخذ يعنّدر في مقدمة كتابه بقوله: «وقد يضيق بعض الناس في مصر لما جاء في هذا الكتاب، ويتكرون له، ولا سيما الفصل الخاص بقصة الإعراب، غير أنني واثق كل الثقة أن تأكيدي لهم بأنني لم أهدف إلا إلى الدراسة العلمية البريئة من الأغراض والأهواء، سيشفع لي عندهم فيما يمكن أن يظنوه خروجاً على المؤلف المعهود في الدراسة العربية»¹.

الظاهر أن إبراهيم أنيس استند إلى جملة من الأدلة في إنكاره لظاهرة الإعراب، وأقرّ أن هناك من سبقه في إنكار هذه الظاهرة، حيث نجده يشير إلى نص مروى عن قطرب في قوله: «إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبيطون عند

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط06، 1978، ص05.

الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان؛ ليعتدل الكلام»¹، واستنتج من هذا النص أن معناه هو أن «المتكلم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية يتطلبها الوصل»². وقد استند أنيس إلى حجج ذات طابع لغوي في نقده لنظرية الإعراب، إذ يتمثل رأيه في أفكار رئيسة يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

❖ أنه ليس للحركة الإعرابية مدلول بل جُعلت من أجل تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية، وهو بذلك يقول برأي قطرب، قال: «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»³. إضافة كذلك إلى بعض الحجج التاريخية التي استند إليها إبراهيم أنيس ضمن السياق الذي ذكرناه من ذلك ما روي عن قراءة أبي عمرو بن العلاء* بتسكين أواخر الكلمات في عشرات من الآيات القرآنية⁴.

يبدو أن الحجة التي استند إليها أنيس ضعيفة خاصة ما تعلق بقراءة أبي عمرو الذي يعتبر من القراء السبعة الذين يعتد بقراءتهم، وقد ذكر بعض العلماء مواطن التسكين بالشرح والتعليل ومنهم ابن خالويه في كتابه "الحجة" حيث قال، قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ بَارِيكُمْ﴾ [البقرة/54] رواه اليزيدي* عن أبي عمرو بإسكان الهمزة فيه وفي قوله: ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ [البقرة/67]،

1- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ص 70-71.

2- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 236.

3- المرجع نفسه: ص 237.

* أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الملك بن الحصين بن الحرث بن جُلهم بن خزاعي بن مازن بن مالك بن عمرو بنو تميم، وقيل اسمه زيان، وقيل: العريان، من الأئمة السبعة، توفي بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة. ينظر: الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان: الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط03، 1979، ص 61.

4- المرجع السابق، ص 238.

* محمد بن يحيى بن المبارك، المعروف باليزيدي، كان ثقة علامة فصيحاً متواضعاً إماماً في اللغة والآداب حتى قيل: أملي عشرة آلاف ورقة من صدره عن أبي عمرو خاصة غير ما أخذه عن الخليل وغيره، وتوفي (202هـ) عن أربع وستين سنة، ينظر: ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص 77.

و﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ [ال عمران / 160]، و﴿يَلْعَنُهُمْ﴾ [البقرة / 159]، و﴿تَجْمَعُكُمْ﴾ [الجاثية/26]،
و﴿أَسْلِحَتْكُمْ﴾ [النساء / 102]، يُسَكِّنُ ذلك كله كراهية لتوالي الحركات، واستشهد على ذلك
بقول امرئ القيس: فالْيَوْمَ أَشْرَبُ غير مُسْتَحَقِّبٍ إِيْثْمًا من الله ولا واغِل¹.
أراد: "أشرب" فأسكن الباء تخفيفاً².

بل إننا نجد من العلماء والنحاة من يخرج هذه القراءة ويعتبرها من صور الأداء
الفصيح للغة العربية؛ فقد ذكر ابن جني في الخصائص أنّ القراءة قد رووها عن أبي عمرو
بالإسكان، بينما نجد سيبويه يرويها فقال: «والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة،
لا حذفها البتة، وهو أضيظ لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكنا ولم يؤت القوم
في ذلك من ضعف أمانة، لكن أتوا من ضعف دراية»³. وقال في موضع آخر: «وأما (إن
الله يأمركم) و (فتوبوا إلى بارئكم) فرواها القراء عن أبي عمرو بالإسكان، ورواها سيبويه
بالاختلاس، وإن لم يكن كان أركى فقد أركى، ولا كان بحمد الله مُزَنًا بريبة، ولا مغمورًا في
رواية»⁴، وهذا دليل على أن النحاة قد جوّزوا هذه القراءة واعتبروا الاختلاس صورة من صور
الأداء الفصيح للغة العربية.

كما نجد أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (444هـ) يوضح طريقة أداء الحركة
المختلصة في قوله: «وأما المختلس حركته من الحروف فحقه أن يسرع اللَّفْظ به إسراعاً يظن
السامع أن حركته قد ذهبت من اللَّفْظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن، تامة في الحقيقة،
إلا أنها لم تمطّ ولا تُرسل بها، فخفي إشباعها ولم يتبين تحقيقها»⁵، أما ابن الأنباري

1- ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص 78.

2- المرجع نفسه، ص ص 77-78.

3- ابن جني: الخصائص، ج01، ص ص 72-73.

4- المرجع نفسه: ج02، ص 340.

5- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني: التحديد في الإتيان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط01،
2000، ص ص 95-96.

(577هـ) فيحاول أن يشرح هذه القراءة قائلا: «ومن قرأ بالاختلاس أراد منزلة بين الحركة والسكون ليجمع بين التخفيف والتنبيه على الأصل»¹.

كما يشرح الموصلي (656هـ) قراءة الإسكان من خلال قوله: «أسكن أبو عمرو على لغة بني أسد وتميم - الهمزة من ﴿بَارِئُكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿فَتَوْبُواْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة/ 54]، والراء من ﴿يَأْمُرُهُم﴾ [الأعراف/ 157]، و﴿تَأْمُرُهُم﴾ [الطور/ 32]، و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾ [آل عمران/ 160]، و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام/ 109] حيث وقعت كلها تخفيفاً، ولتوالي الضمان في الأربعة المتوسطة»².

وقال السخاوي في شرحه: «قد ثبت الإسكان عن أبي عمرو، والاختلاس معاً؛ ووجه الإسكان أن من العرب من يجتزئ بإحدى الحركتين عن الأخرى، وقد عزا الفراء ذلك إلى بني تميم وبني أسد، وبعض النجديين وذكر أنهم يخففون مثل "يأمركم" فيسكنون الراء لتوالي الحركات»³.

كما وجّه أبو حيان (754هـ) إسكان الهمزة في كلمة (بارئكم) على أنها لهجة تميم رادا بذلك على المبرد الذي زعم أن قراءة أبي عمرو لحن، فالمبرد لا يجيز إسكان حركة الإعراب، يقول أبو حيان: «ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر»⁴.

1- عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات بن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط02، 2006، ج01، ص 172.
2- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الموصلي: كنز المعاني في شرح حزر الأمانى، تح: محمد إبراهيم المشهداني، دار البركة، دمشق، سوريا، ط01، 2012، ج02، ص 14.
3- عبد الوهاب حمودة: القراءات واللهجات، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط01، 1948، ص 177.
4- محمد بن يوسف (أبو حيان الأندلسي): البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 2010، ج01، ص 334.

وقال ابن الجزري (833هـ) معقبا على قراءة أبي عمرو: «...وكذلك اختلاس ضمة الراء وإسكانها من (يأمركم وتأمركم ويأمرهم وينصركم ويشعركم) حيث وقع ذلك فقرا أبو عمرو بإسكان الهمزة والراء في ذلك تخفيفاً»¹، يبدو أن تعليقات العلماء الثقات في قراءة أبي عمرو بالإسكان جاءت جلّها من باب التخفيف، أو أنها نسبت إلى إحدى القبائل الفصحاء، بل إنها أثر عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، فهذه بعض النماذج من قراءات أبي عمرو التي امتزجت بين الإسكان حيناً، إن صح التعبير وبين الاختلاس على رأي سيبويه حيناً آخر، ولكنها لا ترقى إلى التعميم الذي أطلقه أنيس، ثم أن قراءات أبو عمرو لم تكن كلّها بالتسكين وها هي بعض النماذج التي أظهر فيها التحريك:

• كان أبو عمرو يقرأ ﴿وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ/ 10]، بالنصب ويقول: "على إضمار وسخرنا الطير

لقوله على أثر هذا (ولسليمان الريح) أي سخرنا الريح"².

• قوله: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنْ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون/ 10]، قرأ أبو عمرو

"وأكون" بنصب الفعل عطفاً على "فأصدّق" و "فأصدّق" منصوب على جواب التمني في قوله: "لولا أخرتني" والباقون "وأكن" مجزوماً³.

قرأ نافع وابن عامر: (اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَوَيْلٌ لِلْكَافِرِينَ

مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ ﴿١٠٢﴾) [إبراهيم/ 02] بالرفع على أنه مبتدأ، و"الذي": خبره والباقون بالجر

على البديل من "العزیز الحميد" قبله⁴، ومنه يظهر أن أبا عمرو قد قرأ بالجر وليس بالإسكان.

1- أبو الخير محمد بن محمد: النشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، ج2، ص 212.

2- عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة الصباح، الكويت، ط2، 1978، ص 75.

3- أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، د ط، ج10، ص 344.

4- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الموصلي: كنز المعاني في شرح حرز الأمان، ج2، ص355.

- قرأ أبو عمرو في رواية يونس "أحدُ الله" بحذف التتوين لالتقاءه مع لام التعريف¹.
- وفي كلمة "بمصرخي" قرأ حمزة: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرَخِيَّ﴾ [إبراهيم/ 22] بكسر الياء، والباقون بفتحها، وقال أبو عمرو بن العلاء حين سأله حسين الجعفي عنه: من شاء فتح ومن شاء كسر وفي رواية عنه: إنها بالخفض حسنة².

هذه بعض الأمثلة التي ذكرناها عن أبي عمرو وكلها محرّكة ولا إسكان فيها، فإبراهيم أنيس لم يأت بحجة قوية أو شاهد واضح المعالم يصلح للاستدلال على الرغم من الدراسات الحديثة التي تلقاها في مجال الصوتية، ومنه نذهب إلى أن الاستقراء الذي قدّمه إبراهيم لقراءة أبي عمرو لم يكن شاملاً، وبذلك كان الحكم عليه غير واف، حتى أن المواطن التي جرى فيها التسكين كان لسببين كما يذكر العلماء: أحدهما لتوالي الحركات وثانيهما للتخفيف.

ثم أن التعليل الذي قدّمه النحاة الثقات في مواطن الإسكان لم يذكر واحد منهم أن أبا عمرو كان يحرك أو يسكنّ كيفما شاء، بل كان وفق ضوابط نحوية وسنن رسوله الكريم، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولغة العرب توافقه على ذلك³، فالتسكين إذاً الذي ناد به أنيس بدل الحركات لا يستند إلى حقيقة علمية. ومن الحجج اللغوية التي استدلت بها جواز سقوط الحركات في الوقف وفي الضرورات الشعرية:

❖ الإعراب عنده من الظواهر اللغوية التي عُني بها الخاصة من العرب ثم بين النحاة من بعدهم، فهو مسألة مواضعة، يقول في ذلك: «فالإعراب كما نعرفه لم يكن إلا مسألة

1- برهان الدّين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقي: المجيد في إعراب القرآن المجيد، تح: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط01، 1430هـ، ص 231.

2- المرجع السابق، ج02، الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط01، 1430هـ، ص 231.

3- محمد بن يوسف: تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1993، ج01، ص 365.

مواضعة بين الخاصة من العرب، ثم بين النحاة من بعدهم، ولم يكن مظهرا من مظاهر السليقة اللغوية بين عامة العرب»¹، فاللغة بحسبه مستويات: مستوى أول أو بالأحرى مستوى اللهجات الذي يتخذه العامة للتفاهم في أمور حياتهم اليومية، والمستوى الثاني الذي يستعمل في المواقف الجادة كنظم الشعر أي في اللغة الأدبية، فاللغة العربية شأنها شأن غيرها من اللغات، فليست بدعا بين اللغات في هذا الأمر.

❖ لا تدل حركات الإعراب عنده حتى على معنى الفاعلية والمفعولية، إنما أوتي بها للتخلص من التقاء الساكنين، لكنه ضمن هذا الطرح الذي قدّمه حاول أن يقدم تبريرات من شأنها تتدخل في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين، فزعم أن هناك عاملان: أولهما: إثارة بعض الحروف لحركة معينة، كإثارة حروف الحلق للفتحة مثلا. والثاني: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة²، أما الأمر الذي يحدّد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فمرجعه أمران³:

أولهما: نظام الجملة ورتبة مكوناتها بعضها من بعض وما يعرض لها من تقديم وتأخير تحدّده أساليب الكلام كالقصر والقصر والاستفهام.

ثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات تحدّد التأويل الصحيح الذي يجب حمل الملفوظات عليه.

إن قضية السياق التي أشار إليها أنيس تدل على فهم مغلوط لمفهوم مصطلح السياق، فالسياق لا يحمل اللفظة معناها من خلال علامات إعرابها، من معناها اللغوي لذاته، أو معناها المفهومين والدلالي، بل «يأتي إليها من عدّة مستويات تركيبية وعلائقية من جار ومجرور، وتوجيه دلالي من الأفعال والأسماء ومقام الحديث وموضوعه، والظروف الاجتماعية والنفسية المتعلقة بالمتكلم، وقد ينزلق اللسان بلفظ بعض الحركات خطأ، لكن

1- إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط08، 1992، ص 84.

2- محمد أسعد النادري: فقه اللغة مناهله ومسائله، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 2009، ص 341.

3- عز الدين مجدوب: المنوال النحوي، دار محمد علي الحامي، سوسة، تونس، د ط، 1998، ص ص 256-257.

السامع يفهم مقاصد المتكلم رغم اللحن»¹.

وقد فنّد مهدي المخزومي رأي إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه، وكان يرى كما يرى القدماء من دلالة الحركات الإعرابية على المعنى؛ حيث نجده قد ساق رأي أنيس كاملاً مفصلاً، ثم شرع بالرد عليه، وهو ردّ مطوّل بعض الشيء، لكننا نكتفي بإيراد بعض ما ذكره، فهو يقول: «فإذا لم تكن الحركات أعلاماً لمعان قصد إليها المتكلم، بل لم تعد أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسّر الوقف على خالد في لغة من ينتظر؟، ولماذا كانت الدال مرفوعة، ومنصوبة ومخفضة في الجمل الثلاث؟ [وهو يعني بها الحالات الإعرابية المختلفة لكلمة خالد، من رفع وجر ونصب] ولماذا لا تكسر لتتسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها؟.. وعليه، فإن القول بأن الحركات إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق»².

❖ يرى إبراهيم أنيس أن ظاهرة الإعراب من الظواهر التي لا يمكن أن تمت إلى السليقة اللغوية بصلة قائلًا: «ولا يتصور وقوع الخطأ من صاحب السليقة اللغوية في أي ظاهرة من ظواهر لغته وعلى هذا يمكننا أن نتصور أن ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً كما يقول النحاة، بل كانت كما قلت في كتاب اللهجات العربية صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام العربي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم»³.

يبدو أن إبراهيم أنيس يحاول أن يقنعنا أن اللغة العربية الفصحى لم تكن لغة السليقة لدى العرب، وهذا مما لا يستقيم عقلاً، حتى أن الروايات التي تكلم عنها لم تنقل لنا الخطأ

1- رياض عثمان: العربية بين السليقة والتعقيد - دراسة لسانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، ص 146.

2- مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط02، 1958، ص 251.

3- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص ص 202-203.

التحوي فحسب، والذي عبّر عنه بمصطلح اللّحن، بل نقلت لنا كذلك خلاقات نحوية، ويتناول أنيس كلمة "لحن" محاولاً استقراء دلالتها بغية إبعادها عن إشارتها إلى الخطأ في الإعراب، فيذكر من معانيها الغناء والصوّاب واللهجة والخطأ اللغوي والصواب أي من التضاد، وعلى كل انحراف عن المألوف في لغة العرب لحناً، واستغل النحاة هذا المعنى الجديد، وأكثروا من ترديده في كتبهم حتى كاد يطغى على المعاني الأخرى¹.

والحقيقة أنّ أنيس لا يفرق في كلامه بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي التي أشار إليها تمام حسان «ناحيتا الاستعمال اللغوي، والبحث اللغوي». فالاستعمال اللغوي وظيفية المتكلم والبحث اللغوي وظيفية الباحث. والاستعمال تطبيق لأسس معينة غير واضحة عند المتكلم، والبحث تفتيش عن هذه الأسس حتى تكون واضحة عند الدارس. والاستعمال باعتباره تطبيقاً يتوخى معايير معينة، ولكن البحث باعتباره تفتيشاً يستخدم الاستقراء، ليصل منه إلى وصف الحقائق التي يصل إليها الباحث². كما يحدد حسان فروقا بين المتكلم والباحث هي³:

- ✓ المتكلم صاحب عادات نطقية معينة يحددها العرف.
- ✓ الباحث صاحب منهج معيّن تحدده عوامل تتصل بطبيعة المادة المدروسة.
- ✓ المتكلم خاضع للعرف.
- ✓ الباحث خاضع للمنهج.
- ✓ المتكلم يستخدم أدوات لا يعرفها.
- ✓ الباحث يستخدم أدوات للكشف عن هذه الأدوات.
- ✓ المتكلم لاعب شطرنج يمسك بالقطع ويحركها على الرقعة.
- ✓ الباحث مراقب للعبة، يلاحظها عن قرب، ويكشف عن قوانينها وأصول لعبتها.

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 207.

2- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2000، ص12.

2- المرجع نفسه، ص ص12-13.

لقد كان النحاة يمتحنون الأعراب بإلقاء الإعراب الغلط عليهم فإذا قبلوه ضعّفوهم وأسقطوهم، وقيل «أنّ أبا عمرو بن العلاء استضعف فصاحة أبي خيرة العدوي فسأله: كيف تقول حفرت الأران* فقال حفرت أرانا؟ فقال له أبو عمرو: ألان جلدك يا أبا خيرة حين تحفّرت. وقال الأصمعي سمعت أبا عمرو يقول: ارتبت بفصاحة أعرابي فأردت امتحانه فقلت بيتا وألقيته عليه:

كَمْ رَأَيْتَا مِنْ مُسْحَبٍ مُسْحَبٍ صَارَ لَخْتِمْ النَّسُورِ وَالْعُقْبَانِ.

فأفكّر فيه ثم قال: رد على ذكر المسحوب، حتى قالها مرّات فعلمت أنّ فصاحته باقية»¹.
والحق أن عباس محمود العقاد رد على أنيس بحجج لغوية من خلال قوله: «وهذا الإعراب المفصل في هذه اللغة الشاعرة* هو آية السليقة الفنية في التراكيب العربية المفيدة: توافرت لها جملا مفهومة بعد أن توافرت لها حروفا تجمع مخارج النطق الإنساني على أفصحها وأوفاهها، وبعد أن توافرت لها مفردات ترتبط فيها المعاني بضوابط الحركات والأوزان»².

❖ يرى إبراهيم أنيس أن النحاة أجبروا العرب الفصحاء، وفحول الشعراء على إتباع قواعدهم الإعرابية، حتى أنهم فرضوها على أصحاب القراءات، يقول في ذلك: «نرى من كل هذا أنّ النحاة حين استقرت لهم قواعدهم الإعرابية عرضوها على الفصحاء من العرب،

*الأرة: وهي الحفرة تجمع على أرين.

*وظفها أبو عمرو عامدا فيها للخطأ ليمتحن الأعرابي وصوابها مسحوب. المرجع نفسه، 762.

1- عبد العزيز عبده أبو عبد الله: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ليبيا، ط01، 1982، ص 762.

**لا يُقصد باللغة الشاعرة أنها لغة يكثر فيها الشعر والشعراء، وإنما يقصد بها تلك اللغة التي بنيت على نسق الشعر في أصوله الفنية والموسيقية، فهي في جملتها من منظوم منسق الأوزان والأصوات، لا تنفصل عن الشعر في كلام تألفت منه، ولو لم يكن من كلام الشعراء، ينظر: عباس محمود العقاد: اللغة الشاعرة، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، د ط، 2012، ص 11.

2- عباس محمود العقاد: اللغة الشاعرة، ص 17.

وفرضوها على الفحول من الشعراء، ثم فرضوها في آخر الأمر على أصحاب القراءات»¹، يبدو أن هذه النظرة التي تبناها أنيس غير صحيحة، ذلك أن اللّغة نتاج اجتماعي لمملكة اللسان فبالرغم من اطلاعه على الدراسات اللسانية الحديثة نجده نسي أو تناسى ما قال به العالم السويسري "فردنيان دي سويسر" "Ferdinand de Saussure" حين رأى أن «اللغة نتاج اجتماعي لمملكة اللسان ومجموعة من التقاليد الضرورية التي تبناها مجتمع ما ليساعد أفرادها على ممارسة هذه المملكة»²، ثم نجده في الوقت نفسه يتساءل عن سبب خضوع العرب للقواعد التي وضعها النحاة، دون أن يجد جواباً لهذا السؤال قائلاً: «ولسنا ندري كيف خضع لأولئك النحاة فصحاء العرب وأصحاب اللّسن فيهم؟»³.

وقد اهتدى في آخر المطاف إلى الإجابة عن سؤاله محاولاً تبرير موقفه فقال: «فمن أين أتى لهم كلّ هذا السلطان لا ندري، إلا أن نقول إن تلك القواعد الإعرابية، رغم وجود أساس لها في لغة العرب قد نسّقها النحاة تنسيقاً جديداً، فيه من قياسهم وابتكارهم قدر غير قليل»⁴.

الظاهر أن تأثير بعض المستشرقين ولسانيي الغرب قد بدا جلياً على أنيس حين صنف المسائل اللغوية، مشاكل لغوية التي من ضمنها الإعراب فقد جاء في كتابه "من أسرار اللغة"، «أعترف هنا أن ما كان يبدو لي في صورة مسائل لغوية قد أصبح الآن يتمثل لي في صورة مشاكل لغوية... ذلك بعد أن اتصلت بدراسات المستشرقين للغات السامية، ودراسات الغربيين للغاتهم الحديثة والقديمة، وما وصلوا إليه من نتائج علمية جليّة الشأن، فقد نهضت الدراسات اللغوية المقارنة في جامعات أوروبا نهضة عظيمة خلال هذا القرن»⁵.

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 209.

2- فردنيان دي سويسر: علم اللغة العام، تر: يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، العراق، د ط، د ت، ص 27.

3- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 199.

4- المرجع نفسه، ص 209.

5- المرجع نفسه: ص 04.

وبأسلوب أقرب إلى السخرية يتهم إبراهيم أنيس قائلاً: «لو أنّ أمراً نزل من السماء ينهى الناس عن الإعراب وينذرهم بالجحيم وسوء المصير، إن استمسكوا به، ما كان هذا في رأيي، كافياً للقضاء على كل ظواهر الإعراب من أسنتهم جميعاً كما نرى الآن»¹.

لقد أثارت القضية التي طرحها إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" العديد من الردود من قبل الكتاب العرب المعاصرين، ذلك أنه مسّ السمة البارزة في اللغة العربية، بل أنه ضرب هوية الوطن العربي، فالاعتزاز بالإعراب هو اعتزاز بالعربية وبيان فضلها على كثير من اللغات.

فمن الردود التي توالفت على كتاب أنيس نجد صبحي صالح الذي اعترض على دعوى أنيس واعتبرها هجوماً صاعقاً على النحويين، بل هذا غلوٌّ لا ريب فيه «فلقد يكون للنحاة عمل شخصي في تنسيق ما استنتجوه من أصول النحو وقواعده من كلام فصحاء العرب، ولقد يتشددون أحياناً في رمي شاعر فحل باللحن غير مبالين بضرورة شعرية ملجئة، ولقد ينكر بعضهم حتى على قراء القرآن ما صحّ سنده من أوجه القراءات، ولعل من الممكن الاستغناء عن بعض مقاييسهم أو تعويضها بأخرى أسهل وأيسر، ولكن عملهم الأساسي في قواعد الإعراب يظلّ أسمى من أن يُتهم وأوثق أن يُجرّح...»².

ثم يأتي رد مستفيض من طرف محمد حسن حسن جبل³، الذي ذكر بعض الأدلة لجاحدي أصالة الإعراب ودلالته على المعنى، كما أشار إبراهيم السامرائي لهذا التعصب وهذا المذهب الذي ذهب إليه أنيس من خلال قوله: «على أنه يحلو له أن يتعصّب للرأي بشكل يُخيّل للقارئ أنه المبدع والأول والمعيد في هذا القول»⁴، من ذلك نجد أيضاً رد العقاد من خلال قوله: «وإذا قيست قواعد النحو العربي بهذه المقاييس في علم الألسنة، فالمزية

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 216.

2- صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 03، 2009، ص 126.

3- محمد حسن حسن جبل: دفاع عن القرآن الكريم، البربري للطباعة الحديثة، ببيروت، مصر، ط 02، 2000، ص 20 وما بعدها.

4- إبراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 03، 1983، ص 121.

البيئة في هذه القواعد أنها تابعة لأغراض التعبير والدلالة»¹.

ويرى رمضان عبد التواب أن نظرية إبراهيم لم تلق قبولا لدى أي باحث من الباحثين²، إضافة إلى كثير من الردود التي استهجن خطاب أنيس أمثال عبد الوافي واحد³، ومحمد إبراهيم البناء⁴. وحمزة بن قبلان المزيني في كتابه مراجعات لسانية⁵.

ب- رأي فؤاد حنا ترزي: نجد ممّن اتفق مع رأي أنيس بصورة شبه كلية فؤاد حنا ترزي؛ إذ يرى أن الحركات في أواخر الكلمات «إثما وجدت في الأصل لغرض لفظي هو تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، ولكنها استغلت من النحاة فيما بعد لأغراض معنوية، في محاولة منهم لتقرير حركة واحدة للوضع الواحد ما أمكن ذلك، لضبط القرآن الكريم وتحديدها بصورة رئيسة»⁶.

ج- رأي قاسم أمين: تعتبر محاولات قاسم أمين من أولى المحاولات المصرية في هذا الشأن، بل من أكثرها غرابة حيث يرى وجوب إصلاح اللغة العربية لأنه لم ير بين جميع من عرفهم شخصا يقرأ كل ما يقع تحت نظره من غير لحن، والإصلاح الذي تمثله يكمن في «إبقاء أواخر الكلمات ساكنة لا تتحرك بأي عامل من العوامل، ففي اللغات الأخرى يقرأ الإنسان ليفهم أما في اللغة العربية فإنه يفهم ليقراً، فإذا أراد أن يقرأ الكلمة المركبة من هذه الأحرف الثلاثة (عَلَم) يمكنه أن يقرأها "عَلِمَ" أو "عَلِمَ" أو "عِلِمَ" أو "عَلِمَ" أو "عَلَمَ" أو "عَلَمَ"، ولا يستطيع أن يختار واحدة من هذه الطرق إلا بعد أن يفهم معنى الجملة فهي التي تعين النطق الصحيح، لذلك القراءة عندنا من أصعب الفنون»⁷.

1- عباس محمود العقاد: أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، د ط، 2012، ص 11.

2- رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط03، 1994، ص 376.

3- علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، نهضة مصر، مصر، ط03، 2004، ص 161-165.

4- محمد إبراهيم البناء: الإعراب سمة العربية الفصحى، دار الإصلاح، د ب، د ت، د ط، ص ص 11-12.

5- حمزة بن قبلان المزيني: مراجعات لسانية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، د ط، 1420هـ، ج02، ص 202 وما بعدها.

6- فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، د ط، ص 187.

7- محمد عمارة: قاسم أمين الأعمال الكاملة، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط02، ص 143.

إن الناظر لهذا النص يظن وكأن الكاتب قاسم أمين في بدايات تكوينه، كيف لا وهو لا يفرّق بين ما يدخل ضمن الإعراب الذي يختص بحركات الأواخر، وبين الضبط الداخلي للمفردة اللغوية التي هي من اختصاص علم الصّرف، فالتغييرات الصوتية التي تخص البنية الداخلية للكلمة ليست للعلاقات القائمة بين أجزاء التركيب النحوي أثر في تحديدها وإنما هي مواد استعيرت من المعجم مع أصواتها¹.

ونحن نقول له عن اللغة الفرنسية: «ينبغي أن تفهم لتكتب»²، فمثلا لصوت (الصاد) في الفرنسية صورا عديدة لكتابته حسب معاني الألفاظ ولا يمكنك أن تكتب لفظا من هذه الألفاظ إلا إذا عرفت معناها أولا قبل أن تكتب فمثلا من هذه الصّور³:

01	Saut	بمعنى القفز	01
02	Sceau	بمعنى الطابع	02
03	Seau	بمعنى السطل	03
04	Sot	بمعنى الأعتة (الأحمق)	04

هذا ولا يقتصر الإعراب على اللغة العربية فحسب، بل أنّ هناك من اللّغات التي لا تزال تحيا بيننا، وفيها من ظواهر الإعراب المعقد ما يفوق إعراب العربية بكثير، فهذه اللغة الألمانية مثلا، تقسيم أسماءها اعتبارا إلى مذكر ومؤنث، وجنس ثالث لا تعرفه العربية، وهو "المحايد"، وتضع لكل واحد من هذه الأجناس الثلاثة، أربع حالات إعرابية، هي حالات: الفاعلية والمفعولية والإضافة والقابلية، والحالة الأخيرة حالة لا تعرفها العربية، وهي إعراب المفعول الثاني، فهي من حالات إعراب الاسم المفرد المعرف في الألمانية، والمفرد المنكر له أربع حالات أخرى، وكذلك الجمع المعرف والجمع المنكر⁴.

1- نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيويوه، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط01، 1996، ص 250.

2- إدريس بن الحسن العلمي: في اللغة، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2001، ص 52.

3- المرجع نفسه، ص 52.

4- رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللّغة، مكتبة الخانجي، مصر، ط01، 1982، ص ص 166-167.

ثم يردف رمضان عبد التواب قائلاً: «وبناء الجملة في اللغة الألمانية له نظام صارم، فالفعل يحتل فيها المرتبة الثانية دائماً، إلا في الجمل الفرعية، كالجمل التعليلية مثلاً، فإن الفعل يؤخر فيها إلى نهاية الجملة»¹، ورغم هذا لا نسمع من بين هؤلاء من يريد التخلي عن هذه القواعد!!.

د- رأي سلامة موسى: لعل المتصفح لكتاب سلامة موسى "البلاغة العصرية" يجده يعيش حالة الخلط اللغوي من خلال كتاباته المبنوثة في ثنايا هذا الكتاب فأصبح يضرب خبط عشواء، استهل كتابه بإهداء إلى الأستاذ أحمد أمين، الذي بعثه على تأليف هذا الكتاب من خلال مقال نشره هذا الأخير في مجلة الثقة، ثم يفصح عن غاية تأليفه للكتاب بقوله: «وهذا الكتاب قد توخيت فيه بحث بعض مشكلاتنا اللغوية مع تعيين الأهداف التي نرمي إليها من اللّغة، وأرجو أن أبعث به المناقشة عن القيم اللغوية العربية، ووجوه الإصلاح فيها بالبناء والهدم»²، وهو يؤمن «بأن اللّغات جميعها لا تزال في طور التجربة»³.

وقد بدأ كلامه بالتغزل باللغة محاولاً استماتة القارئ وتهئية الجو المناسب لبث سمومه قائلاً: «وواضح أن اللغة هي ثمرة المجتمع الذي يتكلم أفرادها بها»⁴، ثم يردف قائلاً: «اللّغة هي تراث قديم تحمل كلماتها معاني الحياة الذاتية»⁵، إلى أن يصل إلى قوله: «يجب أن نكبر من شأن لغتنا العربية، وأن نوليها أعظم اهتمامنا، لأنها وسيلة التفكير، ولا يمكن التفكير الحسن بلا لغة حسنة»⁶، وكثيراً ما يعقد مقارنة بين العربية والانجليزية أو الفرنسية تنتهي دائماً بنتيجة محسومة هي فوز الأخرى على العربية بحجة إرهاقها للمتعلمين بقواعد وتقاليد لم تعد لها فائدة⁷.

1- رمضان عبد التواب: بحوث ومقالات في اللّغة، ص 167.

2- سلامة موسى: البلاغة العصرية واللغة العربية، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، د ط، 2012، ص 14.

3- المرجع نفسه، ص 72.

4- المرجع نفسه، ص 10.

5- المرجع نفسه، ص 147.

6- المرجع نفسه، ص 147.

7- المرجع نفسه، ص 11.

لعل أهم قضية اشتمل عليها كتابه، هي دعوته إلى إلغاء الإعراب متأسفاً في الوقت نفسه عن الاقتراح الذي قدّمه قاسم أمين (إلغاء الإعراب، وإسكان أواخر الكلمات) بأنه لم يلق أية عناية، ولهذا السبب يرى أنه «يجب أن نفتصر من تعليم اللغة العربية في مدارسنا الابتدائية على تمكين التلميذ من المطالعة والفهم بلا حاجة إلى أية قواعد خاصة، وليس عليه من حرج أن يقرأ فيرفع المفعول، وينصب الفاعل ما دام يفهم ما يقرأ»¹.

إن هذا الادعاء الذي أقره سلامة موسى ومن في زمرة من بعده، خطير في أبعاده، كيف لا والإعراب أصيل في العربية وهذا بإجماع علماء العربية، فالعلامة هي التي تفرق بين الفاعل والمفعول، يقول المبرد (285هـ): «وإنما كان الفاعل رفعا والمفعول به نصبا،

ليعرف الفاعل من المفعول به»². يقول الله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة/ 37]. قرأ ابن كثير بنصب (آدم) ورفع

(كلمات)، وقرأ الباقر برفع (آدم) ونصب (كلمات) بكسر التاء³.

فالحجة لمن رفع آدم: أن الله تعالى لما علم آدم الكلمات فأمره بهن تلقاهن بالقبول عنه. والحجة لمن نصب آدم أن يقول: ما تلقاك فقد تلقيتَه وما نالك فقد نلتَه، وهذا يسميه النحويون: المشاركة في الفعل⁴، فنصب آدم ورفع كلمات، جعل الفعل للكلمات لأنها تلقت آدم عليه السلام وحجته أن العرب تقول (تلقيت زيداً) و (تلقاني زيداً) لأن من لقيته فقد لقيك، ومن رفع (آدم) رفع بفعله لأنه تلقى من ربه الكلمات أي أخذها منه وحفظها وفهمها، والعرب تقول: (تلقيت هذا من فلان) المعنى: إن فهمي قبلها منه، وحجتهم ما روي في التفسير في

1- سلامة موسى: البلاغة العصرية واللغة العربية، ص 115.

2- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط03، 1994، ج01، ص 146.

3- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج02، ص 211.

4- ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع، ص 75.

تأويل قوله: (فتلقى آدم من ربه كلمات) أي قبلها، فإذا كان (آدم) القابل للكلمات مقبولة¹.

فآدم: بالنصب يكون مفعولاً به مقدماً وبالرفع يكون فاعلاً.

وكلمات: بالنصب تكون مفعولاً به وبالرفع تكون فاعلاً مؤخراً.

فأنا يفرّق تلميذ الابتدائية لو أسكنا أواخر الكلمات، أو رُفِع المفعول ونُصِب الفاعل على حدّ تعبير سلامة موسى. ثم ينتقل إلى المدارس الثانوية محاولاً تعليمهم بقدر أقل ما يُستطاع من قواعد النحو ولا نبالي بالإعراب على حدّ تعبيره، الذي أثبت الاختبار أنه لا فائدة منه بتاتا². وهو يعزو سبب الضعف والإخفاق في كل حين للعربية، ويقول إنّ الصبي الذي يتعلم العربية، يحتاج إلى ما يزيد على ثمانية أضعاف ما يحتاج المتعلّم للغة الانجليزية³، ذلك أن العربية فيها التنثية، وهو ما لا يوجد في الانجليزية مثلاً، ولجمع التكسير قواعد لا تحصى⁴، ثم يقول: «وهناك قواعد أخرى للمتفرّفين في اللغة كالتنوين، والتصغير... أما متعلّم الإنجليزية فلا يحتاج... والصبي الذي يتعلم العربية يحتاج إلى أن يعرف اللغة الدارجة للكلام، ثم اللغة الفصحى للكتابة وهذا مجهود آخر»⁵.

يبدو لنا أن الكاتب سلامة موسى لا يعرف أن التصغير يأتي على معان متعددة لم تحملها صيغة صرفية أخرى منها⁶:

- تحقير شأن الشيء نحو: زُبيد.
- تقليل ذاته، نحو قولك: بُغَيْل.
- تقليل عدد نحو قولك: دُرَيْهَمَات.

1- أبو زرعة عبد الرحمان بن محمد بن زنجلة: حجة القراءات، تح: السعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط5، 05، 1997، ص 95.

2- سلامة موسى: البلاغة العصرية واللغة العربية، ص 116.

3- المرجع نفسه: ص 111.

4- المرجع نفسه: ص 122.

5- المرجع نفسه: ص 122.

6- علي بن مؤمن (ابن عصفور): المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجوّاري، عبد الله الجوّري، المساهم، ط01، 1972، ج02، ص 80.

- تقريب للزمان نحو: فُبَيْلُ العَصْرِ.
 - وتقريب المنزلة نحو قولك: أُخَيِّي وَصُدَيْقِي.
 - من معاني التصغير كذلك والتي يجهلها سلامة¹:
 - المَلَاحة: كقولك: هو لَطِيفٌ مُلِيحٌ، ومنه قوله:
يَا مَا أُمِيلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا من هُوَلِيَاءِ كَنَّ الضَّلَّ والسَّمْرُ*.
 - التعظيم: فيكون من باب الكناية، يكن بالصَّغْر عن بلوغ الغاية في العظم، لأن الشيء إذا جاوز حدّه جانس ضدّه، واستدل لمجيء التصغير للإشارة إلى معنى التعظيم بقوله²:
وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبِيهِيَّةٌ* تَصَغَّرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ.
 - الاختصار: نحو قولك: رُجَيْلٌ: أَخْفُ من رجل صغير.
- وقد حاولت ذكر بعض المعاني التي يحملها مصطلح "التصغير" ردًا على سلامة الذي ذكر في ثنايا كتابه المذكور أن العربية لا يمكنها أن تفي بحاجاتنا في التعبير، بحيث لا يمكن التأليف العلمي باللغة العربية بحروفها الحاضرة، وأنها ليست كفئًا للتعبير، ومن ذلك فقد دعا إلى تبني الخط اللاتيني، وتراه يغري القارئ بفضائله³.

1- رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي: شرح شافية ابن الحاجب، شرح: عبد القادر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، 1982، ج01، ص ص 190-191.

* اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله، فنسبه قوم إلى العرجي ونسبه جماعة إلى بدوي سموه كاملا الثقفي، ونسبه قوم إلى الحسين بن عبد الرحمن العريني. وأمليح تصغير أمليح، وهو فعل تعجب من الملاحة وهي البهجة وحسن المنظر. وشدن: بتشديد النون، تقول: شدن الغزال يشدن شدونا، مثل: خرج يخرج خروجا؛ إذا قوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه. وهولياء تصغير هولاء. والضال: جمع ضالة وهو السدر البري. والسمر- بفتح فضم- جمع سمرة وهي شجرة الطلح. المرجع نفسه، ج01، ص190.

2- هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري وقوله: دوبيهية تصغير داهية والشاهد في هذا البيت قوله دوبيهية فقد حقق المؤلف أن تصغيرها للتحقير وحكى أنه قيل إن تصغيرها للإشارة إلى التعظيم. المرجع نفسه، ج01، ص191.

** ورد بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها، إذا المراد بها الموت: أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصغر منه الأنامل. ينظر المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- سلامة موسى: البلاغة العصرية واللغة العربية، ص 143.

ألم يطلع على كتاب الثعالبي (430هـ) "فقه اللّغة" الذي اشتمل وحده على (خمسمائة وثلاثة وستين) "563" فصلا في تدرج مختلف الأشياء في المراتب، ففي الفصل الثاني عشر يذكر بعض اصطلاحات الأطباء على ألقاب "الحُمَيّات" ومنها:

«إذا كانت الحمى لا تدور بل تكون نوبة واحدة فهي حمى يوم، فإذا كانت تأتيه في كلّ يوم فهي الورد، فإذا كانت تتوب يوما ويوما لا فهي الغبّ، فإذا كانت تتوب يوما ويومين لا ثم تعود في الرّابع فهي الرّبع، فإذا دامت وأفلقت ولم تقلع فهي المُطبّقة، فإذا قويت واشتدت حرارتها ولم تفارق البدن فهي المحرقة، فإذا دامت مع الصّداع والثقل في الرأس والحمرة في الوجه وكراهة الضوء فهي البرسام، فإذا دامت ولم تقلع ولم تكن قوية الحرارة ولا لها أعراض ظاهرة مثل القلق وعظم الشفتين ويُبس اللسان وسواده وانتهى الإنسان منها إلى ضنّى ودُبُول فهي دِقٌّ»¹.

ويروي الفيروز آبادي أنه يوجد للسيف في العربية ألف اسم على الأقل، ويقرّر آخرون أنه يوجد أكثر من أربعمائة اسم للداهية، ويوجد لكل من المطر، والريح، والنور، والظلام، والناقة والحجر، والماء، والبئر، أسماء كثيرة، وكذلك الشأن في الأوصاف: فلكل من الطويل، والقصير والكريم، والبخيل، في اللغة العربية عشرات من الألفاظ².

أليس هذا دليلا على ما للغة العربية من دقة ووضوح وسعة، أم أنه حاول أن ينزع منا هذه المزية التي انمازت بها اللغة العربية عن سائر اللغات، وليعلم أن الإعراب حقيقة قد بلغ منزلة من الثبوت واليقين ما لا يساورها شك ولا ينكرها إلا مكابر معاند.

هـ- رأي شريف الشوباشي: ظل "شريف الشوباشي" يتململ في كتاباته ويتقلّب حيناً من الدهر ولا نراه إلا أنه قد جانب الصّواب في دعواه- إلغاء الإعراب- فظاهر دعواه هو

1- عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور بن الثعالبي: فقه اللّغة، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، لبنان، د ط، 1885، ص 129.

2- محمد صالح شريف عسكري: العربية ومكانتها بين اللغات السامية؛ دراسة وتقويم، مجلة إضاءات نقدية (فصلية محكمة)، السنة الثالثة، ع09، 2013، ص84.

تطوير اللّغة العربية، لكن يبدو أن في باطنها غير ذلك، حتى أنه سمى كل من ينافر للعربية بالإرهاب الفكري¹، فتارة نجده ينادي بتوحيد الأرقام، وأخرى يدعو إلى إلغاء المثني، متسائلاً عن فائدة المثني؟ هل يضيف دقة على المعنى؟ هل يضيف جمالا؟².

الغريب في الأمر أن هذا الكاتب يُقر بملء فيه أنه ليس عالماً لغوياً، أو نحوياً، فأنا له يخوض في مثل هذه التخصصات الغريبة عنه؟ هل بمقدوره أن يتذوق جمالية المثني؟ ألا يعلم أن التنثية خصيصة من خصائص اللّغة العربية، به يفرّق بين المعاني التي يقصدها المتكلم، ففرقت بين المثني المذكر والمثني المؤنث، من خلال الفروق بين أبنية الكلمات تبعاً للمعنى المقصود، ألا يثبت هذا ما تتمتع به اللّغة العربية من مرونة واتّساع، ومن تنوع في التعبير، واهتمام بالمعنى والاستقامة؟ ولعلّ الأمثلة التي سوف نسوقها توضح لنا جمالية المثني والتبادل* الذي يحدث بين المثني والمفرد، والمثني والجمع أي وضع المثني موضع المفرد، ووضع المثني موضع الجمع.

فقد ورد الإتيان بالمثني وإرادة المفرد في كلام العرب، يقول السيوطي: «ومن سنن العرب أن تأمر الواحد بلفظ أمر الاثنين؛ نحو: افعل ذلك، ويكون المخاطب واحداً»³، وقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: (قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَىٰ ﴿٤٩﴾) [طه/ 49]، فالملاحظ في هذه الآية الكريمة أنه خاطب اثنين ثم جعل النداء لواحد، قال الزمخشري: «خاطب الاثنين، ووجه

1- شريف الشوباشي: لتحيا اللّغة العربية يسقط سيبويه، مؤسسة هنداوي، 2017، ص 89.

2- المرجع نفسه، ص ص 122، 124.

* كثيراً ما نجد هذا المصطلح (التبادل) في التأليفات التراثية اللغوية والنحوية، فقد استعمله ابن جني تحت مسمى (الحمل على المعنى)، ينظر: ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د ط، ج 02، ص 411. وعند ابن الشجري تسمى (بظاهرة الاستغناء)، ينظر: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة، أمالي ابن الشجري، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط 01، 1992، ص 16. كما درس السيوطي هذه الظاهرة في كتابه المزهري تحت باب (معرفة خصائص اللّغة)، ينظر السيوطي: المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، شرح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط 03، ج 01، ص 321.

3- السيوطي: المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، ص 334.

النداء إلى أحدهما وهو موسى، لأنه الأصل في النبوة وهارون وزيره وتابعه»¹، وعَلَّ الفراء ذلك بقوله: «لأن الكلام إنما يكون من الواحد لا من الجميع، مثله مما جعل الفعل على اثنين وهو لواحد، قوله تعالى: ﴿نَسِيًا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف/ 61]، وإنما نسيه واحد»²، وقال الفراء: «العرب تأمر الواحد والقوم بما يؤمر به الاثنان، فيقولون للرجل: قوما عتًا، وسمعت بعضهم: ويحك! ارحلها وازجراها»³.

هذا وقد ورد في الشعر كثير من استعمال المثني وإرادة المفرد ومن ذلك قول امرؤ القيس:⁴

قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ
بِسَقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ.

وقد بين الزوزني كلمة (قفا) في هذا البيت بقوله: «قيل: خاطب صاحبيه، وقيل بل خاطب واحدًا وأخرج الكلام فخرج الخطاب مع الاثنان، لأن العرب من عاداتهم إجراء خطاب الاثنان على الواحد والجمع»⁵، وقال امرؤ القيس أيضا:⁶

حَلِيلِي مَرًّا بِي عَلَى أُمَّ جُنْدُبِ
نُقِضَ لُبَانَاتِ الْفُوَادِ الْمُعَدَّبِ

ثم قال:⁷ أَلَمْ تَرِ أَنِّي كَلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا
وَجَدْتُ بِهَا طِيبًا وَإِنْ لَمْ تُطِيبِ

فقال: أَلَمْ تَرِ، فرجع إلى الواحد، وأول كلامه اثنان...»⁸ ومن ذلك قول عنتره:⁹

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَّعَ أَهْلُهَا
بِعُنَيْزَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْعَيْلِمِ

- 1- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط01، 1998، ج04، ص 85.
- 2- الفراء: معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط03، 1983، ج02، ص 180.
- 3- المرجع نفسه: ج03، ص 78.
- 4- حسن السندوبي، أسامة صلاح الدين: شرح ديوان امرؤ القيس، دار إحياء العلوم، لبنان، ط01، 1990، ص164.
- 5- أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني: شرح المعلقات السبع، تقديم: عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط02، 2004، ص 17.
- 6- حسن السندوبي، أسامة صلاح الدين: شرح ديوان امرؤ القيس، ص 61.
- 7- الفراء: معاني القرآن، ج03، ص 79.
- 8- المرجع نفسه، ص 79.
- 9- أمين سعيد: شرح ديوان عنتره بن شداد، المطبعة الغربية، مصر، د ط، ص 123.

العنيزتين: ماء، والعيلم: موضع، المرجع نفسه، ص 123.

قال ابن عصفور: «ويكثر ذلك في أسماء الأماكن، لأن الداخل إليها، يرى لها وجهين عن يمينه وعن يساره»¹، لأنه يريد هنا، عنيزة.

أما التعبير عن الجمع بالمتى نجده في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ

الْبَصَرَ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك/04]، فإن قلت: كيف ينقلب البصر خاسئًا حسيروا

برجعه كرتين اثنتين؟ قلت: معنى التثنية التكرير بكثرة، كقولك لبيك وسعديك، تريد إجابات

كثيرة بعضها في أثر بعض»²، قال ابن عقيل: «... (ثم ارجع البصر كرتين) أي: كرات،

ف(كرتين) ليس المراد به مرتين فقط، لقوله تعالى: ﴿يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرَ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ

﴾ [الملك/ 04]، أي: مزدجرا وهو كليل، ولا ينقلب البصر مزدجرا كليلا من كرتين فقط،

فتعين أن يكون المراد ب(كرتين) التكثر، لا اثنتين فقط»³.

ومن ذلك قول الشاعر:⁴

هُمَا إِبْلَانٌ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ فَعَنَ أَيَّهَا مَا سَنُتُّمْ فَتَنْكَبُوا

والشاهد في البيت قوله: (إبلان) حيث تثنى اسم الجمع على تأويل فرقتين وجماعتين»⁵.

لعل بعض الشواهد التي ذكرناها تغنينا عما ذهب إليه الكاتب شريف الشوباشي

وترجعه إلى الصواب، ليعلم أن المثنى يزيد اللغة العربية مرونة واتساعا وتنوعا في التعبير

وحملا على المعنى.

1- ابن عصفور: ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، د ب، ط01، 1980، ص 254.

2- الزمخشري: الكشاف، ج06، ص 171.

3- بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980، ص 54.

4- أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك: الأصمعيات، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، بيروت، لبنان،

ط05، ص 167.

5- ابن يعيش: شرح المفصل، ج04، ص 154.

تتوالى الصيحات حول إنكار الإعراب واعتباره عقبة في سبيل التفكير أمثال أحمد أمين وعبد العزيز فهمي¹، وأنيس فريحة²، ولكن الغريب في الأمر أن كل من نادوا بإلغاء الإعراب، كتاباتهم بعيدة كل البعد عما نادوا به من ضرورة تيسير اللغة وتقريبها إلى العامة، بل نجدهم يلتزمون لقواعد الإعراب رفعا ونصبا وجزا وحركات وحروفاً. بل نحسبه تيار ثقافي يحاول هدم مقدسات اللغة العربية ونقد النظرية النحوية التقليدية بكل ما أوتوا من قوة، متكئين في ذلك على نقد الغربيين لأنحائهم القديمة، «مما ساهم في إعاقة النهضة اللسانية في أوساطنا العلمية والأدبية والثقافية وحتى الرسمية، اطراد الظن بأن اللسانيات إنما تستمد طرافتها وربما شرعيتها من عكوفها على دراسة اللهجات، ولئن كان علم اللهجات بمثابة الميثاق الفعلي الذي جسّمت به اللسانيات رفضها لتصنيف اللغات على سلّم معياري فأثبتت به أن الكلام البشري أيّ كان، وحيثما كان، هو مدار علم اللسان لأنه منظومة اختباريه في حد ذاتها تستوجب التشريح العلمي، وتقتضي المواصفة الموضوعية فإنّ ازدهاره في أوساطنا العربية في وقت من الأوقات قد وظّفه بعض المستشرقين وبعض اللسانيين العرب توظيفا خرج به عن مقاصده العلمية الخاصة فولج به اعتبارات أخرى مغايرة»³.

02-02- الفريق الثاني:

أما الفريق الثاني، فنجد شبه إجماع بين العلماء القدماء والمحدثين على أن الحركات دوال على المعاني، فالهدف من الإعراب هو المعاني، حتى أنهم ربطوا بين لفظي "الإعراب" و"العرب" من حيث الدلالة على الإبانة، قال ابن جني في أصل الإعراب بمعنى البيان: «وأصل هذا كلّ قولهم "العرب" وذلك لما يعزى إليها من الفصاحة والإعراب والبيان»⁴.

1- سلامة موسى: البلاغة العصرية واللغة العربية، ص 119.

2- يعتبر أنيس فريحة الإعراب عقبة في سبيل التفكير، ولذلك نجده لا يتردد مرارا وتكرارا من الحط من قيمة الإعراب، وأنه ليس له قيمة بقائية، ولو أنه كان ضروريا للفهم والتفاهم لأبقت الحياة عليه، لهذا فإنه يعدّه من بقايا العقلية القديمة في اللغة، بل في كل لغة، ينظر: أنيس فريحة، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د ط، د ت ص 184.

3- تمام حسان: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، د ط، 1986، ص 16.

4- ابن جني: الخصائص، ج 1، ص 36.

من طبيعة اللغة العربية الفصحى أنها تقوم على تغيير الحركات الإعرابية على أواخر كلماتها وتراكيبها، وهي ميزة كبيرة تتمثل في إعطاء الكلمة حرية في التركيب من حيث التقديم والتأخير دون أن تفقد الكلمة وظيفتها، ولعلها ميزة انفردت بها اللغة العربية عن سائر اللغات غير المعربة التي تلتزم فيها الكلمة رتبة واحدة.

فقد أعطى ابن فارس للعلامة كل الأهمية للتفريق بين المعاني فقال: «من العلوم الجلية التي خصت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»¹، فتغيّر أواخر الكلمات مرتبط بما يصيب معانيها من تغيير، وهذا يظهر من قول الزجاجي: «إنّ الأسماء لما كانت تعورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني»².

لعل المتصفح في كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفراء باعتبارهما أقدم ما وصل إلينا من الكتب النحوية لوجدناهما يزخران بكثير من التحليلات اللغوية المبنية على تغيير الحركة الإعرابية وملاحظة ما يطرأ بتغييرها من تغيير المعنى³. بالإضافة إلى الكسائي (189هـ) الذي يرى في تغيير العلامات الإعرابية أثر كبير في تحديد المعنى، ولعل الرواية التي رواها ابن هشام (في المغني): كتب الرشيد ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:⁴

فَإِنْ تَرَفَّقِي يَا هِنْدُ فَالرَّفْقُ أَيْمَنُ وَإِنْ تَخْرُقِي يَا هِنْدُ فَالْخُرْقُ أَشَامُ

1- ابن فارس: الصحابي، ص 42.

2- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 69.

3- ينظر: الكتاب، ج 01، ص 79 و 88، ج 02، ص 65-66، ج 03، ص 53، معاني القرآن للفراء، ج 01، ص 76 و 302، ج 03، ص 123.

4- عبد القادر بن عمر البغدادي: شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف رفاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط 02، 1988، ج 01، ص 324.

فَأَنْتِ طَلَّاقٌ وَالطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثَلَاثٌ وَمَنْ يَخْرُقُ أَعْقُ وَأَظْلَمُ
فَبَيَّنِي بِهَا أَنْ كُنْتُ غَيْرَ رَفِيقَةٍ وَمَا لِمَرِيٍّ بَعْدَ الثَّلَاثِ مَقْدَمٌ

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية... فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته: فقال: إن رفع (ثلاثا) طلقت واحدة لأنه قال أنت طلاق، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث؛ وإن نصبها طلقت ثلاثا، لأن معناه: أنت طالق ثلاثا¹.

وسيرا في هذا الاتجاه تُروى قصة تدل على أهمية الحركات ودلالاتها على المعنى، وكشفه، وإزالة اللبس والغموض حيث «رُوي أن ابنة الأسود سألته: ما أحسن السماء يا أبت؟ برفع (أحسن) وجر (السماء) - فقال: نجومها، فقالت: لا أريد هذا إنما أتعجب من حسنها، فقال: ما هكذا تقولين قولي: ما أحسن السماء بالنصب»²، ومنه قول أبو البركات الأنباري في بيان سبب الحاجة إلى الإعراب: «الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى، وهو الفصل، وإزالة اللبس، والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض، من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك»³.

يقول ابن أبي طالب القيسي في بيان أهمية الإعراب لطالب علوم القرآن: «وأفضل ما القارئ إليه محتاج معرفة إعرابه والوقوف على تصرف حركاته وسواكنه ليكون بذلك سالما من اللحن فيه مستعينا على إحكام اللفظ به مُطَّلعا على المعاني التي قد تختلف باختلاف الحركات متفهما لما أراد الله به من عبادته إذ بمعرفة حقائق الإعراب تعرف أكثر المعاني وينجلي الإشكال فتظهر الفوائد ويفهم الخطاب وتصح معرفة حقيقة المراد»⁴، لذلك وجدنا

1- عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط04، 1997، ج03، ص461.

2- عبد الغفار حامد هلال: علم اللغة بين القديم والحديث، د. دار النشر، ط02، 1986، ص262.

3- أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ج01، ص19.

4- أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط02، 1984، ج01، ص63.

الهدف من ضبط أواخر الكلمات وإعرابها الإبانة عن معانيها من خلال هذا الإعراب وفي قوله تعالى: (وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْتَرُ ﴿١٠٦﴾ [المدثر/06]، اختلف النحاة في المعنى الذي تحمله كلمة "تستكثر" انطلاقاً من الحالة الإعرابية التي ترد عليها، فنجد أبا حيان (754هـ) يورد لنا آراء مختلفة في إعراب "تستكثر"، حيث يقول: «وقرأ الجمهور: تستكثر برفع الرّاء، والجملة حالية، أي مستكثراً، وقرأ الحسن وابن أبي عبلّة بجزم الرّاء، ووجهه أنّه بدل من تمنن، أي لا تستكثر كقوله: ﴿يُضَعَفُ لَهُ الْعَذَابُ﴾ [الفرقان/ 69] في قراءة من جزم بدلا من قوله: ﴿يَلْقَى﴾ [الفرقان/ 68] وكقوله: مَتَى تَأْتِنَا تُلْمَمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجَبًا¹.

يكون من المن الذي في قوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ [البقرة/ 264]، لأن من شأن المان أن يستكثر ما يعطي أن تراه كثيرا ويعتد به... وقرأ الحسن أيضا والأعمش: تستكثر بنصب الرّاء، أي لن تحقرها². حتى أن أبا عبيدة (210هـ) في كتابه "مجاز القرآن" يأخذ بالرفع وينكر النهي³، في حين نجد الأخفش (215هـ) يذكر وجهين لإعراب كلمة "تستكثر" ويختار الرفع لأنه أجود المعنيين⁴.
ويكفينا في هذا المقام ما تم ذكره من آراء العلماء القدماء حول دلالة الإعراب على المعاني، لأن الغور في هذا العنصر لا تكفيه الأوراق، بل لا تكاد تحصر في مصنفات الأوائل⁵.

1- الشاهد فيه جزم "تلّم" لأنه بدل من قوله "تأتنا"، ولو أمكن رفعه على تقدير الحال لجاز، ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص 68. والبيت من شواهد سيبويه، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- محمد بن يوسف: البحر المحيط في التفسير، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 2010، ج10، ص 327.

3- أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر، د ط، ج2، ص 279.

4- أبو الحسن سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط01، 1990، ج2، ص 555.

5- ينظر على سبيل المثال: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، شرح: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، د ب، د ط، د ت، ص 14. وأبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب: المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، د. دار نشر، دمشق، سوريا، 1972، ص 34. والسيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط01، 1985، ج01، ص ص 178-179.

02-03- الفریق الثالث:

أما الفريق الثالث؛ فقد نظر إلى المسألة نظرة واقعية وموضوعية حين عدّ الإعراب قرينة من قرائن المعنى، لا يمكن الحط من شأنها، ولكن في الوقت نفسه ما هي إلا قرينة تتضافر مع غيرها من القرائن ليتضح المعنى، ولعل محاولة تمام حسان الذي يعتبر رائداً من رواد الدرس اللغوي المعاصر أجراً لمحاولة، حين حاول وضع النحو في مكانه الصحيح، فلم يعد مقصوراً على دراسة الظواهر الإعرابية الشكلية أو ما أصطلح عليه تمام حسان "بالمعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة"¹، وإنما تعدّى الأمر إلى أوسع من ذلك، ألا وهو التعليق، هذا المصطلح الذي وضعه تحت عنوانين أحدهما: العلاقات السياقية والثاني هو القرائن اللفظية².

وقد رأى أن التعليق الذي هو إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى القرائن اللفظية والمعنوية والحالية- هو الفكرة المركزية في النحو العربي، فهو -التعليق- الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة "الإعراب"، فهو يحدّد معاني الأبواب في السياق ويفسّر العلاقات بينها بصورة أوفى وأفضل في التحليل النحوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية ووسيلته في ذلك القرائن³، وقد استلهمها من الجرجاني ومقتفياً أثر أستاذه "فيرث". وقد ثار كغيره من الباحثين على الموروث القديم، من خلال نقده لنظرية العامل، حيث يقول: «وهذا في الواقع مساهمة في نقد نظرية العامل؛ لأن القيم الخلافية* إذا أثرت في السياق هذا التأثير. لم يكن هناك داع لافتراض عامل ومعمول في الجملة⁴، فهو يبيّن لنا

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 178.

2- المرجع نفسه، ص 189.

3- ينظر: تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

* يفسر تمام حسان هنا القيم الخلافية بأنها هي السبب في اختلاف حركات الإعراب ويعطي مثالا يوضح فيه ذلك: "ضرب محمد علياً" فالقيم الخلافية هي المسؤولة إلى حدّ كبير عن رفع محمد، ونصب علي، فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدى إلى رفع الأول ونصب الثاني. ينظر المرجع نفسه، ص 206.

4- المرجع نفسه، ص 207.

من خلال هذا الشرح أن التغيير الحاصل للحركات الإعرابية ليس ناتجا عن العامل، وإنما السبب يرجع إلى الوظيفة التي تشغلها الكلمة، ومن ثم ظهرت محاولة تمام حسان حول تقديم بدائل حديثة لنظرية العامل أطلق عليها مصطلح "نظرية تضافر القرائن"، هذا المصطلح الذي تشترك في الدلالة عليه عدّة مصطلحات: القرائن النحوية والقيم الخلافية والتعليق، وكلها بمعنى واحد¹.

هذه القرائن قسمها إلى قرائن معنوية كالإسناد، والتعدية والملابسة والظرفية... وقرائن لفظية كالعلامة الإعرابية، والرتبة، والصيغة، والربط والتضام، والتنغيم... فالإعراب حسبه مرتبط بجميع المستويات اللغوية، بل لا يمكن الفصل بين هاته المستويات، حيث «يتوقف إعراب نص ما على وظائف الأصوات ووظائف المباني ووظائف القرائن ونظام العلاقات فلا يفصل في الذهن بين كلّ ذلك إلا لأغراض التحليل اللغوي، أما في التركيب فلا فصل»²، فالمعنى عنده مرتبط بتضافر القرائن ولا مزية لقرينة على أخرى، فلا الإعراب وحده يمكن أن يساعد على فهم المعنى، ولا القرائن الأخرى كفيلة بفهم المعنى.

كما يعتمد تمام على القرائن المعنوية واللفظية لتوضيح المبنى النحوي، وقد ذكر أنّ «فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية»³، أما سبب رفضه لفكرة العامل النحوي فيرجع إلى كون المنهج اللغوي الحديث يقوم عنده على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسها، ولا يقر بتدخل المنطق الأرسطي أو الفلسفة في دراسة اللغة⁴، ويرى أنه ينبغي على عالم اللغة الوصفي أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتحليل⁵.

1- أحمد علم الدين الجندي: في الإعراب ومشكلاته، ص 142.

2- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 185.

3- المرجع نفسه، ص 189.

4- خالد بن صالح الحجيلان: اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، ص 213.

5- تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص 24.

يحاول حسان شرح نظرية القرائن من خلال رسم مكانة العلامة الإعرابية ووضعها في إطارها الصحيح ضمن هذه النظرية، يقول في ذلك: «إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن"، وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أو لفظية»¹.

ثم يثور مجدداً على أصحاب النظرية النحوية القديمة وانتقادها أشد ما يكون الانتقاد «ومن هنا كان الإشكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى للدوال على المعنى ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كلّها عليها»². في حين نجده يؤكد على ضرورة تضافر القرائن في إيجاد المعاني الوظيفية، يقول: «فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها فكلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي وتنتجه»³.

ويؤكد تمام حسان أن الكشف عن العلاقات السياقية هو الغاية من الإعراب، وهذا من خلال المثال الذي أدرجه في كتابه: "ضرب زيداً عمراً"، جاءت كلمة (ضرب) على صيغة (فعل) وهي صيغة الماضي، فهي تتدرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلام يسمى "الفعل"، ومن هنا نبادر إلى القول بأن: ضرب: فعل ماضٍ، ثم ننظر بعد ذلك في زيد فتلاحظ ما يأتي:

- 01- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
- 02- أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية).
- 03- أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق).
- 04- أنه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة).

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 207.

2- المرجع نفسه، ص 232.

3- المرجع نفسه، ص 232.

- 05- أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة).
 06- أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).
 07- أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائماً) (قرينة المطابقة).

وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أنّ "زيد" هو الفاعل، ثم ننظر بعد ذلك في "عمرا" ونلاحظ:

- 01- أنه ينتمي إلى مبني الاسم (قرينة الصيغة).
 02- أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية).
 03- أن العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعديّة (قرينة التعليق).
 04- أن رتبة من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر (قرينة الرتبة).
 05- أن هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة).

وبسبب هذه القرائن سارع إلى القول بأنّ "عمراً" مفعول به¹.

الظاهر أنّ تمام حسان من خلال المثال الذي قدّمه يحاول أن يوضح لنا مدى ارتباط المعنى والمبنى في تحليل النحو العربي من خلال نظرية تضافر القرائن، هذه النظرية التي تربط بين الأنظمة اللغوية المختلفة.

لكن الغريب في الأمر أن تمام حين قرن محاولته هذه مع عبد القاهر وعدّ العامل خرافة الأمر الذي يوحي بأن الجرجاني يعد العامل خرافة، وهنا أظنه خالف الصواب في هذه النقطة، ذلك أن الجرجاني اعتمد في نظريته على العامل، يقول: «لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه وجعله فاعلاً له أو مفعولاً، أو يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 181-182.

مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفة أو حالاً»¹، فالجرجاني لم يغفل العامل النحوي في عملية التحليل اللغوي وهو اتهام باطل لأنه يُقرّ في الكتاب نفسه -تمام حسان- سبق البلاغيين لعلماء اللغة في العصر الحديث، في إدراك نظرية السياق، يقول: «وحين قال البلاغيون: "لكل مقام مقال" و "لكل كلمة مع صاحبها مقام" وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط... ولم يكن مالمينوفسكي* وهو يصوغ مصطلحهُ الشهير context of situation يعلم أنه مسبق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها»²، ثم نجده أيضاً في الصفحة نفسها يقر باهتمام النحاة بدراسة المعنى فيقول: «ولم يكن أقل من هاتين العبارتين صدقا في تحليل اللغة بصفة عامة ما سبق النحاة العرب إليهم من قولهم "الإعراب فرع المعنى" فهي أيضاً واحدة من جوامع الكلم إذا فهمنا بالإعراب معنى "التحليل" لأن كل تحليل لا يكون إلا عند فهم المعنى الوظيفي لكل مبنى من مباني السياق»³.

أيضاً من ضمن الأمثلة التي يصدر فيها حسان أحكاماً ضد الدرس اللغوي العربي قوله: «إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها انحصرت في ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللّاحنين عن الوقوع في دائرة الخطأ»⁴، وهو حكم مخالف للباحث الوصفي فنجد حلمي خليل في كتابه "العربية وعلم اللغة البنيوي" يحاور تمام حسان ويرد عليه من خلال

1- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تعليق: محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط3، 1366هـ، ص 314.

* مالمينوفسكي برونيسلاو (MALINOWSKI BRONISLOW) أنثروبولوجي بريطاني من أصل بولندي يعتبر من أشهر وأهم العلماء في القرن العشرين وينظر إليه بعامة على أنه مؤسس الأنثروبولوجيا الاجتماعية بسبب دراساته الحقلية التي أجراها على شعوب المحيط الباسيفيكي (الهادي)، بل إنه يمكن القول أيضاً أن الدعائم المثينة للاتجاه الوظيفي لم تتأكد إلا على يديه وفي ضوء دراساته وهو ما أبرزه في كتابه "النظرية العلمية للثقافة" ينظر: محمود أبو زيد، أعلام الفكر الاجتماعي والأنثروبولوجي الغربي المعاصر، دار غريب، القاهرة، مصر، ط 2، 2007، ج2، ص 130.

2- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 372.

3- المرجع نفسه، ص 372.

4- المرجع نفسه، ص 13.

قوله: «لم يكن التفكير النحوي العربي تفكيراً معيارياً خالصاً كما لم يكن أيضاً وصفاً تقريرياً محضاً لا يفسر ويعلل مثل الوصفية التي دعا إليها د. تمام حتى استقر في عقول بعض الباحثين أن علم اللغة الوصفي إذا ما تطرق إلى التفسير أو التعليل للظواهر اللغوية تخلى عن علميته ودخل في نطاق البحث الفلسفي الميتافيزيقي وهذا ليس صحيحاً»¹.

ويبدو أنّ تمام حسّان قد خرج عن المنهج الوصفي، فأصبح يطلق أحكاماً على الدراسات اللغوية القديمة حين صرّح أن هذه الأخيرة اتجهت إلى المبني، أما المعنى فقد درسته على استحياء، يقول: «من هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبني أساساً ولم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعاً لذلك وعلى استحياء»².

والظاهر أن تمام قد استبدل نظرية العامل النحوي بعامل آخر أكثر صعوبة وتعقيداً، فبعد ما كانت الحركة الإعرابية الأكثر اعتماداً على فهم المعنى، أصبح الآن الاعتماد على مجموعة من القرائن، يقول أحمد علم الدين الجندي: «يفهم من كلام تمام حسان أن القيم الخلافية تحل محل العامل في النحو القديم، وأن حركات الإعراب عنده من تأثير القيم الخلافية، فكيف إذن يرفض تأثير العامل، ومع ذلك يقبل بتأثير القيم الخلافية، فيكون بذلك استبدال تأثيراً بتأثير»³، كما ترى جنان التميمي أن النظرية التي اقترحتها حسان بديلاً للعامل أكثر تعقيداً من نظرية العامل⁴.

ثانياً - الوظيفة الدلالية للإعراب عند المحدثين:

نجد ممّن ذهبوا إلى تأييد القدماء في رأيهم الأستاذ "عابدين" حيث يرى أن: «حركات الإعراب تبين وظيفة الكلمة المعربة في العبارة، وعلاقتها بما عداها من أجزاء الكلام»⁵، في

1- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 1996، ص 189.

2- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 12.

3- ينظر: أحمد علم الدين الجندي: في الإعراب ومشكلاته، ص ص 141-142.

4- ينظر: جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، لبنان، ط01، 2013، ص53.

5- عبد الغفار حامد هلال: علم اللغة بين القديم والحديث، ص 261.

حين نجد عثمان أمين في كتابه "فلسفة اللغة العربية" يرى أنه «لما كانت العربية لغة تتوَحَّى الإيضاح، والإبانة كان الإعراب إحدى وسائلها، فكان إفصاحاً عن صلات الكلمات العربية، بعضها ببعض وعن نظم تكوين الجمل، بالحالات المختلفة لها»¹.

والأستاذ "جرجي زيدان" يثبت أن الإعراب أرقى ما وصلت إليه اللغات حتى الآن... فإن تقديم الألفاظ، وتأخيرها قلماً يؤثران في المقصود من العبارة إذا حُفظت حركات الإعراب، ففي العربية الفصحى نقول: قَتَلَ الأسدُ النمرَ، وقتلَ النمرَ الأسدُ والأسدُ قتلَ النمرَ، والأسدُ النمرَ قتلَ (قتله) والنمرَ قتلَ الأسدُ - برفع الأسد ونصب النمر فيها - وجميعها تفيد أن الأسد القاتل، والنمر المقتول، وإذا أردنا العكس لا نحتاج إلا إلى تغيير حركات الإعراب².

على هذا الأساس عُدَّ الإعراب في كتابات الباحثين العرب خاصية من خصائص اللغة العربية، وحقيقة لغوية لها أهميتها الدلالية، قال فاضل صالح السامرائي: «إن القول بأن الإعراب إنما هو للدلالة على المعاني المختلفة حقيقة لغوية ليس فيها شك فيما نرى»³.

نجد أيضاً ممّن ذهبوا في هذا الاتجاه "محمد كامل حسين" حين ربط المعنى بالإعراب، فنجدته يقول: «الأصل في الإعراب - وهو تغَيّر حركة أواخر الكلمات - أن يعين على وضوح المعنى وعلى ذلك يجب أن يكون المعنى هو الذي يحدّد الإعراب»⁴.

01- رأي إبراهيم مصطفى: تبدو المحاولة التي قدّمها إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ثورة على منجزات النحويين القدماء، حيث عاب عليهم البحث وراء أواخر الكلمات دون النظر في دلالته على -الإعراب- المعنى وتصوير المفهوم، الأمر الذي أدى إلى صعوبة النحو وتعقيده، ومن هذا المنطلق حاول صاحب الإحياء وضع منهج مغاير للمنهج الذي سلكه النحاة والذي اعتمدوا فيه بالأساس منهجا شكليا في دراسة النحو، فالحركة

1- عبد الغفار حامد هلال: علم اللغة بين القديم والحديث، ص 261.

2- المرجع نفسه، ص 261.

3- فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط01، 2000، ص 38.

4- محمد كامل حسين: النحو المعقول، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، 1971، ج 27، ص 27.

الإعرابية عنده ليست حكما لفظيا فحسب، بل هي دوال على المعنى، ويبين هذا في قوله: «على أن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى المعنى»¹، ثم نجده ينتقد عناية القدماء المفرطة بالعامل قائلا: «أكبّ النحاة على درس الإعراب وقواعده فوق ألف عام، لا يعادلون به شيئا، ولا يرون من خصائص العربية ما ينبغي أن يشغلهم دونه، وألفوا فيه الأسفار الطوال، وأكثروا من الجدل والمناقشة في تعليه وفلسفته... أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثر يجلبه العامل... أليس النحو هو الإعراب، والإعراب أثر العامل؟! فلم يبق إذن للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل، يستقرئها ويبيّن مواضع عملها، وشرط هذا العمل، فذلك كل النحو»².

ثم نجده ينادي صراحة بهدم هذه النظرية التي تأثر فيها النحاة بالفلسفة الكلامية التي ترى: عرض حادث لأبد له من محدث، وأثر لأبد له من مؤثر³، يقول: «لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو، ولا سحرها لعقول النحاة، وتخليص النحو من هذه النظرية هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يُسعى إليه، ورشاد تيسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آمادًا...»⁴.

غير أنه في ناحية أخرى من كتابه يبيّن ضالّة الدور الذي تلعبه الحركة الإعرابية وبعده بالدور غير الحاسم في تحديد المعنى، لكنه ينتقد هذا الإفراط والعناية الكبيرتين من قبل النحاة لهذه العلامة يقول في ذلك: «أما علامات الإعراب فقلّ أن ترى لاختلافها أثرا في تصوير المعنى، وقلّ أن يشعرنا النحاة بفرق بين أن تنصب، أو ترفع، ولو أنّ حركات الإعراب كانت دوال على شيء في الكلام، وكان لها أثر في تصوير المعنى... لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النحاة»⁵، لذا يرى إبراهيم مصطفى أنه من الواجب البحث

1- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 41.

2- المرجع نفسه، ص 29.

3- المرجع نفسه، ص 33.

4- المرجع نفسه، ص 114.

5- المرجع نفسه، ص 15.

عن الدور الدلالي للعلامة الإعرابية، يقول: «وجب أن ندرس علامات الإعراب على أنها دوال على معانٍ، وأن نبحت في ثنايا الكلام عما تشير إليه كل علامة منها... فأحرى أن تكون مشيرة إلى معنى في تأليف الجملة وربط الكلم؛ وهو ما نراه»¹.

ويحدّد صاحب الإحياء لكل حركة إعرابية معنى أراد من خلالها أن تكون بديلاً لنظرية العامل تتلخّص في الآتي²:

✓ يجعل الضمة علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها.
 ✓ يجعل الكسرة علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها.
 ✓ يرى أنّ الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب.

✓ للإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع ولا أثر العامل من اللفظ؛ بل هما من عمل المتكلم ليبدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام.

نقد آرائه:

يبدو أن الطرح الذي قدمه مصطفى لا يطرد على جميع الأبواب النحوية فاسم (إنّ) وأخواتها مثلاً منصوب على الرغم من أنه متحدث عنه أي أنه مسند إليه، ويرى أحمد علم الدين الجندي "أن الفتحة يمكنها أن تكون علامة إسناد كالضمة³، ويقدم لنا بعض الآيات الكريمة يشرح فيها ردّاً على قول إبراهيم مصطفى أن الضمة علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، ففي قوله تعالى: (وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً

مُطْمَئِنَّةً) [النحل/112] وقوله جل شأنه: (قَالَ رَبِّ إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا وَنَهَارًا ﴿٥٥﴾) [نوح/5]

1- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص 42.

2- المرجع نفسه، ص 42.

3- أحمد علم الدين الجندي: في الإعراب ومشكلاته، مجلة اللغة العربية بالقاهرة، مصر، 1980، ج46، ص 125.

وقوله عز وجل: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا﴾ [النمل/ 52]. وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى﴾ [النساء/ 142].

فالفتحة في الآية الثانية مناط الإسناد فيها الظرف وهو منصوب كذلك " ليلاً ونهاراً"، وفي الآية الثالثة المقصود الحقيقي بالإسناد هو (الحال) "خاوية" وهي منصوبة كذلك، وفي الآية الرابعة وقعت الحال عمدة إذ المعنى يتوقف عليها ويفسد بحذفها¹. ومن هنا كان المعنى هو المسؤول على تحديد المسند إليه من غير نظر إلى الحركة ضمة أو فتحة أو كون الكلمة مبتدأ أو فاعلاً².

ثم أنّ المنادى المفرد العلم غير متحدث عنه، أي غير مسند إليه بالرغم من أنّ علامته هي الرفع، ومن ذلك أيضاً نجد خبر المبتدأ مرفوع وهو متحدث به لا متحدث عنه، فهو مسند لا مسند إليه، أما فيما يخص حديثه عن الفتحة بأنها ليست علامة إعراب، فنحن لا نوافق هذا الرأي، بل نرى فيه تجوّزاً على آراء النحاة لأن الفتحة لم ترد هكذا عبثاً، وإلا لما كان باب المنصوبات موجوداً من أصله. بل أنّ هذا القول فيه نظر لأن الفصحى بها أيضاً حركة السكون، فإذا كانت الفتحة بمثابة السكون عند العامة، فما وضع السكون في الفصحى إذا؟ أو ليس الوقف بالسكون من سمات الفصحى؟³.

كما يعتبر إبراهيم السامرائي قول إبراهيم مصطفى في الفتحة غريب، وغير سليم لأنه لا يستند إلى سند علمي لأن الفتحة وجدت في حالة النصب في كثير من اللغات السامية ولم يكن هناك سبب للفتحة المستحبة⁴. وبهذا التقسيم الذي وضعه إبراهيم مصطفى يبدو وكأن الكلام عنده ليس إلا مسنداً إليه ومضافاً إليه، فالمعاني النحوية في نظره تنحصر في الإسناد والإضافة، أما بقية المعاني لا أهمية لها.

1- أحمد علم الدين الجندي: في الإعراب ومشكلاته، ص ص 125-126.

2- المرجع نفسه: ص 126.

3- أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص 77.

4- ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص 23.

وقد قرّر بهاء الدين عبد الرحمان «أن محاولة إبراهيم مصطفى إلغاء العامل وربط الرفع بالإسناد والجر بالإضافة والنصب بالخفة لم تقدم تفسيراً منطقياً لكثير من الظواهر النحوية ولم ترق للحلول محل نظرية العامل، لما فيها من ثغرات لم يستطيع صاحبها أن يسندها بأدلة مقنعة»¹.

وقد تعرض كتاب الإحياء لعدّة نقود؛ حيث يعتبر كتاب أحمد محمد عرفة "النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة" من أبرز تلك النقود، ثم أن كل تلك الآراء التي أتى بها إبراهيم مصطفى لم تكن بكرة، بل أن جلّ أفكاره مبنوثة في ثنايا تراثنا النحوي*.

كذلك من ضمن النقود التي واجهها صاحب الإحياء، نقد "مازن المبارك" في كتابه "نحو وعي لغوي" حيث وجه السهم مباشرة إلى إبراهيم مصطفى من خلال قوله: «إنه لو وقع هذا الكتاب [الإيضاح في علل النحو] لصاحب الإحياء لوجد فيه الأصل كل الأصل لما يقول، إذ ليس في إحياء النحو من حيث المبدأ شيء جديد يزيد على ما جاء به الزجاجي، على أن صاحب إحياء النحو أفرد الكتاب للفكرة وأعقبها بتطبيقات عملية على أبواب معينة من النحو»²، ولعل الجديد في هذا الاكتشاف هو سلبه لدلالة الفتحة وقيمتها دون سند علمي.

هذا وتبقى محاولة إبراهيم مصطفى من المحاولات الجريئة التي حاول صاحبها إحياء التراث النحوي، لكنه أخطأ في تحقيق أهدافه وبكفي لنا أن نعد هذا العمل اجتهاداً يستحق التشجيع والتتويه.

1- بهاء الدين عبد الرحمان: الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، شبكة الألوكة، السعودية، ص 661. <https://www.alukah.net/library/0/102391>.

* نجد من ضمن الأفكار التي طرحها صاحب الإحياء اعتبار الفتحة حركة خفيفة عند الوصل ودرج الكلام وهي فكرة نادى بها قطرب، كذلك نجد فكرة الرفع علم الفاعلية والجر علم الإضافة للزمخشري، في حين فكرة إلغاء نظرية العامل فقد تطرّق إليها ابن مضاء القرطبي، أما فكرة العامل الحقيقي هو المتكلم فهي ترجع لابن جني.

2- مازن المبارك: نحو وعي لغوي، ص 78.

02- رأي مهدي المخزومي: يبدو أن مهدي المخزومي قد تبني منهج أستاذه إبراهيم مصطفى في كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"، حيث ثار على كل موروث لغوي محاولاً تخليص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، يقول: «فقد حاولت في هذه الفصول - ما وسعني ذلك - أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل»¹، حيث يعتبر أن الفلسفة والمنطق مفسدان للدراسة اللغوية²، فحركات الإعراب عنده ليست أثراً يجلبه العامل في آخر البنية كما صورها النحويون، بل يجب أن تُدرس على أنها «بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية، لكونها مسند إليه، أو مضافاً إليه أو مفعولاً أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنایا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنایا الكلام أيضاً»³.

وقد وظف المنهج الوصفي الحديث في إصلاح منهج النحو «من خلال اعتماد المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية، وتخليصها من كل مساوئ المنهج المعياري، الذي جاء به النحاة العرب المتأخرون بوصفه منهجاً يعوّل على أصول منطقية وفلسفية، أحالت الدرس النحوي العربي إلى درس غريب عن طبيعة اللغة العربية»⁴، فمن جملة اعتماده على المنهج الوصفي في تيسير النحو وتطويره والتخفيف من المعيارية التي أثقلت كاهل المتعلمين أنه يرى أنه «ليس من وظيفة النحوي الذي يريد أن يعالج نحو اللغة من اللغات أن يفرض على المتكلمين قاعدة، أو يخطئ لهم أسلوباً، لأن النحو دراسة وصفية تطبيقية، لا تتعدى ذلك بحال»⁵.

1- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 67.

2- ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، ص 27.

3- المرجع نفسه، ص 67.

4- حيدر جبار عيدان، ضرغام علي محسن: النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما، مجلة آداب الكوفة، العراق، مج 05، ع14، 2012، ص 129.

5- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 19.

تبدو أن نظرة المخزومي في هذا الجانب فيها تعميم نوعا ما، لأنه يخلط بين ما هو موضوع لأغراض علمية، يوجب على الباحث أن يستقرئ الظاهرة ويصفها ويحددها دون أن يقدم تفسيراً لذلك وهو ما يفسره قول تمام حسان: «إن تاريخ دراسة اللغة العربية يقوم على جمع المادة، وروايتها ثم ملاحظة المادة المجموعة واستقرائها، والخروج بعد ذلك بنتائج لها طبيعة الوصف اللغوي السليم»¹، وبين ما هو تعليمي يحتاج بالضرورة إلى تبني قواعد وقوانين يسير وفق ضوابطها المتعلم، وهو هدف تعليمي بحت. لأن «الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللّاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي»².

فالظاهر أن الأستاذ وتلميذه لم يوفقا في تطبيق المنهج الوصفي على الدرس النحوي، هذا المنهج الذي يبعد كل البعد عن التفسير والتأويل، بل راحوا يبحثون عما هو صحيح أو خطأ في الدرس اللغوي القديم، هذا التمييز الذي يتخذ المنهج المعياري معياراً له، يقول إبراهيم السامرائي: «لقد نشط هؤلاء ومنهم إبراهيم مصطفى إلى التيسير والأخذ بمنهج جديد، ولكنهم لم يهتدوا إلى ما يجب أن يتعلم من النحو في أنماطه الجديدة»³، إلى أن يصل: «ومن الغريب أن مصادرها الأصلية الأولى كانت أقرب إلى النهج العلمي من إبراهيم مصطفى وطائفة الباحثين الجدد»⁴.

وقد قدّم لنا المخزومي في كتبه نماذج من الإعراب محاولاً إياه رسم مبادئ الإعراب الوظيفي الذي يعنى ببيان الوظيفة اللغوية للكلمة أو الجملة دون النظر في العلامة الإعرابية يقول: «يكفي الدارس حين تعترضه جملة، كقولنا: "محمد أبوه فقيه" أن يقول حين إعرابها: أن (محمد) مسند إليه أو مبتدأ، وأن يقول في إعراب مثل قولنا: "نزل الضيف من على فرسه

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 21.

2- المرجع نفسه: ص 13.

3- إبراهيم السامرائي: العربية تواجه العصر، دار الجاحظ، بغداد، الجمهورية العراقية، د ط، 1982، ص 22.

4- المرجع نفسه: ص 23.

وهو يتهلل فرحا": أن عبارة (وهو يتهلل فرحا) جيء بها لتأدية وظيفة لغوية خاصة هي بيان هيئة الضيف ساعة نزوله من على ظهر فرسه»¹، وهذا إنكار لدور العامل ومحاولة منه في رأيه تخليص النحو من التعليل والتأويل.

إن هذا الاهتمام الزائد للعلامة الإعرابية من قبل النحاة كان على بصيرة منهم ودليل على حكمتهم ووعيهم اللغوي الدقيق؛ ذلك أن القرائن الأخرى كالرتبة والمطابقة والسياق والربط والتضام وغيرها «لا يفقد مع الزمن، ولا يتأثر بمخالطة العوام والعجم، ومما لا يحتاج في تعلمه إلى الدرس والتكلف، بل إنها لا تفقده السليقة، فأنت غير واجد متحدثا يخلط بين سياق الشرط والاستفهام، ولا آخر يدخل حرف الجر على الفعل، ولن تجد ناطقا يقول (حضر زيد!) بنعمة الاستفهام وهو يريد الخبر»².

ولكن تبقى العلامة الإعرابية وحدها قاصرة على الفصل بين المعاني مما يفرض دخول وسائل أخرى للتمييز بين الدلالة النحوية وقد ذكر ابن جنّي بعضها:

✓ الرتبة: التقديم والتأخير وهو العنصر الذي سنتناوله في الفصل الثاني، والمطابقة والسياق ودلالة الأحوال، هؤلاء كلهم يسهمون في الفصل بين المعاني حين يتعدّر على العلامة الإعرابية الفصل في ذلك، يقول ابن جنّي: «فإن قلت: فقد تقول ضربَ يحيى بُشْرَى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفي في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أَكَلَّ يَحْيَى كُمَّثْرَى: لك أن تقدم أو تؤخر كيف شئت، وكذلك ضَرَبْتَ هَذَا هَذِهِ، وَكَلَّمَ هَذِهِ هَذَا، وكذلك إن وضح الغرض بالنتحية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قولك: أَكْرَمَ الْيَحْيِيَّانَ الْبُشْرِيَّيْنَ، وَضَرَبَ الْبُشْرِيَّيْنَ الْيَحْيِيَّيْنَ؛ وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، لأن في الحال بيانا

1- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 62.

2- محمد بن علي محمد العمري: أداء الكلام وعلاقته بالمعنى والإعراب، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، مكة المكرمة، الجمهورية العربية السعودية، ع03، 2010، ص 64.

لما تعني، وكذلك قولك: وَلَدْتُ هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة، غير مذكورة»¹. نلاحظ في نص ابن جني ما يلي:

- أنه جعل الإبانة عن المعاني بالألفاظ لا بعلامة الإعراب فقط، ويعني هذا أنه يجعل الإبانة بعلامات الإعراب والنوع ودلالات المعنى والحال والإشارة وترتيب عناصر الجملة.
 - يثبت تكامل هذه السمات لغوية وحالية عدم اقتصار الأمر على علامة الإعراب.
 - أنه قد فرّق بين ثلاثة أنواع من السمات النحوية؛ إذ جعل أصل الإبانة للإعراب، ثم جعل من ورائه سمات العدد والنوع والمعنى والحال والإشارة ومن ورائها سمة الرتبة².
- هذا ويرى محمد عبد العزيز عبد الدايم في كتابه "النظرية اللغوية في التراث العربي" أنه يمكننا أن نجعل الدوال على المعنى النحوي وفقاً لمراد ابن جني كما يلي:³
- الدال الأساسي لبيان المعنى النحوي وتتمثل السمة الأساسية لبيان المعنى النحوي في علامة الإعراب؛ إذ هي أصل الإبانة لا نبحت عن غيرها إذا ما وجدت.
 - الدوال التكميلية: وهي التي يُلجأ إليها عند غياب الدال الأساسي، وهي سمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال، هي سمات نحوية تكميلية غير أساسية في بيان المعنى النحوي.
 - الدال البديل: وهو دال الرتبة الذي يُعدُّ الملجأ الأخير إذا ما فقدنا كلاً من الدال الأساسي المتمثل في الإعراب والدوال التكميلية المتمثلة في العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال.
- ثالثاً - الحركة الإعرابية: قبل الانتقال إلى العنصر الذي يليها يجب علينا أن نوضح بعض المفاهيم المتعلقة بهذا العنصر بدءاً بالتعريف اللغوي والاصطلاحي.

1- ابن جني: الخصائص، ج01، ص 35.

2- محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، مصر، ط01، 2006، ص203.

3- المرجع نفسه، ص 204.

01- مفهوم الحركة:

01-أ- لغة: يدور تركيب (حرك) في اللغة على القلقة والاضطراب، وهو ضد السكون. جاء في معجم العين للخليل: «حَرَكَ الشَّيْءَ يَحْرِكُ حَرْكًا وَحَرْكَةً وَكَذَلِكَ يَتَحَرَّكُ. نقول: حَرَكْتُ بِالسَّيْفِ حَرْكًا أَي ضَرَبْتَهُ»¹، ويقول ابن فارس: «الحاء و الراء والكاف أصل واحد، فالحركة ضد السكون. ومن الباب الحاركان وهما ملتقى الكتفين، لأنهما لا يزالان يتحركان، وكذلك الحراكيك، وهي الحراقف، واحدها حركة»².

أما في اللسان لابن منظور فهي من الجذر (ح ر ك): «والحركة ضد السكون: حَرَكُ، يَحْرِكُ، حَرْكَةً وَحَرْكًا وَحَرْكَةً فَتَحْرِكُ. والمحرك الخشبة التي تحرك بها النار»³. بالمقابل نجد المعاجم الحديثة لا تخرج عن المفهوم الذي وضعه القدماء للفظ الحركة، فقد جاء في الوسيط: «حَرَكَ حَرْكًا وَحَرْكَةً، خرج عن سكونه، حَرْكَةً: أخرجته عن سكونه، الحركة انتقال الجسم من مكان إلى آخر كما في حركة الرحي، وفي علم الصوت: كيفية عارضة للصوت، وهي الضم والفتح والكسر ويقابلها السكون»⁴.

01-ب- اصطلاحاً: ماقرّته اللغة يتفق وما ذهب إليه العلماء من تعريف للحركة، ومن تعليل تسميتها فقد عرفوها بقولهم: «الحركة صوت يحدث عند إرسال النفس... وهو الصوت الذي يحصل التلفظ به بعد التلفظ بالحرف»⁵، يقول ابن جني معللاً: «وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجذب به نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف الألف، والكسرة تجذب نحو الياء، والضمّة تجذب به نحو الواو»⁶.

1- الخليل بن أحمد: كتاب العين، ج3، ص61.

2- ابن فارس: مقاييس اللغة، ج2، ص45.

3- ابن منظور: لسان العرب، مج10، ص410.

4- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، د ط، 2004، ص168.

5- محمد الرازي فخر الدين: تفسير الفخر الرازي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط01، 1981، صص54-55.

6- ابن جني: سر صناعة الإعراب، دار الفلم، دمشق، سوريا، ط02، 1993، ج01، صص26-27.

فالحركات في العربية قد تدرّجت في تحديدها من الرسم الأولي وهو النقط عند أبي الأسود الدؤلي إلى الرسم الثاني وهو الحركات القصيرة والطويلة. وقد كان المتقدمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة، لأن الحركات والحروف أصوات، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً¹. في حين يرى ابن جني «أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة. فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو»².

نلاحظ أن ابن جني قد رتب الحركات، فذكر الفتحة أولاً، أو الألف اللينة، ثم الكسرة أو الياء، ثم الضمة أو الواو، وكأنها عملية إحصائية لورودها في النطق العربي، يعلّق "عصام نور الدين" عن هذا الترتيب فيقول³:

- إن المصوتات الثلاثة: سواء أكانت قصيرة أم طويلة تختلف نسبة ورودها في النطق العربي، إذ نجد :

- الفتحة أكثر وروداً من الكسرة والضمة .

- تليها الكسرة التي تستعمل نسبة تعادل تقريباً نصف عدد مرّات استعمال الفتحة .

- وتلي الضمة الكسرة ... وإن كانت تتقارب نسبة استعمالها مع نسبة استعمال الكسرة.

ويظهر ذلك من خلال الإحصاء الذي قام به "الأب هنري فليش" لنسبة ورود هذه

المصوتات في الآيات القرآنية [05-06] و[11-12] من سورة البقرة فوجد⁴:

- أن الفتحة تتكرر 110 مرات ، أي 54.4%.

- وأن الكسرة تتكرر 42 مرة ، أي 20.8%.

1- موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش: شرح المفصل، الطباعة المنيرية، د ط، د ت، ج 09، ص 64.

2- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج 01، ص 17.

3- عصام نور الدين: علم الأصوات اللغوية- الفونيتيكا، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط 01، 1992، ص 271-272.

4- المرجع نفسه: ص 272.

. وأن الضمة تتكرر 50 مرة، أي 24.8%.

وقد قام الباحث المذكور بدراسة إحصائية أخرى، في نصوص أكبر فأحصى المصوتات في الآيات [18-01] من سورة البقرة، والآيات [34-02] من سورة طه، والآيات [20-02] من سورة الروم، أي أنه اختار من كل سورة مائتي كلمة، فخرج من إحصائه لهذه الكلمات الستمائة بالنتيجة التالية¹:

- الفتحة : 59.40%.

- الكسرة: 20.80%.

- الضمة : 19.80%.

كما يرى ابن سينا (428هـ) أن: «الألف المصوتة وأختها الفتحة فأظن أن مخرجهما مع إطلاق الهواء سلسا غير مزاحم، وأما الواو المصوتة وأختها الضمة فأظن أن مخرجها مع إطلاق الهواء مع أدنى تضيق للمخرج وميل به سلس إلى فوق وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة فأظن أن مخرجها مع إطلاق الهواء مع أدنى تضيق للمخرج وميل به سلس إلى أسفل»².

نجد أن ابن سينا قد علق على اختلاف الحركة عن الحرف من حيث المدة الزمنية في النطق، يقول: «ولكن اعلم يقينا أن الألف الممدودة المصوتة تقع في ضعف أو أضعاف زمان الفتحة وأن الفتحة تقع في أصغر الأزمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف إلى حرف وكذلك نسبة الواو المصوتة إلى الضمة، والياء المصوتة إلى الكسرة»³. وهو ما يتفق معه العلماء المحدثون في هذا التوصيف على غرار "مهدي المخزومي" الذي لا يرى فرقا بين الحركات والحروف وإنما هما من جنس واحد ولا تختلف إلا في الطول والقصر، يقول في

1- عصام نور الدين: علم الأصوات اللغوية- الفونيتيكا، ص ص272-273.

2- أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا: أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسان الطيان، يحي سير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ط، د ت، ص ص84-85.

3- المرجع نفسه، ص85.

ذلك: «والواقع أنه ليس بين الحركات وهذه الأحرف من فرق إلا في الكم الصوتي، أما في الكيف فهي هي»¹، نجد أيضا "محمد الأنطاكي" يوافق المخزومي في هذا الطرح من خلال قوله: «الفتحة الطويلة وتسمى الألف أيضا، وهي كالفتحة القصيرة في جميع صفاتها وأحكامها إلا في صفة الطول»².

في حين نجد الاختلاف عند ابن جني بين الحركات، اختلاف كمّي من خلال عبارته "أبعض" إضافة إلى أنه عبر عن هذا الفرق في حدود علاقة الكل بالجزء «لأن الحركة إذا كانت بعض للحرف، فالحرف كل لها، وحكم البعض في هذا تابع لحكم الكل»³.

01-ج- حد الحركة في الدرس الصوتي الحديث:

تعددت التسميات عند المحدثين للفظ الحركة، فمنهم من سماها حروف المد، أو حروف العلة، أو حروف اللين، أو الحركات أو المصوتة⁴، في حين نجد محمد الأنطاكي يطلق عليها لفظ "الطليقات"⁵. فالصوائت العربية هي:

➤ الحركات الثلاث: الفتحة، والكسرة، والضمّة.

➤ حروف المد أو اللين وهي:

- الألف المسبوقة دائما بفتحة، مثل: سما.
- الياء المسبوقة بكسرة، مثل: القاضي.
- الواو المسبوقة بضمّة، مثل: باعوا⁶.

أما من حيث التعريف فنجد "كمال بشر" يعرف الحركة بقوله: «إن الحركة صوت يتميز بأنه الصوت المجهور الذي يحدث في أثناء النطق به، أن يمر الهواء حرا طليقا خلال

1- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 02، 1986، ص68.

2- محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3، 03، ج01، ص38

3- ابن جني: سر صناعة الإعراب، ج01، ص31.

4- عصام نور الدين: علم الأصوات اللغوية، ص270.

5- محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج01، ص34.

6- المرجع السابق، ص271.

الحلق والقم دون أن يقف في طريقه أيّ عائق أو حائل، دون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعاً¹، فالتعريف الذي يقدمه كمال بشر يستثني الأصوات الصامتة التي تمتاز بالجهر أحيانا و الهمس أحيانا أخرى.

أما "محمود السعران" فحدّد الحركة عنده «يحدد الصوت الصائت (في الكلام الطبيعي) بأنه الصوت "المجهور" الذي يحدث في تكوينه أن يندفع الهواء في مجرى مستمر خلال الحلق والقم وخلال الأنف معهما أحيانا، دون أن يكون ثمة عائق (يعترض مجرى الهواء اعتراضا تاما) أو تضيق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعاً»².

نجد أيضا "رمضان عبد التواب" لا يخرج عما ذهب إليه سابقوه في تعريف الحركات، فهي عنده تلك «الأصوات المجهورة، التي يحدث في تكوينها أن يندفع الهواء في مجرى مستمر خلال الحلق والقم، وخلال الأنف معهما أحيانا دون أن يكون هناك عائق يعترض مجرى الهواء اعتراضا تاما. أو تضيق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعاً»³. فالتعريفات كلها تتفق في كون الصوائت كلها مجهورة، ودون جهود أو اعتراض أو عائق يحول من خروجها، عكس الصوت الصامت الذي يحدث به اعتراض أو عائق أثناء النطق.

01-d- الحركة عند الغربيين: يتفق مفهوم الحركة أو يكاد عند علماء الغرب والعرب من حيث الجهر، وعدم وجود أي اعتراض أو عائق عند خروجه فما هو "دانيال جونز" (Jones Daniel) يُعرّف الحركة بأنها «أصوات مجهورة يخرج الهواء عند النطق بها على شكل مستمر من البلعوم والقم دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية، تدخلا يمنع خروجه، أو يسبب فيه احتكاكا مسموعاً»⁴.

1- كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 2000، ص151.

2- محمود السعران: علم اللغة-مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص148.

3- رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، مصر، ط03، 1997، ص91.

4- المرجع نفسه: ص91.

في حين تذهب اللسانيات إلى تعريف الحركات على أنها «نظام من العلاقات التي تظهر في بعض اللغات مع الأسماء و الصفات والضمائر لكي تعبر عن وظائفها في سياق الكلام. ويتمثل مختلف أنواع هذه المركبات في الحركات الإعرابية الإضافية والتي تندمج غالباً مع الدال»¹. ومع ذكر هذه التعريفات الخاصة بالحركة. يرى "سمير شريف إستيتية" أن تعريف الحركة تعريفاً جامعاً لا يدخل فيه شيء، ومانعاً لا يخرج منه شيء، أمر لا نكاد نعثر له على وجود في كتب علم الأصوات. وما زال الأمر موضع دراسة وحوار بين العلماء والباحثين في هذا العلم.²

01-هـ- وظائف الحركات: تقوم الحركات بنشاط كبير في الكلمات، إذ تحول الكلمة من صوت إلى حياة، ومن سبات إلى يقظة، كما تعمل على الربط بين الكلمة وأختها. ويمكن تلخيص هذه الوظائف في النقاط التالية³:

• **الربط:** تقوم الحركات بالربط بين:

أ- الصوامت (الحروف) ومعنى هذا أن الحركات من الناحية الفسيولوجية بما فيها من حرية انطلاق دون إعاقة في المجرى تمكن من ربط الصوامت أثناء التكلم؛ حيث أن هذه الصوامت لا يمكن النطق بها دون حركات.

ب- الكلمات: وهو ما يسمى بالوظيفة النحوية، وتقوم الحركات في الدرس النحوي بوظيفة جليلة تتمثل في الصلة بين الكلمات في الجملة، أي أنها تميز بين المواقع النحوية للكلمات بحيث يترتب على تغييرها تغير هذه المواقع.

1- منذر عياشي: قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط1، 01، 1991، ص107.

2- سمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2003، ص 202.

3- محمد إبراهيم محمد مصطفى: القيمة الدلالية لحركات الإعراب بين القدماء والمحدثين، دار الكلمة، د ب، ط1، 2012، ص ص29-30.

• **الإيضاح:** توضح الحركات الصوامت، وخاصة الضعيفة منها، فتوضح الصوامت أثناء النطق وخاصة تلك الصوامت التي تكون درجة إسماعها جد ضعيفة كالصوامت الوقفية المهموسة كالتاء والكاف، ومن هنا تجيء الأهمية الوظيفية للحركات في الدراسة المقطعية

• **التفريق:** وتأتي الأهمية الوظيفية للحركات أيضا من استقلالها في توجيه الدلالة، فجزر الكلمة وهو مكون من أصوات صامته يحتوي بالقوة على معاني مشتقاتها، إذا دخلت عليه الحركات أخرجت هذه المعاني من حيز القوة إلى حيز الفعل أي أنها تقوم بالتفريق بين الصيغ المختلفة للمادة الواحدة .

• **التفريق بين زمن وآخر:** تبين لسيبويه أن للعلامة الإعرابية وظيفة أخرى، هي التفريق بين زمن وآخر فصوت (ال نصب) في جملة (حَسْبُهُ شَتْمَنِي فَأَنْبَ عَلَيْهِ) إشعار بأن (الوثوب) لم يقع بعد وإذا كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع¹. وعبارة سيبويه: وتقول: "حَسْبُهُ شَتْمَنِي فَأَنْبَ عَلَيْهِ، إذا لم يكن الوثوب واقعا، ومعناه: أن لو شتمني لو ثبت عليه. وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع"².

02- الحركة الإعرابية:

تعتبر الحركة الإعرابية أحد القرائن المهمة التي تتعاون في سبيل تحديد المعنى الوظيفي فلقد بنى النحويون نحوهم على العلامة الإعرابية وجعلوا النحو يدور عليها. فهي «العلامات التي تقع على أواخر الكلم بما يقتضيه موقعها من المعنى والتركيب وتظهر في صور أصوات تصاحب الحرف الأخير من الكلمة المعربة في الجملة»³، أليس من معاني الإعراب الإبانة عن المعاني بالألفاظ؟ يقول ابن جني: «ألا ترى أن موضوع الإعراب على مخالفة بعضه بعضا من حيث كان إنما جيء به دالا على اختلاف المعاني»⁴. فاختلف

1- نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط01، 1996، ص 249.

2- سيبويه: الكتاب، ج03، ص36.

3- محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار للجامعات، مصر، ط01، 2011، ص ص35-36

4- ابن جني: الخصائص، ج01، ص 150.

المعاني يظهر أثره في اللفظ الذي يتمثل في حركات الإعراب التي تلحق أواخر الكلم فحركات الإعراب دليل على المعنى الذي يريده المتكلم¹، يقول الزجاجي: «إن الأسماء لما كانت تعورها... وتكون الحركات دالة على المعاني»².

فالجمل التي تخلو من علامات الإعراب يصعب تحديد أركانها، قال ابن الأثير (637): «اعلم أن من أقسام الفاعل والمفعول ما لا يفهم إلا بعلامة كتقديم المفعول على الفاعل، فإنه إذا لم يكن ثم علامة تبين أحدهما من الآخر وإلا أشكل الأمر كقولك: ضرب زيد عمرو، ويكون زيد هو المضروب فإنك إذا لم تتصب زيدا وترفع عمرا، وإلا لا يفهم ما أردت، وعلى هذا ورد قوله تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ كَذَلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ۝٢٨﴾ [فاطر/ 28]. وكذلك لو قال قائل "ما أحسن زيد ولم يبين الإعراب في ذلك لما علمنا غرضه منه إذا يحتمل أن يريد به التعجب من حسنه أو يريد به الاستفهام عن أي شيء منه أحسن، ويحتمل أن يريد به الإخبار ينفي الإحسان عنه، ولو تبين الإعراب في ذلك فقال: ما أحسن زيدا وما أحسن زيد علمنا غرضه، وفهمنا مغزى كلامه، لانفراد كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بما يصرف به من الإعراب فوجب حينئذ بذلك معرفة النحو إذا كان ضابطا لمعنى الكلام، حافظا لها من الاختلاف»³.

يتبين من هنا أن الإعراب سمة من سمات العربية تعرف به. ويعد جزءا من بنيتها الصوتية، ويشارك في معانيها مثلما تشارك الأصوات والكلمات والتراكيب⁴. فلقد اختصت الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات، لأنها: «دليل على المعاني اللاحقة للمعرب، وتلك المعاني لا تلحقه إلا بعد تحصيله وحصول العلم بحقيقته، فوجب أن يترتب الإعراب بعده

1- محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص38.

2- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص69.

3- ابن الأثير: المثل السائر في أدب الكاتب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، د ط، 1995، ج1، ص30.

4- محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص42.

كما ترتب مدلوله الذي هو الوصف في المعرب»¹.

وقد اختص الإعراب بالحرف الأخير للكلمة دون سواه، ومرد ذلك ما ذكره أبو إسحاق الزجاجي: «كان أبو العباس المبرد يقول: لم يُجعل الإعراب أولاً لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء. لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة إعراب لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما فات وقوعه أولاً لم يكن أن يجعل وسطاً، لأن أوساط الأسماء مختلفة، لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جعل آخراً بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته»².

يعلق مازن المبارك على هذا النص الذي ساقه الزجاجي في كتابه المذكور محاولاً شرح قول المبرد بقوله: «فالحركات في لغة العرب أصوات قصيرة تقع على الحروف للتفرقة بين معاني الكلمات، فمنها ما يثبت على حرفه فيكون حركة بناء، ومنها ما يلحق الآخر ويتبدل بتبدل وظيفة الكلمة النحوية في الجملة فيكون إعراباً. وسواء كانت الحركة للبناء أو الإعراب فإن هذه التفرقة بالحركات بين المعاني ضرب رائع من ضروب الإيجاز، تغنينا فيه الحركة في الكلمة الواحدة عن عدد من الكلمات»³. ويرى المبارك أن في ترك حركات الإعراب لباساً لكثير من الجمل والتعبيرات لباس الإبهام والغموض، كما تضيع معاني كثيرة للجمل بضياح الإعراب فيها⁴.

02-أ- الحركة الإعرابية في الدرس الصوتي الحديث:

ينظر الدرس اللغوي الحديث إلى الحركة الإعرابية (قصيرة أو طويلة) على أنها: «وحدة صرفية (مورفيم Morphem) لها أثرها في تغيير المعنى، وأن تغييره يكون بسبب الرغبة في

1- أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد، د ب، د ط، مج 01، ص ص 59-60.

2- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص 76.

3- مازن المبارك: نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، 1979، ص ص 95-96.

4- ينظر: المرجع نفسه، ص 106.

الإبانة والإفصاح عن معنى جديد في النفس»¹، أي أنه «وحدة مرفولوجية تتعدد وظائفها بين الصرفية وبين النحوية، وقد تتعدى أحيانا إلى الوظيفة الدلالية المعجمية»²، أو أنه عبارة عن أصغر وحدة صرفية مستقلة لها معنى أو وظيفة صرفية نحوية³.

جاء في معجم اللسانيات الحديثة "عن المورفيم" بأنه: «أصغر وحدة لغوية لها معنى أو وظيفة صرفية في لغة من اللغات وهو بهذا الشكل لا يمكن تقسيمه إلى شكل أصغر منه، سواء أكان مورفيما حراً أم مقيداً، ومثال ذلك كلمة "مدرسون" حيث نجد أن صيغة "مدرس" تمثل وحدة صرفية حرة Free morphème لأنه يمكن أن تأتي وحيدة في الاستعمال اللغوي كما نجد الوحدة الصرفية الواو والنون تمثل وحدة صرفية مقيدة Bound morphem أي أنها لا يمكن أن تأتي وحيدة في الاستعمال اللغوي في العربية، وتستعمل كوحدة صرفية دالة على الجمع المذكر السالم من جهة وعلى حالة الرفع من جهة أخرى»⁴.

كما يرى تمام حسان أن هناك خلط يدور على الألسنة على مستوى الدراسة الصرفية فيما يخص الوحدة الصرفية أو المورفيم، لذلك نجده يقدم لنا تعريف "فندريس" Vendryes الذي يراه من أوضح التعريفات لهذا المصطلح، فيقول: «ولعل ممن وضحو المعنى التقليدي لهذا الاصطلاح "فندريس" فالمورفييمات في اعتباره عناصر صرفية. تربط بين الأفكار التي يتكون منها المعنى العام للجملة، وهذه الأفكار واضحة في السيمانتييمات Semanteme، أو نواة المعنى المعجمي»⁵. ثم نجده في الصفحة نفسها يقدم شرحاً مطولاً لهذا التعريف من خلال المثال الذي ضربه ولا يسعنا في هذا المقام أن نذكر هذا الشرح، في حين يعبر تمام

1- محمد محمد داود: الصوائت والمعنى في العربية-دراسة دلالية ومعجم، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 2001، ص62

2- رزيق بوزغاية: التحليل المورفيمي للغة العربية- دراسة نقدية، مجلة اللسانيات، الجزائر، ع24، 2017، ص258.

3- نعمان عبد الحميد بوقرة: اللسانيات العامة الميسرة- نظريات وتطبيقات من العربية، دار المنتبى، العربية السعودية، د ط، 1436هـ، ص107

4- رزيق بوزغاية: التحليل المورفيمي للغة العربية- دراسة نقدية، ص267.

5- تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، القاهرة، مصر، د ط، 1979، ص170.

عن المورفيم بمصطلح المباني الصرفية التي تعبر عن المعاني الصرفية الوظيفية وأن هذه المباني تندرج تحتها علامات تتحقق المباني بوساطتها لتدل بدورها على المعاني¹. ومنه كان المورفيم عند حسان عبارة عن اصطلاح تركيبى بنائى، إنه وحدة صرفية في نظام من المورفيمات المتكاملة الوظيفية.

فالوحدة الصرفية المقيدة تنقسم بدورها إلى عدة تقسيمات منها ما يعرف بالمورفيم الإعرابي الذي يعرف بأنه: «تلك الحركة الإعرابية المتمثلة في الفتحة أو الكسرة أو الضمة في أواخر الأسماء»²، وهو ما يبرره قول "حماسة عبد اللطيف" في كتابه "العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث"، حيث عدّ الحركة الإعرابية لواحق تلحق الكلمات المعربة، يقول: «ومع تطور الدراسات اللغوية في العصر الحديث، أخذ الباحثون في دراسة الظواهر اللغوية دراسة تاريخية مقارنة تعتمد على الوصف والتحليل، وأصبح القول بأن الحركات الإعرابية لواحق تلحق الكلمات المعربة للدلالة على وظائف هذه الكلمات في الجملة»³، كالفاعلية والمفعولية فيمثل ﴿إِنَّمَا تَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾⁴، فالعلماء يخشون الله، ولو غابت الحركة لتوهم السامع أو القارئ أن الله تعالى هو الفاعل، لأنه المقدم فيفسد المعنى⁴، ومنه كان تعريف الإعراب على هذا الأساس بأنه «مورفيم من المورفيمات التي تدل على المعنى الوظيفي للكلمة بالنظر إلى معاني الكلمات الأخرى التي تتكون منها الجملة»⁵.

ويستدل على هذا النوع بحركات أو حروف معينة توضع في نهاية الكلمة، وهذا النوع

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1994، ص 82.

2- خالد عثمان يوسف: مورفيمات اللغة العربية ترتيبها وتنظيمها في الدرس اللغوي العربي، مجلة العربية للناطقين بغيرها، الخرطوم، السودان، ع06، 2008، ص274.

3- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص142.

4- محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، ص36.

5- أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 24.

يكون في اللغات المعربة كالعربية مثلاً¹.

ففي قولنا (هَرَمَ الْعَرَبِيُّ الْعَدُوَّ) نعرف أن المعنى الوظيفي لكلمة (العربي) هو الفاعلية، ولكلمة (العدو) هو المفعولية وذلك بواسطة الضمة والفتحة، ولو تغير ترتيب الكلمات مع احتفاظ كل بحركاتها لم تتغير المعاني الوظيفية². ونصوغ في هذا المقام مثلاً عن المورفيم الإعرابي نوضح من خلاله أنواع المورفيمات³:

مثال: تجلسُ المهندسةُ في القاعة.

- ✓ (التاء) مورفيم مقيد: مفرد، مؤنث ، يدل على الفاعلية .
- ✓ (جلس) مورفيم حر يتمثل في الأصل (جلس) .
- ✓ مورفيم صفري يتمثل في الضمير "هي" المستتر الدال على الفاعلية والإسناد التأنيثي.
- ✓ الصائت القصير مورفيم مقيد يؤشر الإعراب بالرفع.
- ✓ ال: مورفيم مقيد.
- ✓ مهندسة: مورفيم حر (اسم مجرد علم) دال على العدد، والجنس.
- ✓ الصائت القصير مورفيم مقيد يدل على الفاعلية.
- ✓ في: مورفيم حر يدل على الظرفية.
- ✓ مورفيم صفري يدل على البناء.
- ✓ القاعة ال: مورفيم مقيد للدلالة على التعريف.
- ✓ قاعة: مورفيم حر .
- ✓ صائت الكسر مورفيم مقيد يؤشر الإعراب بالجر.

1- حازم علي كمال الدين: دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، مصر، د ط، د ت، ص 87

2- المرجع نفسه، ص 87.

3- عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية، عمان، الأردن، د ط، 1998، ص 109.

02-ب- دلالة الحركات الإعرابية على المعاني النحوية:

قبل أن نتطرق إلى دلالة الحركات الإعرابية على المعاني، وجب علينا أن نوضح بعض المفاهيم المتداولة لدى كثير من الباحثين فيما يخص أيهما الأصل، وأيها الفرع. هل الإعراب فرع للمعنى؟ أم أنّ المعنى فرع للإعراب؟.

لقد عقد ابن جني باباً في كتابه "الخصائص" سمّاه: (باب في تجاذب المعاني والإعراب) وقد بيّن فيه مدى تجاذب الإعراب والمعنى، قال فيه: «هذا موضع كان أبو علي-رحمه الله-يعتاده، ويُلَمّ كثيرا به، ويبعث على المراجعة له، وإلطف النظر فيه. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما أمسكتن بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب»¹. وقد مثّل لذلك من القرآن الكريم والشعر.

أما ابن هشام فقد ذكر في مُغنيه باباً بيّن فيه علاقة المعنى بالإعراب، قال فيه: «وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً»². وقد ظهر ذلك عند ابن هشام فيما حكاه: «أن نحويًا من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب (كَلَالَةً)* من قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [النساء/ 12] فقال أخبروني ما الكلاله، فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفلى، فقال:

1- ابن جني: الخصائص، ج3، ص255.

2- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج02، ص605.

*توجيه ذلك قوله: أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلاله، ثم حذف الفاعل ويُني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلاله تمييزاً، ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بيّنت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل: ضُرب أخوك رجلاً. والصواب في الآية أن (كلاله) بتقدير مضاف، أي ذا كلاله، وهو إما حال من ضمير (يورث) فكان ناقصة، ويورث خبر. أو تامة فيورث صفة، وإما خبر فيورث صفة. ومن فسر الكلاله بالميت الذي لم يترك ولداً ولا والداً فهي أيضاً حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لأجله. المرجع نفسه، ج02، ص606.

فهي إذا تمييز»¹.

كذلك نجد في كلمة "اللِّقْم" من قولنا: أَكَلْتُ اللَّقْمَ، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا أنها مفعول به، وهذا خطأ، لأن المعجم يقول: اللقم: سرعة الأكل، وعليه يكون الإعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق، لأنها لا تدل على الشيء المأكل بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل، وبيان نوع الحدث هو وظيفة من المفعول المطلق لا المفعول به²، ولهذا السبب قالوا: الإعراب فرع على المعنى أي أنه معتمد عليه ولا يتهيأ إلا بمعرفته فالمعنى يقود إلى تحديد الإعراب وليس العكس .

ثم إن التدبر في كلام الله تعالى والعمل به، لا يتأتى إلا من جهة فهم المعنى الصحيح، فنفهم المعنى ثم نعرب بناءً على هذا الفهم الصحيح للمعنى. ففي قوله تعالى: ﴿قُتِلَ

الْإِنْسَانُ مَا أَكْفَرَهُ﴾ [عبس /17]، هناك اختلاف للمعنى بسبب احتمال "ما" أن تكون تعجبية أو استفهامية، فإن كانت تعجبية فالمعنى: ما أشد كفره. وإن كانت استفهامية فالمعنى: ما الذي جعله يكفر؟³ أو أن تكون نافية أو موصولة في قوله تعالى: ﴿وَوَالِدٍ وَمَا وَلَدَ﴾ [البلد /03] فإن كانت نافية فالمعنى: أقسم بمن يلد ومن لا يلد، وإن كانت موصولة، فالمعنى: أقسم بالوالد وولده⁴.

فالأوجه الإعرابية المختلفة السابقة الذكر أثر من آثار المعنى والتفسير، أي أنهما سابقان للنحو، فالإعراب فرع المعنى، فنحن نفهم المعنى ثم نعرب وهذا هو الأصل. وقد نقل

1- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج2، ص606.

2- ممدوح عبد الرحمن الرمالي: الإعراب والمدخل النحوي لتحليل النصوص، د. دار النشر، د ط، د ت، ص76.

3- مساعد بن سلمان بن ناصر الطيار: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط02، 1423هـ، ص58.

4- قال السمين الحلبي في الدر المصون (11-06) وقيل: "ما" نافية تحتاج إلى إضمار موصول، به يصح الكلام تقديره: والذي ما ولد، إذ المراد بالوالد: من يولد له، وبالذي لم يلد: العاقر، قال معناه ابن عباس وتلميذه ابن جبير وعكرمة. المرجع نفسه: ص59.

الزركشي (794هـ) في البرهان عن ابن عباس، أنه قسم التفسير إلى أربعة أقسام¹:

✓ قسم تعرفه العرب في كلامها.

✓ قسم لا يعذر أحد بجهالته.

✓ وقسم يعلمه العلماء خاصة.

✓ وقسم لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه فهو كاذب.

ثم قال: «فأما الذي تعرفه العرب، فهو الذي يرجع فيه إلى لسانهم، وذلك شأن اللغة وأما الإعراب؛ فما كان اختلافه محيلاً للمعنى وجب على المفسر والقارئ تعلمه، ليتوصل المفسر إلى معرفة الحكم، وليسلم القارئ من اللحن، وإن لم يكن محيلاً للمعنى وجب تعلمه على القارئ ليسلم من اللحن»².

إذا، لا بد للقارئ والمفسر بصفة خاصة أن يكون على دراية كافية بعلم الإعراب، حتى يستطيع تفسير كل آية وتوضيح معناها، وهذا ما للإعراب من أهمية بالغة في توجيه القراءات، يقول الزمخشري (538هـ): «وإن الإعراب أجدى من تفاريق العصا، وآثاره الحسنة عديد الحصى، ومن لم يتق الله في تنزيله، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير مُعرب، ركب عمياءً وخَبَطَ خَبَطَ عشواءً، وقال ما هو تقولٌ وافترأ وهراء، وكلام الله منه براء»³. ونظيره قوله تعالى ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةً عَامًا﴾ [البقرة/259]، فإن المتبادر إلى انتصاب (مائة) ب(أماته)، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي، لأن الإماتة سلب الحياة وهي لا تمتد، والصواب أن يُضْمَنَ أماته معنى ألبثه، فكأنه قيل فألبثه الله بالموت مائة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف، بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللَّبِث لا معنى

1- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، 03، 1984، ج02، ص164.

2- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج02، ص164-165.

3- أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري: المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط01، 2004، ص31.

الإلبات؛ لأنه كالإماتة في عدم الامتداد¹.

أما الطرح الثاني والمتعلق في كون المعنى فرع للإعراب، فيرى "الطيار" أنه لما دخل العجم في الإسلام وكثر اختلاطهم بالعرب، بدأت الألسن بالفساد، فكان لا بد للناس من ضبط كلام العرب ليفهمه من لا علم له بكلامهم، وليستطيع التحدث بلغة العرب، وبالتالي حق لهم أن يقال إن الإعراب هو الأصل، وإنما يفهم المعنى²، ومنه كان المعنى فرع الإعراب والإعراب هو الأصل، وهو طرح ضعيف يختص بفترة زمنية معينة لا أكثر ولا يطبق على العموم ونعتبره غرضاً من أغراض الإعراب من خلال إلحاق غير العربي بالعرب في الفصاحة نطقاً وفهماً.

يقول ابن جني في معرض تعريف النحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقيق، والتكسير والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق وإن لم يكن منهم»³، وهو ما يظهر جلياً في أعمال بعض المستشرقين الذين برعوا وتعلموا العربية وقدموا أعمالاً جليلة تخدم العربية وأبناء العربية.

كذلك قوله تعالى ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ۗ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة-214]، قرئت بنصب لام "يقول" ورفعها، قال جامع العلوم النحوي «فالنصب بإضمار "أن" لأن "حتى" إذا دخلت على الفعل المستقبل وانتصب الفعل بعدها كان لها معنيان:

أحدهما: إلى أن.

والثاني: بمعنى كي.

1- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ج2، صص 608-609.

2- مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، ص60

3- ابن جني: الخصائص، ج01، ص34.

فالأول قولك: سرت حتى أدخلها، أي: إلى أن أدخلها، فالسير والدخول قد وجدا جميعا. ومثال الثاني: أطع الله حتى يدخلك الجنة، أي كي يدخلك الجنة .

والرفع قراءة نافع، و يكون المعنى: وزلزلوا حتى قال الرسول، لأن الفعل المستقبل إذا ارتفع بعد "حتى" كان بمعنى الماضي، وكان ما قبل "حتى" سبب لما بعدها، كقولك: سرت حتى أدخلها، أي حتى دخلتها، فالسير سبب للدخول، وكذلك في الآية: الزلزلة سبب لقول الرسول. ويجوز أن يكون: سرت حتى أدخلها، إذا رفعت أدخلها، أن يكون السير واقعا، والدخول الآن، فيكون الفعل فعل الآن. و على هذا أيضا تحمل قراءة نافع وزلزلوا حتى يقول الرسول، أي حتى أن بلغ من شأن الرسول أن يقول هذا، فيكون حكاية الحال»¹.

كذلك ما ورد عن المفسرين والمعربين في تفسير قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ

خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَىٰ ۗ وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ ﴿٢٦٣﴾ [البقرة- 263]، ف(مغفرة) أشكلت على

جماعة من المفسرين، وفيها ثلاثة أقوال²:

الأول: أنها مغفرة من المسؤول، واختلف في وجهها على قولين، أنها إحسان من المسؤول بترك المؤاخذه أو مقابلة إساءة السائل وإذا وجد منه بعض الجفوة والأذى بسبب الرد، أو بمعنى ستر المسؤول على سوء حالة السائل.

الثاني: أنها مغفرة من الله تعالى: والمعنى: مغفرة لكم من الله تعالى بسبب القول المعروف، خير من صدقة يتبعها أذى.

الثالث: أنها مغفرة من السائل، والمعنى: مغفرة وعفو من السائل إذا رُدَّ وتعدر المسؤول، خير من أن ينال بنفسه صدقة يتبعها أذى.

1- أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقلوي: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تح: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، د ط، د ت، ص ص 155-156.

2- عبد الله بن حمد المنصور: مشكل القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط01، 1426هـ، ص ص 385-386.

وقال النحاس (338هـ) في هذه الآية: "هذا مشكل يبينه الإعراب"¹. أما كيفية بيان الإعراب لهذا الإشكال فيتضح فيما يلي²:

1- إن قلنا إن كلمة "مغفرة" معطوفة على (قول معروف) فإن المعنى الأول هو الصحيح، فإن المغفرة على هذا صادرة من المسؤول.

2- وإن قلنا إن كلمة "مغفرة" مبتدأ فيتعين المصير إلى القول الثاني أو الثالث؛ لأنه لا وجه للابتداء إلا ذلك.

وأوضح الأقوال هو الأول، ويليه الثاني، والثالث ضعيف جداً، لأن الخطاب إنما هو للمنفق المسؤول لا للسائل الآخذ³.

1- أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس: إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ط02، 1985، ج01، ص334.

2- المرجع السابق: ص ص386-387.

3- ابن قيم الجوزية الجوزية: بدائع التفسير، جمعه: يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط01، 1427هـ، ص197.

الفصل الثاني:

الرّتبة بين الدّرس العربي القديم والاتّجاه الوصفي الحديث.

المبحث الأوّل: الرّتبة مفهومها وأقسامها.

المبحث الثاني: الرّتبة بين الدّارسين العرب القدامى والمحدثين.

تمهيد:

لعلّه من جماليّة العربية، لغة الضاد، حرّية المتكلّم في التصرّف في بناء الجملة هذه الحرّية تخوّل له إمكانيّة التصرّف في مواقع ورتب الكلمات داخل الجملة وفق ما تقتضيه الأهمية في نفسه، وكان لزاماً على السامع أن يبحث في خصائص هذا التركيب ليصل به إلى الفهم الصحيح لما يريده المتكلم، «ومن غير هذا التنظيم بين الصيغ والمفردات يضطرب التركيب اللغوي ويصبح جمجمة بألفاظ لا رابط بينها ولا اتّصال»¹.

المبحث الأوّل: الرتبة مفهومها وأقسامها:

أولاً: منشؤها ومفهومها وأقسامها:

01- الرتبة في الثقافة الإسلامية:

يبدو أن هذا الفنّ موجود في كلام العرب وأساليبهم، بل أستعمل منذ وجود اللّغة العربيّة حتى أنه موجود في كتاب الله تعالى، فقد نص الطبري 224-310هـ على وجوده فقال: «فبيّن إذ كان موجوداً في كلام العرب الإيجاز والاختصار/.../ وتقديم ما هو في المعنى مؤخر، وتأخير ما هو في المعنى مقدّم، والاكتفاء ببعض من بعض، وبما يظهر كما يحذف، وإظهار ما حظّه الحذف. أن يكون ما في كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم من ذلك، في كل ذلك له نظيراً، وله مثلاً وشبيهاً»².

من أمثلة ذلك ما قاله الرسول الكريم محمدّ صلى الله عليه وسلم الذي أوتي جوامع الكلم من تطبيق ما جاء في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الْأَصْفَاءَ وَالْمُرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ

[البقرة/158] من تقديم وتأخير فهو يلزمنا بما وجب تقديمه من قبل الله وتأخير ما

1- علي أبو المكارم: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط01، 2007، ص234.

2- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط02، دت، ج01، ص12.

وجب تأخيره حيث يقول: «أبدأ بما بدأ الله به»¹ ورواه النسائي بلفظ الأمر فقال: «ابدؤوا بما بدأ الله به»²، وهكذا يقول المرتبون للوضوء سواءً: نحن نبدأ بما بدأ الله به، ولا يجوز تأخير ما قدمه الله، ويتعيّن البداءة بما بدأ الله به ... ولم ينقل عنه - صلى الله عليه وسلم - أحد قط أنّه أخلّ بالترتيب مرّة واحدة³. في حين نجد القائد الفذ عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرشد "سحيم" على مراعاة السياق والمقاصد في قصيدته حين قال⁴:

عُمَيْرَةٌ وَدَعَّ إِن تَجَهَّزْتَ عَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

«فقال له عمر: لو قدّمت الإسلام على الشيب لأجزتك»⁵. فيها هو الخليفة ينبّه الشاعر سحيم على تقديم الإسلام* قبل كل شيء في حياتنا حتى في نظم الشعر.

أما حبر الأمة وإمام التفسير وترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما يفهم موقع الكلمة ودلالاتها في الكلام إن تقديماً أو تأخيراً فيقول: «ما فاتني شيء أشدّ عليّ أن لا أكون حجبت ما شيا، لأن الله يقول: ﴿يَأْتُوكَ رَجَالًا وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ﴾ [الحج/27] فبدأ بالرجال قبل الركبان»⁶.

- 1- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة السلفية، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت، ج 03، ص 503.
- 2- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ص 503.
- 3- ينظر: ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، مج 01، ص 123.
- 4- أبو عبد الله إبراهيم بن عرفة الأزدي: ديوان سحيم عبد بني الحساس، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، د ط، 1950، ص 16.
- 5- السيوطي: شرح شواهد المغني، تعليق: محمد محمود، لجنة التراث العربي، د ط، د ت، ص 327.
- * يرى العلائي في كتابه "الفصول المفيدة في الواو المزيدة" أنّ إنكار عمر رضي الله عنه لذلك على وجه الأدب في تقديم الأهم في الذكر، وإن كانت الواو لا تقتضي ترتيباً. فإن الترتيب له سبب إرادة لفظية كالفاء وثم، وطبيعة زمانية، ينظر: صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمّان، الأردن، ط 01، 1990، ص 94.
- 6- العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الرسالة العالمية، دمشق، سوريا، ط 01، 2013م، ج 05، ص 238.

ويذكر العلائي 761هـ في كتابه الواو المزيدة أنّ الصحابة رضي الله عنهم أنكروا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، تقديم العمرة على الحجّ، واحتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة/196]، فلولا أنّهم فهموا من الآية الترتيب لما أنكروا ذلك عليه. وفهم الصحابة رضي الله عنهم حُجَّةً في مثل ذلك لأنهم أهل اللسان¹.

كذلك المتصفح في كتاب "الكشاف للتهانويّ ت 1158هـ يجد أن جذور مصطلح "الرتبة" لم تكن من اختراع النحاة العرب، إنما جيء بها من الثقافة العربية الإسلامية، يقول صاحب الكشاف: «والترتيب إما عقليّ كما في الأجناس المترتبة على سبيل التصاعد والأنواع الإضافية المترتبة على سبيل التنازل... وإما وضعيّ وهو أن تمكّن وقوع المتقدّم في مرتبة المتأخر، كما في صفوف المسجد، ويختلف ذلك التقدّم الرتبي بسبب اختلاف المبدأ، فقد تبتدئ أنت من المحراب فيكون الصف الأول متقدماً على الصف الأخير، وقد تبتدئ من الباب فينعكس الحال»²، ولعل ما أورده ابن الأنباري يوضح جيداً مدى تعلق مصطلح الرتبة في البداية بالثقافة العربية والإسلامية، وذلك في قوله: «...إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وذلك عدول عن الحكمة»³.

أما ابن قيم الجوزية فإنه يضع ضوابط للترتيب مفرّقا في الوقت نفسه بين عدّة مستويات للتقدم نذكر منها على سبيل المثال:

أ- **التقدم بالزمان**: كعاد وشمود والظلمات والنور فإنّ الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول، وتقدمهما في المحسوس معلوم بالخبر المنقول، وتقدم الظلمة المعقولة معلوم

1- ينظر: العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص 94.

2- محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحدوح مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط01، 1996، ص495.

3- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، ج01، ص 58.

بضرورة العقل، قال سبحانه: ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل/78].

فالجهل ظلمة معقولة، وهي متقدمة بالزمان على نور العلم¹. وهو كون المتقدم في زمان لا يكون المتأخر فيه كتقدم موسى على عيسى عليهما السلام... فالتقدم هنا صفة للزمان².

ب- **التقدم بالطبع:** نحو ﴿ مَثْنَى وَثُلَّةَ وَرُبْعَ ﴾ [النساء/03] ونحو قوله تعالى: ﴿ مَا

يَكُونُ مِنْ جَوْى ثَلَاثَةَ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةَ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [المجادلة/07]، وما يتقدم من الأعداد بعضها على بعض إنما يتقدم بالطبع³. ويرى التهانوي أن المتقدم بالطبع يكون محتاجا إليه المتأخر، ولا يكون علة تامّة له كتقدم الواحد على الاثنين، وسمي أيضا التقدم بالذات⁴.

ج- **التقدم بالرتبة:** بأن يكون المتقدم أقرب إلى مبدأ معين وسماه البعض التقدم بالمكان⁵. ومما تمّ ذكره في هذا الباب قوله تعالى ﴿ وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ

السُّجُودِ ﴾ [الحج/26] بدأ ﴿لَطَّائِفِينَ﴾ للرتبة والقرب من البيت المأمور بتطهيره

من أجل الطّوافين /.../ ثمّ يليه في التّرتيب ﴿الْقَائِمِينَ﴾؛ لأنه في معناالعاكفين... ثمّ

يليه بالرتبة لفظ ﴿الرُّكَّعِ﴾؛ لأنّ المستقبلين البيت بالركوع لا يختصّون بما قرّب منه

كالطائفين والعاكفين⁶.

1- ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، مج01، ص ص 107-108.

2- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص 495.

3- ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، مج01، ص ص 108-109.

4- ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص 495.

5- المرجع نفسه، ص 495.

6- ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، مج01، ص 114.

د- **التقدم بالفضل والشرف:** ومما قدّم للفضل والشرف قوله تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَٰكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥٦﴾ [المائدة/ 06] ومنه تقديم الجنّ على الإنس في أكثر المواضع؛ لأنّ الجن تشتمل على الملائكة وغيرهم ممّا اجتنّ عن الأبصار قال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا﴾ [الصافات/ 158]¹. ويذكر الجرجاني في تعريفاته أنّ المتقدّم بالشرف هو الراجح بالشرف على غيره وتقدّمه بالشرف وهو كونه كذلك كتقدّم أبي بكر على عمر رضي الله عنهما².

هـ- **التقدم بالعلية:** وهي العلة الفاعلية الموجبة بالنسبة لمعلولها وتقدّمها بالعلية كونه علة فاعلية كحركة اليد فإنّها متقدّمة بالعلية على حركة القلم وإن كان معا بحسب الزمان³. وهو أن يكون المتقدم هو الفاعل المستقل بالأثير ويسمى علة تامة⁴.

02- مفهوم الرتبة ومصطلحاتها:

أ- مفهوم الرتبة:

أ-01- **الرتبة لغة:** تدور معظم المعاني التي أوردتها المعاجم القديمة في مادة "رتب" حول الثبات والديمومة، جاء في اللسان: « رتب: رتب الشيء يرتب رتوبا، وترتب: ثبت فلم يترك،

1- ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، مج01، ص 110.

2- الشريف علي الجرجاني: كتاب التعريفات، ص212.

3- المرجع نفسه، ص 212.

4- التهانوي: كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص 495.

ورتيبه ترتيبيا، أثبتته¹ ورتب الشيء عند الزمخشري: «ثبت ودام ورتب في الصلاة انتصب قائماً»².

وقد وردت لها معان متعددة تكاد كلُّها تدور حول معان قريبة من معناها الاصطلاحي. الرتبة لغة: المكانة والمنزلة، يقول ابن منظور: «والرتبة والمرتبة: المنزلة عند الملوك ونحوها»³. ومن المجاز: لفلان مرتبة عند السلطان ومنزلة⁴.

وعلى هذا فإننا نرى أن الرتبة تدور حول معنيين هما: الثبات والديمومة والمكانة والمنزلة. كما أورد ابن جني في كتابه "الخصائص" مصطلح "الرتبة" بمعناه المعجمي في باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية قائلاً: «علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو»⁵ أي أنها أخفض في الدرجة والمنزلة. ويقول في موضع آخر: «المذكر أسبق رتبة من المؤنث»⁶ فالسبق هنا في المنزلة، وفي موضع ثالث يقول: «المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي، ألا ترى أنه أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد»⁷.

أ-02-الرتبة اصطلاحاً: أمّا التعريف الاصطلاحي فقد تناوله القدماء أيضاً فقد ورد ما يشير إلى المفهوم الاصطلاحي للرتبة عند عبد القاهر الجرجاني، وهذا عندما أشار إلى مصطلح النظم باعتباره الترتيب، إذ يقول: «لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذا لسبب من تلك»⁸.

1- ابن منظور: لسان العرب، ج01، ص409.

2- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري: أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط01، 1998، ج01 ص334.

3- ابن منظور: لسان العرب، ج01، ص410.

4- الزمخشري، أساس البلاغة، ج01، ص335.

5- ابن جني: الخصائص، ج01، ص50.

6- المرجع نفسه، ج01، ص112.

7- المرجع نفسه، ج01، ص105.

8- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص55.

فالنظم عند الجرجاني يقتضي مراعاة ترتيب مواقع الكلم أثناء بناء عناصر الجملة وهذا طبعاً وفق القواعد النحوية، وقد علق تمام حسّان على هذا المفهوم الذي صاغه عبد القاهر حيث قال: أميل إلى الاعتقاد أنّ عبد القاهر حين صاغ اصطلاحه "الترتيب" قصد به إلى شيئين أولهما ما يدرسه النحاة تحت عنوان "الرتبة" وإن كانوا لم يعنوا به تماماً وإنما فرّقوا القول فيها بين أبواب النحو، وثانيهما: ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان التقديم والتأخير¹.

وقد قصد "تمام" من خلال تعليقه على كلام الجرجاني بيان أقسام الرتبة فذكر الرتبة المقيدة؛ تختص بالتركيب وهي من اهتمام النحاة، والرتبة غير المقيدة؛ تدخل ضمن اهتمام دراسة أسلوب التركيب وهي التي عنوا بها البلاغيون وأعطوا لها أهمية كبرى.

أما تعريفات المحدثين فهي تدور حول المفهوم الشائع لمصطلح الرتبة التي ذكرت في اللسان فقد عرفها "محمد سمير نجيب اللّبيدي" في معجمه بأنها «الموقع الذكري للكلمة في جملتها، فيقال رتبة الفاعل التقدّم على المفعول، ورتبة المفعول التأخّر عن الفاعل، ورتبة المبتدأ أن يتقدم على الخبر ورتبة الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ»²، وعرفت لطيفة إبراهيم النجار بأنها: «الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق نحوية تركيبية، فهي وصف لمواقع الكلمات في التركيب»³ وهو تعريف ناقص لأنه أهمل الرتبة غير المحفوظة، واكتفى بالتحدث عن مصطلح الرتبة الأصلية كما وضّحها الفاسي الفهري⁴. ولكنها اهتمت بالعلاقة الناشئة بين البنى الوظيفية وغيرها من الوظائف الأخرى.

1- تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص207.

2- محمد سمير نجيب اللّبيدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، الأردن. ط01، 1985، ص92.

3- لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها، دار البشير، عمان. الأردن، د ط، 1993، ص196.

4- ينظر: الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار تويقال، الدار البيضاء. المغرب، ط03، 1993، ج01، ص104 وكذلك محمد الرحالي: ملاحظات عن الرتبة والإعراب. بحث منشور ضمن كتاب اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المغرب، ط01، 1996، ص32.

واعتبر خليل عمارة الترتيب مرادفا لمصطلح الرتبة فعده: « فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في الأساليب وأولئك الذين يُجيدون التصرف في القول ووضعه الموضع الذي يقتضيه المعنى»¹ فالتصرف في مواضع الكلمة عنده من اختيار المتكلم بحسب ما يقتضيه المعنى، ولكنه لم يشر إلى البنى التركيبية داخل الجملة واكتفى باعتبار الترتيب فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء. غير أن إشارته في هذا التعريف إشارة عامة تدخل ضمنها الرتبة المحفوظة وغير المحفوظة .

أما محمد إبراهيم فهو يرى الرتبة «موضع الكلمة وفقا لوظيفتها النحوية في بناء الجملة»² وهو اهتمام بالجانب الوظيفي للكلمة داخل التركيب سواء بالتقديم أو التأخير. وكذلك ما قاله توفيق بن عمر بلطه جي في كونها: «المنزلة التي تخصص لكل كلمة بحسب أهميتها بين أخواتها»³، وهو تعريف نستحسنه لأنه ركّز على أهمية الدور الذي تقدمه الكلمة بين أخواتها، وقد أعطى أمثلة في كتابه مبينا كيفية تغيير المعنى بتغيير منزلة الكلمة يمينا أو يسارا.

أما تعريفات تمام حسان للرتبة فنجدها متناثرة في كتبه، فقد قصد بالرتبة «أن يكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبيتها كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة فإذا كان هذا الموقع ثابتا سميت الرتبة المحفوظة وإذا كان الموقع عرضة للتغير سميت غير محفوظة»⁴ فقد بين تمام في هذا التعريف أنماط الرتبة وذكر أن الرتبة تكون محفوظة في حال كان موقع الكلمة ثابتا بالنسبة لصاحبيتها، أما إذا كان الموقع متغيرا فهي رتبة غير محفوظة وهي دراسة وصفية لأنه اهتم بوصف الظاهرة فقط.

1- خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ص88.

2- محمد إبراهيم عبادة: معجم المصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة. مصر، ط01، 2011، ص139.

3- توفيق بن عمر بلطه جي: كيف نتعلم الإعراب، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط02، 2002، ص232.

4- تمام حسان: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 2006، ص357-358.

أما التعريف الآخر الذي ذكره تمام حسان فقد رأى: «أن الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه»¹ وهي نظرة بنيوية لمفهوم الرتبة من خلال قوله قرينة لفظية فقد أغفل جانب المعنى في تحديد الرتبة، يعلّق الصديق آدم بركات آدم على تعريف تمام حسان قائلاً: أنه إذا نظرنا إلى تعريف حسان نجد أن الفقرة الأولى منه تدل على مفهوم بنيوي نحوي قرينة لفظية أي أنه ينظر إلى البنية فقط دون المعنى، وإذا ما استبعدناها من التعريف نرى أنه قد أشار إلى العلاقات القائمة في الجمل من مجاورة وأسبقية التي تتمثل في مفهوم التقديم وذلك بإشارته إلى الجزأين المرتبين لتحقيق موقع كل كلمة مع الأخرى ولو أشار إلى الأهمية لاكتمل هذا التعريف².

ب- مصطلحات الرتبة:

إن المتصفح في الموروث العربي يجد أن هناك مصطلحات مرادفة لمصطلح الرتبة، ولها صلة وثيقة بهذا المفهوم، الأمر الذي جعل النحاة يُعبّرون عنها بألفاظ متنوعة لكنها في الوقت نفسه تراعي هذا المفهوم، ولعلّ هذا الاختلاف في المصطلحات يرجع إلى التنوع المدرسي للمدارس النحوية التي ينتمي إليها النحاة، فعبّروا عنها بمصطلح الرتبة والمرتبة والترتيب، وتارة بمصطلح المركز والموضع والموقع، وتارة أخرى نجدهم يتّخذون مصطلح التقديم والتأخير مرادفاً لهذا المصطلح. وهذا إن دلّ فإنما يدل على فضائل وخصائص اللغة العربية. وقد أشار الباحث عبد العزيز العماري في بحثه لبعض هذه المرادفات³.

ب-01- الرتبة: يكثر هذا الاستعمال عند النحاة المتأخرين، فنجد ابن الأنباري حين تكلم عن مسألة القول في رافع المبتدأ أو رافع الخبر «والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظاً أو

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 209، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص91، وكذلك الخلاصة النحوية، ص83.

2- الصديق آدم بركات آدم: النظرية التحويلية التوليدية وتطبيقها على النحو العربي الرتبة أنموذجاً أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد المنعم محمد الحسن الكاروري، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا السودان، 2010، ص20.

3- عبد العزيز العماري: مفهوم الرتبة بين القديم والحديث، مجلة مكناس، ع2، يناير 1987، مكناس، المغرب.

تقديرًا، فلا تصحّ له رتبة الابتداء»¹. وفي موضع آخر نجده يتحدث عن الرتبة الأصلية من خلال قوله: «وها هنا قد وقع الفاعل في رتبته والمفعول في رتبته»².

في حين نجد الرضي الاستراباذي 686هـ يستعمل مصطلح الرتبة انطلاقًا من مدلولها الفلسفي فنجده يقول: «والمذكر في الرتبة قبل المؤنث...»³، ويرى ابن عقيل 769هـ في حديثه عن وجوب تقديم الخبر، فذكر أنه يجب في أربعة مواضع منها: عدم جواز تأخير الخبر، نحو: **صاحبها في الدار**، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة⁴. والصواب: **في الدار صاحبها**، فصاحبها: مبتدأ والضمير المتصل به راجع إلى الدار. والأمر نفسه عند الأشمونيت 929هـ حين قال: «إذ رتبة العامل قبل المعمول»⁵.

ب-02- المرتبة: أظن أن هذا المصطلح يكاد ينطبق على مصطلح الرتبة، إلا أنه أقل شيوعًا عند النحاة، وقد أفرد له السيوطي بابًا كاملاً في كتابه سماه «باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم»⁶ وتحدث عنه الاستراباذي حيث قال: «وكذا إذا كان للفعل مفعول يتعدى إليه الفعل بنفسه، فمرتبه أقدم مما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر ظاهرًا، نحو: **قَتَلْتُ بِأَخِيهِ زَيْدًا**»⁷.

نجد كذلك من بين المصطلحات التي لها نفس الدلالة والتي تشترك في الجذر جذر، الكلمة مصطلح الترتيب الذي عبر عنه ابن مالك في ألفيته في فصل "في ما ولا و لات وإن المشبهات بليس" حيث قال⁸:

1- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج01، ص 42.

2- المرجع نفسه، ج01، ص 59.

3- الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية، ج01، ص 127.

4- بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، ومعه كتاب: منحه الجليل، ج01، ص: 240.

5- أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط01، 1955، ج01، ص 95.

6- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج01، ص 132.

7- الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية، ج01، ص 189.

8- ابن مالك: متن الألفية، ص 12.

إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمَلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّقْيِ وَتَرْتِيبُ زُكْنٍ

وفي موضع آخر يقول¹:

وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدْيِ

وتكلم عبد القاهر الجرجاني أيضا عن مصطلح الترتيب في حديثه عن النظم حيث قال: فإن قيل: «النظم موجودة في الألفاظ على كل حال، ولا سبيل إلى أن يعقل الترتيب الذي تزعمه في المعاني، ما لم تنظم الألفاظ ولم ترتبها على الوجه»² وهو كلام يخرج الترتيب عن مدلوله النحوي ويضعه في السياق البلاغي الذي يبحث عن القيمة الجمالية والأسلوبية للتراكيب.

نجد أيضا من النحاة من يخرج هذا المفهوم الترتيب عن مدلوله النحوي الذي يعبر عن الوظيفة النحوية للمفردة داخل التراكيب كالأشموني؛ حيث قال³: لا ترتيب بين الكنية وغيرها، فمن تقديمها على الاسم قوله:

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرًا.

ب-03- الأصل: وهو مفهوم ارتبط بمفهوم الرتبة وقد استعمله الاستراباذي وابن مالك في نظمه، يقول الاستراباذي في رتبة الفاعل: «والأصل في الفاعل أن يلي الفعل»⁴. وهو يتكلم هنا عن الرتبة المحفوظة للفاعل أما ابن مالك فيقول في باب الابتداء⁵:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ.

وفي موضع آخر يقول⁶:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا.

1- ابن مالك: متن الألفية، ص13.

2- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص51.

3- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج01، ص59.

4- الاستراباذي: شرح الرضي على الكافية، ج01، ص188.

5- ابن مالك: متن الألفية، ص10.

6- المرجع نفسه: ص17.

ب-04- **الموضع:** يعتبر هذا المصطلح من بين المصطلحات التي استعملها النحاة في كتاباتهم للتعبير عن رتبة الكلمة داخل التراكيب، فقد ذكرها ابن الأنباري حين تكلم عن جواز تقديم خبر "كان" على اسمها فقال: «...لأن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عدل بالشيء عن الموضع الذي يستحقه، فأما إذا وقع في الموضع الذي يستحقه فمحال أن يقال إن النية به غير ذلك»¹. أما من المحدثين فنجد عبد الرحمان محمد أيوب قد استخدم هذا المصطلح بمفهومه الاصطلاحي الذي يعبر عن رتبة الكلمة وذلك في حديثه عن موضع المبتدأ وموضع الخبر حيث يقول: « يأخذ المبتدأ الموضع الأول في الجملة الاسمية، ويأخذ الخبر الموضع الثاني»² وهو في هذه الحالة يتحدث عن الرتبة الأصلية.

ب-05- **الموقع:** يقول ابن الأنباري في حديثه عن القول في تقديم الخبر على المبتدأ: «... لأن المعمول تبع للعامل، فلا يفوقه في التصرف، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه»³، أما الاسترابطي فإنه ذكر هذا المصطلح حينما تعرض لباب الاستثناء شرط أن يكون المستثنى منهما مذكورين، والمستثنيان بدلين منهما «... وذلك لأن الاسمين بكونهما بدلين مما قبل إلا كأنهما واقعان موقع ما أبداً منها، أي كأنهما وقع قبل إلا»⁴، وقد شاع هذا المصطلح عند المحدثين على غرار أحمد المتوكل وعبد الرحمان أيوب الذي يقول عن المثال: **ضَرَبَ مُحَمَّدٌ عَلِيًّا**، يوجد ثلاثة مواقع إعرابية هي⁵:

1- موقع الفعل المسند.

2- موقع الفاعل المسند إليه.

3- موقع المفعول.

1- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج01، ص59.

2- عبد الرحمان محمد أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، د.ط، ص 141.

3- المرجع السابق: ج01، ص58.

4- الاسترابطي: شرح الرضي على الكافية، ج01، ص 193.

5- عبد الرحمان محمد أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، ص 47.

ب-06- التوسط:

ذُكر هذا المصطلح في نظم ابن مالك لألفيته حين ذُكر جواز تَوَسُّطِ الخبر وهذا في باب كان و أخواتها حيث قال¹:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَرِ أَجْزٌ وَكُلُّ سَبَقَةٍ دَامَ حَظْرٌ.

هذا وأشار الأشموني في حديثه عن باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم "حلو حامض" في معنى الخبر الواحد، بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ² وفي موضع آخر يقول: «...إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه»³، نجد كذلك من بين النحاة المتأخرين الذين تطرقوا لهذا المصطلح بمفهوم الرتبة "الصبان" حين تكلم في باب كان وأخواتها «ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز توسط خبر ليس... الثاني محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنع»⁴ وفي موضع آخر يتحدث عن جواز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو: مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ⁵.

لعل هذا المصطلح يختلف عن باقي المصطلحات المرادفة للرتبة في كونه لا يمكن الحديث عنه إلا إذا كانت الجملة متضمنة لثلاثة عناصر كما يذكر عبد العزيز العماري، فلا يمكن أن يكون التوسط بين عنصرين فمثلاً، إذا كانت الجملة تتكون من أ+ب+ج، فنقول أن العنصر "ب" يتوسط أ وج أو أن العنصر "ج" يتوسط أ وب وبالتالي تصبح الجملة أ+ب+ج.

ب-07- المركز:

الظاهر أن هذا المصطلح قليل الظهور عند النحويين غير أن هذه القلة لا تمنع ظهوره عند بعض النحويين، وقد استعمله الرضي في شرحه بمفهوم الرتبة الأصلية وذلك في باب

1- ابن مالك: متن الألفية، ص11.

2- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج01، ص107.

3- المرجع نفسه، ج01، ص107.

4- محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د ط، ج01، ص367.

5- المرجع نفسه، ج01، ص370.

الترتيب بين الفاعل والمفعول فقال: «... فيلزم كل واحد منهما [الفاعل والمفعول] مركزه ليعرف بالمكان الأصلي»¹ وقال في موضع آخر حين تكلم عن الأشياء التي تتوب عن الفاعل: «والذي أرى، أنه يجوز قياسا نيابته [نائب فاعل] عن الفاعل، معرفة كان أو نكره، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه»².

أما الأشموني يذكر هذا المصطلح في باب الابتداء ويعبر عنه عن الرتبة غير المحفوظة حين قال: «لأن نقول هذا المعمول ليس حين مركزه، لكونه خبرا مقدما»³.

ب-08- السبق:

يذهب شمس الدين الرحالي إلى أن مصطلح "السبق" لم يكن من المصطلحات المشهورة والمستقرة في التراث النحوي، لكن ما يدل عليه من مفهوم، وهو: التقدم في الترتيب، كان معنى معروفا ثابتا في النحو العربي منذ بداياته⁴. كما اعتبر الرحالي "السبق بالرتبة" في اللسانيات عبارة عن «مقولة لغوية تعبر عن مراتب من التقديم والتأخير مخصوصة تستحقها العناصر اللغوية بموجب ترتيب طوري في الذهن يصححه المعقول»⁵. وهي إشارة ضمنية لأقسام الرتبة. وهو عند الرحالي مصطلح نحوي قديم يدل على تقدم عناصر لغوية على غيرها في ترتيب يوجب العقل ويصححه بناء على علة عقلية أو تصورات نظرية أو مبادئ منطقية⁶. وكان سيبويه حسب رأي "الرحالي" أول النحويين من أشار إلى السبق بالرتبة، غير أنه لم يستخدم للدلالة عن السبق بالرتبة مصطلحا، وإنما استخدم عبارات تدل خاصة على الأصول المتقدمة في ترتيب العقل والنظر الاعتباري⁷ نحو:

1- الاسترأبادي: شرح الرضي على الكافية، ج01، ص 190.

2- المرجع نفسه: ج01، ص 117.

3- الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج01، ص 95.

4- شمس الدين الرحالي: الكلام والإعراب - متسابقين بالرتبة الذهنية، الدار التونسية، تونس، ط01، 2017، ص38.

5- المرجع نفسه، ص45.

6- المرجع نفسه: ص54.

7- المرجع نفسه، ص64.

الأول¹ والأصل² وقبل³ والمعنى⁴ والنية⁵ والحد⁶ والفعل⁷ والتمثيل⁸ وتريد⁹.

ب-09- التقديم والتأخير: تعتبر ظاهرة التقديم والتأخير من المسائل النحوية الأساسية التي عُنِي بها النحويون، وقد نالت حظاً وافراً من الحديث، غير أنها جاءت غير مرتبة في مصنفاتهم فالتقديم والتأخير «فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وهو عربي جيد كثير»¹⁰ وفي موضع آخر يتحدث عن ارتباط التقديم بالتأخير في قوله: «وإن شئت قلت: كَانَ أَخَاكَ عَبْدُ اللَّهِ فَقَدِمْتَ وَأَخَّرْتَ»¹¹. فتقديم "أخاك" جاء بعد تأخير عبد الله والعكس صحيح عندما ذكر الجملة على منوالها الأصلي "كان عبد الله أخاك".

بينما نجد ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك يصور لنا أمثلة كثيرة فيما تعلق بهذا المصطلح، فنجده يتكلم عن الرتبة المحفوظة من خلال قوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبيهه نحو: قَامَ الزَّيْدَانِ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامَاهُ، وَقَامَ زَيْدٌ، ولا يجوز تقديمه على رافعه، فلا نقول: الزَّيْدَانِ قَامَ»¹² ثم نجده تارة أخرى يتحدث عن الرتبة غير المحفوظة ويضرب لنا أمثلة كثيرة كذلك، ففي باب كان وأخواتها يقول: «وأخبار هذه الأفعال [كان وأخواتها] إن لم يجب تقديمها على الاسم، ولا تأخيرها عنه يجوز توسطها بين الفعل والاسم:

1- سيبويه: الكتاب، ج01، ص34 و40 و45 و81...

2- المرجع نفسه، ص24 و25 و99 و117 و205 و328، ج02، ص184 و213...

3- المرجع نفسه، ج01، ص145.

4- المرجع نفسه، ص159 و175 و189 و211.

5- المرجع نفسه، ج01، ص242 و250 و251 و277.

6- المرجع نفسه، ج01، ص80.

7- المرجع نفسه، ج01، ص48.

8- سيبويه: الكتاب، ج01، ص83 و95 و300 و392.

9- المرجع نفسه، ج01، ص106 و225 و257.

10- المرجع نفسه: ج01، ص56.

11- المرجع نفسه: ج01، ص45.

12- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، ج02، ص77.

قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم/47]»¹ فقد تقدم خبر كان في هذه الآية الكريمة (حقا) وتوسط بين الفعل "كان" واسمها "نصر" وطبعا هذا التقدم كان لفائدة مقصودة.

أما بالنسبة للبلاغيين فنجدهم ربما أكثر تعمقا في دراسة هذا المصطلح لأن نظرتهم لظاهرة التقديم والتأخير كانت نظرة تداولية² أي ربطها بأحوال التكلم وظروفه، محاولين تحديد معالم استخدام اللغة أثناء الكلام وفق ما تقتضيه هذه الظاهرة. ولكن المتصفح للموروث العربي يجد أن هذه النظرة كانت مبنوثة في كتب النحويين، حتى أنه يلحظ هذا التناغم النحوي البلاغي، وهذا الانصهار الدلالي بين علمي النحو والبلاغة على مستوى هذا المصطلح وبالطبيعة يرجع هذا السبق لسببويه³ الذي جمع بين الدراستين؛ الدراسة النحوية التي تُعنى ببيان المراتب النحوية للألفاظ، وبين مقارنة التراكيب بعضها ببعض.

03- علاقة الرتبة بالإعراب والمبنيات:

أ- علاقة الرتبة بالإعراب: تكلمنا في الفصل الأول عن ظاهرة الإعراب ورأينا كم أسرف النحاة في الحديث عنها، حتى أننا لا نكاد نجد مصنفا من مصنفاتهم يخلو من ذكر هذه الظاهرة وربطه بالمعنى حتى قيل للإعراب فرع من المعنى، بل يكاد أن يكون هو المعنى في حد ذاته، لأنه من ضمن تعريفاتهم للإعراب، الإبانة عن المعاني بالألفاظ. هذا في حالة ظهور العلامة الإعرابية على أواخر الكلم، أما إذا تعذر الظهور فنجدهم قد لجأوا إلى بديل حتمي هو الرتبة «ألا ترى أنك لو قلت: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرُو، بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول. ولو اقتصر في البيان على حفظ المرتبة، فيعلم الفاعل بتقدمه، والمفعول بتأخره لضاق المذهب. ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب... فإن قيل: فأنت تقول: ضَرَبَ هَذَا هَذَا، وَأَكْرَمَ عَيْسَى مُوسَى، وتقتصر في البيان

1- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية، ج01، ص 272-273.

2- ينظر: الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 83-84.

3- ينظر سببويه: الكتاب، ج01، ص34.

على المرتبة. قيل: هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما»¹. هذا وتعمل الرتبة على تعدد الوجوه الإعرابية للكلمة داخل التركيب، كما أن حفظ الرتبة قد يكون هو المحدد للمعنى الوظيفي -في سياقين مختلفين- فالصدارة «هي الفارق الوحيد في الرتبة بين الأداة وبين الظرف لأن الظرف يتقدم على مدخوله نحو: **أزورك متى أهل رمضان**، ولكن هذا الظرف إذا تعدد معناه الوظيفي فأصبح أداة شرط لزم الصدر في الجملة فتصير الجملة الشرطية: **متى أهل رمضان أزرك**، ولا تكون متى في الشرط إلا في هذا الموضع»². فالصدارة -وهي أحد وجوه حفظ الرتبة- فرقت بين المعنى الوظيفي للأداة الواحدة في سياقين مختلفين، فحين وجدت الصدارة في الجملة الثانية حكم على (متى) بأنها للشرط، وحين لم تتصدر الأداة في الجملة الأولى حكم عليها بأنها للظرفية³.

ب- **علاقة الرتبة بالمبنيات**: تكلم تمام حسان حول هذا الموضوع، حول العلاقة الموجودة بين الرتبة والمبنيات، وخلص إلى أن الرتبة أكثر وروداً مع المبنيات منها من المعربات، حتى أنه شبهها بالرحم الموصولة؛ كالعلاقة التي تنشأ بين المتقاربين وذلك في قوله: «ويظهر أن بين الرتبة النحوية وبين الظواهر الموقعية رحماً موصولة لأن الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية هي تحقيق مطالب الموقع على رغم قواعد النظام /.../ والملاحظ أننا لو استعرضنا أقسام الكلم وربطنا بينها وبين قرينة الرتبة، فسنجد أن الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبنى آخر»⁴. وهو ما ذهب إليه "نجم الدين قادر كريم الزنكي" في كتابه "نظرية السياق دراسة أصولية" حين لاحظ أن الرتبة المحفوظة تكون غالباً للكلمات المبنية، وساق لنا مقولة تمام حسان التي تم ذكرها⁵ ولعل المثال الذي سقناه في العنصر السابق

1- ابن يعيش: شرح المفصل، ج1، ص ص196-197.

2- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص126.

3- حسين رفعت حسين: الموقعية في النحو العربي دراسة سياقية، ص124.

4- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص208.

5- نجم الدين قادر كريم الزنكي: نظرية السياق دراسة أصولية، دار الكتب العلمية، لبنان، د ط، 2006، ص211.

الإعراب والرتبة يظهر مدى ورود الرتبة مع المبنيات، وبيننا بدرجة أكبر تجاذبها مع الأدوات والظروف. نحو: **أكرم عيسى موسى**، وقولنا: **ضرب هذا هذا**.

وخلاصة هذا الفصل نجد أن¹:

1- الرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه.

2- أن الرتبة أكثر ورودا مع المبنيات منها مع المعربات وأن ورودها مع الأدوات والظروف من بين المبنيات أكثر اطرادا منه مع غيرها.

3- أن الرتبة بكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب اللبس وقد يؤدي ذلك إلى أن تتعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها. ويكون ذلك أيضا إذا كانت الرتبة وعكسها مناط معينين يتوقف أحدهما على الرتبة والآخر على عكسها نحو:

- قامَ زيدٌ زيدٌ قامَ.

- أَعْرَفُ كَيْفَ حَدَثَ هَذَا أَعْرَفُ هَذَا كَيْفَ حَدَثَ.

بدل

مفعول به

ثانيا - أقسام الرتبة وعلاقتها باللبس:

انطلق النحاة في تقسيمهم للرتبة من منطلق أن الجملة العربية لا تسير على نمط تركيبى واحد، وهذا ما أقره "فندريس" حين لاحظ بأنه لا توجد لغة واحدة تسير في ترتيب الكلمات على حرية مطلقة كما لا توجد لغة واحدة ترتيب الكلمات فيها جامد لا يتحرك². بل هناك عوارض تعترض الجملة فتخرجها عن أصلها كالتقديم والتأخير والحذف.

ويختلف ترتيب عناصر الجملة من لغة إلى أخرى، فنجد بعض اللغات يكون الترتيب فيها على النحو التالي: ف+ فا+ مف. ولغات أخرى يكون ترتيبها: فا+ ف+ مف، والواجب

1- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص209.

2- فندريس ج، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، د ط، 2014، ص 187.

التقديم في ذلك كله»¹. فالشارح* يوضح لنا حكمين مهمين هما الأصل تقدم الفعل على الفاعل وتأخر الفاعل عن فعله، والثاني أن تقدم الفاعل لا يجوز عند البصريين وإن جرى ذلك يتغير نمط الجملة من الفعلية إلى الاسمية.

01- الرتبة المحفوظة: ومعناها موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخراً في التركيب الكلامي بحيث لو اختلف هذا الموقع لاختل التركيب². وعلى هذا الأساس فالرتبة المحفوظة تعتبر من «الظواهر الشكلية التي بواسطتها يمكن تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم كما يمكن تحديد معنى الأبواب النحوية وبالتالي معرفة وظائفها»³، فالرتبة محفوظة إذا كانت الكلمة المعنية دائمة التقدم أو التأخر عن صاحبها⁴ كما تعتبر محفوظة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه⁵، هذا يعني أن العنصر المتقدم في هذا النوع من الرتبة متقدم وجوباً، ويبدو أن ابن السراج قد أحصى الأبواب النحوية المتعلقة بالرتبة المحفوظة وهي عنده 13 باباً⁶:

أ- **الصلة على الموصول:** وقد عبر عنها خليل أحمد عمارة بمصطلح التلازم بين الموصول والصلة لا يمكن الفصل بينهما. حيث يقول: «والذي نعنيه هنا بالتلازم أن الاسم الموصول، لإبهامه وعدم إشارته إلى مدلول بعينه، لا ينفك يحتاج إلى ما يأتي بعده، جملة

1 ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج2، ص 77.

* يشرح محمد محي الدين الفرق بين التركيبين السابقين قام زيد وزيد قام، أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت، زيد قام- وكان تقديم الفاعل جائزاً- لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولاشك أن بين الحالتين فرقا: فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد = على جهة وقوعه منه، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معانٍ للتراكيب غير المعاني الأولية التي تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها، المرجع نفسه، ص 77-78.

2- فاضل مصطفى الساقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، د ط، 1977، ص 186.

3- فاضل مصطفى الساقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص 186.

4- حسين رفعت حسين: الموقعية في النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 2005، ص92.

5- تمام حسان: البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص91.

6- ابن السراج: الأصول في النحو، ج02، ص 222 وما بعدها.

فعلية أو اسمية، ويكون مع صلته في المعنى والحكم كلمة واحدة... وذلك بقولهم: جملة الصلة لا حول لها من الإعراب، وذلك لأنها جاءت لتحديد الاسم قبلها ولتخصيصه»¹. فالموصلات كما يرى عباس حسن كلها مبهمة المدلول، غامضة المعنى، فلا بد لها من شيء بعدها واجب التأخير عنها، يزيل إبهامها وغموضها².

غير أن هناك بعض الترخيصات التي أجازها النحاة في هذا النوع من الرتبة المحفوظة حتى وإن ظهرت في عصر الفصاحة، إلا أنها تبقى قليلة العدد، ولا سبيل إلى تشويشها في الاستعمال المعاصر، إذ يعد التصرف فيها إخلالاً بوظيفة القرينة، ومدعاة للبس ومن ذلك تقديم جملة الحال في قوله تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفَلَكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ [هود/38]، وتقديم المعطوف عليه في قول الشاعر:

أَلَا يَا نَخْلَةَ فِي ذَاتِ عَرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ.³

فقد قدم المعطوف رحمه الله على السلام وهي مبتدأ في هذه الحالة. فالبصريون لا يجيزون تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا كان مرفوعاً بغير الفاعلية أو مجروراً، في شعر ولا غيره. وأجاز الأخفش والكوفيون تقديم المرفوع في الشعر⁴.

ولابن جني نظر في هذه المسألة، يقول: « ولا يجوز تقديم العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها، وعلى قلته أيضاً، نحو: قَامَ وَعَمْرُو زَيْدٌ. وأسهل منه: ضَرَبْتُ وَعَمْرًا زَيْدًا، لأن الفعل في هذا قد استقل بفاعله، وفي قولك: قَامَ وَعَمْرُو زَيْدٌ، اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام، فأما قوله:

أَلَا يَا نَخْلَةَ مِنْ ذَاتِ عَرْفٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ.

1- خليل أحمد عاميرة: في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، السعودية، ط01، 1984، ص 200.

2- عباس حسن: النحو الوافي، ج01، ص 373.

3- ينظر: تمام حسان: التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، سلسلة دراسات في تعليم اللغة العربية، مكة المكرمة، د ط، 1984، ص 128.

4- محمد حماسة عبد اللطيف: لغة الشعر في الضرورة الشعرية، دار الشروق، مصر، ط01، 1996، ص 288.

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها، عليك السلام ورحمة الله، وهذا وجه، إلا أن عندي فيه وجها لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف»¹.

كما يرى ابن جني أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول². يقول ابن السري في هذا الصدد: «ولا يجوز أن تقدم [الصلة] على الموصول لأنها كبعضه» وقد ضرب مثلا على ذلك يوضح فيه عدم جواز تقدم الصلة على الموصول من خلال قوله عز وجل: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الْزَاهِدِينَ﴾ [يوسف/20]، فلا يجوز أن تجعل "فيه" في الصلة³. وقد وضع النحاة جملة من الشروط في جملة الصلة أهمها أن تتأخر وجوبا عن الموصول، فلا يجوز تقديمها، ولا تقديم شيء منها عليه⁴.

ب- الصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة: ومن توابع الأسماء الصفة والبدل والعطف، حيث يرى ابن السراج أنه لا يجوز أن تقدم الصفة على الموصوف، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، ولا تقدم شيئا مما يتصل بالصفة على الموصوف، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف، ولا تقدم شيئا مما يتصل بالصفة على الموصوف⁵. لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد. ففي قولنا: حَضَرَ أَحْمَدُ الشُّجَاعُ، فالشجاع في هذا المثال تعرب صفة، بينما تتغير وظيفته النحوية حين نقول: حَضَرَ الشُّجَاعُ أَحْمَدُ، ففي هذه الجملة يصبح الشجاع فاعلا، وأحمد في المثال الأول فاعل، وفي الثانية بدل فكما لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، يرى ابن جني أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، يرى ابن جني أنه لا يجوز تقديم الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه⁶.

1- ابن جني: الخصائص، ج02، ص 385-386.

2- المرجع نفسه، ج02، ص 385.

3- ابن السراج: الأصول في النحو، ج02، ص 223.

4- عباس حسن: النحو الوافي، ج01، ص: 378.

5- المرجع نفسه، ج01، ص 225.

6- ابن جني، الخصائص: ج02، ص 385.

وهذا يبين أصالة رتبة الصفة على الموصوف فحقها التأخير، الأمر نفسه نجده عند حماسة عبد اللطيف حيث يرى أن رتبة الصفة التأخر عن الموصوف، ولا يجوز تقديمها عليه. فإذا تقدمت الصفة وكانت اسماً، فإن الموصوف في هذه الحالة يعرف بدلاً من الصفة¹. وهذا ما أوضحناه في المثال السابق.

ج- المضاف إليه لا يتقدم على المضاف: يعتبر المضاف من الرتب المحفوظة التي لا يجوز أن تتقدم على المضاف إليه، وهو ما ذهب إليه ابن السراج² وعباس حسن الذي يرى وجوب تقديم المضاف على المضاف إليه، وكذلك على معمولات المضاف إليه إن وجدت³. ففي قولنا: **يُدْرُسُ الطَّالِبُ فِي جَامِعَةِ الْأَمِيرِ**، لا يصح أن نقول: **يُدْرِسُ الطَّالِبُ فِي الْأَمِيرِ جَامِعَةً**. ولكن توجد حالة واحدة يجوز فيها تقديم المفعول، هي أن يكون المضاف كلمة "غير" التي يقصد بها النفي. نحو: أنا غير منكر فضلاً، فيجوز: أنا -فضلاً- غير منكر لأنه يجوز، أنا فضلاً لا أنكر، ونحو قوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ ﴿١﴾ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴿٢﴾﴾ [المدثر: 9-10]، وأجاز أبو البقاء أن يتعلق على الكافرين يسير، أي غير يسير، أي غير سهل على الكافرين، وينبغي أن لا يجوز، لأن فيه تقديم معمول العامل المضاف إليه غير على العامل، وقد أجازهم فيقول: أنا بزيد غير راض⁴.

د- الفاعل: يذهب الفاسي الفهري إلى أن معاينة الفاعل في اللغة العربية يجب أن تقوم على اعتبار موقعه وإعرابه من منطلق كون العربية من نمط ف ف ا بحيث يرد الفاعل مباشرة بعد الفعل في أصل الرتبة⁵، وهذا ما جاء على لسان ابن مالك:

1- حماسة عبد اللطيف: لغة الشعر في الضرورة الشعرية، ص 289.

2- ابن السراج: الأصول في النحو، ج 02، ص 226

3- عباس حسن: النحو الوافي، ج 03، ص 60.

4- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط في التفسير، مراجعة: عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 2010، ص 328.

5- هيفاء جدة السعفي: الفاعلية في اللسانيات مقارنة الفاسي الفهري، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط 01، 2014، ص 112.

وَبَعْدَ فَعْلٍ فَاعِلٍ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَنَّتَرُ¹.

كما ترى هيفاء جدة السعفي أنه لا مجال لتقديم الفاعل على الفعل أو تأخر الفعل عنه فهي إذن رتبة ثابتة²، لأن تقدمه على الفعل يصبح مبتدأ. يقول ابن جني: «وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل، كضرب زيد³» أما السكاكي 626هـ في مفتاحه، فهو يرى أن الأصل في الفاعل أن يلي الفعل⁴. وهو ما رآه ابن يعيش في شرحه للمفصل حين قال: «والأصل أن يلي الفعل، لأنه كالجاء منه، إذا قدم عليه غيره، كان في النية مؤخرًا، ومن ثم جاز: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدًا، وامتنع: ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدًا⁵» وقد أجاز الكوفيون تقديم الفاعل مستشهدين بقول الزبلاء:

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَئِيدًا أَجْنَدًا يَحْمَلَنَ أُمَّ حَدِيدًا.

فإن "مشيها" عندهم فاعل للصفة "وئيدا" وعند غيرهم بدل من "الجمال"، لأن الأصل في الفاعل أن يلي الفعل لأنه كالجاء منه، ولأن تقديمه يوقع اللبس بنيه وبين المبتدأ⁶. غير أن النحاة لا يعدون تقديم الفاعل على الفعل بالأمر الجيد إلا ما ظهر في الشعر حيث تقتضي الضرورة الشعرية ذلك، كما في قول سيبويه: «ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقض فمن ذلك قول الشاعر:

صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ .

وإنما الكلام: وَقَلَّمًا مَا يَدُومُ وَصَالَ⁷.

1- ابن مالك: متن الألفية، ص16.

2- المرجع السابق: ص114.

3- ابن جني: الخصائص، ج02، ص385.

4- أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي: مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2000، ص141.

5- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج01، ص202.

6- أحمد مطلوب: بحوث لغوية، ص43.

7- سيبويه: الكتاب، ج01، ص31.

ولعل العقاد يشرح لنا الفروق في المعنى بين تقدم الفاعل على فعله والذي أجازته الكوفيون وبين تأخره عن فعله من خلال المثال الذي أوضحه في كتابه "أشتات مجتمعات في اللغة والأدب" فإننا نقول: "مُحَمَّدٌ حَضَرَ" إذا كنا ننتظر خبراً عن محمد أو عن حضوره على الخصوص، ولكننا نقول: "حَضَرَ مُحَمَّدٌ" لمن يسمع خبراً من الأخبار على إطلاقه، ولا يلزم أن يكون الخبر عن محمد ولا عن الحضور، بل لعل السامع كان ينتظر كلاماً عن حسن وعن علي كما ينتظره عن محمد، أو لعله خبر سفر وليس بخبر حضور منتظر أو غير منتظر¹.

وبالتالي يكون تقدم الفاعل عن فعله هو تغير في الوظيفة النحوية واحتفاظ بدوره كمسند إليه ويطراً عن هذا التغيير في التركيب تغيير في نمط الجملة من جملة اسمية إلى جملة فعلية. فالفاعل يحمل رتبة ثابتة مع فعله، غير أن هذه الرتبة قد تكون رتبة مطواعة مع عنصر آخر كقولنا: شَرَبَ الحَلِيبَ الوَلَدُ، فالفاعل الولد مؤخر في اللفظ لكنه مبدوء به في المعنى، فالمعنى الأصلي ثابت لم يتغير، غير أن المتكلم أراد أن يصرف ذهن السامع إلى شيء آخر انطلاقاً من هذا الأسلوب البلاغي التقديم والتأخير الذي استعمله.

هـ- رتبة التمييز: يكاد يجمع النحاة على عدم جواز تقدم التمييز على عامله إذا كان تمييزاً مفرداً، فلا يجوز عندهم قولك: لي سَمْنًا مَنَوَانٌ²، أي أنك تريد بسمنا تمييز منوان أو فعلاً جامداً نحو: مَا أَحْسَنُهُ رَجُلًا لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه³. أما إذا كان التمييز تمييز نسبة، فقد اختلف النحويون في جواز تقديم التمييز على عامله، فإذا كان العامل فعلاً متصرفاً، فيذهب إمام النحاة سيبويه إلى منع تقدم التمييز على عامله، يقول: «وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره ممّا قد تعدى

1- العقاد: أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، ص 43-44.

2- القاسم بن حسين بن محمد الخوارزمي: شرح المفصل في صنعة الإعراب التخمير، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1990، ج01، ص451.

3- ياسين بن زين الدين العلمي: حاشية يس من شرح التصريح على التوضيح، المطبعة الأزهرية، مصر، ط02، 1325 ص400.

إلى مفعول، وذلك قولك: **امْتَلَأْتُ مَاءً وَتَفَقَّأْتُ شَحْمًا**، ولا تقول: **امْتَلَأْتُهُ، وَلا تَفَقَّأْتُهُ**، ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه فتقول: **مَاءً امْتَلَأْتُ**، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في الأسماء لأنها ليست كالأفعال وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال... وإنما أصله امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم»¹. لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة، فلا يغير كما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل².

وذهب المازني والكسائي والمبرد والجرمي إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلا متصرفا³، يقول المبرد في جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا: «واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه، لتصرف الفعل فقلت: **تَفَقَّأْتُ شَحْمًا، وَتَصَبَّبْتُ عَرَقًا**، فإن شئت قدمت: فقلت: **شَحْمًا تَفَقَّأْتُ، وَعَرَقًا تَصَبَّبْتُ**»⁴. وكانت حجتهم في ذلك قول الشاعر⁵:

أَتَهَجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ.

فالشاهد في هذا البيت تقديم نفسا على عامله تطيب. فقدم نفسا على تطيب وهو تمييز، والصحيح أنه لا يجوز لأن التفسير لا يتقدم المفسر، ولا يصح الاحتجاج به⁶.

1- سيبويه: الكتاب، ج 01، ص 205. وابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللاقط، تح: عدنان عبد الرحمان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د ط، 1977، ص 476، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 02، ص 293. والمبرد: المقتضب، ج 03، ص 36.

2- ياسين بن زين الدين العلمي: حاشية يس من شرح التصريح على التوضيح، ص 400.

3 ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعد كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج 03، ص 372.

4- المبرد: المقتضب، ج 03، ص 36.

5- البيت للمختل السعدي وهو ربيع بن ربيعة شاعر مخضرم وقد نسب إليه في الجمل للزجاجي والخصائص لابن جني وشرح الحماسة للمرزوقي. ينظر: علي بن سليمان الحيدرة: كشف المشكل في النحو، تح: هادي عزيمة مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ط 01، 1984، ص 492.

6- علي بن سليمان الحيدرة: كشف المشكل في النحو، ص 493.

وقد رد ابن جني على هؤلاء النحاة وخطأً الشاهد، فقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق: وما كان نفسي بالفراق تطيب؛ حيث علق على هذا البيت من خلال قوله: «ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبه فعلا متصرفا، فلا نجيز شحما تفقات، ولا عرفا تصببت... وأصل الكلام تصبب عرقي، وتفقا شحمي، ثم نقل الفعل، فصار في اللفظ لي، فخرج الفاعل في الأصل مميزا، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم المميز، إذا كان هو الفاعل في المعنى على الفعل»¹.

ويذكر السيوطي عن لسان الأبيدي في شرح الجزولية قوله: التمييز مُشَبَّهٌ للنعت، فلم يتقدم، وإنما تقدمت الحال، لأنها خبر في المعنى، ولتقديرها بـ في فأشبهت الظرف وأيضا فالحال لبيان الهيئة، لا لبيان الذات، ففارقت النعت، وقال الفارسي في التذكرة، إنما لم يجز تقديم التمييز لأنه مفسر ومرتبة المفسر أن تقع بعد المفسر². كذلك نجد من النحاة المحدثين من يخطئ الشاهد الذي أجاز المازني والكسائي والمبرد وغيرهم، وأعتبر الرواية خاطئة والرواية الصحيحة فيه: وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِبُ.

ولئن صحت تلك الرواية فنقول: نَصَبَ "نفسا" بفعل مقدر، كأنه قال: "أعني نفسا"³. أما إذا كان العامل غير متصرف، فقد منعوا التقديم: سواء كان فعلا، نحو: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا، أو غيره نحو: عِنْدِي عَشْرُونَ دِرْهَمًا⁴.

و- الأفعال التي لا تتصرف: نجد كذلك من الرتب المحفوظة التي ذكرها ابن السراج الأفعال غير المتصرفة، يقول المبرد في باب ما وقع من الأفعال للجنس على معناه وتلك الأفعال، نِعْمَ، وَبئس وما وقع في معناهما: «أما "نعم" و"بئس" فلا يقعان إلا على مضمرة يفسره ما بعده والتفسير لازم أو على معرفة بالألف واللام على معنى الجنس، ثم يذكر بعدها المحمود

1- ابن جني: الخصائص، ج02، ص384.

2- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج04، ص150-151.

3- ابن الأنباري: أسرار العربية، ص: 197.

4- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج02، ص295.

والمذموم»¹ فلا يجوز مثلاً أن نقول: **الصَّدِيقُ الكِتَابُ نَعَمْ**، ونحن نريد: **نَعَمْ الصَّدِيقُ الكِتَابُ**، ولا **الرَّجُلُ الخَبِيثُ بئس**، ويقول ابن السراج متحدثاً عن هذا الباب: «لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي نحو: نعم وبئس وفعل التعجب»².

ومنعه ابن أبي الربيع حيث قال: لا يجوز الفصل بين نعم، وبئس ومفسر المضمرة لا نقول: **نَعَمْ في الدَّارِ رَجُلًا زَيْدٌ**³، وهذا الامتناع راجع لإبهام الضمير، وشدة احتياجه لتمييزه وأجاز الاسترلابادي الفصل بين نعم وبئس وتبيينهما إلا بالظرف، وذلك في قوله تعالى: ﴿بئسَ

لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف/50] وقد جاء شاذاً بغير الظرف نحو: **نَعَمْ زَيْدٌ رَجُلًا**.⁴

ورغم هذه الصدارة التي اكتسبتها أفعال المدح والذم في التراكيب اللغوية إلا أن هناك مواضع قد خرجت عن هذا الاطراد المعهود، فنجد سيبويه في حديثه عن نعم وبئس يضع بين أيدينا أمثلة يبرز فيها تقدم المخصوص على نعم وبئس نحو قوله: "عَبْدُ اللَّهِ نَعَمْ الرَّجُلُ" و "قَوْمَكَ نَعَمْ الصَّغَارَ، ونَعَمْ الكِبَارَ" و "قَوْمَكَ نَعَمْ القَوْمَ"⁵، ومن الشواهد أيضاً قول أبي دهب الجمحي⁶: إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعَمْ مَ أَخُو النَّدَى وَابْنُ العَشِيرَةِ فنجد في هذا الشاهد تقدم المخصوص ابن عبد الله على نعم ولكن الشائع في هذه المسألة هو تقدم أفعال المدح والذم على المخصوص، وكل ما ورد من تقدم المخصوص على هذين الفعلين فهو حالة استثنائية.

1- المبرد: المقتضب، ج02، ص 139.

2- ابن السراج: الأصول في النحو، ج02، ص 228.

3- أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د ط، دت، ج05، ص 2050.

4- الاسترلابادي: شرح الرضي على الكافية، ج04، ص 248.

5- سيبويه: الكتاب، ج02، ص 176-178.

6- أبو عمرو الشيباني: ديوان أبي تهيل الجمحي، تح: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة النجف الأشرف، العراق، ط01، 1972، ص 96. والبغدادي: خزنة الأدب، ج09، ص288، وأحمد بن الأمين الشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1999، ج02، ص 281.

كذلك نجد من أفعال المدح والذم "حبذا" التي تستعمل في المدح كقولنا: **حَبْدًا زَيْدٌ** وفي الذم نحو: **لا حَبْدًا زَيْدٌ**، فلا يُقَدَّم المخصوص على حبذا، يقول خالد الأزهري 905هـ: «ولا يتقدم المخصوص على حبذا فلا يقال: **زَيْدٌ حَبْدًا**، كما يقال: **زَيْدٌ نَعَمَ الرَّجُلُ**، لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل»¹، وقال ابن باشاذ 469هـ: إنما امتنع تقديم المخصوص على حبذا لئلا يتوهم أن في حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص، وأن ذا مفعول به قال ابن مالك: وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله، ثم علله بجريانه مجرى المثل².

ويفسر الصبان قول ابن مالك: "وتوهم هذا بعيد"، أن مثل هذا التوهم موجود مع التأخير أيضا وإن أقوى مع التقديم قيل وإنما كان هذا التوهم بعيدا لاشتتار التركيب في غير هذا المعنى وفيه أن التركيب المشتت حبذا زيد لازيد حبذا³.

ز- ما أعمل من الصفات تشبيها بأسماء الفاعلين، وعمل عمل الفعل نحو: حسن وشديد وكريم وكل ما كان فيه معنى فعل وليس بفعل ولا اسم فاعل، فلا يجوز أن يتقدم ما عمل فيه عليه، فلا يصح كما يقول عباس حسن أن نقول: **الغزالُ العَيْنُ جَمِيلٌ**⁴.

ح- العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال، كحروف الجر لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، حتى وإن كانت هذه الأسماء لها حق الصدارة، لأن حرف الجر ينتزل منزلة الجزء مما يعمل فيه، يقول ابن يعيش: «ولا يتقدم على الاستفهام إلا أن يكون العامل خافضا فإنه يجوز تقديمه على المجرور إذا كان في صلة ما بعده أو مبتدأ نحو قولك: **بِمَنْ تَمَرُّرٌ أَمْرٌ؟** وعلى من تنزل؟... لأن الجار ينتزل منزلة الجزء مما يعمل فيه»⁵.

1- خالد بن عبد الله الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج2، ص 91.

2- المرجع نفسه، ص 91.

3- الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج3، ص58.

4- عباس حسن: النحو الوافي، ج3، ص309.

5- ابن يعيش: شرح المفصل، ج9، ص07. وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب وبهامشه حاشية محمد الأمير، دار إحياء

الكتب العربية، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ج01، ص36.

وقال في موضع آخر: «وأما حروف الجر فيجوز أن تعمل فيها نحو قولك بمن مررت وإلى أيهم ذهبت وذلك من قبل أن الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد»¹.

الأمر نفسه يراه النحاس 338هـ حين علل تقدم حروف الجر على الاستفهام وذلك في قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعَدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [المرسلات/50] وقعت " الباء " قبل "أي" والاستفهام له صدر الكلام لأن حروف الخفض مع ما بعدها بمنزلة شيء واحد².

كذلك نجد من ضمن هذه الرتب التي حفظتها اللغة العربية نواصب وجوازم الفعل المضارع، وقد أشار سيبويه في هذه النقطة إلى عدم الفصل بين أن الناصبة والفعل وذلك من خلال قوله: «ولم يفصلوا بين أن وأخواتها وبين الفعل كراهية أن يشبهوها بما يعمل في الأسماء، نحو ضربت وقتلت، ولا تكون إلا في أول الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه، فكرهوا الفصل لذلك، لأنه حرف جامد»³، الأمر نفسه ذهب إليه ابن مالك حين رأى أن المصدرية مع صلتها وجب لهما ما وجب للجزأين من الترتيب، ومنع الفصل، فلا يجوز: **طَعَامَكَ يُعْجِبُنِي أَنْ تَأْكُلَ**، **وزيدًا أريدُ أَنْ تضربَ**⁴. وهذا السيوطي يمنع تقديم معمول أن الناصبة عليها، لأنها حرف مصدري ومعمولها صلة لها، هذا مذهب البصريين. وقال ابن كيسان أجاز الكوفيون والكسائي، والفراء وهشام، وغيرهم من الكوفيين تقديم بعض هذا في أماكن، فأجازوا: **طَعَامَكَ أريدُ أَنْ آكُلَ**، **وطَعَامَكَ عَسَى أَنْ آكُلَ**⁵ وقد استشهد الفراء بقوله⁶:

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلِدَا

1- ابن يعيش: شرح المفصل، ج07، ص86-87.

2- أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، إعراب القرآن، ج05، ص123.

3- سيبويه: الكتاب، ج03، ص13.

4- ابن مالك: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، جيزة، مصر، ط01، 1990، ج04، ص12.

5- أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص1641.

6- الاسترأبادي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية، ط01، 1996، ج02، ص839.

وقوله¹:

هَلَّا سَأَلْتُ وَخَبَّرُ قَوْمَ عِنْدَهُمْ وَشَفَاءَ عَيْلٍ جَابِرًا أَنْ تَسْأَلِي

فقد قدم الشاعر في البيت الأول الجار والمجرور (بالعصا) وهو متعلق بمعمول (أن) عليها، وهذا مخالف لرأي الجمهور، والأصل جزائي أن أجلدا بالعصا، وفي البيت الثاني قدم (جابرا) والأصل أن يكون أن تسألي جابرا، وهما بيتان نادران كما يرى ابن الحاجب، ويعلل ذلك بقوله: لا يتعلق "بالعصا" ب: أن أجلدا، بل خبر مبتدأ مقدر، أو متعلق بـ أجلد مقدرًا، وكذا: "جابرا" منصوب ب: "تسألين مقدرًا"².

يذكر أيضا ابن السراج من ضمن الحروف التي تدخل على الأفعال، (إن) التي للجزاء لا تكون إلا صدرا، ولا بد من شرط وجواب، فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر إذ كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ولا يتم الكلام إلا بالجميع فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها، لا يجوز أن تقول: زيدا إن تضرب أضرب. بأي الفعلين نصبته فهو غير جائز لأنه إذا لم يجز أن يتقدم العامل لم يجز أن يتقدم المعمول عليه³.

من ضمن الحروف أيضا التي لا يجوز أن يقدم عليها ما عملت فيه، جوارم الفعل المضارع ومنها: لم، ولما ولا التي تجزم في النهي واللام التي تجزم في الأمر⁴، فلا يجوز أن يفصل بينها بشيء كالظرف ونحوه لأن الجازم في الأفعال نظير الجار في الأسماء كما لا يفصل بين الجار والمجرور بشيء إلا في الشعر كذلك الجازم، فلا يجوز: لَمْ زيدٌ يَأْتِكْ على معنى لَمْ يَأْتِكْ زيدٌ⁵.

كذلك ما تعلق بحرفي التنفيس السين وسوف وقد الحرفية فقد قبّح سيبويه الفصل بين قد والفعل وجعله من الكلام المستقيم القبيح وهو وضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك:

1- الاستراديبي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج02، ص839.

2- المرجع نفسه، ج02، ص839-840.

3- ابن السراج: الأصول في النحو، ج02، ص236.

4- المرجع نفسه، ج02، ص231.

5- ابن يعيش: شرح المفصل، ج09، ص09.

قد زيداً رأيت¹. إلا أن هناك من النحاة من أجاز الفصل كالاستراباذي وابن هشام في حالة القسم نحو: قد والله لقوا الله، وقد لعمرى، قال كذا، فاعتبروها مع الفعل كالجزم، فلا تفصل منه بشيء²، النظرة نفسها نجدها عند المالقي 702 هـ حين رأى أن قد مع الفعل مختصة به، لازمة له، تقوم مقام الجزم، فلأجل ذلك لا يجوز الفصل بينها وبينه إلا في الضرورة كقوله:

فقد والله بين لي عنائي بوشك فراقهم صرد يصيح³

أراد: فقد بين لي، ففصل بالقسم بينه وبينها، وأما في الكلام فلا يجوز عنده⁴. وقول آخر⁵:

أخالد قد والله أوطأت عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف.

أراد: قد أوطأت، ففصل بالقسم بينه وبينها.

هذا ويرى عباس حسن أن قد الحرفية بجميع أنواعها المعنوية إذا دخلت على فعل لم يصح أن يتقدم عليها شيء من معمولاته⁶. وهو قول منقول عن الخضري في حاشيته حين تكلم عن كان وأخواتها فهو يبين لنا أن رتبة الفعل المقيد بالحرف قد محفوظة لا تسمح بتقدم معمول الفعل عليه وبالتالي كان ترتيب الجملة الفعلية: قد الحرفية، ثم الفعل والفاعل يليها المعمولات التي عمل فيها الفعل فلا يجوز أن يتقدم معمول على الفعل المرتبط بقدر إلا ما أجاز به بعض النحاة.

1- سيبويه: الكتاب، ج1، ص26.

2- الاستراباذي: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص: 1390. وابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص 193.

3- لم يذكر الشاعر الذي قال هذا البيت، ولكنه ذكره ابن جني في الخصائص، ج1، ص330 ولكن صدره فيه: فقد والشك بين لي عناء، وذكر في مغني اللبيب لابن هشام، ج1، ص 194.

4- أحمد بن عبد النور المالقي: وصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط، د ت، سوريا، ص 393.

5- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج1، ص 193.

6- عباس حسن: النحو الوافي، ج1، ص: 52، وينظر: محمد الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج1، ص 216.

في المقابل نجد محمد عبد الخالق عزيمة يوضح في كتابه "دراسات لأسلوب القرآن الكريم" وبالضبط في عنوان "ليس لقد صدر الكلام" أن النحويين يرون أن «قد والسين وسوف ولم ولما ولا الناهية تنزل منزلة الجزء من الفعل فيتقدم معمول ما بعدها عليها فليس لها صدر الكلام، وقد شذى السهيلي فزعم أن السين و سوف وقد مما له صدر الكلام فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها فليس لها صدر الكلام، وقد شذى السهيلي فزعم أن السين وسوف وقد مما له صدر الكلام فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها فليس لها صدر الكلام، فلا يتقدم معمول ما بعدها عليها، وقد نقل ابن القيم كلام السهيلي بنصه وفصه في "بدائع الفوائد"»¹.

فالسهيلي في نصه الذي أدرجه في كتابه "نتائج الفكر في النحو" يبين أنه «إن أدخلت على الماضي قد التي للتوقع كانت بمنزلة السين التي للاستئناف، وقبح حينئذ أمس قد قام زيد، كما قبح: غدا سيقوم عمرو والعلة كالعلة حذوك النعل بالنعل»². يرد عزيمة على السهيلي وابن القيم انطلاقاً من أمرين³:

الأول: لو كان الأمر كما زعما ما جاز أن ينصب الاسم على الاشتغال قبل قد لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً وقد وجب الرفع قبل ماله صدر الكلام، جاء في القرآن نصب الاسم المشتغل عنه في قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ﴾ [النساء/164] فجواز النصب عند عزيمة على الاشتغال قبل قد وأجاز الفراء النصب والرفع عنده أصوب وهو في قراءة أبي⁴.

1- محمد عبد الخالق عزيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، ق 01، ج 02، ص 297-298.

2- أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي: نتائج الفكر في النحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود. علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1992، ص 95.

3- المرجع السابق، ق 01، ج 02، ص 298-299.

4- الفراء: معاني القرآن، ج 01، ص 295.

يبدو أن الاستشهاد الذي قدمه عزيمة في هذا العنصر ضعيف نظرا لتعدد الأوجه الإعرابية لكلمة رسلا فقد خالفت النصب على الاشتغال ففي تفسير القرطبي نجد: ورسلا منصوب بإضمار فعل، أي: وأرسلنا رسلا، لأن معنى "وأوحينا إلى نوح": وأرسلنا نوحا. وقيل: هو منصوب بفعل دل عليه، "قصصناهم"، أي وقصصنا رسلا، وفي حرف أبي، "ورسل" بالرفع على تقدير، ومنهم رسل¹.

ويذكر أبو حيان في محيطه: وقال ابن عطية: الرفع على تقدير وهو الرسل، فعلى قوله يكون "قد قصصناهم" جملة في موضع الصفة، وجوزوا أيضا نصب ورسلا من وجهين: أحدهما أن يكون نصبا على المعنى، لأن المعنى: إنا أرسلناك ورسلا².

في حين يذكر السمين الحلبي في دره: قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ﴾ الجمهور رسلا" وفيه ثلاثة أوجه، أحدهما: أنه منصوب على الاشتغال والثاني: أنه منصوب على نصب " عطا على معنى "أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح" أي: أرسلنا ونبأنا نوحا ورسلا، وعلى هذا فيكون "قد قصصناهم" في محل نصب لأنه صفة لـ "رسلا"، والثالث: أنه منصوب بإضمار فعل أي: وأرسلنا رسلا.

وقرأ أبي: ورسل بالرفع في الموضعين، وفيه تخريجان، أظهرهما: أنه مبتدأ وما بعده خبره. والثاني وإليه ذهب ابن عطية، أنه ارتفع على خبر ابتداء مضمرة أي: وهم رسل³.

الثاني: يقدم لنا عزيمة استشهدا آخر على عدم لزوم تصدر قد انطلاقا من سماع بيت نسب لعمر بن قنعا وقد جاء فيه تقديم معمول الفعل بعد قد في قوله⁴:

أَلَا يَا بَيْتُ أَهْلِكَ أَوْعَدُونِي كَأَنِّي كُلُّ ذَنْبٍ قَدْ جَنَيْتُ.

1- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، ج7، ص 224.

2- أبو حيان: البحر المحيط في التفسير، ج4، ص 138.

3- السمين الحلبي: الدر المصون، ج4، ص 159-160.

4- محمد عبد الخالق عزيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ق1، ج01، ص299.

ولكن الشاهد الذي ذكره عزيمة لم يرو في خزانة الأدب للبغدادي بهذا الشكل وإنما جيء على النحو التالي¹: أَلَا يَا بَيْتُ أَهْلَكَ أَوْعَدُونِي كَأَنِّي كُلَّ ذَنْبِهِمْ جَنَيْتُ.

ومنه جاز لنا أن نقول أن هذه الشواهد التي قدمها لا تعدو أن تكون شاذة وضعيفة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقيس عليها كل ما هو مطرد في التراكيب اللغوية العربية.

ومن الحروف أيضاً التي لها صدر الكلام نجد حرفا التَّنْفِيسِ السِّينِ وسوف، فيذهب سيبويه إلى منع الفصل بين هذه الحروف وفعلها وذلك في قوله: "ولو قلت: سَوْفَ زَيْدًا أُضْرِبُ لم يحسن، أو قَدْ زَيْدًا لَقَيْتُ، لم يحسن، لأنها إنما وضعت للأفعال²، أمّا المبرّد فإنه يشير إلى أنه إذا دخلت السِّينُ أَوْسَوْفَ على المضارع فإنها تمنعها من كل عامل يعمل في المضارع³. وأشار السهيلي إلى السِّينِ وسوف لهما صدر الكلام، بيد أنّهما لا يشبهن أحرف المضارعة صارت كأنها من أنفس الكلم، وقد استقبح تقديم معمول الفعل على السِّينِ أو سوف، فلا نقول: غَدًا سَيَقُومُ زَيْدٌ، لوجوه منها⁴:

الأوّل: أنّ السِّينِ تنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال للفعل /.../ ووجه ثانٍ: مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهذا أنّ السِّينِ وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليها يسند لا إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أنّ يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح: زَيْدًا سَأُضْرِبُ، وزَيْدٌ سَيَقُومُ. فإنّ أدخلت "إنّ" على الاسم المبتدأ جاز دخول "السِّينِ" في الخبر لاعتماد الاسم "إنّ" ومضارعتها للفعل، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجمله التامة، فصلح دخول السِّينِ فيما بعد، فأما مع عدم "إنّ" فيقبح ذلك، وهذا مذهب أبي الحسن إلاّ التعليل لأنّه بخلاف تعليله.

1- البغدادي: خزانة الأدب، ج03، ص52.

2- سيبويه: الكتاب، ج01، ص98.

3- المبرّد: المقتضب، ج02، ص05.

4- أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله السهيلي: نتائج الفكر في النحو، ص94.

وقد قلت له كالمحتج عليه: أليس قد قال: الله سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا هُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء/57]، فجاء بالسين في خبر المبتدأ؟ فقال لي: اقرأ ما قبل الآية، فقرأت: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [النساء/56]، فضحك وقال: قد كنت أفرعتني، أليست هذه "إن" في الجملة المتقدمة، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها، والواو تنوب مناب تكرر العامل؟ فسلمت له.

ولكن المتصفح لكتب النحاة يجد أنّ هناك خلافاً حول لزوم صدارة السين وسوف، فما هو المبرّد يقدّم أمثلة لتقدم معمول الفعل المتصل بحرف الاستقبال عليه، وذلك من خلال قوله: «كما يقول: زَيْدٌ سَأْضُرِبُ»¹، وها هو عباس حسن يرى أنّ الأغلب عند استعمال أحد الحرفين ألا يتقدّم عليه شيء من الجملة التي دخل عليها، ويرى بعض النحاة أنّ التقديم ممنوع، ولكن هذا المنع مدفوعٌ بالسماع؛ كقول النمر بن تولب:

فَلَمَّا رَأَتْهُ أُمًّا هَانَ وَجَدَهَا وَقَالَتْ أَبُونَا هَكَذَا سَوْفَ يَفْعَلُ².

أي سوف يفعل هكذا³.

أيضاً من الشواهد التي قدّمها العلماء حول تقديم معمول الفعل المتصل بحرفي التنفيس ما ورد في قوله تعالى: ﴿مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم/03]، فنقدّم معمول الفعل المقرون بالسين ﴿مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ﴾ ولكن تبقى هذه الشواهد شاذة تذكر ولا يقاس عليها

1- المبرّد: المقتضب، ج02، ص08.

2- ينظر: ديوان النمر بن تولب العكلي، تح: محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط01. 2000، ص102. ويذكر المحقق في الصفحة نفسها أنّ عجز البيت في رواية أخرى روي بالشكل التالي: "هكذا كان يفعل" وهذا من شأنه يضعف هذا الشاهد.

3- عباس حسن: النحو الوافي، ج01، ص ص60-61.

لأنه «ليس هناك صوابٌ مطلق في طريقة نحوية معينة، ولكن هناك طريقة أصح، أو أفضل من طرق أخرى، وهذه الحقيقة يؤكدها تشومسكي تأكيداً قوياً في كل كتاباته»¹.

يذكر أيضاً ابن السراج في أصوله ضمن هذا العنصر أدوات العرض والتحضيض التي لهما حق الصدارة في النحو العربي، فمعناهما: طلب الشيء، لكن العرض طلب بلين، والتحضيض طلب بحث²، فالعرض طلب ولكن فيه رفق بينما التحضيض يكون طلب بشدة، يقول المرادي 749هـ: «والفرق بينهما أنك في العرض تعرض عليه الشيء، لينظر فيه، وفي التحضيض تقول: الأولى لك أن تفعل، فلا يفوتك»³.

وقد ذكر سيبويه بعض الأدوات المستعملة للعرض والتحضيض، فذهب إلى أن هلاً وألاً المشدّتين، ولولا ولوما للتحضيض⁴، وقد ألحق ابن مالك ألاً المخففة ضمن أدوات العرض، يقول: «وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل "ألاً" المقصود بها العرض نحو: ألاً ترزنا»⁵.

وقد رأى الجمهور أن لحروف التحضيض صدر الكلام⁶، ويتضح هذا الرأي من خلال قول الرضي: «كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفاً فمرتبه الصدر، كحروف التنبيه، والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض والعرض وغير ذلك»⁷، وقد شرح الرضي في جزئه الأول من كتابه سبب تصدر هذه الحروف قائلاً: «لأن السامع يبني الكلام الذي لم يُصدر بالمغير على أصله، فلو جُوز أن يجيء بعده ما يغيره، لم يدر السامع إذا سمع بذلك

1- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، لبنان. د ط، 1979، ص 128.

2- ابن هشام: مغني اللبيب في كتب الأعراب، ج 01، ص 82.

3- الحسن بن قاسم المرادي: الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1992، ص ص 382-383.

4- سيبويه، الكتاب، ج 01، ص 98.

5- ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 01، 2000، ج 02، ص 185.

6- ابن مالك: شرح عمدة الحافظ، وعدّه اللافظ، ج 01، ص 315.

7- الاسترأبادي: شرح الرضي على الكافية، ج 04، ص 336.

المغيّر: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيّر لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوّش لذلك ذهنه»¹، ومن هنا كان للحروف المذكورة سالفًا لزوم الصدارة.

ط- الحروف التي تكون صدور الكلام: هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة فلا يجوز أن يقدم ما بعدها على ما قبلها، هذا يعني أنه يكفي أن تقع هذه الحروف صدر جملة من الجمل، بحيث لا يتقدّم عليها أحد ركني تلك الجملة يقول الاسترابادي موضحًا في هذا الشأن: «إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكتفيها أن تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدّم عليها أحد ركني تلك الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيّرة لمعناها، وإنّ وأخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها»²، ومن بين هذه الحروف نجد ألف الاستفهام التي تعتبر أم باب الاستفهام والتي نالت حظًا وافرا من اهتمام النحاة بالبحث والدراسة في جوانب متعدّدة.

وقد عبّر ابن يعيش عن صدارة الاستفهام، هذه الصدارة التي تعمل على تغيير معنى الكلام وتحديد وظيفة اللفظ في الجملة قائلاً: «الاستفهام له صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة تامة خبريّة، فنقلها من الخبر إلى الاستخبار، فوجب أن يكون متقدّمًا عليها؛ ليفيد ذلك المعنى فيها، كما كانت ما النافية كذلك، حيث دخلت على جملة إيجابية، فنقلت معناها إلى السلب فكما لا يتقدّم على ما ما كان من جملة المنفي، كذلك لا يتقدّم على الهمزة شيء من الجملة المستفهم عنها، فلا تقول **ضَرَبْتَ أَزِيدًا**»³، فقد غير الاستفهام معنى الجملة من كونها كانت خبرًا في البداية إلى الاستخبار ومن جملة إيجابية إلى معنى السلب، فثبات عنصر الصدارة في مقدمة الأسلوب وجريان باقي العناصر وفق ترتيب ثابت هو الذي يقدّم لنا الأسلوب بالمعنى الأدبي، فالأساليب العربية لها ترتيب مثالي قلّمًا تخرج عنه»⁴.

1- الاسترابادي: شرح الرضي على الكافية، ج01، ص257.

2- المرجع نفسه، ج01، ص259.

3- ابن يعيش: شرح المفصل، ج05، ص104.

4- عزمي محمد عيال سلمان: حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، دار الحامد، الأردن، ط01، 2011، ص33.

وقد نص سيبويه صراحة على لزوم صدارة أسماء الاستفهام حين تكلم عن معنى أين وكيف قائلاً: «وهذا لا يكون إلا مبدوءاً به؛ لأنها حروف الاستفهام»¹، وتبعه ابن السراج في حديثه عن أي في حالة وقوعه استفهاماً قائلاً: «لا يجوز أن يكون إلا صدرًا كسائر حروف الاستفهام»². فأسماء وحروف الصدارة لا يشترط أن تقع في أول الكلام ولكن لابد أن تقع في أول الجملة سواء كانت أول الكلام أو وسطه فتقول: "لِمَحَمَّدٍ أَخُوهُ خَيْرٌ مِنْهُ". فوقعت لام الابتداء هنا في صدر الكلام، وتقول: مُحَمَّدٌ لِأَخُوهُ خَيْرٌ مِنْهُ" فوقعت في صدر الكلام جملة الخبر، وتقول: هل مُحَمَّدٌ أَخُوهُ؟ فوقعت "هل" في صدر جملة الخبر³.

هذا ويبين المرادي في كتابه "الجنى الداني في حروف المعاني" أصالة تصدير همزة الاستفهام فاقترصر على ذكرها دون غيرها فيقول: «فالهزمة أعم، وهي أصل أدوات الاستفهام، ولأصالتها استأثرت بأمور، منها تمام التصدير بتقديمها على الفاء والواو وثم، في نحو: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة/44] و﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [الروم/09] و﴿أَتُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس/51] وكان الأصل في ذلك راعوا أصالة الهزمة، في استحقاق التصدير، فقدموها بخلاف هل وسائر أدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور»⁴.

ي- أن يفرق بين العامل والمعمول، بما ليس فيه سبب وهو غريب منه وقد ضرب ابن السراج مثلاً يوضح فيه عدم جواز التفرقة بين العامل وبين ما عمل فيه نحو: لأن "زيداً ليس بخبر لها ولا اسم"⁵.

ك- تقديم المضمرة على الظاهر في اللفظ والمعنى: يذكر ابن يعيش حكم تقديم المضمرة عن الظاهر فيقول: «إن تقديم المضمرة على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنى، نحو:

1- سيبويه: الكتاب، ج02، ص128.

2- ابن السراج: الأصول في النحو، ج02، ص329.

3- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط02، 2007، ص70.

4- المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ص31، وينظر: عبد الكريم محمود يوسف، أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم غرضه، إعرابه، مكتبة الغزالي، دمشق، سوريا، ط01، 2000، ص09.

5- ابن السراج، الأصول في النحو، ج02، ص237.

ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا، وَأَمَّا إِذَا تَقَدَّمَ لَفْظًا وَالنِّيةُ بِهِ التَّأخِيرُ فَلَا بَأْسَ بِهِ نَحْوُ: ضَرَبَ غُلَامَهُ زَيْدًا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْغُلَامَ هَاهُنَا مَفْعُولٌ وَمُرْتَبَةٌ الْمَفْعُولِ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْفَاعِلِ، فَهُوَ وَإِنَّ تَقَدَّمَ لَفْظًا، فَهُوَ مُؤَخَّرٌ تَقْدِيرًا وَحِكْمًا»¹.

ل- التَّقديم والتأخير إذا لبس على السامع أنه مقدم وذلك نحو قولك: ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى، إذا كان عِيسَى الفاعل لم يجوز أن يقدّم "مُوسَى" عليه لأنّه ملبس لا يبيّن فيه إعراب، وضرَبْتُ زَيْدًا قَائِمًا، إذا كان الحال السامع لا يعلم من القائم الفاعل أم المفعول لم يجوز أن تكون الحال من صاحبها إلا في وضع الصفة ولم يجوز أن تقدّم على صاحبها².

ن- إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً: لا يجوز أن يقدم ما عمل فيه عليه، إلا أن يكون ظرفاً وذلك قولك: فيها زيد قائماً " لا يجوز أن تقدّم قائماً على فيها لأنّه ليس هنا فعلاً، وإنما أعملت "فيها" في الحال لما تدل عليه من الاستقرار³.

والذي يفهم من تعداد ابن السراج لما يجوز تقديمه الرتب المحفوظة أشياء:

أولها: كل الألفاظ المفتقرة إلى صلة أو مدخول لا يجوز تقديمها، كالصلة والموصول، والأدوات العوامل منها والهوامل، والأدوات التي تسمى الجمل بمعناها استفهاماً أو نهياً أو تحضيضاً أو تمنياً أو شرطاً أو تأكيداً أو نسخاً إن وأخواتها.

ثانيها: إن العوامل أفعالاً تامة أو ناقصة، أو ما أشبهها من المشتقات العاملة، أو الأدوات كإن وأخواتها، ولا النافية للجنس، ذوات رتب محفوظة مع معمولاتها مطلوباتها⁴.

ثالثها: أن الأشياء التي ذكرها محفوظة الرتبة بالتأخر، وإذا عرفنا أن للرتبة طرفين هما المقدم والمؤخر عرفنا أن المقابل لما كان محفوظ الرتبة بالتأخر هو محفوظ الرتبة بالتقدم⁵.

1- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج01، ص235.

2- ابن السراج: الأصول في النحو: ج02، ص245.

3- المرجع نفسه، ج02، ص246.

4- ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي: دلالة السياق، أطروحة الدكتوراه في علم اللغة، إشراف الأستاذ الدكتور، عبد

الفتاح عبد العليم البركاوي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مج01، 1418هـ. ص ص385-386.

5- فاضل محمد الساقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص ص187-188.

02-الرتبة غير المحفوظة: أو كما يسميها النحاة الغربيون أمثال فيندريس "الرتبة الحرّة"¹ وهي من اختصاص البلاغة، إذ اهتم بها علم المعاني الذي بين أغراض التقديم والتأخير ضمن دراسة الأسلوب لا التركيب²، فهي بعكس الرتبة المحفوظة أي هي «رتبة في نظام اللغة لا في استعمالها لأنها في الاستعمال معرضة للقواعد النحوية من حيث عود الضمير، ثم للاختيارات الأسلوبية من حيث التقديم والتأخير»³. وهو موضع مهم يسمونه في علم اللغة الحديث **Foregrounding**، ويكون إمّا لأسباب فنية لإظهار معنى ما بواسطة التقديم أو لأسباب نفسية، أو لتعود الأديب على التقديم حتى حين لا يؤدي التقديم غرضاً معيناً⁴، وهذا يعني مخالفة النسق الأصلي للجملة العربية سواء كانت فعلية أو اسمية. فالرتبة غير المحفوظة «رتبة مجردة في الذهن تمثل أصلاً من أصول النحو صالحاً لأن يعدل عنه ظاهرة التقديم والتأخير وهي ظاهرة مرتبطة بالأسلوب الذي هو عمل فردي في الأساس»⁵. على الرغم من رفع القيود عنها وإعطائها الحرية في الترتيب، إلا أنها قد تكون أصعب وأدق من تقييدها؛ لأن ممارسة الحق في التقديم والتأخير، لا بد أن يعنى بمتطلبات المقام والانسجام بين المباني، وعليه يمكن عدّ الرتبة المحفوظة علماً والرتبة غير المحفوظة فناً، وهناك فرق بين العلم والفن، وإن كانا خاضعين لقانون المنزلة⁶، إذن هناك نوعان من قرينة الرتبة يوضّحها حماسة عبد اللطيف⁷:

أولها: يتقدّم فيه المتأخر، مع المحافظة على وظيفته، كما لو تقدّم الخبر على المبتدأ، أو

1- فيندريس: اللّغة، ص187.

2- أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط03، 2008، ص288.

3- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص94.

4- تمام حسان: اللغة العربية والحداثة، مجلة النقد الأدبي- فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مج04، ع03، 1984، ص140.

5- تمام حسان: الخلاصة النحوية، ص86.

6- إيناس عبد براك بشأن الحدراوي: أثر القرائن العلائقية في اتساق النص في نهج البلاغة، خطب الحروب أنموذجاً، مؤسسة علوم نهم البلاغة، كربلاء، العراق، ط01، 2017، صص144-145.

7- محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، صص314-315.

المفعول به على الفاعل، أو على الفعل نفسه، والذي يحرس الوظيفة هنا هو العلامة الإعرابية، وكذلك إذا توسط خبر كان وأخواتها أو تقدّم عليها وكذلك اسم إنّ إذا تأخر وتوسط الخبر وهو ظرف أو جار أو مجرور وهكذا. لأنّ هذا التقدّم يراعي فيه جانب الدلالة من حيث الاهتمام والعناية بما يقدّم، فيحرصُ المخاطب أثناء حوارهِ مع المخاطبين مراعاة المقام فيقدّم اللفظ بحسب غرضه، فمن الدواعي التي يقتضيها المقام في تقديم الخبر على المبتدأ¹:

• **تخصيص المسند بالمسند إليه:** كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ

عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران/189]، فتقدّم الخبر المتكوّن من الجار والمجرور لله على المبتدأ ﴿مُلْكُ السَّمَوَاتِ﴾ فقد خصّ الملك لله عز وجلّ وحده، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون/06].

• **التنبية من أول مرّة على أنه خبر لا نعت،** كقول حسان بن ثابت:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَىٰ لِكِبَارِهَا وَهَمَّتْهُ الصُّغْرَىٰ أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ.

لَهُ رَاحَةٌ لَوْ أَنَّ مِعْشَارَ جُودِهَا عَلَىٰ الْبِرِّ صَارَ الْبِرُّ أُنْدَىٰ مِنَ الْبَحْرِ.

• **الافتخار:** كقولهم: **تميميّ أنا فثمة فرق بين قولهم أنا تميميّ وتميميّ أنا فالأولى**

إخبار عن نفسه، أمّا الثانية للفخر بنفسه وقبيلته، فليس معناه أن تقدّم متى شئت ولكنك تقدّم إذا اقتضى الأمرُ التقديم².

د-التفاوت والتشائم: كقولك: **ناجح زيدٌ ومقتول إبراهيم،** إلى غير ذلك من أغراض التقديم الكثيرة³.

كذلك من ضمن الرتبة الحرة التي يتقدّم فيها المتأخّر مع المحافظة على وظيفته، تقدّم

المفعول به على الفاعل، أو تقدّمه على الفعل ومن أمثلة ذلك، نجد في قوله سبحانه وتعالى:

1- أحمد مطلوب: أساليب بلاغية - الفصاحة - البلاغة - المعاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 01، 1980، ص179.

2- المرجع نفسه، ص172.

3- فاضل السامرائي: معاني النحو: ج1، ص153.

﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة/87]، قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا﴾ منصوب بـ﴿كَذَّبْتُمْ﴾ و﴿فَرِيقًا﴾ الثاني منصوب بـ﴿تَقْتُلُونَ﴾، وإنما تقدّم المفعول للاهتمام به، وإنما قال: (تَقْتُلُونَ)، وكان الوجه قتلتم لتطابق ﴿كَذَّبْتُمْ﴾، لأجل الفواصل فإنّ فواصل الآيات كرؤوس الأبيات¹. قال ابن عاشور: وتقديم المفعول هنا لما فيه من الدلالة على التفصيل فناسب أن يقدم ليدلّ على ذلك. كما في قوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾ [الأعراف/30]².

نجد أيضًا تقدم المفعول به على الفاعل في حالة اشتغال الفاعل على ضمير يعود على المفعول كقوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة/119]، تعالى أيضًا: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة/124]³. فتقدم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر شائع في لسان العرب، يقول ابن مالك: وشاع نحو: "خَافَ رَبَّهُ عَمْرٌ" وشدّ نحو "زَانَ نُورُهُ الشَّجَرَ".
يشرح ابن عقيل قول ابن مالك قائلًا: « وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عودُ الضمير على متأخر لفظًا، لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول، لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل، فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظًا»⁴. كما يشرح السهيلي هذا الجانب مقسمًا فيه تقديم الفاعل إلى أقسام « وقسم لا يجوز فيه تأخير المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة/124] من أجل الضمير الذي لا يجوز تقديمه قبل الذكر»⁵.

1- ابن الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن، ص 106.

2- محمد الطاهر عاشور: تفسير التحرير والتنوير، مج01، ص598.

3- أحمد مطلوب: بحوث لغوية، ص45.

4- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج01، ص493.

5- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص133.

كذلك من بين حرية الرتبة التي إن تقدّم فيها المتأخر حافظ على وظيفته كان وأخواتها، فجوّز النحاة تقديم خبرها على اسمها كقوله عز وجل: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم/47].

فالشاهد في هذه الآية الكريمة توسط الخبر حقاً بين الفعل واسمه وحكم هذا التوسط الجواز. ومثله: يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا، واستثنى من جواز تقديمه على الأصحّ قياساً على خبر عسى، بجامع أنّ كلّاً منهما فعل جامد ولأنّ معناها النفي ومعمول النفي يمتنع تقديمه عليه ونقل كثيرون عن البصريين وسيبويه والسّيرافي والفارسي جواز تقديم خبر ليس لأنه فعل ومعمول الفعل يجوز تقديمه عليه إلاّ خبر دام فإنه يمتنع تقدمه عليها اتفاقاً في نحو: أَكْرَمَكَ أَمِيرًا مَا دَامَ زَيْدٌ، لما تقرّر من أنّ الحرف المصدرى لا يعمل ما بعده فيما قبله وعلى الأصح في نحو: أَكْرَمَكَ مَا أَمِيرًا دَامَ زَيْدٌ، لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته¹. وقد سمع عن كلام العرب قول الشاعر²:

سَلِي إِنْ جَهَلْتَ، النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ
فَلَيْسَ سِوَاءَ عَالِمٍ وَجَهْلٍ.

فالشاهد في هذا البيت تقدم خبر ليس على اسمها فنجد الخبر سواءً تقدم على اسم ليس عالم.

أمّا ما تعلق بالناسخ إنّ وأخواتها فقد فصل النحاة بعدم جواز تقديم خبر إنّ عليها وعلى اسمها، إلاّ ما كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، يقول الشيخ الإمام أبو بكر: اعلم أنه قد تقدم أنّهم امتنعوا من تقديم الخبر على الاسم، نحو: أَنْ ذَاهَبَ زَيْدًا، كما قالوا: كان منطلقاً زيدٌ /.../ فإنّ كان ظرفاً جاز تقديمه، كقولك: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وذلك أنّ الظروف يجيء فيها من التوسع ما لا يجيء غيرها، ولا يجوز أن تُقدّم الظرف على إنّ لا تقول: فِي الدَّارِ

1- ينظر: عبد الله يحيى الشعبي: شرح شواهد الكواكب الدرية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان. ط01، 1990، ص210.

2- البيت تم ذكره في كتاب: شرح شواهد المغني، تعليق: محمد محمود، لجنة التراث العربي، د ط، د ت. ج01، ص532.

إِنَّ زَيْدًا¹، فلا يتقدم خبر هذه الحروف عليها ولا يتوسط بينها وبين اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً مجروراً نحو: قوله جلّ علاه: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَحِمَامًا﴾ [المزمل/12]، وقوله

تعالى شأنه أيضاً: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن خَشِيَ﴾ [النازعات/26]².

وثانيهما: ما يتقدم فيه المتأخر ولكنه لا يبقى على وظيفته التي كان عليها بل ينتقل إلى وظيفة أخرى ومن ذلك قام محمد³، إذا تقدم محمد لم يعد فاعلاً ولكنه يصبح مبتدأ³. وهذا طبعاً خشية التباس المبتدأ بالفاعل.

ويرى السكاكي، والخطيب، والسعد أن سر إفادة التقديم التقوية في مثل "زيد قام" أن القيام قد أسند إلى "زيد" مرتين: إحداهما: إسناده إلى الضمير المستتر في "قام". والثانية: إسناد جملة "قام" إلى "زيد" وهو مرجع الضمير، فهو هو بعينه⁴.

ومن الأمثلة التي ذكر فيها تقديم المسند إليه على المسند، ولم يبق على وظيفته النحوية قوله عز وجل في التنزيل: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [الحج/75].

- ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر/42].

- ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [فاطر/11].

فقد تقدم لفظ الجلالة الله في كل الأمثلة وخرج من وظيفته النحوية المتمثلة في الفاعل وأصبح مبتدأ في كل الأمثلة.

1- الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، الجمهورية العربية العراقية، دط، 1982، ج01، ص447.

2- عبد الله يحيى الشعبي: شرح شواهد الكواكب الدرية، ج01، ص254.

3- حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص315.

4- محمود السيد شيخون: أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، دار الهداية، القاهرة، مصر د ط. د ت، ص41-42.

03- اللبس وأثره في المعنى:

لعلّ المتصفح لمؤلفات القدماء والمحدثين يجد اهتمامهم بهذه الظاهرة أمن اللبس ورصدهم لها، ذلك أنّ السبب في حكم الرتبة بضابط أمن اللبس يرجع إلى أنّ حدّ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم كما قال ابن جنّي ولذلك كانت غاية اللغة التفاهم «فنتكلم أو نكتب لبيان أفكارها وإيصالها إلى فهم السامع أو القارئ ولا بدّ لنا في ذلك من استعمال الجمل فإنها صور للفكر خطاباً وكتابة ذلك لأنّ الجملة تحتوي على شيئين ألفاظ مسوقة على ترتيب مخصوص ومعان تقابل تلك الألفاظ يدل عليها بها»¹. فاللغة العربية تبحث عن إيصال المعنى المراد بوضوح وجلاء تامين، وهذا قصد نقل الرسالة بشكل واضح بين المخاطب والمخاطب فكان من أولياتها إزالة الغموض.

فاللغة العربية _ وكل لغة أخرى في الوجود _ كما يراها تمام حسان تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها؛ لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد خلقت اللغات أساساً للإفهام، وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية². فأمن اللبس يسهم في تحقيق التواصل السليم بين أفراد الجماعة اللغوية. وقبل الخوض في هذا العنصر، كان ولا بد أن نخصص الحديث عن هذا المصطلح وما يتعلق به من توضيحات لغوية واصطلاحية.

أ- اللبس لغة: لبس: اللام والباء والسين أصل صحيح واحد، يدلّ على مُخَالَطَة ومُدَاخَلَة. من ذلك لبست الثوب ألبسه، وهو الأصل ومنه تتفرّع الفروع³. واللبس بالفتح: مصدر قولك لبست عليه الأمر ألبس خلطت. ومنه قوله تعالى ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيْعًا﴾ [الأنعام/65]. أي يجعلهم فرقاً مختلفتين⁴.

1- جبر ضومط: الخواطر الحسان في المعاني والبيان، مطبعة الهلال، مصر، د ط، 1896، ص 09.

2- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 233.

3- ابن فارس: مقاييس اللغة، ج 05، ص 230.

4- ابن منظور: لسان العرب، ج 06، ص 204.

واللَّبْسُ واللَّبْسُ: اختلاط الأمر، لبس عليه الأمر يلبسه لبسا فالتبس إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته، وفي رأيه لبسٌ، أي اختلاط، والتبس عليه الأمر، أي اختلط واشتبه¹. وجاء في معجم المصطلحات النحوية والصرفية، اللبس: وهو أيضا الالتباس وكلاهما اختلاط الأمر حتى لا يعرف له وجه².

يبدو أن المعاجم العربية اتفقت على أن اللبس يعني اختلاط الأمور بعضها ببعض وتشابهها، وهذا الأمر يؤدي إلى عدم الوضوح ومنه قوله تعالى ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابَ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران/ 71] قرئ "تلبسون" بالنتشيد وقرأ يحيى بن وثاب "تلبسون" بفتح الباء أي: تلبسون الحق مع الباطل³.

وهو في النحو كذلك حيث يستعمل هذا التعبير في الاستعمالات التي تلتبس على السامع بحيث لا يدرك المراد من القول⁴.

ب- اصطلاحاً: هو «غموض معاني الألفاظ والتراكيب، وصعوبة فهم المقصود منها ممّا يؤدي إلى خروج المتكلم أحياناً عن المقاييس المألوفة في العربية إلى مقاييس أخرى تخلّصا من هذا الغموض»⁵. وهو ما عبّر عنه ابن منظور في لسانه حين عدّه الاختلاط والاشتباه في الأمور. هذا ويرى اللبدي أنّ اللبس «من المخوفات التي يتجنّبها الواضع بالضوابط المانعة حرصاً على وضوح اللّغة وبيانها، وعوامله عديدة، منها: خفاء الإعراب بسبب كونه تقديرياً أو محلياً، ومنها: عدم وجود القرينة التي تصرف إلى المراد وتعيّنه»⁶.

1- ابن منظور: لسان العرب، ج06، ص 204.

2- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 200.

3- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل، ج01، ص568.

4- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص200.

5- مجيد خير الله الزامل: علّة أمن اللبس في اللّغة العربية، دار الكتب العلمية، لبنان، ط01. 2014، ص 07-08.

6- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص200.

كما يعرف تمام حسان اللبس بأنه «تعدّد احتمالات المعنى دون مرجح، أي دون قرينة تعين أحد الاحتمالات دون سواه»¹. وترى نادية رمضان النجار أن بعض النحاة قد استخدم مصطلح الإبهام مرادفا للبس وإن كانا غير متطابقين في نظرها، لأن اللبس عام يقع في جميع أنواع الكلام، على حين يقع الإبهام في بابي التمييز والحال؛ لإزالة الغموض الطارئ على التركيب؛ ولا سيما مع الأوزان والمكاييل عند ذكرها دون تمييزها². قال سيبويه: «إذا قلت لي مثله فقد أبهمت، كما أنك إذا قلت لي عشرون فقد أبهمت الأنواع، فإذا قلت درهما فقد اختصت نوعا، وبه يعرف من أي نوع ذلك العدد»³. والمراد أن الإبهام جاء في الكلام لغية التمييز، فلما ذكر أزيل اللبس واتضح المعنى⁴، ويفسر ذلك ابن يعيش بقوله: «اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس وذلك نحو أن تخبر بخبر أو تذكر لفظا يحتمل وجوها فيتردد المخاطب فيها فتنبهه على المراد بالنص على أحد محتملاته تبينا للغرض ولذلك سمي تمييزا وتفسيرا»⁵. وعلى هذا يقابل مصطلحا التفسير والتمييز مصطلحي الغموض والإبهام، ويقابل مصطلح اللبس وما يشير إليه من الإبهام أو الغموض مصطلح أمن اللبس أو عدم اللبس، أو خوف اللبس⁶.

ويبدو أن هذا المصطلح لم يكن غائبا في الدراسات اللغوية العربية حتى أننا نجد من العلماء من أفرد له بابا في مؤلفه على غرار الزركشي 794هـ في كتابه "البرهان في علوم القرآن" تحت مسمى "إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهم أنه غير المراد"⁷، وقد بيّن فيه المواضع التي يأتي فيها الاسم الظاهر مكان الضمير، لمنع اللبس والغموض في الكلام.

1- تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص 395.

2- نادية رمضان النجار: القرائن بين اللغويين والأصوليين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط 01، 2015، ج 02، ص 463.

3- سيبويه: الكتاب، ج 02، ص 172.

4- المرجع السابق، ج 02، ص 463.

5- ابن يعيش شرح المفصل، ج 02، ص 70.

6- نادية رمضان النجار: القرائن بين اللغويين والأصوليين، ج 02، ص 464.

7- بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ص 488-489.

وذكر السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في النحو باباً سماه "اللّبس محذور"¹. عالج من خلاله مواطن اللّبس في المسائل النحوية والصرفية.

ونجد من عني بهذه الظاهرة من النحويين في القرن الثالث الهجري أبو العباس محمد بن يزيد المبرد حين سمى اللّبس إشكالا وذلك في قوله: «فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللّبس أن يقر الشيء في موضعه، ليزول اللّبس وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكّل»².

أما في القرن الرابع الهجري فنجد ذلك اللّغوي الفذ ابن جني الذي أبهر الناس بعلومه فهو كما يرى سعيد الأفغاني «أعلى علماء العربية كعبا في جميع عصورها وأغوصهم عامة على أسرار العربية، وأنجحهم في الاهتداء إلى النظريات العامة فيها»³. هو كذلك يسمي الإلباس إشكالا فيقول: «أما الإلباس فلأنك إذا قلت: زَيْدٌ ضَرِبْتُ زَيْدًا، لم تأمن أن يُظنَّ أن زَيْدًا الثاني غير الأوّل... فإذا قلت: زَيْدٌ ضَرِبْتُه، قطعت بالضمير سبب الإشكال؛ من حيث كان المظهر يُرتجل، والمضمر تابع غير مرتجل في أكثر اللّغة فهذا وجه كراهية الإشكال»⁴. حتّى أنه قرن الإلباس بالألغاز حين تحدث عن الفرق بين الحقيقة والمجاز إذ قال: «ألا ترى أن لو قال: رأيتُ بحرًا، وهو يريد الفرس لم يعلم بذلك غرضه، فلم يجز قوله؛ لأنه إلباس، وإلغاز على النَّاسِ»⁵. لأن هذا النوع من الكلام يعيق الفهم ويحتمل أكثر من معنى فيعسر مرور الرسالة بين المخاطب والمخاطب.

وفي معرض حديثه ابن جني نجده يقرن مصطلح الإلباس بما يسميه "ضدّ البيان" وهذا ضمن حديثه عن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه: قال «...وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضدّ

1- السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو، ج01، ص580.

2- المبرد: المقتضب، ج03، ص118.

3- سعيد الأفغاني: في أصول النّحو، ص91.

4- ابن جني: الخصائص، ج02، ص193.

5- المرجع نفسه، ص442.

البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: **مَرَرْتُ بِطَوِيلٍ**؛ لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن الممرور به إنسان دون رمح أو ثوبٍ أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به. وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث»¹.

ويطالعنا في القرن السابع للهجري ثلة من النحويين تحدثوا عن هذه الظاهرة وتناولوها بالشرح والتفصيل فأطلق عليه ابن مالك "التوهم" إذ يقول: «وإن كان المؤكِّد والمؤكِّد جملتين، وأمن توهم كون الثانية غير مؤكدة، فالأجود الفصل بينهما بعاطف، كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْمُونَ﴾ ثم كَلَّا سَيَعْمُونَ ﴿﴾ [النبأ/4-5]»².

أما في القرن الثامن فقد سماه أبو حيان إيهاما، من خلال قوله: «وإذا أكَّدت جملة بجملة وأمن اللبس، كان الأجود الفصل بينهما بتمَّ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ ثم ﴿مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الإنفطار/17-18]. فإن لم يؤمن اللبس لم تدخل ثم نحو: **ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا**، فلو أدخلت ثم أوهم أنهما ضربان»³.

ج- أثر اللبس في الرتبة النحوية: يرى النحويون في مؤلفاتهم أنه إذا خيف اللبس أو وقع إشكال في التشكيل اللغوي، وجب وضع كل مفردة في موضعها دفعا للإشكال وقد طالعنا المبرد في هذا الأمر حين قال: «فإذا قلت: **أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا**، فقال لك: أخبر عن زيد قلت: **المعطية أنا دِرْهَمًا زَيْدًا**، فإن قال لك: أخبر عن الدرهم قلت: **المُعْطِي أنا زيداً إياهُ دِرْهَمٌ**، فهذا أحسن الإخبار أن تجعل ضمير الدرهم في موضعه؛ لئلا يدخل الكلام لَبْسٌ وإن لم يكن ذلك في الدرهم. ولكن قد يقع في موضعه: **أَعْطَيْتُ زَيْدًا عُمَرًا**، فالوجه أن تقدّم الذي أخذ، وقد يجوز: **المُعْطِيَة أنا زيداً دِرْهَمٌ**؛ لأن هذا لا يُلبس؛ لأن الدرهم ليس مما يأخذ. فإذا

1- ابن جني: الخصائص، ج02، ص366.

2- ابن مالك: شرح التسهيل، ج03، ص305.

3- أبو حيان: ارتشاف الضرب، ص1959.

دخل الكلام لَبْسٌ، فينبغي أن يوضع كل شيء في موضعه»¹.

فالملاحظ لهذا النص الذي أورده المبرد يجد أن النحاة كانوا حريصين كل الحرص على تجنب الإشكال والغموض في الكلام وعدم حدوث عارض يحول دون فهم الرسالة بين الطرفين المخاطب/ المخاطب، لذلك وجب على المخاطب صياغة الكلام وفق ترتيب معين مراعيًا الأصول. ويعد التقديم والتأخير من مصادر اللبس الكبرى. وسوف نحاول في هذا البحث أن نقف حول بعض النماذج وقد أشار إليها بعض الباحثين في مؤلفاتهم البحثية كرشيد بلحبيب². في بحثه الموسوم، بأمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي.

ج-01- التباس المبتدأ بالخبر: من البديهي أن الجملة الاسمية في أصلها الطبيعي يكون الترتيب فيها تقدم المبتدأ، وتأخير الخبر لأن الأصل في المبتدأ التعريف والأصل في الخبر التكرير. إضافة إلى أن الأصل في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هو محل الفائدة ومحطها، فالأصل في الخبر هو الحامل للفائدة ومن هنا كان هو المؤخر بعد ذكر الأصل، وكان هو المنكر لأنه مجهول عند المخاطب أول الأمر.

لكن هذه الرتبة غير محفوظة؛ إذ قد تخضع للاعتبارات السياقية والأسلوبية كما تخضع لجواز عكسها أو وجوبه³. ما لم يؤد ذلك إلى اللبس وقد ذكر النحاة الحالات التي وجب الاحتفاظ فيها بالترتيب الأصلي عند عدم ظهور المعنى ووضوحه، وذلك:

1- إذا كانا معرفين: نحو: زيدٌ أخوك، فإن كلاً من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر، ويختلف المعنى باختلاف الغرض، وإذا عرف أحاً له ولا يعرفه على التعيين باسمه، وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيدٌ، ولا يصلح لك أن تقول: زيدٌ أخوك⁴. قال ابن

1- المبرد: المقضب، ج03، ص93. وينظر كذلك ص118.

2- رشيد بلحبيب: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، مجلة اللسان العربي، ع45، يناير 1998، الرباط، المغرب.

3- ينظر: حسان تمام، الخلاصة النحوية، ص109.

4- خالد بن عبد الله الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج01، ص213، وينظر، السيوطي: الأشباه والنظائر، ج02، ص120، وعباس حسن: النحو الوافي، ج01، ص493.

يعيش: «وإذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه فأيهما قدّمت كان المبتدأ... اللهم إلا أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ منهما»¹. وقد ذكر ابن هشام أنه يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحدهما: أن يكون معرفين، تساوت رتبتهما نحو: **الله رَبُّنَا** أو **اختلفت نحو: زيدٌ الفاضلُ، والفاضلُ زيدٌ،** هذا هو المشهور...².

2- إذا كانا نكرتين متساويتين في التخصيص، ولا قرينة تميّز أحدهما عن الآخر، نحو: **أفضلُ منك، أفضلُ مني،** فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده، فإذا جعلت **"أفضلُ منك"** مبتدأ، و **"أفضلُ مني"** خبره امتنع تقديم الخبر لنلا يتوهم ابتدائيته، فينعكس المعيلان نصاً اقتسلاً غانى لعدم القرينة³. وإلى ذلك أشار الناظم بقوله⁴: **فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ عُرْفًا وَتُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ.**

فالناظم يشير إلى لزوم الرتبة النحوية موضعها في حالة التعريف والتكثير إذا لم تكن هناك قرينة تميّز أحدهما عن الآخر. والظاهر أنّ هذا الفريق من النحويين قد التزم الرتبة، ومنع تقديم الخبر مطلقاً.

في حين يرى بعض النحاة أنه في حالة توفر قرينة لفظية أو معنوية تكشف عن المعنى وتجليه، جاز مخالفة الرتبة وتقديم الخبر؛ وهذا طبعاً لوضوح المعنى ورفع اللبس، فالأول نحو: **رَجُلٌ صَالِحٌ حَاضِرٌ،** فإنّ القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدّمت أو تأخرت، والثاني نحو: **أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ،** فإنّ القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأنّ **"أَبُو يُوسُفَ"** مبتدأ، لأنّه مشبه، و **"أَبُو حَنِيفَةَ"**

1- ابن يعيش: شرح المفصل، ج01، ص99.

2- ابن هشام: مغني اللبيب، ص521.

3- الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج01، ص213. وكذلك عباس حسن، النحو الوافي، ج01، ص493.

4- الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج01، ص214.

خبره، لأنه مشبه به تقدّم أو تأخّر¹. ويضعف أن تقدّر الأول بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة². وقول الشاعر:

بُنُونًا بَنُو أَبْنَانًا وَبَنَاتِنَا
بُنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرَّجَالِ الْأَبَاعِدِ.

الشاهد فيه: قوله "بُنُونًا بَنُو أَبْنَانًا" حيث قدّم الخبر وهو "بنونا" على المبتدأ وهو "بنو أبنائنا" مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف؛ فإنّ كلّاً منهما مضاف إلى ضمير المتكلم. وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السامع المبتدأ منهما، فإنك قد عرفت أنّ الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه أساس التشبيه وهو الذي نذكر الجملة لأجله فهو الخبر. لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيتهم، وليس المراد الحكم على بنيتهم بأنهم كبنيتهم³. فالمعنى واضح لوجود قرينة معنوية تتمثل في التشبيه، ترفع اللبس والغموض في حال تقدم الخبر وهذا طبعاً إذا تساوى في التعريف والتتكير.

طرف آخر من النحويين من أجاز تقدم الخبر حال تساويه مع المبتدأ في درجة التعريف، سواء وجدت القرينة أم لا، دون مراعاة حدوث اللبس والإشكال، وعدّوا الأمر ليس بلازم، بناءً على أنّ المحصول واحد عند فرض المبتدأ خبراً أو بالعكس، فإذا قلت: زيدٌ أخوك، فهو في معنى أخوك زيدٌ، وإذا كان المعنى واحداً فسواء قدّمت الخبر أو جعلته مبتدأ، والحكم واحد، فيصبح في قولك: زيدٌ أخوك، أن يكون زيدٌ مبتدأ في موضعه، أو خبراً متقدماً وكذلك في: أخوك زيدٌ. ويحصل من ذلك جواز تقديم الخبر على المبتدأ⁴.

1- الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج01، ص214.

2- ابن هشام: معني اللبيب، ص522.

3- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج01، ص233.

• ذكر الشاطبي أربع مراتب في التعريف: فأعلاها، المضمرات، ثم الأعلام ثم المبهمات ثم ذو الألف واللام والمضاف بحسب المضاف إليه، إلا المضاف إلى المضمّر فإنه في رتبة العلم، ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المقاصد الشافية في التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط01، 2007، ج01، ص248.

4- الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج02، ص63.

وقد أشار الشاطبي 790هـ إلى أنّ هذا التجويز هو ظاهرة كلام سيوييه والفارسي والسيرافي، ونص ابن جني¹. وقد تحدّث الزجاج في معانيه عن هذه الحالة حين ذكر قول الله عز وجل: ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾ [الأنبياء/15]. يجوز أنّ تكون تلك في موضع رفع اسم زالت ودعوهم في موضع نصب خبر زالت، وجائز أن يكون دعواهم الاسم في موضع رفع، وتلك في موضع نصب على الخبر لا اختلاف بين النحويين في الوجهين². يبدو أنّ الطرف الذي حاول التوسط بين الرأيين، الأوّل الذي لم يجز تقدم الخبر على المبتدأ مطلقاً في حال كونها معرفين أو نكرتين متساويتين في التخصص، والثاني الذي أجاز تقديم الخبر حال تساويه مع المبتدأ سواء وجدت القرينة أم لا، أرجح لأنه وضع قيداً في حال تساوي المبتدأ والخبر، وهي وجوب وجود قرينة معنوية أو لفظية تجيز مخالفة الرتبة حتى لا يتسلّل اللبس داخل التشكيل اللغوي لأنّ المراد من التخاطب هو الفهم والإفهام. ونقل الأفكار بين الناس دون إشكال أو إخلال.

أيضاً من ضمن الحالات التي وجب أن يراعيها المخاطب والتي تدخل ضمن أمن اللبس بين المبتدأ والخبر، مراعاة وجوب ما أقرّه النحاة من تقديم الخبر على المبتدأ، رغم أنّ رتبة المبتدأ في الأصل التقديم على الخبر، عندك رجُلٌ، فقدم الخبر الطرف "عندك" وجوباً لأمن اللبس، قال ابن يعيش: «فلو قلت: "سرج تحت رأسي"، أو "درع على أبيه" أو قال: "درهم لي" لتوهم المخاطب أنّه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس»³. وقال أيضاً: «المبتدأ في قولك: لك مالٌ، وتحتك بساطٌ، إنما التزم تقديم الخبر هناك خوفاً من التباس الخبر بالصفة»⁴.

1- الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج02، ص63.

2- أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب. بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج01، ص86.

3- ابن يعيش: شرح المفصل، ج01، ص86.

4- المرجع نفسه: ج01، ص93.

وقد نقل الشاطبي عن الشلوبيين أنه كان لا يمنع وقوع الخبر مؤخرا فتقول: **درهم عندي، ووطر لي، ورجل في الدار،** ولكن الأحسن عنده التقديم، فهو من الأخبار التي لا يلزم تقديمها¹. وكانت حجة الشلوبيين أن التقديم ليس هو المسوخ للابتداء بالنكرة، إنما التقديم للعناية، فإذا قلت: **في الدار رجل،** فالمعنى به في هذا الخبر إنما هو أن حصل في الدار المعهود رجل، وهذا مفيد، فموضع العناية هنا "الدار"، فحسن تقديمها لمكان العناية الموجبة للتقديم في كلامهم فالموجب للجواز إذا حصول الفائدة بتعريف "الدار"، بدليل أنك لو قلت: **في دار رجل،** لم يجز باتفاق، فتقديم ما حصلت به الفائدة لا ينكر. فإذا اشترط التقديم هنا إنما لأجل كونه علما على المعنى المقصود الموجب للفائدة².

وقد رجح ابن جني في خصائصه الرأي الأول القائل بوجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفاً، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة؛ كقولك: **هل غلام عندك، وما بساط تحتك،** فجنبت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه كون البساط تحته، واستفهامك على الغلام: أهو عنده أم لا ؟ إذ كان هذا معنى جلياً مفهوماً³.

ج-02- التباس المبتدأ بالفاعل: من الحالات التي تكلم عنها النحاة التباس المبتدأ بالفاعل في حالة تقدم الخبر وكان فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ المستتر، نحو: **زيد قام، أو يقوم،** فلو قدم والحالة هذه وقيل: **قام** أو **يقوم زيد** لالتبس المبتدأ بالفاعل بخلاف ما إذا كان الخبر صفة، نحو: **زيد قائم.** أو كان فعلاً رافعاً لظاهر أو لضمير بارز، فالأول نحو: **زيد قام أبوه،** والثاني نحو: **أخوك قاما على اللغة الفصحى،** فلا لبس فيهن، فيجوز تقديمه، فنقول: **قائم زيد، وقام أبوه زيد، وقاما أخوك،** وهذا التقييد لا بد منه في قول الناظم:

كذا إذا ما الفعل كان الخبراً⁴...

1- الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، ج02، ص83.

2- المرجع نفسه: ج02، ص84.

3- ابن جني، الخصائص، ج01، ص299.

4- الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ج01، ص214.

فتقديم الخبر في المثال السابق: قائمٌ زيدٌ، جائز لأننا نقصد به الإخبار عن زيد بالقيام، فاتضح أن قائماً خبر، وهو نكرة وهو أصل الخبر وزيدٌ مبتدأ، وهو معرف، ومنه كان المعنى واضحاً لا لبس فيه، يقول ابن مالك: «ولو كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو: زيدٌ قائمٌ، لم يجز تقديم الخبر، لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل»¹.

النظرة نفسها عند الصيمري في كتابه "التبصرة والتذكرة" حيث يرى أنه إذا كان الخبر فعلاً فإنه لا يجوز أن يتقدم، لأنه إذا تقدم الفعل على الاسم خرج من حدّ الابتداء وارتفع بالفعل نحو: زيدٌ قائمٌ، فزيدٌ رفع بالابتداء وقام خبره². لأن في مثل هذا التقديم يتحول نمط الجملة من جملة اسمية إلى جملة فعلية.

وقد ذكر عباس حسن أنه كما يقع اللبس بين المبتدأ والفاعل الضمير المستتر، يقع أيضاً اللبس بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كان ضميراً مستتراً، نحو: البيتُ أقيمٌ، وكذلك بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل، إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً؛ نحو: القمرُ هيهاتٌ، وقد يلتبس المبتدأ لو تأخر بالتوكيد؛ نحو: أنا سافرتُ؛ فلو تأخر المبتدأ الضمير لكان توكيداً للتاء فسبب اللبس يمنع التقديم في كل ما سبق³.

وقد عدّ ابن يعيش ذلك من قبيل الصناعة النحوية لا مما يقتضيه المعنى، إذ يقول: «... وفي الجملة؛ الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة أمر لفظي يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه، وذلك نحو: قامَ زيدٌ وسيقومُ زيدٌ، وهل يقومُ زيدٌ ف زيدٌ في جميع هذه الصور فاعل من حيث أن الفعل مسند إليه ومقدم عليه سواء فعل أم لم يفعل، ويزيدُ إعراضهم عن المعنى

1- ابن مالك: شرح التسهيل، ج01، ص298.

2- أبو محمد عبد الله ابن علي ابن إسحاق الصيمري: التبصرة والتذكرة، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ط01، 1982، ج01، ص101.

3- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج01، ص495. وعلي أبو المكارم: الجملة الاسمية، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط01، 2007، ص55.

عندك وضوحاً أنك لو قدّمت الفاعل فقلت: زيدٌ قامَ لم يبق عندك فاعلاً وإنما يكون مبتدأً وخبراً معرّضاً للعوامل اللفظية»¹. ومنه عدّت قرينة الإسناد من أكبر القرائن التي تسهم في وضوح المعنى، ذلك أن البصريين قالوا: إن جملة الفعل والفاعل تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد².

ج-03- التباس الفاعل بالمفعول: الأصل في الرتبة أن يأتي الفاعل بعد فعله دون فاصل، لأنه يعتبر كالجاء منه، ثم يأتي المفعول، لكنه قد يصادف أن يقدّم المفعول ويؤخر الفاعل ما لم يكن هناك لبس في الكلام أو توفرت قرينة لفظية أو معنوية تكشف عن المعنى وتجليه، فقد ذكر ابن أبي الربيع 688هـ أن «الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدلّ عليهما التزم العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول فإذا قالوا: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ولم يكن معهم ما يدلّ على الفاعل، علمت أنّ المقدم هو الفاعل، إذ لم تكن العرب لتقدم المفعول بغير دالّ على ذلك، لما في ذلك من نقص الغرض»³.

وقد ذكر ابن جني أنه إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حالة، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب⁴. لأنّ القرينة الإعرابية عاجزة عن تحقيق أمن اللبس وذلك لعدم ظهورها، وبهذا يجعل الاسم الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، قال ابن مالك: «المرفوع بالفعل كجزئه، فالأصل أن يليه بلا فاصل، وانفصاله بالمنصوب جائز ما لم يعرض موجب للبقاء على الأصل أو للخروج عنه، فيجب البقاء على الأصل عند خوف التباس المرفوع بالمنصوب، نحو: ضَرَبَ هَذَا ذَاكَ، فالمرفوع في مثل هذا هو الأوّل، إذ لا يميّز من المنصوب إلا بالتقديم، فلو تميّز بقرينة لفظية أو معنوية لجاز التقديم

1- ابن يعيش: شرح المفصل، ج01، ص74.

2- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج02، ص78.

3- ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1986، ح01، ص280.

4- ابن جني: الخصائص، ج01، ص35.

والتأخير، نحو: **ضَرَبَ مُوسَى سَلْمَى**، ولحقت الأولى الأخرى»¹.

نجد أيضاً في هذا الصدد ما ذكره النحاة حول دور الرتبة في أمن اللبس بين الفاعل والمفعول ما ينبني عليه، الرتبة بين المفعولين اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وهو من باب أعطى، فذكروا أنّ الأصل تقدّم المفعول الذي هو فاعل من جهة المعنى على المفعول الذي ليس كذلك، نحو: **أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، وَكَسَوْتُهُ ثَوْبًا، وَأَلْبَسْتَهُ حَلَّةً**، فالأصل في هذه المثلّ التقديم على الدرهم والثوب والحلّة، لأنه كالفاعل في المعنى، لأنّه آخِذٌ وكاسٍ ولابسٌ². ومما يتصل بهذه المسألة ما ذكره ابن السراج في أصوله من أصل تقديم المفعول الذي هو فاعل في المعنى، وجواز تأخيره إذا لم يلبس، غير أنّه بيّن وجوب البقاء على الأصل إذا خشي الالتباس، يقول في ذلك إذا قلت: **أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا**، لم يجز أن تقدّم "عمراً" على "زيد" وعمرو هو المأخوذ لأنّه ملبس، إذا كان كلّ واحدٍ منهما يجوز أن يكون الآخذ، فإذا قلت: **أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا**، جاز التقديم والتأخير فقلت: **أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا زَيْدًا**، لأنّه غير ملبس، والدرهم لا يكون إلّا مأخوذاً³.

هذا ما تمّ ذكره بالنسبة لدراسة النحويين القدماء لعنصر اللبس وأثره في الرتبة، أما بالنسبة لتعامل اللسانيين المحدثين مع قضية اللبس في علاقته بالرتبة فإنهم لم يغنوا أصلاً البحث شيئاً في مادته الأصلية، فنجد "نادية رمضان النجار" في كتابها "القرائن بين اللغويين والأصوليين" وبالضبط في الصفحة 473 تحت عنوان الرتبة وأمن اللبس قد ذكرت بعض النماذج النحوية التي أشار إليها النحويون، واشترطوا فيها شروطاً خاصة بالرتبة تزيل اللبس ويتعيّن معها المعنى المراد، ومن ذلك⁴:

1- ابن مالك: شرح التسهيل، ج02، ص134.

2- الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عياد بن عيد النّبيني، معهد البحوث العلمية وإرجاء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط01، 2007، ج03، ص150.

3- ابن السراج: الأصول في النحو، ج02، ص246.

4- نادية رمضان النجار: القرائن بين اللغويين والأصوليين، ج02، ص473-475.

❖ لا يجوز تقدم المفعول على الفاعل إذا فقدت العلامة المميزة لأحدهما من الآخر، نحو: **ضَرَبْتُ سَلْمَى بُشْرَى**، فيلزم أن يكون الفاعل متقدماً والمفعول هو المتأخر أمناً للباس.

❖ إن تعدد صاحب الحال وتفرق الحالان يجوز حمل الحال الأول على الاسم الثاني للموالاتة، وحمل الثاني على الاسم الأول، وذلك إذا لم يحدث لبس. قال السيوطي: «ولو جعلت الأخير للأول لجاز ما لم يلبس، نحو: **لَقِيْتُ زَيْدًا صَاعِدًا مُنْحَدِرًا**، فالحال الأول للضمير والثاني لزيد وذلك إذا خيف اللبس؛ لأن العرب تجعل الحال المتقدم للفاعل والمتأخر للمفعول»¹.

قد تتأخر بعض الرتب المحفوظة كرتبة اسم لا النافية، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمَسِيءُ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [غافر/58]، أي ولا الذين آمنوا وعملوا الصالحات والمسيء، كما قد يعدل عن رتبة أحد المفعولين، كما في قوله تعالى: (يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) [البقرة/269]، فالمعلوم أن الآخذ هو المفعول الأول والمفعول هو المفعول الثاني، فكأن المعنى: يؤتي من يشاء الحكمة، وهذا ملبس؛ لأنه قد يوهم بأن الحكمة مفعول يشاء فلما خيف اللبس عدل عن هذه الرتبة².

كما نجد الباحث "رشيد بلحبيب" في بحثه "أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي"، يحاول أن يبين لنا دور الرتبة باعتبارها قرينة من بين القرائن التي تسهم في أمن اللبس فمن شروط نجاح أي عملية تواصلية عنده أو من أهم أركان العملية التواصلية شرط الإفادة، أي الابتعاد عن اللبس³. أو ما يسميه تشومسكي كما يقول هو "الغموض

1-نادية رمضان النجار: القرائن بين اللغويين والأصوليين، ج02، ص474.

2- نادية رمضان النجار: القرائن بين اللغويين والأصوليين، ج02، ص474.

3- رشيد بلحبيب: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، ص45.

التركيبية¹. Structural ambiguity، فما دام شرط الإفادة وعدم اللبس شرطاً في كل عملية تواصلية شفاهية كانت أو كتابية كان اللبس محذوراً، ومتى زالت الفائدة أو التبتت صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ².

وقد ذكر رشيد بلحبيب أن من أهم مصادر اللبس خرق القواعد بشكل صريح وسافر، لأن المتكلم إذا انحرف عن استعمال مواقف للحكم والقواعد احتاج المستمع على الأقل إلى تقرير الكلام وإعادة تشكيله حتى يتوصل عبر استدلالات متتابعة إلى المقترضى الذي يقصد المتكلم إبلاغه³، لذلك نجد عدم الترتيب السليم لأصل الجملة سواء بالتقديم أو التأخير يؤدي إلى انحراف في الفهم «فاغتصاب الأماكن والنزول في غير الأوطان من شأنه أن يؤدي إلى عدم التطابق بين المستوى المنطوق والفكرة، وإذا لم يتم التطابق المذكور فسد النظم والتبتت الطرق المؤدية إلى الغرض، واضطر القارئ إلى إعادة تركيب الأجزاء وتنسيقها حتى يحصل على صورة المعنى»⁴.

فالتقديم قد يكون دافعا للبس أو جالبا له حسب المباحث، واللبس قيد من القيود التي تحد من حرية الجملة العربية ومن حركية مفرداتها، وقد حاول البرهنة على هذا الأمر من خلال النماذج النحوية التالية والتي لا تخرج عما ذهب إليه المتقدمون⁵:

أ- التباس المبتدأ بالخبر.

ب- التباس المبتدأ بالفاعل.

ج- التباس الفاعل بالمبتدأ.

د- التباس الفاعل بالمفعول.

1- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط01، 1985، ص120.

2- رشيد بلحبيب: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، ص45.

3- رشيد بلحبيب: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، ص49.

4- المرجع نفسه، ص51.

5- المرجع نفسه، ص52 وما بعدها.

هـ- التباس المقصور بالمقصور عليه.

و- موضع الجار والمجرور: وقد ذكر بعض البلاغيين في أسباب التقديم والتأخير، أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ^ط وَإِنْ يَكُ كَذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ^ط وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَابٌ﴾ [غافر/28]، يقول التفتازاني 792هـ: «ولأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى؛ نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ فإنه لو أُخِّرَ ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عن قوله ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ لثُوِّمَ أنه من صلة يكتم؛ فلا يفهم أنه منهم»¹. وعلق الزركشي 794هـ عن هذه الآية بقوله: «فإنه لو أُخِّرَ قوله ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ فلا يفهم أنه منهم»².

وقد ذكر "جبر ضومط" في كتابه "الخواطر الحسان في المعاني والبيان" وبالضبط في باب "في ترتيب توابع متعلقات الفعل"، أنه في قوله تعالى ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ [غافر/28]، قد اشتملت هذه الآية على ثلاثة نعوت فُقدّم أهمها وأخصرها وهو مؤمن وتأخر النعت الجملة يكتم إيمانهمنا للالتباس ومراعاة لحسن الرصف معاً³. ولزيادة الإيضاح يذكر جبر ضومط صور التراكيب الممكنة في هذه الآية⁴:

1- سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط03، 2013، ص48.

2- بدر الدين بن محمد بن عبد الله الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج03، ص233.

3- جبر ضومط: الخواطر الحسان في المعاني والبيان، ص74.

4- المرجع نفسه، ص74.

- 1- وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه.
- 2- وقال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون.
- 3- وقال رجل من آل فرعون مؤمن يكتم إيمانه.
- 4- وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه مؤمن.
- 5- وقال رجل يكتم إيمانه من آل فرعون مؤمن.
- 6- وقال رجل يكتم إيمانه مؤمن من آل فرعون.

فمن هذه الصور الست يذكر جبر ضومط، أن الثانية والخامسة ممنوعتان لوقوع الالتباس فيهما والثالثة والرابعة والسادسة جائزات بحسب اللغة إلا أن البلاغة تتكرهن لتقدم غير الأهم فيهن على الأهم ولمخالفتهن حسن الرصف، بخلاف الجملة الأولى فإنها جامعة لجميع شروط البلاغة¹.

ز- التباس أحد المفعولين بالآخر.

1- جبر ضومط: الخواطر الحسان في المعاني والبيان، ص74.

المبحث الثاني: الرتبة بين الدارسين العرب القدامى والمحدثين:

لعل المتتبع لهذا المصطلح يجده قد نال اهتمام علمين هامين، كان أولهما علم النحو، هذا العلم الذي حاول أصحابه في البداية الحفاظ على الكلام من الخطأ واتقاء اللحن خاصة ما تعلق بالقرآن الكريم، وذلك من خلال استقراء كلام العرب والأخذ عن الأعراب الأقحاح في تلك الفترة الزمنية، وتفضيل بعضهم على بعض، فكان الأخذ من أسنة الفصحاء ضمن شروطهم ومنه كانت ترتكز على المبنى والشكل الخارجي للجملة، فرصدوا تحركات ألفاظها ومعرفة كيفية تركيبها بين الكلم.

والثاني علم المعاني الذي يعنى بتتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره¹، فامتزجت القواعد النحوية بالمعاني واللطائف البلاغية، يقول أحمد الشايب: « فالنحو - ومنه الصرف - يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصريفها وبيان علاقاتها معاً في الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك في تكوين التراكيب الصحيحة، والفقر المترابطة الأجزاء، وبذلك تنتهي مهمته مادام قد حقق لنا صحة العبارة في ذاتها بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين، وعلى الفن البلاغي بعد ذلك أن يتصرف في العبارة مع بقاء صحتها يجعلها سلسلة قوية التأثير، بعيدة عن التافر، سهلة قريبة الفهم/.../ لأن البلاغة تستلزم أمرين: الصواب النحوي، ثم الجمال والملائمة لأذواق المخاطبين وعقولهم»².

أولاً- الرتبة في الدرس النحوي القديم: اختلف النحويون في دراسة بعض المسائل النحوية الفرعية كقضية الرتبة، هذا الاختلاف يعود طبعاً إلى الاتجاهات التي ظهرت في دراسة النحو العربي فتعددت المدارس وحاول علماءها النظر في هذه المسألة كل حسب موقفه

1- جلال الدين محمد بن عبد الرحمان بن عمر بن أحمد بن محمد: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط01، 2003، ص23.

2- أحمد الشايب: الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية. القاهرة، مصر، ط08، 1991، ص26.

واتجاهه الذي ينتمي إليه، وسوف نعرض في هذه النقطة موقف كل مدرسة حول هذه القضية.

01- الرتبة عند المدرسة البصرية:

1-01- الخليل بن أحمد الفراهيدي: يبدو أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي كان له السبق في الحديث عن ظاهرة التقديم والتأخير، حين رأى في الكلام بعضه حسناً وبعضه قبيحاً وذلك من خلال الأمثلة التي قدمها لكن دون أن يتعرّض إلى السر البلاغي لهذه الظاهرة واكتفى باعتبارها كلام عربي جيّد، فمن ذلك ما ذكره سيبويه عن الخليل في قوله: « وزعم الخليل - رحمه الله- أنه يستقبح أن يقول قائمٌ زيدٌ، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضربَ زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيداً مؤخرًا وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً. وهذا عربي جيّد، وذلك قولك تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك»¹.

يوضّح السيرافي مراد الخليل بقوله: «يريد أنّ قولك قائمٌ زيدٌ قبيح إن أردت أن تجعل قائمٌ المبتدأ وزيد خبره أو فاعله، وليس بقبيح أن تجعل قائمٌ خبراً مقدماً والنية فيه التأخير كما تقول: ضربَ زيداً عمرو والنية تأخير زيد الذي هو مفعول وتقديم عمرو الذي هو فاعل»² فالملاحظ لكلام الخليل وما نشره السيرافي أن التقديم عند الخليل إنما هو على نية التأخير، ويبقى على حكمه الذي كان عليه قبل أن يقدم؛ فالخبر في زيدٌ قائمٌ يظل خبراً إذا قلنا قائمٌ زيدٌ، وتقديم المفعول في ضربَ عمرو زيداً يبقى على حاله مفعولاً إذا قلنا: ضربَ زيداً عمرو وهذا هو الشرط الحسن للتقديم عند الخليل، وبدون مراعاة هذا الشرط يصبح الكلام قبيحاً، لأنه إمّا أن يؤدي إلى لبس كما في تقدم المفعول حين يصبح فاعلاً، أو يؤدي إلى المحال كما في تقديم الخبر حيث يخبر عن النكرة بالمعرفة³.

1- سيبويه: الكتاب، ج02، ص127.

2- المرجع نفسه، ج02، ص127.

3- عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 1998. ص59.

01-2- عند يونس بن حبيب 182هـ: لم يتعرض يونس بن حبيب للسر البلاغي الذي تقدّمه ظاهرة التقديم والتأخير، بل اكتفى بذكر هذه الظاهرة في باب إدخال همزة الاستفهام على الشرط والجزاء فهو يقول: « هو في نية التقديم ويقدره: أأتيك إن تأتني»¹.

01-3- عند سيبويه: يبدو أنّ هذه الكلمة (الرتبة) لم تذكر صراحة عند سيبويه، وإنما عبّر عنها بمصطلحات عدّة منها مصطلح الموضع وهي عنده ضربان: لازمة وغير لازمة فالرتبة اللازمة: هي من تحتفظ بمواضعها من التراكيب لا تفارقه، يقول: سيبويه: «ولم يفصلوا بين أنّ وأخواتها وبين الفعل كراهية أنّ يشبهوها بما يعمل في الأسماء/.../ولا تكون إلّا في أوّل الكلام لازمة لموضعها لا تفارقه فكرهوا الفصل لذلك، لأنه حرف جامد»² فقد ذكر سيبويه أحد الحروف التي تلزم صدارة الكلام.

وقد تحدث سيبويه عن الرتبة بمصطلح آخر جعله مرادفًا لها حين أشار إلى أهمية التقديم والتأخير، والغاية التي تلتبس من وراء التقديم عند العرب حيث قال: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهمّانهم ويعنيانهم»³، ولعلّ أكثر ما تناوله الدارسون في هذا الجانب وأشاروا إليه، حديث سيبويه في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول⁴، فأرادوا تقديم المفعول للاهتمام والعناية به، فعد المفعول به من العناصر التي لها حرية التحرك يسار موقعه أو يمينه ما لم يمنع مانع.

كما لم يجعل سيبويه التقديم والتأخير للعناية والاهتمام فقط، بل جعله لعل بلاغية أخرى، فترى عادة أحمد التواب أنّ التقديم في باب ظنّ نحو: عبدُ الله أظنّ ذاهبًا، جاء لغرض بلاغي آخر، ولعامل نفسي طرأ على المتكلم أثناء كلامه وحول يقينه إلى شك،

1- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السري بن سهيل الزجاج: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، د ط، ج03، ص782.

2- سيبويه: الكتاب، ج02، ص13.

3- المرجع نفسه، ج01، ص34.

4- المرجع نفسه، ج01، ص34.

فألزمه تغيير وضع الألفاظ كما ينبغي أن تكون عليه¹. كما يأخذنا سيبويه إلى سر بلاغي آخر غير الاهتمام والعناية بسببه التقديم والتأخير، وهو إفادة المخاطب التثبيته، قائلاً: « فإذا بَنَيْتَ الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربه، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبني عليه الفعل أنه في موضع منطلق إذا قلت: عبدُ الله مُنْطَلِقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُني على الأقل وارتفع به، وإنما قلت عبد الله فنسبته فَنَبَّهْتُهُ له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»².

أما الرتبة غير اللازمة: فهي تدخل ضمن إشارات سيبويه، وقد تكلم في هذا النحو على أمور عدة يعسر حصرها في هذا البحث، فهي تغير يصيب مواقع الكلم تقديمًا أو تأخيرًا في التركيب اللغوي معًا، ففي حديثه عن أدوات الاستفهام فإنه يرى أنه إذا كان الفعل هو المسؤول عنه فالأولى تقديمه، ولكن تأخيره حسن أيضًا³، « وتقول: أضربت زيدًا أم قتلته، فالبدء هاهنا بالفعل أحسن، لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل هاهنا أحسن»⁴.

ويجيز سيبويه تقديم الاسم إذا كانت الأداة هي الهمزة، وذلك لأنَّ المسؤول عنه بها يحسن وقوعه بعدها، فإذا كان الاسم هو المسؤول عنه وقع بعدها، ولكنه إنَّ لم يقع بعدها، لا يكون النظم فاسدًا، أي أنَّ المسؤول عنه قد يتأخر، لكن تقديمه أولى⁵، يقول: « وذلك قولك أزيدٌ عندك أم عمرو؟ وأزيدًا لقيت أم بشرًا؟ فأنت الآن مُدَّعٍ أنَّ عنده أحدهما، واعلم أنَّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن، لأنَّك لا تسأله عن اللقي، إنَّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو فبدأت بالاسم، لأنك تَقْصُدُ قَصْدَ أن يُبيِّنَ لك أيُّ الاسمين في هذا الحال، ولو قلت: ألقىت زيدًا أم عمرًا كان جائزًا حسنًا، وإنما كان تقديم الاسم ههنا

1- غادة أحمد التواب: التقديم والتأخير في المثل العربي، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، د ط، 2010، ص36.

2- سيبويه: الكتاب، ج01، ص81.

3- المرجع نفسه: ج03، ص171.

4- يوسف أبو العدوس، همزة الاستفهام بين المفهومين النحوي والبلاغي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات. إربد، الأردن،

مج02، ع02، 1987، ص149.

5- المرجع نفسه: ص149.

أحسن، ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخرًا، لأنه قصد أحد الاسمين، فبدأ بأحدهما»¹. ثم يقول في باب أو: « تقول ألقيت زيدًا أو عمرًا أو خالدًا...واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسن؛ لأتلك إنما تسأل عن الفعل بمن وقع. ولو قلت: أزيدًا لقيت أو عمرًا أو خالدًا، وأزيد عندك أو عمرو أو خالد كان هذا في الجواز والحسن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى أيهما»². ولم يلفت سيبويه النظر إلى السر البلاغي لظاهرة التقديم والتأخير فحسب، وإنما قد يأتي عنده سببًا في قبح الكلام، وإن كان موافقًا لقواعد النحو، يقول في ذلك: « ويحتملون قبح الكلام، حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقص فمن ذلك قوله: صَدَدْتُ فَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومٌ³ وإنما الكلام، وقل ما يدوم وصال»⁴. ونجد من بين المحدثين من يرى «أسبقية سيبويه بوضع كثير من الإشارات التي تشكل معظم أبواب علم المعاني، وكثير من أبواب البيان، وصورتين من محسنات البديع نظن أننا نكون بمنأى عن الاتهام إذا قلنا إن سيبويه قد ساهم مساهمة فعالة في وضع علم المعاني»⁵، غير أن هذه الصورة لم تلق ترحيبًا عند بعض الآخرين ومردهم في ذلك أن سيبويه قصد علم النحو، حتى أن هذه الإشارات جاءت متفرقة في كتابه، حتى أننا نجد من وصف هذا الرأي بالمتطرف⁶.

1- سيبويه: الكتاب، ج03، ص ص169-170.

2- يوسف أبو العدوس، همزة الاستفهام بين المفهومين النحوي والبلاغي، ص179.

3- اختلف في قائل هذا فمنه من نسبه إلى المرار بن سعيد، ينظر: التبريزي والبطلبوسي والخورزمي: شروح سقط الزند تح: مصطفى السقا وآخرون، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ط03، 1945، ج04، ص166 وينسبه البغدادي فيخزانتة لعمر بن أبي ربيعة، ينظر: البغدادي: خزنة الأدب، ج01، ص31.

4- سيبويه: الكتاب، ج01، ص31.

5- عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، ص131.

6- يذكر أحمد مطلوب أن أحد الباحثين قد تطرف حين عد سيبويه واضع علمي المعاني والبيان مستندًا في ذلك إلى الإشارات المتفرقة الموثقة في الكتاب، وهو يخص بالذكر " أحمد مصطفى المراغي " الذي وضع في كتابه: تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، عنوانين، الأول واضع علمي المعاني والبيان وسيبويه "، ص43، والثاني سماه " التعريف بعلماء البلاغة"، ص58، وقد ذكر في هذا العنوان سيبويه وصفه في المرتبة الأولى وهذا بحسب الترتيب الزمني.

يقول أحمد مطلوب: «إنَّ سيبويه لم يكن إلاَّ واحدًا من الذين ذكروا بعض مسائل البلاغة بصورتها البسيطة الساذجة، ولعل

سيبويه عندما نشر هذه المسائل القليلة لم يقصد إلى علم غير النحو، ولم ير علمًا خاصًا هو علم البلاغة أو أحد فنونها الثلاثة»¹.

01-4- الرتبة عند المبرِّد 285هـ: لم يذكر المبرِّد مصطلح الرتبة في كتبه وإنما عبَّر عنها بمصطلحات أخرى، وقد كثر عنده استعمال مصطلح التقديم والتأخير خاصة في كتابه "المقتضب"²، حيث جَوَّز التقديم والتأخير في الحالات التي لا يشكل فيها المعنى يقول: «وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل، تقول: **ضَرَبَ زَيْدٌ عُمَرَ، وَضَرَبَ زَيْدًا عَمْرُو** لأن الإعراب مبين»³، وهي إشارة إلى المسألة التي يدخلها اللبسُ فهو يقر أن يبقى الشيء في موضعه ليزول اللبسُ، يقول: في هذا الشأن: « **فَإِنَّ قَلْتَ: ضَرَبَ هَذَا هَذَا، أَوْ ضَرَبْتَ الْحُبْلَى الْحُبْلَى** لم يكن الفاعل إلاَّ المتقدِّم»⁴، فإذا كانت الحُبْلَى الأولى فاعلاً لم يجز أن تتقدَّم الحُبْلَى الثانية عليها، لأنه ملبس لا يتبيَّن فيه الإعراب.

هذا ويرى المبرِّد في تصرف العامل سبباً يسمح من خلاله العمل في المُقَدِّم والمؤخَّر ومن جهوده سبباً في بقاء الشيء في موضعه وذلك في قوله: «فهذا قول معنى في جميع العربية: كلُّ ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخَّر، وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه، لأنه مدخل على غيره»⁵.

كما يشير المبرِّد أيضاً إلى أن أي تركيب من تراكيب التقديم والتأخير في الحال جائز. فيتقدم الحال على صاحبها وعاملها شرط أن يكون الفعل متصرفاً وقد ورد هذا في كلام العرب والقرآن الكريم. نقول: « **جاء رَاكِبًا زَيْدٌ وَرَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ،** ومن كلام العرب: **رَأَيْتُ زَيْدًا**

1- أحمد مطلوب: البلاغة عند السكاكي، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، ط01، 1964، ص80.

2- المبرِّد: المقتضب، ج02/69-71-142. ج03/05-27-95-118-212. ج04/190.

3- المرجع نفسه: ج03، ص118.

4- المرجع نفسه: ج03، ص118.

5- المرجع نفسه: ج04، ص190.

مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا، وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَاكِبًا مَأْشِيًا»¹. وقوله عز وجل: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ تَخْرُجُونَ مِنْ
الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنْتَشِرٌ﴾ [القمر_07]².

كذلك من ضمن حديث المبرّد عن ظاهرة التقديم والتأخير حديثه عن جواز التقديم والتأخير في الأفعال المتصرفة، نحو: «عَلَامَةٌ كَانَ زَيْدًا يَضْرِبُ، فَكَانَ جَيِّدًا أَنْ تُنْصَبَ الْغَلَامَ بِيَضْرِبُ، لِأَنَّهُ كُلُّ مَا جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ مِنَ الْأَخْبَارِ جَازَ تَقْدِيمَ مَفْعُولِهِ، يَقُولُ: «تَقْدِيمَ خَيْرِ الْمُتَصَرِّفِ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ عَلَيْهَا جَائِزٌ وَكَذَلِكَ تَقْدِيمَ مَعْمُولِ أَخْبَارِهَا عَلَيْهَا إِلَّا فِي الْمَنْفِيِّ بِهَا لِأَنَّ مَا لَهَا صَدَرَ الْكَلَامِ»³، ولو رفع الغلام لكان غير جائز، لأنّه إضمار قبل الذكر. فالتصفح لكتب المبرّد يجده يوضّح العلاقة القائمة بين الترتيب والمعنى، فقد نقل الزجاجي عنه في كتابه "الإيضاح" قوله «قال أبو العباس: الفرق بين ضَرَبْتُ زَيْدًا وَزَيْدٌ ضَرَبْتُهُ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَإِنَّمَا أُرِدْتُ أَنْ تَخْبِرَ عَن نَفْسِكَ وَتَثْبِتَ أَيْنَ وَقَعَ فِعْلُكَ، وَإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، فَإِنَّمَا أُرِدْتُ أَنْ تَخْبِرَ عَن زَيْدٍ»⁴.

01-5- الرتبة عند السيرافي 368هـ: لعلّ المتصفح في الكتب النحوية القديمة يجد أنّ هذا المصطلح (الرتبة) قد ظهر في منتصف القرن الرابع الهجري، وقد ذكره السيرافي في شرحه للكتاب حيث يقول: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، فلزمته الهاء، يعني: أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ "زَيْدًا" هُوَ الْأَوَّلُ فِي الرِّبْتَةِ، فَلَا يَدُ مِنْ أَنْ تَرْفَعَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، فَإِذَا رَفَعْتَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ فَلَا يَدُ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ الَّتِي بَعْدَهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ إِلَيْهِ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مَبْنِيَةً عَلَى الْمَبْتَدَأِ»⁵.

1- المبرّد: المقتضب، ج04، ص ص 168-169.

2- المرجع نفسه، ج04، ص109.

3- المرجع نفسه، ج04، ص102.

4- الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ص ص 136-137.

5- السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج01، ص373.

ويذكر أبو علي الفارسي 377هـ هذا المصطلح في باب إعراب الأسماء: «إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب، رفع ونصب وجرّ، فالرّفْع في الرتبة قبل النصب والجرّ، وذلك أنّ الرّفْع يستغني عن النصب والجرّ، نحو قامَ زيدٌ، وعمروُ منطلقٌ، والنصب والجرّ لا يكونان حتى يتقدّم الرفع نحو: قامَ زيدٌ قيامًا، ومررتُ بعمرُو اليومَ»¹.

نجد أيضًا السّيرافي يذكر مصطلح الرتبة في باب علم الكلم من العربية حين قسم الكلم إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، فنجده يقول: « فالأسماء قبل الأفعال في الرتبة لقيامها بأنفسها واستغنائها عن الأفعال»².

وقد حاول السّيرافي أن يخرج النّحو من دائرة الخطأ والصّواب ليذهب به إلى النسق والتراكيب، فليس الأمر عنده مجرد وضع كلمات بعضها إلى بعض. بل يتعدى إلى التركيب الذي يحاول المخاطب إيصاله إلى المتلقي عن طريق التصرف من خلال التقديم والتأخير، يقول السّيرافي: « إنّ معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها. وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، فإنّ زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغًا بالاستعمال النادر، والتأويل البعيد، أو مردودًا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم»³. فمهمة النحو عند السّيرافي كما يراها مصطفى مندور هي تفسير سلامة اللفظ في سكناته وحركاته، وسلامته داخل الإطار العام الذي نسلكه فيه حين نركبه مع غيره، وهو إذن يفصله على جانب علم المعاني الذي يتوقف مع التقديم والتأخير وكأنّ النّحو معين على البلوغ⁴.

وأشار السّيرافي في شرحه لكتاب سيبويه إلى رتبة الفاعل وعده من الرتب المحفوظة من خلال قوله: « وهذا أنّ الفاعل أول؛ لأنّ ترتيبه أن يكون بعد الفعل»⁵. فهو يرى أنّ

1- الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ج1، ص209.

2- المرجع السابق، ص17.

3- مصطفى مندور: اللغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، د ت، ص ص 138-139.

4- مصطفى مندور: اللغة بين العقل والمغامرة، ص139.

5- السّيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج1، ص260.

الفعل والفاعل كالمبتدأ والخبر، إِلَّا أَنَّ التقديم والتأخير والزمان الذي يدل على صيغة الفعل، «ألا ترى أنك إذا قلت: "قَامَ زَيْدٌ" فمعناه "زَيْدٌ قَائِمٌ" إِلَّا أَنَّ "قَامَ زَيْدٌ" قد دلَّ على زمان متقدِّم، والقيام الذي به خبرت عن زيدٍ ملفوظ به قبله. وإذا قلت "زَيْدٌ قَامَ" فهو غير دال على زمان متقدِّم أو متأخَّر»¹.

نجد السِّيرافي أيضًا يذكر الرتب غير المحفوظة أثناء حديثه عن المفعول به وعدَّ هذا النوع ضربًا من التوسع في الكلام شرط دلالة الإعراب عليه، قال أبو سعيد: «أما قولهم: ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ اللَّهِ، فَإِنَّهُمْ قَدَّمُوا الْمَفْعُولَ عَلَى الْفَاعِلِ لِدَلَالَةِ الْإِعْرَابِ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَضُرْ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى تَقَدُّمَهُ، اِكْتَسَبُوا بِتَقْدِيمِهِ ضَرْبًا مِنَ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ»².

أما في حالة وقوع لَبْس في الكلام نظير عدم بيان الإعراب في الفاعل ولا في المفعول، فإنه يوجب تقديم الفاعل لأمن اللبس، يقول السِّيرافي: «فإذا وقع في الكلام ما لا يتبيَّن فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قَدَّمَ الْفَاعِلَ لَا غَيْرَ، كَقَوْلِهِمْ: ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى، فَعِيسَى هُوَ الْفَاعِلُ لَا غَيْرَ، وَإِنْ كَانَ الْإِعْرَابُ فِي أَحَدِهَا جَازَ التَّقْدِيمَ وَالتَّأخِيرَ، كَقَوْلِكَ: ضَرَبَ زَيْدًا عِيسَى، وَضَرَبَ عِيسَى زَيْدًا»³. جانبًا آخر من رؤية السِّيرافي لظاهرة التقديم والتأخير، فهو يراه حدوث نغمة موسيقية من خلال تكرار السجع وتواليه، يقول في هذا الجانب: «وربما اتفق السَّجْعُ فِي الْفَاعِلِ فِيؤَخِّرُونَهُ»⁴.

02- الرتبة عند المدرسة الكوفية:

02-1- الرتبة عند الفراء 207هـ: أجمع الدارسون على أَنَّ الْفَرَّاءَ لَمْ يَضِفْ شَيْئًا فِي كِتَابِهِ "مَعَانِي الْقُرْآنِ" إِلَى مَا قَالَهُ سَبِيوِيهِ فِي هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، فَاقْتَصَرَ عَلَى بَيَانِ تَقْدِيمِ الْكَلِمَةِ فِي الْآيَةِ الْقُرْآنِيَةِ فَقَطْ دُونَ أَنْ يَتَعَرَّضَ إِلَى سَبَبِ وُرُودِ هَذَا التَّقْدِيمِ، فَيَذْكَرُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا

1- السِّيرافي: شرح كتاب سيبويه، ج01، ص261.

2- المرجع نفسه، ج01، ص263.

3- المرجع نفسه، ج01، ص263.

4- المرجع نفسه، ج01، ص263.

كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِيْزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴿١٢٩﴾ [طه/129]، يريد: لو لا كلمة وأجل مسمى لكان لزامًا مقدم ومؤخر¹، وهذا دون الإشارة إلى السر البلاغي لهذا التقديم يعلّق عبد القادر حسين على قول الفراء مقدّم و مؤخر: دون أن يبيّن لماذا كان هذا التقديم والتأخير: «ولا يتجاوز [الفراء] تلك النظرة المحدودة التي تحصر التقديم والتأخير في وضع كلمة موضع الأخرى وتبادل مكان الكلمتين فتفسح إحداها مكانها للأخرى»². وفي موضع آخر نجده يعلّق على سقوط حرف العطف في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلْنَاكُمْ مَا تَحِبُّونَ﴾ [آل عمران/152]، يقال: إنه مقدّم ومؤخر؛ بمعناه: حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم، فهذه الواو معناها السقوط³. وهكذا في كل موضع من مواضع التقديم في الكتاب لم نلاحظ فيها أية إشارة إلى السر البلاغي: فلم يستطع اللّحاق بسببويه وإنما قنع بالوقوف إلى جوار أبي عبيدة ومحاذاته⁴.

• قواعد الرتبة النحوية بين المدرستين البصرية والكوفية:

من بين الخلافات التي واجهت نحاة البصرة والكوفيين نجد ظاهرة الرتبة فقد عالجوها في مسائل متفرقة وعديدة، وقد حاولنا في هذا العنوان أن نذكر بعض ما اختلفوا فيه من مسائل:

- ذهب البصريون إلى وجوب تأخير الفاعل عن فعله وهو حكم مطلق، في حين نجد الكوفيين يجوزون تقدم الفاعل على فعله، قال الصبان: «قوله وجوب تأخيره أي عند البصريين دون الكوفيين ولهذا يجيزون فاعلية زيد في زَيْدٌ قَامَ»⁵. واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين:

- 1- الفراء: معاني القرآن، ج2، ص105.
- 2- عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص139.
- 3- المرجع السابق، ج01، ص238.
- 4- عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، ص140.
- 5- الصبان: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج02، ص64.

أحدهما: أنّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعاً، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

ثانيهما: أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ، وذلك أنك إذا قلت: **زَيْدٌ قَامَ** وكان تقديم الفاعل جائزاً- لم يدر السامع أردت الابتداء بزيد و الإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل، وقام حينئذ خال من الضمير؟ ولا شك أن بين الحالتين فرقا، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن، وجملة المبتدأ وخبره الفعلي تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد، ولا يجوز إغفال هذا الفرق¹، أما استدلال الكوفيين على جواز تقديم الفاعل على فعله فقد ذكرناه في مبحث سابق.

- ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة؛ فالمفرد نحو: **قَائِمٌ زَيْدٌ**، والجملة نحو: **أَبُوهُ قَائِمٌ زَيْدٌ**. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة².

- يذكر أبو حيان الأندلسي في كتابه "ارتشاف الضرب" أن جمهور الكوفيين، والمبرد والزجاج، وابن السراج، والسيرافي، وأبو علي في الحلييات، وابن عبد الوارث، والجرجاني والسهيلي، وأكثر المتأخرين إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وذهب قدماء البصريين، والفراء، وأبو علي في المشهور، وابن برهان، والزمخشري، إلى جواز ذلك واختاره ابن عصفور³. وقال ابن عقيل: «اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ليس عليها، فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين-ومنهم المنصف- إلى المنع. وذهب أبو علي الفارسي وابن برهان إلى الجواز؛ فنقول: **قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ**، واختلف النقل عن

1- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج02، ص ص77-78.

2- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج01، ص56.

3- أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ص ص1171-1172.

سيبويه؛ فنسب قوم إليه الجواز، وقوم المنع»¹. ويعلل سالم مكرم سبب امتناع جمهور البصريين تقدم خبر ليس عليها، ذلك لأنهم قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود².

- يمنع البصريون والفراء تقديم خبر مازال عليها؛ لأنّ ما أم حروف النفي وما في صلة النفي لا يتقدم عليه؛ لأن النفي له صدر الكلام في حين يجيز ابن كيسان وبقية الكوفيين تقديم الخبر عليها³.

- ذهب الكوفيون إلى القول في تقديم معمول خبر ما النافية عليها، وحجّتهم بأن قالوا: إنما جوّزنا ذلك لأن ما بمنزلة لم و لن ولا، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، نحو: زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ، وَعَمْرًا لَنْ أَكْرَمَ، وهناك من رد عليهم بأن ما يليها الاسم والفعل، وأما لم ولن فلا يليهما إلا الفعل وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز⁴.

- ذهب الكوفيون إلى أنّ "عليك ودونك وعندك" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها، نحو: زَيْدًا عَلَيْكَ، وَعَمْرًا عِنْدَكَ، وَبِكْرًا دُونَكَ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها⁵. ووافقهم الفراء حين ذكر قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء/24].

كقولك: كتاباً من الله عليكم، وقد قال بعض أهل النحو: معناه: زَيْدًا عَلَيْكَ، أو زَيْدًا دُونَكَ⁶.

- ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر، نحو: رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ، ويجوزُ مع المضمّر، نحو: رَاكِبًا جِئْتُ. وذهب البصريون إلى

1- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج01، ص ص277-278.

2- ينظر: عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص104.

3- أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة. مصر، ط01، 2009، ص ص124-125. وينظر: العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان بن سليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1986. ص302.

4- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج01، ص140.

5- المرجع نفسه، ج01، ص187.

6- الفراء: معاني القرآن، ج01، ص260.

- أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر¹.
- يمنع البصريون تقديم التمييز على عامله المتصرف، قال سيبويه والجمهور إنَّ التمييز لا يجوز تقديمه على عامله مطلقاً، لأنه كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه، وأيضاً فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل فلا يغيّر عما كان يستحقه من وجوب التأخير². وقال الكوفيون يجوز تقديمه عليه إذا كان متصرفاً³، وإليه ذهب بعض البصريين⁴.
- ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام، نحو قولك: **إِلَّا طَعَامَكَ مَا أَكَلَ زَيْدٌ**. نص عليه الكسائي وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك⁴.
- جَوَزَ الكوفيون تقديم المرفوع مع إنَّ خاصة، لقوتها لأنها الأصل في باب الجزاء دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازي بها نحو: **إِنَّ زَيْدًا أَتَانِي آتَهُ**، في حين يرى البصريون أنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل. ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملاً فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه والتقدير: **إِنَّ أَتَانِي زَيْدٌ**⁵. ولعل هذا الاختلاف بين مدرستين عريقتين في النحو إنما يزيد من إثراء اللغة العربية وبيان استيعابها للمسائل النحوية المطروحة بين العلماء الفطاحل.

1- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص203.

2- المرادي المعروف بابن أم قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط01، 2001، ص735.

3- العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص394.

• يذكر العكبري في كتابه "التبيين"، النحاة البصريون الذين، جَوَزُوا تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان متصرفاً وهم: أبو عثمان المازني، وأبو عباس المبرّد. ينظر: المرجع نفسه، ص394.

4- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، ص222.

5- ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج02، ص504.

03- الرتبة عند المدرسة البغدادية:

03-1- الرتبة عند ابن جني 395هـ: يعقد ابن جني باباً في كتابه "الخصائص" أسماه "شجاعة العربية" تناول فيه بعض الأبواب التي لها صلة بالبلاغة، كالحذف والزيادة، والتقديم، والتأخير وقد أفرد في هذا الباب فصلاً تحدّث فيه عن التقديم والتأخير متناولاً ما يجوز منه وما لا يجوز، وما يقبله القياس، وما يسهله الاضطرار¹، فالذي يجوز تقديمه تقديم المفعول على الفاعل تارة، وعلى الفعل الناصبة تارة أخرى، كضرب زيداً عمرو، وزيداً ضرب عمرو²، والذي لا يجوز تقديمه، تقديم المستثنى على الفعل الناصب له لو قلت: إلا زيداً قام القوم، لم يجز؛ لمضارعة الاستثناء البديل؛ ألا تراك تقول: ما قام أحدٌ إلا زيداً وإلا زيداً، والمعنى واحد، فلما جرى الاستثناء البديل امتنع تقديمه³.

أمّا التقديم الذي يسهله الاضطرار، فقد عبّر عنه أيضاً بمصطلح "القيح" ومن ذلك تقديم الاسم المميّز كقوله: «ومما يقبح تقديمه الاسم المميّز، وإن كان الناصبة فعلاً متصرفاً»⁴. ويبدو أنّ معالجته لهذه الظاهرة كانت نحوية خالصة، فلم يتعدّ النحو عنه إلى البلاغة، فالتقديم عنده يخضع للقياس وصحته أو ضعفه أو فساده، مع بيان الأسباب التي أدت إلى ذلك. فالأسباب التي قدمها ابن جني لم تكن من باب العناية والاهتمام التي رآها سيبويه في تقديم المفعول به، بل عدّها رأياً رآه سيبويه، يقول في ذلك: «وإنما هو شيء رآه سيبويه وأعتقده قولاً ولسنا نقلد سيبويه ولا غيره لهذه العلة ولا في غيرها، فإنّ الجواب في هذا حاضر عتيق والخطب فيه أيسر»⁵.

فالتقديم عند ابن جني ليس لعلّة بلاغية « وذلك لأنّ المفعول قد شاع عندهم واطرد في مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذلك أبا علي إلى أن يقول إنّ تقديم المفعول على

1- ابن جني: الخصائص، ج2، ص382.

2- المرجع نفسه، ج2، ص382.

3- المرجع نفسه، ج2، ص382.

4- المرجع نفسه، ج1، ص384.

5- المرجع نفسه، ج1، ص298.

الفاعل قسم قائم برأسه كما أنّ تقديم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال واسعاً، نحو قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا تَحَشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعَلَمْتُؤُا إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر/28] وقوله عز وجل: ﴿الْهَيْكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر/01]»¹.

ويذكر ابن جني أيضاً أنّ تقديم المفعول ورد في كثير من شعر الشعراء، والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر. فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضوع له حتّى إنه إذا أُخِرَ فموضعه التقديم²، حتّى أنّه حاول أن يبرر كلامه ويظهره على بساطته للقارئ لأنّ هذا الأمر عنده لا يبدو غريباً، فيقول: «ولا تستنكر هذا الأمر الذي صورته لك ولا يجف عليك، فإنه ممّا تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تنتبشعه»³.

وذكر ابن جني مصطلح الرتبة في باب "نقض المراتب إذا عرض هناك عارض" حيث يقول: «من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا. فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول، وفساد تقديم المضمّر على مُظْهِرِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى»⁴. لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة⁵.

هذا وقد تحدّث بعض الدارسين على اهتمام ابن جني بالناحية البلاغية التي يقدمها التقديم والتأخير في التركيب اللغوي، كغادة أحمد البوّاب⁶، وعبد القادر حسين⁷، الذي يرى

1- ابن جني: الخصائص، ج01، ص296.

2- المرجع نفسه، ج01، ص297.

3- المرجع نفسه، ج01، ص297.

4- المرجع نفسه، ج01، ص ص 293-294.

5- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج01، ص240.

6- غادة أحمد التواب: التقديم والتأخير في المثل العربي، ص39.

7- عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، ص316.

أنه مع تقدّم الزمن وتصنيف ابن جني لكتابه "المحتسب" أصبح يركّز تركيزاً شديداً على التقديم، وخاصة تقديم المفعول، لبيّن أهميته البلاغية، فتقديم المفعول به عند ابن جني خرجت عن القياس والتعليل في كتابه "المحتسب" وجاءت لنكته بلاغية هي العناية بشأنه، وإنّ هذه العناية، تقوى وتضعف بحسب الحالات، وكُلّما قويت العناية اتّخذ التقديم صورة جديدة، وهذه الصورة تصل إلى أربع مراتب¹:

الأولى: أن يتقدم المفعول على الفاعل فقط، مثل **أكرمَ خالدًا محمدًا**.

الثانية: أن يتقدم على الفعل منصوبًا، مثل: **خالدًا أكرمَ محمدًا**.

الثالثة: أن يتقدم على الفعل ويصبح عمدة بعد أن كان فضلة، مثل: **خالدُ أكرمَهُ محمدًا**.

الرابعة: أن يتقدّم على الفعل مرفوعًا مثل: الحالة الثالثة، غير أنّ الجملة عندئذ تخلو من الضمير، مثل: **خالدُ أكرمَ محمدًا**، فهي أقواهما وأرفعهما منزلة، لأنّ الجملة بعد تقديم المفعول وجعله مرفوعًا تصبح مختصّة به عندما تخلو من الضمير. حتى أنّنا نجد ابن جني يقدم لنا تعليلًا آخر بيّن لنا فيه مدى اهتمام النحاة بالمفعول وقوة العناية به، وذلك من خلال بناء الفعل للمجهول قال أبو الفتح: «قولنا: **ضربَ زيدٌ** ونحوه لم يُترك ذكر الفاعل للجهد به، بل لأنّ العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد وهذا يؤكد عندك قوّة العناية بالمفعول»². فكان أسلوب البناء للمجهول قصد به التركيز على المفعول به وجعله الغاية من الكلام وأنّ اهتمامهم به يفوق كل اهتمام بغيره من أفاظ الجملة³.

وقد قدّم لنا أبو الفتح أمثلة كثيرة من القرآن الكريم وفصيح العرب من أشعار بيّن لنا الغرض البلاغي لتقديم المفعول وهي دراسة مستفيضة تدل على اهتمام أبو الفتح والنحاة العرب بهذه الظاهرة. ومن جملة ما تعرض له أبو الفتح في هذه المسألة عدم جواز تقديم الفاعل على

1- عبد القادر حسين: المختصر في تاريخ البلاغة، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 2001، ص73.

2- ابن جني: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل النجدي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، د ط، 1994، ج02، ص284. وكذلك: ابن جني: المحتسب، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، ج01، ص135.

3- عبد القادر حسين: وأثر النحاة في البحث البلاغي، ص317.

الفعل¹، حتى أنه يصوغ لنا قاعدة تكاد تكون حكماً مطلقاً في رأيه من خلال صوغه لعبارة «فليس في الدنيا»²، وكأنه يضع لنا قاعدة يخرج منها كل ما هو شاذ، وفي رأيه أيضاً لا يجوز تقدم نائب الفاعل على الفعل قياساً على الفاعل وهو بذلك يخالف رأي الكوفيين في هذه المسألة.

03-2- الرتبة عند الزمخشري 538هـ: لقد عالج الزمخشري ظاهرة التقديم والتأخير انطلاقاً من منهجه التحليلي حيث فصل ودقق في كل آيات القرآن الكريم فلا تكاد تمر عليه آية كريمة تشمل التقديم والتأخير إلا ونظر إليها نظرة ثاقبة محاولاً فيها تفسير هذه الظاهرة، ولعله من بين المظاهر التي أولت البلاغة اهتماماً بها ظاهرة الاختصاص، فقد ظهرت عناية الزمخشري بهذه الظاهرة بشكل واضح حيث « يقف بإزاء بعض الآيات التي قدم فيها المسند إليه ليدل على أن الغرض من التقديم هو التخصيص»³، يقول في تفسير آية التنزيل: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ⁴ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾﴾ [العنكبوت/62]، فكان بسط الرزق وقدره جعلاً لواحد⁴. ويقول في تفسير الآية الكريمة ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَبِّهًا مِّثْلَانِ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴿٢٣﴾﴾ [الزمر/23]، وإيقاع اسم الله مبتداً وبناء نزل عليه فيه: تفخيم لأحسن الحديث ورفع منه واستشهاد على حسنه وتأكيد لاستناده إلى الله وأنه من عنده وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه وتنبية على أنه وحي معجز مباين لسائر الأحاديث⁵، فمن خلال التفسيرات التي قدمها الزمخشري، نجده يُظهر أن الله عز وجل هو وحده من يبسط الرزق ويقدره لمن يشاء وهذا طبعاً أمر يختص بالواحد القهار، وهو وحده تعالى من ينزل أحسن الحديث دون غيره.

أيضاً نجد الزمخشري يقف أمام الآيات التي قدم فيها المسند ليدل على أن الغرض من التقديم هو التخصيص، يقول في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴿٤٤﴾﴾ [ق/44]، تقديم

1- ابن جني: الخصائص، ج2، ص384.

2- المرجع نفسه، ج2، ص385.

3- شوقي ضيف: البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، ط9، ص226.

4- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجود التأويل، ج4، ص559.

5- المرجع نفسه، ج5، ص300.

الظرف يدل على الاختصاص، يعني: لا يتيسر مثل ذلك الأمر العظيم إلا على القادر الذات الذي لا يشغله شأن عن شأن¹، كما قال تعالى: ﴿مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةً إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾ [لقمان/28]، فهذا الأمر العظيم لا تتيسر قدرته إلا للواحد الأحد وهو أمر جليل يختص به الله عز وجل.

هذا ويبين محمد حسين أبو موسى²، دلالة تقديم الخبر الظرف على الاختصاص التي وضحها الزمخشري في كشافه في عدة آيات فيذكر قوله تعالى: ﴿لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ﴾ [التغابن/01]، قدّم الظرفين ليبدل بتقديمهما على معنى اختصاص الملك والحمد بالله - عز وجل - وذلك لأنّ الملك على الحقيقة له، لأنّه مبتدئ كل شيء ومبدعه، والقائم به، والمهيمن عليه؛ وكذلك الحمد، لأنّ أصول النعم وفروعها منه³.

وقوله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ غَيْبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمَحٍ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [النحل/77]. أي: يختص به علم ما غاب فيها عن العباد، وخفي عليهم علمه⁴.

هذا ونجد الزمخشري يتحدث عن تقديم المفعول تارة للاختصاص وتارة أخرى للاهتمام، ففي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة/05]. وتقديم

المفعول؛ لقصد الاختصاص كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَمُرُونِ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ [

الزمر/64]، وقوله جلّ علاه: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي رَبًّا﴾ [الأنعام/164]، والمعنى نخصك

1- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجود التأويل، ج05، ص607.

2- محمد حسين أبو موسى، البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص271.

3- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجود التأويل، ج06، ص130.

4- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجود التأويل، ج03، ص457.

• يرى محققو هذا الكتاب أنّ أبا حيان قد نازع الزمخشري في تفسيره البحر المحيط، ذكر أنّ كلامه هذا زعم مردود عليه، ويبيّن أنّ التقديم للاعتناء والاهتمام بالمفعول، وقد ردّ كلام أبو حيان، أبي موسى في بحثه عن بلاغة القرآن في الكتاب ولا تعصب منه في هذا، بل هو فهم دقيق لكلام الزمخشري، وكلام أبي حيان معاً، ينظر: المرجع نفسه، ج01، ص117.

بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة¹.

أمّا ما ورد في تقديم المفعول به للاهتمام فنجد الزمخشري يوضح في قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ﴾ [آل عمران/83]، وقدّم المفعول الذي هو غير الله عزّ وجل على فعله لأنّه أهم من حيث أنّ الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجهة إلى المعبود بالباطل².

يضرب الزمخشري مثلاً آخر يبيّن فيه تقديم المسند الواقع خبر إنّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ ثمّ إنّ علينا حسابهم ﴿﴾ [الغاشية/25-26]، يقول الزمخشري: فإن قلت: ما معنى تقديم الظرف؟ قلت: معناه التشديد في الوعيد، وأنّ إيابهم ليس إلّا إلى الجبار المقتدر على الانتقام، وأنّ حسابهم ليس بواجب إلّا عليه، وهو الذي يحاسب على النّقيير والقطمير، ومعنى الوجوب، الوجوب في الحكمة³.

فيبدو أنّ تقديم الظرف في الآيتين الكريميتين عند الزمخشري كانت للتشديد في الوعيد، ثم أنّ رجوعهم لله الواحد القهار، حتى أننا نجد القنوي 685هـ يؤيد ما ذهب إليه الزمخشري في ذلك فيقول: « قوله ﴿إِنَّ إِلَيْنَا﴾ لا إلى غيرنا رجوعهم أي رجوع من تولى وكفر فننتقم منهم /.../ وتقديم الخبر للتخصيص والمبالغة في الوعيد أي لقصر الموصوف على الصفة؛ إذ المعنى حسابهم مقصور على الاتصاف بكونه عليه تعالى، وكذا في ﴿إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية/25]»⁴.

وقد علّق صاحب التحرير والتنوير على الآيتين السالفتين بقوله: «وعطف جملة ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾ بحرف ثمّ لإفادة التراخي الرتبي؛ فإنّ حسابهم هو الغرض من إيابهم وهو

1- المرجع نفسه، ج01، ص ص117-118.

2- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجود التأويل، ج01، ص577.

3- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجود التأويل، ج06، ص377.

4- ناصر الدين عبد الله عمر بن محمد الشيرازي: حاشية القنوي ومعه حاشية ابن التمجيد، دار الكتب العلمية، بيروت،

لبنان، ط01، 2001، ج20، ص ص243-244.

أوقع في تهديدهم على التوالي»¹، ويقول ابن التمجيد: « إذا كان مباشر الحساب الملك الجبار بنفسه وحده، يكون ذلك الحساب أمراً خطيراً مخوفاً عنه »². لقد قدّم لنا الزمخشري غرضاً من أغراض البلاغة ألا وهو التخصيص وبين كيفية الاستفادة منه انطلاقاً من ظاهرة التقديم والتأخير.

03-3- الرتبة عند ابن يعيش 643هـ: تحدث ابن يعيش عن ظاهرة التقديم والتأخير في خصم حديثه عن خبر كان إذا كان ظرفاً فجوز تقديمه، فإذا كان الخبر ظرفاً « فالأحسن تقديمه وإذا كان لغواً فالأحسن تأخيره مع أنّ كلا جائر وهما عربيان ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص/04]³. فله لغو هنا والخبر كفواً، فإذا كان لغواً لماذا لم يسقط؟ فإن سقوطه يخل بمعنى الكلام الأول ألا تراك لو قلت ولم يكن كفواً أحد لم يصح الكلام⁴، في حين نجد الرضي في شرحه للكافية لم يستحسن تقديم الظرف اللغو، ولكنه جوّز قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ لأنه معقّد الفائدة إذ ليس الغرض نفي الكفاء له تعالى، فقدم اهتماماً بما هو المقصود معنى، ورعاية للفواصل لفظاً»⁵.

فابن يعيش من خلال هذا الشرح يجوّز تقديم خبر كان إذا كان ظرفاً على اسمها. أمّا في حالة ما لحق بكان واسمها وخبرها لغو فنجده يرى أنّه من الأحسن تأخيرها، كما يجوز أيضاً أن تتقدم على اسمها وخبرها كما في الآية الكريمة السالفة الذكر. أيضاً نجد ابن يعيش يتحدث في باب "كان وأخواتها" على أنّ « تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل لأنّ مرتبة العامل قبل المعمول فلا يجوز تقديم المعمول حيث لا يجوز تقديم العامل وكذلك سائر أخواتها يجوز فيها التقديم والتأخير»⁶.

1- الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، ج30، ص309.

2- مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي: حاشية ابن التمجيد، ضبط: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2001، ج20، ص243.

3- ابن يعيش: شرح المفصل، ج07، ص96.

4- ابن يعيش: شرح المفصل، ج07، ص96.

5- محمد عبد الخالق عزيمة: دراسات الأسلوب القرآن الكريم، ق03، ج01، ص328.

6- ابن يعيش: شرح المفصل، ج07، ص97.

وفي حديثه عن الأصل والفرع يرى أنَّ إنَّ وأخواتها لما كانت فرعاً في العمل على الأفعال ومحمولة عليها جعلت دونها بأن قَدَّم فيها المنصوب على المرفوع حطاً لها عن درجة الأفعال، وذلك لأنَّ تقديم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل أصل على ما ذكره¹. كما نجده يتكلم عن حكم تقديم المضمرة عن الظاهر فيقول: «إنَّ تقديم المضمرة على الظاهر إنما يمتنع إذا تقدم لفظاً ومعنى، نحو: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا، وأمَّا إذا تقدَّم لفظاً والنية به التأخير فلا بأس به نحو: ضَرَبَ غُلَامُهُ زَيْدًا، ألا ترى أنَّ الغلام هاهنا مفعول ومرتبته المفعول أن يكون بعد الفاعل، فهو وإنَّ تقدَّم لفظاً، فهم وإنَّ تقدَّم لفظاً، فهو مؤخر تقديراً وحكماً»².

04- الرتبة عند المدرسة المصرية:

04-1- عند ابن هشام 761هـ: ولابن هشام نصيب في هذا المبحث حيث نجده يتحدث عن التقديم والتأخير في باب المبتدأ والخبر، وقد عدَّ حالات تقديم الخبر جوازاً ووجوباً فقد منع تقدُّم الخبر خيفة التباسه بالمبتدأ، وذلك إذا كانا معرفتين، أو بخلاف نحو: رجلٌ صالحٌ حاضرٌ، وأبو يوسف أبو حنيفة³. يعلِّق الرضي على هذه المسألة بقوله: «وذلك لأننا نعرف أنَّ الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر كقولك، أبو يوسف وأبو حنيفة، ولو أردت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف فأبو يوسف هو الخبر»⁴.

ومن ضمن ما تم ذكره في باب المبتدأ والخبر أيضاً وجوب تقدم الخبر على المبتدأ نحو: في الدار رجلٌ، وأين زيدٌ، وقولهم: على التمرة مثلها زَيْدًا، فيعلل ابن هشام أسباب هذا التقدم قائلاً: «وإنما وجب في ذلك تقديمه لأنَّ تأخيره في المثال الأوَّل يُفْتَضِي التباس الخبر بالصفة؛ فإنَّ طلب النكرة الوصف لتختص به طلب حثيث، فالتزم تقديمه دفعا لهذا الوهم.

1- عبد اللطيف محمد الخطيب: ابن يعيش وشرح المفصل، مكتبة الكويت الوطنية، د ط، د ت، ص 375.

2- ابن يعيش: شرح المفصل للزمخشري، ج 01، ص 235.

3- ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية، ابن مالك، ج 01، ص 206.

4- الاسترأبادي: شرح الرضي على الكافية، ج 01، ص 257.

وفي الثاني إخراج ما له صدر الكلام-وهو الاستفهام- عن صدريته، وفي الثالث عَوْدُ الضمير على متأخره لفظاً ورتبه «¹».

تناول أيضاً ابن هشام موقع الفاعل مع عامله فلا يجوز أن يتأخر عامله عنه، نحو: قَامَ أَخَوَاكَ، لا يجوز أن تقول: أَخَوَاكَ قَامَ، وإنما يقال: أَخَوَاكَ قَامَا، فيكون "أخوك" مبتدأ وما بعده فعل وفاعل، والجملة خبر². كما نجده يذكر شروط صاحب الحال وقد عدّها أربعة من ضمنها التأخير عن الحال كقول الشاعر:

لِمِيَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلُ يُلُوْحُ كَأَنَّهُ خِلَّلٌ³.

"فمُوحِشًا" حال "طَلَّلُ" وهو نكرة لتأخيره عن الحال، فينصب موحشًا على الحال، وكان أصله صفة لطلل، فتقدّمت على الموصوف فصارت حالاً⁴.

04-2- عند السيوطي 911هـ: يذكر السيوطي ضمن كتابه "معترك الأقران في إعجاز القرآن" جماليات التقديم والتأخير في آيات القرآن الكريم فقد ذكر منها عشرة أنواع لأسباب التقديم في القرآن الكريم وهي⁵:

الأول: التبرك، كقوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَابِئًا بِالْقِسْطِ لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [آل عمران/18].

الثاني: التعظيم كقوله: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [النساء/69].

الثالث: التشريف، كتقديم الذكر على الأنثى في نحو: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾

1- ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط04، 2004. ص120.

2- المرجع نفسه، ص169.

3- الشاهد لكثير عزة وقد استشهد به ابن هشام.

4- ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى، ص ص221-222.

5- السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبط: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط01، 1988، مج01، ص131، وما بعدها وكذلك: السيوطي: الإتيان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط01، 2008، ص446، وما بعدها.

[الأحزاب/35]، وقوله: ﴿وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل/08] فقد قَدَّمَ الخيل على البغال والحمير.

الرابع: المناسبة، وهي إمَّا مناسبة المتقدم لسياق الكلام، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ﴾ [الرعد/12]؛ لأنَّ الصواعق تقع مع أول برقة، ولا يحصل المطر إلا بعد توالي البرقات.

الخامس: الحث عليه والحض على القيام به حذرًا من التهاون به؛ كتقديم الوصية على الدين في قوله تعالى شأنه: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٍ﴾ [النساء/11]، مع أنَّ الدين مقدَّم عليها شرعًا.

السادس: السبق: وهو إمَّا في الزمان باعتبار الإيجاد؛ كتقديم الليل على النهار والظلمات على النور.

السابع: السببية؛ كتقديم العزيز على الحكيم، لأنَّه عزَّ فحكم.

الثامن: الكثرة، كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنْكُمْ كَافِرٌ وَمِنْكُمْ مُؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [التغابن/02]، لأنَّ الكفار أكثر.

التاسع: الترتيبي من الأدنى إلى الأعلى، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُمَّ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أُمَّهُمُ أَيِّدٌ يَبْطِشُونَ بِهَا أُمَّهُمُ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا أُمَّ لَهُمْ أِذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا قُلُوبٌ أَدْعُوا شُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ كِيدُونَ فَلَا تُنظِرُونَ﴾ [الأعراف/195]، بدأ بالأدنى لغرض الترتيبي، لأنَّ اليد أشرف من الرجل، والعين أشرف من اليد، والسمع أشرف من البصر.

العاشر: التذلي من الأعلى إلى الأدنى، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف/49].

وقد بحث السيوطي في كتابه "شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان" تقديم المسند إليه وتأخيرها، فمن نكت التقديم التي ذكرها السيوطي أنه يُقدّم لكونه المهم، وللاهتمام عنده حاصل بأمر منها أن يكون الأصل ولا مقتضى للعدول عنه لأن الأصل في المحكوم عليه التقديم فإن وجد مقتضى للعدول لم يتقدم كالفاعل إذ مرتبة العامل التقدم على المعمول¹. ومنها أن يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقاً إليه كقول أبي العلاء²:

وَالَّذِي حَارَتْ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحَدَّثٌ مِنْ جَمَادٍ

ومنها تعجيل المسرّة لكون المسند إليه فيه تفاعل نحو: **سعدٌ في دارك** أو المأساة لكونه فيه تطير نحو: **السفاح في دارك**. ومنها إيهام أنه يستلذ بذكره لكونه محبوباً فلا يقدم غيره عليه أو أنه ملازم للخاطر لا يزول عنه لكونه مطلوباً نحو: **الله ربي**، ونحو، **وليلي يسر القلب** ذكر صفاتها³، وكالتعظيم نحو: كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾

[النور/35].

هذا ويذكر السيوطي بعض المسائل التي قدّم فيها المسند إليه عن المسند حيث أورد رأي الجرجاني ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولى إليه أداة نفي بلا فاصل نحو: **ما أنا أضر⁴ أي بل غيري**، وقد ضرب أمثلة كثيرة في هذا المجال من خلال نقلها عن الجرجاني، ومن أغراض تقديم المسند إليه عند السيوطي إفادة العموم نحو: **كل إنسان لم يأت**، فإنه يفيد نفي الحكم عن كل واحد، أمّا إذا قلنا: **لم يأت كل إنسان**، فإنه يفيد نفي الحكم عن مجموع الأفراد لا عن كل فرد، وهو يصدق بنفي فرد واحد⁵.

1- السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ومعه حلة اللب المصون على الجوهر المكنون، أحمد الدمنهوري، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ص 23.

2- الشاهد ذكره السيوطي في كتابه "شرح عقود الجمان"، ص 23.

3- السيوطي: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ومعه حلة اللب المصون على الجوهر المكنون، ص 23.

4- المرجع نفسه، ص 23.

5- المرجع نفسه، ص 26.

ثانياً- الرتبة في الدرس البلاغي:

01- الرتبة عند الجرجاني 474هـ: لقد عاب الجرجاني على الناس اقتصارهم في فهم أسلوب التقديم والتأخير على غاية العناية والاهتمام، ورأى أنهم اكتفوا بالإشارة إلى موضع التقديم وبيان أصل العبارة، يقول: «وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قُدِّم للعناية ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخيّلهم ذلك، قد صَعُرَ أمر التقديم والتأخير في نفوسهم، وهَوَّنوا الخطب فيه، حتى إنك لا ترى أكثرهم يرى تتبّعه والنظر فيه ضرباً من التكلّف ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه»¹. حتى أننا نجد يخطئ تقسيم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير مفيد رافضاً ذلك التعليل بالعناية أو للضرورة الشعرية «واعلم أن من الخطأ أن يُقسّم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيداً في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض، وأن يعلّل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر أو الكاتب»².

وقد أفرد عبد القاهر الجرجاني له فصلاً في كتابه "دلائل الإعجاز" فحضي عنده بدراسة مميزة باعتباره أساسياً لإقامة الكلام، إذ يقول: «هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنتظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوّل اللفظ عن مكان إلى مكان»³. والتقديم عنده على وجهين:⁴

1- تقديم على نية التأخير مع بقاء المقدم على حكمه الإعرابي الذي كان عليه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك: "مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ" و"ضَرَبَ عَمراً زَيْدٌ".

1- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 108.

2- المرجع نفسه، ص 110.

3- المرجع نفسه، ص 106.

4- المرجع نفسه، ص 106-107.

2- تقديم لا على نيّة التأخير، فيه تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابًا غير بابه، وإعرابًا غير إعرابه، حيث يقول: **زيد المنطقُ**، وأخرى **"المنطقُ زيدٌ"**.

يعلق أستاذنا القدير مسعود صحراوي عن هذه الأمثلة التي ذكرها الجرجاني بأنه لكل تركيب معناه الوظيفي الخاص به، ولكل بنية لفظية وظيفية إبلاغية توجبها ملابسات الخطاب ومقاصده¹، حتى أنّ الجرجاني يوضّح هذه الوظيفة في موضع آخر: «وأما قولنا: **المنطقُ زيدٌ**، والفرق بينه وبين: **زيد المنطقُ**، فالقول في ذلك - أنك وإن ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كان الغرض في الحالتين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد - فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر، وبيانه أنك إذا قلت: **"زيد المنطقُ"**، فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أمن زيد كان أم من عمرو؟... وليس كذلك إذا قدمت المنطق فقلت: **"المنطقُ زيدٌ"**، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ولم تعلم أزيد هو أم عمرو؟ فقال لك صاحبك: المنطق زيد، أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد»².

يبدو أنّ المتصفح للمثال الذي أورده الجرجاني يجده أنّه حافظ على نمط الجملة من كونها جملة اسمية، فجملة **"زيد المنطقُ"** و **"المنطقُ زيدٌ"** جملتان اسميتان غير أنّ جملة **"المنطقُ زيدٌ"** مبدوءة باسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل، وقد حاول من خلاله أن يوضح الفرق بين الجملتين بالتقديم والتأخير مع اتفاقهما في الغرض العام، لكن لكل جملة طبعًا خصوصية في المعنى من جهة المقدم فيها. ولعلّه من بين السياقات التي تحدث عنها عبد القاهر في كتابه "الدلائل" «سياق الاستفهام بالهمزة والفعل ماضٍ ومضارع على الاسم، وكذا العكس، فإن كان الفعل ماضيًا وبدأت به فقلت: **أفعلت؟** كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده. وإذا قلت: **أأنت فعلت؟** فبدأت بالاسم، كان

1- مسعود صحراوي: المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة الأغواط، الجزائر، مج5، ع01، أبريل 2003، ص33.

2- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص186.

الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه»¹، ولعلّ هذا الاختلاف في البنية الشكلية للتركيبية الأولى هو استخبار عن الفعل، أمّا البنية الشكلية للتركيبية الثانية التي قدّم فيها الاسم هو استخبار عن الفاعل، فالجرجاني يبين أثر اختلاف المتقدم في المعنى.

ثم يستطرد عبد القاهر في كتابه في هذا الجانب مقدّمًا بعض الآيات القرآنية، ففي قوله تعالى: ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِأَهْلِنَا يَتَبَرَّاهِيمُ﴾ [سورة الأنبياء/62] لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان»².

أيضًا تحدث الجرجاني عن التقديم والتأخير في سياق النفي وهو شبيهه بسياق الاستفهام، فإذا قلت: ما فعلتُ، كنت نفيت عنك فعلًا لم يثبت أنه مفعول، وإذا قلت: ما أنا فعلتُ، كنت نفيت عنك فعلًا يثبت أنك مفعول³. وهي تركيبات يحاول الجرجاني أن يوضح الوجهة الوظيفية التي يؤديها كل تركيب تجاه السامع/ المتلقي. مع اختلافه بالتقديم والتأخير. ويذهب عبد القاهر أنه في الوجه الأول يكون المنفي عامًا في حال تقديم الفعل كقولك: ما قُلْتُ شِعْرًا قَطُّ، وما رأيتُ أحدًا من النَّاسِ، في حين نجد تقديم الاسم منفيًا لا يعطي دلالة العموم كما هو في الوجه الأول، فلا يصحُّ أن يقال: ما أنا قُلْتُ شِعْرًا قَطُّ، وما أنا رأيتُ أحدًا من النَّاسِ وذلك أنه يقتضي المحال وهو أن يكون هاهنا إنسان قد قال كل شعرٍ في الدنيا، ورأى كل أحد من الناس»⁴. فالنفي كما يرى مهدي مخزومي أسلوب لغوي تحدّده مناسبات القول، وهو أسلوب نقض وإنكار يستخدم لدفع ما يتردّد في ذهن المخاطب، فينبغي إرسال النفي مطابقًا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب خطأ مما اقتضاه أن يسعى لإزالة ذلك بأسلوب النفي⁵.

1- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص111.

2- المرجع نفسه، ص113.

3- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص124.

4- المرجع نفسه، ص124.

5- مهدي المخزومي: النحو العربي نقد وتوجيه، ص246.

ومن الأمور التي تتعلق بالتقديم والتأخير والتي تم ذكرها في الدلائل تقديم المحدث عنه، فقد تم ذكر الوجوه التي يكثر فيها التقديم كالوعد والضمان كقول الرجل: **أنا أعطيك، أنا أقوم بهذا الأمر،** وكذلك يكثر في المدح كقولك: **أنت تُعطي الجزيل، أنت تجود حين لا يجود أحد.** وذلك أنّ من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك في تمدح به، ويباعده من الشبهة¹.

02- الرتبة عند السكاكي 626هـ: يبدو أن معالجة ظاهرة التقديم والتأخير عند السكاكي اندرجت ضمن حديثه عن مباحث علم المعاني الذي يعرفه بأنه: «تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»². فوجب أن يوافق تراكيب الكلام ما يقتضيه الحال، هذا لأن دراسة التراكيب تكون في ضوء المقام الذي ترد فيه، فعلم المعاني على حسب تعريف أبي يعقوب يدور على الجملة من خلال البحث في التقديم والتأخير، التعريف والتكثير، والذكر والحذف.

وقد حصر السكاكي موضوعات علم المعاني في القسم الثالث من كتابه مفتاح العلوم، غير أنّ الباحث عن موضوع التقديم والتأخير في كتابه، وجب عليه أن ينظر إلى الفن الثاني الذي خصّه لتفصيل اعتبارات المسند إليه من حيث التقديم والتأخير، ثم يذهب إلى الفن الثالث لينظر في تفصيل اعتبارات المسند من حيث التقديم والتأخير كذلك، ومن بعده ينتقل إلى الفصل التابع للفن الثالث الذي يعالج اعتبارات الفعل وما يتعلّق به لينظر في التقديم والتأخير مع الفعل.

ولا يقف علم المعاني لمجرّد الإفادة بين المتخاطبين وتحقيق الفهم والإفهام؛ بل ثمة بعداً آخر يتعداه يذكره السكاكي في مفتاحه لعله يكمن في جمالية اللغة من حيث الإبداع وقد

1- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 135.

2- أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي: مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 02، 1987، ص 161.

عبر عنه بمصطلح " الإفادة اللطيفة" فلا يتأتى ذلك إلا «إذا لفظ المسند إليه، وهكذا إذا عرّف أو نكر، أو قيّد أو أطلق أو قدّم أو أحرّ، وهذا يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار مع إفادة لطيفة ممّا يلوح بها مقامها»¹.

ولكن المتصفح لكتاب أبي يعقوب في حديثه عن التقديم والتأخير يجد أن هناك اضطرابا يحذوه لما ذكر الحالات التي يتقدم فيها المسند إليه عن المسند في الجملة الاسمية وأظن أن هذا الأمر ليس أمرا عارضا، لأن الأصل في الجملة الاسمية تقديم المحكوم عليه على المحكوم به، وقد حاول البحث عن مبررات هذا التقديم والصاقه بالجانب البلاغي لا النحوي يقول: وأما الحالة التي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره أهم، وهذا يقع لاعتبارات مختلفة يذكر منها: أن يكون المسند إليه متضمنا للاستفهام، كقولك: أيُّهم مُنطَلِقٌ؟ وإما لأنه ضمير الشأن والقصة، كقولك: هُوَ زَيْدٌ مُنطَلِقٌ، وإما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه... وإما لأن في تقديمه تشويقا للسامع إلى الخبر ليتمكن في ذهنه إذا أورده². وقد أشار الباحث عبد الرحيم عزاب إلى هذا الأمر متسائلا: كيف أن يكون أصل المسند إليه التقديم، وقد جاء في موضعه، ثم نتحدث عنه وكأنه قد تحرك من وضع إلى وضع؟ وكيف يكون تشويق السامع سببا في تقديمه مع أن السبب هو وقوعه معرّفا محكوما عليه، وخبره نكرة موصوفة محكوما به³.

وقد حاول السبكي 773هـ إيجاد مخرج لما ذهب إليه السكاكي في تقديم المسند إليه لكون ذكره أهم من خلال شرح تلخيص المفتاح بقوله: « يريد التقديم المعنوي، فإنّ المسند إليه محكوم عليه، والمحكوم عليه متقدم في الذهن على المحكوم به وإن أراد التقديم اللفظي فذلك يختلف، فإن الأصل في المسند إليه التقديم، إن كانت الجملة اسمية، والتأخير إن كانت

1- ينظر: أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي: مفتاح العلوم، ص162.

2- السكاكي: مفتاح العلوم ، ص194.

3- عبد الرحيم عزاب: بحث في آليات الخطاب اللغوي في القرآن الكريم - جمالية التقديم والتأخير نموذجا- بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي-تبسة، جانفي 2008، ع03، ص226.

فعلية...»¹.

أما ما تعلق بالمسند من تقديم وتأخير فقد نحا السكاكي منحى الاعتبارات التي تقتضي تقديم المسند إليه، فنجده يذكر بعض الحالات التي وجب فيها تقديم المسند من خلال قوله: وأما الحالة المقتضية لتقديمه فهي أن يكون متضمنا للاستفهام، كنحو: **كَيْفَ زَيْدٌ؟ وَأَيْنَ عَمْرٌ؟** وقد ذكر أمثلة أخرى تخص اعتبارات المسند من حيث التقديم والتأخير لكنه ذكر جواز التقديم فيها، لكن الناظر للأمثلة التي ذكرها يجد أنّ الحكم فيها هو الوجوب وليس الجواز، ومنه قوله: «أو أن يكون المراد التنبيه على أنه خبر، لا نعت، نحو: **تَحَتَّ رَأْسِي سِرْجٌ، وَعَلَى أَبِيهِ دَرَعٌ**»²، فالناظر إلى المسند إليه في الجملتين **سِرْجٌ** و**دَرَعٌ** نكرتين ومنه وجب أن يقدم عليه المسند. هذا واشترط السكاكي في إفادة التقديم الاختصاص أمرين³: **أحدهما**: أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا، على أن يكون فاعلًا في المعنى فقط **كقولك: أَنَا قَمْتُ**، فإنه يجوز أن تقدر أن أصله **قُمْتُ أَنَا** على أن **أنا** تأكيد للفاعل الذي هو التاء في **قمت** فقدم **أنا** وجعل مبتدأ.

وثانيهما: أن يقدر كونه كذلك، أي أن يعبر ذلك أي يقدر بالفعل أنا، كان في الأصل مؤخرًا.

وقد بين السكاكي علاقة التقديم والتأخير بالجانب الدلالي من خلال النصوص القرآنية التي تم ذكرها، ففي قوله تعالى: **﴿لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾** [البقرة/143]. فيذكر أنه «أخرت صلة الشهادة أولًا، وقدمت ثانيًا، لأن الغرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيدًا عليهم»⁴.

1- بهاء الدين السبكي: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط01، 2003، ج01، ص232.

2- السكاكي: مفتاح العلوم، ص219.

3- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط03، 1993، ج02، ص64.

4- السكاكي: مفتاح العلوم، ص234.

ونجده أيضا يتحدث عن القيمة الجمالية التي تحدثها ظاهرة التقديم والتأخير في التشكيل اللغوي، فنجده يمثل لهذا الجانب من خلال المثال الذي ساقه: **الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَعَثَ بِالْحَقِّ عِيسَى، وَأَيَّدَ بِهِرُونَ مُوسَى.** إذا أخّرت المجرور بطل السجع، ولهذا العارض هنا شيء يتفاوت جلاء وخفاءً، لطيف وأطف¹.

ثم ينتقل السكاكي إلى الفصل الملحق بالفن الثالث ليعالج اعتبارات الفعل وما يتعلّق به لينظر في التقديم والتأخير فنجده يعدد أسباب تقديم الفضلات على الفعل، فذكر منها: أن تكون العناية بتقديمه، والاهتمام بشأنه لكونه في نفسه نصب عينك، وأنّ التفات الخاطر إليه في التزايد، كما تجدك إذا وارى قناع الهجر وجه من روحك في خدمته، وقيل لك: ما الذي تتمنى؟ تقول: وجه الحبيب أتمنى². فقدم المفعول على الفعل للعناية والاهتمام (وجه الحبيب).

ومما ورد في القرآن الكريم من تقدم الفضلة قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَا مُوسَىٰ إِنَّ الْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص/20] وقوله جل ثناؤه: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ [يس/20]. فنجده عزّ وجلّ في سورة القصص عندما يحكي عن قصة سيدنا موسى: وجاء رجل من أقصى المدينة، ذكر المجرور بعد الفاعل وهو موضعه الأصلي، في حين نجده في سورة يس في قصة رسل عيسى عليه السلام: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ﴾ فقدم لما كان أهم.

يعلّل السكاكي هذا الأمر أنه حين أخذ في قصة الرسل اشتمل الكلام على سوء معاملة أصحاب القرية والرسول، أنهم أصروا على تكذيبه، وانهمكوا في غوايتهم مستشرين على باطلهم، فكان مظنّه أن يلعن السامع على مجرى العادة، تلك القرية قائلاً: ما أنكدها

1- السكاكي: مفتاح العلوم، ص 238.

2- المرجع نفسه، ص 237.

تربة، وما أسوأها منبتاً، ويبقى مجيلاً في فكره أكانت تلك المدرة بحافاتها كذلك، أم كان هناك قطرٌ دانٍ أو قاص منبت خير، منتظراً لمساق الحديث هل يلم بذكره؟ فكان لهذا العارض مهماً... بخلاف قصّة موسى¹.

هذا بالنسبة للنوع الأول الذي ذكرنا منه دواعي التقديم، أمّا النوع الثاني الذي ذكره السكاكي وهو أن يكون أصل الكلام في ذلك وهو التقديم، ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو إلى العدول عنه². فكيف يتحدث عن حالات أصلها التقديم، مع أن ما جاء على أصله لا يسأل عن سببه.

ثالثاً - الرتبة عند الدارسين العرب المحدثين:

تطرقنا في المبحث السابق عن قضية الرتبة عند النحاة القدماء ورأينا أن هذا المصطلح ظهر مشتتاً متفرقاً في أبواب النحو، فلم نجد نحوياً أفرد باباً مستقلاً في هذا الشأن وإنما كانت دراستهم تتعلق بأحكام الفعل مع الفاعل، والمبتدأ مع الخبر، والعامل مع معموله، ويبدو أن دراسة النحويين المعاصرين حول الرتبة تشبه دراسة النحويين القدماء أو تكاد في تفرقها. وسوف نعالج في هذه الورقة نظرة المحدثين لهذه الظاهرة.

01- الرتبة عند إبراهيم أنيس: يرى إبراهيم أنيس أن نظام الكلمات وهندستها شرط أساسي في الفهم والإفهام، وأن لكل لغة نظام معين لا يصلح الإخلال به أو الخروج عنه³. وقد ثار كعادته على النحويين والبلاغيين ورأى أن دراستهم هذه أدخلت في باب النقد الأدبي منها في باب الدرس اللغوي⁴. وهو يقصد تغليب التحليل الذاتي في تحليلهم للنصوص فاعتمدوا على الذوق كوسيلة أساسية في بيان نظم هذا النص الكريم ومعرفة أسرار.

1- السكاكي: مفتاح العلوم، ص238.

2- المرجع نفسه، ص238.

3- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ط06، ص295.

4- المرجع نفسه: من أسرار اللغة، ص303.

فقد رفض في كتابه "من أسرار اللغة" أن يكون للتقديم أثر في المعنى، معلقاً في الوقت نفسه على ما قاله سيبويه والجرجاني: «وليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه، أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديثه عن العناية والاهتمام بالمتقدم، إذ كما قال الجرجاني لم يذكر في ذلك مثلاً، كذلك لا يشفع في هذا الانحراف فلسفة عبد القاهر حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارته المشهورة قَتَلَ الخارجي زيدٌ!!»¹.

فقد رأى أن رعاية الفواصل القرآنية في القرآن الكريم هي التي عجلت من تقديم المفعول به على الفاعل، ففي قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه/67]. وقوله عز وجل ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾ [الحجر/61]. يقول: «ولا نجد عنثاً أو مشقة حين نذكر أن نظام الفواصل القرآنية والحرص على موسيقاها هو الذي تطلب تأخير الفاعل في الآية الأولى إلى ما اكتنفها من آيات في سورة طه، وكذلك في الآية الثانية نلاحظ أن نظام الفواصل هو الذي حتم تقدم المفعول على الفاعل»². ويبدو أن إبراهيم أنيس لا يقبل رفض التقديم في النثر إلا لحاجة ملحة، غير أنه يجيز ذلك في الشعر، ويظهر ذلك في قوله: «فما قاله النحاة من جواز تقديم المفعول على فاعله حين يؤمن اللبس، لا مبرر له من أساليب صحيحة، ولا يعدو أن يكون رخصة من بها علينا النحاة دون حاجة ملحة إليها، غير أننا قد نقبلها في الشعر وذلك لأن للشعر أسلوبه الخاص»³.

وقد عاب إبراهيم أنيس على النحويين تعليلاتهم للتقديم والتأخير واعتبرها أسباباً اصطنعوها واستنبطوها من أمثلة معينة ومن تلك الأسباب في رأيهم، الاهتمام والتبرك والاستلذان!!⁴، واستتكر من النحاة تصرفهم في تقديم الحال وتأخيرها، فعدها من الفوضى التي لا تقبلها لغة من اللغات، فضلاً عن لغة منظمة دقيقة النظام كاللغة العربية، إذ يقول:

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص244.

2- المرجع نفسه، ص245.

3- المرجع نفسه، ص244.

4- المرجع نفسه، ص331.

« ولا يرى النحاة غضاضة من تقديم الحال أو تأخيرها في غير هذين الأسلوبين، أسلوب الإضافة مثل: **أَعْجَبَنِي وَجْهُ هِنْدٍ مُسْفَرَّةً**، وأسلوب الحصر نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ﴾ [الكهف/56]. بل يفهم من كلامهم أنّ أي تركيب من تراكيب التقديم والتأخير في الحال، جائز لا غبار عليه»¹. ثم يذكر أنه استقرأ في القرآن الكريم خمس عشرة آية ثم ذكرها التي التزم فيها جميعاً تأخير الحال عن صاحبها وعاملها معاً².

02- الرتبة عند شوقي ضيف: أفرد شوقي ضيف في كتابه "تجديد النحو" باباً سماه "التقديم والتأخير"، وقد عدّ اللغة العربية لغة شعرية³. لذلك فهو يرى أنّ عناصر الجملة فيها لا تلتزم بترتيب معين. فالواجب أن ترتب عناصرها بحسب ترتيب أنغام البيت لا حسب نظامها النحوي وترتيبه⁴. وقد تطرّق إلى قضية التقديم والتأخير في الجملة العربية، فذكر الجملة الاسمية مفصلاً فيها حالات وجوب تقديم المبتدأ⁵، مع ذكر الأمثلة وذكر الأوجه التي يوجب فيها تقدم الخبر⁶، ثم ذهب إلى الجملة الفعلية وحاول أن يبيّن الحالات التي يوجب تقديم المفعول به على الفعل والفاعل ومنها⁷:

- 1- إذا كان اسم استفهام مثل: **مَنْ لَقِيَتْ** ؟
- 2- إذا كان ضميراً متصلاً وأريد به القصر فإنه يصبح ضميراً منفصلاً ويتقدم فعله **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** أي لا نعبد إلا أنت.
- 3- إذا ولي أمّا مثل: **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ** فاليتيم مفعول به مقدم لتقهر بقصد التأكيد.

1- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص334.

2- المرجع نفسه، ص335.

3- شوقي ضيف: تجديد النحو، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط06، 2013، ص246.

4- المرجع نفسه، ص246.

5- شوقي ضيف: تجديد النحو، ص246.

6- المرجع نفسه، ص247.

7- المرجع نفسه، ص247.

ثم نجدته يتحدث عن وجوب تقديم الفاعل عن المفعول به وهو الأصل في ذلك ومن ضمن هذه الحالات¹:

1- عند اللبس مثل: **أكرم أخِي صديقي**.

2- إذا كان الفاعل ضمير رفع متصلًا مثل: **لقيتُ زيدًا**.

3- إذا كان مقصورًا مثل: **ما ألفَ عمرو إلا كتابًا واحدًا**.

أما الحالات التي يرى فيها شوقي ضيف وجوب تقديم المفعول به على الفاعل فإنه يحصيها في النقاط التالية²:

1- إذا كان ضمير نصب متصل والفاعل اسمًا ظاهرًا مثل: **هَذَاكَ اللهُ**.

الكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به مقدم.

2- إذا كان مقصورًا مثل: **ما كتبَ المقالةَ إلا زيدٌ**.

3- إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول مثل: **أخذَ الكتابَ صاحبهُ**.

03- الرتبة عند فاضل السامرائي: من العلماء المعاصرين الذين عالجوا قضية الرتبة في

الكلام العربي خاصة ما تعلق بلطائف التعبير القرآني، فاضل السامرائي حتى أننا نجد قد أسهب في مواطن كثيرة لاسيما في كتابه "التعبير الكتابي" محاولاً بيان مواطن الجمال والبلاغة لهذه الظاهرة، لذلك نجده يعتبر التقديم والتأخير «فن رفيع يعرفه أهل البصر للتعبير والذين أوتوا حظاً من معرفة مواقع الكلام وليس ادعاء يدعى أو كلمة تقال»³.

فقد بيّن السامرائي لنا ضوابط الترتيب من حيث المعنى ومراعاة المرتبة النحوية، فتحدّث عن مرتبة الفاعل، لأن تقديم الفاعل عنده لا يكون إلا لغرض، فلا يكون غرضه الاهتمام به فقط، وإنما هناك أغراض أخرى منها⁴:

1- شوقي ضيف: تجديد النحو ، ص248.

2- المرجع نفسه، ص248.

3- فاضل السامرائي: التعبير القرآني، دار عمار، عمان، الأردن، ط04، 2006، ص53.

4- السامرائي: معاني النحو، ج02.

- 1- إزالة الوهم من ذهن المخاطب، وذلك أنه قد يكون المخاطب يظنُّ أنّ الذي حذر هو خالد لا سعد، فتقدّم له الفاعل لإزالة هذا الوهم من ذهنه.
 - 2- القصر والتخصيص: أيّ تخصيص المسند إليه بالخبر الفعلي، فتقديم الفاعل مثلاً في قولنا: **محمدٌ سعى في حاجتك**، يقصر السعي عليه دون غيره، أمّا قولنا: **سعى محمدٌ في حاجتك**، يفيد أنّ محمدًا كان من الساعين، ولا يمنع أنّ يكون غيره قد سعى.
 - 3- لتعجيل المسرّة، نحو: **الحبيبُ حضرَ، البركةُ حلّتْ، أو لتعجيل المساءة، نحو: السفاكُ حضرَ، المحذورُ وقعَ.**
 - 4- للتعظيم، نحو: **الملكُ أعطاني الجائزةَ، أو التحقير، نحو: الحوذيُّ ضربَ خالدًا.**
 - 5- للتعجب والغرابية نحو: **المقعدُ مشى، الأخرسُ نطقَ.**
 - 6- تحقيق الأمر وإزالة الشك من ذهن المخاطب، **محمدٌ تكفلَ بهذا الأمرِ**، وقولنا: **تكفلَ محمدٌ بهذا الأمرِ**. ففي تقديم المسند إليه من التحقيق والتأكيد ما لا يخفى.
 - 7- قصد الجنس وهذا يكون في النكرات إذا تقدمت، نحو: **رجلٌ حضرَ، وأما قولك: حضرني رجلٌ**، فإنه يحتمل الجنس الواحد.
- ومن الموانع التي يراها السامرائي تمنع التقديم والتأخير الخوف من اللبس، وبيّن ذلك بقوله: «ومن ذلك أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وليس ثمة قرينة تميّز أحدهما من الآخر نحو: **أخوك إبراهيمُ، فإنك أخبرت عن أخيك بأنه إبراهيم ولا يصح أن تقدم "إبراهيم" فتقول: إبراهيمُ أخوك على جعل "إبراهيم" خبرًا مقدمًا لأن المعنى سيلتبس»¹. وقد ذكر ثلاثة عناوين رئيسة تتعلق بموانع التقديم في الجملة العربية مع تقديمه للشرح والتحليل حول هذه الموانع منها²:**
- ❖ موانع تتعلق بالمعنى: وقد ذكرنا منها عنصر الخوف واللبس مع بقية بعض العناصر الأخرى في كتابه.

1- السامرائي: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط02، 2007، ص56.

2- المرجع نفسه، ص55.

❖ موانع موقعية أي تتعلق بموقعها في الكلام، وقد تناولنا هذا العنصر ضمن الرتبة المحفوظة وذكرنا ما أحصاه ابن السراج.

❖ موانع تتعلق بالعمل: كذلك ناقشنا بعض العناصر التي تتعلق بهذا المحور.

04-الرتبة عند محمد محمد أبو موسى: لم تختلف معالجة التقديم والتأخير عند محمد محمد أبو موسى عن سابقيه، فنجده يتحدث عن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلي كقولنا: مُحَمَّدٌ يَقُومُ، ويرى أنّ هذا التركيب صالح لأنّ يفيد أمرين¹:
الأوّل: تقوية الحكم نحو: مُحَمَّدٌ يَقُولُ الشُّعْرَ، أوكد في بيان أنه يقول الشعر من قولنا: يَقُولُ مُحَمَّدٌ الشُّعْرَ.

وقد ضرب أمثلة من الكلام الرفيع في هذا الجانب من الأشعار وكلام العرب في قول المعدّل ابن عبد الله الليثي²:

هُمُ خَلَطُونِي بِالنُّفُوسِ وَأَكْرَمُوا الصِّدَّ حَابَةَ لَمَّا حُمَّ مَا كُنْتُ لَأَقِيًّا.
هُمُ يَفْرِشُونَ اللَّبَدَ كُلَّ طِمْرَةٍ وَأَجْرَدَ سَبَّاحَ بَيْدُ الْمَغَالِيَا.

فقدّم المسند إليه هم على الخبر الفعلي خلطوني في البيت الأوّل وفي البيت الثاني نجده كذلك قدّم المسند إليه هم على الخبر الفعلي يفرشون فيشرح أبو موسى دواعي التقديم من خلال قوله: هُمُ يَفْرِشُونَ اللَّبَدَ، فيه توكيد لمعنى أنّهم يفرشون اللبد، لأنّه سياق المديح، ومعاني المديح تحتاج إلى تقرير وتقوية لتأنس بها النفس³.

الثاني: يفيد الاختصاص، أي أنّ الفعل خاص بالمسند إليه لا يتعداه إلى غيره، ومنه قوله تعالى:

1- محمد محمد أبو موسى: خصائص التراكييب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبية، القاهرة. مصر، ط4،

1996، ص220 وما بعدها.

2- المرجع نفسه، ص222.

3- المرجع نفسه، ص222.

﴿هُوَ أَنشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [هود/61].

مبتدأ
خبر جملة فعلية
مسند إليه مقدم

أي لم ينشئكم منها إلا هو سبحانه.

وقوله: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۖ وَيَقْدِرُ لَهُ ۖ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾

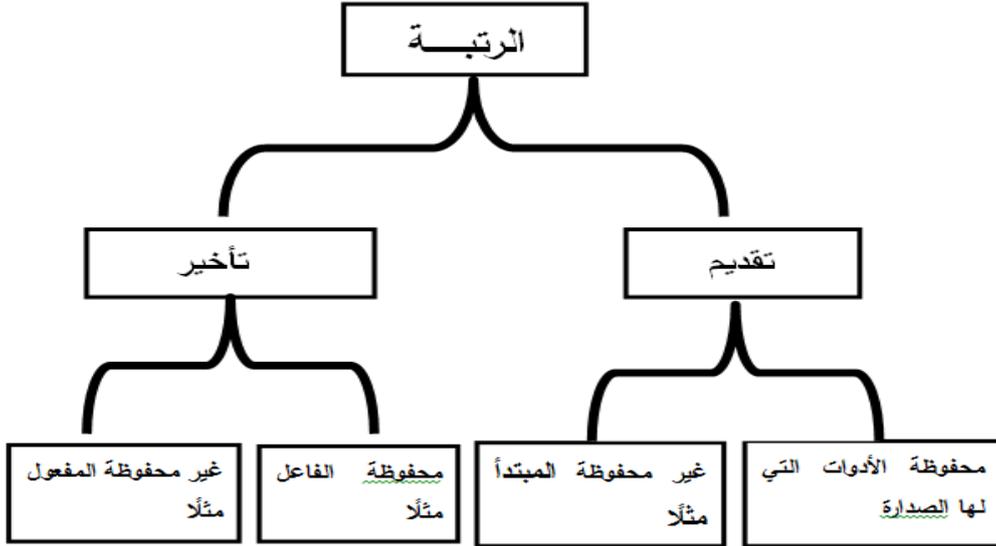
مبتدأ
خبر جملة فعلية
مسند إليه مقدم

أمّا ما يخص تقديم المسند فإنه اكتفى بسرد ما ذكره العلماء الأفاضل كالرجاني، ابن الخطيب وابن الأثير، وما نراه زاد عنهم شيئاً مما أورده العلماء. والأمر نفسه فيما تعلق بالتقديم في المتعلقات، لكن الشيء المعيب في كتاب أبي موسى أنه لم يتبع الطريقة العلمية في البحث العلمي فلا نجده يحيلك إلى المصدر الذي ذكره.

يبدو أنه مثلما كان للعلماء العرب القدماء نصيبهم الوافر في حديثهم عن مصطلح الرتبة في طيات صفحات كتبهم، كذلك كان نصيب العلماء المحدثين والمعاصرين يكاد يكون متقارباً مع ما ذهب إليه القدماء، ففي النماذج المعروضة عند المحدثين لم نجد فيها خروجاً عن مفاهيم النحاة القدماء في تحديدهم لظاهرة التقديم والتأخير إلا بعض الاستثناءات لبعض اللسانيين العرب المحدثين حيث تم التعبير عنها بمصطلحات لسانية حديثة كالمورفيم عند خليل عمارة¹، وحصرها محمد عبد المطّلب في حدود الدال صياغياً، إذ ينتقل فيها الدال من موضعه الأصلي إلى موضع طارئ أو يأخذ الدال ثباتاً لموضعه الأصلي، حتى

1- خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص88.

يمكن الرّبط بينها وبين حركة الفكر من ناحية، وطبيعة المقام من ناحية أخرى¹.
وفي ما يلي تخطيط يبين الرتبة²:



1- محمد بن عبد المطلب: البلاغة العربية قراءة أخرى، لونجمان، الجيزة، مصر، ط02، 2007، ص235-238.

2- تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص208.

الفصل الثالث:

الإعراب والرتبة عند التوليديين التحويليين العرب.

المبحث الأول: النظرية التوليدية الغربية والنحو العربي.

المبحث الثاني: الإعراب عند التوليديين التحويليين.

المبحث الثالث: الرتبة عند التحويليين التوليديين العرب.

المبحث الأول: النظرية التوليدية الغربية والنحو العربي:

أولاً- قراءة في النظرية التوليدية التحويلية:

تعد النظرية التوليدية ثورة حقيقية في علم اللّغة الحديث، هذه النظرية التي غيرت مجرى الدّرس اللّساني، فكانت ثورة مغايرة لما سبقها من المدارس اللسانية ولا سيما المدرسة البنيوية، فقد «أثارت الأبحاث التي قام بها جومسكي، ومنذ البداية، مشاعر من الضجة والإثارة والاضطراب، كما أثارت لدى بعض الأوساط شعوراً من الفرع والعداء وسوء الفهم. لقد بدا لمعاصريه متحدياً مباشراً لافتراضات وممارسات كانت أساسية لعلم اللّغة في أمريكا الشمالية في ذلك الوقت»¹، وقد عرفت نظريته اللسانية باسم "النحو التوليدي التحويلي" وهو أحدث المذاهب اللسانية من جهة، فضلاً عن امتيازته بتطوره الدائب السريع من جهة ثانية². هذا ويرى بعض الباحثين أن توليدية تشومسكي تنبثق من البنيوية الأمريكية، وأن تحويليته هي نتاج تأثيره بأستاذه هاريس فقد بدأ هذا الأخير منذ عام 1951 إصدار كتاب المناهج Method يؤسس لمذهب وصفي يتكئ على التوزيعية اتكاءً مطلقاً، وتأثر تشومسكي بأفكار أستاذه هاريس حول القواعد التحويلية³. إضافة إلى بعض العلماء الذين احتك بهم تشومسكي مباشرة، فنجده قد قدم إلى "هارفارد" عام 1951 حيث كان يمارس فيها "ياكوبسون" Roman Jakobson فونولوجيا مناقضة للزعة التوزيعية، فتأثر به أيضاً، كما أثر فيه أيضاً معهد "ماسا شوسيتس للتكنولوجيا M.I.T الذي كان قد انتقل إليه عام 1954، وأسهم التنوع الفكري فيه حيث تجاوزت أعلام في الرياضيات والمنطق وعل النفس...⁴.

1- تيرنس موور، وكريستين كارلنغ: فهم اللّغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي، تر: حامد حسين الحجاج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط1، 01، 1998، ص32.

2- وليد محمد السراقي: الألسنية: مفهومها، مبادئها المعرفية ومدارسها، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، بيروت، لبنان، ط01، 2019، ص148.

3- وليد محمد السراقي: الألسنية: مفهومها، مبادئها المعرفية ومدارسها، ص148.

4- بريجيت بارتشت: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط01، 2004، ص263.

ثانياً- ثورة تشومسكي على اللسانيات الوصفية:

لعله قبل الحديث عن الثورة التي أقامها تشومسكي ضد أصحاب البنيوية الوصفية وجب علينا أن نوضح بعض المفاهيم المتعلقة باللسانيات البنيوية الوصفية فهي -البنيوية- تلك «الصيحة التي جمعت بين مدارس مختلفة في علم اللّغة في القرن العشرين»¹، هذا ويرى عبد الحميد عبد الواحد أن اللسانيات البنيوية الوصفية في حدّ ذاتها اتجاهات عدّة، ومدارس مختلفة، تنسب إما إلى أصحابها كالسوسورية والبلومفيلية والهاريسية، أو إلى البلد الذي نبتت ونشأت فيه، وذلك مثل دائرة براغ ودائرة كوبنهاغن والمدرسة الفرنسية والألمانية والأمريكية، أو تنسب إلى اتجاهاتها النظرية كالوظيفية والبنيوية والتوزيعية وغيرها².

بيد أن هذه المدارس وإن اختلفت في توجّهاتها اللسانية، وخلفياتها المعرفية ومناهجها المعتمدة، هي قائمة على جملة من المبادئ المشتركة التي لا يمكن إنكارها، ونحن نسعى إلى إجمالها في النقاط التالية³:

✓ ادّعاء العلمية، والتحلي بالموضوعية، ودراسة اللّغة أو اللسان دراسة مجردة بعيدة عن كلّ انتماء عرقي أو إيديولوجي.

✓ إنّ هذا المبدأ العلمي المفترض يقَرّ بالقطيعة المعرفية أو الإبستمولوجية بين اللسانيات الحديثة واللسانيات القديمة، واعتبار أن الأولى قامت على أنقاض الثانية.

✓ التمييز بين البحث اللساني في بعده الزمني أو الدياكروني وبعده الآني أي الظرفي، ولا مجال للتداخل بين هذين البعدين.

✓ اقتصار المدارس البنيوية الوصفية على الملاحظة والوصف والتصنيف بغاية التحليل اللساني، ولا مجال للافتراضات العلمية في هذا، وإنما الاهتمام كل الاهتمام ينصب على

1- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط01، 1985 ص64.

2- عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ع 04، ديسمبر 2014، ص05.

3- عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، ص ص 10 - 11.

المنجز من الكلام وحده La parole.

✓ تُكثّف هذه المدارس الاهتمام بالشكل أكثر من الاهتمام بالمضمون أو المعاني ومن هذا التصور توسم هذه المدارس اللسانية بأنها بنيوية أو شكلانية Formalistes. وقد شاع مصطلح "الوصفية" مرتبطا باللسانيات حتى أصبح من العسير التفريق بينهما، وقد يستعمل أيضا مصطلح البنيوية للإشارة إلى الدراسات اللسانية التي تعتمد المنهجية الجديدة في اللسانيات الأوروبية والأمريكية. وقد يرد الوصفان البنيوي والوصفي جنبا إلى جنب، فيقال اللسانيات البنيوية الوصفية أو اللسانيات الوصفية البنيوية¹. ويذهب تشومسكي إلى القول بأنه «ينبغي التمييز بين نوعين من البنيوية، واحد يجمع اللسانيين البلومفيلديين Post-bloom fieldienne الذين يقدمون أنفسهم تحت هذا الاسم، والنوع الآخر من البنيوية هو المنبثق من أعمال حلقة براغ. وأنا شخصا تعلمت الكثير من هذه البنيوية الأوروبية ومن رومان جاكسون على الخصوص»².

إذن فالثورة التي أقامها تشومسكي تخص اللسانيين الوصفيين الأمريكيين، وبالضبط اللسانيات التوزيعية لذا يرى مصطفى غلفان أنّ ما قد يوجّه إلى اللسانيات البنيوية من نقد، إنما يوجّه بالأساس إلى اللسانيات الأمريكية، وتحديد اللسانيات التوزيعية في الفترة الواقعة بين 1940 و1950 التي هي لسانيات بنيوية خالصة بكل المقاييس، وكذا إلى المتشبعين من اللسانيين الأمريكيين بعلم النفس السلوكي على وجه الخصوص³.

انطلق تشومسكي في نقده للبنيوية من منطلق أنّ البنيوية اكتفت بوصف التراكيب اللغوية وتحليلها بطريقة شكلية، متجاهلة بذلك الدور الذي يلعبه المعنى على مستوى اللغات. ولم تحاول تحديد القواعد التي يلجأ إليها المتكلم عند تكوين جمل غير محدودة

1- مصطفى غلفان: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط01، 2013 ص ص33-34.

2- مصطفى غلفان: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، ص37.

3- المرجع نفسه، ص37.

ومن ثمة فإنها لم تعر أي اعتبار للكفاءة اللغوية. وبالإضافة إلى ذلك، فالبنوية لم تلق النجاح اللازم لأنها اهتمت بالبنية السطحية فقط، ولم تتمكن بذلك من وضع قوانين شاملة وتعميمات عميقة، وعلى العكس من ذلك فإنّ القواعد التوليدية لم تتوقف عند وصف اللّغة بل تعدّته إلى تحليلها وتفسيرها، واستنباط القواعد العامة التي تحكمها¹.

كما وجّه تشومسكي أسهم نقده إلى السلوكيين الذين عدّوا اللّغة استجابة للمثيرات الخارجية، وقد شرح بلومفيلد Bloomfield فكرته هذه من خلال القصة الشائعة بين جاك وجيل والتفاحة، حيث توصل بلومفيلد انطلاقاً من هذا المبدأ السلوكي إلى تفسير العادات اللغوية، حيث يعتبر اللّغة إنتاجاً آلياً، واستجابة كلامية ناتجة عن حافز سلوكي وبهذا يتجلى لنا إبعاد المعنى عن الوصف اللساني².

والجدير بالذكر أن تشومسكي انتقد هذا المبدأ السلوكي في اللّغة؛ إذ جعلها أشبه شيء بعملية ترويضية، تُجردها من الطابع الإبداعي الخلاق، ورفض بذلك تفسيرها تفسيراً آلياً، يساوي بين الإنسان والحيوان؛ ما دام الأوّل يتميز عنه بقدرته العقلية الابتكارية التجديدية³. ومنه انطلقت فكرة تشومسكي أنّ الطفل يستطيع أن يكون عدداً لا متناهي من الجمل دون سماعها.

وذهب "جي.بي. ثورن" أن الفشل الذي مني به علم اللّغة ما قبل تشومسكي، يمكن إرجاعه للاتجاهات المتطرفة المناهضة للمذهب العقلي وقد نتج ذلك الفشل عن حصر انتباه اللغويين في الأساس بالوقائع البنوية التي يمكن ربطها ربطاً مباشراً بما هو قابل للملاحظة في اللّغة وللقواعد التوليدية مهمة في غاية الأهمية، لأنها معنية بالإضافة إلى وقائع "البنى السطحية" هذه بما يسمى "بالبنى العميقة" للّغة، أي الوقائع الخاصة بالبنية اللغوية التي لا

1- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط02، 2005، ص204.

2- ينظر: شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2004، ص34.

3- المرجع نفسه: ص34.

يمكن وصلها مباشرة بما هو مقابل للملاحظة¹.

وقد ذكر "جون سيرل" John Searle في بحثه "تشومسكي والثورة اللغوية" أنّ ثورة تشومسكي تمثل ثورة مزدوجة الأهمية فقد أثارت - أولاً - ضمن نطاق علم اللّغة، نزاعاً هو في حقيقته مظهر خاص لنزاع أوسع بين النزعة العقلانية والنزعة التجريبية، ثم أن تشومسكي قد استخدم ثانياً النتائج التي توصل إليها في نطاق دراسة اللّغة في محاولة منه لتطوير بعض الاستنتاجات العامة المضادة للسلوكية وللنزعة التجريبية حول طبيعة الذهن الإنساني، وهي استنتاجات تجاوزت بمراحل حقل علم اللّغة². لذلك نرى كيفية استثمار العلوم الأخرى لهذه النظرية، كعلم النفس الذي أخذ الكثير من هذه النظرية حول اكتساب الطفل للّغة وبالتالي كانت النظرية التوليدية التحويلية طفرة حقيقية في مجال علم اللّغة والعلوم الأخرى.

ويضيف "سيرل" إلى أنّ أهمية عمل تشومسكي تبرز خاصة في أنّ نقده الموجّه ضد النظرة إلى الإنسان المتضمنة في العلوم السلوكية قد تم بالضبط انطلاقاً من تراث الدقة العلمية التي شكلت مثالا للعلوم السلوكية. فقد اعتبر تشومسكي أن التحليل الدقيق فعليا للّغة يقتضي أن يوضّح بأن إخضاع اللّغة للوصف الذي يتوسل علاقة "المثير والاستجابة" لن يؤدي إلا إلى تُرّهات أو أخطاء، فمثل هذا الوصف يحاكي فقط "الملاحح السطحية للعلم" من غير أن تملك "محتواه الفكري ذا المغزى"³.

لقد حاول تشومسكي من خلال نقده للنظرية البنيوية أن يدحض قول البنيويين بأنّ الدماغ لوح أملس. وأنه من قبل تلقيه أية انطباعات خارجية فارغ تماماً قول غير مقبول⁴. لأن الإنسان ميّزه الله سبحانه وتعالى عن سائر المخلوقات بالعقل، فالعقل عند تشومسكي

1- جي بي ثورن: القواعد التوليدية والتحليل الأسلوبي، مقال منشور ضمن كتاب: اللّغة والخطاب الأدبي، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 01، 1993، ص80.

2- جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، العدد 08 و09 يناير، مارس، 1979، ص123.

3- جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، ص125.

4- نوعم تشومسكي: اللّغة والمسؤولية، تر: هشام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، مصر، ط02، 2005، ص16

«أرقى وأسمى الوظائف لدى الإنسان، ويمكننا تسميته "بالأعضاء العقلية" كما أنّ مبدأ بياجيه Jean Piaget المسمى التفاعل البنائي وكذا نظرية كوين "Qwine" القائمة على مبدأ الاستقرار والتشريط* ينبغي أن تعتمد على التخمينات العقلية بدلا منها»¹.

لقد حاولنا من خلال هذه المقدمة أن نبين مدى أهمية المدرسة التوليدية التحويلية ضمن المسار البحثي اللساني، وتصحيح بعض المواقف التي انتهجتها المدارس البنيوية وبالضبط اللسانيين البلومفيلديين، وقد أشار عبد الحميد عبد الواحد أن التوليدية التحويلية قائمة على نقدها العلني للمدارس البنيوية الوصفية، إذ انتقد تشومسكي وبشدة أطروحات أستاذه هاريس، مثلما انتقد أطروحات بلومفيلد وسكنر B.F.Skinner ونظرية الانعكاس الشرطي، وقلب جملة من المفاهيم في الدرس اللساني والسلوك واللفظي والاكتساب اللغوي وغيرها².

لقد سعت اللسانيات التوليدية التحويلية كما يذكر عبد الحميد عبد الواحد إلى أن ترسي نظرة جديدة للغة والنحو والتحليل اللساني وفهم منطلقات الكلام، مما أدى بها إلى رفض جملة من المفاهيم اللسانية الشائعة، واستبدالها بمفاهيم جديدة ومصطلحات غير المصطلحات السائدة، وباتت هذه النظرية تنظر إلى اللغة لا باعتبارها أداة للتواصل، وإنما باعتبارها عدداً غير محدود من الجمل³، وأضاف هذا الأخير إلى أن هذه النظرية تميّز في هذا المنوال بين الجمل الصحيحة والمقبولة، والمقبولة وغير الصحيحة، والصحيحة وغير المقبولة، مثلما هي قادرة على التمييز أيضاً بين الجمل الملتبسة، وبين حقيقة الجمل في بنيتها العميقة وبنيتها السطحية. وكلّ هذا حسب ما يقرّه حدس المتكلم المستمع، وتعني

*يتمثل هذا المبدأ في الآلية التي يطلق عليها: الإجراءات الكشفية عند علماء الاتجاه السلوكي؛ أمثال زيلينغ هاريس، الذين يؤكدون ضرورة إجراء التجريب المعلمي لإثبات صحة الأحداث اللغوية. المرجع نفسه، ص16.

1- المرجع نفسه، ص16.

2- عبد الحميد عبد الواحد: بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، ص14.

3- المرجع نفسه، ص14.

الصحة في هذا المضمار الصحة التركيبية، في حين تعني المقبولية من حيث المعنى¹.
وقد وضع "جون سيرل" جدولاً لخص فيه ثورة تشومسكي اللغوية²:

النحو التوليدي	البنائية	
معرفة المتكلم بطريقة إصدار وفهم الجمل، أي كفايته اللغوية.	متن العبارات	الموضوع
تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل.	تصنيف عناصر المتن	الهدف
وسائل التقويم روز النظرية	وسائل الاكتشاف	الطرائق

" شكل يوضح ثورة تشومسكي اللغوية"

وقد بين تشومسكي في كتابه "اللغة والمسؤولية" أوجه الاختلاف بين المدرستين، اللسانيات البنوية الوصفية واللسانيات التوليدية التحويلية وذكرها في النقاط التالية:

✓ أن التجريبيين يذهبون إلى أن المصدر الأساسي للمعرفة، هو التجربة وأنه ليس هناك شيء اسمه العقل، فهم ينكرونه تماماً أما العقليون فهم يرون أن العقل أو العلة وهي المصدر الأساسي للمعرفة اللغوية.

✓ أن مفهوم الثنائية عند البنيويين يعني العلمية التجريبية والاستقلال عن العلوم الأخرى أما الثنائية اللغوية فيحددها "Lyones" في المستويين:

المستوى الأول Primary Level والمستوى النحوي Syn tactic Level وفيه تتمثل الجمل وتتألف من وحدات كاملة المعنى يطلق عليها اسم الكلمات.

أما المستوى الثاني أو المستوى الفونولوجي: فالجمل فيه تتألف وتتمثل في وحدات وهذه الوحدات في أي لغة عبارة عن أصوات أو فونيمات³.

1- عبد الحميد عبد الواحد: بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، ص14.

2- جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، ص128.

3- نوعم تشومسكي: اللغة والمسؤولية، ص66.

✓ أن الهدف الأساسي لعلم اللّغة، هو بناء نظرية استدلالية Deductive Theory خاصة بتراكيب اللّغة الإنسانية، بحيث يمكن تطبيقها على جميع اللّغات، وليس على اللّغات التي نعرفها فحسب، أما بلومفيلد رائد السلوكية الأمريكية، فيرى بأنّ التعميمات الوحيدة المعبرة حول اللّغة، هي التعميمات الاستقرائية وأنّ هذه الملامح التي نزن أنّها تعمم اللّغات جميعاً قد لا نجدّها عند دراستنا للغة أخرى¹.

✓ حول رأي بياجيه أن ارتفاع الكفاءة اللغوية، إنما هي نتيجة للتفاعل بين الطفل وبيئته، فالجمل والتراكيب التي لما تستقر بعد في البناء اللغوي للطفل، ولما تصبح بعد تحت السيطرة التامة لديه، يمكن القول بأنها نشأت عن طريق التقليد أما الكفاءة اللغوية، فإنّها تكتسب بناء على تنظيمات داخلية، تبدأ بداية أولية، ثم ما يلبث للطفل أن يعيد نظامها بناء على تفاعل الطفل مع البيئة الخارجية².

بينما نجد عبد الرحمان الحاج صالح يرى أنّ جميع البنيويين لكونهم لا يريدون أن يتجاوزوا الوصف، فقد قصرُوا بحثهم، في الحقيقة على محاولة اكتشاف الوحدات وتصنيفها كما تنبه إلى ذلك تشومسكي فكأن دراسة اللّغة كلها مقصورة على فك رموز النص اللغوي، ويؤدي ذلك إلى العناية بدور المخاطب وحده وتجاهل أهم قطب في التخاطب وهو المتكلم³. ولهذا يرى الحاج صالح أن أصحاب النّحو التوليدي التحويلي حاولوا أن يعيدوا لسلوك المتكلم أهميته التي يستحقها، وخاصة محاولة التفسير لأهم ميزة تمتاز بها اللّغة، وهي قدرة المتكلم على التصرف في بنى اللّغة للتعبير عن أغراضه باستعمال البنى والأوضاع المتعارف عليها فقط في وضع لغته. وبالتالي العبارات التي تنتمي إلى تلك اللّغة وحدها⁴.

1- نوع تشومسكي: اللغة والمسؤولية، ص 67.

2- المرجع نفسه، ص 67.

3- عبد الرحمان الحاج صالح: النحو العربي والبنيوية، اختلافها النظري والمنهجي؛ ألقى هذا البحث في الجلسة التاسعة عشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والستين، مارس 1997، ص ص 216 - 217.

4- عبد الرحمان الحاج صالح: النحو العربي والبنيوية، اختلافها النظري والمنهجي، ص 217.

يرى نهاد الموسى أن نقد تشومسكي للبنويين يماثل نقد ابن هشام للمعربين، لأن البنويين قبل تشومسكي لم يهتموا بالمعنى، كما أنّ المعربين في إعرابهم لا يهتمون بالمعنى¹.

ثالثاً- بين النظرية التشومسكية والنحو العربي:

جميل أن نرجع إلى التراث العربي ونفتش في خباياه، والأجمل من ذلك أن نجد في أعماق هذا التراث بعض الحقائق التي قلّما توصل إلى مثلها علماء اللسانيات الحديثة في الغرب، وسوف نحاول في هذه الورقة أن نربط بين الجهود التي قدّمها أولئك العلماء الفطاحل في دراسة النحو العربي وبين المدرسة التوليدية التحويلية، ومحاولة قراءة التراث النحوي التقليدي بمنظورات حديثة ومعاصرة لنثبت مدى انفتاح النحو العربي على أحدث النظريات اللسانية ومنها النظرية التوليدية التحويلية لتشومسكي.

لقد أثبت الدارسون على أنّ تشومسكي كان على اطلاع على النحو العربي ودرسه كما اطّلع على نحو العبرية ودرسه فقد ذكر سليمان ياقوت أنّ هذا الأخير قد حصل على درجة الماجستير في اللغة العبرية التي هي إحدى اللغات السامية، ومن المعروف أنّ نحاة العبرية الذين عاشوا في كنف المسلمين في الأندلس مثل "سعديا الفيومي" و"مروان بن جناح" قد أقاموا درسهم النحوي للغة العبرية على طريقة العرب ومنهجهم في درس العبرية². وقد أجرى مازن الوعر مقابلة مع تشومسكي يؤكد فيها اطلاعه على النحو العربي، يقول: «قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات العامة، وما زلت أذكر دراستي للأجرومية³ منذ عدّة سنوات خلت، أظن أكثر منذ ثلاثين عاماً، وقد كنت

1- عبد الله الجهاد: نهاد الموسى والمنهج اللساني المعاصر، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث نموذجاً بحث منشور في كتاب- آفاق اللسانيات- دراسات- مراجعات- شهادات تكريماً للأستاذ الدكتور نهاد الموسى: إبراهيم أبو هشيش وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط01، مارس 2011، ص428.

2- محمد سليمان ياقوت: منهج البحث اللغوي، دار النشر، ط01، 1997، ص140.

•الأجرومية: المقدمة الشهيرة في النحو التي وضعها ابن آجروم، أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصهاجي المتوفى سنة 723هـ، ومعنى آجروم في اللغة البربرية، الفقير الصوفي. ويقال إن تلك المقدمة نقلت إلى اللغة اللاتينية في القرن السادس عشر الميلادي. ينظر: المرجع نفسه، ص140.

أدرس هنا مع الأستاذ فرانز روزنتال[•] /.../ وكنت وقت ذاك طالبًا في المرحلة الجامعية، أدرس في جامعة بنسلفانيا، وكنت مهتمًا بالتراث النحوي العربي والعبري¹.

والمستشرق روزنتال من المستشرقين الذين كانوا يعرفون العربية ونحوها، ومعنى هذا أن تشومسكي كان وثيق الصلة في شبابه باللّغة العربية وآدابها، كما كان وثيق الصّلة باللّغة العبرية؛ لغة قومه².

ولعل المتتبع للنظرية التوليدية التحويلية يجدها قد قامت على أساس عقلي، وهي نظرة تكاد تكون مشتركة بينها وبين النحو العربي، فقد دعا تشومسكي إلى ضرورة العودة إلى مناهج النحو القديمة، وقد أشار في ذلك إلى جهود العرب القدماء، لأنه يربط اللّغة بالعقل³.

هذا الربط بين اللّغة والعقل والإنسان إنما استلهمته النظرية التوليدية الحديثة من فلسفة ديكارت. وقد سبق ديكارت، ابن حزم في أحكامه إلى ربط الوجود باللّغة من طريق الفكر، حين جعل اللّغة قوام وجود الإنسان، فهي حجة عليه، وهكذا فإن الكلام حجة العقل على الإنسان، مثلما كان العقل عند ديكارت حجة الإنسان على وجود الإنسان وقد عبّر المسدي عن ذلك بمقولة صاغها عن ابن حزم وهي: "أنا أتكلّم إنن أنا أعقل إنن أنا موجود"⁴

• نزار روزنتال: Rosenthal.F: من أساتذة جامعة ييل، من آثاره: الترجمات اللاتينية من العربية الشرقية 1938- والكتابات الآرامية ليدن 1939- وفلسفة أفلاطون في العالم الإسلامي الثقافة الإسلامية، 1940- وأثر الصوفية في اليهودية العربية حولية الكلية اليهودية، 15، 1940- وترجمة نصوص من فيثاغورس إلى العربية الشرقية 1941- وأساليب التعليم في الإسلام رومه 1947- ومن الكتب والمخطوطات العربية المصدر السابق، 1951- وأفلوطين في الفلسفة العربية الشرقية 1952- ومطلع علم النفس في الإسلام الثقافة الإسلامية 1952- والقرآن ذكرى زاره 1953- وإسحق بن حنين، والكتب والمخطوطات العربية صحيحة الجمعية الأمريكية الشرقية 75، 1955- ومناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، نقله إلى العربية الدكتور أنيس فريحة بيروت 1963- ومقام العربية من اللغات السابقة 1965- ... ينظر: نجيب العقيقي: المستشرقون، ج3، ص ص 1016- 1017.

1- محمد سليمان ياقوت: منهج البحث اللّغوي، ص140.

2- المرجع نفسه، ص140.

3- عبده الراجحي: النحو العربي و الدرس الحديث، ص119.

4- لبانة مشوح: اللسانيات في التراث اللّغوي العربي، مجلة مجمع اللّغة العربية بدمشق، سوريا، حزيران، 2010، مج86،

ج02، ص344.

ولعلّ كل هذه المعطيات التي قدّمناها، تدلّ على استفهام تشومسكي لبعض معطيات البحث اللساني العربي وتوظيفها في بناء نظريته اللسانية الحديثة.

ولابد من الإشارة إلى أنّ أول من أشار إلى وعي العرب لمفاهيم توليدية تحويلية هم الغربيون أنفسهم، فقد رصدت موزل في دراستها حول كتاب سيبويه جملة من هذه الملامح نوّه بها الدكتور نهاد الموسى في دراسته¹.

ويرى بعض الدارسين العرب المحدثين نقاط توافق بين النحو العربي والنظرية التوليدية التحويلية أبرزها:

01- قضية الأصلية والفرعية: يبدو أنّ فكرة الأصل والفرع ارتبطت ببداية تععيد الدرس النحوي، فلا يكاد نجد تصنيفاً نحويّاً يخلو من هذه الفكرة، حيث ذكروا مجموعة من الأصول، وجعلوا ما يقابلها فروعا، «فقرروا أنّ المصدر أصل المشتقات وأنّ النكرة أصل والمعرفة فرع، وأنّ المفرد أصل للجمع وأنّ المذكر أصل للمؤنث وأنّ التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها»². ويضيف عبد الرحمان الحاج صالح أنّ الأصل هو منطلق كل تحويل فيقول عنه العرب إنه ما يبنى عليه ولا يبنى هو على غيره، أو ما يفرع عليه الفروع³.

يعلّق الحاج صالح على هذا التعريف قائلاً: «وقد يقترب منه النحو التحويلي إلا أنه يجعل من البنية الاندراجية المنطلق للتحويلات على حين يجعل العرب الأصل المنطلق منه أبسط الوحدات "وأقل ما يتكلم به مفرداً"، والفرق كبير جداً إذ مجموعة التحويلات هي التي تولد الوحدات نفسها بإحلالها مواضعها من البنية الجامعة»⁴. ثم يعلّق الحاج صالح على تعريف العرب موضحاً أنّ البناء هنا أو التفريع هو العملية التحويلية، مضيفاً إلى ذلك أنّ الأصل

1- معالي هاشم علي أبو المعالي: الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللّسانيات المعاصرة. الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجاً _ أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ المساعد الدكتورة: بان صالح مهدي الخفاجي، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد العراق، 2014، ص52.

2- صالح سليم الفاخري: تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، دار عصمى، القاهرة، مصر، دط، 1996، ص12.

3- عبد الرحمان الحاج صالح: النحو العربي والبنوية، اختلافها النظري والمنهجي، ص218.

4- لمرجع نفسه، ص218.

هو الشيء الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروع مع زيادة، ولذلك لا علامة له بالنسبة لفروعه؛ فهي تحتاج إلى علامة مثل المذكر بالنسبة إلى المؤنث، والمفرد بالنسبة إلى المثنى والجمع... وهكذا نلاحظ أنّ الوحدات اللغوية و البنى التي تدخل فيها تولدها، عند العرب التحويلات نفسها بل المجموعات من التحويلات هي نفسها بنى بسبب ترتيبها¹. هذا يعني أن الأصل والفرع مفهومان ذهنيان من خلالهما يتم توجيه مسائل النحو المختلفة.

وقد أشار سيبويه إلى هذه القضية في علم التصريف حيث قال: «اعلم أنّ كلّ ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل؛ وذلك لأنه اسم بني على ذلك كما بنى ما ذكرنا على التاء، وكما بنى قائل على أن يبدل من الواو الهمزة، وليس شيئاً تبع ما قبله كواو موقن وياق قيل، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير، كما تثبت الهمزة في أدور إذا حُقرت، وفي قائل وإنما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء فمن ذلك قول العجاج:

لاثّ به الأشياء والعبري.

إنما أراد " لاثث"، ولكنه أحرّ الواو وقدم التاء»².

والقلب المكاني يطلق عليه في الدرس الحديث مصطلح metathesis ويرون أنه ظاهرة تفيد في معرفة الأصل، فالإنجليزية القديمة bridd قلبت في bird، و urron قلبت إلى run³. كما يذهب عبده الراجحي إلى أنّ قضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ "ذات العلامة" marked، وتلك التي بلا علامة unmarked، وقرروا أنّ الألفاظ "غير المعلمة" هي الأصل وهي أكثر دوراناً في الاستعمال، وأكثر تجرّداً ومن ثم أقرب إلى البنية العميقة⁴.

1- عبد الرحمان الحاج صالح: النحو العربي والبنوية، اختلافها النظري والمنهجي، ص ص218- 219.

2- سيبويه: الكتاب، ج03، ص ص465- 466.

3- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص146.

4- المرجع نفسه، ص144.

ثم يعرض لنا الراجحي أمثلة يشرح فيها القضية، موضحاً أنّ الفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية مثلاً غير معلم jump-love بينما الماضي تلحقه علامة =ed jumped.loved والمفرد غير معلم boy.book والجمع تلحقه علامة =s boys.books وعليه فإنّ الزمن الحاضر أصل والماضي فرع، والمفرد أصل والجمع فرع¹.

وهي قضية الأصل والفرع كما سبق الذكر شائعة في مصنفات القدامى، فقد ذكر حسن خميس الملح عن السيوطي، إذ يكاد النحاة يتفقون على أنّ الفروع هي المحتاجة إلى العلامات، والأصول لا تحتاج إلى العلامات؛ لأنّ العلامة زيادة والأصل عدم الزيادة، ولأنّ العلامة تخصيص والعام أصل للخاص، ولأنّ العلامة طارئة والطارئ فرع الأصل الأوّل². وأسند السيوطي لابن جنّي أنه قال: «الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة، بدليل أنك تقول المذكر قائم، وإذا أردت التأنيث قلت: قائمة، فجئت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة»³.

ويخلص خليل أحمد عمارة أنّ النظرية التوليدية التحويلية تعتمد على ركن خفي لم يبرز كثيراً مع أنه يمثل حجر الأساس فيها وهو الاعتماد على أصل وفرع في الجمل، فالأصل فكرة والفرع كيفية إخراج هذه الفكرة والأصل بنية عميقة، فرعها البنية السطحية كيفما تكون، وفي الجملة التي تحمل البنية السطحية كلمات أصل، وأخرى فروع⁴. وقد أشار أحمد عمارة إلى بعض الأمثلة التي توضح هذه القضية، فالجملة مثلاً:

The teachers approved these things فيها كلمات: things, these, approved, من الصنف الثاني marked words وهي متصلة بفرع في الجملة هو الهيئة التي ظهرت عليها الجملة محولة عن أصل ذهني مجرد يلحظ في الذهن ولا يمس أو يجسد بالكلمات في

1- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، ص144.

2- حسن خميس الملح: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، الأردن، ط01، 2001، صص85-86.

3- المرجع نفسه، ص86.

4- خليل أحمد عمارة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، دار وائل، عمان، الأردن، ط01، 2004، ص255.

هذه الجملة، فهو مائل هنا في قوالب الذهن على النحو التالي:

Things, these, approved, teaches وهكذا عندما نستعمل بدلا من كلمات التذكير في هذه الجملة أو قبلها كلمات تشير إلى المؤنث، فهو انتقال من أصل ذهني مجرد إلى فرع منطوق مجسد¹.

كما يذكر خليل أحمد عميرة أنه وإن كان لنا أن نستشير كتاب سيبويه في هذه القضية فإننا نجده قد نصَّ على مثل هذا، يقول: «وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يذكر كالمذكر، لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول وهو أشد تمكنا، كما أن النكرة أشد تمكنا من المعرفة، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف، فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا، فالأول أشد تمكنا عندهم، فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون علما، والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة»².

02- قضية العامل: إن الحديث عن العامل هو الحديث بالدرجة الأولى عن نظرية كاملة مكتملة في النحو العربي، فهي من أكثر المواضيع دورانا في مباحث النحاة، خاصة مع القرن الثالث والرابع للهجرة، وهذا نتيجة تأثر النحاة بالفلسفة اليونانية وعلم الكلام حيث قامت هذه النظرية من أجل تفسير كثير من الظواهر المتعلقة بالإعراب وقد ربط النحاة كما يقول محمد خان بين العلامة الإعرابية والأثر المسبب لها، فتارة يكون الرفع، وطورا يكون النصب، وثالثة يكون الجر، وطلبوا لكل علامة علّة، فإن لم يجدوها أولوها، إذ لا بد للأثر من مؤثر. ومن هنا تأسست نظرية العامل النحوي، فحصرت مسائله وضبطت أحكامه، وانطلق النحاة من أسسها العامة، فاتفقوا في كلياتها، واختلفوا في جزئياتها³.

1- خليل أحمد عميرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، بحث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، ص255.

2- المرجع نفسه، ص ص255- 256.

3- محمد خان: أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012، ص124.

وهذا العربي أدرك أن هناك علاقة بين المعاني وتلك الحركات، وذلك من كثرة إلفه للغة نطقاً وسمعاً وتفكيراً فالفاعلية مثلاً لها نغمة الضمة، والمفعولية لها نغمة الفتحة، والمجرورات لها نغمة الكسرة وهذا الإدراك الراقى لا يستغرب من أمة أوتيت من العارضة_ أي قوّة الكلام وتنقيحه_ والبيان واتساع المجال ما لم يؤت أية أمة من الأمم خصيصة من الله¹.

ويرى بعض الباحثين العرب أمثال حسام البهنساوي أن هذه النظرية_ نظرية العامل_ قد حظيت باهتمام اللغويين المحدثين، في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث فرضت هذه النظرية نفسها على ساحة الدراسات اللغوية، بحيث أصبحت النموذج الأمثل عند علماء النظرية التوليدية التحويلية²، فهي تنطلق _ نظرية الربط العاملي عند تشومسكي_ من منطلقين أساسيين هما: الأثر: "trace" والمضمر: "Pronominal" حيث بين لنا البهنساوي في كتابه "أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث" أهمية عنصري الأثر والمضمر، في تأسيس هذه النظرية، وأنّ تحديد العامل والمعمول وما يصلح أن يكون معمولاً. كلّ هاتيك من الأمور الهامة التي من شأنها أن تلقي الضوء على التحليل الشجري للتركيب النحوية في بنيتها السطحية، بعد أن كانت من قبل تستمد قدرتها التوليدية من البنية العميقة³.

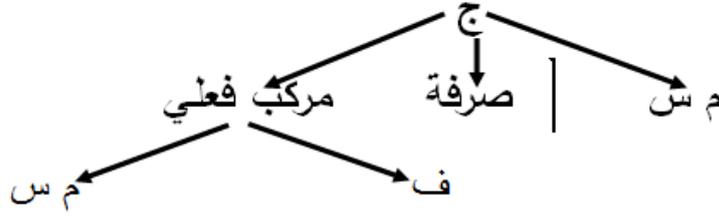
ثم يضيف البهنساوي أنّ اعتماد نظرية العامل عند تشومسكي على عنصري: الأثر والمضمر، والتفاعل الكائن بينهما، هو الذي دفعه أن يجعل منها قاعدة كلية، يفترض فيها أنّ العامل في المفعول هو **الفعل**، وأنّ العامل في الفاعل، هو ما يسمى "الصرفة" والتي تتضمن صفات التطابق والزمن والجهة. وهذا العمل يتم بواسطة افتراض بنية شجرية تولدها

1- رياض بن حسين الخوّام: نظرية العامل في النحو العربي تفعيد وتطبيق، منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، جامعة أم القرى، دط، 2014، ص09.

2- حسام البهنساوي: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث_ في مجالين مفهوم اللغة والدراسات النحوية_ مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، دط، 1994، ص54.

3- حسام البهنساوي: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص ص 56- 57.

القاعدة الآتية¹:



ج ← م س + صرفة + م ف.

م ف ← ف + م س.

حيث: ج = جملة، ف = فعل، م س = مركب اسمي.

يعلّق البهناساوي على التخطيط الشجري السابق الذي وضعه تشومسكي بأن نظام التركيب في الجملة العربية يختلف عن القاعدة التي ذكرها تشومسكي، حيث لا يتضمّن جمل العربية وجود عاملين: أحدهما يخص الفاعل، والآخر يخص المفعول، فالعامل في تركيب العربية يعمل في الفاعل والمفعول على السواء، فالفاعل مثلاً، يقوم بعملية الرفع في الفاعل والنصب في المفعول، والفعل الناسخ، يقوم بالرفع في المبتدأ والنصب في الخبر². غير أن تشومسكي ذكر وجود عاملين؛ فالعامل في المفعول هو الفعل وهو ما يناسب ترتيب الجمل غير العربية، والعامل في الفاعل، وهو ما يسمى بالصرفة.

وقد انطلق عبده الراجحي في قضية العامل بالنسبة للتحويليين من نقطة مفادها أنه ينبغي أن نربط بين البنية العميقة ببنية السطح، فدراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة فهو يرى أنّ قضية العامل _ في أساسها _ صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في

1- حسام البهناساوي: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، ص 57.

2- المرجع نفسه، ص 57.

النحو العربي¹.

ثم يقرّر الراجحي إلى أنّ التحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتّجه إلى تصنيف العناصر النظامية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدّارس أن يعرفها ابتداءً فالمصطلحات التي يستعملها التحويليون في نظره، تكاد لا تختلف عن كلام العرب القدماء²، ولنأخذ المثال الآتي³:

1- That Martin will fail his linguistic course is likely.

2- Martin is likely to fail his linguistic course.

يعلق المؤلف بأنّ الجملتان تقعان في مجال كلمة likely. أي أنّ هذه الكلمة باعتبارها عاملاً تؤثر في نظم الكلام حتّى يؤدي دلالة معيّنة.

ويرى خليل أحمد عمارة أنه قد ترتّب على فكرة العامل هذه نقاط واضحة الأثر في بناء النظرية النحوية، مقابلة بما جاء في نظرية تشومسكي التوليدية التحويلية ومنها:

02-1- فكرة الترتيب: word-order وقد تحدّثنا عن هذه الفكرة في الدّرس اللغوي العربي بالتفصيل، وسوف نعالجها لاحقاً في الدّرس اللساني الحديث.

02-2- الزيادة: الزيادة في النظرية التوليدية التحويلية تكون للتحسين في البنية السطحية ولا أثر لها في البنية العميقة عند تشومسكي نقول مثلاً: قلت خيراً؛ فتضم هذه الجملة بنية عميقة تبقى هي ذاتها عندما تتغيّر البنية السطحية إلى بنية أخرى، مثل: قلت: إنّ الله عليم حكيم، وذلك لأنّ الاثنتين تعبران عن فكرة واحدة. وتبقى هي ذاتها لو غير ما جاء بعد قلت بأية جملة أخرى تفيد معنى الخير⁴.

1- عبده الراجحي: النحو العربي والدّرس الحديث، ص 147- 148.

2- المرجع نفسه، ص 148.

3- المرجع نفسه، ص 148.

4- خليل أحمد عمارة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي_ بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، ص 260.

بالمقابل نجد الزيادة عند النحاة العرب كما يراها عمايرة تعني شيئاً آخر، إذ أنها ترتبط حسب رأيه بعدد من المباني الصرفية التي لا دور لها في المعنى عند النحاة، ولها دور في المعنى بارز واضح عند المفسرين والبلاغيين، وهنا قسم منها:

• **حروف الجر الزائدة:** التي عبّر عنها النحاة بقولهم: دخولها كخروجها، مثل:

- لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُسَيِّرٍ .

- مَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا اللَّهُ .

- مَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ .

أما عند المفسرين البلاغيين فلها دور التوكيد - توكيد النفي- ويبدو أنّ الذي دفع النحاة للقول بالزيادة هنا ليس ما يسمونه دخوله كخروجه، وإنما هو الحاجة إلى الاسم الذي بعد حرف الجر ليأخذ حركة أخرى غير الحركة التي طبعه بها حرف الجرّ، النصب في الجملة الأولى خبراً لليس، والرفع في الثانية فاعلاً للفعل تسقط، والنصب في الثالثة مفعولاً به للفعل المتعدي رأى فقالوا: مجرورٌ لفظاً مرفوعٌ أو منصوبٌ محلاً¹، يقول سيبويه في تعليقه على الباء: «لَيْسَ زَيْدٌ بِجَبَّانٍ أَوْ بَخِيلًا... لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخَلْ بالمعنى، ولم يحتج إليها، ولكن نصب، ألا تراهم يقولون: حَسْبُكَ هَذَا، وَحَسْبُكَ هَذَا فلم تغيّر الباء معنى»². ويضيف الراجحي إلى أن التحويلييين، يشيرون إلى أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تعد

لوثاً من ألوان الزخارف Troppings ويمثلون بذلك بكلمات من نحو There,it في³:

1-There is a hippopotamus in that corn field.

2-There are many people out of work.

بكلمة there لا تقدم دلالة في العمق هنا، وإنما هي فاعل سطحي للفعل الموجود في

1- خليل أحمد عمايرة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي_ بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، ص 261- 262.

2- سيبويه: الكتاب، ج01، ص ص67- 68.

3- عبده الراجحي: النحو العربي والدّرس الحديث، ص ص152- 153.

الجملة، أي أنها نوع من الزيادة ومن ثم فإن التركيب في الجملتين هو:

1- it is raining.

2- it is penelope that took my book.

فهي هنا it زيادة في التركيب لأنها تقدم فقط فاعلا في بنية السطح.

02-3- الحذف: لاشك أن النظرة التي قدّمها التحويليون لظاهرة الحذف، هي نفسها التي قدّمها النحاة العرب، فأصحاب هذه المدرسة يرون أنّ «الحذف لا يغيّر كثيرا في البنية العميقة في الجملة، فالقائل: كَسَرَ عَلِيٌّ الْقَلَمَ، إنّما يرمي إلى التعبير عن فكرة ذهنية عميقة لا يغيّر فيها شيئا عندما يقول: كُسِرَ الْقَلَمُ وهكذا الأمر في هذه الأداة تأتي للربط والتنسيق في الجملة مثل:

You are telling me you will e there tomorrow.

فإن الأسلوب السليم في اللّغة الإنجليزية يقتضي أن تضاف That بين الضميرين you,me

ولكنها لما لم يكن لها دور في البنية العميقة جرت السنة المتحدثين بالإنجليزية بحذفها»¹.

وقد التفت النحاة القدماء إلى ظواهر الحذف، ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي وليس على مجرد التقدير المتعسف²، يقول سيبويه: «واعلم أنه ليس كلُّ حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضرر بعدما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا وتُجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام، ومما هو في الكلام على ما أجبروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه، نحو: يَكُ و يَكُنْ، وَلَمْ أبلُ وَأبالِ ولم يحملهم ذلك على أن يفعلوه بمثله، ولا يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون: في مُرٍّ أومُرٍّ، أن يقولوا: في حُذٍّ أوحُذٍّ، وفي كُلٍّ أوكُلُّ فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم فسّر»³.

1- خليل أحمد عمارة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، بحث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، ص261.

2- عبده الراجحي: النحو العربي والدّرس الحديث، ص150.

3- سيبويه: الكتاب، ج01، صص265-266.

وفي موضع آخر يذكر سيبويه في باب هذا باب ما يضم في الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي قوله: «ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿بَلْ مَلَأَ مِرْهَمَ حَنِيفًا﴾ [البقرة/135]، أي بل نتبع ملة إبراهيم حنيفاً»¹.

ومن جملة التوافقات كذلك التي رآها الباحثون العرب المحدثون ونقصد هنا اللسانيون بين الدرس اللغوي التراثي والنظرية التوليدية:

03- البنية العميقة والبنية السطحية: قبل الحديث عن مدى إدراك هذين المصطلحين عند العلماء العرب القدامى، وجب علينا أن ننوه إلى أنه أول من استعمل مصطلحي "البنية السطحية" Sur face structure و "البنية العميقة" deep structure هو تشارلز هوكيت Charles Hockett في مؤلفه الشهير "محاضرة في اللسانيات الحديثة" ولكن هذين المصطلحين لم يظهرهما عند تشومسكي بطريقة جلية إلا في "مظاهر النظرية التركيبية" 1965².

فالعودة إلى التراث اللغوي، من أجل الوقوف على ما يتضمنه هذا التراث من آراء متطورة كما يقول البهنساوي لهو من الأمور الهامة، التي شأنها أن تلقى على المواضيع العديدة التي يلتقي فيها هذا التراث مع أحدث ما توصل إليه البحث اللغوي³. فالبنية العميقة والبنية السطحية تعد من أكثر القضايا إدراكا عند عبد القاهر الجرجاني، بل أجاد في ذلك «أيما إجادة، عندما جعل النظم، وهو ما يطلق عليه البنية العميقة في النظرية التوليدية التحويلية، جعله يقتضي في نظمه آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتب المعاني في النفس»⁴، فالملاحظ لهذا الإدراك العقلي الممثل للمستوى العميق عند عبد القاهر يقابل مستوى البنية العميقة عند تشومسكي، من حيث كان الأول مدرگا بلا شك التكوين المثالي

1- سيبويه: الكتاب، ج01، ص257.

2- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص212.

3- حسام البهنساوي: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث في مجالين: مفهوم اللغة والدراسات النحوية- ، ص02.

4- المرجع نفسه، ص36.

للغة، الذي يتأتى من خلال المواضع...وقريب من هذا إدراك تشومسكي للبنية العميقة بوصفها المستوى الكامل، الذي يتجاوز انحرافات البنية السطحية، ويعود بها إلى مثاليتها التقديرية¹.

يذكر أبو ديب وهو من المؤيدين لفكرة تأثر تشومسكي بالنحو العربي عن البنية العميقة والسطحية _ الترجمة للمزيني_ : «وربما كان نوع التحليل الذي أتى به الجرجاني في هذا الفصل أول، بل أفضل، تحليل في اللغة العربية ب البنية السطحية المنجزة والبنية العميقة الشجرية وإيضاح التماثل بين المفاهيم التي طوّرها الجرجاني، وطوّرها تشومسكي مؤخرًا، سهل جدًا...ولتوضيح الفرق بين البنيتين فقد أعاد الجرجاني صياغة كلّ واحدة منها بالطريقة نفسها التي يستعملها تشومسكي الآن من أجل الكشف عن البنى العميقة للتركيبات التركيبية المماثلة»².

والبنية العميقة والسطحية في نحونا العربي القديم ماهي إلا ظاهرة التقدير أو التأويل للمعنى. وقد وضّح عبد القاهر الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز عن التقديم والتأخير، إذ قال: «ومن أبين شيء في ذلك "الاستفهام بالهمزة"، فإن موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلت؟، فبدأت بالفعل، كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده وإذا قلت: أأنّت فعلت؟، فبدأت بالاسم، كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه. ومثال ذلك أنك تقول: أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها؟..تبدأ في هذا ونحوه بالفعل، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنّك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتقائه، مجوّز أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن. ونقول: أأنّت بنيت هذه الدار؟.. فتبدأ في ذلك كلّ بالاسم، ذاك لأنّك لم تشك في الفعل أنه كان، كيف؟ وقد أشرت إلى الدار

1- محمد عبد المطلب: النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، فصول، مجلة النقد الأدبي، مج05، ع01 و02، ص ص33-34.

2- جاسم علي جاسم: تأثير الخليل بن أحمد الفراهيدي والجرجاني في نظرية تشومسكي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ع 116، 2009، ص74.

مبنية... وإنما شككت في الفاعل من هو؟ ومما يعلم به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول: أَقُلْتَ شِعْرًا قَطُّ؟ فيكون كلاما مستقيما ولو قلت: أَنْتَ قُلْتَ شِعْرًا قَطُّ؟، وذلك أنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا، لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول: مَنْ قَالَ هَذَا الشُّعْرَ؟ وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينصّ فيه على معيّن فأما قيل الشعر على الجملة، فمحال ذلك منه، لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن عين فاعله»¹.

فهو تحليل يراه الباحثون يعتمد على المنطق والأسلوب الفلسفي الفكري الذي تأثر به تشومسكي في تحليله للجملة الإنجليزية كما يذكر في كتابه "Cartesian Linguistics" علم اللّغة الديكارتية المنطقي.²

ولتوضيح معنى البنية العميقة والسطحية بشكل مبسط قدم الباحث جاسم علي جاسم مثالا مبسطا؛ فعندما نقول مثلا: زَيْدٌ جَاءَ؛ فالفاعل الحقيقي هنا مستتر، فهو بنية عميقة أي أنّ الفاعل مقدر وباطني، وعندما نقول: جَاءَ زَيْدٌ؛ فهنا زَيْدٌ فاعل حقيقي، فهو بنية سطحية ظاهرة، أي أنّ الفاعل ظاهر فهنا حاول تشومسكي أن يبرهن للإنجليز مثلا: أن زيدا جاء، الفاعل هنا مقدر، وبينما جَاءَ زَيْدٌ، فالفاعل هنا حقيقي، وهذا ما يسميه بالبنية العميقة والسطحية في النحو الإنجليزي.³

هذا وقد نقلت الباحثة "معالي هاشم علي أبو المعالي" مثالا من كتاب تشومسكي "البنى النحوية" يوضح هذه القضية، إذ فرّق بين الجملتين:

- John is easy to please.
- John is eager to please.

هذان المثالان متشابهان تشابها كبيرا، من حيث الشكل والمبنى النحوي، ولكنهما مختلفان من حيث المعنى الذي لا يتضح إلا بالتقدير والتأويل فالبنائيون يقولون إن هاتين الجملتين

1- الجرجاني: دلائل الإعجاز، صص 111- 112.

2- جاسم علي جاسم: تأثير الخليل بن أحمد الفراهيدي و الجرجاني في نظرية تشومسكي، ص75.

3- المرجع نفسه، ص75.

لهما البناء النحوي ذاته Same sentence structure تتألف الجملتان من خمس كلمات ولهما التركيب ذاته، وأطلقوا على هذا التركيب مصطلح نوع الجملة أو طرزها sentence pattern لا فرق بين الجملتين من حيث طرزهما أو نوعهما¹.

تضيف الباحثة أنّ تشومسكي يرى أن هاتين الجملتين مختلفتان من حيث الشكل، وعليه فإن التحليل الذي اعتمده البنائيون غلط، لماذا؟؛ لأن ذلك التحليل مبني على ظاهرة الجملة وسطحها الذي يتجلى في ترتيب كلماتها من الخارج أو في الظاهر؛ لأن المعنى النحوي مختلف في كل جملة، كيف؟.

في الجملة الأولى John is easy to please جون يسهل أن يرضى. جون سهل إرضاءه، جون ليست فاعلاً حقيقياً فيها، مع العلم أنّها جاءت في موقع الفاعل والمبتدأ، وهذا يعني أنّ جون ليس هو الذي يقوم بالإرضاء والسبب في ذلك: أنّه يمكننا أن نؤول أو نقدر هذا المعنى كما يلي²:

it is easy for us to please john من السهل علينا إرضاء جون، أو إرضاء جون أمر يسير لدينا... إلخ وهذا التأويل والتقدير جائز في النحو الإنكليزي من ناحيتين:

أولاً: لأن كلمة جون أتت وراء الفعل يرضى، الذي يتعدى إلى مفعول به.

ثانياً: لأن easy يمكن أن يكون فاعلاً it؛ وبناء على هذا فقولنا: it is easy هو سهل، و it

is easy to... من السهل أن، كلّه جائز، وعلى هذا الأساس تكون وظيفة جون مفعولاً به،

فيكون معنى الجملة: من السهل لأيّ امرئ أن يرضى جون.

وأما في الجملة الثانية: جون فاعل حقيقي: أي هو الذي يقوم بالإرضاء وعليه لا يمكننا

تأويل: John is eager to please جون متشوق ليرضى كم، بقولنا: it is eager to please

john من الشوق أن يرضى جون، كما في الجملة السابقة.

1- معالي هاشم علي أبو المعالي: الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجاً، ص54.

2- ينظر: تشومسكي: البنى النحوية، تر: بيؤل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987، ص91، نقلاً عن: معالي هاشم علي أبو المعالي، الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، ص55.

وعلى الرغم من أن جون جاءت في المكان نفسه بعد يرضي، السبب أن eager لا تقبل it فاعلا لها فقولنا: it is eager غير جائز، ففاعلها يجب أن يكون اسما عاقلا، وإلا فلا، بينما كلمة easy قد يكون فاعلها اسما عاقلا أو غير عاقل ولذلك تختلف الجملتان في بنائها النحوي، ولا يمكن عدها ذواتي بنية نحوية واحدة، كما قال البنائيون.

فعن طريق التأويل استطاع تشومسكي أن يصل إلى المعنى الدقيق، إذ قال: لكل جملة تركيبان أو بناءان Two structures. أحدهما مبنى ظاهري أو سطحي Surfacestructure وهنا يتعلّق بظاهر الكلمات وترتيبها، أو تصنيفها في الجملة ولفظها أو نطقها فقط. والآخر: مبنى عميق أو باطني Underlying or deep structure وهذا يمثل المعنى الحقيقي أو الفعلي للجملة فالمثالان السابقان لهما بنية سطحية واحدة: فاعل + فعل كون + صفة /تابع +حرف نصب +فعل ولكن بنيتهما الباطنية أو معناهما مختلفان، فمعنى جون في الجملة الأولى مفعولا به، وفي الثانية فاعلا. والمقصود هنا المعنى النحوي وليس الدلالي أو المعجمي¹.

يبدو أنّ فكرة التفسير العقلي وقواعدها لم تكن بعيدة عن فكرة أعلام تراثنا العربي، بل نجد سبق عبد القاهر الجرجاني وإدراكه لهذين المصطلحين تماثل النظرية التوليديّة التحويلية، وقد أنصفه تمام حسان في قوله: «...بل أن علما شامخا من أعلام تراثنا هو عبد القاهر الجرجاني قد سبق تشومسكي إلى تحديد هذه الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة، حين فرّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق، فجعل النظم للمعاني في النفس وهو تماماّ البنية العميقة عند تشومسكي، أما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات، كما أنّ التعليق هو الجانب الدلالي من هذه الكلمات التي في السياق»².

1- معالي هاشم علي أبو المعالي: الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة، الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجا، ص ص55- 56.

2- تمام حسان: تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، ع07، 1976، ص ص124- 125.

وقد جمع مرتضى جواد باقر في بحثه بعض نقاط التشابه والاختلاف بين تشومسكي والتراث النحوي العربي، ولكنه قبل الشروع في بيان التشابه، يذهب إلى أنّ «تجريد النتائج الفكرية عن زمنه وعن الحضارة التي أنتجته، تجريد له عن جزء أساس من معناه ويقود هنا بالتأكيد إلى فهم جزئي له إن لم يكن يقود إلى إساءة فهم كلية»¹.

لقد بيّن باقر نقاط التشابه بين تشومسكي والتراث النحوي، فهما يلتقيان في إرساء تصوّرهما للمستوى الباطن العميق للبنية النحوية على حجج أو أدلة نابعة من الانتظامات النحوية وحدها، أي أنهما يلتقيان في استقلال النحو عن الدلالة². كما يرى أن أكثر شخصية اتخذت رمزا لمقارنة التراث النحوي العربي بمدرسة القواعد التوليدية_ أو تشومسكي على وجه الخصوص_ كان رجلا بلاغيا وليس بنحوي وهو الجرجاني، لذلك جرت دراسات كثيرة بين نظرية النظم التي قدمها الجرجاني وبين نظرية تشومسكي³.

ثم يرى أن هناك فرقا بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي، يكمن في كون هذا الأخير معني أساسا بالبنية النحوية وكيفية وصفها من حيث طبيعتها وشكلها، والبنية النحوية لديه هي البنية النحوية للغة ما عند المتكلم/السامع المثالي، فهو إذن يتحدث عن البنية النحوية بصورتها المثالية بتجريدها عن كل أثر فردي كالمهارات الكلامية عند البعض، وكل أثر غير لغوي⁴.

أما الجرجاني فإنه معني مباشرة بالإبداع الفردي في الاستخدام اللغوي وهو يريد أن يستكشف قوانين هذا الإبداع الفردي فيقدم ما عرف "بنظرية النظم" التي يريد منها القول إنّ الإبداع يكمن ليس في اختيار كلمة أو لفظة بعينها، بل هو نتاج اختيار الفرد لنسق من

1- مرتضى جواد باقر: مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، جامعة الدول العربية، ع34، 1990، ص25.

2- سلمان عباس عيد: تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2016، ص193.

3- المرجع السابق، ص27.

4- ينظر: مرتضى جواد باقر: مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي، ص28.

أنساق النظم التي تتيحها بنية اللّغة النحوية¹. وهذا ما يقصده بالنظم، «فليس النظم سوى توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم»².
يشير باقر إلى مسألة العقلانية التي أوردت كوجه للتشابه بين مقولات تشومسكي ومقولات الجرجاني، فخلص بعد التقصي الطويل إلى مقولات الاثنين، أن النشاط العقلي الذي يتحدث عنه تشومسكي ليس أكثر من هذه المعرفة بقواعد اللّغة والتي يمتلكها المتكلم الأصيل كسليقة طبع عليها، أما الجرجاني فكلامه عن النشاط عقلي واع للفرد المبدع: مختار عبره هذا الأسلوب، أو ذاك متوخيا فيه معاني معينة للنحو³. ولعلّ التشابه الذي ذكرناه بين الدرس النحوي والدرس اللساني الحديث لدليل على أنّ هناك حوار مثمر قائم بين الفكرين.

المبحث الثاني: الإعراب عند التوليديين التحويلييين العرب:

أولاً- مفهوم الإعراب وأنواعه في النحو التوليدي:

01- مفهوم الإعراب في النحو التوليدي: قبل الحديث عن مفهوم الإعراب في النظرية التوليدية التحويلية، وجب علينا أن نعرّج عن مفهوم مصطلح النّحو وكيف استعمل في عبارة النحو التوليدي.

أ- مفهوم النّحو التوليدي: يرى مصطفى غلفان أنّ مصطلح النحو الوارد في عبارة النحو التوليدي Grammaire générative عند تشومسكي وأتباعه استعملت للدلالة على معنيين:

✓ من النحو إلى النظرية: معنى عام حيث يقصد بالنّحو مجموع القواعد اللغوية الموجودة في ذهن المتكلم. يقول تشومسكي: «إنّ نحو لغة معينة هو آلية Mécanisme تقوم بتعداد énumérés جمل هذه اللّغة بكيفية يكون الوصف البنيوي مشتقا آليا بالنسبة إلى كل جملة

1- ينظر: مرتضى جواد باقر: مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدّرس النحوي العربي، ص 28.

2- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 405.

3- ينظر: مرتضى جواد باقر، مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدّرس النحوي العربي، ص ص 29 - 30.

معددة»¹، ويعرف تشومسكي النحو في سياق آخر، بأنه «الآلية *mécanisme*؛ أي مجموع القواعد التي تعطي، على الأقل الخصوصية التامة والأوصاف البنيوية *Descriptions structurales* لمجموعة لا محدودة من الجمل النحوية *Grammaticales* ولاشيء غير الجمل النحوية في لغة معينة»².

ويقصد تشومسكي بالنحو التوليدي كما يقول مصطفى غلفان: «ذلك النسق من القواعد التي تسند وصفا بنيويا للجمل بكيفية واضحة ومحددة»³، والمقصود بالوصف البنيوي الذي أشار إليه تشومسكي، تحليل الوحدات المكونة للجملة والعلاقات القائمة بينها وشروط الاستعمال الصحيح⁴. ثم يخلص غلفان إلى أن المقصود بالنحو التوليدي عند تشومسكي ببساطة «ذلك النسق من القواعد الذي يسند للجمل وصفا بنيويا بكيفية واضحة *explicite* ومحددة جيداً»⁵.

معنى خاص حيث يستعمل تشومسكي لفظ النّحو قاصداً به النظرية التي يسعى اللّساني إلى بنائها، والقادرة على وصف الملكة اللغوية عند المتكلم بلسان معيّن وتوضيحها⁶. إذا فالهدف الأساس للنّحو بوصفه نظرية حسب مصطفى غلفان، هو القدرة على وصف القواعد التي يتوافر عليها المتكلم ومعالجتها بكيفية صورية تمكن من إبراز خصائصها وسماتها وكيفية بنائها⁷. يقول تشومسكي: «من الواضح أنه ينبغي أن نسند للنّحو وضع نظرية قائمة على الاطرادات التي نسميها البنية التركيبية للغة. وبما أنّ النحو المصاغ

1- مصطفى غلفان وآخرون: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2010، ص28.

2- المرجع نفسه، ص ص28- 29.

3- المرجع نفسه، ص 29.

4- المرجع نفسه، ص 29.

5- المرجع نفسه، ص 29.

6- المرجع نفسه، ص 29.

7- مصطفى غلفان وآخرون: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، ص29.

صورياً، فإنه يشكل نظرية رياضية لبنية لغة طبيعية خاصة»¹.

وفي الحالتين معاً، فإن النحو التوليدي «ليس نموذجاً للمعرفة اللغوية عند المتكلم وحده أو عند السامع، إنه يسعى إلى أن يحدّد بكيفية محايدة سمات المعرفة باللّغة التي تعتبر المنطلق لوضع نماذج لغوية فعلية لكلام المتكلم والسامع»².

هذا ويرى محمد يونس علي، أنه في البداية سمي النحو التوليدي التحويلي grammar transformational générative قواعد التحويلات T.rules لتحديد الجمل الأكثر قبولاً من الناحية القواعدية في لغة ما³. وفي كتاب تشومسكي "البنى النحوية" يرى محمد يونس أنّ النحو أخذ شكلين: التحويلات الإلصاقية مثل الإلصاق affix hopping الذي يولد به المبنى السليم للجملة؛ والتحويلات الاختيارية لتحويل جمل مثبتة مثلاً إلى جمل منفية، أو استفهامية⁴، ومنه كان مفهوم النحو عند تشومسكي «المبادئ والعمليات التي بها تبني الجمل في اللغات المختلفة وتهدف الدراسة النحوية... إلى بناء نظام للقواعد»⁵ وما تجب الإشارة إليه في طريقة التحليل النحوي عند تشومسكي ما يأتي⁶:

✓ إن النحو عنده وصف شامل للغة الصوتي النحوي و الدلالي وليس تحليلاً للجملة فقط.
✓ يقوم النحو على عمليات محدودة تولد جملاً غير محدودة، كما هو حال اللّغة التي تنتج جملاً غير محدودة من أصوات محدودة.

✓ يشمل النحو الجمل النحوية كلّها_ والنحوية فقط_ في اللّغة، وهذا كان سبباً في رفض تشومسكي طريقة الوصفيين_ التي تقوم على إجراءات الاستكشاف_ إذ يؤكد أن ما نحتاج

1- مصطفى غلفان وآخرون: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأذنوي، مفاهيم وأمثلة، ص30.

2- المرجع نفسه، ص30.

3- محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط01، 2004، ص86.

4- المرجع نفسه، ص86

5- سلمان عباس عيد: تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، ص138.

6- المرجع نفسه، ص139.

إليه، هو إجراء تقويمي نختبر به الطرائق الممكنة لتعيين النحو، لاختبار الأفضل في تصوّر اللّغة.

وقد ميّز تشومسكي بين ثلاثة أنواع من النحو¹:

- نحو الحالات المحدودة **Finite state**.
- نحو المكونات **phrase structure**.
- النحو الكلي **Trans formation**.

لهذا يرى عبد الحميد عبد الواحد أنّ مصطلح النحو على ما هو شائع في النظرية التحويلية مصطلح ملتبس، إذ يمكن نظرياً الوصول لا إلى نحو وحيد، وإنما إلى جملة من الأنحاء المختلفة، وليس ثمة ما يمنع من المقارنة بينهما، وذلك الوصول إلى النحو الأفضل أو الأمثل².

ب- مفهوم الإعراب:

يرى الباحث خالد بن صالح الحجيلان أنّ هناك تداخل بين مصطلحين "الحالة الإعرابية case" و"الإعراب" عند بعض الدارسين العرب المحدثين إذ لا يجد بعضهم فرقاً بينهما، فيتحدث عن الإعراب بمفهوم الحالة الإعرابية، وكذلك العكس³.

في حين نجد من يفرق بين هذين المفهومين كحلمي خليل الذي يرى أنّ نظرية "الحالة النحوية" "Case grammar" تصلح للتطبيق على اللغة العربية وغيرها من اللّغات المعربة التي تتميز نهايات الكلمات فيها بعناصر لغوية تحدد الوظائف النحوية لهذه الكلمات في الجملة من حيث الفاعلية أو المفعولية والإضافة أو الجر كاللاتينية والألمانية والروسية

1- لمزيد أكثر من التفاصيل ينظر: سلمان عباس عيد: تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، ص139- 145. فقد فصل كل أنواع النحو التي ميّزها تشومسكي.

2- عبد الحميد عبد الواحد: بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، ص14.

3- خالد بن صالح الحجيلان: اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، ص267. وهذا ويذكر الباحث أنه قد قدّم الفاسي الفهري بحثاً بعنوان عناصر نظرية للتوفيق بين مفهومي الإعراب والحالة Case- في الندوة الدولية للإعراب المنعقدة في كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس، 1994.

والفنلندية، فهو مفهوم عام في نظره لأنه يدخل في إطاره كذلك اللغات غير المعربة مثل الانجليزية وغيرها¹. في حين نجد الإعراب عنده يقتصر على المجموعة الأولى التي تتميز كلماتها بالنهايات الإعرابية.

ثم يخلص إلى نتيجة مفادها أنّ «مفهوم الحالة النحوية يختلف عن الإعراب أو يطلق على موضع الكلمة في الجملة أو ما يمكن أن نسميه الموقعية WordOrder ، ولعل مفهوم الحالة بهذا المعنى هو الأصل حتى في اللغات المعربة لأنّ تغير حركات الإعراب قد لا يدل بالضرورة على تغير الوظائف النحوية»².

يضرب حلمي خليل بعض الأمثلة من اللغة العربية يوضح من خلالها الفرق بين المفهومين، مثلاً نحن نقول³:

• جَاءَ زَيْدٌ.

• رَأَيْتُ زَيْدًا.

• مَرَرْتُ بِرَيْدٍ.

فلو أننا قلنا بدلاً من ذلك:

• جَاءَ زَيْدًا. بنصب زيد.

• رَأَيْتُ زَيْدٍ. بجر زيد.

• مَرَرْتُ بِرَيْدٍ. برفع زيد.

لعرفنا أنّ زَيْدًا في الجملة الأولى فاعل وأن هناك خطأ في الإعراب. وكذلك في الجملة الثانية مفعول لكنه خطأ في الإعراب...ومعنى هذا أننا نبيّن الوظائف النحوية للكلمة من موقعها ليصل إلى نتيجة وهي: «وصفوة القول إنّ نظرية الحالة لا ترتبط باللغات المعربة من حيث دلالة حركة الإعراب على الوظائف النحوية وإنما ترتبط بموقع الكلمة داخل الجملة، إذ

1- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، هامش رقم 01، ص170.

2- المرجع نفسه، ص170.

3- المرجع نفسه، ص ص 170 - 171.

هو الأصل في الوظيفة النحوية للكلمة وحركات الإعراب قد تكون دلائل على هذا الأصل¹. كما يبيّن لنا مصطفى غلفان أن الحالة الإعرابية مفهوم مجرد ليس من الضروري أن تتحقّق صوتياً؛ أي أن تظهر في البنية السطحية للجملة. فإذا كانت اللغة العربية تعبر عن الحالات بكيفية صرفية واضحة، فاللغة الإنجليزية أو الفرنسية ليس فيها حالات محققة في سطح الجملة².

ويربط عبد العزيز العماري بين الإعراب والوسم، فعنده أن «إعراب مكوّن في الجملة هو وسم آخره، ويكون هذا الوسم لفظاً أو معنوياً، أي محققاً أو غير محقق³، فلا تكون مكونات الجملة معربة إلا إذا كانت موسومة بعلامة إعرابية ظاهرة في الإعراب اللفظي، أو مقدرة في الإعراب المحلي أو المعنوي⁴.

ج- الإعراب من وجهة نظر توليدية: يذهب محمد الرحالي إلى أن الإعراب لم يُحظ بمكانة بارزة في بنية النحو التوليدي التحويلي إلا في نظرية المبادئ والوسائط[•] فقد أصبح الإعراب قالباً فرعياً مستقلاً ضمن قوالب النحو التي تفرضها نظرية العاملية والربط المقترحة في

1- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ص 171.

2 مصطفى غلفان وآخرون: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، ص 331.

3- عبد العزيز العماري: أداة لسانية واصفة ومفسرة، ضمن كتاب أعمال ندوة الإعراب المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس، 1997- ، ص 48، نقلاً عن: خالد بن صالح الحجيلان، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند العرب المحدثين، ص 268.

4- المرجع نفسه، ص 268.

• نظرية المبادئ والوسائط 1981 Théorie des principes et paramètres تشكل هذه النظرية منعطفاً جديداً في تطوّر الأنموذج paradigm التوليدي وتبدأ مع المحاضرات التي ألقاها تشومسكي في جامعة Pise الإيطالية سنة 1981- . وتتقسم هذه النظرية إلى فرعين:

- الفرع الأول: ويعرف بنظرية العمل والربط. Théorie du liage et du gouvernement. = الممتدة ما بين 1981- و 1985- وتمثلها دراسات تشومسكي:

- Lectures on Government end Pinding.

- Some Concepts and Consequences of the Theory of Government and Pinding. Trad française dans La nouvelle Syntaxe.

- تشومسكي: المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخداماتها. =

تشومسكي 1981¹.

ويرجع تشومسكي 1981 مفهوم الإعراب الذي تبنته نظرية المبادئ والوسائط إلى "روفري وفونيو" Rouveret Vergnond 1980، وهو مفهوم يبنني على افتراض أن الإعراب سمة صرفية مجردة تمتلكها جميع اللغات الطبيعية، سواء أكانت أنسقتها الصرفية تحقق هذه السمة في صورة صرفية بارزة تلتحق بآخر الكلمة أو لا تحققها².

يمثل الرحالي عن الحالة الأولى باللغة العربية في المثال 01، وفي الحالة الثانية يمثلها باللغة العربية المغربية في المثال 01ب:

(1) أ- يُحِبُّ خَالِدٌ هُنْدًا.

ب- حمد تبيغي البنان.

أحمد يحب الموز.

فرغم أنّ الإعراب لا يظهر على الفاعل حمد وعلى المفعول البنان في المغربية كما يظهر على نظيريهما خالدٌ و هُنْدًا في العربية، فإن نظرية الإعراب تقتض أنّ الفاعل والمفعول في المغربية كذلك يحملان إعراب الرّفْع والنصب، وهذا الإعراب مجرد فجميع الأنساق الصرفية، سواء أحققت الإعراب أم لم تحققه، تملك الإعراب المجرد وهذا يعني أن

= أما الفرع الثاني من نظرية المبادئ والوسائط فيعرف بنظرية الحواجز La théorie des barrières ويجسدها عمل تشومسكي.

Barriers. -

تتسم هذه المرحلة من النحو التوليدي بجملة من الخصائص النظرية نذكر منها:

- الانتقال من نظرية قائمة على القواعد الصورية إلى نظرية قائمة على المبادئ العامة التي تتحكم في الألسن الطبيعية.

- تحديد المبادئ الكلية Principes universelles المشتركة بين جميع الألسن.

- تشكل مبادئ النحو الكلي جزءاً من الجهاز البيولوجي الخاص بالجنسين البشري يسمح باكتساب الألسن.

اعتبار النحو جهازاً قابلياً Modulaire ؛ أي مكوناً من عدة قوالب Mobules مستقلة من جهة ومنفاعلة من جهة ثانية، ينظر: مصطفى غلفان وآخرون: اللسانيات التوليدية، صص 197- 198.

1- محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، الغرب، ط01، 2003، صص 23.

2- المرجع نفسه، صص 24.

نظرية الإعراب مستقلة عن التحقق الصرفي¹.

هذا يعني أنّ نظرية الإعراب في النظرية التوليدية التحويلية يعالج مسألة الوسم الإعرابي المجرد أو المحقق بحسب طبيعة النظام الصرفي للغات الطبيعية، فالإعراب تسنده عادة العناصر العاملة مثل الفعل أو الحرف أو الصرفة، وتتقيد النظرية الإعرابية بالمصفاة الإعرابية* التي تقتضي بأن يلتقي كل مركب مملوء معجمياً حالة إعرابية².

كما يبيّن الرحالي أنّ نظرية الإعراب في البرنامج الأدنى* تتميز عن مثيلتها في نظرية المبادئ والوسائط بخاصيتين: الاستغناء عن مفهوم الإسناد الإعرابي وتعويضه بمفهوم الفحص الإعرابي. checking case والاستغناء كلياً عن مفهوم العمل في أيّ علاقة إعرابية. والانتقال من مفهوم الإسناد إلى مفهوم الفحص ليس انتقالاً اصطلاحياً، بل هو انتقال تصوري يتمثل في أن الأسماء لم تعد تدخل التركيب خالية من الإعراب الذي يسند إليها في الموقع التركيبي الذي يقتضيه العامل، بل أصبحت تنتقى من التعداد حاملة لإعرابها ويفحص هذا الإعراب في الموقع التركيبي الملائم وفقاً لمبادئ النحو¹.

1- محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة، ص24.

2- مصطفى غلفان وآخرون، اللسانيات التوليدية، ص331.

*النظرية الأدنى أو البرنامج الأدنى - Théorie minimaliste: هذا النموذج هو الأكثر تقدماً في تاريخ اللسانيات التوليدية. وتعود هذه النظرية امتداداً طبيعياً للنظرية لنظرية المبادئ والوسائط 1981- ، وقد بدأت هذه المرحلة مع بداية التسعينيات 1993- 1995- في إطار ما عرف بالبرنامج الأدنى Programme minimaliste- . ويمثل لهذا التصور التوليدي بكتاب تشومسكي. The Minimalist Program

يندرج البرنامج الأدنى في إطار تصور عام للمقاربة العلمية الهادفة لتفسير عام للظواهر المدروسة بأبسط السبل باعتماد استنتاجات صورية قائمة على عدد محدود من الفرضيات القادرة على تغطية أكبر قدر من المعطيات والوقائع. ولتحقيق هذه الغاية يتميّز البرنامج الأدنى بسماة البساطة والتقليص. مصطفى غلفان وآخرون: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنى مفاهيم وأمثلة، ص199.

تلعب المصفاة الإعرابية دوراً مركزياً في القالب الإعرابي ضمن نظرية العمل والربط، وتنصّ على ضرورة تلقي كل مركب اسمي ذي محتوى صوتي للإعراب. ينظر مصطفى غلفان وآخرون: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنى- مفاهيم وأمثلة، ص462.

1 محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة، ص29.

02- أنواع الإعراب عند تشومسكي: تُميّز نظرية الإعراب عند تشومسكي بين نوعين من الإعراب:

أ- الإعراب البنيوي **Structural case**: أو الإعراب الموسوم وهو الإعراب الذي يأخذه المركب الاسمي في إطار علاقة شجرية: [تطابق مخصص رأس]. والإعراب البنيوي محكوم بمفهوم العمل مثل، الرفع والنصب.

فالصرف التي تضم التطابق والزمن تسند الرفع للفاعل، بينما يسند الفعل حالة النصب للمفعول به¹. ويسند في البنية السطحية².

والإعراب البنيوي وعوامله بحسب تشومسكي في نظرية المبادئ والوسائط كالتالي³:

✓ الرفع ويسنده عامله التطابق.

✓ النصب ويسنده الفعل.

✓ المائل ويسنده الحرف.

✓ الجر ويسنده حرف الجر.

فالإعراب في هذه النظرية يقوم على مفهوم إسناد الإعراب Case assignment، ويعني هذا المفهوم أن المواقع التركيبية هي التي تحدد السمات الإعرابية، وبموجب حلول الأسماء في هذه المواقع يسند إليها الإعراب⁴. في حين تتضمن لائحة الإعراب البنيوي الخاصة بالأنساق الصرفية، رفع-نصب، المقترحة في تشومسكي 1992 وتشومسكي و "لاسنيك" 1993 إعراب الرفع والنصب والإعراب الفارغ Null Case الذي يأخذه الضمير الفارغ ضم الكبير PRO الذي يرد في أبنية المراقبة. وتتوزع المقولات التي تفحص المركبات

1- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص332.

2- المرجع نفسه، ص332. وكذلك: محمد الرحالي، تركيب اللّغة العربية مقارنة نظرية جديدة، ص ص28- 29. والفاسي الفهري: البناء الموازي، ص27.

3- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية، ص332، ومحمد الرحالي: تركيب اللّغة العربية، ص29.

4- محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة، ص29.

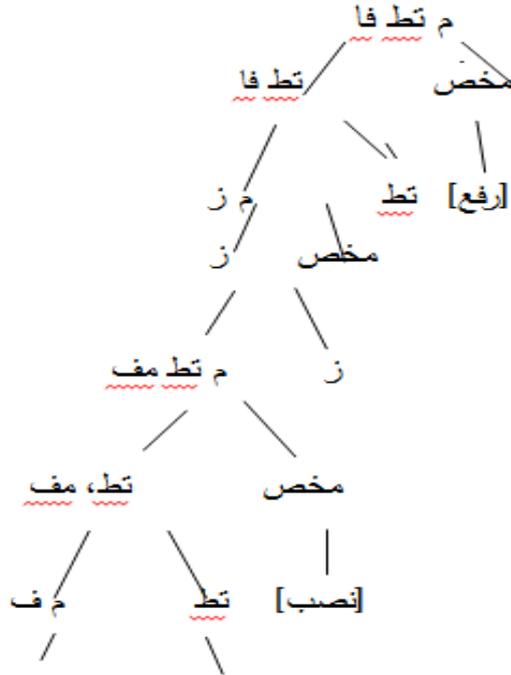
الحدية فيها هذه الإعرابات كآتي¹:

أ- الزمن المتصرف يفحص إعراب الرفع.

ب- الفعل يفحص إعراب النصب.

ج- الزمن غير المتصرف يفحص الإعراب الفارغ.

وتعد نظرية الإعراب في البرنامج الأدنى في صيغته المقترحة في تشومسكي 1992 نظرية قائمة على التطابق Agr-based Theory، أي أن المقولات الواردة في أ-ب-ج تفحص إعراباتها بواسطة مقولة التطابق في بنية مجردة مماثلة للبنية الآتية²:



حيث: م تط فا = مخصص تطابق الفاعل، تط فا = تطابق الفاعل، م ز = مخصص الزمن، م ز = الزمن، م تط مف = مخصص تطابق المفعول، تط مف = تطابق المفعول، م ف = مركب فعلي.

1- محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة، ص30.

2- المرجع نفسه، ص30.

يحاول الرحالي من خلال هذا المشجّر أن يوضح لنا كيف تعاملت نظرية الإعراب في البرنامج الأدنوي، حيث يفحص المركّب الحدي الفاعل إعراب الرفع في مخصص تطابق الفاعل م تط فا بعد أن يصعد الزمن إلى رأس تطابق الفاعل، ويفحص المركب الحدي المفعول إعراب النصب في مخصص تطابق المفعول م تط مف بعد أن يصعد الفعل إلى رأس تطابق المفعول. ويفحص الضمير الفارغ ضم الإعراب الفارغ في مخصص تطابق الفاعل كذلك بعد صعود الزمن غير المتصرف إلى رأس هذا التطابق¹.

ب- الإعراب الملازم: **Inherent case** أو الإعراب الدلالي، وهو الذي يلحق المركب الاسمي في إطار العلاقة الدلالية القائمة بين المركب الاسمي وعامله. ويسنده الاسم أو الحرف أو الصفة محوريًا²، هذا ويرى محمد الرحالي أن الإعراب الملازم يقوم أساسًا على العلاقة المحورية بين الواسم والموسوم ويشترط دائمًا وجود هذه العلاقة، كما أنه يسند في البنية العميقة³.

في حين نجد عبد السلام عيساوي يذهب إلى أنّ الإعراب الدلالي يدرك في البنية العميقة والبنية السطحية، عكس ما ذكره "الرحالي" و "بزتسكي" في كون الإعراب الدلالي يدرك في البنية العميقة⁴، وقد علل عيساوي هذا الأمر وذكر بعض الأسباب لذلك منها:

✓ إنّ ما يسمى إعرابًا بنيويًا والذي نربط فيه مباشرة بين الدلالة المعجمية والوظيفية النحوية في مستوى ما هو منجز أنّ دلالة المكوّن المعجمي وجه من وجوه إدراك العلاقات المعنوية، مثال ذلك: "طَابَ زَيْدًا أَبًا" للفظه "أبًا" في هذا السياق التركيبي تأويلان مختلفان رغم أنّ دلالتهما المعجمية واحدة¹.

1 محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة، ص30.

2- مصطفى غلفان وآخرون: اللسانيات التوليدية: 332.

3- محمد الرحالي: تركيب اللّغة العربية مقارنة نظرية جديدة، ص29، وكذلك: عبد السلام عيساوي: العلاقات المعنوية في البنية النحوية مقارنة لسانية، المطبعة التونسية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة، جامعة منوبة، تونس، ص90.

4- عبد السلام عيساوي: العلاقات المعنوية في البنية النحوية مقارنة لسانية، ص77.

1- المرجع نفسه، ص77.

✓ إنَّ الإعراب الدلالي يضعف القرائن المؤدية إلى الإعراب البنيوي، لأنه مبني على أفق تأويل واسعة تتجاوز حتى العلاقات المعنوية بين مكونات الجملة¹، ففي تقدير عبد السلام عيساوي مثل الإعرابي الدلالي منطلقاً لظهور نظرية الأدوار المحورية التي تطوّرت لتصبح نظرية نحو الحالة، وعليه يمكن أن نعتبر الإعراب الدلالي إطاراً نظرياً عاماً أساسه بنية عالمية، وما الإعراب البنيوي أو نحو الحالة إلا جزء ممثل له². كما يذكر الرحالي أن أهم ما يميّز الإعراب الملازم الدلالي أنه يسند في البنية العميقة ويشترط وجود علاقة دلالية بين الواسم الإعرابي والمركب الاسمي الموسوم، وقد قدّم بعض الأمثلة منها:

- ظَنَنْتُ هِنْدًا حَزِينَةً.
- لَيْسَتْ هِنْدٌ حَزِينَةً.
- كَانَتْ هِنْدٌ حَزِينَةً.

نرى أن أوّل ما يلاحظ عن هذه المعطيات أن الصفة "حزينة" فيها لا تربطها أي علاقة وسم محوري مع ظنّ أو ليس أو كان أو ما، ويمكننا أن نبين غياب هذه العلاقة بشكل أكثر وضوحاً في إطار نظرية بزتسكي 1982 التي نجدها متبناة في تشومسكي 1986³. ففي المثال ظننتُ هِنْدًا حَزِينَةً الفعل "ظنّ" ينتقي دلاليّاً قضية proposition تأخذ تمثيلها البنيوي الاعتيادي Canonical Structural representation بمصطلحات كريمشر 1981 Grimshaw في صورة مركب مصدرى، كما في ظننتُ أنّ هِنْدًا حَزِينَةً. وتملك الفعل ظنّ كذلك السمة [+إع]، لذلك يسمح بتوارد المركبات الحدية معه في جمل مثل:

- ظَنَنْتُ ذَلِكَ.
 - ظَنَنْتُ الْعَدْرَ، لِذَلِكَ لَمْ أَحْضُرْ.
- ويتبيّن من الأمثلة الواردة ظننتُ أنّ هِنْدًا حَزِينَةً وظننتُ ذلكَ وظننتُ العَدْرَ، لذلك لم

1- عبد السلام عيساوي: العلاقات المعنوية في البنية النحوية مقارنة لسانية، ص 77.

2- المرجع نفسه، ص 77.

3- محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة، ص 42- 43.

أَحْضُرُ أن الفعل ظَنَّ لا ينتقي دلاليًا صفة، وبناءً على ذلك فإنَّ الصفة "حزينة" في الأمثلة التي مرت لا تمثل خصائصه الانتقائية.

كما أنه لا يمكنه أن يسمها إعرابياً لأنه مخصص في المعجم بسمة إعرابية واحدة هي التي تظهر على المركبين الحدين ذلك والغدر في جملة: ظَنَنْتُ الْغَدْرَ، لِذَلِكَ لَمْ أَحْضُرْ. والذي يدل كذلك على أنَّ موقع الصفة ليس موقعاً إعرابياً هو إمكان ظهور بعض المركبات التي لا تحتاج إلى إعراب في موقعها، مثل الفعل والمركب الحرفي، كما في المثالين:

- ظَنَنْتُ هُنْدًا قَرَأْتُ كِتَابًا.

- ظَنَنْتُ هُنْدًا فِي الْبَيْتِ.

فلا توجد إذن، لا علاقة انتقائية ولا محورية لتبرير نصب الصفة "حزينة" في المعطيات السابقة¹. هذا ويخالف عبد السلام عيساوي الرحالي في مسألتين تهَمَّانَ تصوره للإعراب الدلالي هما:

أولاً: الإعراب الدلالي لا يمكن قصر إسناده إلى البنية العميقة، إذ يمكن أن يتجاوز حدود علاقة الواسم بالموسوم، ليدرك ما يعتبر من المعاني الإعرابية الملحقة في الجملة. "فَنَفْسًا" في جملة "طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا" ليست لها علاقة محورية أو إعرابية مباشرة بفعل "طَابَ، ومع ذلك نعتبر إعرابها دلاليًا والدليل أنها تلازم موضعها عند جلَّ النحاة².

ثانياً: الإعراب الدلالي كما يتصوره الرحالي منحصر فيما هو "أفقي" يتحقق بما يقتضيه المحمول من ألفاظ، يظهر فيها أثره الإعرابي، وتكون إطاراً للعلاقات المعنوية، في حين أن الإعراب الدلالي كما نراه إعراب "عمودي" يكون فيه المعرب موجهاً للعلاقات المعنوية حسب مقياس الانتقاء والإسقاط ف: "نَفْسًا" فاعل في المعنى في البنية العميقة والبنية السطحية رغم أن الوسم الإعرابي في البنية السطحية النصب فخالف للفاعلية¹.

1- محمد الرحالي: تركيب اللغة العربية مقارنة نظرية جديدة، ص43.

2- عبد السلام عيساوي: العلاقات المعنوية في البنية النحوية مقارنة لسانية، ص80.

1- المرجع نفسه، ص80.

وقد برّر عيساوي كلامه هذا، بأنّ الفعل طَابَ غير قادر على اقتضاء "موضوع" النفس ووسمه محورياً، خلافاً لما ذهب إليه الرحالي فهي لفظة خارجة عن بنيته الحملية الأولى والمباشرة لأنّه فعل لازم ولأنّ لبس الذات هو الذي اقتضاها وليس الفعل أو الفاعل. فهي مقتضاة من الفعل بصورة غير مباشرة¹.

يظهر أن الإعراب عند تشومسكي يتصف بالكلية، فهو ظاهرة توصف بها كل اللغات الطبيعية فهو سمة صرفية تلحق أواخر الكلمات أو لا تحققها. وقد عالجه في نظرية المبادئ والوسائط 1981 كما عالجه أيضاً في النظرية الأدنوية أو البرنامج الأدنوي 1992. **ثانياً - الإعراب عند الفاسي الفهري:** يعتبر الفاسي الفهري من الباحثين العرب الذين عملوا على النظرية التوليدية التحويلية، فالإعراب عنده «لاصقة صرفية تؤدي دوراً مهماً في تحديد وظائف مكونات الجملة في اللغة العربية»²، حيث يشرح مصطفى غلفان الحالة الصرفية بأنها كل ما يطرأ على أواخر الكلمات من تغييرات إعرابية، سواء موقعها في الجملة أو في علاقتها بعناصر أخرى في الجملة تعمل فيها³.

01- أنواع الإعراب عند الفاسي الفهري: يميّز الفاسي الفهري في اللغة العربية بين ثلاثة أنواع من الإعراب، وفي رأيه في لغات أخرى.

01-أ- إعراب نحوي أو إعراب الحدود أو الإعراب البنيوي: وهو «إعراب يسند إلى الفاعل أو المفعول أو مفعول الحرف بموجب عمل الصّرفة أي التطابق أو الفعل أو الحرف بالتوالي»¹. يسند بموجب علاقة بنيوية في البنية السطحية، وهو محكوم بوجود عامل².

1- عبد السلام عيساوي: العلاقات المعنوية في البنية النحوية مقارنة لسانية، ص 80.

2- عاشور بن لطرش: الإعراب والعامل عند الرضي الاسترابادي في شرحه للكافية، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ع 22، 2017، ص 48.

3- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، ص 331.

1- الفاسي الفهري: المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط 02، 1990، ص 49.

2- عبد القادر الفاسي الفهري: ملاحظات حول البحث في التركيب العربي، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 01، 1991، ص 49.

ويذكر الفهري من بين الإعرابات البنيوية إسناد الفعل النصب إلى المفعول، وإسناد الصرفة الرفع إلى الفاعل، وقد اقترح الفاسي أنّ الجر في العربية بنيوي، وليس محوريًا. خلافًا لما اقترحه تشومسكي¹.

غير أنّ هذا الطرح الذي قدّمه الفاسي الفهري لا يتوافق مع ما جاء به النحاة القدماء، وقد أشار الباحث "خالد بن صالح الحجيلان"² إلى هذه الفكرة في بحثه، فالجر في المضاف إليه أثر حروف الجر المقدّرة، فكل مضاف إليه مجرور بحرف جرّ مقدّر³. والإضافة في الكلام على ضربين: أحدهما ضمُّ الاسم إلى اسم هو غيره بمعنى "اللّام" والآخر ضم اسم إلى اسم هو بعضه بمعنى "من"⁴.

وقد ذكر ابن يعيش حرفين من الحروف المقدّرة في الإضافة هما "اللّام" نحو: عَلَمٌ زَيْدٌ، فالعامل هنا حرف الجرّ المقدّر والتأثير له وتقديره، عَلَمٌ لَزَيْدٍ. والثاني "من" نحو: خَاتَمٌ فِضَّةً، والتقدير: خَاتَمٌ مِنْ فِضَّةٍ. إن كان المضاف إليه جنسًا للمضاف⁵.

وأضاف ابن عقيل حرف "في" إنّ كان المضاف إليه ظرفًا واقعًا فيه المضاف، نحو: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْيَوْمِ زَيْدًا، أَي ضَرْبُ زَيْدٍ فِي الْيَوْمِ⁶.

وهذا يعني أنّ الجر في العربية محوري، وليس بنيويًا عكس ما ذهب إليه الفهري، فهو إذا محكوم عليه في البنية العميقة، وليس في البنية السطحية، وهو طرح يتوافق مع ما ذهب إليه تشومسكي.

1- عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص27.

2- خالد بن صالح الحجيلان: اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، ص274.

3- المرجع نفسه، ص274.

4- ابن جني: الخصائص، ج03، ص26.

5- ابن يعيش: شرح المفصل، ج02، ص117.

6- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج02، ص43.

01-ب- الإعراب الدلالي: أو الإعراب المحوري وهو إعراب يسند في البنية العميقة بموجب علاقة محورية/دلالية، وهو إعراب محكوم بوجود عامل¹، ويسند إلى الملحقات *Objuncts* كالظرف والتمييز والحال... الخ. لدلالاتها على هذه المعاني، كما يسند إلى الموضوعات غير الحدود أو المنزوعة².

01-ج- إعراب التجرد: يعرّف الفهري إعراب التجرد بأنه الإعراب الذي يسند إلى الوظائف التي ليست موضوعات، ولا ملحقات كالمبتدأ، مثلاً، والخبر...³، فلا يسند بالعاملية، وإنما يكون لتفادي أثر المصفاة الإعرابية فقط⁴، ويعتبر إعراب الرفع في العربية إعراب تجرد فهو إعراب يتيح لعدد من المركبات الاسمية والوصفية التي لا يعمل فيها عامل بنيوي أن تحمل إعراباً غير معمول فيه، كإعراب آخر لحظة لإنقاذ البنية من المصفاة الإعرابية التي اقترحها تشومسكي 1981⁵.

وقد ذكر الفهري مثلاً عن إعراب التجرد من خلال الجملة التالية:

• الرَّجُلُ جَاءَ.

يتلقى المبتدأ الرجل إعراب الرفع لأنه غير محكوم بعامل، وعندما يوجد عامل بنيوي كما هو

الشأن في الجملتين التاليتين:

• ظَنَنْتُ الرَّجُلَ جَاءَ.

• إِنَّ الرَّجُلَ جَاءَ.

فإن المبتدأ يتلقى الإعراب من هذا العامل.

كما لا يجوز أن يكون إعراب المبتدأ في هاتين الجملتين إعراب تجرد، كما يدل على ذلك

لحن الجمل:

1- الفاسي الفهري: ملاحظات حول البحث في التركيب العربي، ص 281.

2- الفاسي الفهري: المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ص 49.

3- الفاسي الفهري: ملاحظات حول البحث في التركيب العربي، ص 281.

4- الفاسي الفهري: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص 68.

5- المرجع نفسه، ص ص 68 - 69.

• ظَنَنْتُ الرَّجُلُ جَاءَ.

• إِنَّ الرَّجُلُ جَاءَ.

وقد ذكر النحاة القدماء هذا النوع من الإعراب في تصنيفاتهم كابن عقيل في شرحه حين قال:

"ارفع مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ ... مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ".

أي إذا جرّد الفعل المضارع عن عامل النصب وعامل الجزم رفع¹. فأعرابه إعراب تجرّد كما ذكر الفاسي الفهري.

02- إسناد الإعراب: جدّد الفهري في كتاباته عناصر ضرورية من أجل بناء نظرية متكاملة للإعراب منها: ضرورة تحديد طبقة المقولات المسندة للإعراب، وطبقة المقولات المسندة إليها الإعراب، وشروط الإسناد². كما بيّن كذلك الاختلاف الحاصل بين إسناد الإعراب بين اللغتين العربية والإنجليزية، ورأى أنّ الفعل الذي ينتمي إلى الجملة الدامجة يعمل على نصب المركب الاسمي الموجود في مخصص ص في بنية الجملة المدمجة كما هو مبين في الجملة الآتية:

• أَظُنُّ زَيْدًا جَاءَ.

في حين لا يمكن أن تسند الصرفة الإعراب إلى هذا المركب ويتبيّن ذلك من خلال لحن الجملة الآتية:

- أَظُنُّ زَيْدًا جَاءَ.

غير أن هذا الأمر يختلف في اللغة الانجليزية كما يرى الفهري، فتسند الصرفة الرفع إلى فاعل الجملة المدمجة الآتية:

Mary believes he is a lian

بينما لا يمكن أن يتلقى هذا المركب الإعراب من الفعل الدامج، كما يدل على ذلك لحن

1- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج4، ص03.

2- الفاسي الفهري: ملاحظات حول البحث في التركيب العربي، ص281.

الجملة الآتية:

Mary believes him is a liar.

وقد أوضح أنه يمكن توسيط Parametrize اتجاه إسناد الإعراب تبعاً لما هو وارد في¹:

أ- في الانجليزية تسند المقولات الوظيفية الإعراب إلى اليمين، في حين تسند المعجمية الإعراب إلى اليسار.

ب- في العربية، يسند الإعراب بصفة موحدة إلى اليسار.²

كما سبق وأن ذكرنا أنه من العناصر الضرورية لبناء نظرية متكاملة للإعراب، هو تحديد طبقة المقولات المسندة للإعراب وطبقة المقولات المسندة إليها الإعراب، فإن عبد القادر الفهري يشكك في افتراض أن الرفع يسنده التطابق في جميع اللغات كما استدعى ذلك تشومسكي 1981 واقترح أن الرفع يسنده ز في كل اللغات إلا التطابق قد يرث إعراب الزمن ويسنده أو يسند إلى غيره من المركبات الاسمية، بحيث ضميريته Pronominality أو عدم ضميريته³.

كما يرى الفهري أنّ في بعض الجمل الإنجليزية يسنده الزمن الرفع كما هو موضح

في الجمل التالية:

There seem to be people in The hoise

There is a man in The room.

فكلمة "People" تتلقى إعراب الرفع عن طريق الزمن، وكذلك شأن كلمة "man" وبموازاة

مع هذا يرى الفهري أنّ الرفع في العربية يسنده الزمن، حتى في الجمل المتصرفية¹.

ثالثاً- رؤية توفيق قريرة حول تعامل نظرية الإعراب مع اللسانيات الحديثة (نظرية النحو

التوليدي): ذكر توفيق قريرة أنّ اللسانيات الحديثة أصبحت تمثل في عصرنا المجال الأهم

الذي يدخل معه التفكير النحوي في سياق تعامل مقصود أو غير مقصود عند ترجمة

1- الفاسي الفهري: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص74.

2- المرجع نفسه، ص75.

3- المرجع نفسه، ص73.

1- المرجع نفسه، ص ص76- 77.

النظريات اللسانية أو شرحها أو تبسيط بعض أركانها أو غير ذلك من الإجراءات التي تقتضي نظراً إلى التفكير النحوي عند ممارسة نصوص اللسانيات الحديثة¹.

وقد حاول "قريرة" التركيز على نظرية لسانية شغلت كثيراً من الباحثين في اللسان وهي نظرية النحو التوليدي في مختلف مناويلها.

محاوياً [توفيق قريرة] في هذا البحث التركيز في الكيفيات التي بحث من خلالها العرب أو المتعاملون مع اللسان العربي عما يلائم نظرية الإعراب العربية بدءاً من المصطلح وصولاً إلى المتصور والمنهج².

لقد حاول "قريرة" أن يوازي بين المفاهيم الإعرابية العربية والمفاهيم التوليدية التي غالباً ما ترسم عند الترجمة حسب قوله اصطلاحات الإعراب. وقد ذكر هذه الاصطلاحات في ثلاثة ضروب³:

✓ ضربٌ أوّل من المصطلحات التوليدية وجد مقابله الاصطلاحي الغربي ومنه:

❖ الإعراب في مقابل Flexion / In flexion.

❖ العامل في مقابل Gouvernement.

✓ وضربٌ ثانٍ هو عبارة عن موازنات اصطلاحية أخرى تدخل تحت هذا الباب الإعرابي أو ذلك ومنها متصور الرتبة والمحل...

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 216.

• يقصد توفيق بالمناويل مختلف المراحل التي مرّ بها تفكير تشومسكي في اللغة وهي:

- النمط الأصلي: Original model في كتابه البنى التركيبية 1957: Syntacti Structures.

- النمط النموذجي: Standard model في كتابه مظاهر... 1965: Syntacti.

- توسعة النمط: Extended Standard model في سبعينات القرن العشرين وكان في كتابه "قراءات في التحكم والعامية" النموذج.

- البرنامج الأدنى: Minimalist programm المرجع نفسه، ص 216.

2- توفيق قريرة: اللسانيات في درجة العربية، ص 216.

3- المرجع نفسه، ص 216 - 217.

✓ وطائفة ثالثة من عبارات التوليديين لا نجد لها نظيراً اصطلاحياً في نظرية الإعراب العربية ولكنها كانت ذات وزن نظري أثر بشكل أو بآخر في التصور القديم للإعراب ويدخل في هذا الباب عبارات مثل: الربط Binding والمكوّن المتحكّم (م.متحكّم) Constituentcommand والميدان Domain وغيرها من عبارات التوليديين التي اقتحمت مجال النظر الإعرابي في أحوال الجملة C.Command.

أ- الإعراب Flexion / Inflexion: تعني في الآداب اللسانية الحديثة «إجراء صيغياً يتمثل في إدخال لواحق على جذوع عبارة Flexion الكلم لتدل على الوظائف النحوية التي تكون للكلمة في التركيب؛ أو على المقولات الصرفية من جنس وعدد؛ وعلى المقولات الدالية من عاقل وغير عاقل وحي... وتسمى اللغات التي تلحق كلماتها هذه العلامات الدالة على المقولات والوظائف المذكورة باللغات الإعرابية ذات الوسم Flexionnelles مقابل الصيغتين ما يعرف باللغات العازلة Agglutinantes»¹.

وهذا يرى "قريرة" أن إسناد عبارة إعراب إلى هذا المتصوّر لا يبدو ملائماً لا للمفهوم الوافد المفهوم المصبّ ولا حتى للمفهوم المصدر، فالمفهوم لا يعيّن كامل متصور الإعراب العربي ولا يعيّن كل الخصائص التركيبية فقط في مكونات الجملة الفرنسية أو الإنجليزية بل هو متصوّر وسط بين التركيب وصيغة الكلمة والتصريف².

ثم يذهب "قريرة" إلى أنه لا يمكن أن يحمل إسناد عبارة "إعراب" مقابلاً اصطلاحياً لعبارة Flexion / Inflexion على ما يعرف بالاشتراك الاصطلاحي أن تسند عبارة قديمة لتعيين حقيقة جديدة فأغلب من استعار هذه العبارة لم يتنبّه إلى العدول عن المتصوّر القديم الذي ارتبط به منذ قرون من التداول الاصطلاحي عن المتصور القديم الذي ارتبط به منذ قرون من التداول الاصطلاحي، فما حدث تجاوز مجرد الاشتراك الاصطلاحي، لأنّ نقلة النظريات اللسانية الحديثة وخاصة نظرية تشومسكي وأصحابه قد جاروه في تطبيق هذا

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 217.

2- المرجع نفسه، ص 217.

المفهوم على تحليل نماذج الجمل العربية: فركزوا كما فعل أصحاب النظرية مع اللغة الانجليزية على مقولات التصريف وقللوا من قيمة الإعراب. فصارت تحليلات المعطيات التركيبية تقم فيها عناصر كانت تعتمد ضمن تحليل صيغة الكلمة المفردة وبرز اهتمام متزايد بمفهوم الجذر (الحروف الأصول) ونافسه في الأهمية مفهوم الجذر Radical¹.

ب- العامل **Government**: يرى "قريرة" أن مصطلح العامل أشتهر في ترجمة العرب للنظرية المعروفة عند تشومسكي بالربط والتحكّم Government and Binding Theory عرضها تشومسكي في المنوال المعروف "توسعة النمط النموذج" Extended Standarmodel ومعنى الربط أن العناصر المهيمنة في الجملة وهي رؤوس المكونات تتحكّم في الوظائف التي تشغلها العناصر المهيمن عليها في الجملة².

يكشف "توفيق قريرة" أنه من غير الممكن فهم نظرية التحكم دون مفهومين عالقين بها

هما: الميدان Domain والمكوّن المتحكّم م-مت Constituent Command.

✓ **الميدان**: هو عبارة عن الحيز الذي تقع فيه عناصر لغوية متعاقبة هرمياً في طبقات الجملة؛ من ذلك أن المركب V P هو الميدان الذي يحوي الفعل وما اتّصل به من فاعل ومفعول، أما م-مت فهو كل عنصر في الجملة يقع في ميدان معيّن ويتطلّب أن يتحكّم فيه العنصر المهيمن أو المتكلمّ فالفعل مثلاً م-مت في أيّ مكوّن يدخل في ميدان المركب الفعلي¹.

ولتوضيح المسألة يقدّم "قريرة" مثلاً للجملة العربية يوضّح فيها هذا الكلام:

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 217- 218.

• توسعة قصد منها: جعل نظريته كونية تسعى إلى أن تشمل بعموم مبادئها وأطراد ثوابتها جميع اللغات الكونية، وهذا السعي جزء من تصور للغة من أنها ملكة بشرية وإنتاج من إنتاج الذهن البشري تميّزه، وأن لعملها البيولوجي الموحد بين جميع البشر انعكاساً على بناها وأنظمتها واللغات وإن اختلفت في عناصر متفرقة، فإن ذلك لا يحجب جملة من الكليات تشترك فيها، فالنحو الكوني هو "نظام من المبادئ أو الشروط والقواعد التي هي عناصر أو خصوصيات لجميع اللغات البشرية إنّها ماهية اللغة البشرية. ينظر: المرجع نفسه، ص 218.

2- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 218.

1- المرجع نفسه، ص 218.

المكونة للجملة، والمكوّن الإعرابي هو موازٍ للجملة ج في مفهومها المجرد في البنية العميقة، ويحل هذا المركب الإعرابي إلى إعراب بار إع' ومركب فعلي فع" وإعراب إع الذي يعني ههنا تصريف الفعل وفق مقولة الزمان والمركب الفعلي وغيره من الوحدات المشار إليها بالعلامة ' كالمركب الاسمي إس' والمركب الحرفي ح" تمثل في هذا النمط من التحليل مركبات مجردة تتكوّن من رأس المركب، ومن متمم قد لا يوجد ف فع" يتكوّن من رأس المركب فع' ومن عناصر متممة ويتكون الـ فع' من رأس المركب فع ومن عناصر أخرى يتحكّم فيها الفعل. فالمركب هو المتحكّم في المكونات التحتية، وتسمى المركبات العليا التي تحمل علامة " مثل فع"، "س"، "ح" انعكاسات قصوى، بمعنى أنها أعلى مستوى مجرد تمكن أن تمثل انعكاسات العناصر المعجمية للجملة. ينظر: توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص ص 220-221.

وأهم ما يؤكده "قريرة" أن اصطلاح بعض الباحثين من العرب على التحكم بالعامل من شأنه أن يكون ذا تأثير على نظرية العامل العربية وبالتالي على نظرية الإعراب، وقد ذكر أثرين لهذا التأثير:

- الأثر الأول: أنّ العمل في نظرية تشومسكي يرتبط برأس المركب وهيمنته على العنصر الذي يتفرّع إليه، ومن آثار هذا الربط أن يصبح الاسم عاملاً في مكوناته المباشرة وهذا لا يقول به القدامى ولا المحدثون في نظرية الإعراب العربية¹.

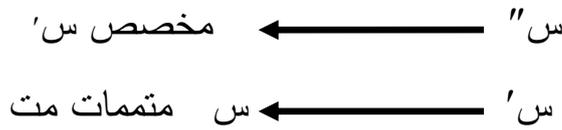
- الأثر الثاني: أنّ ارتباط العمل بالميدان المحلي من شأنه أن يلتقي في الظاهر مع فكرة عمل العوامل في مواضع مخصوصة هي محلات الإعراب، لكنه يتناقض مع مبدأ سريان العمل إلى أكثر من محل لا يقع في العادة في حيّز المركب ولا يكون من عناصر الـ م مت. وهذا شأن عمل الفعل الذي قد يتحكّم في جميع المحلات الإعرابية المفتوحة في الجملة وفي جميع مركباته².

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 222.

2- المرجع نفسه، ص 222.

ج- الإعراب ونظرية الربط والتحكّم: يشرح الباحث توفيق قريرة نظرية "س بار" X- BarTheory واعتبرها «نظرية تركيبية تهتم ببنية المركبات من جهة علاقة رأس المركب بعناصره - استخدم مفهوم Inflection- Infl الذي يلعبه الفهري في بحوثه بالصُرْفَة على أنه عنصر مجرّد في بنية الجملة. واستخدم مفهوم الصُرْفَة ص في معنيين أساسيين هما الصيغة الزمانية Tense والتطابق الصرّفي Agreement وقصد به كذلك بقية السمات الصرفية، وقصد به أيضا بقية السمات الصرفية الإعرابية الباقية على ما يقتضيه هذا المفهوم في التقاليد اللغوية القديمة أو في الآداب اللسانية الحديثة»¹.

يقدم قريرة في ضوء النظرية التوليدية التحويلية صفاً للقواعد اللغوية من رؤية جديدة. فقد أوضح أنّ مفهوم الصرْفَة المجرّد قد ارتبط بفكرة التحكّم وبمستوى أقصى من الإسقاط Projection وهو الإسقاط الذي يهيمن على بقية مكّونات الجملة. وبرز ذلك أكثر حينما أضيف مستوى ثانٍ أكثر تجريداً لنظرية س بار، هو المخصص م Specifier لتصبح نظرية س بار كالتالي:



وتقرأ القاعدة الأولى كالتالي: س بار مزدوج تقتضي رأساً هو س بار ومخصص قد يحضر وقد لا يحضر في الجملة المنجزة. ومن المخصصات حرف التعريف مثلاً. أما القاعدة الثانية فتقرأ: س بار تحوي رأس مركّب هو وحدة معجمية، اسم - فعل - صفة متممات ممكنة¹.

ثم يستفيض قريرة في شرح عمل هذه النظرية مؤكداً أنه بتوسعة مبدأ الإسقاط هذا توصلت النظرية إلى أنّ الصرْفَة من الإسقاطات القصوى في بنية الجملة [لا يوجد في مستوى أعلى منها إلا المتمم مت] بما يعني نظرياً أنها تتحكم في مركّباتها وتهيمن عليها

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 222.

1- المرجع نفسه، ص 223.

بأنّ تثبّت سماتها الصرفية والإعرابية فيها ويستخدم المتحكّم وسيلة لهذا العمل¹؛ فالإعراب كما يقول الفهري «يسند إلى مركب اسمي أو وصفي أو ظرفي بواسطة مقولة تعمل فيه والإعراب هنا مجرد، قد يتحقّق صوتياً أو لا يتحقّق»².

ومهمة الصرفة في نظرية تشومسكي ليست مفهوم عمل بالمفهوم الإعرابي العربي؛ بل هي مهمة مراقبة البنى المنجزة من جهة التزامها بالمقولات الصرفية الإعرابية التي تتكون منها³، وهذا ما عبّر عنه الفهري بـ "البت في سلامة أو عدم سلامة البنى من مستوى س0 الناتجة عن تطبيق عدد من القواعد في لغة معيّنة"⁴.

وبناءً على هذه المبادئ وغيرها يصل تشومسكي إلى أنّ «العامل في المفعول هو الفعل وأنّ العامل في الفاعل هو الصرفة التي تتضمن صفات التطابق والزمن والجهة. ويعتبر تشومسكي أن هذه القاعدة كلية إذا وضعنا جانباً مشكل رتبة المكونات»¹. وتعميم هذا التحكم جعل الفهري يلاحظ عدم انطباقها على العربية ويدعو إلى تعديل النظرية فيقول: «... إن هذه النظرية لا تنطبق على اللغات كالعربية التي يعمل فيها الفعل والفاعل والمفعول معاً... وبما أننا نجد جملاً مثل جاؤوا فإنّ نظرية تشومسكي تحتاج إلى تعديل إمّا بالنظر إلى العناصر الفارغة وإما بالنظر إلى مبدأ الإسقاط»².

د- بين الإعراب والبنيتين العميقة والسطحية:

لعلّ النظرة التي أبدأها الباحث توفيق قريرة حول هذا العنصر تنم من باب أنه لا يمكن أن نرى الملائمة بين النظريات الوافدة والنظرية الأصيلة، من دون البحث في الأبواب التي تسمح بها النظرية التوليدية، بدخول متصوّر الإعراب. فكان من الممكن أن يدخل إليه

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص223.

2- الفاسي الفهري: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص26.

3- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص224.

4- الفاسي الفهري: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ص33.

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص224.

2- المرجع نفسه، ص224.

من متصورين: البنية العميقة والبنية السطحية أو الظاهرة في جميع المناويل¹. ثم يذهب قريرة في كتابه "اللسانيات في دوحة العربية" إلى أنه لا صلة صريحة لمفهومي البنية السطحية ب س ولا العميقة ب ع Structures - Surface and Deep بمفهوم الإعراب. ولكن تحليل المفهومين بالاعتماد على تمثيل من بنية الجملة العربية يستدعيه سواء أذكره الدارسون أم لم يذكره².

وقبل الحديث عن هذه الصلة وجب علينا أن نعرِّج إلى مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية في النظرية التوليدية التحويلية.

د-01- مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية: أجمع الدارسون على وجود مستويين مختلفين لبنية الجملة. وقد عبّر تشومسكي عن هذين الجانبين بالبنيتين: السطحية Surface والعميقة Deep فالبنية العميقة ب ع هي «التركيب الباطن المجرد، الموجود في ذهن المتكلم وجوداً فطرياً، وهي أول مرحلة من عملية الإنتاج الدلالي للجملة، إنها التركيب المستمر الذي يحمل عناصر التغيير الدلالي L'interprétation Sémantique»¹.

أما البنية السطحية ب س، فهي تتمثل في التركيب التسلسلي السطحي للوحدات الكلامية المادية، المنطوقة أو المكتوبة، إنها التفسير الصوتي للجملة Son interprétation phonétique².

فإذا كان لكل جملة مستويان تركيبيان من البنى عميق - سطحي، فلا بد من وجود ما يربط بينهما، على نحو من الأنحاء. وقد افترض تشومسكي في هذا الصدد أن البنى العميقة ترتبط بالبنى السطحية عبر عمليات تسمى بـ"القواعد التحويلية" Transformation. وبيان

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 227.

2- المرجع نفسه، ص 227.

1- شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2004، ص ص52- 53.

2- المرجع نفسه، ص 53.

ذلك أنّ البنية العميقة تتحوّل إلى البنية السطحية المرتبطة بها عبر تطبيق واحدة، أو أكثر من تلك القواعد التحويلية¹.

ومنه كان للتحويل مكانة رئيسية في القواعد التشومسكية وتكمن مهمته في تحويل البنى العميقة إلى بنى متوسطة وسطحية. فهو يربط بين البنى العميقة بالبنى السطحية².

البنية العميقة	<u>التحويلات</u>	البنية السطحية
المعنى		الشكل المستعمل في التواصل

الشكل مأخوذ من كتاب أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص 207.

يبين قريرة أن أغلب الدارسين ممن يبحثون عن الملاءمة بين متصورات التوليديين ومنتصورات العربية لم يثيروا قضية الإعراب عند حديثهم عن التحولات التي تتم في الجملة من الـ ب ع إلى الـ ب س³. ثم يضيف أن كثيراً من الدارسين ألغى دور الإعراب تماماً في البنيتين وخصوصاً عند شرحهم النمطين الأصلي (ن أ) والنموذجي (ن ن) فهم تعاملوا مع الجملة العربية وكأنها جملة غير إعرابية تماماً كما في تعامل أصحاب المذهب التوليدي مع الجمل الإنجليزية. وحتى في ذكر العناصر الفنولوجية، فإن الأصوات التي تخصص في العادة للإعراب لا تلقى عناية عندهم ولا تفسيراً¹.

قال تمام حسان متحدثاً عن دور البنية السطحية في نظرية النحو التحويلي التوليدي «لقد قيل إن إحدى مميّزات النحو التحويلي أنه يمكننا أن نلمح القرابة بين جمل متميزة من حيث بنيتها السطحية كما نلمح الاختلاف بين جمل متطابقة من حيث هذه البنية السطحية؛ وأضاف متحدثاً عن البنية العميقة... كما يمكننا أن نستخرج بنيات عميقة متعددة بالوقف

1- جين إتشسن: اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، تر: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 2016، ص 389.

2- أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ص 207.

3- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 227.

1- المرجع نفسه، ص 227.

على أماكن مختلفة من قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾¹.
 يعلق قريرة على قول حسان؛ بأنه لم يكن للإعراب من مكان يذكر في حديث حسان
 على الرغم من أن فكرة التحويل من ب ع إلى ب س لا يمر من غير طريق الإعراب فالفرق
 بين:

زَيْدٌ قَامَ.
 و
 قَامَ زَيْدٌ.

لا يمكن أن يُرى من دون اختلاف في الترتيب بين البنيتين والذي هو في هذه الحالة
 شديد الصلة بالإعراب. وحتى الانشغال بالبحث عن ال ب ع لجملة من نوع:
 - إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَّحِيمٌ.

وَأَنَّهَا تُرْدُّ إِلَى الْبِنْيَةِ الْعَمِيقَةِ التَّالِيَةِ:

- إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ وَإِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ².

هو تخريج لا يمر من غير طريق التقدير وهو آلية من آليات عمل الإعراب في
 الجملة العربية¹. والقول بأننا «نستطيع أن نغيّر الأصل الاشتقائي للمكونين الفعلين يعتبر
 أن المشتقين: عفور ورحيم مكونين فعليين فنحصل على بنى أخرى عميقة لجمل سطحية
 مثل:

- إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ.

- إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ قَدِيرٌ².

هو قول مجاز لمقتطفات لغات أخرى يقوم فيها الاشتقاق بالدور الذي ذكر له، وليس
 ذلك صادقاً كل الصدق على العربية لأنّ تعجيم البنية العميقة بأشكال مختلفة وهو الذي عدّه

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 227 - 228.

2- المرجع نفسه، ص 228.

1- المرجع نفسه، ص 228.

2- المرجع نفسه، ص 228.

تمام حسنًا اشتقاقًا لا يمرّ من غير ترتيب الكلم في الـ ب س وفق ما يقتضيه الإعراب في
الـ ب ع ولولا الإعراب لكان المثالان التاليان تحقيقًا لنفس البنية العميقة:

- إِنَّ الله لَطِيفٌ خَبِيرٌ.

- إِنَّ الله قَوِيٌّ قَدِيرٌ. بمعنى أجل؛ الله قوي قدير¹.

فنحن [توفيق قريرة] قد عجمنا البنيتين بشكل مختلف أو لنقل بعبارة حسنًا إنا غيرنا
الأصل الاشتقاقي للمكوّنين الفعلين كالتالي:

- لطيف ← قوي.

- خبير ← قدير.

ويضيف قريرة أنه رغم ذلك لم نضمن المحافظة على نفس البنية العميقة. فالجملة إِنَّ
الله لَطِيفٌ خَبِيرٌ تنتمي إلى بنية تكون فيها الأداة إِنَّ ناسخًا حرفيًا، ولكن المكوّن إِنَّ الله قَوِيٌّ
قَدِيرٌ ينتمي إلى بنية أخرى عميقة بحيث تكون فيه إِنَّ حرف تصديق وجواب بمعنى أجل،
وما من شك في أن اختلاف البنيتين العميقتين كان له أثر إعرابي ظاهر على البناء
السطحي للجملتين¹.

ثم يذهب قريرة إلى أنّ تحدّث النحاة العرب عن إعراب موضعي أو كليّ وإعراب
لفظي كان في ذهنهم تفريق مستويين من الإجراء الإعرابي: مستوى أكثر تجريدًا من آخر
لأنّه يصلح أن يكون منطلقًا يراقب به الإعراب المجرى في الجملة المنجزة، وقد أشار إلى
حديث الاسترابادي مثلًا عن محلّين رفيعين وكبيرين يقع فيهما الإعراب هما محلّا الرفع
والنصب دليل على أنّه يرى مستوى أكثر تجريدًا من الجملة يجمع بين محل للعمدة وآخر
للفضلة².

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 228.

1- المرجع نفسه، ص 229.

2- المرجع نفسه، ص 299.

هذا المستوى عند قريرة مجرد يختلف عن المستوى البسيط الظاهر الذي تتحقق فيه الجملة، وبهذا نثبت [توفيق قريرة] أنّ التمييز بين مستويين من التركيب أحدهما أعمق من الثاني لم يكن غريباً عن روح التنظير العربي للجملة¹.

ويظهر توفيق أنّ الفرق بين النحاة العرب في تصوّرهم الثنائي للبنى التركيبية العميقة والسطحية وبين التوليديين في ثنائية الب ع والب س هو أنّ رؤية العرب كانت محكومة في الموازنة بين البنيتين بمبدأ المطابقة في حين حكم مبدأ التحويل من أصل تصور التوليديين². فالمطابقة كانت تعني عند النحاة العرب أن الجملة العربية المنجزة ينبغي أن تطابق الشروط الموضوعية في البنية المجردة والمطابقة تكون تامة بتوفير جميع الشروط المحلية والإعرابية في الجملة أو تكون جزئية وعندئذٍ يُلجأ إلى مبدأ التقدير وهو مبدأ يقوم على استحضار ما عاب في الإنجاز ذهنياً، ومنه تقدير الإعراب لتعيين المحل الحقيقي الذي يقع فيه المعرب غير الصريح³.

ولكن هذا الاختلاف لا يمنع من أن يُنظر إلى البنية العميقة على أنها مكوّن إعرابي قبل كلّ شيءٍ فيه علاقات إعرابية هي المتحكمة في البنى المرتبطة بالبنى الأصلية¹.

هذا وأشار توفيق إلى النقد الذي وُجّه إلى نظرية تشومسكي في مناويلها الأولى وخصوصاً ما تعلّق بالبنية العميقة: أنها ليست عميقة بما يكفي، وهو نقد كما يقول قريرة وجّهه أعلام المدرسة التوليدية نفسها من أمثال "لايكوف" 1970 Lackoff و"كوك" 1980 Cook لأنها لا تسمح بمراقبة ما تختلف فيه دلالة جملة عن أخرى².

وقد ساق قريرة هذه الملاحظة وهو يقارن ما بين ما تتطلبه بنية الجملة العربية المجردة من عمق وما عليها الـ: ب ع منه؛ بل إنّ الوصول إلى الموازنة بين ما يقتضيه

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 229.

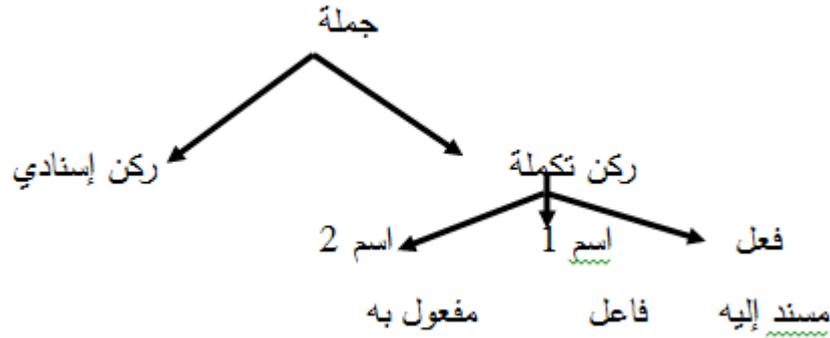
2- المرجع نفسه، ص 229.

3- المرجع نفسه، ص 230.

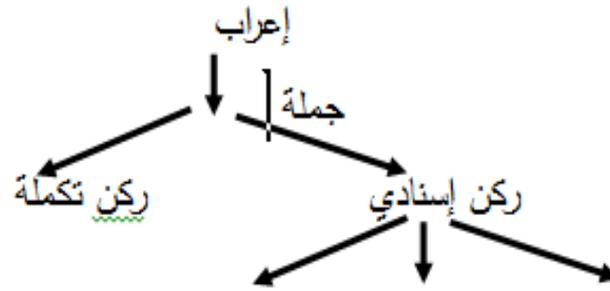
1- المرجع نفسه، ص 230.

2- المرجع نفسه، ص 230.

عمق الب ع في النظرية التوليدية وما يذكره الباحثون من نماذج للتمثيل عليه من العربية يتطلب نزولاً من درجة من العمق إلى أخرى، فقول ميشال زكريا بأنّ بنية الجملة العربية تكون على هيئة المشجّر التالي¹:



هو قول يترك خلفه مستوى من التجريد أعلى لو نظر إلى مقتضيات الإعراب في البنية الجمالية المجردة، لأنّ "الإسناد" والتكملة متصوران عالق أحدهما بالآخر في مستوى أعلى منه المتصوّر الإعرابي كالتالي:



فمتصوّر الإعراب يوجد مستوى مجرد من البنية العميقة أعلى من متصوّر الجملة ولقد أضاف تشومسكي هذا التصوّر في توسعة النمط النموذج ت ن ن حين تحدّث عن نظرية التحكم والربط التي جاءت استجابة لنقد قلة العمق في الب ع¹.

1- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللّغة العربية الجملة البسيطة- ، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط02، 1986، ص18.

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص231.

لكن ميشال زكريا خيرّ التجاوز عن الإعراب لأنّ إقحامه بدا عنده مشكلاً في البنيتين فقال متحدثاً عن علامات الإعراب: «لن نتعرض في كتابنا هذا إلى العلامات التي تظهر في آخر الكلمات، وذلك لأنّ لدينا أسباب تدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ هذه العلامات تنصّ عليها قواعد يتم إجراؤها في مرحلة متأخرة بالنسبة لبقية قواعد المكوّن التركيبي وفي مستوى قريب من المستوى السطحي، ولأنّنا نحدّد وظيفة المؤلف الكلامي في الجملة وفقاً لموقعه في البنية العميقة وليس وفقاً للعلامة التي تلحق به»¹. وهو ما يتفق مع حلمي خليل حين رأى أن دلالة الوظائف النحوية لا ترتبط بالحركة الإعرابية وإنما ترتبط بموقع الكلمة داخل الجملة. وقدّم زكريا أمثلة يوضح فيها الأمر:

• الرَّجُلُ مُجْتَهِدٌ.

• كَانَ الرَّجُلُ مُجْتَهِدًا.

• إِنَّ الرَّجُلَ مُجْتَهِدٌ.

إنّ وظيفة المورفام "الرجل" والمورفام "مجتهد" لا تحدّدها الحركة الإعرابية¹.

يلحق قريرة على قول ميشال زكريا بقوله: «أن لهذا الكلام قيمة نظرية لأنه يكشف بشكل صريح ونادر ما يمكن اعتباره علّة في إسقاط الاعتبار الإعرابي عند تطبيق المنوال التحويلي على الجملة العربية، والعلّة في كلام زكريا مزدوجة، الأولى تتعلّق بتحديد المستوى الذي يتم عنده الإعراب من البنية التركيبية والثانية بالمقارنة بين العلامة الإعرابية والإعراب بالتالي والرتبة»².

ثم نجده في الكتاب نفسه "اللّسانيات في دوحة العربية" يشرح لنا العلتين اللّتين اعتد بهما زكريا؛ ففيما يتعلّق بالعلّة الأولى يعتقد زكريا أن القواعد التي تتم في ضوءها مراقبة الإجراء الإعرابي تكون في مستوى وسط بين المكوّن التركيبي الذي منه تتولد البنية العميقة

1- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللّغة العربية، الجملة البسيطة- ، ص19.

1- المرجع نفسه، ص19.

2- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص231.

والنية السطحية وهي متصلة بالمكوّن الصوتي، والحق أنّ هذا التحديد ضبابي لأنّه يضع الإعراب في مستوى وسط فلا هو تابع للمكوّن التركيبي المجرد الأساسي قواعد إعادة الكتابة؛ والمداخل المعجمية؛ والمكوّن التحويلي¹.

ولا هو [الإعراب] تابع للمكوّن الفنولوجي الذي يقود إلى التمثيل الصوتي للجملة. بل هو بين ذلك وهذا، تشكّله يحدث خارج المكوّن التركيبي وقبل التشكيل الصوتي؛ في موقع لا ننتبّه لو اعتمدنا منوال تشومسكي 1957 و1965 والحق كما يرى قريرة أنّ تحديد الإعراب كان يسير لو اتّبع الباحث ما تقرّر منذ مرحلة متقدّمة من التفكير النحوي العربي القديم، وفي كلام سيبويه في طالع "الكتاب" بعض الأدلّة على أنّ الإعراب جزء من المكوّن التركيبي ب ع ويخضع بدوره إلى قواعد التمثيل الصوتي للجملة في مستوى ب س².

يميّز سيبويه في الإعراب بين "المجاري" التي تكون للإعراب و "لفظها" فيبدو الأوّل مرتبطاً أكثر بمستوى تركيبى مجرد، والثاني بمستوى التمثيل الصوتي¹. يقول صاحب الكتاب: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجرّ والرفع والجزم، والفتح والضمّ والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف»².

يحاول قريرة شرح كلام سيبويه من خلال بيان مفهوم المجري الذي تكلم عنه صاحب الكتاب، فقد عدّ المجري مفهوم نظري مجرد قائم على قابلية الحرف الأخير من الكلمة بما هو موضع لإجراء الإعراب لأنّ يحمل واحدة من العلامات الثماني التي تتخزل في مستوى التمثيل الصوتي إلى أربع³. وقد جسّد توفيق هذا الشرح من خلال المشجر التالي: اعتماداً

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص ص231 - 232.

2- المرجع نفسه، ص232.

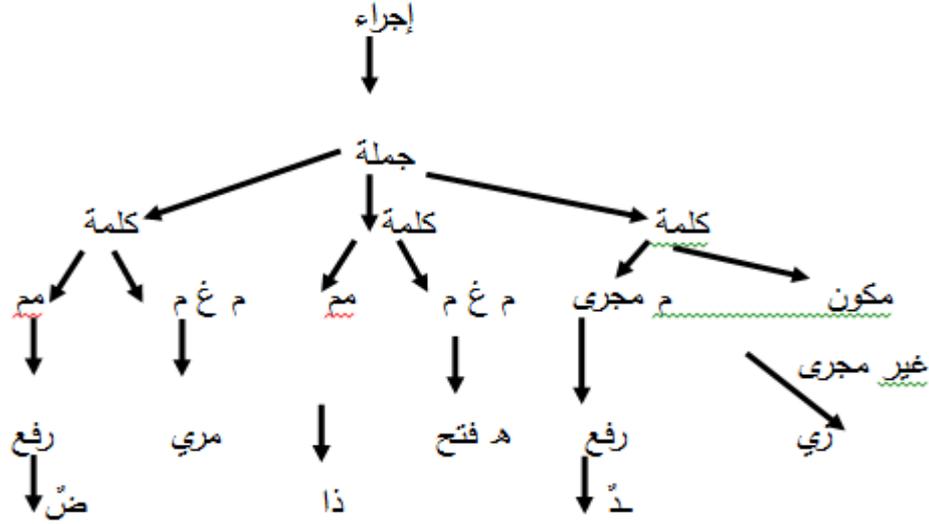
1- المرجع نفسه، ص232.

2- سيبويه: الكتاب، ج01، ص13.

3- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص232.

على الجملة:

- زَيْدٌ هَذَا مَرِيضٌ.



الشكل مأخوذ من كتاب اللسانيات في دوحة العربية: توفيق قريرة، ص 233.

وبناء على المشجر نرى كما يقول توفيق قريرة أنّ الإجراء الإعرابي يكون في الكلمة بعد تركيبها في الجملة وتنقسم الكلمة في الجملة إلى مكّون مجرى هو الهدف الأخير من الكلمة والملقّب "حرف الإعراب"، ومكّون غير مجرى هو أوّل الكلمة وحشوها. والحرف الأخير تكون حركته حركة إعراب أو غير إعراب كلاهما في النطق واحد ولكن دورهما مختلف في الدلالة على الإعراب الأصغر وجودًا وعدمًا¹.

تم نجده يذكر أنه في التراث أكثر من إشارة إلى أن الإعراب ينشأ من التركيب فهو متصوّر مرتبط بالتركيب الذي يوافق في نمط تشومسكي الـ b ع بل لا وجود لهذه البنية التركيبية العميقة إلا الإعراب لأن الكلم فيها تكون كالأصوات الساذجة المبهمّة وتحققها في المستوى الصوتي أي البنية السطحية لا يكون مفيدًا من غير اقتران الكلم بمتصوّر الإعراب².

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 232.

2- المرجع نفسه، ص 232.

أما العلة الثانية التي اعتد بها "زكريا" في إسقاط الإعراب هي أولية الرتبة على الإعراب وهذا التسليم نتيجة مبدئية من نتاج البحث عن الملاءمة المطلعة بين النظرية المطبقة واللغة المطبق عليها¹.

يبدو أنّ ما عرضه توفيق قريرة فيما يخص قضية الإعراب في الدرس اللساني الحديث، أمل يستوقف النظر لأنه حاول أن يصف النحو العربي على نمط القواعد التحويلية التوليدية، فقد قدّم رؤية نظرية مستفيضة غير أنّه اكتفى بالجانب النظري، ولم يقدم في كتابه المذكور أمثلة يفسر فيها ما تمّ ذكره؛ لأنه يجعل القارئ في حالة تيهان حول هذه القضية فجعل الأمر مبهمًا دون تبسيطه.

حاول بعض المحدثين* عرض بعض الظواهر الإعرابية في بعض الأنماط اللغوية وتفسيرها بعيدًا عن نظرية العامل والمعمول، ومن هذه الأنماط بعض الأساليب القرآنية التي تفرّد بها القرآن الكريم والقراءات القرآنية والشعر العربي الفصيح منها¹:

قوله تعالى: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَآءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة/177].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالنَّصِرَىٰ مِنْ ءَامِنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة/69].

- ومن الشعر قول الأخطل²:

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 233.

* ينظر: القاسم يحي، أثر التحولات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية، الشواهد الشعرية، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، الأردن، ع01، مج11، 1993، وقد حاولت تحميل هذا الملف، ولكن لم أستطع، فراسلت بعض الباحثين على مستوى هذه الجامعة أمثال الأستاذ الدكتور منير تيسير منصور الشطناوي، والأستاذ الدكتور: فاطمة محمد أمين يوسف العمري" ولكن للأسف لم أتلق الرد.

1- فاطمة محمد أمين: نظرية العامل ودراسة التركيب في النحو العربي، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2002، ص154.

2- البيتان ذكرهما سيبويه في كتابه، ج02، ص62.

نفسى فداءً أمير المؤمنين إذا أبدى النواجذ يوم باسلٌ ذكراً
الخائض الغمّر والميمون طائرهُ خليفة الله يُستسقى به المطرُ

وذكر الباحث الأوجه الإعرابية التي وجهها النحاة بها، ونصب الصابرين في الآية الأولى ورفع الصابئون في الثانية، ونصب خليفة في قول الأخطل.

وخلص إلى أن توجيهات النحاة كانت متكلفة وكان تأويلهم متعسفاً ورأى أن النصب والرفع في الشواهد السابقة كان بسبب التحويل الأسلوبي الطارئ على النمط اللغوي، وأن القدماء لم يلتفتوا إلى أثر ظاهرة التحولات الأسلوبية في الإعراب بسبب سيطرة نظرية العامل على تفكيرهم¹، ويرى أن هذا الأسلوب يعرف في علم اللغة المعاصرة بالتحويلات الأسلوبية مؤيداً ذلك بما ذكره تشومسكي من أن التحليل ينطلق من مفهوم خاص للأسلوب، وهو أن الكاتب يستخدم أنواعاً معينة من التحويلات في لغته، ولاسيما التحويلات الاختيارية، حيث تصبح هذه التحويلات في لغته مميّزاً أسلوبياً عنده¹.

وينقل عن "أوهمان" أيضاً أنه يرى «أن الكثير من هذه التحويلات ذات طابع اختياري أي أن التركيب المستعمل يمكن تحويله إلى عدّة تراكيب على المستوى السطحي، دون أن يحدث تغيير يؤثر تأثيراً كبيراً في دلالة هذا التركيب، كما أوضح العلاقة بين البنية السطحية والبنية العميقة فيما يتصل بالتراكيب التي يمكن استغلالها أسلوبياً وذلك في التراكيب المحولة عن بنية عميقة واحدة، حيث نجد أن هذه التراكيب تظل تحتفظ بعلاقتها بالتراكيب العميقة، ومن ثم نستطيع أن نفسر كيف تتحوّل عدّة تراكيب سطحية إلى بدائل أسلوبية فكان توجيهه مثلاً للآية الأولى وفقاً للخطاطة التالية²:

1- فاطمة محمد أمين: نظرية العامل ودراسة التركيب في النحو، ص146.

1- المرجع نفسه، ص146.

2- المرجع نفسه، ص146 - 147.

والموفون	بعدهم	إذا عاهدوا	والصابرون	في البأساء
مبتدأ	جار	صيغة	واو العطف	جار
مرفوع	ومجرور	شرطية	والصابرون اسم معطوف	ومجرور
داخل معنى المدح فتحوّل أسلوبياً إلى ←				
الموفون	بعدهم	إذا عاهدوا	والصابرين	في البأساء
مبتدأ	جار	صيغة	الواو للعطف	
مرفوع	ومجرور	شرطية	والصابرين معطوف كلية	
منصوب بالتحويل الأسلوبى بعد تحول المعنى من الخبر إلى المدح				

وأضاف إلى الشواهد الأخرى التي وجهها بعض الأبواب النحوية، فرأى إعادة النظر في شأنها لتوجه وفقاً للتحويلات الأسلوبية، وهذه الأبواب: الاختصاص، والإغراء والتحذير، فهي أساليب تعرّضت لمثل هذه التحويلات.

وقد ذكر حلمي خليل في تعليقه عن كتاب "نظرية تشومسكي اللغوية" لمؤلفه "جون ليونز" أن النظرية التشومسكية، أضافت بعداً جديداً وعميقاً إلى الدراسات الأسلوبية، وهي تتطرق في التحليل الأسلوبى من مفهوم خاص للأسلوب وهو أن الشاعر أو الكاتب يستخدم أنواعاً معينة من التحويلات في لغته وبخاصة التحويلات الاختيارية¹.

وقد ذهب التحويليون إلى تصنيف التحويلات إلى ضربين: إجباري واختياري، وأن الكثير من التحويلات ذات طابع اختياري، أي أن التركيب المستعمل يمكن تحويله إلى عدّة تراكيب على المستوى السطحي، دون أن يحدث تغيير هام في دلالة هذا التركيب. حيث نجد

1- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، تر وتعليق، حلمي خليل، ص33.

أن هذه التراكيب تظل تحتفظ بعلاقتها بالتركيب العميق¹. ومن الأمثلة التي نسوقها على التحول الأسلوبي، قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَاتُهُ حَمَالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد/04]، وقد وقع خلاف عند كثير من النحويين عند لفظة حمالة بالنصب، فقرأها بعض القراء بالرفع على الإخبار وبعضهم قرأها بالنصب على الذم، جاء في تفسير فتح القدير: «قرأ الجمهور حمالة بالرفع على الخبرية على أنها جملة مسوقة للإخبار بأن امرأة أبي لهب حمالة الحطب... وقرأ عاصم بنصب حمالة على الذم»². وهنا يمكن أن نفسر النصب بالتحول الأسلوبي لأن الأمر تحول من الخبر إلى الإنشاء.

ومن الأمثلة كذلك عن التحول الأسلوبي، ما ذكره خليل عميرة في مثاله، فإذا قال المتكلم: الأسد بالضمه فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنه إن قال: الأسد بالفتحة، فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو ذهن المتكلم¹.

وهذا الأمر لم يكن غائبا عن الدراسات اللغوية القديمة، فتحدث عنها نحويو العربية، وذكروا قضية التحول من بنية إلى أخرى وما يتركه هذا التحول من أثر، فقد أشار سيبويه في كتابه إلى ظاهرة القطع الذي يستعمل لأداء معنى لا يتم بالإتباع، وقد قدم أمثلة عديدة ومتنوعة، فذكر في باب " هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح " قول الخرنق²:

لا يبعَدَن قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ
سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرِّ.
النازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ
وَالطَّيْبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرِّ.

ومثل هذا في الابتداء قول ابن خيَّاط العكلي³:

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْسِدِهِمْ
إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا.

1- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، تر وتعليق، حلمي خليل، ص33- 34.

2- محمد بن علي بن محمد الشوكاني: فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراسة من علم التفسير، مراجعة: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط04، 2007، ص1165.

1- خليل عميرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص157.

2- البيتان من شواهد سيبويه في كتابه، ج02، ص64.

3- المرجع نفسه، ص64.

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا وَالْقَائِلِينَ لِمَنْ دَارَ نُحَايَاهَا.

وزعم يونس أنّ من العرب من يقول " النازلون بكل معترك والطيبين " فهذا مثل "والصابرون"، ومن العرب من يقول: " الطاعنون والقائلين"، فنصبه كنصب الطيبين إلا أنّ هذا شتم لهم وذمّ، كما أنّ الطيبين مدح لهم وتعظيم¹.

وذكر أبو عليّ من أغراض القطع قوله: «إذا ذكرت صفات للمدح، وخولف في بعضها الإعراب فقد خولف للافتتان...الموجب لإيقاظ السامع وتحريكه إلى الحد في الإصغاء فإنّ تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سنن السلوك، ينبئ عن اهتمام جديد شأنه من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب»².

وقال الفارسي: «إذا تكررت صفات في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن يخالف في إعرابها لأنّ المقام يقتضي الإطناب، فإذا خولف في الإعراب كان المقصود أكمل، لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتنفنن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً»¹. وكذلك ما ذكره الفراء في كتابه "معاني القرآن" حين ذكر أنّ العرب تقصد بمخالفة الصفة للموصوف في الحركة أن تجدد له وصفاً غير متبع لأوله².

غير أنّ النحويين لم يفرّدوا باباً خاصاً لهذه الظواهر، بل جعلوها مبنوثة في مصنفاتهم، وكذلك نظرية التحول الأسلوبي لم تقدّم تبريراً مناسباً لحالة الرفع والنصب، بل اكتفت بدراسة التركيب داخل الجملة فقد ذكر بلقاسم دفة أنّ النحو في إطار النظرية التوليديّة التحويلية ليس إعراباً وتعليلاً للحركة الإعرابية، بل هو الكشف عن القوانين والقواعد التي تحكم اكتساب البشر للغة³.

1- سيبويه: الكتاب، ج02، ص65.

2- فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، ج03، ص194.

1- المرجع نفسه، ج03، ص194.

2- المرجع نفسه، ج03، ص194.

3- بلقاسم دفة: النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، الأثر مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، ع05، مارس2006، ص73.

المبحث الثالث - قضية الرتبة عند التوليديين التحويلييين العرب:

أولاً- مفهوم الرتبة في النحو التوليدي:

حاولت المدارس اللسانية الحديثة الاهتمام بالجانب التأليفي للجملة، ورصد مختلف التحولات التي قد تصيبه وهذا من أجل فهم الظاهرة التركيبية للغات، على اعتبار أن لكل لغة نظام خاص في ترتيب وحدات التركيب اللغوي. لذا سوف نحاول في هذا الجزء الإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بقضية الرتبة بدءًا بالمدرسة التحويلية التوليديية، ونظرة تشومسكي لها إضافة إلى المحاولات التي قدّمها بعض اللسانيين العرب المحدثين حول هذه الظاهرة. وقد شكلت الرتبة مدار اهتمام اللسانيين التوليدييين؛ بل احتلت هذه الأخيرة مكانة مميزة عندهم على غرار تشومسكي حتى أصبحت قضية الرتبة أهم المقومات التي قامت عليها جل أعماله، بل أخذت النصيب الأكبر من دراسة بنية الجملة على اعتبار أن اللغة عنده عبارة عن «مجموعة متناهية أو غير متناهية من الجمل، كل جملة منها طولها محدودة ومكوّنة من مجموعة متناهية من العناصر»¹.

ومن ثمّ البحث عن رتب هذه العناصر داخل التركيب اللّغوي؛ ذلك أنّ فهم هذه الظاهرة التركيبية يشكل مفتاحاً ومدخلاً لفهم مجموعة من الظواهر التركيبية الأخرى. وتكمن أهمية هذه الظاهرة، في إطار البرنامج التوليدي في كونها المدخل لمعالجة مجموعة من القضايا، أهمها²:

✓ إشكال الإعراب واتجاه الإسناد في اللغة العربية.

✓ إشكال الضمائر والمتصلات، بما فيها ظاهرة التتابع، وما تخضع له من تنوع ملحوظ في سماتها تبعاً لترتيب المكونات داخل الجملة.

1- ميشال زكريا: الألسنية التوليديية والتحويلية وقواعد اللّغة العربية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط02، 1986، ص91.

2- حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التقاي وإشكالاته، ص284-285.

✓ إشكال النقل؛ فالتركيز على الرتبة الأصلية وآليات اشتقاقها يمكننا من فهم آليات اشتقاق الرتب الممكنة عبر قواعد وقيود على انطباق القواعد.

وقد ذكر مصطفى غلفان في كتابه "اللسانيات التوليدية" العوامل الأساسية التي أدت إلى اهتمام النحاة واللغويين قديماً وحديثاً بالرتبة، بل هذه العوامل زادت من الاهتمام بدراسة الرتبة في الأعمال اللسانية التوليدية التحويلية، وقد حصرها في نقاط ثلاث هي¹:

✓ مكانة الجملة في التحليل اللساني التوليدي.

✓ أهمية ظاهرة الرتبة في كل مقارنة للقضايا المتعلقة بالجملة وهذا بالنسبة إلى كل اللغات.

✓ طبيعة الجهاز النظري التوليدي وتوفره على قواعد تحويلية ترتبط بتحليل الجملة وتسمح بنقل عناصرها أو حذفها أو الزيادة فيها أو استبدالها.

لقد حاول تشومسكي أن يبحث في أصلية الرتبة في اللغة الإنجليزية وقد قادته نتائج بحثه إلى اعتبار أن اللغة الإنجليزية من نمط: **فاعل فعل مفعول**. دون أن يعطي أهمية لأي ترتيب آخر. ويستدل تشومسكي على أصلية هذه الرتبة بقاعدة مقولية يراها صالحة لتأصيل الرتبة في جميع اللغات، وقد صاغها على النحو الآتي¹:

ج ← م.س صرفة م.ف

فالجملة في نظره مكونة من مركبين، مركب اسمي هو الفاعل ومركب فعلي هو الفعل مع المفعول به مركب اسمي + مركب فعلي على أساس أن هناك «عدم تناظر asymmetry بين الفاعل والمفعول، فيقع الفاعل والفعل في عبارتين منفصلتين، أمّا الفعل والمفعول، فيكوّنان عبارة واحدة هي ما نسميه بـ المكون الفعلي»². ومن أمثلة ذلك قولنا:

• **الْوَلْدُ أَكَلَ الثَّقَاةَ.**

1- مصطفى غلفان وآخرون: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأندوني: مفاهيم وأمثلة، ص277.

1- حافظ إسماعيل عيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص255.

2- نعوم تشومسكي: اللغة ومشكلات المعرفة، تر: حمزة بن قبالن المزيني، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط01، ص85، 1990.

فالولد بحسب تشومسكي هو الفاعل المركب الاسمي الوارد في العبارة المنفصلة عن عبارة أكل التفاحة والتي تمثل في هذه الجملة المركب الفعلي المكوّن من الفعل + المفعول. ومن هنا يظهر سعي تشومسكي للوصول إلى قواعد شاملة تنظم تركيب الجملة في جميع اللغات على أساس أنّ هناك عوامل مشتركة بين البشر... ويذكر "إيلوار" أنّ من المسلّمات الأولى للنحو التوليدي وضع قواعد شاملة؛ أو إنشاء نظرية نحوية تستطيع شرح القواعد في سائر اللغات¹. فهل حقيقة أنّ ما ذهب إليه تشومسكي على أنّ اللغات جميعها من نمط: ف ا ف م ف؟

ثانياً - قضية الرتبة عند الفاسي الفهري:

يرى مصطفى غلفان أنّ اللسانيين التوليديين العرب انقسموا إلى مجموعتين حول البنية الأساس للجملة العربية¹:

✓ مجموعة ترى أنّ البنية الأساس للجملة العربية من نمط: "فعل - فاعل - مفعول" ومن هؤلاء الفاسي الفهري وخليل عمايرة ومحمد الخولي وميشال زكريا ومازن الوعر.

✓ مجموعة ترى أنّ البنية الأساس للجملة العربية هي من نمط: فاعل - فعل - مفعول، وهو الرأي الذي نجده عند داود عبده وحلمي خليلي والرشيدي أبو بكر.

وهو ما يعني أنّ الجملة العربية تتخذ أحد النمطين التركيبيين كرتبة أصلية لها، فهي إمّا تكون جملة فعلية أو جملة اسمية هذا وقد انتقد الفاسي الفهري القاعدة المقولية المؤصلة للرتبة في جميع اللغات «بل إنّ تشومسكي يكاد ينكر وجود لغات من هذا النمط ف - فا - م ف، إلاّ أنّه لا يستدل على هذا الموقف»².

وبخلاف ما ذهب إليه تشومسكي في رتبة اللغة الإنجليزية، نجد "مكولي" Mc Cawley «يقترح أنّ تكون الرتبة الأصلية للإنجليزية هي: ف ا ف م ف VSO وهو النمط الذي

1- أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط03، 2008، ص314.

1- مصطفى غلفان: اللسانيات التوليديّة من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأندوني: مفاهيم وأمثلة، ص278.

2- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص105.

وضعه الفاسي الفهري للغة العربية وذلك بناءً على ما جاء به كرينبرك Greeberz في عمله الرائد حول الرتب في اللغات، حيث « لاحظ "كرينبرك" 1966 أن الرتب المنتشرة في اللغات للمكونات الثلاثة التي توجد في الجمل هي¹:

(أ) فا - ف - مف كما في الإنجليزية والفرنسية والإيطالية.

(ب) فا - مف - ف كما في اليابانية والفارسية والتركية.

(ت) ف - فا - مف كما في العربية والأرلندية والغالية.

وقد انطلق الفاسي الفهري من خلال مقولة "كرينبرك" نحو إسقاط هذه النظرية اللسانية على اللغة العربية، حيث يقول: «وقد اعتبر كرينبرك أنّ العربية من نمط ف فا مف واعتبرت هذا أصل الرتبة كذلك في إطار التحليل التوليدي التحويلي الذي قدّمته لهذه اللغة»¹، وهو اختلاف يعزّز من تنوع الكتابات اللسانية التوليديّة وقد عبّر الفهري عن الرتبة التي اقترحتها من خلال الجمل الآتية:

• جَاءَ الْوَلَدُ.

• أَكَلَ عَمْرُو تَفَاحَةً.

• أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا هَدِيَّةً.

واستدل بجملة من البراهين والحجج ليبين صحة مقولته وأن الرتبة الأساس للغة العربية من نمط: فعل - فاعل - مفعول ومن جملة هذه البراهين²:

✓ أن هذه الرتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلاً متعدياً، حيث يتوسط الفاعل بين الفعل والمفعول.

✓ عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز مثل:

• ضَرَبَ عَيْسَى مُوسَى.

1- الفاسي الفهري: ملاحظات حول البحث في التركيب العربي، ص 271.

1- الفاسي الفهري اللسانيات واللغة العربية، ج 01 ص 105.

2- المرجع نفسه، ص ص 106 - 107.

• ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى.

فيعسى فاعل بالضرورة في الجملة الأولى، وموسى فاعل بالضرورة في الجملة الثانية وعيسى مفعول.

✓ بعض القيود على الإضمار، فالنحاة يذكرون أنّ مفسّر الضمير يجب أن يتقدمه إمّا لفظاً أو رتبةً، وقد ذكر الفهري بعض الأمثلة توضح هذه النقطة، فما يتقدمه لفظاً:

• ابْتَلَى إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ.

ومما يتقدمه رتبةً:

• دَخَلَ مَكْتَبَهُ زَيْدٌ.

فإذا صح قيد النحاة على الإضمار وجب أن تكون الرتبة الأصلية كما ذكرته.

✓ ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنساً وعدداً إذا تقدم الفاعل عليه، أمّا إذا لم يتقدم فلا يطابقه في العدد، كما هو مبين في الجمل الآتية:

• جَاءَ الْأَوْلَادُ.

• الْأَوْلَادُ جَاءُوا.

• *جَاءُوا الْأَوْلَادُ.

نجد الجملة الأخيرة جملة لائحة إذا ما طبقنا أصلية الرتبة في اللغة العربية ف فَا مَف؛ لأن هذه الرتبة تمنع تطابق الفعل والفاعل إذا كان الفعل مقدّماً، بينما تفرض مطابقة الفعل للفاعل إذا كان الفاعل مقدّماً وهو ما دلّت عليه الجملة الثانية؛ حيث وجب إلحاق الضمير بالفعل ليبدل على المطابقة في حال نقل الفاعل من رتبته الأصلية إلى الصدارة. والحقيقة أنّ التعليل الذي قدّمه الفهري فيما يخص ظاهرة التطابق غير صحيح لأنّ العرب كانت تثني وتجمع أفعال الجمل الفعلية، ولعلّ خير دليل بيت امرؤ القيس:

قفا نبكي من ذكرى حبيبٍ ومنزل...

إضافة إلى جملة الاستدلالات التي قدمها الفهري والتي تدل على نمطية الجملة العربية

ف فَا مَف، نجده يضيف استدلالاً آخر يعزّز به مقولته القاعدية، مفاده أن الاسم يرد رأساً

في صدر المركب الاسمي، والحرف رأساً في صدر المركب الحرفي، والصفة رأساً في المركب الوصفي، وبما أنّ «العربية يرد فيها الاسم رأساً في صدر المركب... إلخ. فإذا عمّنا هذا المبدأ ليشمل الجملة على اعتبار أن الفعل رأس الجملة أمكن أن نقول أن الفعل في صدر الجملة هو أصل الرتبة، كسائر الرؤوس الأخرى التي توجد في صدر مركباتها»¹. وهذا انطلاقاً من مبدأ الرأس في الصدر كما ذكره الفاسي الفهري.

كلّ هذه المؤشرات التي ذكرها الفاسي في كتابه اللسانيات واللغة العربية وظفها للدلالة على نمطية الجملة ف فا مف، ثم يحيلنا إلى كتابه "البناء الموازي" ليؤكد لنا أصلية هذه الرتبة، هذا الاستدلال يخص المركبات الضميرية سواء أكانت هذه الضمائر متصلة، أو مزيجاً من المتصلات والمنفصلات كما هو مبين في الجملتين الآتيتين¹:

• أعطيتيه.

• أعطيتني إياه.

فقد ورد ترتيب الجملة على شاكلة: فعل - فاعل - مفعول¹ - مفعول²، وهو ما يثبت أصلية الرتبة في الجملة العربية، وينتهي الفاسي الفهري من كلّ ذلك إلى القول: «إنّ مثل هذه المعطيات يمكن أن تساهم في بناء الحجة على أنّ العربية من نمط: ف فا مف»²، فكل هذه الاستدلالات خصها الفهري للجملة الفعلية.

أمّا بالنسبة للجملة الاسمية فقد هدف الفاسي إلى التوحيد بين بنيتها وبنية الجملة الفعلية، وذلك بافتراض الرابط كان؛ حيث قال: «وبالفعل، فقد لجأنا إلى افتراض آخر ينفي عن اللغة العربية أن تكون لغات معقّدة، أو غير طبيعية، فهذا الافتراض هو ما أسميناه بالافتراض الرابطي Copulative/ hypothèses، وهو افتراض يوحد بين الجمل التي اعتبرت

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص108.

1- الفاسي الفهري: البناء والموازي، ص56.

2- حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص287.

اسمية وتلك التي اعتبرت فعلية¹، ويعني به «أن الجمل التي لا يظهر فيها فعل في سطح البنية جمل ذات رابطة أو رابطية، مثلها في ذلك مثل الجمل التي تظهر فيها رابطة كما في الجملتين الآتيتين:

• كَانَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ.

• كَانَ حُسَيْنٌ مَلِكًا².

هذا يعني أن الفاسي الفهري يذهب إلى أن الجمل الاسمية التي لا يظهر فيها هذا الفعل الرابط (كان)، هي جمل ذات رابطة مقدرة، ورأى أنه «إذا صحَّ هذا الافتراض يكون المركب الاسمي الموجود في نحو الهَرَمُ مُرْتَفَعٌ، والسُّكَّرُ مِنَ الْقَصَبِ فاعلاً، وبالفعل فهناك ما يدلُّ على أن هذا المركب فاعل، باعتبار خصائصه الإعرابية إذ هو مرفوع والرتبية في الرتبة الأولى بعد الفعل والإحالية حيث يراقب فاعل الصِّفَةِ، أو الفضلة بصفة أعم¹، وهو ما يعني أن الاسم المتصدر الجملة الاسمية الهَرَمُ فاعل باعتبار حركته الرِّفَعِ، وباعتبار رتبته بعد الفعل الرابط المقدر كان، وقد أدرك النحاة هذا البعد، فنجد ابن هشام في كتابه "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب" عدَّ الاسم بعد كان فاعلاً على سبيل المجاز².

01- قواعد تغييرات الرتبة الأصلية في الجملة العربية:

حاول الفهري أن يدرس تغييرات الرتبة الأصلية للجملة الفعلية ف فاف انطلاقاً من المصطلحات التحويلية التي قدّمها، متمثلة في: التبئير والخفق والتفكيك وهي مصطلحات جاءت نتيجة تكييفه نموذج كل مرة للنماذج التوليدية المتطورة في مختلف مراحلها، حيث يتم نقل المكونات من رتبها الأصلية إلى رتب مشتقة، هذا النقل يخضع لقيود على اعتبار أن المكوّن التحويلي «يتكون من قواعد معينة تسمح بتحويل البنية العميقة المولدة بواسطة

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص134.

2- المرجع نفسه، ج01، ص134.

1- المرجع نفسه، ج01، ص135.

2- ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، دط، 2004، ص214.

قواعد إعادة الكتابة إلى بنية سطحية في المتوالية الكلامية الفعلية فهي تُخضع البنية العميقة إلى عدّة تغييرات من تقديم وتأخير وحذف وزيادة، حتى تفضي بها إلى شكلها الصوّتي النهائي الذي تأخذه في البنية السطحية»¹، ومن هذه القواعد التي وظفها الفهري لإعادة الكتابة إلى البنية السطحية نجد:

01-أ- التبئير Focalisation: أو الموضعة Topicalisation، وهو عند الفهري « عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى major Category كالمركبات الاسمية أو الحرفية، أو الوصفية...إلخ، من مكان داخلي أي داخل ج إلى مكان خارجي خارج ج، أي مكان البؤرة المحدد»¹، أو المركبات الحرفية أو المركبات الوصفية من مكوناتها من الترتيب الأصلي في البنية العميقة إلى خارج الجملة، وقد مثل الفهري لذلك التحويل بالأمثلة الآتية:

- إِيَّاكَ نَعْبُدُ.
- اللَّهُ أَدْعُو.
- فِي الدَّارِ وَجَدْتُهُ.
- غَدًا سَنَلْتَقِي.
- أَمِيْنَا كَانَ؟

ففي نظر الفهري أنّ هذه المقولات التي جاءت في الموقع الأول من الجمل، والتي تشمل المركب الإضافي إياك والمركب الاسمي الله والمركب الحرفي في الدار والمركب الظرفي غداً، هي مقولات قد نقلت من رتبها الأصلية داخل الجملة، إلى خارجها يميناً فالأصل في هذه الجمل: نعبد إياك، أدعو الله، وجدته في الدار، سنلتقي غداً، أكان ميئاً؟ غير أنّ هذا النقل أو التحويل الذي وضعه الفاسي لا ينطبق بصفة مطلقة، بل وضع له جملة من القيود متمثلة في²:

1- أحمد حساني مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط02، 2013، ص249.

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص114.

2- المرجع نفسه، ص115.

- ✓ قيود على المكان المصدر، أي المكان الذي تنطلق منه المقولة المنقولة.
- ✓ قيود على المكان الهدف، وهو المكان الذي يحط فيه الموضع أو البؤرة.
- ✓ قيود على ميدان التحويل.
- ✓ قيود على صورة التحويل.

✓ قيود على خَرَج التحويل، أي البنية الناتجة عن تطبيق التحويل output structure

فبالنسبة للقيود الأول مثلا والذي ذكره الفهري والمتمثل في قيد المكان على المصدر، فقد اعتمد الفاسي على جملة من الشروط وضعها النحاة على التقديم من ذلك ما يذكره النحاة من المقولات التي تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وقد تعرّضنا لهذه النقطة وبالضبط في عنصر الرتبة المحفوظة، وهذه المقولات هي «أدوات الاستفهام وأدوات الشرط، وأدوات التخصيص، ولام الابتداء، وكم الخبرية، والحروف الناسخة، والأسماء، والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول وأدوات العرض»¹، فلا يجوز أن يقدم ما بعدما على ما قبلها، بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة، فهي في حكم النحويين مانعة التقديم، كما هي مانعة التبئير من وجهة نظر الفاسي الفهري، وقد دلّ على هذا المنع لحن الجمل الآتية:

• زَيْدًا هَلْ رَأَيْتَ ؟

• زَيْدًا هَلَّا أَكْرَمْتَ ؟

• زَيْدًا كَمْ ضَرَبْتَ ؟

ففي الجملة الأولى نجد المركب الاسمي "زَيْدًا" قد نقل من رتبته الأصلية داخل الجملة إلى خارجها يمينًا وهو ما أدّى إلى لحن الجملة لأنّ المانع لم يزل قائمًا، فهي معمولات الفعل الواقع بعد المقولات والتي تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها كحرف الاستفهام هل وحرف التخصيص هَلَّا وكم الخبرية، فلا يجوز أن يتقدم ما عمل فيه عليه.

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص116.

أما القيد الثاني والمتمثل في القيود على المكان الهدف؛ أي العنصر المنقول إليه المكان المبأر، فقد ذكر له الفهري قيداً واحداً وهو «أن العنصر المنقول يحط في مكان بؤرة؛ وهو المكان الذي يحط فيه الموضع أو البؤرة في الرض الأيمن للجملة»¹، ومن أمثلة ذلك:

• قَرَأَ خَالِدٌ دَلَائِلَ الإِعْجَازِ.

• دَلَائِلَ الإِعْجَازِ قَرَأَ خَالِدٌ.

فقد نقل المفعول من رتبته إلى الرض الأيمن للجملة.

كذلك من جملة القيود الخاصة بالنقل أو التحويل التي وضعها الفاسي الفهري على ميدان التحويل وصوره، وهي نوع من أنواع القيود التي اقترحها تشومسكي 1973 «فهي تخضع لمبدأ التتابع السلبي Successive cyclicity ومبدأ التحتية Subjacency فالتحويلات تنطبق في أسلاك Cycles، وتختلف العجز[•] السلبيّة Cyclic nodes حسب اللغات، فمن العجز السلبيّة في العربية: م س و ج و ج و ج و ج[•] أحياناً»¹، هذا التتابع السلبي وجب أن يخضع لقيود حتى يصح التبئير، ومن هذه القيود التي اقترحها الفاسي²:

✓ لا يحدث الانتقال إلا عبر المصدر الذي يعتبر باباً للإفلات.

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص116.

• عجر: جاء في لسان العرب: العُجْرَةُ: الشيء يجتمع في الجسد كالسلعة، ينظر ابن منظور، لسان العرب، ج04، مادة عجر، ص541. ويدل هذا المصطلح العجرة بالنسبة للمركبات التي يمكن أن تجتمع في مكان واحد في المشجر مشكلة عجرة، نحو: المركبات الاسمية، والجمل الفعلية والجمل المدمجة، التي تجتمع فيها مكونات مشكلة عجرة واحدة، تكون المكونات المنتمية إليها عجات أخوات، ينظر: ياسين بوراس: البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، رسالة ماجستير إشراف الأستاذ الدكتور: صالح بلعيد، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014، ص106.

• م س: عجر مركب اسمي نحو: أكرم عليّ أخا زيد.

ج: عجر الجملة نحو: قرأ خالد دلائل الإعجاز.

ج': عجر الجملتين نحو: جملة رئيسة ج' جملة مدمجة، نحو: ظنّ زيد أنّ خالدًا قرأ دلائل الإعجاز.

ج'': جملة رئيسة وجملتين مدمجتين، نحو: حسب عمرو أنّ خالدًا رأى محمدًا يقرأ دلائل الإعجاز. ينظر: ياسين بوراس: البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر: صص 99-100.

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص117.

2- المرجع نفسه، ج01، ص119.

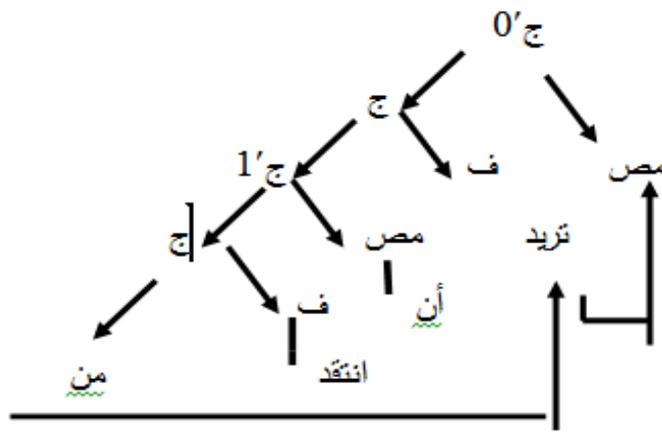
✓ لا يحصل هذا النقل إلا حينما يعمل في المصدرى فعل من الأفعال التي تعتبر جسورًا
.Bridge verbs

✓ أن الموصول يجب أن يكون خبريًا لا استفهاميًا.

فالقيد الأول الذي تحدث عنه الفهري خص به اسم الاستفهام؛ حيث يرى أن «الاستفهام مثلًا ينطلق في ميدان جُملي واحد، في جملة مدمجة embedded sentence أو جملة غير مدمجة، كما ينطبق عبر أكثر من جملة، كما هو موضَّح في الجمل الآتية:

- مَنْ جَاءَ ؟
- مَنْ تُرِيدُ أَنْ أَنْتَقِدَ ؟
- مَنْ حَسِبْتَ أَنْ زَيْدًا أَنْتَقِدَ ؟
- مَنْ حَسِبْتَ أَنْ عَمْرًا يَعْرِفُ أَنْ زَيْدًا أَنْتَقِدَ؟¹.

يُرجع الفهري أسباب تصدر اسم الاستفهام من في هذه الجمل إلى «افتراض التابع السلكي يُقَرَّ أَنْ (من) في الجمل الثلاث الأخيرة لا تنتقل في وثبة واحدة من المكان المصدر مكان المفعول إلى المكان الهدف مكان الوصول، وإنما تنتقل عبر مص الموجود في كل ج' بصفة سلكية أي بالتدرج من سلك إلى آخر»²، وهو ما يعني أن الاستفهام لم ينتقل مباشرة إلى المكان الهدف، أي الرض الأيمن من الجملة. وقد مثَّل الفاسي لهذا الانتقال بالمشجر الآتي³:

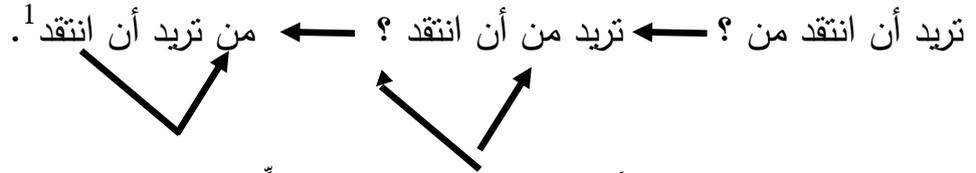


1- المرجع نفسه، ج01، ص118.

2- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص118.

3- المرجع نفسه، ج01، ص118.

يبدو من خلال المشجر الذي قدّمه الفهري أن اسم الاستفهام (من) قد انتقل عبر سلسلة من التقلات وفق ما يقتضيه التتابع السلبي فانقل من رتبه الأصلية في الجملة (أن انتقد من)، ثم دمج مع الجملة (تريد) ليصبح (تريد من أنتقد)؟ ثم نقل عبر المصدر الموجود ليصل إلى مكان البؤرة أي إلى الرض الأيمن من الجملة (من تريد أن أنتقد)؟. أي أن انتقاله كان من المكان المصدر إلى مكان الوصول في الجملتين السابقتين بالتدرج من سلك إلى آخر، غير أن هذا التخرج الذي قدّمه الفهري لم يستحسنه عطا محمد محمود موسى مشيراً إلى أن اللّغة العربية لا تشتمل على تراكيب من النوع المشار إليه أعلاه باستثناء الجملة الأخيرة التي تصدّر فيها اسم الاستفهام، وقد مثل ذلك بالمخطط الآتي:



ومن القيود التي قدّمها الفاسي الفهري والمتعلّقة بالتتابع السلبي، أن هذا الانتقال لا يحصل إلاّ حينما يعمل في المصدر في فعل من الأفعال التي تعتبر جسوراً • «وهي أفعال نفسية من نوع خاص تُحوّل للمقولة المنتقلة الإفلات، ومن جملة هذه الأفعال: ظنّ، حسب، خال، علم، عرف...الخ»².

ومن الأمثلة على ذلك:

• مَنْ حَسِبْتَ أَنْ زَيْدًا اِنْتَقَدَ ؟

1- عطا محمد محمود موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسرائ، عمان، الأردن، ط1، 2002، ص266.

• أفعال الجسور وهي ما تسمى عند النحاة بأفعال القلوب وقد سماها النحويون كذلك لأن معانيها متصلة بالقلب كاليقين والشك والإنكار، وهي تنقسم إلى قسمين: قسم يدلّ على اليقين وهي: رأى، وجد، درى، ألقى، تعلّم، وقسم يدلّ على الرجحان وهي: ظنّ، خال، حسبت، زعم، عدّ، ينظر: عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط2، 2000، صص 192- 193.

2- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص119.

فالفعل هنا (حسب) يسمح بإفلات العنصر المراد تبئيره، بخلاف الأفعال الأخرى التي تمنع انتقال اسم الاستفهام من موقعه في الجملة، إلى الرض الأيمن للجملة الرئيسية، وقد مثل الفهري لهذه الأنواع بالأمثلة الآتية¹:

• مَنْ رَأَيْتَ أَنْ زَيْدًا انْتَقَدَ ؟

• مَنْ أَخْبَرْتَنِي أَنَّ الرَّجُلَ سَبَّ؟

فالفعلان (رأى) و(أخبر) لا يسمحان بانتقال العنصر المراد تبئيره مَنْ إلى الرض الأيمن للجملة الرئيسية، وهذا طبعاً بالتتابع السلبي الذي يعمل على التدرج لانتقال العنصر المبرّر لأنها ليست أفعال جسور.

ومفاد القيد الثالث على التابع السلبي أنّ الموصول يجب أن يكون خبرياً استفهامياً حتى يمكن من انتقال العنصر المراد تبئيره إلى الرض الأيمن للجملة الرئيسية، وقد مثل الفهري لهذا النوع من القيد الذي لا يسمح بانتقال الجملة الموصولة إذا كانت استفهاماً بالجملة الآتية¹:

• مَنْ تَسَاءَلْتَ هَلْ انْتَقَدَ زَيْدٌ ؟

بخلاف الجملة السليمة من تظنُّ أنّ زَيْدًا انْتَقَدَ ؟ فقد انتقل اسم الاستفهام مَنْ من جملة خبرية إلى الرض الأيمن للجملة الرئيسية.

ويبقى القيد الأخير متمثلاً في قيود على خَرَجِ التحويل فقد وضع لهما الفهري قيدان²:

✓ قيد محلي يقر بأن الربط يمكن أن يتم في إسقاط مؤاخِ Adjacent للعنصر المراقب ولا يمكن أن يتم في إسقاط أسفل أو تحتي Subjacent وقد مثل الفهري القيد بالجملة الآتية:

• زَيْدًا ضَرَبْتُ.

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص119.

1- المرجع نفسه، ص119.

2- المرجع نفسه، ج01، ص121.

فالتحويل هنا ربط بين المكوّن المبرّر والجملة في إسقاط مؤاخ على غرار الجملة زيّدًا
إني ضربت فهي لاحنة كما يراها الفهري لأنها خرقت الإسقاط المؤاخي «وبالفعل، نجد في
هذا التركيب أن المركب الاسمي الأثر لا يوجد في إسقاط مؤاخ لزيد، فهناك إسقاطان،
الجملة الرئيسية ج والجملة المدمجة ج'، والأثر يوجد تحت ج' لا تحت ج»¹.

✓ القيد الثاني وهو قيد توارث الإعراب، ويفصل فيه الفهري ويذكر أنّ البنى المبرّرة يرث
إعراب المفعول، ولا يمكن أن يأخذ إعرابًا آخر بدليل أنّ البنية التالية لاحنة، لأن زيّدًا فيها
مرفوع:

• زَيْدٌ ضَرَبْتُ.

فاللحن هنا وقع نتيجة خرق قاعدة توارث الإعراب.

يمكننا الآن أن نجمل ما تكلم عنه الفهري بخصوص هذه العملية التحويلية المتمثلة
في "التبئير" والتي تعتبر نوعًا من تغيير الرتبة الأصلية ف فاف م ف كنقل أحد المركبات من
مكان داخلي إلى مكان خارجي، وقد وضع الفاسي الفهري قيودًا عدّة لهذا التحويل تمثلت في
قيود على المكان المصدر، والذي أخضعه لشروط من ذلك ما ذكره النحاة، فلا يجوز أن
تتصدره أحد المقولات التي تمنع أن يقدم ما بعدها على ما قبلها، وقيود على المكان الهدف
والذي مفاده أن العنصر المنقول وجب أن يحط في مكان البؤرة. أمّا القيد الثالث والمتمثل
في القيود على ميدان التحويل وصوره، فهي خاضعة لمبدأ التتابع السلبي ومبدأ التحتية. وأمّا
المتعلقة بالنية الناتجة عن تطبيق التحويل فقد وضع له الفهري قيدان، تمثلا في وجود
المكوّن المبرّر في إسقاط مؤاخ، وأخذه الحركة الإعرابية.

وأخيرًا فقد كشف الفهري عن الخصائص التي تُميّز عملية التبئير/الموضعة وأجملها
في العناصر الآتية:

✓ يجمع التبئير بين محلّين، واحدة داخل الإسقاط، والآخر خارجه.

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص121.

1 المرجع نفسه، ص123.

- ✓ يقع في الجمل المدمجة والجمل الرئيسية.
- ✓ يمكن أن تنتقل البؤرة في مسافة بعيدة إسقاطات متعددة.
- ✓ هذا الانتقال تأويليا كان أو تحويلاً يخضع لمبدأ التتابع السلبي ومبدأ محلي كمبدأ التحية.
- ✓ تنتقل البؤرة إلى الرض الأيمن للجملة.
- ✓ لا يترك هذا النقل أثراً ضميرياً، وإنما يكون المكان المصدر فارغاً.
- ✓ ترث البؤرة إعراب الأثر.

01-ب- الخفق¹*: من بين القضايا التي عالجهما الفهري موضوع الخفق، فبخلاف تغييرات الرتبة التي تحدث قبل الفعل، والتي يصورها تحويل التبئير «هناك تغييرات تحدث بعد الفعل وتغير محلياً رتب الفضلات، كما هو ممثل في الجملة الآتية:

✓ **ضَرَبَ الْوَلَدَ زَيْدٌ.**

يظهر من خلال المثال الذي قدّمه الفهري أن التغيير حصل داخل الجملة وليس خارجها كما هو في التبئير، وقد خصّ هذا التحويل إعادة ترتيب الفضلات الواردة بعد الفعل، ومفاد ذلك أن «مثل هذا التقديم يختلف عن التبئير في عدّة خصائص، وهناك قاعدة من نوع خاص تضبط هذا النوع من التغيير في الرتبة، هي قاعدة خفق Sctambling ميدانها إسقاط واحد لا تخرج عنه، ولا تنطبق إلا على العجر الأخوات Sistre modes²». فالعملية تحدث عنها الفهري تخضع لقيدتين أساسيين مفادهما:

✓ أن لا تخرج عن إسقاط واحد في الجملة.

✓ لا تنطبق إلا على العجر الأخوات.

وقد مثل للقيد الأول بالجملتين الآتيتين:

✓ **كَمْ تَظُنُّ أَنْ زَيْدًا تَرَوِّجُ مِنَ النِّسَاءِ ؟**

*الخفق: جاء في لسان العرب: الخفقان: اضطراب القلب وهي خفة تأخذ القلب ينظر: ابن منظور: لسان العرب، ج10، ص79. وقد استعمله هنا الفاسي الفهري للدلالة على التغيير الطفيف الذي يصيب الجملة.

2- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، 125.

✓ كَمْ تَظُنُّ مِنَ النِّسَاءِ أَنْ زَيْدًا تَزَوَّجَ ؟؟؟؟

فالجمله الثانية لاحنة باعتبار خرقها للقيد الأول، فقد تجاوز المكون المخفوق حدود الإسقاط الواحد الذي تعدى الفعل، لأنه من المفروض أن يكون المكوّن المخفوق من النساء داخل الجملة وليس خارجها.

أما القيد الثاني فمفاده أن هذا النوع من التحويل لا ينطبق إلا على العجر الأخوات وقد مثل له الفهري بالجملة الآتية:

- جَاءَ الْبَارِحَةَ كَثِيرٌ مِنَ الرِّجَالِ.
- جَاءَ كَثِيرٌ مِنَ الرِّجَالِ الْبَارِحَةَ.
- *جَاءَ كَثِيرٌ الْبَارِحَةَ مِنَ الرِّجَالِ.

فالجمله الثالثة لاحنة لأن المكوّن المخفوق وقع بين متلازمين من نحو (كثير) و(من الرجال)؛ لأن الطرفين يشكلان جزيرة لا يمكن اقتحامها¹، فلا يجوز أن نقول: جاء كثير البارحة من الرجال.

فالتبئير كما رأينا «غير محدود في إسقاط، وهو لا يجمع بين عجرتين أختين، بل يجمع بين موقع خارجي وموقع داخلي»²، بعكس الخفق الذي يقع في إسقاط واحد في الجملة، ولا ينطبق إلا على العجر الأخوات لذلك عدّه الفهري «قاعدة أسلوبية لا تحويلية»³، لكونه لا يؤثر كثيراً في الجملة.

01-ج- التفكيك: أيضاً من بين القضايا التي عالجها الفهري ضمن قضية الرتبة، ظاهرة التفكيك التي يتم بمقتضاها نقل مكوّن من مكوّنات الجملة من رتبته الأصلية، إلى خارج

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص125.

2- المرجع نفسه، ج1، ص124

3- المرجع نفسه، ج1، ص127.

الجملة يميناً أو يساراً، وهو باعتبار الجهة نوعان: «تفكيك إلى اليمين كما في الجملة: زيدٌ ضربته، وتفكيك إلى اليسار، كما في الجملة: ضربتهُ زيداً»¹.

وقد بين الفهري أوجه التشابه والاختلاف بين عملية التفكيك والتبئير، فهما يجتمعان في كونهما ينتقلان إلى اليمين، أما الاختلاف فنجده في كون المكوّن المفكك يشترط فيه الرّفْع، بعكس المكوّن المبّار يرث الحركة الإعرابية عن المصدر المنقول منه، كما يُخَلّف التفكيك أثراً ضميرياً بعكس التبئير «فالتفكيك يكون دائماً بالارتفاع، سواء كان المصدر مجروراً أو مرفوعاً، وهو يخالف التبئير في هذا. نحو:

• زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلَامَهُ.

• زَيْدٌ مَرَرْتُ بِهِ»¹.

فالجملتان المذكورتان أعلاه تبيّن أن العنصر المفكك لم يرث الحركة الإعرابية وقد خَلّف أثراً ضميرياً، بعكس المكوّن المبّار الذي يمنع أن يترك أثراً ضميرياً، ولكن يرث الحركة الإعرابية، لأنه من مؤشرات المقاربة التحويلية للتبئير أن يطابق إعراب المكان الهدف إعراب المصدر.

ثم يعرض على هامش الحديث عن عنصر التفكيك، قيّداً من قيود التفكيك وهو قيود **التعيين**، مشروطاً في ذلك أن يكون العنصر المفكك محدّداً من ناحية الجنس، أو النوع، أو إشارياً، وقد جوّز الفهري ورود المفكك نكرة عكس ما ذهب إليه النحاة «فالعنصر المفكك يمكن أن يكون نكرة، فيكون جنسياً Generic، أو معيّنًا نوعياً Specific، أو إشارياً Deictic... إلخ. والقيود الوحيد هو ألا يكون المفكك غير معيّن Non specific، كما هو موضح في الأمثلة الآتية:

• بَقْرَةٌ تَكَلَّمَتْ.

• رَجُلٌ جَاءَنِي فِي هَذَا الصَّبَاحِ.

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص128.

1- المرجع نفسه، ص131.

• أستاذ في الجامعة لا يُمكن أن يرغَبَ في مثل هذه المسؤولة¹.

فالعنصر المفكك في كل المواضع المشار إليها نجده غير معرّف، ومع ذلك نجد الجمل مقبولة بنبر العنصر المفكك²، بالرغم من أنّ النحاة لم يجيزوا ذلك. وفي إطار دراسة هذه الظواهر استطاعت هيفاء جدّة السعفي استثمار شرح يقدّمه الجرجاني للظاهرة التركيبية لعملية التقديم والتأخير، والتي يميّز فيها بين ضربين من ضرب التقديم «تقديم يقال إنّه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقرته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه /.../ وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه...»¹.

تعلق هيفاء السعفي على تمييز الجرجاني بين ضربين اثنين من التقديم مقارنةً إياه بما جاء به تشومسكي في نظرية الربط العاملي بخصوص هذه المسألة فتقول: «وبالنظر إلى التقديم عند الجرجاني من جهة النظرية اللسانية، نجد أنّ التقديم على نية التأخير يطابق الخفق Scrambling الذي يقر بالحركة ضمن ج محافظاً على الخصائص التركيبية والدلالية. وأنّ التقديم على نية التأخير يطابق التفكيك Dislocation الذي يقر بالحركة من داخل ج إلى خارج ج»².

01-د- الاشتغال: انطلق الفهري في معالجته لهذه الظاهرة مبرراً الإشكالية المطروحة هل يعد الاشتغال تبئيراً أم تفكيكاً؟ وقد حاول أن يبيّن أن الاشتغال لم يعد أسلوباً في العربية الحالية، وأنّ النحاة القدامى اعتبروا بنى الابتداء والتقديم والاشتغال بنى مختلفة وأنه لا شيء في تصورهم يوحد بينها اشتقاقياً أو تمثلياً وقد وصلوا إلى هذه النتيجة اعتماداً على مقاييس عاملية محضّة³.

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص127.

2- المرجع نفسه، ج01، ص131.

1- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص106.

2- هيفاء جدّة السعفي: الفاعلية في اللسانيات مقارنة الفاسي الفهري، ص207.

3- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص142.

فالبؤرة في جملة: "زيدٌ ضَرَبَتْهُ" تختلف في إعرابها عن جملة "زيداً ضَرَبْتُ" و "زيداً ضَرَبْتُه" لأن البؤرة في "زيدٌ ضَرَبْتُه" لا يعمل فيها عامل لفظي، وإنما عامل معنوي، وهو الابتداء والبؤرة في "زيداً ضَرَبْتُ" العامل فيها الفعل الذي يليها وفي "زيداً ضَرَبْتُه" فقد شغل المتصل الفعل عن العمل في البؤرة والذي يعمل فيها فعل مضمر وجوبا يطابق الفعل المظهر في لفظه ومعناه، وهو مقدر قبل البؤرة، كأن البؤرة عندهم في مكان المفعول¹. فالجملة في تقدير النحاة: "ضَرَبْتُ زِيداً ضَرَبْتُه" فقد عمل في الاسم المنصوب زيداً فعل مضمر طابق الفعل المظهر في لفظه ومعناه وقدره بالفعل (ضربت) فقد أشار جمال الدين 672هـ أنه «إذا تقدم اسم على فعل صالح لنصبه لفظاً، أو محلاً وشغل الفعل عن عمله فيه بعمله في ضميره فذلك الاسم السابق ينصب بفعل لا يظهر موافق للمشغول معنى»².

وقد ترجم هذا الشرح بالبيتين الآتيين³:

إِنْ مُضْمِرِ اسْمٍ سَابِقٍ فَعَلًّا شَغَلَ عَنْهُ بِنَصْبٍ لَفْظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ.
فَالسَّابِقَ انصَبَهُ بِفَعْلٍ أُضْمِرًا حَتْمًا مُوَافِقًا لِمَا قَدْ أَظْهَرَ.

وقد لخص الفهري أهم خصائص الاشتغال كما وردت عند النحاة⁴:

- ✓ المشغول عنه البؤرة منصوب دائماً.
- ✓ في البنية الاشتغالية فعلا يفسر ثانيهما الأول: فعل مشغول هو الفعل البارز، وفعل عامل، هو الفعل المضمر وجوباً. ويوافق الفعل الثاني الفعل الأول لفظاً ومعنى، وقد يوافقه أحياناً في المعنى فقط.
- ✓ المشغول به إما ضمير عائد إلى المشغول عنه، أو سببیه.

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص142.

2- جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي: شرح الكافية الشافية: تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، دط، دت، ج02، ص614.

3- المرجع نفسه، ج02، ص614.

4- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص ص 142 - 143.

✓ الأصل في المشغول أن يكون متصلًا بالمشغول عنه، فإذا انفصل عنه فإن الفاصل لا يمكن أن يكون مما لا يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الشرط والاستفهام...، وهي المواضع التي لا يجوز فيها التقديم عمومًا.

وبعدما انتهى الفهري من عرض أهم خصائص الاشتغال عند النحاة، ذهب لتفسير كيفية توليد البنية الاشتغالية بقوله إن للعبارة: زيدًا ضربته، بنية بدلية في أصل الاشتقاق، وعليه فإن أصل هذه العبارة هو: ضربتُ زيدًا_ ضربتُ زيدًا، ثم جرى نقل زيد من الموقع المؤاخي للفعل المفسر إلى مكان البؤرة تاركًا وراءه الفضلة البدلية، ثم يقوم التبئير بخلق البنية الاشتغالية بوضع ضمير عائد وحذف الفعل الأول لاستغنائهم بتفسيره، فتصبح العبارة: زيدًا ضربته¹.

أيضًا يذكرنا الفهري أن الجمل التي من نوع: زيدٌ ضربته، هي اشتغال بالرفع، فهي تفكيك إلى اليمين، في حين اعتبروه النحاة ابتداءً². يقول سيبويه: «فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء...ورفعته بالابتداء»³، ثم يعرج الفاسي على نوع آخر من الاشتغال لم يسمه النحاة، هذا النوع سماه الفهري "الاشتغال إلى اليسار" نحو: ضربته زيدًا، بيد أن النحاة اعتبروا أن الاشتغال بالنصب إلى اليسار ليس اشتغاليًا، وإنما هو بدل⁴. وهذا لصعوبة تقدير الفعل المضمّر بعد المفسّر. فيرى الفاسي الفهري أن هذا الخلط بين الاشتغال والبدلية يدل على وجود تقارب كبير بينهما في أصل البنية مع أن البنيتين السطحيتين مختلفتان.

ثم يخلص الفهري إلى أن الاشتغال يماثل التفكيك من وجوه ويمائل التبئير من وجوه أخرى، فوجه الشبه بينه وبين التبئير يكمن في «توارث الإعراب وكذا احترام القيود الميدانية،

1- عطا محمد محمود موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص268. أيضًا الفاسي

الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص246

2- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج01، ص146

3- سيبويه: الكتاب، ج01، ص81.

4- المرجع نفسه، ص146.

والموقع الهدف طبعاً هو موقع البؤرة¹ وبماثل الاشتغال المنسوب في جانب من شواهد التفكير، وذلك كما في: **زيداً ضربت أخاهُ**، لأنه لا يضع قيوداً في المساحة بين البؤرة والعائد، ولا يشترط علاقة إعرابية إجبارية بين المشغول عنه والعائد¹. فالاشتغال إذن عند الفهري هو نوع من أنواع التحويل الذي يُشتق من الرتبة الأصلية **ف-فا - مف**.

قد تحدثنا في هذا الجزء عن المحاولة التي قدّمها الفاسي الفهري حول قضية الرتبة الأصلية للجملة العربية وقد عدّها من نمط **ف فـ فـ فـ** مخالفاً بذلك رأي تشومسكي الذي أنكر هذا الترتيب على جميع اللغات وعدّ الترتيب **فا فـ فـ مف** صالح لكل اللغات. وقد حاول الفهري البرهنة على صحّة مقولته، وأن التغييرات الحاصلة للجملة العربية هي تغييرات مشتقة من الرتبة الأصلية فرضتها القواعد التحويلية، هذه القواعد متمثلة في ظاهرة التبئير أو الموضعة، ظاهرة الخفق، ظاهرة التفكير، وظاهرة الاشتغال.

لاحظنا أن التبئير يتم بموجبه نقل أحد المركبات الاسمية أو الحرفية أو الوضعية من مكوناتها من الترتيب الأصلي داخل الجملة إلى خارج الجملة، ورأينا أنّ هذه العملية تتم وفق قيود معينة أما العملية الثانية والمتمثلة في عملية الخفق يتم بموجبها نقل رتب الفضلات داخل الجملة عكس ما يقوم به عملية التبئير، فالخفق لا يؤثر كثيراً في الجملة، وهو شبيه بعملية التقديم التي تحدث عنها عبد القاهر الجرجاني حين ميّز بين نوعين اثنين من التقديم، فالتقديم على نية التأخير الذي يطابق الخفق يُبقي العنصر المراد تقديمه على حكمه كقولنا: **ضربَ عمراً زيدٌ**، وأصل الجملة **ضربَ زيدٌ عمراً** وهو شبيه بعملية الخفق التي مثل لها الفاسي بالجملة الآتية:

• ضربَ الولدَ زيدٌ.

فقد حدث تغيير طفيف وقع داخل الجملة دون أن يؤثر فيها، هذا التغيير مسّ الفضلات. أما العملية الثالثة التي يتم بمقتضاها نقل مكون من مكونات الجملة من رتبته

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، ج1، ص144.

1- المرجع نفسه، ج1، ص ص 144 - 145.

الأصلية إلى خارج الجملة يمينا أو يساراً، تسمى عملية التفكيك وهي شبيهة بالنوع الثاني من التقديم الذي ذكره الجرجاني في دلائله، فهو تقديم لا على نية التأخير، حيث يتم فيه نقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وقد مثل له الجرجاني بالجملة: زيد المنطلق والمنطلق زيد، فتم تغيير الباب فنجد لفظ المنطلق في الجملة الأولى خبراً لزيد، بينما المنطلق في الجملة الثانية وردت مبتدأً، فهو شبيه بالتفكيك الذي تحدث عنه الفهري ومثل له بالجملة: زيد ضربت غلامه، فالأصل في الجملة: ضربت غلام زيد، فتم نقل العنصر المفكك زيد إلى الجهة اليمنى للجملة مع تغيير في الحكم، وجعل له بابا غير بابه.

أما العملية الرابعة فهي عملية الاشتغال والتي حاول الفاسي من خلالها أن يربط بين بعض القضايا النحوية الواردة في النحو العربي القديم كالابتداء والتقديم والاشتغال، واعتبر أن الاشتغال هو نوع من أنواع التحويل الذي يشتق من الرتبة الأصلية ف فامف.

لقد حاول الفهري أن يثبت أن كل أنماط البنى التركيبية للجملة العربية مشتقة من بنية واحدة هي ف فامف عن طريق قواعد التحويل المتمثلة في التبئير والخفق والتفكيك.

ثالثاً- محاولة خليل أحمد عمارة: حاول خليل أحمد عمارة أن يثبت للقارئ العربي في كل كتاباته وبالأخص في كتابه "المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي" بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي" أن جهود العلماء العرب القديمة توازي الدراسات اللغوية المعاصرة، وقد خاب من ظن أن هذا العلم علم اللغة Linguistics هو علم غربي محض، بل إن المنتبّع لهذه الدراسات الحديثة يجد أنه ما من فروع هذا العلم إلا وله في العربية جذور، أو أن جذوره في العربية¹. بل إن للعلماء العرب جهوداً واضحة في هذا الميدان، ولكن هذه الجهود عنده قد انصوت في مباحث متعددة: النحو، وفقه اللغة، والصرف والبلاغة... مما جعل إمكان جمع الأقوال الخاصة بكل فرع من فروع الدراسة الحديثة على

1- خليل أحمد عمارة: رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية على ضوء علم اللغة المعاصر، بحث ضمن كتاب: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي - بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، خليل أحمد عمارة، وائل للنشر، عمان، الأردن، ط01، 2004، ص105.

حدةً أمراً ليس باليسير¹.

فهو كغيره من اللسانيين التوليديين العرب الذين ذهبوا إلى أن البنية الأساس للجملة العربية من نمط **فعل - فاعل - مفعول** وقد حاول أن يثبت صحة هذه النمطية من خلال أبحاثه التي قدّمها. بعد التقديم لها بالإجابة على تساؤلين أساسيين:

- ماهي الأسس التي نعتمدها في الحكم بأن ما نسميه تركيب الجملة التوليدية هو الأصل، وأن الجملة التحويلية هي الفرع؟

يجيب أحمد عمايرة عن تساؤله بنفسه بالقول أن النحاة العرب القدماء قد وضعوا الجملة العربية في قسمين: اسمية وهي التي تبدأ باسم أو بما يقوم مقامه، وفعلية وهي التي تبدأ بفعل، ويكون ترتيبهما مطابقاً للنظامين: **فاعل - فعل - مفعول وفعل - فاعل - مفعول**¹. وانطلاقاً من الإجابة على السؤال الأول يأتي التساؤل الثاني:

- أي النظامين يحقق البنية التحتية، وأيهما يمثل البنية السطحية؟ للإجابة عن هذا التساؤل وجب أن نتبع بعض الخطوات التي وضعها أحمد عمايرة والتي من ضمنها²:

- ✓ إتباع طريقة الإحصاء لجمع عدد كبير من الجمل.
- ✓ دراسة المناسبات التي قبلت فيها الشواهد والتركيب اللغوية لبيان الغرض المقصود من كل ترتيب، ثم وصف الكيفية التي انتظمت عليها المباني الصرفية في التركيب.
- ✓ المقابلة بين نظامي التركيب الواحد، **ف - فا - مف و فا - ف - مف** والإشارة إلى الاختلاف في درجة التوكيد أو الإفصاح أو الاهتمام أو العناية.
- ✓ استنباط القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي يتم في ضوءها ترتيب الكلمات.

1- خليل أحمد عمايرة: رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية على ضوء علم اللغة المعاصر، ص106

1- خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص183.

2- المرجع نفسه، ص183.

يبدو أن هذه الخطوات التي قدّمها أحمد عمايرة صعبة التحقيق للكشف عن أي النظامين؛ الجملة الاسمية والجملة الفعلية يستطيع أن يحقق البنية العميقة، وأيهما الذي يمثل البنية السطحية وهذا لعدم إمكانية حصر الجمل أو الشواهد من كتب التراث، كذلك من العسير أن ندرس كل المناسبات التي قبلت فيها الشواهد، وبالتالي إذا تعدّر تحقيق هاتين الخطوتين لا نستطيع المرور إلى الخطوات المتبقية وقد بين خليل أحمد عمايرة في كتابه "في نحو اللّغة وتراكيبها" كيفية التمييز بين البنى العميقة وارتباطها بالجملة التحويلية، والبنية السطحية وارتباطها بالجملة النواة أو التوليدية من خلال الجمل الآتية¹:

1 أ- جاءَ عليّ.

فعل فاعل

ب- ماتَ عليّ.

فعل فاعل

ج- قابلَ عليّ خالدًا.

فعل فاعل مفعول

2 أ- عليّ حَضَرَ.

فاعل فعل

ب- زيدٌ ماتَ.

فاعل فعل

ج- عليّ قابلَ خالدًا.

فاعل فعل مفعول

1- خليل أحمد عمايرة: في نحو اللّغة وتراكيبها، ص ص 185 - 186.

فالجمل 2/أ، ب، ج • جمل اسمية لأنها ابتدأت باسم مرفوع، طبقاً لمنهج أهل البصرة، لكنها جمل فعلية طبقاً لمنهج أهل الكوفة وقد جاء هذا الترتيب فا_ ف_ مف لمعنى يريده المتكلم، وهكذا يجب أن يفهمه السامع، فيقدم ويؤخر مباني التركيب ليصل إلى ما يريده من معنى¹. وقد أدرك النحاة والبلاغيون هذا السر في ترتيب الكلمات في تركيب جملي معين بطريقة معينة، يقول الجرجاني: «لا يتصور أن تعرف للفظ موضوعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنتك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك»².

فالترتيب فا ف مف في بنى الجملة العربية إنما جاء به للعناية بالجزء المراد تقديمه، فهو فاعل مقدم في جملة تحويلية فعلية حسب نظر خليل عميرة³. فالمتكلم استعمل قوانين النحو التحويلي لتغيير نمط الرتبة الأصلية للجملة العربية التي هي من قبيل ف فا مف، أيضاً يضيف خليل عميرة شيئاً جديداً إلى قواعد الابتداء بالنكرة. هذه الإضافة تتمثل في استخدام نغمة صوتية تكسب النكرة تعييناً أو تعريفاً، كقولنا:

• طَائِرٌ يَتَكَلَّمُ؟

• عَدُوٌّكَ يَحْتَرِمُكَ؟

فالتركيبان في أصلهما التوليدي: يَتَكَلَّمُ طَائِرٌ، يَحْتَرِمُكَ عَدُوٌّكَ، ولكن موضع الدهشة والعجب لا يظهر في هذا النوع من التركيب فيجري تحويل في الجملتين بتقديم موضع العجب والدهشة، ثم تنطق كل جملة بالنغمة الصوتية⁴. وهو ما يتفق مع الفاسي الفهري

• ذكر خليل أحمد عميرة في كتابه "في نحو اللغة وتراكيبها" أن هذه الجمل 2/أ، ب، ج- طبقاً لمنهج أهل البصرة، هي جمل فعلية وقد أخطأ في هذا الحكم أو أنه خرج سهواً، لأننا نجد في كتابه الثاني "المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي وبالضبط في الصفحة 112 قد نعتهم الجمل الاسمية طبقاً للمنهج البصري.

1- خليل أحمد عميرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص 187.

2- الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 93.

3- المرجع السابق، ص 188.

4- خليل أحمد عميرة: في نحو اللغة وتراكيبها، ص 188.

حين تحدث عن موضوع التفكير¹. ليذهب في الأخير ليؤكد أصلية الرتبة في البنى التركيبية للجملة العربية، والتي هي من قبيل **ف ف ا ف م ف** وأن باقي الأنماط هي مجرد تحويلات يقوم بها المتكلم لغرض في نفسه، يقول: «...يؤكد هذا البحث أن الجملة الفعلية تتكون من فعل وفاعل ومفعول به $v s o$ أي كان ترتيب الكلمات فيها، سواء كان على شكل فاعل وفعل ومفعول به $s v o$ أو على شكل مفعول به - فعل - وفاعل - $o v s$ »¹.

رابعا-محاولة ميشال زكريا: يعتبر ميشال زكريا من اللسانيين العرب الأوائل الذين حاولوا استثمار معطيات النظرية التوليدية التحويلية والاستفادة منها في دراسة قواعد اللغة العربية، فقد سعى في كتابه "الأسنة التوليدية وقواعد اللغة العربية النظرية الألسنية" تقديم أهم ملامح هذه النظرية والرؤى الفكرية لها للقارئ العربي، يقول في مقدمة هذا الكتاب: «يسعى هذا الكتاب إلى تقريب الألسنية، في بعديها النظري والتطبيقي، من القارئ العربي فكل ما كتب في هذا الموضوع هو ولا شك من الجهود البناءة في تعريف هذا العلم، ونشره في العالم العربي ومساهمتنا هذه تتضم إلى الجهود السابقة، في هذا المضمار، فبعد أن بدأنا في كتابنا "الأسنية علم اللغة الحديث مبادئها وأعلامها"، محاولة في تعريف المبادئ العامة لهذا العلم وفي تقديم رواده، نحاول في هذا الكتاب أن نحقق نقلة جديدة، من حيث الموضوع، نتلخّص في المساهمة في تعميق دراسة قواعد اللغة العربية على ضوء النظرية التوليدية والتحويلية»².

ومن القضايا والإشكالات المتعلقة باللّغة العربية والتي خاضها ميشال زكريا على ضوء النظرية التوليدية التحويلية قضية الرتبة، فقد عالجه تحت عنوان كبير أسماه "ترتيب العناصر اللّغوية في البنية العميقة"³، ضمن كتابه "الأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة

1- الفاسي الفهري: اللسانيات واللّغة العربية، ج01، ص131.

1- خليل أحمد عمارة: رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللّغة المعاصر، ص105.

2- ميشال زكريا: الأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية النظرية الألسنية- ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط02، 1986، ص07.

3- المرجع نفسه، ص26.

العربية الجملة البسيطة" مبديا في ذلك رأيه عن ماهية الرتب الأصلية للجملة العربية وكيفية تحليلها وفق هذا المنظار الألسني.

فالغاية من الدراسة اللسانية عند زكريا هو «إعادة النظر مجدداً في طرائق التحليل اللغوي العربي على ضوء التطور العلمي الحاصل في مجال الألسنية الحديثة، والسعي إلى إيجاد ألسنية عربية تغدو قادرة على تفهم قضايانا اللغوية، ووضع الأسس السليمة والعلمية لدراسة لغتنا وتحليلها لتكون في متناول كل من يرغب في دراستها»¹.

ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة عند ميشال زكريا:

حاول ميشال زكريا قبل أن يثبت أصلية الترتيب في الجملة العربية أن يعرض للعلاقة الوثيقة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية من خلال الجملتين الآتيتين:

✓ أكلَ الرَّجُلُ التفاحَةَ.

✓ الرَّجُلُ أكلَ التفاحَةَ.

وقد خلص إلى أن الجملتين السابقتين مرتبطتان فيما بينهما بصورة وثيقة. فهما يحتويان على العناصر ذاتها وعلى العلاقات نفسها القائمة بين هذه العناصر، أي تجمع بينهما علاقة فترتان إلى بنية واحدة في المستوى العمقي². غير أن الخلاف يكمن في ترتيب هذه العناصر، وهو بهذا أراد اعتماد الاحتمال الملائم في دراسة ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة.

يرفض زكريا زعم الباحثين أن ترتيب عناصر الجملة العربية من فعل وفاعل ومفعول به، ترتيب حر معلّين ذلك إلى أن الحركات الإعرابية التي تظهر في آخر الكلمات تميّز بين الكلمات من حيث موقعها الإعرابي³. وهو تعليل ناقص لأنه لكل تركيب معناه الوظيفي الخاص به. وقد تتغير الوظائف النحوية لعناصر الجملة حتى وإن وجدت حركات الإعراب

1- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية النظرية الألسنية، ص 05.

2- المرجع نفسه، ص 25.

3- المرجع نفسه، ص 26.

على آخرها، ففي المثالين السابقين نجد لفظ الرجل في الجملة الأولى مرفوعة وظيفتها النحوية فاعل، بينما الرجل في الجملة الثانية مرفوعة لكن تغيّرت وظيفتها النحوية من فاعل إلى مبتدأ، إضافة إلى تغيّر نمط الجملة من فعلية إلى اسمية.

وقد ردّ ميشال على هؤلاء الباحثين الذين يدّعون حرية ترتيب عناصر الجملة الفعلية بذكره لبعض البنى التركيبية التي لا تتوافر في واقع اللّغة، مما يحتم وجود ضوابط في الجملة تسهم بشكل كبير من الحدّ من حرية ترتيب عناصرها الأساسية، ومن هذه البنى¹:

• فعل مفعول به فاعل

↓ ↓ ↓

أكلَ التفاحةَ الرجلُ.

• فاعل مفعول به فعل

↓ ↓ ↓

الرجلُ التفاحةَ أكلَ.

• مفعول به فعل فاعل

↓ ↓ ↓

التفاحةَ أكلَ الرجلُ؟

• مفعول به فاعل فعل

↓ ↓ ↓

التفاحةَ الرجلُ أكلَ

يشير زكريا إلى أن الجمل التي من قبيل **فاعل + مفعول به + فعل و مفعول به + فاعل + فعل** غير أصولية لأنها لم تخضع للترتيب الأصولي للمؤلفات الكلامية في اللّغة العربية بينما الجمل التي من قبيل **فعل + مفعول به + فاعل و مفعول به + فعل + فاعل**

1- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللّغة العربية الجملة البسيطة، ص26.

هي جمل مشكوك فيها.¹ ولسنا نعلم المعايير التي وضعها ميشال زكريا ليحكم على عدم أصولية هذه الجمل وأنها جمل مشكوك فيها طبعاً هذا الشك عنده درجات بالرغم من ورود هذه الأنماط في القرآن الكريم وكلام العرب بينما نجده يرى أن الترتيب المقبول للجملة العربية يكون من نمط فعل + فاعل + مفعول به و فاعل + فعل + مفعول به¹. ثم نجده في الصفحة نفسها يقر أن النمط الأساسي في البنية العميقة للجملة العربية هو النمط المكوّن من: فعل + فاعل + مفعول به². وهو ما ذهب إليه الفاسي الفهري وخلييل أحمد عمايرة .

ثم يحاول من جهة أخرى أن يوضّح أن ترتيب عناصر الجملة العربية فاعل + فعل + مفعول به يخضع لضوابط لكي يكون مقبولاً، ففي بعض الحالات نجد هذا الترتيب غير أصولي كما هو مبين في الجملتين الآتيتين³:

- وَلاَ جَاءَ.
 - رَجُلٌ أَكَلَ التَّفَاحَةَ.
- في حالة وجود الفاعل مفرداً نكرة.

غير أن زكريا لم يوضح سبب فساد هذا الترتيب إلا قوله: أنهما جملتان غير أصوليتين، وأن ترتيبهما ليس ترتيباً قائماً في اللغة.

غير أن النحاة القدماء لم يغفلوا عن هذا الترتيب وأفتوا بعدم جوازه إلا في حالات قليلة، فالمبتدأ هنا جاء نكرة لذلك لا يجوز الابتداء بالنكرة. كذلك يخضع الترتيب **فا- ف** - **مف** لشروط معينة ليكون مقبولاً في حالة جاء الفاعل مثنى أو جمّع. هذه الشروط تفود ميشال زكريا إلى الشك في أن يكون هذا الترتيب مقبولاً بصورة عامة، فمثلاً في الجمل الآتية:

1- ميشال زكريا: الأسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة-، ص ص 26 - 27.

1- المرجع نفسه، ص 27.

2- المرجع نفسه، ص 27.

3- المرجع نفسه، ص 27.

- | | | |
|-------------------------------|---|--|
| - أكلَ الرَّجْلانِ التفاحَةَ. | } | 1- الرَّجْلُ أكلَ التفاحَةَ. |
| | | 2- الرجلانِ أكلَ التفاحَةَ. ← أصل الجملتين |
| - أكلَ الرَّجَالُ التفاحَةَ. | | 3- الرجالِ أكلَ التفاحَةَ. |

نجد من خلال الأمثلة التي أوردتها زكريا أن الجملتين 2 و3 جملتان غير أصوليتين، مما يحتم علينا اللجوء إلى ضوابط وقواعد تجعل التحويل سليما في البنية السطحية هذه الضوابط تمثلت في إلزامية إلحاق الضمير إلى الفعل في الجملتين 2 و3 لتصبح الجملتان على النحو الآتي:

• الرَّجْلانِ أَكَلَا التفاحَةَ.

• الرَّجَالُ أَكَلُوا التفاحَةَ.

وقد مثل زكريا لهذا المثال بالمخطط الآتي¹:

• البنية العميقة:

• أكلَ الرَّجْلانِ التفاحَةَ.

تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء:

• الرَّجْلانِ أكلَ الرَّجْلانِ التفاحَةَ.

[+ ضمير]

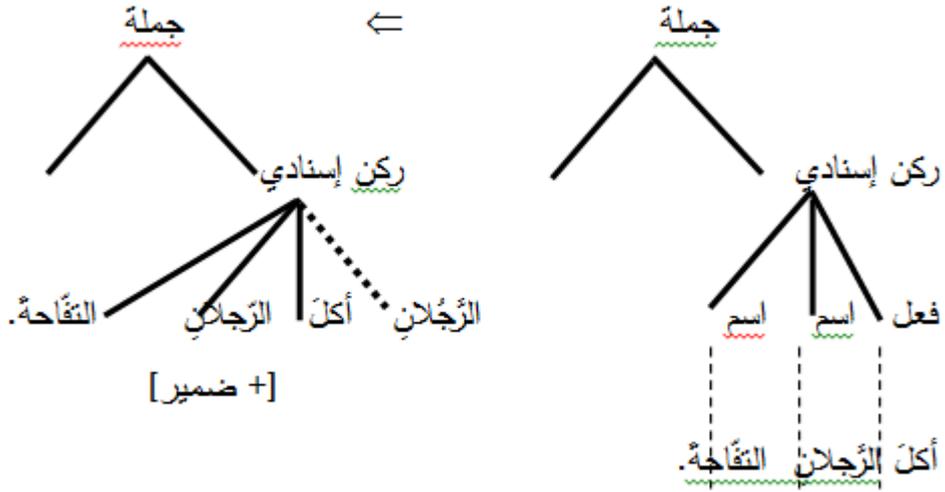
• البنية السطحية:

• الرَّجْلانِ أَكَلَا التفاحَةَ.

وقد أشار ميشال إلى عملية اشتقاق الجملة (الرجلانِ أَكَلَا التفاحَةَ) بالمشجر الآتي²:

1- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة- ، ص29.

2- المرجع نفسه، ص30.



فبالرغم من إلزامية إضافة الضمير إلى الفعل والذي يرفضه زكريا نجده يتساءل عن إيجاد تبرير لإدخال الضمير بصورة إلزامية على هذا النحو¹، رافضاً في الوقت نفسه مثل هذا التحويل باعتبار أنّ هذه العملية مكلفة جداً وتتعارض مع ما نادى به الألسنية الحديثة فيها يخص الاقتصاد اللغوي، وإيجاد القواعد الأكثر تبسيطاً². ولعل كلّ البراهين التي قدمها زكريا تستند إلى ما ذهب إليه النحاة القدامى:

✓ كظاهرة المطابقة بين الفعل والفاعل، فالفعل يلزم حالة الأفراد دائماً مع الفاعل في الجنس والعدد أما إذا تقدم الفاعل على الفعل، فإن الفعل يطابق الفاعل جنساً وعدداً. وقد ذكر ميشال أن الجملة: الرَّجُلَانِ أَكَلَ التَّفَاحَةَ، جملة غير أصولية لأنها تحتاج إلى شروط معينة حتى يصبح هذا الترتيب مقبولاً فالفعل أكل لم يطابق الفاعل في العدد.

✓ المضمّر أو الضمير الذي يعود إلى الاسم المحول إلى بداية الجملة، وقد رفض زكريا مثل هذا التحويل، إلا أننا نجد له جذورا في اللغة العربية، فقد ذكره ابن هشام في كتابه "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب" حين ذكر أن مفسر الضمير يجب أن يتقدمه

1- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة- ، ص 31.

2- المرجع نفسه ص 31.

إما لفظاً وإما رتبة¹.

لقد برهن زكريا أن هذه الضمائر المتصلة بالفعل والتي أسماها علامات إتبّاع قد غيّرت معطيات الجملة من كونها جملاً غير أصولية إلى جمل أصولية، هذه العلامات التي تظهر في آخر الفعل لا تؤثر في تحليل الجملة العربية بالنسبة لزكريا². فالتحويل انطلاقاً من هذه الإشارات علامات إتبّاع عند ميشال ينقسم إلى قسمين:

01-أ تحويل إبدال موقع الاسم: وقد مثل له زكريا بالقاعدة الآتية³:

فعل - فاعل.

$$1 - 2 \Leftarrow 2 - 1$$

هذا النوع من التحويل يحتاج إلى تحويل آخر بصورة إلزامية على القاعدة السابقة، ويقوم هذا التحويل بنقل علامة العدد العائدة للاسم إلى الفعل لينتج تحويل الإتبّاع، وقد مثل له زكريا بالقاعدة الآتية¹:

فاعل - فعل

[+ عدد]

$$2 - 1 \Leftarrow 2 - 1$$

[+ عدد]

هذه القاعدة يتم بموجبها مطابقة الفعل لفاعله في الجنس والعدد في حالة تقدم الفاعل على فعله عن طريق قاعدة تحويل الإتبّاع وقد ساق زكريا مثلاً يوضّح فيه هذه العملية التي يتم بموجبها تحويل إبدال موقع الاسم²:

• البنية العميقة.

1- ابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص169.

2- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة - ، ص33.

3- المرجع نفسه، ص33.

1- المرجع نفسه، ص 34.

2- المرجع نفسه، ص34.

- 1- أَكَلَ الرَّجُلُ التَّفَاحَةَ. ⇐ الرتبة الأصلية للجملة العربية عند
فعل فاعل مفعول به ميشال زكريا
- 2- الرَّجُلُ أَكَلَ التَّفَاحَةَ. ⇐ تحويل إبدال موقع الاسم
فاعل فعل مفعول به فاعل - فعل - مفعول به
- 3- الرَّجُلُ أَكَلَ التَّفَاحَةَ. ⇐ تحويل إتباع حيث ثم بموجب هذه العملية
فاعل فعل مفعول به إلحاق علامة المثني إلى الاسم والفعل.
[+مثنى] [+مثنى]

• البنية السطحية: الرَّجُلَانِ أَكَلَا التَّفَاحَةَ.

وقد حاول زكريا أن يثبت كذلك صحة مقولته لأصلية الرتبة في الجملة العربية والتي هي من نمط **ف ف م ف** في البنية العميقة، على نمط **ف ف م ف** في البنية العميقة، هذا الترتيب الذي يتصدر فيه الاسم موقع الابتداء يزيد الأمور تعقيداً حين نجري عليه عملية تحويل إتباع قبل تحويل إبدال موقع الاسم في نمط **ف ف م ف**، حيث توصل إلى أن هذا النوع من التحويل قد أنتج لنا جملاً غير أصولية. وهذا ما لا تقبله القواعد التوليدية التي تهدف إلى الحصول على الجمل الأصولية، وفي الوقت نفسه إلى منع اشتقاق الجمل غير الأصولية. وقد ذكر زكريا لهذا النوع من التحويل المثال الآتي¹:

• البنية العميقة:

- 1- الرَّجُلُ أَكَلَ التَّفَاحَةَ.
فاعل فعل مفعول به
[+ مثنى]
- 2- الرَّجُلُ أَكَلَ التَّفَاحَةَ. ⇐ تحويل إتباع

1- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة - ، ص36.

الرجلان أكلا التفاحة

فاعل فعل مفعول به

[+ مثنى] [+ مثنى]

تحويل إبدال موقع الاسم ←

3- الرَّجُلُ أَكَلَ التَّفَاحَةَ.

أكلا الرجلان التفاحة، وهي جملة غير أصولية

فاعل فعل مفعول به

[+مثنى] [+مثنى]

• البنية السطحية: أكلا الرجلان التفاحة.

نلاحظ أنّ الجملة أكلا الرجلان التفاحة جملة غير أصولية فهي لا تتوافق وقواعد اللغة العربية حين أجرينا عليها تحويل الإتياع قبل تحويل إبدال موقع الاسم، مما يبرهن على صحة أن هذا النمط من الترتيب **فا ف م ف** في الجملة العربية ليس أصلياً لأنه يحتاج إلى قواعد وضوابط ويزيد الأمور تكليفاً فالفعل (أكلا) قد خرق قاعدة المطابقة بينه وبين فاعله (الرجلان) فلم يلزم حالة الأفراد حين تقدمه على الفاعل مهما كان الفاعل مفرداً أم مثنى أو جمعاً، وهي إشارات تكلم عنها نحائنا القدامى في مصنفاتهم في حال إسناد الفعل إلى ظاهر الاسم¹.

وهي علاقة تتمثل في المطابقة بين الفعل وفاعله. وقد أشار ابن عقيل إلى أن هذا مذهب جمهور العرب، «إذا أسند الفعل إلى ظاهر -مثنى، أو مجموع- وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد؛ فنقول: **قَامَ الزَّيْدَانِ، وقَامَ الزَّيْدُونِ، وقَامَتِ الهِنْدَاتُ،** كما تقول: **قَامَ زَيْدٌ،** ولا تقول على مذهب هؤلاء: **قَامَا الزَّيْدَانِ...»².**

1- ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج05، ص ص94- 95. وكذلك: السيوطي: الفرائد الجديدة ومعه كتاب: المواهب الحميدة لعبد الكريم المدرس، تح: عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، دط، دت، ج02، ص811.

2- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج02، ص ص79- 80.

• يذكر ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك أن هناك طائفة من العرب إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى، أو مجموع. أوتي فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع، كقول الشاعر: =

01-ب- تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء: يحاول زكريا في هذا النوع الثاني من التحويل أن يبين أن إجراء تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء لا يقتصر على الاسم في موقع الفاعل؛ بل يتم إجرائه أيضاً على الاسم في مواقع أخرى، ومنها:

➤ الاسم في موقع المفعول به: يتم من خلال هذه العملية نقل المفعول به إلى موقع الابتداء، شرط أن يترك هذا التحويل في الموقع الذي كان يحتله الاسم ضميراً عائداً إليه وقد مثل له زكريا بالمثال الآتي 1:

• البنية العميقة:

1- أَكَلَ الرَّجُلُ النَّفَّاحَةَ.

فَ فَا مَف

2- النَّفَّاحَةُ أَكَلَ الرَّجُلُ النَّفَّاحَةَ. ← تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء + ضمير

مَف فَا مَف

[+ ضمير]

3- النَّفَّاحَةُ أَكَلَهَا الرَّجُلُ. ← البنية السطحية فقد تم إلحاق الضمير بالفعل

مَف فَا مَف ليعود على الاسم المنقول (التفاحة).

➤ الاسم في موقع الجر بحرف الجر: يتم بموجب هذا التحويل نقل الاسم المجرور

بحرف الجر إلى موقع الابتداء، تاركاً في الموقع الذي كان يحتله هذا الاسم ضميراً عائداً

= يَلُومُنَنِي فِي إِشْتِرَاءِ النَّخِيْلِ لَ أَهْلِي، فَكَلُّهُمُ يَعْدِلُ.

الشاهد فيه قوله "يَلُومُنَنِي... أهلي" حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أنّ الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة "أكلوني البراغيث"، وفي مصنفات آخر يعبرون عنها النحويون بلغة "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"، فالبراغيث، فاعل أكلوني - وملائكة - فاعل يتعاقبون - وهي لغة طيء، وقيل أيضاً هم "أزد شنوءة". ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج02، ص85. وقيل أيضاً هذا مذهب طائفة من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب - كقول الشاعر عبيد الله بن قيس الرقيات:

تَوَلَّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعْدَ وَحْمِيمٍ.

الشاهد فيه: قوله "وقد أسلماه مبعد وحميم"، حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أنّ الفاعل اسم ظاهر. وكان القياس على الفصحى أن يقول: "وقد أسلمه مبعد وحميم". المرجع نفسه، ج02، ص ص81- 82.

1- ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة - ، ص37.

إليه، وقد مثل ميشال لهذا الإجراء بالمثال الآتي¹:

• البنية العميقة:

1- كَتَبَ يُوسُفُ رِسَالَةً إِلَى الطَّبِيبِ.

ف ف ا ف م ف اسم مجرور بحرف الجر

2- الطَّبِيبُ كَتَبَ يُوسُفُ رِسَالَةً إِلَى الطَّبِيبِ. ⇐ تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء

[+ ضمير]

3- الطَّبِيبُ كَتَبَ يُوسُفُ رِسَالَةً إِلَيْهِ. ⇐ البنية السطحية.

ضمير يعود على الطبيب'

➤ **الاسم التابع لصلة الموصول:** وهو إجراء يتم فيه تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء

في موقع تابع لصلة الموصول، ويترك هذا التحويل في الموقع الذي كان يحتله الاسم ضميراً عائداً إليه، نحو¹:

• البنية العميقة:

1- مَاتَ الرَّجُلُ الَّذِي أَسَّسَ مَجَلَّةَ الهِالِ.

ف ف ا ف اسم ف اسم تابع

موصول لصلة الموصول

2- مَجَلَّةَ الهِالِ مَاتَ الرَّجُلُ - أَسَّسَ الرَّجُلُ مَجَلَّةَ الهِالِ. ⇐ تحويل نقل الاسم إلى

[+ ضمير] موقع الابتداء.

3- مَجَلَّةَ الهِالِ مَاتَ الرَّجُلُ الَّذِي أَسَّسَهَا. ⇐ البنية السطحية.

ضمير يعود على مجلة الهلال

لقد أثبت زكريا أن التحويلات المتعلقة بنقل الاسم إلى موقع الابتداء ليست اعتباطية، بل

تخضع لضوابط ومعايير هذه الضوابط تمثلت فيما يلي²:

1- ميشال زكريا: الأسنوية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية الجملة البسيطة- ، ص37- 38.

1- المرجع نفسه، ص38.

2- المرجع نفسه، ص41.

✓ أن يكون الاسم المراد نقله إلى موقع الابتداء معرفاً، لأن الاسم النكرة يُنتج جملاً غير أصولية، وقد حدّد زكريا سمة هذا الاسم بسمة [+معرف] وهي سمة ذاتية يمكنها أن تشمل أسماء نكرة معرفّة من حيث أنها تحتوي على سمة ذاتية [+معرف]، ومن هذه الأسماء اسم الجنس واسم التصغير، كما هو موضح في المثال الآتي:

• البنية العميقة:

1- لا يحقُّ ظلمُ إنسانٍ.

2- إنسان لا يحقُّ ظلمه ← البنية السطحية ← بعد إجراء تحويل نقل

الاسم إلى موقع الابتداء وإضافة ضمير يعود عليه.

• البنية العميقة:

1- هدّب كتيّب أخلاقي

2- كتيّب هدّب أخلاقي ← البنية السطحية ← بعد إجراء تحويل نقل

الاسم إلى موقع الابتداء

الاسم مصغّر يحمل سمة

الذاتية فهو معرفّ.

✓ أن يرتبط الجار والمجرور ارتباطاً وثيقاً بالفعل حتى يمكن نقله إلى موقع الابتداء، وقد مثل زكريا لهذا المعيار بالمثال الآتي:

• البنية العميقة:

1- سهرَ الرَّجُلُ إِلَى الصَّبَاحِ.

2- الصَّبَاحُ سهرَ الرَّجُلُ إِلَيْهِ ← البنية السطحية ← تحويل نقل الاسم إلى موقع

الابتداء+ضمير وهي جملة غير

أصولية لأن الجار والمجرور لا

يرتبط بصورة وثيقة مع الفعل.

على خلاف جملة الطبيب كتب

يوسف الرسالة إليه، فالرّكن

المتكون من الجار والمجرور (إلى

الطبيب) يرتبط بصورة وثيقة مع الفعل كتب.

أيضاً من الأمور التي عالجها زكريا، موقفه من الحركات الإعرابية في تحديد ترتيب عناصر الجملة في البنية العميقة، فهو يرفض أن تكون للحركات الإعرابية دوراً في ترتيب هذه العناصر، مستندا إلى سببين هما¹:

✓ أن هذه العلامات تنصُّ عليها قواعد يتم إجراؤها في مرحلة متأخرة، أي مرحلة البنية السطحية للجملة.

✓ أننا نحدّد وظيفة المؤلف الكلامي في الجملة وفقا لموقعه في البنية العميقة وليس وفقاً للعلامة التي تلتحق به.

ويستشهد زكريا على صحة قوله بأن في قولنا في العربية:

• الرَّجُلُ مَجْتَهِدٌ.

• كَانَ الرَّجُلُ مَجْتَهِدًا.

• إِنَّ الرَّجُلَ مَجْتَهِدٌ.

فإن وظيفة المورفام "الرجل" والمورفام "مجتهد" لا تحددها الحركة الإعرابية¹، غير أن الباحث توفيق قريرة يرى العكس، فهو يقرّ أن لفكرة الرتبة قيمة في الجملة الإنجليزية التي طُبّق فيها المنوال التوليدي، أما في العربية فإن الرتبة ذات دور ثانوي بالنسبة للإعراب².

فالرتبة عنده توفيق قريرة لا تكون مفيدة إلا إذا تعطلّ ظهوره على سطح الجملة، يعني به في حالات البناء أو في بعض أحوال النقص الإعرابي لأسباب صوتية المقصور والمنقوص والممدود³. وحتى في هذه الحالات فإنّ قرائن أخرى غير الرتبة قد تلعب دورا في الدلالة على الإعراب الحقيقي المتعدّر كما في الجملتين الآتيتين:

• ضَرَبَ سَلْوَى الْقَاضِي.

1- ميشال زكريا: الألسنية التوليديّة والتحويلية وقواعد اللّغة العربيّة الجملة البسيطة- ، ص19.

1- المرجع نفسه، ص19.

2- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص235.

3- المرجع نفسه، ص236.

• أكل الكمثرى الوالي¹.

خامسا- محاولة داود عبده: يعتبر داود عبده من اللسانيين العرب الذي استلهموا مبادئ النظرية التوليدية في ترتيب مكونات الجملة، وقد دافع عن هذه المدرسة التي تعمل على تفسير الظواهر اللغوية وعدم اقتصارها على الوصف فقط، يقول في ذلك معقبا على سؤال وجه إليه في هذا الشأن: «لعلّ أهمّ ما خالفت فيه اللغويين المعاصرين الذين سبقوني، ومن أبرزهم إبراهيم أنيس وكمال بشر وعبد الرحمان أيوب وأنيس فريحة، أنني كنت أدافع عن آراء المدرسة التوليدية التحويلية، فقد كان أولئك اللغويون يدافعون بشدة عن المدرسة الوصفية، فمهمة اللغوي فيما يرون هي وصف الظواهر اللغوية لا تفسيرها. وكان بعض أتباع المدرسة الوصفية يسخرون من آراء اللغويين العرب القدماء في تقدير أصل بنية عميقة تخالف ظاهر اللفظ البنية السطحية فرددت عليهم مؤيدا ضرورة تقدير بنية عميقة في بعض الأحيان تختلف عن ظاهر اللفظ لتفسير ظواهر لغوية لا يمكن تفسيرها دون ذلك التقدير»¹. وهو بذلك يؤكد على ضرورة تفسير الظواهر اللغوية لا الاكتفاء بوصفها، باعتبار أن هذا المبدأ (التفسير) يمثل أحد أهم مبادئ المدرسة التوليدية التحويلية.

لقد اهتم عبده كغيره من اللسانيين العرب بالقضايا التركيبية للغة العربية من بينها قضية الرتبة، فقد حاول تفسير ترتيب عناصر البنية اللغوية للجملة العربية، فذهب إلى القول بأن تراكيب اللغة العربية تحيز الأنواع الآتية من الترتيب في الجملة الفعلية²:

- فعل - فاعل - مفعول. قرأ الرَّجُلُ الصَّحِيفَةَ.
- فاعل مبتدأ - فعل - مفعول. الرَّجُلُ قرأ الصَّحِيفَةَ.
- فعل - مفعول - فاعل. قرأ الصَّحِيفَةَ الرَّجُلُ.

1- توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، ص 236.

1- حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2009، ص 67.

2- داود عبده: البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، لبنان، ع31، 1983، ص 37.

• مفعول - فعل - فاعل الصَّحِيفَةَ قَرَأَ الرَّجُلُ.

• مفعول - فاعل - فعل الصَّحِيفَةَ الرَّجُلُ قَرَأَ.

يذهب داود عبده إلى أن الجمل السابقة «لها بنية داخلية أو عميقة أو تحتية واحدة. وهناك قواعد تحويلية تعيد ترتيب المكونات الثلاثة في البنية الداخلية بطرق تؤدي إلى البنى الخارجية أو السطحية، أي ظاهرة اللفظ»¹. ثم نجده يتساءل عن أي الجمل السابقة هي الأصل؟ أو ما هي البنية الداخلية للجمل الخمس السابقة؟

لقد رأينا في المباحث السابقة أن معظم اللسانيين العرب من اعتبر أن البنية الأصلية للجملة العربية هي: **فعل - فاعل - مفعول**، ومن هؤلاء: الفاسي الفهري و خليل أحمد عميرة، وميشال زكريا، أما المجموعة الأخرى فهي ترى أن البنية الأساس للجملة العربية هي من نمط: **فاعل - فعل - مفعول**، ومنهم داوود عبده، فقد حاول البرهنة على صحة قوله من خلال طرحه لبعض التصورات النظرية والفكرية التي اعتمد عليها.

في البداية يقدم لنا عبده بعض التصورات التي وقف عندها اللسانيون القائلون بأن البنية العميقة للجملة في اللغة العربية هي من نمط **ف - فا - مف** وقد خلص إلى أن القواعد التحويلية التي تحتاج إليها تلك البنية «تصبح أكثر تعقيداً من جهة وتشمل قاعدة إلزامية وهي صفة غير مستحبة في القواعد التحويلية من جهة أخرى»¹، ثم راح يناقش التبريرات التي تمسك بها هؤلاء لإثبات صحة ما ذهبوا إليه ومن جملة هذه التبريرات:

✓ أن الجمل التي يقع فيها الفعل قبل الفاعل أكثر شيوعاً.

✓ أن معظم التراكيب التي تحتوي على فعل يقع فيها الفعل قبل الفاعل.

✓ أن الخصائص التي تتصف بها اللغات التي تبدأ بالفعل تنطبق على العربية.

✓ أن ضمير الفاعل وضميري المفعول الأول والثاني تحتل مواقع ثابتة بعد الفعل، كما في

"أعطيتني" و"زوّجتكها".

1- داود عبده: البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، ص50.

1- داود عبده: أبحاث في الكلمة والجملة، ص106.

✓ أن الفعل لا يطابق الاسم في العدد إلا إذا تلاه: جاء الأولاد / الأولاد جاؤوا.
 ✓ الجملة الحيادية وهي الجملة التي ليس فيها تأكيد للفعل، وأن الجملة التي يقع فيها
 الفاعل قبل الفعل فيها تأكيد للفاعل.
 ✓ أن الفاعل يسبق المفعول وجوبًا إذا خلا كل منها من علامات الإعراب إلا إذا كانت
 هناك قرينة لغوية أو دلالية تبيّن أيهما الفاعل وأيهما المفعول كما في: رأى عيسى
 موسى.

✓ أن القواعد التحويلية تصبح أكثر تعقيدًا إذا اعتبرت البنية العميقة فاعل - فعل - مفعول.

يبدو أن هذه المبررات التي قدّمها أولئك اللسانيون جلّها حتى لا نقول كلّها مبثوثة في
 ثنايا كتب النحاة القدماء ولا عجب في ذلك، ولم يكتف عبده بذكر هذه المبررات بل سعى
 إلى دحضها وتفنيدها من خلال المعطيات والأمثلة والشروح التي قدّمها، فتناولها عنصرًا
 بعنصر وعقّب عنها¹.

• أصلية بنية الجملة العربية (فاعل - فعل - مفعول) عند داود عبده ومبرراته: سبق
 وأن ذكرنا أن داود عبده ذهب إلى أنّ ترتيب الجملة العربية من نمط فاعل - فعل - مفعول هو الأصل،
 وقد قدّم مجموعة من البراهين والأدلة تثبت صحّة ما ذهب إليه منها:

01-أ- الفعل والمفعول مكوّن جملي واحد: يذكر عبده: «أن اعتبار البنية العميقة للجملة
 الفعلية في العربية فعل - فاعل - مفعول، يعني صراحة أن الفعل والمفعول به ليسا مكوّنًا
 جمليًا واحدًا، فإذا تبيّن أنّ هناك ما يدعو إلى اعتبارهما مكوّنًا جمليًا واحدًا فإنّ الافتراض أن
 البنية العميقة هي فعل - فاعل - مفعول به ينهار من أساسه»²، يقدم لنا عبده من خلال

1- لمزيد من الاستزادة والإطلاع على شرح داود عبده لهذه العناصر الثمانية التي تناولها، ينظر: داود عبده، أبحاث في
 الكلمة والجملة، ص106، وما بعدها، وكذلك ينظر: داود عبده: البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، ص40 وما
 بعدها.

2- داود عبده: أبحاث في الكلمة والجملة، ص120.

طرحه هذا مجموعة أدلة يدعم بها هذا التوجه منها:

✓ أن عدم اعتبار الفعل والمفعول به مكوّنًا جمليًا واحدًا يؤدي إلى الحاجة إلى قاعدة إلزامية لإلحاق ضمير المفعول به بالفعل. أمّا إذا اعتبرا مكوّنًا جمليًا واحدًا فإنّ القاعدة الإلزامية يستغنى عنها¹، لناخذ الجملتين:

1- الرَّجُلُ قَرَأَ الصَّحِيفَةَ ← الصَّحِيفَةُ الرَّجُلُ قَرَأَ الصَّحِيفَةَ.

← الصَّحِيفَةُ الرَّجُلُ قَرَأَهَا.

← (اختياريًا) الصَّحِيفَةُ قَرَأَهَا الرَّجُلُ.

هذا في حالة اعتبرنا البدء بالفاعل هو الأصل، والضمير المتصل به يشكلان كلمة واحدة"، وبالتالي يعاملان معاملة الفعل وحده.

2- قَرَأَ الرَّجُلُ الصَّحِيفَةَ ← الصَّحِيفَةَ قَرَأَ الرَّجُلُ الصَّحِيفَةَ.

← الصَّحِيفَةُ قَرَأَ الرَّجُلُ هَا.

← (إلزاميًا) الصَّحِيفَةَ قَرَأَهَا الرَّجُلُ.

← (اختياريًا) الصَّحِيفَةُ الرَّجُلُ قَرَأَهَا.

هذا في حالة اعتبرنا البدء بالفعل هو الأصل، نجد أن الفاعل يفصل بين الفعل والمفعول به، ولا بد من إلحاق الضمير بالفعل، فالجملة التي من نمط ف - فا - مف نجدها أكثر تكلفًا وهو ما لا يتماشى مع مبادئ المدرسة التوليدية التحويلية التي تدعو إلى الاقتصاد اللغوي.

✓ المفعول به، عندما يكون ضميرًا يلزم الفعل دائمًا ولا يجوز فصلهما¹، نحو:

• الرَّجُلُ قَرَأَهَا قَبْلَ سَاعَةٍ.

• قَرَأَهَا الرَّجُلُ قَبْلَ سَاعَةٍ.

• الرَّجُلُ قَبْلَ سَاعَةٍ قَرَأَهَا.

1- داود عبده: أبحاث في الكلمة والجملة، ص120.

1- المرجع نفسه، ص120.

نجد أن الضمير (ها) يلزم الفعل دائماً وهي جمل أصلية، أما في جمل مثل:

- الرَّجُلُ قرأ قبل ساعة ها.
- قرأ الرَّجُلُ ها قبل ساعة.
- قرأ الرَّجُلُ قبل ساعة ها.

نلاحظ أن هذه الجمل غير أصولية، فلا تتوافق وقواعد اللّغة، كما نلاحظ أن هناك فصل واضح بين الفعل والمفعول به، لذلك يرفض عبده هذا النوع من الترتيب ف-فا-مف. ✓ في حال استعمال اسم الفاعل بدلاً من الفعل فإن الفعل والمفعول به يعادلان المضاف والمضاف إليه¹، فهو يعتبر المضاف والمضاف إليه مكوناً جملياً واحداً لأنهما يقعان عنده موقع المبتدأ أو الخبر أو الفاعل أو المفعول، ولا يجوز الفصل بينهما، وهو ما يدلُّ على أن الفعل والمفعول به مكوّن واحد. نحو:

- قرأ الصحيفة ← هذا قارئٌ الصحيفة ← هذا قارئها.
 مضاف مضاف إليه مكوّن جملي واحد

✓ من الممكن أن تحل كلمة واحدة محل الفعل والمفعول به دون أن يتغيّر المعنى²،:

- الرَّجُلُ رأى حُلماً. ← الرَّجُلُ حلم.
 فا ف مف
- الرَّجُلُ أحرز نجاحاً. ← الرَّجُلُ نجح.
 فا ف مف
- الرَّجُلُ فقدَ البصرَ. ← الرَّجُلُ عمي.
 فا ف مف
- الرَّجُلُ نالَ علماً. ← الرَّجُلُ تعلّم.
 فا ف مف

1- داود عبده: أبحاث في الكلمة والجملّة، ص121.

2- المرجع نفسه، ص121.

فكلمة حلم، نجح، عمي وتعلّم حُلَّت محل الفعل والمفعول معًا (رأى حلمًا)، (أحرز نجاحًا)، (فقد البصر)، و(نال علمًا) على التوالي. ممّا يعني أن الفعل والمفعول به مكوّن جملي واحد عند داود عبده.

الظاهر أنّ داود عبده قد أخطأ التقدير في هذا العنصر حين عدّ الفعل والمفعول مكوّن جملي واحد، وبالضبط حين استدلّ بهذه النقطة إمكانية حلول الفعل والمفعول به في كلمة واحدة. فقد حاول أن ينسف بجرّة قلم ما كتبه نحائنا القدماء طيلة قرون طويلة فكيف له أن يحذف الفاعل حين يضم الفعل والمفعول؟ هل أحسن التقدير حين عدّ الفعل والمفعول مكوّن جملي واحد؟.

انقسم النحاة حول حقيقة حذف الفاعل من عدمه وذهبوا مذاهب شتى:

✓ فمنهم من يمنع حذفه وهو مذهب البصريين فهم يرون أنّه يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه إلا في مواضع ثلاثة ذكرها السيوطي في قوله: وعليه البصريون أنه يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه إلا في مواضع:

- أحدهما: مع رافعه تبعًا له كقولك: زيدًا لمن قال: من أكرم؟ والتقدير: أكرم زيدًا: فحذف الفاعل مع الفعل.

- ثانيهما: فاعل المصدر يجوز حذفه نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ [البلد/14].

- ثالثهما: فاعل فعل اثنين المؤنث، أو الجماعة المؤكدة بالنون نحو قوله تعالى: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران/186]، وقوله: ﴿فَأَمَّا تَرِينٌ﴾ [مريم/26]، فإن ضمير المخاطبة

والجمع حذف لالتقاء الساكنين¹.

1- السيوطي: همع الهوامع في شرح الجوامع، ج02، ص ص255-256.

الرأي الثاني: وهو ما ذهب إليه الكسائي إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ أو الخبر، ورجّحه السهيلي وابن مضاء¹. كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة/26]، فحذف فاعل الفعل بلغت والتقدير: أي بلغت الروح، وقوله ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنذَرِينَ﴾ [الصافات/177]، يعني العذاب، وقوله أيضاً: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَنَ﴾ [النمل/36]، وتقدير: فلما جاء الرسول سليمان. وقد ذكر السيوطي أنه في المذكورات السابقة مضمّر لا محذوف¹.

✓ الرأي الثالث: وهو مذهب وسط يرى أنّ حذفه الفاعل إنما يكون إذا دلّت عليه دلالة، يقول يحيى بن حمزة العلوي 669هـ في كتابه "الطراز": «وقد منع الشيخ عثمان بن جني من النحاة حذف الفاعل، ونص على استحالة ذلك، والمختار هو المنع من حذفه من غير دلالة تدلّ عليه حالية أو مقامية، فأما مع القرينة، فلا يمنع جوازه، ويدلّ على حذفه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة/26]، فحذف فاعل بلغت والغرض النفس، وليس مضمراً لأنه لم يتقدّم له ظاهر يفسّره، وإنما دلّت القرينة الحالية عليه، لأنه في ذكر الموت ولا يبلغ التراقي عند الموت إلّا النفس»².

من خلال الآراء التي قدّمناها يتبيّن أن النحاة قد أولوا عناية باللغة بالفاعل واعتبروه ركناً أساساً من أركان الجملة، حتى أنه في حال عدم ذكره، فإنه يقدر بقرينة حالية أو مقامية، على غرار المفعول به الذي يعتبر المفعول مرافقاً للفعل داخل ركن المسند وأطلق عليه مصطلح "المكوّن المتقطع"، فهو يرى مصطفى حركات «أنّ التقسيم الذي يتوافق مع نظرية نحو المكونات المباشرة هو الذي يضع المفعول به مرافقاً للفعل داخل ركن المسند

1- السيوطي: همع الهوامع في شرح الجوامع، ج2، ص255.

1- الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ج3، ص144.

2- يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي: الطراز المنضّم لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقطف، مصر ج02، 1222هـ، ص103.

وذلك مهما كانت رتبة الكلمات الثلاث، وأن هذا التقسيم يساير مبدأ التكافؤ المبني على وحدة السياق»¹.

01-ب- الأفعال التي تتعدى بحرف جر: فقد اعتبر عبده أن حرف الجرّ يشكل مع الفعل مكوّنًا جمليًا واحدًا²، مثلما أوضحه في تلازم الفعل والمفعول به، ورأى أن هناك أفعال تتعدى بحرف جرّ، نحو: **أجاب عن السؤال، اعترف بذنبه، رغب عن الجائزة، وافق على القرار،** كما يشير في الوقت نفسه إلى وجود تباين شديد بين بعض الأفعال وحروف الجر كقولك: **جلس على الكرسي، أو بقي في البيت،** يقول عبده: «لاحظ أنك تستطيع أن تقول: **قعد على الكرسي، وقف على الكرسي،** نام على الكرسي ... إلخ، كما تستطيع أن تقول: **جلس فوق الكرسي، جلس تحت الكرسي ... إلخ،** ولكنك لا تستطيع أن تقول: **قبل على القرار، رفض على القرار، ولا وافق فوق القرار، ف(على) مرتبطة بوافق،** ولكنها ليست مرتبطة ب**جلس** أو **قعد** أو **نام** أو **وقف**»¹.

ثم يخلص "عبده" أنه إذا اعتبرنا البنية العميقة للجملة الفعلية **فعل - فاعل-مفعول** فإننا نحتاج إلى قاعدة تنقل حرف الجر إلى ما قبل المفعول، وهي قاعدة شبيهة بنقل الضمير الذي يحلّ محلّ المفعول به إلى جوار الفعل، وللتوضيح أكثر نأخذ المثال الآتي:

• **البنية العميقة:**

1- وافق الرجل على القرار.

ف فا حرف الجر

2- وافق على الرجل القرار ← قمنا بنقل حرف الجر إلى جوار الفعل.

3- وافق على الرجل القرار ← وافق الرجل على القرار.

1- مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا العربية، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، ط1، 01، 1888، ص94.

2- داود عبده: أبحاث في الكلمة والجملة، ص121.

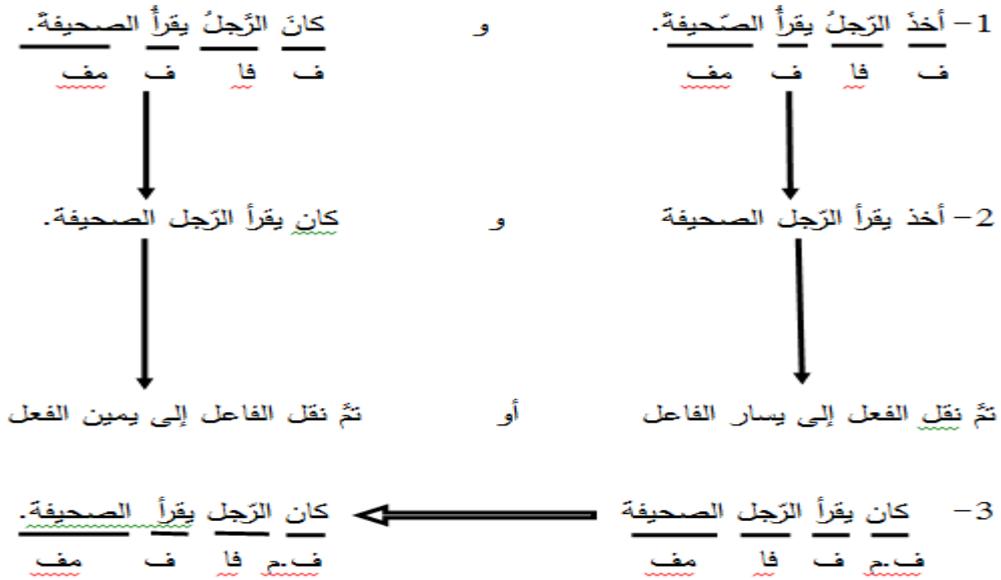
1- المرجع نفسه، ص122.

وهي قاعدة تنتصف عند "عبدة" بصفتين غير مرغوب فيهما¹:
- أنها إلزامية.

- أنها لا يحتاج إليها في غير هذا الموضع.

01-ج- الأفعال المساعدة: أيضاً من ضمن التبريرات التي حاول عبده أن يقدمها ليبرهن على صحة مقولته، فكرة التلازم بين الأفعال المساعدة والفعل الذي يليها، فهي تشكل مكوّنًا جمليًا واحدًا وقد ذكر الأفعال المساعدة من مثل: أخذ، راح، ... إلخ وكان وأخواتها.

فاعتماد البنية العميقة للجملة الفعلية **فعل - فاعل - مفعول** يجعلنا نحتاج إلى قاعدة إلزامية تنقل الفعل إلى يسار الفاعل أو الفاعل إلى يمين الفعل، وهي قاعدة في نظره لا حاجة إليها في غير هذا الموضع، ومثال ذلك¹:



أمّا إذا كانت البنية العميقة فاعل - فعل - مفعول وهي الطرح الذي يدافع عنه داود، فإنّ كل ما تحتاج إليه هو قاعدة اختيارية تنقل الفعل المساعد إلى يمين الفاعل أو الفاعل إلى يسار الفعل المساعدة، وللتوضيح أكثر نأخذ المثال الآتي²:

1- داود عبده: أبحاث في الكلمة والجملة ، ص122.

1- المرجع نفسه، ص122.

2- المرجع نفسه، ص122.

• الرَّجُلُ كَانَ يَقْرَأُ الصَّحِيفَةَ ← كَانَ الرَّجُلُ يَقْرَأُ الصَّحِيفَةَ.
مكوّن جملي واحد

نقل الفاعل إلى يسار الفعل.

01-د- المساواة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية: انطلق عبده في هذه النقطة من خلال تأكيده لرتبة الجملة الاسمية، فالأصل أن يتقدّم المبتدأ عن الخبر، أو أن يتأخر الخبر عن المبتدأ. وهو ما ذهب إليه جلّ النحاة العرب، نحو: زيدٌ مجتهدٌ، زيدٌ موظفٌ، زيدٌ في البيت، غير أن عبده يتساءل عن سبب منع تقدم المبتدأ عن الخبر في الجمل الآتية:

• وَصَلَ رَجُلٌ.

• قَرَأَ رَجُلٌ الصَّحِيفَةَ.

فالأصل في الجملة الأولى، الإخبار عن وصول الرجل، وعن قراءته الصحيفة في الجملة الثانية، ومن هذا المنطلق يحاول عبده أن يثبت أن الأصل في ترتيب البنية العميقة للجملة العربية هو **فا - فعل - مفعول**، وبالتالي يكون الأصل في ترتيب الجملتين السابقتين من نمط¹:

• رَجُلٌ وَصَلَ

• رَجُلٌ قَرَأَ الصَّحِيفَةَ.

الملاحظة أن هاتين الجملتين ابتدأتا بنكرة (رجل)، والمعروف عند النحاة وجوب أن يكون المبتدأ معرفة وإلا فسد الكلام، ويرى ابن مالك في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع": أنه «لا يمنع الابتداء بالنكرة على الإطلاق، بل إذا لم يحصل الابتداء

1- داود عبده: أبحاث في الكلمة والجملة، ص 123.

• يذكر الخوارزمي 617هـ - في كتابه "شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمين": «الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، لأن تنكيهه يخلّ بالمعنى المطلوب منه، وهو الإفهام فلا يجوز، ألا ترى أن تنكيهه تنفير عن استماع الحديث عنه، والتنفير عن استماع الحديث إضلال بالعرض المطلوب من الكلام وهو الإفهام»، ينظر: القاسم بن الحسين الخوارزمي: التخمين، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العربية السعودية، دط، دت، ص 257.

بها فائدة. نحو: رجلٌ تكلم، وغلماً احتلم، فمثل هذا من الابتداء بالنكرة، يمنع لخلوه من الفائدة. إذ لا تخلو الدنيا من رجل يتكلم ومن غلام يحتلم، فلو اقترن بالنكرة قرينة تتحصل بها الفائدة، جاز الابتداء بها»¹.

يبدو أنّ داود عبده حين بدأ الجملتين السابقتين بنكرة قد استثمر في بعض التخريجات التي أجازها نحّاتنا القدماء، ومن هذه المسوّغات كون المبتدأ النكرة في معنى الفاعل، وهو مسوّغ فيه اضطراب لبعض أقوال النحاة الأوائل، خاصة في تأويلهم لقول العرب "شُرُّ أهرّ ذا ناب".² يعلّق الميداني 518هـ على الابتداء بالنكرة في المثل بقوله: «وشُرُّ رفع بالابتداء، وهو نكرة، وشرط النكرة أنّ لا يبتدأ بها حتّى تخصص بصفة كقولنا: رجلٌ من بني تميم فارس، وابتدؤوا بالنكرة ههنا من غير صفة، وإنّما جاز ذلك لأنّ المعنى ما أهرّ ذا ناب إلّا شر»¹.

أمّا الخوارزمي 617هـ يعقّب على هذا المثل من خلال قوله: «فهو وإن كان مبتدأ [شر] من حيث الظاهر فهو فاعل من حيث المعنى: إذا المعنى: ما أهرّ ذا ناب إلّا شر»²، ولعلّه يقصد أنّ حروف النفي تنزّل تنزّل الفعل³، وأضاف: ولئن سلّمنا أنّه مبتدأ من حيث الظاهر والمعنى، لكن لم قلّت أنّه غير موصوف، هذا لأنّ التّوئين فيه بمنزلة الصّفة، لأنّه للتعظيم والتّفخيم⁴، فما العظمة أو التّفخيم التي قصد بها الخوارزمي؟ أما ابن الحاجب 647هـ فإنه يشترط لمسوّغ الابتداء بالنكرة التي تكون في معنى الفاعل، أن يكون الخبر جملة

1- ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، دط، ص45.

• يقال: "أهره إذا حمّله على الهرير: وهو صوت دون النباح، وذو الناب: السبع، يضرب هذا المثل في ظهور أمارات الشر وفحايه، ينظر: أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، الميداني: مجمع الأمثال، تح: محمد محيي الدّين عبد الحميد، مكتبة الفتح المحمدية، دط، 1955، ج01، ص376.

1- الميداني: مجمع الأمثال، ج01، ص376.

2- الخوارزمي: التخمير، ص259.

3- ياسر الحروب: دراسة جديدة في قضية الابتداء بالنكرة في التراكيب اللغويّة، مجلّة جامعة الخليل للبحوث، مج05- عدد01، 2010، ص106.

4- الخوارزمي: التخمير، ج01، ص259.

فعلية في معنى نفي عموم من نسب إليه الفعل وإثباته لذلك المبتدأ كقولك: شرُّ أهرَّ ذَا ناب¹.

ولعلَّ هذا المسوّج هو الذي جعل داود عبده يبتدأ جملة بنكرة من خلال الأمثلة السابقة رَجُلٌ وَصَلَ و رَجُلٌ قَرَأَ الصَّحِيفَةَ فالشرط الذي تكلم عنه ابن الحاجب تحقق؛ فالخبر في الجملة الأولى وصل وهو جملة فعلية في معنى نفي عموم من نسب إليه الفعل وإثباته لذلك المبتدأ كما هو الحال في الجملة الثانية التي خبرها كذلك جملة قرأ الصحيفة ثم يضيف ابن الحاجب «وإنما جاز أن يكون مبتدأ وهو نكرة لأنه في معنى الفاعل، والفاعل يجوز أن يكون نكرة، وإن كان في المعنى محكوماً عليه...ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز أن يكون نكرة»¹.

كذلك نجد عبده يعتمد على بعض الأمثلة المصطنعة التي وظفها في أبحاثه ليثبت صحة رأيه، كقولك: أنَّ أصلَ جمل من مثل: هناك رَجُلٌ هو: رَجُلٌ هناك، وأصل الجملة: في البيت رَجُلٌ، هو: رَجُلٌ في البيت معتمداً في رأيه على وجود قاعدة تحويلية تنقل المبتدأ إلى نهاية الجملة، فكذلك في الجملة الفعلية².

وفي الأخير يخلص داود عبده في بحثه هذا على اقتصار الجملة العربية على نوع واحد وهو الجملة الاسمية بصرف النظر عن الاسم الذي نطقه على الفاعل، على اعتبار الأصل في الفاعل وقوعه قبل الفعل³، وهو تقسيم على ما أظن انفرد به داود عبده على غرار النحاة الذين اجمعوا على وجود على الأقل نوعين من الجمل في اللغة العربية اسمية وفعلية ومنهم من أضاف الظرفية والشرطية، فأمثله لا تمثل دليلاً كافياً على صحة ما اتجه إليه.

1- ابن الحاجب: أمالي ابن الحاجب، ج02، ص575.

1- المرجع نفسه، ص575.

2- داود عبده: أبحاث في الكلمة والجملة، ص123.

3- المرجع نفسه، ص123.

والحقيقة أننا نقول أن محاولة فرض كل باحث ترتيباً محدداً للجملة العربية يتنافى ومبدأ الإبداعية الذي فرضته النظرية التوليدية التحويلية. هذه السمة تجعل من المتكلم ينتج عدداً غير متناه من الجمل لم يسبق له أن سمعها من قبل، هذا لا يعني أنها مفتوحة، بل تخضع لمجموعة من القواعد متمثلة في قدرات الإنسان العقلية، يقول تشومسكي «إنّ اللّغة الإنسانية تتجلّى، عبر مظهر استعمالها الإبداعي، في القدرة الخاصة على التعبير عن أفكار متجدّدة وعلى تفهّم تعابير فكرية أيضاً متجدّدة، وذلك في إطار لغة مؤسسة هي نتاج ثقافي خاضع لقوانين ومبادئ تختص بها جزئياً وتعكس جزئياً خصائص عامة للفكر»¹.

1- ميشال زكريا: قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط01، 1993، ص59.

الفصل الرابع:

الإعراب والرتبة في النحو الوظيفي.

المبحث الأول: نظرية النحو الوظيفي (النشأة والتطور).

المبحث الثاني: الإعراب في نظرية النحو الوظيفي.

المبحث الثالث: الرتبة في نظرية النحو الوظيفي.

تمهيد:

لقد لاحظنا في الفصل الثالث نظرة "تشومسكي" للمدرسة البنيوية التي حاولت أن تغيب العقل في أعمالها، واعتمدت على المدرسة السلوكية في وصف أعمالها؛ بينما تشومسكي تناول اللغة على أنها نشاط عقلي، يقول تشومسكي (4:1965) «إن النظرية اللغوية نظرية عقلانية؛ حيث أنها تعنى باكتشاف الحقيقة العقلية الكامنة تحت السلوك الفعلي»¹. ما يعني أن هدف الدراسة اللغوية ضمن هذا الاتجاه ينحصر في صياغة النماذج الشكلية المعبرة عن القدرات العقلية لمستعمل اللغة²؛ أي إن طبيعة اللغة هي نفسها طبيعة العقل.

وقد اهتم الاتجاه التحويلي بإبراز العلاقة بين اللغة والعقل في جانبين آخرين: الأول هو ما يسمى بالمظاهر العالمية للغة، ويتمثل هذا الجانب -من جملة أمور أخرى- في الجهاز الفطري الكامن في الإنسان، والذي يمكنه من اكتساب اللغة. ويتمثل الجانب الثاني فكرة البناء العميق. فما دامت اللغة هي عمل العقل فمعنى ذلك أن هناك دائماً عوامل تكمن تحتها هذه العوامل هي عبارة عن الأشكال اللغوية المجردة المخزنة في عقل الإنسان³.

من خلال المقدمة السالفة الذكر يخلص "يحيى أحمد" إلى أن نظرية النحو التحويلي قد جعلت النحو عملية ميكانيكية تتحقق عناصره بشكل آلي حينما نتبع القواعد الموضوعية لابتداء تلك العملية. ولم تعط النظرية أي تبرير وظيفي بحدوث التحويلات في مراحل مختلفة من توليد الجملة، فقد أخرجت هذه النظرية من الاعتبار الظروف النفسية التي يكون فيها المتكلم، كما أهملت إهمالاً كاملاً مسألة السياق الذي يقع فيه الكلام واعتبرت اللغة مجرد نشاط عقلي⁴.

1- يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج20، ع03، أكتوبر-نوفمبر- ديسمبر 1989، ص69.

2- المرجع نفسه، ص70.

3- المرجع نفسه، ص70.

4- المرجع نفسه، ص70.

لذلك سوف نحاول في هذا الفصل أن نتحدث عن نظرية جاءت مخالفة لما ذهب إلىه النظرية التوليدية التحويلية في معالجتها للغة، وهي نظرية النحو الوظيفي التي نشأت مع مجموعة من الباحثين بجامعة أمستردام يرأسهم الباحث اللساني "سيمون ديك" الهولندي. وقبل الحديث عن هذه النظرية وجب علينا أن نعرض على الاتجاه الوظيفي ماهيته، وبيان خصائصه المميّزة.

المبحث الأول: نظرية النحو الوظيفي (النشأة والتطور):

أولاً- الاتجاه الوظيفي قبل سيمون ديك: لقد أجمع الدارسون اللسانيون¹ على أن الاتجاه الوظيفي مدرسة من مدارس الفكر اللغوي المعاصر، هذا الاتجاه الذي ركز على أهمية الوظيفة الإبلغية للغة باعتبارها وسيلة اتصال بين أفراد المجتمع، هذا الاتجاه الذي يربط بين النظام اللغوي وكيفية توظيف هذا النظام لأداء المعاني. وقد ذكر "يحيى أحمد" هذا الربط في ثلاثة مظاهر²:

المظهر الأول: تعدد الخيارات المتاحة للمتكلم والمتمثلة في الأبنية والتراكيب المختلفة الموجودة في لغته، لأنّ كل تركيب يؤدي وظيفة مختلفة طبقاً لظروف الكلام والسياق الذي اقترنت به. هذه الخيارات لا تعتبر مترادفة لأن كل واحدة منها تركّز على جانب معين من الحدث.

المظهر الثاني: امتداد جذور اللغة إلى البنى الاجتماعية، فلا يمكن فصلها عن الثقافة والتراث والعادات والتقاليد، وبحكم انتماء المتكلم إلى مجتمع ما فإنه يفرض عليه سلوكاً لغوياً معيناً، لذلك نجد الفرد حين التخاطب ينتقي الأساليب في المواقف المختلفة فحديثه مع رئيس الدولة يختلف عن الحديث مع الزميل في العمل.

1- من بين الدارسين جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، ص 68. وكذلك يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص 71. وأيضاً عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي: علم اللغة النفسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط 01، 2006، ص 89.

2- يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص 71.

المظهر الثالث: إن تضافر عناصر اللغة مجتمعة يسهم في أداء الفكرة التي يريد المتكلم توصيلها، فلا يمكن أن يستقل عنصر أو مستوى لغوي بأداء الوظيفة. فالوحدة الصوتية - مثلاً- تستطيع أن تؤدي وظيفة من خلال وحدات صوتية أخرى تشكل الكلمة ذات الدلالة المفيدة في المعجم، والكلمة بدورها تؤدي وظيفتها ضمن نظام نحوي.

وقد ذكر "حافظ اسماعيلي علوي" أن الاتجاه الوظيفي يمثل ثالث اتجاهات البحث اللساني المعاصر؛ حيث تعود أصوله إلى جملة من الأعمال اللسانية الحديثة لمدرسة براغ وأعمال اللسانيين التشيكيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة والمدرسة النسقية (لندن)¹. وبالرغم من التباعد الزمني والثقافي بين هذه المدارس، إلا أنه يجمعها تصور واحد تجاه طبيعة اللغة كما يرى "يحيى أحمد"، فاللغة وسيلة اتصال اجتماعية يستعملها الفرد لأداء وظائف مختلفة وللتأثير على الآخرين، فالاختلاف ضمن هذه المدارس يتمثل في تناولها للمظاهر المدروسة من حيث عمق التحليل ومن حيث التركيز على التفاصيل المتعلقة بالظاهرة².

كما اعتبر "علوي" أن اللسانيات الوظيفية قد شكلت أحد أشكال التطورات التي عرفتھا المدرسة البنوية بزعامة العالم "سوسير" الذي ركز على وظيفة اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل وهو الجانب الذي أولاه أتباعه ومؤيدوه أهمية خاصة من خلال دراستهم للغة والبحث عن الوظائف التي تؤديها عناصرها وأدواتها التعبيرية³. فالاتجاه الوظيفي إذن يتميز من بين الاتجاهات الأخرى في الدراسات اللغوية بأنه «يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر»⁴.

1- حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته ص343.

2- يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص73.

3- المرجع السابق، ص343.

4- يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص72.

وأضاف "محمد يونس علي" أن المدرسة الوظيفية تتميز عن غيرها من المدارس اللسانية «باعتمادها أن البنى الصيائية، والقواعدية، والدلالية محكومة بالوظائف التي تؤديها في المجتمعات التي تعمل فيها»¹ وهو ما يعني عند محمد يونس خروج عن المبدأ الواضح الذي أرساه "سوسير" وتبعه في ذلك البنيويون من أن البنى اللغوية ينبغي أن تدرس في حد ذاتها بغض النظر عن العناصر الخارجة عن اللغة بوصفها نظاما مجردا مستقلا².

يبدو من خلال الكتابات التي قدّمها الباحثون اللسانيون أن الاتجاه الوظيفي قد استفاد من آراء سوسير، كما جعل هذه النظرية منطلقا لها، لذلك كوّن أصحاب هذا الاتجاه نظرية لغوية كما حدّدوا لأنفسهم منها انطلقوا من خلاله في دراسة اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل بين الفرد ومجمعه. فقد تبنت هذه المدرسة فرضية أنه لا يمكن النظر في خصائص بنية اللغة إلا إذا تم ربطها بوظيفة التواصل. لذلك نجد "أندري مارتينييه" في هذا الصدد يقول: «إن الوظيفة اللغوية تتمحور في الحقيقة حول عمليه التواصل، أو عملية التفاهم المتبادل، فاللغة هي قبل كل شيء الأداة التي يتوسّلها أفراد المجتمع لإقامة الاتصال بعضهم ببعض، ويرتبط تطور اللغات عبر الأزمنة بحاجات التواصل التي تقتضيها الحياة المجتمعية»³.

1- محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيات، ص70.

2- المرجع نفسه، ص70.

3- بن زروق نصر الدين: محاضرات في اللسانيات العامة، مؤسسة كنوز الحكمة، الأبيار، الجزائر، ط1، 2011 ص93.
* - مدرسة براغ: في حوالي 1911م ألقى ماثسيوس Mathesius 1882م- 1940م محاضرة مهمة حول ما أسماه بخصيصة اللغة Characterology of langage وقد قال جاكسون عن هذه المحاضرة إنها لو كانت قد أقيمت في مكان آخر غير براغ في موسكو مثلا لأحدثت ثورة حقيقية في الدراسات اللغوية عندئذ. يحي أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص73.

ثم يضيف يحيى أحمد، أن أفكار ماثسيوس لم تكن معروفة لدى الأوساط اللغوية حتى انعقد الاجتماع الأول لمدرسة براغ في أكتوبر 1926م، وكان ذلك بمبادرة من ماثسيوس نفسه. وبعد انتهاء الاجتماع اتفق المجتمعون على الالتقاء بصفة دورية ضمن "حلقة براغ اللغوية". وابتداء من هذه الفترة تجمع حول ماثسيوس مجموعة من المهتمين بالدراسات اللغوية. وقد عرف هذا التجمع فيما بعد باسم مدرسة براغ. يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص73.

يضيف "إسماعيلي علوي"، أن أبرز الدراسات والتطورات التي عرفها هذا الاتجاه «شكلتها حلقة براغ¹* بفضل أعمال ترويسكوي (Traubetzky) ومارتينييه (A-Martinet) وجاكبسون (Jakobsan) وغيرهم...ومن أبرز من سار على هذا النهج "دانيس" (Danés) و"فرباس" (Firbas) و"سغال" (Sgall) وغيرهم من الذين عرفوا بوجهتهم الوظيفية للجملة، وأكدوا على مفهوم مركزي يتمثل فيما أسموه بديناميكية التواصل². وهي خاصية من خاصيات الاتصال تتجلى في سياق تنمية المعلومات التي يراد التعبير عنها³. وطبقا لمفهوم دينامية الاتصال يذكر "يحيى أحمد" أن هناك ثلاث وحدات وظيفية في الجملة: **المسند** يعمل على نقل أقل درجة من دينامية الاتصال، **والمسند إليه** وهو ينقل أعلى درجة من دينامية الاتصال، في حين نجد بين هاتين الوحدتين أو قبلهما أو بينهما تأتي الوحدة الانتقالية (Transition) وغالبا ما تكون من العناصر الإضافية (الظرف، الحال) أو العناصر التي تحتاج إليها لاستقامة الجملة نحويا (أدوات النسخ، أدوات الشرط...⁴).

هذا بالنسبة للتقسيم الذي قدّمه "جان فرباس" لطرفي الجملة، معتمدا في ذلك أن العناصر الداخلية في تكوين الجملة تتفاوت في تحريك الحدث الكلامي فتحدد فرباس للمسند والمسند إليه ينطلق من وظيفة المسند والمسند إليه في الاتصال اللغوي عن طريق درجة الدينامية⁵.

في حين نجد "ماثيوس" انطلق في تحديده للمسند والمسند إليه على عنصر المعلومات ضمن مفهوم ابتدائي للوظيفة اللغوية ومثال ذلك قوله عز وجل:

1- حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص343.

2- المرجع نفسه، ص343.

3- يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص77.

4- المرجع نفسه، ص78.

5- أحمد محمد قُدور: مبادئ اللسانيات، ص300.

﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [سورة الكهف الآية 46].

مسند مسند إليه

وإذا ما أراد المتكلم جذب انتباه المخاطب إلى عنصر معين في الجملة يتعين عليه تقديم المسند إليه على المسند، ومثال ذلك:

الوفد الرياضي الصيني وصل إلى البلاد ليلة أمس.

مسند إليه مسند

جوابا عن السؤال: (أي وفد وصل إلى البلاد أمس؟)¹.

بينما نجد التحليل الذي قدمه "فرباس"، يختلف عن سابقه فقد أعطى "يحيى أحمد" بعض الأمثلة يوضح فيها هذا التحليل²:

- السياق: هل جميع الناس ظالمون؟

- الجملة: والظلم من شيم النفوس فإن تجد

مسند مسند إليه وحدة انتقالية

ذا عفة فلعللة لا يظلم*

مسند مسند إليه وحدة انتقالية

- السياق: هل تصدق أنني نسيت أن أغلق باب شقتي ليلة أمس؟

- وماذا حدث؟

- الجملة: دخلت قطة صغيرة داخل المطبخ.

مسند إليه

حيث يرى "أحمد محمد قدور" أنه لا علاقة للمسند والمسند إليه ههنا بأي اعتبارات نحوية كالفاعلية والمفعولية والابتداء والإخبار...³.

1- يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص 77.

2- المرجع نفسه، ص 78.

*- ديوان المتنبي، دار بيروت، بيروت، لبنان، د.ط، 1983، ص 571.

3- أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 298.

ولا بأس أن نذكر إسهامات "مارتيني" الوظيفي «لاسيما في نظرة وظيفية للغة /1962 حيث اعتمد مبادئ سوسير في التقطيع المزدوج للغة وكثيرا من آراء البراغيين في مجال الصوتيات الوظيفية، وقدم وصفا وظيفيا عاما للغة، وغاية الدراسة اللغوية في نظر الوظيفيين هي تحديد المبادئ العامة المرتبطة باستعمال اللغة»¹.

كما يذهب "حافظ اسماعيلي" إلى أن الاتجاه الذي اتخذه "مالينوفسكي" و"فيرث" و"هاليداي" يتميز بالاستقلال عن مدرسة براغ، وبالتالي التوجه إلى ما يعرف بالمدرسة النسقية التي شيدها فيرث، هذا الأخير الذي عدّ اللغة أهم سلوك في نشاط الإنسان. كما رفض الاكتفاء بتحليلها إلى مستويات جزئية صرفية وتركيبية ودلالية مستقلة، لأن ذلك يفقدها طابعها الخاص بها².

كما دعا "فيرث" إلى دراسة اللغة في بعدها «الثقافي والاجتماعي والنفسي؛ أي دراسة اللغة في الإطار الذي يقتضيه التواصل من معطيات مادية ومعنوية والرجوع إلى ما تحيل عليه من قواسم ثقافية واجتماعية مشتركة بين المتكلم والمستمع تجعل عمليه التواصل اللغوي اليومي ناجحة»³.

أما هاليداي فقد سعى إلى تعميق أطروحات فيرث من خلال تركيبه لجملة من الأفكار اللغوية وإعادة صياغتها في شكل متماسك وهي أفكار مستوحاة من الأبحاث الأنثوغرافية ومن سوسير وهمسليف وماتيزيوس ومدرسة براغ ومالينوفسكي وفيرث ويواس وسابير وورف ومن أفكار المعاصرين أمثال لايبوف وبرنشتين وبازل⁴.

1- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط01، 2009، ص40.

2- حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته ص344.

3- المرجع نفسه، ص344.

4- المرجع نفسه، ص344.

وانطلاقاً مما سبق نستطيع القول: إن مدرسة براغ ومدرسة لندن استطاعتا أن تكونا نظريتين نحويتين وظيفيتين حتى نهاية السبعينات؛ حيث يخلص "يحيى بعبطيش" إلى «أن الأفكار الوظيفية لمدرسة براغ في شرق أوروبا، ومدرسة لندن في غربها تكاملت وتوَّجت بنظريتين نحويتين وظيفيتين ظلت كلتاهما موازية للنظريات النحوية البنيوية من جهة ومسيطرة على الدراسات النحوية الوظيفية إلى نهاية السبعينات ولا تزال مؤثرة على النظريات النحوية الوظيفية التي ظهرت بعدها من جهة أخرى»¹.

يبدو من خلال ما تمّ ذكره سالفاً أن البحث اللساني اتخذ منحنيين اثنين في معالجته للغة، منحى شكلي صوري، ومنحى وظيفي تواصلية، وبذلك يكون قد «تم تقسيم البحث اللغوي في اللسانيات الغربية إلى نموذجين لسانيين متنافسين المنحى الشكلي الصوري والمنحى الوظيفي التواصلية، الذي ظهر متأخراً عن الأول بعض الشيء»². هذا التقسيم يخضع لجملة من المعايير كي تتماز النظريات عن بعضها البعض، «ومن المعايير التي يمكن اعتمادها في هذا الباب معيار "الوظيفية" الذي يتيح التمييز بين تيارين عامين اثنين: التيار الوظيفي والتيار غير الوظيفي (أو الصوري). اعتماداً لهذا المعيار يمكن التمييز بين نظريات لسانية تسعى إلى تفسير الخصائص الصورية للغة الطبيعية بربط هذه الخصائص ووظيفة اللسان الطبيعية التواصلية ونظريات لسانية تجعل من مبادئها المنهجية العامة أن بنية اللغات الطبيعية يسوغ وصفها وتفسيرها بمعزل عن وظيفتها التواصلية»³. لذلك نجد المتوكل قد وضع بعض نقاط الائتلاف والاختلاف التي من شأنها أن تميز بين ما هو توجه وظيفي وما هو توجه غير وظيفي وحصرها في النقاط التالية⁴:

1- يحيى بعبطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، إشراف أ.د. عبد الله بوخلخال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، 2006، ص 49.

2- مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت لبنان، ط 01، 2005، ص 14.

3- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط 02، 2010، ص 13.

4- المرجع نفسه، ص، ص 14، 15.

وجوه الائتلاف:

- تتخذ جميع النظريات اللسانية اللسان الطبيعي موضوعا لها ولا تقف لوصف الظواهر الطبيعية فحسب، بل تتعداه إلى محاولة تفسير هذه الظواهر.
- تحاول هذه النظريات كشف الخصائص الجامعة بين اللغات الطبيعية على اختلاف أنماطها، كما تحاول كل نظرية صوغ نموذجا سوريا تفترض فيه أنه يكفل التمثيل الملائم للظواهر الموصوفة.
- تستهدف هذه النظريات وصف قدرة المتكلم أي معرفته للغة التي تمكنه من الإنجازات في مواقف تواصلية معينة، كما تفرد هذه النظريات بدرجات متفاوتة مستويات للتمثيل للجوانب التركيبية والدلالية والتداولية.

وجوه الاختلاف:

- تعتبر النظريات الوظيفية، اللغة وسيلة للتواصل الاجتماعي، في حين نجد النظريات غير الوظيفية تعد اللغة نسقا مجردا يؤدي وظائف متعددة أهمها التعبير عن الفكر.
- تنظر النظريات الوظيفية إلى بنية اللغة على أساس أنها مرتبطة بوظيفة التواصل، أما غير الوظيفية فإنها تنطلق من مبدأ أن اللغة نسق مجرد يمكن وصف خصائصه دون اللجوء إلى وظيفته.
- قدره المتكلم-السامع عند غير الوظيفيين معرفته للقواعد اللغوية(القواعد التركيبية والدلالية والصوتية) أما القدرة عند الوظيفيين فهي معرفة المتكلم للقواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة (قواعد تركيبية وقواعد دلالية وقواعد صوتية وقواعد تداولية).
- يمثل المستوى التداولي في النظريات الوظيفية موقعا مركزيا؛ حيث إنه يحدد والمستوى الدلالي الخصائص الممثل لها في المستوى التركيبي-الصرفي في حين نجد هذا المستوى التداولي-إذا وجد- لا يقوم إلى جانب المستوى الدلالي، إلا بدور تأويلي بالنظر إلى

المستوى التركيبي - الصرفي.

وتعتبر من ثمرات الدراسات الوظيفية في السبعينيات كما ذكر "خليفة بوجادي"، **النحو الوظيفي** الذي يعد من أشكالها الوظيفية والذي يهتم بوظيفة اللغة الأساسية (التواصل). وموضوع اللسانيات في نظره هو وصف القدرة التواصلية لدى المتكلم والسامع، وقد عده بعضهم كما يقول "بوجادي": نظرية في التركيب والدلالة من وجهة نظر تداولية، وتقدم في هذا المجال بحوث سيمون ديك وأحمد المتوكل¹.

ثانياً - نماذج النحو الوظيفي بعد سيمون ديك: تعد نظرية النحو الوظيفي من أحدث إفرازات الدراسات اللسانية الغربية، فهي في أصلها امتداد للمدرسة الوظيفية السابقة، وقد اقترح أستاذنا القدير "مسعود صحراوي" تسميتها باللسانيات الوظيفية التداولية² والتي تبدو حسب قوله من أقوى النظريات تأثراً بالفلسفة التحليلية واستثماراً لمعطياتها إضافة إلى أن هذا التوجه وظيفي في الدراسات اللغوية³، ثم يضيف أن هذه النظرية «جاء بها اللساني سيمون ديك في أواخر السبعينيات من القرن الماضي في سنة 1978 على وجه التحديد، والتي عملت على تطوير أدواتها الإجرائية أعني نماذجها الوصفية والتحليلية واستطاعت أن تستقطب أسماء كثيرة من الباحثين في ساحة الدرس اللغوي الغربي المعاصر. ولقد لقيت من الصدى والتجاوز الشيء الكثير مما حدا بأصحاب بعض النظريات اللسانية هي الأعرق مثل النظرية التوليدية التحويلية إلى إعادة النظر في أسس نظريتهم ومبادئها وتركها والتحول عنها إلى التيارات الوظيفية»⁴.

لذلك يرى يحيى بعبطيش أن هذه النظرية «تمكنت من خلالها أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة بصفة عامة، والنظريات النحوية بصفة

1- خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، ص 40.

2- مسعود صحراوي: المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، ص 13.

3- المرجع نفسه، ص 13.

4- المرجع نفسه، ص 13.

خاصة؛ حيث أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية قبلها وتطمح منذ الثمانينيات أن تكون بديلا للنظرية التوليدية التحويلية بكل نماذجها¹. وهو ما يعني أن هذه النظرية قد نالت شهرة واسعة بين الدراسات اللسانية المعاصرة حتى أصبحت محل استقطاب لكثير من الباحثين والدارسين وهذا نظرا لموضوعيتها العلمية ومبادئها المنهجية.

أما المتوكل فهو يرى أن هذا الاغتناء النظري لهذه النظرية قد واكبه توسع جغرافي حيث «انتقلت نظرية النحو الوظيفي من مسقط رأسها أمستردام إلى أقطار أخرى فتكونت مجموعات بحث وظيفية في أنتويرب (بلجيكا) ومدريد والرباط ولندن والدانمارك، وبموازاة ذلك دعي الباحثون الوظيفيون للمشاركة في محافل دولية أوروبية وأمريكية إلى جانب باحثين من مشارب أخرى توليدية تحويلية وعلاقية وحاسوبية وغيرها للمقارنة بين مقاربات مختلفة لظواهر لغوية مركزية»².

أما فيما يخص دخول نظرية نحو الوظيفي إلى البلاد العربية يذكر المتوكل أن هذه النظرية «دخلت العالم العربي أول ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرباط؛ حيث شكلت مجموعة البحث في التداوليات اللسانية الوظيفية وبفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة تسنى للمنحى الوظيفي أن يأخذ محله في البحث اللساني المغربي إلى جانب مكوناته الأخرى»³.

كما يعتبر أحمد المتوكل المغربي أول من نقل هذه النظرية إلى العربية؛ حيث يبرر سبب اختياره للنحو الوظيفي دون غيره من الأنحاء قائلا: «يعتبر النحو الوظيفي (Functional grammar) الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة في نظرنا، النظرية الوظيفية التداولية الأكثر استجابة لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات النمذجة للظواهر اللغوية من جهة أخرى، كما يمتاز النحو الوظيفي على غيره من النظريات التداولية

1- يحيى بعبطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 77.

2- أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 60.

3- المرجع نفسه، ص 61.

بنوعية مصادره فهو محاولة لصهر بعض مقترحات نظرية لغوية "النحو العلائقي" (Relational grammar)، نحو الأحوال (case grammar) الوظيفية (Fonctionnalism) ونظريات فلسفية، نظرية الأفعال اللغوية (Speech actstheory) خاصة أثبتت قيمتها في نموذج صوري مصوغ حسب النمذجة في التنظير اللساني الحديث¹. ويمكن أن نميز في هذه النظرية بين مرحلتين كبيرتين هما:

- 01- نموذج الجملة:** الذي ظهر للوجود سنة 1978 من خلال كتاب سيمون ديك النحو الوظيفي (Functional Grammar) وتلته أبحاث أخرى تعالج موضوع نحو الجملة.
- 02- نموذج النص** الذي ظهر سنة 1989 مع كتاب ديك نظرية النحو الوظيفي (The theory of Functional Grammar) رسم فيه المؤلف معالم نموذج نحو جديد².

وقد عمل المتوكل منذ 1982 إلى يومنا هذا إلى تأسيس نحو وظيفي للغة العربية يتناولها في جميع مستوياتها، يقول عن أهداف هذا المشروع «حاولنا جهدنا في هذه المجموعة من الدراسات أن نشارف هدفين اثنين: إغناء لسانيات اللغة العربية بتقديم أوصاف وظيفية نعدّها مركزية بالنسبة لداليات وتركيبيات وتداوليات هذه اللغة، وتطعيم النحو الوظيفي كلما مسّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك»³.

صرح المتوكل في الكثير من كتبه عن هذا التطعيم وتحدث عنه من خلال حديثه عن الوظائف التداولية في النحو الوظيفي ومقارنتها بما هو موجود في اللغويات العربية قائلاً: «أتاحت لنا دراسة الوظائف التداولية الخمس في اللغة العربية في إطار النحو الوظيفي أن نمحص إلى حد الأطروحة التي دافعنا عنها منذ سنوات (المتوكل 1982) القائلة بإمكان حوار مثمر بين الفكر اللغوي العربي القديم والفكر اللساني الحديث على أساس القرض والاقتراض

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 09.

2- يحيى بعيطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 77.

3- حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي ص 348.

رغم انتماء الفكرين إلى حقلين متباينين، ويدل على إمكان إقامة هذا الحوار أننا استطعنا أن نغني النحو الوظيفي بتحليلات ومفاهيم من النحو والبلاغة العربيين»¹. ولذلك من خلال هذا التطعيم تمت إسهامات البحث اللساني العربي في ثلاثة مستويات²:

أولاً- وضع نحو وظيفي متدرج للغة العربية يتطور بتطور النظرية العامة.

ثانياً- المشاركة في التنظير العام بتعديل النماذج القائمة واقتراح نماذج جديدة.

ثالثاً- فتح النظرية الوظيفية على مجالات وحقول اجتماعية اقتصادية حيوية إلى جانب الدرس اللساني الصرف.

ولعل هذه النزعة الانفتاحية لنظرية النحو الوظيفي لجميع الأنحاء القديمة والحديثة سهلت من مشروعية وضع نحو وظيفي متكامل للغة العربية لأنه «بفضل اعتماد نظرية نحو الوظيفي تسنى وضع نحو وظيفي متكامل للغة العربية أثار جوانب جديدة عدة من هذه اللغة لم يكن من المتاح الكشف عنها باعتماد النحو العربي القديم ولا باعتماد الأنحاء الصورية الحديثة البنيوية منها والتوليدية التحويلية»³. كما يمكن القول إن النحو الوظيفي استطاع أن يحتل موقعه داخل البحث اللساني المغربي وأن يعايش باقي مكوناته القديمة والحديثة وأعانه على ذلك ثلاثة أمور أساسية وهي⁴:

- اجتهاد الباحثين المستمر والدائم الذي تبناه.
- انتهاجه نهجا مغايرا في البحث.
- لم يستهدف قط إقصاء المقاربات الأخرى.

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص183.

2- أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص161.

3- المرجع نفسه، ص143.

4- المرجع نفسه، ص63.

ثالثاً- النحو الوظيفي في البيئة العربية (مبادئ النحو الوظيفي): تبنى النحو الوظيفي مجموعة من المبادئ المنهجية الأساسية رسم من خلالها حدوده المنهجية والتنظيرية، وقد أشار المتوكل إلى هذه المبادئ من خلال كتاباته اللسانية أهمها¹:

1- وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل.
2- موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية (Communicative competence) للمتكلم- المخاطب.

3- النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهه نظر تداولية.

4- يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع الثلاثة من الكفاية:

أ- الكفاية النفسية (Psychological adequacy)

ب- الكفاية التداولية (Pragmatic adequacy)

ت- الكفاية النمطية (Typological adequacy)

ففي المبدأ الأول يذكرنا المتوكل أن جميع اللغات تستخدم لتأدية وظائف متعددة مختلفة غير أن هذه الوظائف التي تقوم بها اللغة فروع لوظيفة أصل هي وظيفة التواصل². فالنحو الوظيفي من خلال هذا المبدأ يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية ت وصف اللغات الطبيعية وظيفيا باعتبار الخصائص البنوية للغات محددة (جزئيات على الأقل) بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها³.

أما المبدأ الثاني لنموذج النحو الوظيفي فيتمثل في أن موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية، هذه الأخيرة حددها "ديك" 1989 في نظريته -نظرية النحو الوظيفي- أنها «ما يمكن مستعملي اللغة الطبيعية من التواصل في ما بينهم بواسطة العبارات

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص10.

2- ينظر، أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية المقارنة، دراسة في التميظ والتطور، ص25. وأحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص13.

3- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص11.

اللغوية أي ما يمكنهم من التفاهم والتأثير في مدخرهم المعلوماتي، بما في ذلك من معارف وعقائد وأفكار مسبقة وإحساسات والتأثير حتى في سلوكهم الفعلي عن طريق اللغة»¹. ولعل جميع النظريات اللسانية على حد قول المتوكل تجمع على أن موضوع الوصف اللغوي هو قدرة المتكلم- المستمع غير أن الاختلاف بين النظريات يكمن في تحديد هذه القدرة. فالنظرة التشومسكية ترى أن القدرة قدرتان: قدرة نحوية صرف، وقدرة تداولية، في حين يذهب التداوليون والوظيفيون بوجه عام إلى أن القدرة اللغوية قدرة واحدة تجمع بين النحو والتداول ويطلقون عليها مصطلح القدرة التواصلية².

كما تتكون هذه القدرة التواصلية المتوافرة لدى مستعمل اللغة الطبيعية عند "سيمون ديك" 1989 من خمس ملكات على الأقل وهي³:

أ- **الملكة اللغوية**: من خلال هذه الملكة يستطيع مستعمل اللغة الطبيعية إنتاج وتأويل عبارات لغوية صحيحة ذات بنية متنوعة جدا ومعقدة جدا في عدد كبير من المواقف التواصلية المختلفة هذا الإنتاج والتأويل للعبارات اللغوية، يضمن صحتها القالب النحوي بكل مكوناته «معلومات صرفية- تركيبية (صيغ المفردات التي تتكون منها العبارات والمقولات والمعجمية التي تنتمي إليها والعلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية القائمة بين هذه المفردات..) ومعلومات دلالية (معاني المفردات معنى العبارة ككل) معلومات تداولية (الإنجازية التي تواكب العبارة ككل) باعتبارها قوه إنجازية حرفية»⁴. فبتضافر هذه المعلومات التي يمدّها قالب النحو يستطيع المخاطب إدراك المعنى اللغوي للعبارة التي أنتجها المتكلم.

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص16.

2- المرجع نفسه، ص16.

3- المرجع نفسه، ص، ص16، 17.

4- المرجع نفسه، ص25.

ب- **الملكة المنطقية**: انطلاقاً من المعارف المزودة لدى مستعمل اللغة الطبيعية يستطيع هذا الأخير اشتقاق معارف أخرى بواسطة قواعد استدلال تحكمها مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي.

ج- **الملكة المعرفية** بفضل هذه الملكة يستطيع مستعمل اللغة الطبيعية أن يكون رصيذاً من المعارف المنظمة مستعينا في ذلك بال قالب المعرفي، كما تمكن هذه الملكة من تخزين هذه المعارف في الشكل المطلوب واستحضارها لاستعمالها في تأويل العبارات اللغوية.

د- **الملكة الإدراكية**: تمكن الملكة الإدراكية مستعمل اللغة الطبيعية من إدراك محيطه كما تمكنه أيضاً من أن يشتق من هذا الإدراك معارف يستطيع استخدامها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها، طبعاً بالاستعانة بالقالب الإدراكي، الذي يخزن بدوره هذه المعارف في القالب المعرفي قصد استعمالها¹.

هـ- **الملكة الاجتماعية**: نستطيع من خلالها معرفة وضبط الكيفية التي ينبغي أن يخاطب بها مخاطباً معيناً في موقف تواصل معين، قصد تحقيق أهداف تواصلية معينة، فيتدخل القالب الاجتماعي بتحديد الكيفية التي يجب أن يتم بها التواصل بالنظر إلى الخلفيات الاجتماعية التي تكتنفه². هذا ولم يكتف المتوكل بالملكات الخمس-التي تؤلف القدرة التواصلية- التي حددها "سيمون ديك" 1989، بل أضاف ملكة سادسة سماها "الملكة الشعرية" تكون مهمتها «الاضطلاع بإمداد مستعمل اللغة الطبيعية بما يستلزمه إنتاج وتأويل العبارة اللغوية ذات الطابع الشعري»³. مستعينا بذلك بالقالب الشعري الذي يعتبر عبارة عن «مجموعة من المبادئ، ونسق قواعد يضطلع برصد الظواهر المجازية باختلاف أنماطها وبوصف ما يشكل أدبية الخطاب الأدبي بوجه عام»⁴. هذه الملكات والقوالب التي أعدها

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص 30.

2- المرجع نفسه، ص 30.

3- المرجع نفسه، ص 17.

4- المرجع نفسه، ص 28.

المتوكل تبقى مفتوحة في نظره فيمكن أن نضيف ملكة أو قالبا لمستعمل اللغة الطبيعية. أما المبدأ الثالث فهو المبدأ الذي يرى فيه "محمد بودية" إضافة جديدة من سيمون ديك إلى الجوانب التركيبية والدلالية، ويتمثل هذا الجديد في استثمار علم ظهر مبكرا في حقل الدراسات اللسانية سمي بالتداولية La pragmatique¹.

في حين يسعى المبدأ الرابع من مبادئ النحو الوظيفي إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات: أ- الكفاية التداولية: يذهب "سيمون ديك" في معرض حديثه عن الكفاية التداولية على لسان المتوكل إلى أن هذا النوع من الكفاية يتحقق في النحو الوظيفي، إذا استطاع هذا النحو أن «يستكشف خصائص العبارات اللغوية المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات، وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي؛ يعني هذا أنه يجب ألا نتعامل مع العبارات اللغوية على أساس أنها موضوعات منعزلة بل على أساس أنها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معين في إطار سياق تحدده العبارات السابقة وموقف تحدده الوسائط الأساسية لموقف التخاطب»². وهو ما يعني أن مستعمل اللغة الطبيعية لا بد له من معرفة القواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللغوي، إضافة إلى عدم عزل المتكلم العبارات اللغوية عن أغراضها الإبلاغية، بل يجب توظيفها في السياق أو الموقف الذي يفرضه الكلام. كما بين المتوكل من خلال هذا التعريف الذي قدمه "ديك" للكفاية التداولية إلى أن خصائص العبارات اللغوية صنفان³:

- خصائص ترتبط بالاستعمال وهي الخصائص الأغلب عند أحمد المتوكل متمثلة في الخصائص الصرفية والتركيبية والتطريزية التي يحددها القصد (القوة الإنجازية والتي يحددها موقف المتكلم من فحوى خطابه (الوجه).

1- محمد بودية: مفهوم الوظيفة عند أحمد المتوكل وسيمون ديك - قراءة في نموذج النحو الوظيفي، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع12، جانفي 2013، ص24.

2- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص64.

3- المرجع نفسه، ص64.

- خصائص غير مرتبطة بالاستعمال وقد أسماها المتوكل "بالتركيب المستقل" متمثلة على سبيل المثال في اللغة العربية برتبة المركب الاسمي الفاعل وإعرابه، وتحدد الخصائص المستقلة في المكون الصرفي- التركيبي نفسه.

ب- **الكفاية النفسية:** عرف "ديك" الكفاية النفسية بقوله: «تتقسم النماذج النفسية بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم؛ تحدد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلم العبارات اللغوية وينطقها، في حين تحدد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللغوية وتأويلها»¹. وقد حدد المتوكل متى اعتبار النحو كافيا نفسيا؟ وذكر في حالة كون هذا النحو يعكس ما أمكن ذلك من النماذج النفسية للقدرة اللغوية، وللسلوك اللغوي من خلال النموذجين المذكورين لدى سيمون ديك نماذج إنتاج ونماذج فهم². كما بيّن "ديك" أنه يتعين على النحو الذي يسعى في تحصيل الكفايات التفسيرية أنه يستجيب للمقتضيين التاليين³:

أولاً- أن يُقصى من إوالياته ما ثبت عدم واقعيته النفسية، أو ما يشك في واقعيته النفسية كالقواعد التحويلية مثلا.

ثانياً- بناء وصياغة النحو على أساس تضمنه لجهازين اثنين، جهاز توليد (مولد بمصطلح الحاسوب) وجهاز تحليل (محلل).

وبحسب تعريف "ديك" للكفاية النفسية يذكر المتوكل أن ضابط الكفاية النفسية يقتضي⁴:

- أن يصاغ النحو على أساس أن يعكس الإوالات التي تقوم بالذهن في شقي عملية التواصل (شق إنتاج المتكلم للخطاب، وشق تحليل المخاطب له وتأويله).
- وسعياً لتحصيل هذه الكفاية فقد صيغت نماذج النحو الوظيفي على أساس أن إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة؛ أي:

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص 66.

2- المرجع نفسه، ص 20.

3- المرجع نفسه، ص 20.

4- أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 67.

قصد ← صياغة ← نطق

حيث يشكل التداول والدلالة المكون القاعدي للعبارة اللغوية.

- إقصاء القواعد من إواليات النحو الوظيفي لثبوت عدم مطابقتها لأية عملية ذهنية يقوم بها المتكلم حين ينتج العبارة اللغوية أو المخاطب حين يؤولها، والمقصود بالقواعد هنا هي القواعد التحويلية، وقد ذكر المتوكل مثالا يوضح فيه هذا العنصر:

أ- أحبّ خالدٌ هندًا.

ب- هندًا أحبّ خالدٌ.

فالجملتان (ب) في النحو الوظيفي لا تعد محولة عن الجملتان (أ) بواسطة قاعدة نقل المكون للمفعول إلى الموقع الصدر فالبنيتان التحتيتان للجملتين تختلفان:

أ- (أحب) (خالدٌ) محور (هند) بؤرة جديد.

ب- (أحب) (خالدٌ) محور (هند) بؤرة مقابلة.

فالمكون المفعول هند في البنية (أ) يحمل الوظيفة بؤرة الجديد، فيتموقع بذلك بعد الفعل، في حين نجد في البنية (ب) يحمل الوظيفة بؤرة المقابلة تخوله احتلال الموقع الصدر.

ج- الكفاية النمطية: انطلق "ديك" في نظريته على مخالفة تشومسكي الذي حاول أن يضع نظرية لسانية عامة، تتضمن نحوًا كليًا تتفرع عنه أنحاء خاصة، وهي النظرية التوليدية التحويلية. ولعل هذه الفكرة حاول أن يستدركها لوقوعها في بعض الإسقاطات التعسفية التي لا تنطبق على جميع اللغات، وربما كانت صالحة للغة واحدة أو بعض اللغات فقط، لذلك نجد اللسانيات التتميطية قد «أقصت مفهوم النحو الكلي كما ورد في النظرية التوليدية التحويلية، وعوضه بمفهوم الذي اتخذ معيارًا في تصنيف اللغات بإرجاعها إلى فصائل كبرى حسب خصائصها البنيوية. ومن هذه الفصائل الكبرى اللغات ذات الرتبة الحرة، في مقابل اللغات ذات الرتبة الثابتة، واللغات المبتدئية، في مقابل اللغات الفاعلية وغير ذلك»¹.

1- أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، ص 69.

لذلك نجد "ديك" يعتبر أن النظرية اللسانية الكافية نمطيا هي النظرية «التي تستطيع في نفس الوقت أن تضع أنحاء للغات تختلف نمطيا، وأن تصف ما يؤلف وما يخالف بين هذه اللغات المختلفة»¹.

وتقتضي الكافية النمطية للغة ما أن تظل القواعد الواصفة للظواهر اللغوية لهذه اللغة المعينة لاصقة خصائص هذه اللغة، وأن تبلغ في الوقت ذاته من التجريد ما يؤهلها لوصف نفس الظاهرة في أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية². غير أن تحقيق هذا النوع من الكفايات يبدو عسيرا نوعا ما عند "المتوكل" نظرا لتمييز كل لغة بخصائص بنوية مختلفة عن الأخرى إضافة إلى الانتماء الحضاري. يعلق المتوكل عن هذا الإشكال بقوله: «فإذا اقتربت كثيرا من الوقائع اللغوية للغات معينة كان من العسير انطباقها على لغات أخرى وإذا كانت موهلة في التجريد أصبحت عاجزة عن رصد الوقائع اللغوية، كما تتحقق في لغات معينة»³. لذلك نجده يقر بوضع سمتين بارزتين للنظرية قصد الاستجابة إلى ما تقتضيه الكفايات النمطية وهما سمتا التجريد والملموسية، «فالنظرية اللغوية يجب أن ترقى إلى درجة معقولة من التجريد تستطيع أن تطبق على لغات متباينة نمطيا، كما يجب أن تظل في نفس الوقت أقرب ما يمكن أن تكون من الوقائع اللغوية الملموسة كما تتحقق في أي لغة»⁴. فالنظرية التي تبحث عن الحصول على أكثر درجة معقولة من الكفايات النمطية، وجب عليها أن تصوغ مبادئها وقواعدها وتمثيلات متوخية توسطًا بين التجريد والملموسية يؤهلها لوصف أكبر ما يمكن من اللغات الطبيعية. وهذا طبعا دون الإخلال بضبط تحقق الوقائع اللغوية داخل كل لغة⁵.

1- أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص26.

2- أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية ومقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص05.

3- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص21.

4- المرجع نفسه، ص21.

5 - المرجع نفسه، ص21.

ومن ذلك عُدَّ النحو الوظيفي معالجة للأنحاء التي قامت على الوصف البنيوي، هذه الأنحاء التي حاولت أن تعزل اللغة عن وظيفتها التواصلية حيث «تجاوز البحث اللساني في إطاره الوظيفي القدرة النحوية للغة إلى القدرة التداولية. ففهم اللغة فهما عميقا لا يمكن أن يكون إلا عن طريق ربطها بمختلف الأهداف التداولية التي تستعمل من أجلها، وبناء عليه لا يخرج النسق اللغوي عن الاستعمال اللغوي»¹. لهذا سار المتوكل إلى تبني النحو الوظيفي قصد بناء مشروعه الذي يهدف إلى وصف قواعد اللغة العربية وفق مفاهيمه النظرية. وذلك من أجل تحقيق الشمولية في وصف الظواهر اللغوية في العربية وبذلك أصبح نحو اللغة العربية بهذا الوصف الوظيفي يتضمن ثلاثة أنواع من الوظائف، هي: الوظائف الدلالية، والوظائف التركيبية، والوظائف التداولية، وأن إسناد هذه الوظائف خاضع لقيود "أحادية الإسناد الذي مفاده"²:

- لا موضوع يحمل أكثر من وظيفة من كل نوع من الوظائف الثلاث في نفس الحمل.
- لا وظيفة تسند إلى أكثر من موضوع واحد داخل نفس الحمل.

المبحث الثاني: الإعراب في نظرية النحو الوظيفي:

أولاً- مفهوم الإعراب في نظرية النحو الوظيفي:

يرى المتوكل أن مفهوم الإعراب في النظريات الصورية يحدّد باعتباره علاقة بنيوية صرفاً. ففي نموذج الربط العاملي (تشومسكي 1982) مثلاً ينتج الإعراب عن علاقة قائمة بين مكونين، عامل ومعمول فيه، حاكم ومحكوم، كعلاقتي الصرفة بالمركب الفاعل والفعل بالمركب المفعول فله سمة "الكلية" في النظريات الصورية، حيث تتقاسمها جميع اللغات³ في حين يرتبط الإعراب في النظريات الوظيفية بوظيفة هي العنصر الذي يستنده، فالإعراب في

1 - حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، ص396.

2 أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص98.

3- ينظر: أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2005، ص41.

هذه النظريات حسب (ديك 1997) يقصر على نمط معين من اللغات، كاللغة العربية الفصحى حيث يتحقق في شكل لواحق (لاحقة) فللمركبين الفاعل والمفعول إعراب لأنهما يأخذان في هذه اللغات اللّاحقتين الدّالتين على الرفع والنصب بالتوالي¹.

يحدّد "ديك" (1989) ما يقصد بالإعراب في نظرية النحو الوظيفي كالتالي: «نقصد بالإعراب الاختلافات الصرفية التي تلحق المحمولات الاسمية والصفية وفقا لوظائف الحدود التي تتضمنها هذه المحمولات»²، فالإعراب عند ديك مرتبط بالوظائف، أي وظائف الحدود. هذا التعريف الذي قدّمه "ديك" يخلّص إلى:

أولاً: يُعدّ الإعراب في نظرية النحو الوظيفي مفهوم صرفي، يرتبط تحديده بصورة الصفة أو الاسم الصرفية.

ثانياً: يرتبط الإعراب بالوظائف الدلالية، التوجيهية، التداولية) المسندة إلى حدود الجملة، لا بالعلاقات التركيبية، ما يعني أن الإعراب في هذه النظرية تحدده الوظائف لا العلاقات التركيبية، فالمركب يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه.

ثالثاً: الإعراب بهذا التحديد يخص اللغات التي يُدلّ فيها عن الوظائف بلواحق صرفية كاللغتين العربية واللاتينية.

رابعاً: التمييز حين الحديث عن الإعراب بين "الحالة الإعرابية" كالرفع والنصب والجر و"العلامة الإعرابية" فالضم تحقق للرفع والفتح تحقق للنصب والكسر تحقق للجر⁽³⁾.

في حين نجد المتوكل يبيّن في مكان آخر أنّ من التاويلات الممكنة لمفهوم الإعراب عدّه « إحدى الوسائل الأساسية للتدليل على الوظائف التي تأخذها مكونات الجملة»⁴، أي أنّ الإعراب حسب هذا التأويل «سمة تخص نمطا معيّنا من اللغات الطبيعية، اللغات التي

1- أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص41.

2- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية_ بنية المكونات أو التمثيل الصرفي_ التركيبي، دار الأمان، الرباط، المغرب، د ط، 1996، ص212.

3- المرجع نفسه، ص ص212-213.

4- أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، دار الهلال العربية، المغرب، ط01، 1993، ص84.

يمكنها نعتها ب(الإعرابية)¹.

ثانياً- أنماط الإعراب في النحو الوظيفي: يبدو من التعريف الذي قدّمه "ديك" بأن ثمة

نمطان اثنان للغة العربية هما:

01- الإعراب الوظيفي: وهو الإعراب المرتبط بالوظائف، والمتمثل في حالات الرفع

والنصب تحدده إما الوظائف الدلالية أو الوظائف التوجيهية أو الوظائف التداولية، دوره

الدلالة على الوظائف التي تحملها المركبات، وفقاً لسلمية الإعراب التالية⁽²⁾:

الوظائف التوجيهية < الوظائف الدلالية < الوظائف التداولية.

من خلال هذه السلمية، يأخذ المركب الرفع للفاعل والنصب للمفعول طبقاً لوظيفته

التوجيهية، ويأخذ النصب بمقتضى وظيفته الدلالية ويأخذ الرفع في حالة كونه لا وظيفة

توجيهية له ولا وظيفة دلالية، أي إذا كان مركباً خارجياً (مبتدأً أو ذليلاً)³.

02- الإعراب البنيوي: وهو إعراب غير مرتبط بالوظائف، لا تحدده وظيفة دلالية أو

تداولية أو تركيبية، أي أنه غير معلّل وظيفياً، ولهذا الإعراب سمتان اثنتان⁴:

أولاً: أنه ناتج تركيب معين كالتركيب الإضافي نحو: سرنى منح خالدٍ بكرًا المال اليوم. أو

ناتج عمل إحدى الصرقات المسندة للإعراب كبعض الأفعال المساعدة، نحو: كان زيدٌ

سعيداً، وبعض الأدوات والحروف، نحو: (إنّ زيداً سعيد). (ظل الجو حاراً طيلة هذا اليوم).

ومن الحروف نحو: (خرج خالدٌ وهند). (خرج خالدٌ مع هند).

ثانياً: أنّ من شأنه أن يحجب الإعراب الوظيفي إذا كان للمكون إعراب وظيفي نحو:

• هل زارني أحدٌ حين كنتُ مريضاً؟

• هل زارني من أحدٍ حين كنتُ مريضاً؟

1- أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 84.

2- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية - بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي، ص 213.

3- المرجع نفسه، ص 213.

4- أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص 36-37.

فقد حجب حرف الجر (من) في الجملة الثانية الحالة الإعرابية الرفع للوظيفة التركيبية الفاعل المسندة إلى المكوّن (أحد).

يمكن القول أنّ النسق الإعرابي في اللّغة العربية يبني إجمالاً على المقومات التالية¹:

✓ حين يخلو المكوّن من أي وظيفة تركيبية، يأخذ حالة النصب.

✓ إذا ورد المكون حاملاً لوظيفة تركيبية ووظيفة دلالية، فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي

تحوّلها إياه وظيفته التركيبية كما يتبيّن من التمثيل الإعرابي للمركب الاسمي الفاعل في

الجملة الآتية:

• شُرِبَ الشَّايُّ.

(س¹: شاي (س¹) متق فا

رفع

✓ تأخذ المكونات الخارجية حالتها الإعرابية (رفع/ نصب) بمقتضى وظيفتها التداولية نفسها.

✓ إذا توارد على نفس المكون إعرابان، إعراب وظيفي وإعراب بنيوي، فإنّ الغلبة تكون

للإعراب الثاني الذي يحجب الإعراب الأول نحو:

• نَالَ خَالِدٌ مَبْتَغَاهُ.

• إِنَّ خَالِدًا نَالَ مَبْتَغَاهُ.

فالأداة (إنّ) حجبت إعراب النصب، إعراب الرفع الذي تقتضيه الوظيفة الفاعل.

ثالثاً- أنواع الحالات الإعرابية وقواعدها:

01- أنواع الحالات الإعرابية: يميّز المتوكل بين نوعين اثنين من المصطلحات المتعلقة

مباشرة بالإعراب، بين "الحالة الإعرابية" و"العلامة الإعرابية" بين الرفع والنصب والجر،

المتعلق بالحالة الإعرابية وبين الضمة والفتحة والكسرة، المتعلق بالعلامة الإعرابية².

1- أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي، الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01،

2006، ص ص 98-99.

2- عبد الهادي الفضلي: دراسات في الإعراب، ص108.

والمقصود بالحالة الإعرابية في النحو الوظيفي «الإعراب الذي يُسند إلى المكوّن في مستوى مجرّد وتقابل الحالة الإعرابية بهذا المعنى "العلامة الإعرابية" التي تعدّ تحقيقاً للإعراب»¹، وقد بيّن الفضلي الفرق بين العلامة الإعرابية والحالة الإعرابية²:

✓ العلامة الإعرابية صوت يتلفّظ به ويدرك عن طريق الحس.

✓ العلامة الإعرابية قد توجد على آخر الكلمة المعربة، إذا كانت من نوع الكلمة المتغيرة [نحو: أكلَ الولدُ التفاحةَ]، وقد لا توجد على آخر الكلمة إذا كانت من نوع الكلمة الثابتة [نحو: ضرب عيسى موسى].

✓ الحالة الإعرابية شيء معنوي اعتباري لا يدرك إلا عن طريق التصرّو الذهني.

✓ الحالة الإعرابية ملازمة للموقع الإعرابي فلا يتصور موقع إعرابي بدون حالة إعرابية، عكس العلامة الإعرابية قد تقارن الموقع الإعرابي والحالة الإعرابية إذا كانت الكلمة المعربة التي تشغل الموقع وتتصف بالحالة من نوع الكلمة المتغيرة.

كما يميّز المتوكل في النحو الوظيفي حين الحديث عن الإعراب بين نوعين من الإعراب: إعراب مجرّد (عميق) يسند في مستوى البنية الوظيفية وقد أطلق عليه مصطلح "الحالة الإعرابية" التي تمثّل الرّفْع والنصب والجر، وإعراب محقّق (سطحي) محكوم بالسياق الصرفي_ التركيبي³. أطلق عليه مصطلح "العلامة الإعرابية" التي تمثّل الضمة والفتحة والكسرة. ويمكن التمييز بين هذين النوعين من الإعراب كما يلي⁴:

1- أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللّغة العربية، منشورات عكاظ، د ط، د ت، ص60.

2- المرجع السابق، ص108.

3- ينظر: أحمد المتوكل: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ط1، 2009، ص117. وكذلك، أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1407هـ، ص33.

4- أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986، ص19.

✓ يمكن أن تتحقق الحالات الإعرابية المجردة سطحًا، كما يمكن أن لا تتحقق (في اللغات غير المعربة، وفي حالات ما أسماه النحاة العرب القدماء بالإعراب المقدر في الأسماء المقصورة).

✓ قد تتحقق الحالات الإعرابية المجردة سطحًا بواسطة علامة إعرابية غير العلامة الإعرابية المتوقعة كما نلاحظ مثلًا بالنسبة للمنادى "المبنى على ما يرفع به".
وقد قسم المتوكل الحالات الإعرابية (cases) إلى ثلاثة أقسام:

الحالات الإعرابية "اللازمة" (Inherent cases) والحالات الإعرابية "البنوية" (Structural cases) والحالات الإعرابية "الوظيفية" (Functional cases)⁽¹⁾.

أ- الحالة الإعرابية اللازمة: وهي الحالة الإعرابية التي تلازم المكوّن في مختلف السياقات البنوية والوظيفية التي يرد فيها، وهذه الحالات يسميها النحويون العرب القدماء "المبنية" في مقابل المعرب.

ب- الحالة الإعرابية الوظيفية: وهي الحالات الإعرابية التي تسند إلى المكونات بمقتضى وظائفها الدالية أو التركيبية أو التداولية.

ج- الحالة الإعرابية البنوية: تسند إلى المكونات حسب السياق البنوي الذي ترد فيه هذه المكونات.

هناك تقسيم آخر راعاه المتوكل في تقسيمه للإعراب المحلي (العميق) "إعراب أصل" و"إعراب فرع"⁽²⁾.

- إعراب الأصل: هو الإعراب الذي يأخذه رأس المركب الاسمي.

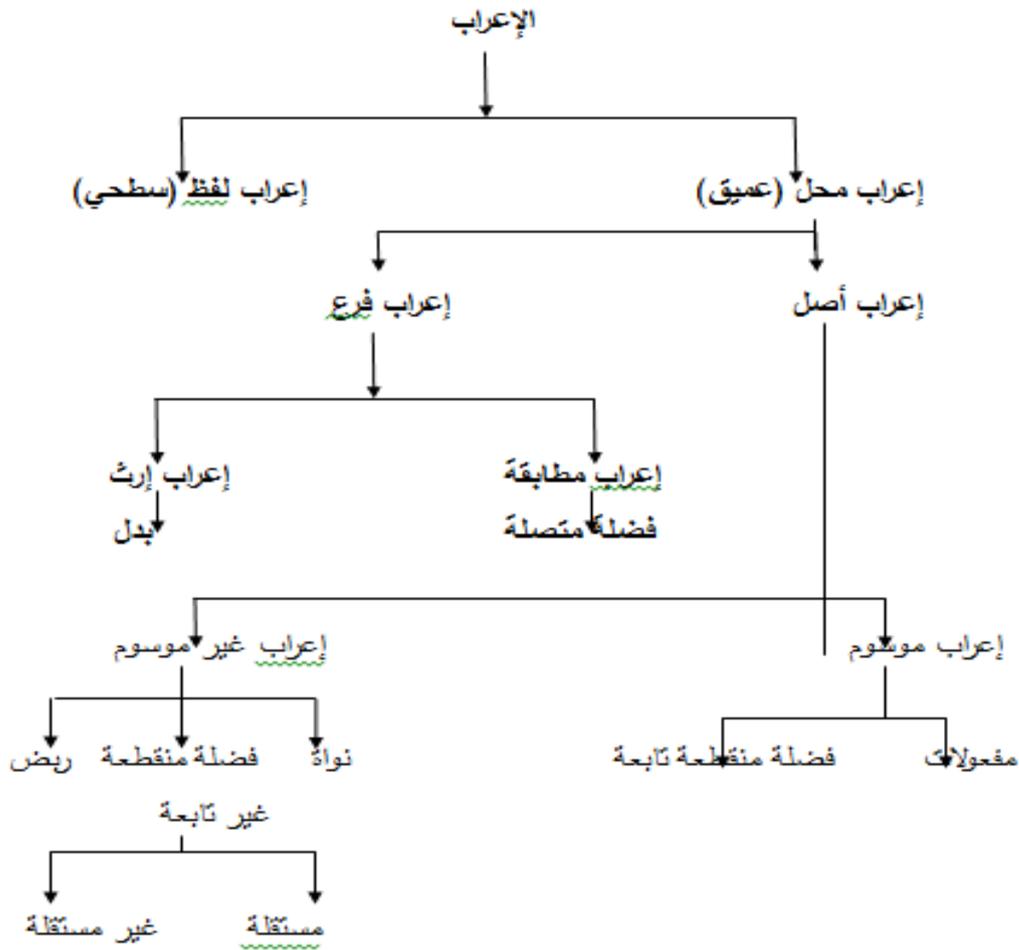
- إعراب الفرع: وهو الإعراب الذي يسند إلى فضلته المتصلة أو إلى ريبه.

وقد ميّز المتوكل داخل إعراب الأصل بين نوعين من الإعراب: إعراب موسوم، وإعراب غير موسوم.

1- أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص32.

2- أحمد المتوكل: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص117.

- الإعراب الموسوم: تأخذه المفعولات بوجه عام، وفضلات المركب الاسمي المنقطعة، يكون في حالة النصب.
 - الإعراب غير المرسوم: يكون في حالة الرفع، في الفاعل وفي المحمول الاسمي أو الصفي، وإلى الفضلات المنقطعة غير التابعة والأرباض قبلية كانت أم بعدية(1).
- ولعلّ هذه الترسيمية توضح هذا التتميط للإعراب في اللّغة العربية(2):



02- قواعد إسناد الحالات الإعرابية: يذهب المتوكل في كتابه "اللّسانيات الوظيفية مدخل نظري"، أنه في إطار النحو الوظيفي تسند الحالات الإعرابية طبقاً للوظيفة المسندة إلى الحدّ في مستوى البنية الوظيفية. وبما أنّ الحدّ الواحد يمكن أن يحمل وظيفة واحدة ووظيفة دلالية

1- أحمد المتوكل: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص 218.

2- المرجع نفسه، ص 218.

أو وظيفتين اثنتين (وظيفة دلالية، ووظيفة تركيبية) أو ثلاث وظائف (وظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية)⁽¹⁾، وقد تساءل عن أي هذه الوظائف تحدد الحالة الإعرابية التي تسند إلى الحد؟

حدّد المتوكل السلمية التالية لتحديد الحالات الإعرابية للغة العربية:

الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية < الوظائف التداولية.

ومفاد هذه السلمية⁽²⁾:

✓ إذا كان المكوّن حاملاً لوظيفة دلالية فقط، فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تقتضيها هذه

الوظيفة (الحالة الإعرابية النصب، إلا في حالة دخول حرف جرّ على المكوّن، نحو:

• عَادَتْ سَعَادٌ مِّنَ الْحَفْلِ مَسَاءً.

فالمكوّن (مساءً) يأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية الزمان، ويأخذ

المكوّن (الحفل) الحالة الإعرابية البنيوية الجر بمقتضى وظيفته الدلالية المكان.

✓ حين تتوارد على المكوّن الواحد وظيفتان، ووظيفة دلالية ووظيفة تركيبية، أو ثلاث

وظائف، ووظيفة دلالية ووظيفة تركيبية ووظيفة تداولية فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي

تقتضيها وظيفته التركيبية، نحو:

• حَزَنَ بَكْرٌ.

فبكر يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل.

• أَنهى خالداً الأَطْرُوحةً.

ف (الأَطْرُوحة) تأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفتها التركيبية المفعول.

1- ينظر: أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد، بيروت، لبنان، ط02، 2010، ص163. وكذلك: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1985، ص156.

2- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 164. وكذلك: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص156.

✓ إذا كان المكون لا يحمل إلا وظيفة تداولية فإنه يأخذ الحالة الإعرابية التي تخولها إياه وظيفته التداولية نفسها كالوظائف التداولية الخارجية كوظيفة المبتدأ والوظيفة الذيل ووظيفة المنادى. فالمكون المبتدأ مثلا، يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية " المبتدأ" نفسها، نحو:

• الأطفال، ناموا منذ ساعة.

• الكتاب، قرأته مرات متعددة.

والمكون المنادى فإنه يأخذ الحالة الإعرابية النصب، وتتحقق هذه الحالة بالعلامة الإعرابية الفتح أو بالعلامة الإعرابية الضم، كما يتبين من الجمل الآتية:

• يا طالع الشجرة، انزل.

• يا زيد، أخوك مقبل.

وبهذا فالمتوكل يوافق النحاة العرب القدماء في أن المنادى «إذا كان مفردا معرفة أو نكرة مقصودة يبني على ما كان يرفع به... وإذا كان مفردا نكرة غير مقصودة، أو مضافا، أو مشبهاً به نصب»¹. فالنحاة في كل الأحوال يقدرون نصب المنادى بكونه مفعولا به لفعل محذوف تقديره "أدعو"، غير أن المتوكل يعتبر أنّ المكون المنادى يأخذ الحالة الإعرابية النصب لا بمقتضى تقدير فعل ناصب له؛ بل بمقتضى وظيفته التداولية نفسها طبقا للمبدأ العام المعتمد في إسناد الحالات الإعرابية حسب النحو الوظيفي².

فالمنادى باعتباره مكونا وظيفيا خارجيا، لا يحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية تحدّد إعرابه، ويأخذ بالتالي حالته الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التداولية نفسها كما يتبين من البنية الوظيفية المحددة إعرابيا للجمل الآتية³:

• يا زيدُ قابلَ خالدَ عمراً البارحة.

1- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج03، ص259.

2- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللّغة العربية، ص175.

3- المرجع نفسه، ص176.

ص: زيد (ص) منا [قابل ف (س¹: خالد (س¹)) منف فا مح
نصب رفع

(س²: عمر (س²)) متق مف (س³: بارحة (س³)) زم بؤ جد .
نصب نصب

أما المكون الذيل، فيأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التداولية نفسها، نحو:

• رأيته البارحة، زيداً.

كما يتبين من البنية الوظيفية المحددة إعرابياً الآتية¹:

[رأى ف (س¹: ت (س¹)) منف فا (س²: هـ (س²)) متق منف مح
(ص¹: بارحة (ص¹)) زم [بؤ جد (ص²: زيد (ص²)) ذيل .
نصب رفع

ويأخذ كذلك الحالة الإعرابية بمقتضى الوظيفة الدلالية أو التركيبية التي يرثها عن المكون

المقصود تعديله أو تصحيحه باعتباره عوضاً، نحو:

• زارني خالدٌ، بل عمرو.

كما يتبين من البنية الوظيفية المحددة إعرابياً الآتية²:

[زار ف (س¹: خالد (س¹)) منف فا مح (س²: ي (س²)) متق مف [بؤ جد
رفع
(ص¹: عمر (ص¹)) منف فا ذيل .
رفع

فالمكون الذيل (عمرو) يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى وظيفته التركيبية الفاعل التي

يرثها عن المكون المقصود تصحيحه، وهو (خالد).

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 157.

2- المرجع نفسه، ص 157.

أما بالنسبة للمكوّنات الداخلية (المحور والبؤرة) فإنهما يأخذان حالتها الإعرابية بمقتضى وظيفتهما الدلالية أو بمقتضى وظيفتهما التركيبية. فالمكوّن المسندة إليه وظيفة المحور، باعتباره مكوّنًا داخليًا يأخذ حالته الإعرابية بمقتضى وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية (إذا كان حاملًا بالإضافة إلى وظيفته الدلالية، وظيفة الفاعل أو وظيفة المفعول) كما هو مبين في الجمل الآتية⁽¹⁾:

(1 أ) رجَع زيدٌ البارحة.

(2 ب) قابلَ زيدًا عمرو.

(2 د) رجَع البارحة زيدٌ.

(4 ب) زيدٌ مريضٌ.

في الجملة (1أ) يأخذ المكوّن المحور (زيدٌ) الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل، أما المكوّن المحور (زيدًا) في الجملة (2 ب) فإنه يأخذ الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التركيبية المفعول، في حين نجد في الجملة (2د) يأخذ المكوّن المحور (البارحة) الحالة الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته الدلالية الزمان أما في الجملة (4 ب) فالمكوّن المحور (زيد) يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى الوظيفة التركيبية الفاعل. كما يتبين من البنيات الوظيفية المحددة إعرابيا الآتية⁽²⁾:

• رجَع زيدٌ البارحة.

- مض رجع ف (س¹: زيد (س¹)) منف فا مح (س² بارحة (س²)) زم بؤ جد
رفع نصب

• قابلَ زيدًا عمرو.

مض قابل ف (س¹: عمرو (س¹)) منف فا بؤ جد (س²: زيد (س²)) متق مف مح
رفع نصب

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص76.

2- المرجع نفسه، ص77.

• رجع البارحة زيداً.

- مض رجع ف (س¹: زيد (س¹)) منف فا بؤ جد (س²: بارحة (س²)) زم مح
 رفع نصب

• زيدٌ مريضٌ.

- حا مريض ص بؤ جد (س¹: زيدٌ (س¹)) Φ فا مح.
 رفع

حيث: مض = ماض، ف = فعل، (س¹، س...س ن) = متغيرات الموضوعات، منف = مَنفَذ، فا = فاعل، مح = محور، زم = زمان، بؤ جد = بؤرة جديد، متق = متقبل، مف = مفعول، حا = حال، ص = صفة، Φ = محمول اعتباطي.

الأمر نفسه بالنسبة للمكون المسندة إليه بؤرة الجديد والمكون المسندة إليه بؤرة المقابلة، فالجمل الآتية تعد تمثيلاً لإسناد الحالة الإعرابية إلى المكون المبأر:

• سامح زيدٌ خالدًا.

• تغيبَ خالدٌ البارحة.

• زيدًا انتقد عمرو.

• صباحًا أرجع زيداً.

فالبنيات الوظيفية المحددة إعرابياً لهذه الجمل الأربعة هي البنيات الآتية على التوالي¹:

مض سامح ف (س¹: زيد (س¹)) منف فا مح (س²: خالد (س²)) متق مف بؤ جد.
 رفع نصب

مض تغيبَ ف (س¹: خالد (س¹)) منف فا مح (س²: بارحة (س²)) زم بؤ جد.
 رفع نصب

مض انتقد ف (س¹: عمرو (س¹)) منف فا مح (س²: زيد (س²)) مف بؤ مقأ.
 رفع نصب

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 49.

مض رجع ف (س¹: زيد (س¹)) منف فا مح (س²: صباح (س²)) زم بؤ مقا.
 رفع نصب

فمن خلال البنيات الوظيفية المحددة إعرابيا نلاحظ أن البنيتين الأوليتين للمكونين (خالدا والبارحة) الحاملين لوظيفة بؤرة الجديد، يأخذان الحالة الإعرابية النصب بمقتضى الوظيفة التركيبية (المفعول) بالنسبة للمكون (خالد). وبمقتضى الوظيفة الدلالية (الزمان) بالنسبة للمكون (البارحة). أما بالنسبة للبنيتين الوظيفيتين المحددة إعرابيا الثالثة والرابعة، فالمكونين (زيدا وصباحا) الحاملين لوظيفة بؤرة المقابلة يأخذان الحالة الإعرابية النصب بمقتضى الوظيفة التركيبية (المفعول) بالنسبة للمكون (زيدا). وبمقتضى الوظيفة الدلالية (الزمان) بالنسبة للمكون (صباحا).

02-1- إعراب المحمول: من المعلوم أنّ الإعراب في النحو الوظيفي، تحدده الوظائف (الدلالية أو التركيبية أو التداولية)، غير أنّ إعراب المحمول لا يمكن إرجاعه إلى الوظائف. فلا وظيفة دلالية للمحمول ولا وظيفة تركيبية، الوظيفية الوحيدة التي يمكن أن تسند إلى المحمول هي الوظيفة التداولية "البؤرة" كما هو مبين في الجملتين الآتيتين⁽¹⁾:

• أمهندسٌ بكرٌ أم أستاذٌ؟
بؤرة

• أمهندسًا كان بكرٌ أم أستاذًا؟
بؤرة

من خلال المثالين السابقين يظهر أنّ المكون الذي أسندت إليه الوظيفة التداولية (البؤرة) قد تغيّر إعرابه، رغم أنّ الوظيفة (البؤرة) واحدة في الجملتين، لذلك حاول المتوكل البحث عن محدّد إعراب المحمول في مجال آخر غير مجال الوظائف، فالمحمولات عنده نوعان (محمولات فعلية ومحمولات غير فعلية) وقد اقترح في إعرابها (المحمولات) أن

1- أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية_ بنية المكونات أو التمثيل الصرفي_ التركيبي، ص 111.

يكون تحتيا (عميقا) أو سطحيا .

ملاحظة: تنقسم الجملة العربية في منظور النحو الوظيفي، حسب مقولة المحمول التركيبية إلى قسمين: جملة ذات محمول فعلي وجملة ذات محمول غير فعلي (أي جملة محمولها مركب وصفي أو مركب اسمي أو مركب حرفي) وتنقسم الجملة ذات المحمول غير الفعلي، بدورها إلى جملة تشتمل على رابط "كان" و(ما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط وقد اصطلح على تسمية أنواع الجمل الثلاثة بالجملة الفعلية والجملة الرباطية* والجملة الاسمية على التوالي⁽¹⁾.

02-01-1- إعراب المحمول الفعلي: يقصد المتوكل في هذه الصيغة ورود الفعل على صيغة المضارع فيأخذ الحالة الإعرابية الرفع أو الحالة الإعرابية الجزم أو الحالة الإعرابية النصب كما هو مبين في الجمل الآتية:

• يحاربُ الجنودُ على الجبهة.

الرفع

• لم يحاربُ الجنودُ على الجبهة.

الجزم

• لن يحاربَ الجنودُ على الجبهة.

النصب

* تشكل الجمل الرباطية نمطا من البنيات وسطا بين الجمل الفعلية والجمل الاسمية إذ تشاطر الأولى خصائصها المكونية الأساسية وتقاسم الثانية خصائصها الحملية والوظيفية فالجمل الرباطية بحسب المتوكل جمل اسمية من حيث بنيتها الحملية وبنيتها الوظيفية وجملة فعلية من حيث بنيتها المكونية . كما يرى المتوكل أنّ الجمل الرباطية نمط من البنيات قائم الذات رغم ما يقارب بينها وبين الجمل الاسمية والجمل الفعلية ولا يمكن إرجاعها إلى أحد هذين القسمين. ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص181.

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 78.

فإعراب المحمول الوارد على صيغة المضارع إعراب تحتي (عميق) يمكن إرجاعه إلى مخصص وجهي؛ حيث يكون الرفع لاحقة تحقق الوجه الحملي متحقق أو الوجه الحملي متوقع التحقق، ويكون الجزم صرفة لاحقة تحقق الوجه الحملي "غير محقق"، في حين يكون النصب لاحقة تحقق الوجه القضوي "محتمل التحقق". أو الوجه "مراد التحقق"⁽¹⁾.

02-01-2- إعراب المحمول غير الفعلي: يمكن أن يعد إعراب المحمول غير الفعلي إعراباً تحتياً (إعراباً عميقاً)، تحدده المخصصات التحتية، خاصة المخصصات الزمنية والجهية والوجهية، حيث يأخذ المحمول الاسمي أو الصفي الحالة الإعرابية الرفع إذا ورد في حيز مخصص الإثبات ومخصص الزمن الحاضر. كما تبيّنه الجملتين الآتيتين⁽²⁾:

• علي أستاذ.

م س

الرفع

• علي مسافر.

م ص

الرفع

حيث : (م س) = مركّب اسمي ، و (م ص) = مركّب صفّي.

ويأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا ورد في حيز مخصص الإثبات مع مخصص الماضي أو مخصص الإثبات مع مخصص المستقبل أو مخصص الإثبات مع مخصص الزمن الصّفر أو مخصص الزمن الحاضر.

كما يمكن أن يُعدَّ إعراب المحمول الاسمي أو الصفي إعراباً سطحياً، في حالة ما اسند إليه إما الرابط أو أداة النفي (ليس أو ما) ويأخذ الحالة الإعرابية النصب، كما تبيّنه

1- أحمد المتوكل: قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية_ بنية المكونات أو التمثيل الصرفي_ التركيبي، ص114.

2- المرجع نفسه، ص112.

الجملتين الآتيتين⁽¹⁾:

- ليس عليّ أستاذًا.

رابط م س

النصب

- ما عليّ كاتبًا.

أداة نفي م ص

النصب

ويأخذ الحالة الإعرابية الرفع في غياب هذه الصّرفات كما هو مبين في الجملة الآتية:

- عليّ أستاذًا.

م س

الرفع

02-02- إعراب الظروف الإنجازية: يبين المتوكل أن مصطلح الظرف في النحو العربي

القديم، ينحصر إطلاقه على عناصر الجملة الدالة على الزمان أو المكان. ما يعني أن

الظرف في هذا النحو إما " ظرف زمان " أو " ظرف مكان " كما في الجملتين الآتيتين⁽²⁾:

- سافر خالد يوم الجمعة.

ظرف زمان

- وقفت هند أمام الباب.

ظرف مكان

فالعبارات الظروف أو العبارات الظرفية هي «كل عناصر الجملة التي ليست "موضوعات

للمحمول"، على أساس أنّ الجملة تتألف من محمول وموضوعات وظروف كما يتبين من

التمثيل التالي:

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية_ بنية المكونات أو التمثيل الصرفي_ التركيبي، ص113.

2- أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص59.

محمول (مض...¹مض^ن) (ظ...¹ظ^ن)
موضوعات ظروف

فالظروف هي جميع المكونات التي لا تعدّ موضوعات للمحمول وتحمل هذه الظروف وظائف دلالية متعددة كوظائف "المستفيد" و"الأداة" و"الزمان" و"المكان" و"الحال" و"الصاحب" و"العلّة" و"الهدف" وغير ذلك⁽¹⁾.

أما الإنجازية تستوجب، إلى جانب كون الفعل الرئيسي منتبها إلى زمرة الأفعال المدروج على عدّها أفعالا إنجازية، توافر مجموعة من الشروط أهمها⁽²⁾:

✓ أن يكون الفعل مسندا إلى المتكلم.

✓ أن يكون زمن هذا الفعل الزمن الحاضر (= زمن المتكلم).

فالظروف الإنجازية هي «الظروف التي تشمل العبارات التي تقوم بدور إعطاء تحديدات إضافية تتعلق بكيفية إنجاز الفعل اللغوي المواكب للجملة أو القصد من إنجازه أو ما يتوقف عليه إنجازه من شروط أو زمن إنجازه أو مكانه. نحو:

• بكلّ صراحةٍ، لا يسعني إلا أن أعترف بذكاء هند.

• كي يطمئن قلبك، لن تتزوج هند بكرًا قط.

• لقد تقرر عقد اجتماع في الأسبوع المقبل، إن لم تكن قد بلغت ذلك.

فالظرف الإنجازي «وسيلة من الوسائل المعجمية التي تقوم بدور تحديد الفعل اللغوي المواكب للقضية، فهو يرتبط بعلاقة المتكلم بالمخاطب»⁽³⁾.

أما فيما يخص إعراب الظروف الإنجازية بالنسبة للغة العربية، يرى المتوكل أنها تأخذ الحالة الإعرابية النصب كما هو موضح في مجموعة الجمل الآتية⁽⁴⁾:

1- أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص60.

2- المرجع نفسه، ص83.

3- المرجع نفسه، ص67.

4- المرجع نفسه، ص84.

- وأخيراً، إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَا يَفِيدُ إِلَّا فِئَةً مَعِيْنَةً مِنَ النَّاسِ.
 - صِرَاحَةً، لَنْ أَتَّقَ فِي أَحَدٍ بَعْدَ الْيَوْمِ.
 - إِرْضَاءً لِرَغْبَتِكَ فِي أَنْ تَعْرِفَ كُلَّ شَيْءٍ، قَرَّرَ خَالِدُ التَّرْوَجِ مِنْ هِنْدٍ.
- فالعالب لهذه الظروف أنها تأتي منصوبة، حيث تأخذ حالتها الإعرابية بمقتضى الوظيفة الدلالية المسندة إليها نحو⁽¹⁾:

• صِرَاحَةً، عَمْرُو مُنَافِقٌ.

[خب وي: [حض وي: [غ تا منافق ص بؤ (ع 1 س¹ : عمرو) متض فا مح [[(ص¹:
 صراحة) حـ] رفع رفع نصب

حيث: خب = خبر، وي متغير الحمل (الدال على واقفة)، حض = حاضر، وي، متغير القوة الإنجازية، غ تا = غير تام، ص = صفة، بؤ = بؤرة، ع = معرّف، س¹ = متغيرات الموضوعات، متض = متموضع، فا = فاعل، مح = محور، ص¹ = متغيرات الحدود اللّواحق ، حا = حال.

وكذلك تأخذ الظروف الإنجازية الحالة الإعرابية الجر في حالة دخول حرف جرّ عليها، كما هو مبين في الجمل الآتية⁽²⁾:

- وفي الأخير، إِنَّ هَذَا الْكِتَابَ لَا يَفِيدُ إِلَّا فِئَةً مَعِيْنَةً مِنَ النَّاسِ.
- بِصِرَاحَةٍ، لَنْ أَتَّقَ فِي أَحَدٍ بَعْدَ الْيَوْمِ.
- لإِرْضَاءٍ رَغْبَتِكَ فِي أَنْ تَعْرِفَ كُلَّ شَيْءٍ، قَرَّرَ خَالِدُ التَّرْوَجِ مِنْ هِنْدٍ.

03-02- إعراب الحدود الوجهية/التركيبية: أعتد في نظرية النحو الوظيفي فكرة أنّ الحدود الوجهية حدّان اثنان فحسب (الحدّ الفاعل والحدّ المفعول)³. وقد ذكر المتوكل أنّ

1- أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص84.

2- المرجع نفسه، ص 84.

3- أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص15.

التسمية الأولى لهذا المصطلح (الوجهية) كانت "التركيبية"، غير أنه عدل عن هذا المسمى حتى لا يتوهم بالحديث عن الجوانب الصرفية والتركيبية، يعلق المتوكل قائلاً: «كان يحال على الوظائف التي تعيننا هنا، في أدبيات النحو الوظيفي الأولى (كما في نظريات لسانية أخرى) بمصطلح "الوظائف التركيبية" والمقصود بالأساس وظيفتا "الفاعل" و"المفعول"، إلا أن هذا المصطلح عوض في الكتابات الأخيرة (منذ ديك 1989) بمصطلح "الوظائف الوجيهة". وهذا المصطلح أنسب لأنه يعكس مفهوم هذه الوظائف كما هو محدد داخل إطار نظرية النحو الوظيفي»¹. وقد بين المتوكل في كتاباته أن هذه الوظائف تسند إلى الحدود بالنظر إلى "الوجهة" التي ينطلق منها المتكلم لوصف الواقعة. في حين تنقسم هذه الحدود إلى حدود وجهية وحدود غير وجهية، ولفهم الوجهة وجب أن ندرك²:

- أن محمول الحمل يدلّ على واقعة (State of affaires) تكون إما "عملاً" (Action)، أو "حدثاً" (Process)، أو "وضعاً" (Position)، أو "حالة" (State).
- تأخذ حدود الحمل وظائف دلالية تختلف باختلاف الدور الذي يلعبه كلّ حدّ بالنسبة للواقعة الدال عليها المحمول.
- تقدّم الواقعة التي يدلّ عليها محمول الحمل حسب وجهة (Perspective) معيّنة، أي حسب وجهة أحد حدود الحمل.
- تنقسم الحدود التي يتضمّنهما الحمل قسمين: حدودا تدخل في مجال الوجهة تسمى "الحدود الوجيهة"، وحدودا لا تدخل في مجال الوجهة تسمى "الحدود غير الوجيهة".
- يميّز ديك بين منظورين للوجهة: المنظور الرئيسي والمنظور الثانوي.
- تسند الوظيفة الفاعل إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرئيسي، وتسند الوظيفة المفعول إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الثانوي.

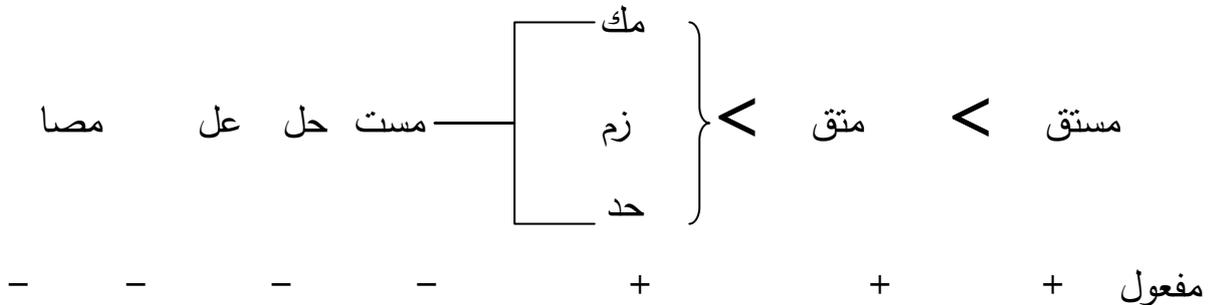
1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 107.

2- أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص 17 وما بعدها.

- أُشْتُرِي لزيدٍ (مستف فا) حقيبةً.
- تُوقِّفَ ملأً (عل فا).
- جيءَ ركبٌ (حل فا).
- سِيرَ والتَّيْلُ (مصا فا).

فالجمل الأربع هي جمل لاحنة؛ لأنَّ الوظيفة الوجهية "الفاعل" أسندت إلى حدود لا تعتبر داخلة في الوجهة، فالفعل الدال على الواقعة التجارية يستدعي استحضر الدور الدلالي (المنفَذ) والمتمثِّل في (المُشْتَرِي)، حيث يأخذ هذا الأخير الوظيفة التركيبية الفاعل. والدور الدلالي (المتقبَّل) والمتمثِّل في (المشْتَرَى)، والذي يأخذ بدوره الوظيفة التركيبية المفعول، فعند بناء الفعل للمجهول ينوب الحدُّ المتقبَّل عن الحد المنفَذ في أخذ الوظيفة الوجهية الفاعل، فنقول: (أُشْتُرِيَتْ حقيبةً) وهذا لا يتوافق مع الإطار النحوي الوظيفي فلا يصح أن ينوب الحدَّ المستفيد (زيد) من الواقعة عن الحد المنفَذ لها. وهو ما أشار إليه المتوكل في سلميته السابقة -سلمية إسناد الوظيفة الفاعل- إلى عدم إمكانية إسناد الحدود الحاملة للوظائف الدلالية (المستفيد والحال والعلة والمصاحب) إلى الوظيفة الوجهية الفاعل.

02-03-2 - سَلْمِيَّةُ إِسْنَادِ الْوِظِيْفَةِ الْمَفْعُولِ: سبق وأن ذكرنا أن إسناد الوظيفتين الوجهيتين (الفاعل والمفعول) يرتبط بنوع الأدوار الدلالية التي تحملها حدود البنية الحملية، لذلك اقترح المتوكل السلمية الآتية¹:



1- أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص24، وكذلك، أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص38. وأيضاً، أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، ص86.

ومفاد هذه السُّلمية أنّ الوظيفة الوجهية (المفعول) يمكن أن يأخذها من بين الحاملة للوظائف الدلالية، الحدّ (المستقبل) والحدّ (المتقبّل) والحدّ (المكان) والحدّ (الزّمان) والحدّ (الحدث). كما تفيد السُّلمية ذاتها أنّ الحدود الحاملة للأدوار الدلالية (المستفيد، والحال، والعلة، والمصاحب) لا يمكنها أن تأخذ الوظيفة الوجهية المفعول؛ لأنها خارجة عن الحدود الوجهية التي تقتضيها الواقعة. كما تقارب المصطلحات (المتقبّل والمستقبل) الخاصة بالنحو الوظيفي المفعول به في النحو العربي.

أما بالنسبة لإعراب الحدود الوجهية والمتمثلة في الفاعل والمفعول، يذكر المتوكل أن المكون المسندة إليه الوظيفة الفاعل يأخذ الحالة الإعرابية "الرفع" كما يتّضح من البنية الوظيفية المحددة إعرابياً للجملة: (عاد خالد)¹:

[مض عاد ف (س¹: خالد (س¹)) منف فا مح] يؤ جد.

رفع

ويأخذ المكوّن المفعول الحالة الإعرابية "النصب" كما يتّضح من البنية الوظيفية المحددة إعرابياً للجملة: (قابلتُ هنداً)²:

[مض قابل ف (س¹: ت (س¹)) منف فا مح (س²: هند (س²)) متق مف] يؤ جد.

نصب

رفع

ويضيف المتوكل أنّ الحدّ الفاعل يأخذ الحالة الإعرابية "الرفع" بغضّ النظر عن وظيفته الدلالية ووظيفته التداولية إذ «إنّ الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية "تحجب" الحالة الإعرابية التي تخوّل المكوّن إيّاها وظيفته الدلالية أو وظيفته التداولية»³. فالحدّ الفاعل في الجمل (1) رغم اختلاف وظائفه الدلالية جاء مرفوعاً، فقد ورد بالتوالي "منفذاً" و"مستقبلاً" و"متقبلاً" و"مكاناً" و"زماناً" و"حدثاً" كما تبيّنه الجمل الآتية⁴:

1- أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص 25.

2- المرجع نفسه، ص 25.

3- المر، جمع نفسه ص 36.

4- المرجع نفسه، ص 36.

(1) أ- عادَ خَالِدٌ (منفَّذ).

فَا رَفَع

ب- أُعْطِيَ خَالِدٌ (مستقبل) قلما.

فَا رَفَع

أ- كُتِبَتِ الرِّسَالَةُ (متقبَّل).

فَا رَفَع

ب- صِيَمَ يَوْمٌ (زمان) الجمعة.

فَا رَفَع

و- سِيرَ سَيْرٌ (حدث) حثيثٌ.

فَا رَفَع

أما الجملة (1د) "صُلِّيَ في المسجد"، فإنَّ المكوّن الفاعل يأخذ الحالة الإعرابية "البنويّة" الجر طبقاً للمبدأ «إذا توارد على المكوّن الواحد حالة إعرابية وظيفيّة وحالة إعرابية بنويّة فإنَّ الحالة الإعرابية التي يأخذها المكوّن هي الحالة الإعرابية البنويّة»¹. كما في الجملة المذكورة (1د):

صُلِّيَ في المسجدِ (مكان فا).

جر (إعراب بنوي)

الأمر نفسه بالنسبة للوظيفة الوجهيّة المفعول «فإنَّ الحالة الإعرابية التي تخولها المكوّن الوظيفة التركيبية المفعول تحجب الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة الدلالية أو الوظيفة التداولية المسندتان إليه»². فالحدّ المفعول منصوب في الجمل (2أ-د) على أنه حامل لوظائف دلالية مختلفة إذ إنه "مستقبل" و"متقبَّل" و"زمان" و"حدث" على التوالي³:

1- أحمد المتوكل: من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص36.

2- المرجع نفسه، ص36.

3- المرجع نفسه، ص36.

(2) أ- أُعْطِيَتْ خَالِدًا (مف مستقبل) باقة ورد.

نصب

أ- قَابَلْتُ هِنْدًا (مف متقبل).

نصب

ج- صَامَ عمرو يَوْمَ (مف زمان) الاثنين.

نصب

د- سِرْتُ سَيْرًا (مف حدث) حديثًا.

نصب

لعلّه من خلال ما تمّ ذكره بالنسبة لقضية الإعراب، نجد أنّ وظيفة الإعراب في النظرية النحوية القديمة لا تختلف كثيرا عن تصوّر النظريات اللسانية الحديثة، فالإعراب عند النحاة ارتبط مفهومه بالوظائف النحوية؛ فالفاعل مثلا عند المبرّد والذي أفرد له بابا أسماء (هذا باب الفاعل) فقد ذكر مسائله وأحكامه وقال: «هذا باب الفاعل وهو رفع. وذلك قولك: قام عبدُ الله. وجلس زيدٌ»¹. وقد حدّه ابن السراج، قائلا: «الاسم الذي يرتفع بأنّه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل ويجعل الفعل حديثا عنه مقدّمًا قبله كان فاعلا في الحقيقة أو لم يكن كقولك: "جاء زيدٌ"، و"ماتَ زيدٌ"، وما أشبه ذلك. ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل، أي: ذكرت الفعل قبل الاسم، لأنّك لو أتيت بالفعل بعد الاسم لارتفع الاسم بالابتداء»².

أما ابن جني، فقد بيّنه بقوله: «اعلم أنّ الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه. والواجب، وغير الواجب في ذلك الاسم سواء. تقول في الواجب: قام زيدٌ، وفي غير الواجب: ما قام زيدٌ، وهل يقوم زيدٌ؟ نلاحظ من خلال التعاريف التي قدّمها النحاة للفاعل

1- المبرّد: المقتضب، ج01، ص146.

2- ابن السراج: الأصول في النحو، ج01، ص ص72-73.

أنهم مزجوا بين الجانب التركيبي (البنوي) من خلال قولهم: (هذا باب الفاعل وهو رفع)، وكذلك قولهم: (الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بني للفاعل)، وأيضا: (اعلم أنّ الفاعل عند أهل العربية كل اسم ذكرته بعد فعل). والجانب الدلالي المرتبط بالذات التي قامت بالفعل أو وقع عليها الفعل. وهو ما ذهب إليه "إبراهيم الكعك" حين ردّ تعريفات النحاة للفاعل إلى ثلاثة أقسام عامة¹:

- الفاعل هو الذي يقوم بالفعل؛
 - الفاعل هو ما يسند إليه الفعل، ما يعلّق عليه صدق القضية؛
 - الفاعل هو ما يُتحدّث عنه.
- وقد استعملت بعض مدارس اللسانيات من أجل تعيين هذه الوظائف عناوين متميزة²:
- الفاعل الدلالي: وهو الجزء الدال على من يقوم بالفعل، نحو:
 - كُتِبَ الدرسُ اليوم من قبل محمدٍ.
فاعل دلالي
 - الفاعل النحوي: وهو الجزء الذي يتطابق معه الفعل، والذي يأخذ إعراب الرفع، نحو:
 - كتب محمدٌ الدرسَ اليوم.
فاعل نحوي
 - الفاعل النفسي: وهو الجزء الدال على الموضوع "الحاضر في الذهن" أثناء الخطاب، نحو:
 - اليومَ كتبَ محمدَ الدرسَ.
فاعل نفسي

وقد يجتمعون في تركيب واحد، نحو:

 - كتبَ محمدٌ الدرسَ اليومَ.
فاعل دلالي
فاعل نحوي
فاعل نفسي

1- إبراهيم الكعك: اللسانيات النسقية الوظيفية ونحو اللغة العربية، مطابع الرباط، المغرب، ط01، 2018، ص41.

2- المرجع نفسه، ص41.

وفي إطار النحو الوظيفي، فقد عالج أحمد المتوكل كلا من الوظيفتين الوجهيتين (الفاعل والمفعول) من خلال توظيفه لمصطلحات ربما تكاد أن تكون أكثر دقة للتعبير عن الوظائف الوجهية ومن هذه الوظائف، الدور الدلالي (المنفَذ) وما يحاقله في حالة بناء الفعل للمعلوم. كما يمكن أن تسند الوظيفة الفاعل إلى الأدوار الدلالية (المستقبل أو المنقبل أو الحدث أو الزمان) في حالة بناء الفعل للمجهول، وكلّهم يحملون الحالة الإعرابية الرفع لأنهم يدخلون ضمن الإعراب الوظيفي. في حين نجد المتوكل يختلف عما ذهب إليه النظرية النحوية القديمة، حين عدّ المكوّن الفاعل (في المسجد) في جملة: "صَلِّيَ فِي الْمَسْجِدِ"، فاعلا ولأعطاه الحالة الإعرابية الجر بمقتضى الحالة الإعرابية النبوية. وهو فاعل نفسي كما ذهب إليه بعض اللسانيات الحديثة كما سبق وأن ذكرنا.

المبحث الثالث - قضية الرتبة في نظرية النحو الوظيفي:

لقد حاول المتوكل من خلال كتاباته أن يصوغ قواعد تكون مسؤولة عن إسناد الرتبة داخل الجملة. لذلك سوف نعالج في هذا الجزء قضية الرتبة في النحو الوظيفي.

أولاً- الرتبة وأقسامها في النحو الوظيفي:

01- مفهوم الرتبة: يحدد المتوكل مفهوم الرتبة من خلال قوله: «هي مجموعة من العناصر بوجه عام مرتبة في شكل سلسلة (sequence) تتوالى وحداتها خطياً كما هو الشأن بالنسبة للمتواليّة التالية [أ+ب+ج+د]»¹. وقد ذكر المتوكل بعض الأنماط الرتبية للغات، فذكر آراء بعض الباحثين في مجال ترميز اللغات على تصنيفها بالنظر إلى ترتيب المكونات، ككرينبرك (كرينبرك 1963) الذي صنف اللغات إلى أصناف ستة؛ لغات: فعل-فاعل-مفعول، ولغات: فاعل-فعل-مفعول، ولغات: فعل-مفعول-فاعل، ولغات: مفعول-فعل-فاعل، ولغات: مفعول-فاعل-فعل، ولغات: فاعل-مفعول-فاعل. باعتبار البنية الرتبية السائدة في كل فصيلة من الفصائل الستة².

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبية، ص 221.

2- المرجع نفسه، ص ص 222-223.

في حين يرى بعض الباحثين الآخرين (لي وthumbسون 1976) أن المعطيات توحى بأن اللغات الطبيعية فصيلتان أساسيتان اثنتان: لغات يسود فيها الفاعل (subject dominant languages) ولغات يسود فيها المبتدأ (topic dominant languages) على أساس أن المبتدأ هنا مبتدأ حقيقي* (Real topic)¹.

وقد صنف المتوكل العربية في الفصيلة الأولى مع اللغتان الانجليزية والفرنسية، كما تنتمي إلى الفصيلة الثانية لغات كاللغة الصينية حيث يرد فيها المبتدأ غير ممثل له بضمير داخل الجملة كما في المثال الآتي الذي ساقه (لي وthumbسون 1975)²:

Nei- xieshumu, shushéu du

كبيرة الجذوع الأشجار هذه.

هذه الأشجار الجذوع كبيرة.

= هذه الأشجار جذوعها كبيرة.

02- تحديد رتبة المكونات: يذهب المتوكل إلى أن الوظيفة التداولية لها الغلبة في تحديد رتبة المكونات على الوظيفتين التركيبية والدلالية. ويمكن أن نستنتج من غلبة الوظائف التداولية أمورا هامة أربعة وهي³:

- لا يمكن أن تعد البنيات الرتبية الست الآفة الذكر بنيات قارة تتخذ معيارا لتنميط اللغات، إلا إذا ثبت أنه لا دخل فيها للوظائف التداولية إطلاقا. فلا يمكن أن نقول عن البنيتين مفعول- فعل- فاعل وفعل- مفعول- فاعل إنهما رتبتان تركيبيتان قارتان إلا إذا ثبت أن تقديم المفعول أو توسيطه فيها ليس ناتجا عن تبئير.

* يقصد المتوكل بالمبتدأ الحقيقي المبتدأ الذي لا يربطه بالجملة رابط صوري كالضمير كما هو الشأن في لغات مثل اللغة الصينية. ينظر أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص223.

1- المرجع نفسه، ص223.

2- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبية، ص223.

3- المرجع نفسه، ص ص 224-225.

- يقال إن ترتيب المكونات ترتيبان: ترتيب "محايد" تداولي، وترتيب "موسوم" تداوليا. ففي اللغة العربية مثلا يقال إن الترتيب فعل- فاعل مفعول ترتيب محايد تداوليا، في حين أن الترتيبات الأخرى ترتيبات موسومة.
- يقابل المتوكل بين اللغات ذات الرتبة الحرة (Free orderlanguages) واللغات ذات الرتبة الثابتة (Fixedorderlanguages) حيث تنتمي اللغات الإعرابية مثل اللغة العربية إلى الزمرة الأولى، التي يفترض أن ترتيب مكونات الجملة الفعلية فيها يطابق الرتبة التالية:

• فعل - فاعل - مفعول

شرب الطفل لبنًا.

• مفعول - فعل - فاعل

لبنًا شرب الطفل.

• فاعل - فعل - مفعول

الطفل شرب لبنًا.

• فعل - مفعول - فاعل

شرب لبنًا الطفل.

• فاعل - مفعول - فعل

الطفل لبنًا شرب.

يبين المتوكل من خلال الأمثلة التي ساقها أن الرتبة فيها مقيدة تداوليا، إذ إن كل تركيب يطابق مقاما مختلفا ويتضمن بالتالي وظيفة تداولية مختلفة. وقد ذكر أنه من العسير الحديث عن لغات ذات رتبة حرة. فالقول عن لغة ما أنها لغة ذات رتبة حرة يتعين أن تتغير الرتب فيها، وأن ينتج عن هذا التغيير تراكيب مترادفة. وإذا اعتمدنا هذا المعيار كما يقول المتوكل كانت اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة المقيدة تداوليا.

كما يذكر المتوكل أن بعض الدراسات (قينمان 1974، لي تومبسون 1976، لي 1976، وديك 1980) أثبتت أن غلبة الوظائف التداولية (بؤرة-محور) تتحقق في تطور اللغات إذ أنها

تتحكم في انتقال لغة ما من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى. ومثال ذلك أن مجموعة من اللغات ذات الرتبة فعل- فاعل- مفعول، انتقلت إلى الرتبة فاعل- فعل- مفعول، نتيجة تصدير الفاعل الحامل للوظيفية التداولية المحور كما يتبين من المثال الآتي¹:

أ- فعل - فاعل - محور - مفعول ⇐

ب- فاعل- فعل -مفعول

وقد برر المتوكل انتقال الفاعل إلى صدر الجملة في اللغة العربية.

03- الرتبة الأصل والرتبة الفرعية: يذهب المتوكل إلى أن مصطلح الرتبة الأصل (Basic oeder) يرد كثيرا في الأدبيات اللسانية ويطلق على الترتيب الذي تأخذه المكونات في الجملة المسماة **الجملة البسيطة** ويعني بها الجملة الخبرية التي تعد مصدر اشتقاق لجملة أخرى أكثر تعقيدا². ومن ذلك يرى المتوكل أنه إذا أخذنا بهذا المفهوم في وصف اللغة العربية يتعين أن نعد البنية الرتبية فعل- فاعل- مفعول، بنية رتبية أصلا، أما باقي البنيات الرتبية هي رتب فرعية³. فالجملة: **قَابِلٌ عَمْرُو بَكَرًا**، هي بنية رتبية أصلا ومصدرا واشتقاق للبنيات الرتبية الفرعية الآتية:

• بَكَرًا قَابِلٌ عَمْرُو.

مفعول فعل فاعل

• قَابِلٌ بَكَرًا عَمْرُو.

فعل مفعول فاعل

• عَمْرُو قَابِلٌ بَكَرًا.

فاعل فعل مفعول

• عَمْرُو بَكَرًا قَابِلٌ.

فاعل مفعول فعل

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبى، ص226.

2 - المرجع نفسه، ص229.

3- المرجع نفسه، ص229.

وعلى ذلك كان الترتيب بين الرتبة الأصل والرتبة الفرعية تمييز غير وارد في هذه النظرية. وقد بين عبد الحميد السيد في كتابه "دراسات في اللسانيات العربية" من خلال الأمثلة التالية:

- سَمِعَ عَلِيٌّ الْكَلَامَ.
- سَمِعَ الْكَلَامَ عَلِيٌّ.
- الْكَلَامَ سَمِعَ عَلِيٌّ.
- الْكَلَامَ سَمِعَهُ عَلِيٌّ.

إن هذه التراكيب مختلفة في بنياتها، وهي تؤدي عند الوظيفيين وظائف مختلفة بحيث يغدو كل تركيب تعبيراً عن اختيار لغوي يناسب سياق التلفظ ويحقق أهدافاً توصيلية محددة فكل تركيب يركز على جانب معين من الحدث، ولذا فإن هذه الجمل لا تعد مترادفة، بل كل واحدة منها قوة تعبيرية متميزة مستمدة من الدور الذي يؤديه كل أسلوب في الحياة الاجتماعية¹.

كما يرى عبد الحميد السيد أن الوظيفيين يعدون هذه التراكيب مفاهيم أولى (Primitives) أي أنها تولد في المواقع المحددة لها، فهي ليست مشتقة من بنيات أخرى، بالنقل أو التقديم أو التأخير أو غير ذلك. فليس هناك ترتيب مسبق كما يرى عبد الحميد السيد تتم إعادة ترتيبه فالتركيب الثلاثي (سمع عليّ الكلام) يعالجه الوظيفيون ومن انتفع بأنظارتهم في وصف العربية، على أساس توسط المفعول بين الفعل والفاعل، وأن هذا الموقع الذي احتله المفعول يمثل وظيفة المحور².

أما التحويليون فينظرون إلى التراكيب الثاني (سَمِعَ الْكَلَامَ عَلِيٌّ) والثالث (الْكَلَامَ سَمِعَ عَلِيٌّ) والرابع (الْكَلَامَ سَمِعَهُ عَلِيٌّ) بأنها متفرعة من الأول، وأمكن إنتاجها وتوليدها من بنية عميقة يحولها المتكلم إلى بنية سطحية وفق قواعد التحويل المعروفة، لذا تعد وفق هذا النحو

1- عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني، ص140.

2- المرجع نفسه، ص140.

مفاهيم ثانية وتراكيب مترادفة¹. وهو ما بيناه في الفصل الثالث.

ثانياً- بين الرتبة والوظيفة عند المتوكل:

01- قضية الرتبة في النظريات اللسانية من منظور أحمد المتوكل: يعتقد المتوكل أن

قضية الرتبة من الإشكالات التي عالجتها جميع النظريات اللسانية قديمها وحديثها. وقد

قدمت هذه النظريات اقتراحات مختلفة لمعالجة هذا الإشكال. وقد أرجع المتوكل هذا

الاختلاف إلى كيفية الإجابة على سؤالين أساسيين اثنين هما:

- ما هي طبيعة البنية التي يتم على أساسها تحديد ترتيب المكونات؟

- ماهي المعلومات التي يتعين اعتمادها في هذا التحديد؟.

يجيب المتوكل عن السؤال الأول بقوله: أن ثمة نظريات تفترض أن البنية مصدر

اشتقاق الجملة بنية مرتبة ففي هذه الفئة من النظريات اللسانية توجد رتبتان اثنتان: رتبة

عميقة ورتبة سطحية على أساس أن الرتبة الثانية مشتقة من الرتبة الأولى بواسطة قاعدة نقل

تحويلية².

في مقابل ذلك ثمة نظريات (نظرية الدلالة التوليدية ونظرية النحو الوظيفي مثلاً) يقوم

اشتقاق الجملة فيها على افتراض أن البنية مصدر الاشتقاق (=البنية التحتية) بنية غير مرتبة

ويؤدي هذا الافتراض حسب المتوكل إلى أمرين³:

أولاً- يتم تحديد رتب المكونات في بنية واحدة (بنية سطحية).

ثانياً- لا يحتاج إلى قواعد تحويل تضطلع بنقل بنية مرتبة إلى بنية مرتبة أخرى.

1- عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني، ص140.

2- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيب، ص230.

3- المرجع نفسه، ص230.

أما فيما يخص الإجابة عن السؤال الثاني فيذكر المتوكل أن هناك نظريات تؤسس تحديد رتبة المكونات على معلومات تتعلق بالعلاقات التركيبية الصرف الواردة في البنية الدخل، وهناك نظريات تؤسس تحديد الرتبة على المعلومات التي توفرها البنية الدخل عن العلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية جميعها¹.

وقد خلص المتوكل في هذا المبحث أن موقف نظرية النحو الوظيفي من إشكال الرتبة يتلخص فيما يلي²:

أولاً- ليست الرتبة آيلة إلى الوظائف التركيبية (فاعل مفعول) وحدها وإنما تحدد على أساس الأنماط الثلاثة من الوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية.

ثانياً- تتفاعل هذه الوظائف في تحديد الرتبة وفق سلمية تكون فيها الغلبة للوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية، وهو ما يحدد الرتبة بالدرجة الأولى هي الوظائف التداولية. وقد صاغ المتوكل سلمية لإسناد الرتبة وهي:

الوظائف التداولية < الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية

ثالثاً- يصدق التفاعل بين هذه الوظائف على المكونات الداخلية فقط، أما الوظائف الخارجية فترتبها قارة موكولة إلى الوظائف التداولية أصلاً.

رابعاً- يترتب عن إسهام الوظائف في تحديد الرتبة أن مفاهيم اللغات ذات الرتبة الحرة والرتبة المحايدة والرتبة الأصل تصبح غير واردة.

خامساً- يتم تحديد الرتبة في مستوى شبه سطحي (=بنية المكونات) بواسطة قواعد موقعة تتخذ دخلاً لها بنية دلالية- تداولية غير مرتبة لا طابع تحويلي لهذه القواعد إذ إنها لا تنقل بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى.

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبية، ص 231.

2- المرجع نفسه، ص 231.

هذا ويذهب ديك 1998 إلى أن الرتبة في النحو الوظيفي ليست خاصة عميقة في اللغات الطبيعية، وإنما هي وسيلة سطحية تسخر بدرجات متفاوتة لنقل العلاقات التحتية إلى سلسلات سطحية وقد ترتب عن هذا الافتراض - أن الرتبة ليست خاصة عميقة- أمران¹:
أولاً- يصبح من غير الضروري التمييز بين رتبة أصل واحدة ورتب فرعية ويصبح من الممكن مقابل ذلك افتراض بنيات رتبية متعددة مستقلة تطابق كل بنية منها مقام تخاطب معيناً وتتضمن بالتالي تشكيلة وظيفية تداولية معينة.

ثانياً- يصبح من غير الوارد التمييز بين لغات ذات رتبة حرة ولغات ذات رتبة ثابتة، إذ إن الرتبة ظاهرة سطحية لا يمكن اعتبارها كباقي الظواهر السطحية معياراً لتنميط اللغات. أيضاً من جملة المكاسب التي يمكن أن تحققها نظرية تتبنى افتراض سطحية الرتبة كما يرى ديك، التقريب بين مختلف اللغات الطبيعية؛ حيث تصبح البنية التحتية قاسماً مشتركاً بينها جميعاً باعتبار هذه البنية التمثيل للخصائص الدلالية والتداولية التي يرجح أن تشكل كليات لسانية. ويمكن هذا الافتراض النظرية من تحقيق أحد مزاعمها الكبرى، الكفاية النمطية، ويمكنها بالتالي من رصد خصائص أكبر عدد ممكن من اللغات وإن تباينت نمطياً².

02- بين الوظائف والرتبة: من المعلوم أن الوظائف في النحو الوظيفي ثلاثة أصناف: وظائف دلالية(منفَّذ، متقبل، مستقبل، زمان، مكان) ووظائف توجيهية(الفاعل والمفعول) ووظائف تداولية (وظائف خارجية وداخلية) وقد بادر أصحاب هذه النظرية إلى تقديم الجوانب الدلالية والتداولية على الجوانب الصرفية والتركيبية، يقول المتوكل: «يفترض النحو الوظيفي كباقي النظريات الوظيفية بالنسبة للبنية والوظيفة، أنهما متعلقتان بحيث لا يمكن الفصل بينهما وأن البنية تابعة للوظيفة، يترتب عن هذا الافتراض عدة مسائل أهمها:

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيبية ، ص234.

2 - المرجع نفسه ، ص234.

الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية، المعجمية..) للعبارات اللغوية تحددها إلى حد بعيد الخصائص الدلالية والتداولية باعتبار المجموعة الأولى من الخصائص وسائل للتعبير عن المجموعة الثانية»¹.

وقد سبق الذكر في بحثنا أن الوظيفة التداولية لها الغلبة في تحديد رتبة المكونات على الوظيفتين التوجيهية والدلالية، فما هي الوظائف التداولية التي يمكن أن تحصر مختلف الأدوار التي تقوم بها المكونات (الخارجية والداخلية) في النحو الوظيفي؟ وما هي قواعد إسناد الرتبة إلى الوظائف التداولية؟

02-01- الوظائف التداولية: الوظائف التداولية حسب النحو الوظيفي «وظائف تسند إلى مكونات الجملة بالنظر إلى ما يربط بين هذه المكونات في البنية الإخبارية أي بالنظر إلى المعلومات التي تحملها هذه المكونات في طبقات مقامية معينة. بعبارة أخرى تسند الوظائف التداولية إلى مكونات الجملة طبقاً للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة»². فهي وظائف تؤدي دوراً كبيراً في تحديد بنية الجملة يقول المتوكل: «ثبت لدينا في مكان آخر (المتوكل 1985) أن اللغات الإعرابية كاللغة العربية الفصحى تسخر الإعراب لتحقيق الوظائف الدلالية أو التركيبية تاركة الرتبة للتعبير عن الوظائف التداولية، وظيفتي المحور وبؤرة المقابلة خاصة»³.

لقد حصر "سيمون ديك" الوظائف التداولية التي يمكن أن تحصر مختلف الأدوار التي تقوم بها المكونات في الجملة في أربع وظائف: «المبتدأ (Theme) والذيل (Tail) والبؤرة (Focus) والمحور (Topic) ويعتبر الوظيفتين الأوليتين وظيفتين خارجيتين بالنسبة للجملة ويعتبر الوظيفتين الثانيةيتين وظيفتين داخليتين بمعنى أن الوظيفتين الأوليين تستندان إلى مكونين خارجيين عن الجملة في حين أن الوظيفتين الثانيةيتين تستندان إلى مكونين يعتبران

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- البنية التحتية أو التمثيل الدلالي والتداولي، ص 14-15.

2- أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص 17.

3- أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، ص 156.

جزئين من الحمل ذاته»¹.

هذا وبضيف المتوكل وظيفة خارجية أخرى هي وظيفة المنادى يقول في هذا الصدد: «ونقترح شخصياً، أن تضاف إلى الوظيفتين التداوليتين الخارجيتين وظيفة المنادى التي نعتبرها واردة بالنسبة لنحو وظيفي كافٍ لا لوصف اللغة العربية فحسب بل كذلك لوصف اللغات الطبيعية بصفة عامة»². فالوظائف التداولية تتميز عن باقي الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية، كونها مرتبطة بالمقام، أي أن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا انطلاقاً من الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معينة³.
بناءً عليه فالوظائف التداولية بحسب نظرية النحو الوظيفي تنقسم إلى قسمين وظائف تداولية خارجية (مبتدأ وذيل ومنادى) تسند إلى مكونات خارجة عن الحمل. ووظائف تداولية داخلية (محور وبؤرة) تسند إلى مكونات الحمل، وسنحاول في بحثنا هذا عرض كل نوع بشيء من التبسيط والتوضيح.

02-01-أ- الوظائف التداولية الداخلية: تتمثل في وظيفتي البؤرة والمحور وهما وظيفتان تسندان إلى مكونين يعتبران جزءاً من الحمل ذاته.

➤ **البؤرة:** يذكر المتوكل أن التعريف السائد في النحو الوظيفي للبؤرة هو ما اقترحه سيمون ديك والذي يقوم أساساً على فكرة أن وظيفة البؤرة تسند إلى «المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزاً في الجملة»⁴. وفي جهة أخرى يعرف "ديك" البؤرة على أنها: «الوظيفة التي تسند إلى المكون الذي يحمل المعلومة الأهم أو الأبرز في موقف

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 17.

2- المرجع نفسه، ص 17.

3- عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني، ص 144. وكذلك، علي آيت أوشان: اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي الأسس المعرفية والديداكتيكية دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 01، 1998، ص 63.

4- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 28.

تواصلني معين والتي يعتقد المتكلم أنها أخرى بأن تدرج في مخزون معلومات المخاطب»¹.
وقد ميز المتوكل بين نوعين من البؤرة: «بؤرة الجديد، وبؤرة المقابلة من حيث وظيفة البؤرة كما يمكن أن نميز بين بؤرة المكون وبؤرة الجملة من حيث مجال هذه الوظيفة»².
بؤرة الجديد: تعرف بؤرة الجديد بأنها: «البؤرة المسندة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب (المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب»³، أما **بؤرة المقابلة** فهي «البؤرة التي تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يشك المخاطب وورودها. والمعلومة التي ينكر المخاطب وورودها»⁴.

وفي هذا الصدد يضيف المتوكل، اقترحنا منذ سنوات (الوظائف التداولية في اللغة العربية 1985) مقارنة وظيفية للتراكيب المبارة في اللغة العربية، وقد قدم بعض الفرضيات مفادها أن البؤرة نوعان فحسب: "بؤرة جديد" تسند إلى الحد (أو الحمل) الدال على المعلومة التي يجهلها المتكلم (في حالة الاستخبار) أو المخاطب (في حالة الإخبار) و"بؤرة المقابلة" تسند إلى الحد (أو الحمل) الدال على المعلومة المترددة في ورودها أو المنكر وورودها... إلا أنه تبين لنا بعد إعمال الفكر في التراكيب المفترض ترادفها وإمعان النظر في تحليلات النحاة والبلاغيين العرب القدامى ما يلي⁵:

ت- تتألف التراكيب المبارة في كونها جميعها وسائل للتعبير عن معلومة غير متفق عليها المتكلم والمخاطب. وهذا ما يجعل اعتبارها متضمنة لوظيفة تداولية واحدة وظيفة بؤرة المقابلة.

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط المغرب، د ط، 2001، ص 116.

2- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 28.

3- المرجع نفسه، ص 29.

4- المرجع نفسه، ص 29.

5- أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية مقارنة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص ص 06- 07.

ث- هذه التراكيب لا تستعمل في طبقة واحدة من المقامات بل تستعمل في طبقات مقامية متباينة ويترتب عن هذه الخاصية أنها تحمل في كل طبقة مقامية معلومة معينة.

ج- بما أن الطبقات المقامية مختلفة مترتب عن اختلافها تباين في المضمون التداولي (الإخباري) لا يمكن أن تعد هذه التراكيب متضمنة لنفس الوظيفة التداولية.

انطلاقاً من الملاحظات السابقة يبين المتوكل أنه لا بد من إعادة تصنيف البؤر لتمكن من رصد الفروق القائمة بين ضروب التراكيب المبارة الواردة في اللغة العربية، لذلك عمد إلى تفرغوظيفتين السابقتين (بؤرة الجديد) و(بؤرة المقابلة) إلى عدة وظائف حصرها المتوكل فيما يلي¹:

- **بؤرة الطلب**: وهي البؤرة التي يطلب فيها المتكلم من المخاطب أن يمده بمعلومة لا تتوافر في مخزونه وتسميتها.

- **بؤرة تميم**: لأن المكون المعني بالأمر يحمل معلومة تتم مخزون المتكلم. مثال ذلك:

• متى ستعودُ هندٌ؟

بؤرة جديد

بؤرة طلب أو بؤرة استتمام

• ستعودُ هندٌ غداً (ببئر غدا)

بؤرة جديد

بؤرة استتمام

ففي هذه الجملة أسندت البؤرة إلى الحد اللاحق الزمني (غدا) باعتباره الحد الحامل للمعلومة التي تضاف إلى مخزون المخاطب.

أما البؤرة المقابلة فهي تتفرع بدورها إلى خمسة بؤر هي²:

1- حمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 119.

2- المرجع نفسه، ص ص 119- 120.

- **بؤرة الجحود:** وتسند إلى المكون الحامل لمعلومة من معلومات مخزون المخاطب يعدها المتكلم غير واردة. وترد بؤرة الجحود عامة في سياق النفي كما يتبين من الزوج الجملي:

• ذهب خالدٌ إلى تطوان.

• لا، لم يذهب خالدٌ إلى تطوان (بنبر تطوان).

بؤرة مقابلة

بؤرة جحود

- **بؤرة التعويض:** يعوض المتكلم المعلومة التي يراها غير واردة لمعلومة أخرى

فتسند بؤرة التعويض إلى المكون الحامل لهذه المعلومة. وبذلك تتوارد البؤرتان، بؤرة الجحود وبؤرة التعويض في نفس الجملة كما هو الشأن في الجملة التالية:

• لا، لم يذهب خالدٌ إلى تطوان بل ذهب إلى طنجة.

بؤرة مقابلة

بؤرة تعويض

- **بؤرة الحصر:** ترد في السياقات التي يكون فيها مخزون المخاطب متضمنا لمعلومة واردة

ومعلومة يعدها المتكلم غير واردة، كما هو الشأن في الجمل التالية:

• لا، لم يذهب خالدٌ إلى تطوان وطنجة، بل إلى طنجة فقط.

بؤرة مقابلة

بؤرة حصر

• لا، لم يذهب خالدٌ إلا إلى طنجة.

بؤرة مقابلة

بؤرة حصر

• لا، إنما ذهب خالدٌ إلى طنجة.

بؤرة مقابلة

بؤرة حصر

- **بؤرة الانتقاء:** تسند إلى المكون الذي يحمل معلومة ينتقيا المتكلم من بين مجموعة من المعلومات يتردد المخاطب في أيها وارد. مثال ذلك في الحوار التالي:

• إلى طنجة ذهب خالدٌ أم إلى تطوان أم إلى الرباط؟

• إلى الرباط، ذهب خالدٌ.

بؤرة مقابلة

بؤرة الانتقاء

وفي مواضع أخرى من كتابات المتوكل نجده يطلق مصطلح **بؤرة التصدير** على بؤرة الانتقاء وقد ذكر هذا النوع من البؤرة في كتاباته "الوظيفة والبنية"¹ وقد مثل له بالزوج الجملي الآتي:

• أهدنا أهدى خالدٌ باقة وردٍ أم فاطمة؟

• هندا أهدى خالدٌ باقة وردٍ.

بؤرة مقابلة

بؤرة التصدير

- **بؤرة التوسيع:** إذا كان مخزون المخاطب يتوفر على معلومات يعدها المتكلم واردا لكنها ناقصة فيضيف إليها ما يكملها، فإننا نكون بصدد بؤرة التوسيع، مثال ذلك:

• لم يذهب خالدٌ إلى طنجة فحسب، بل كذلك إلى تطوان.

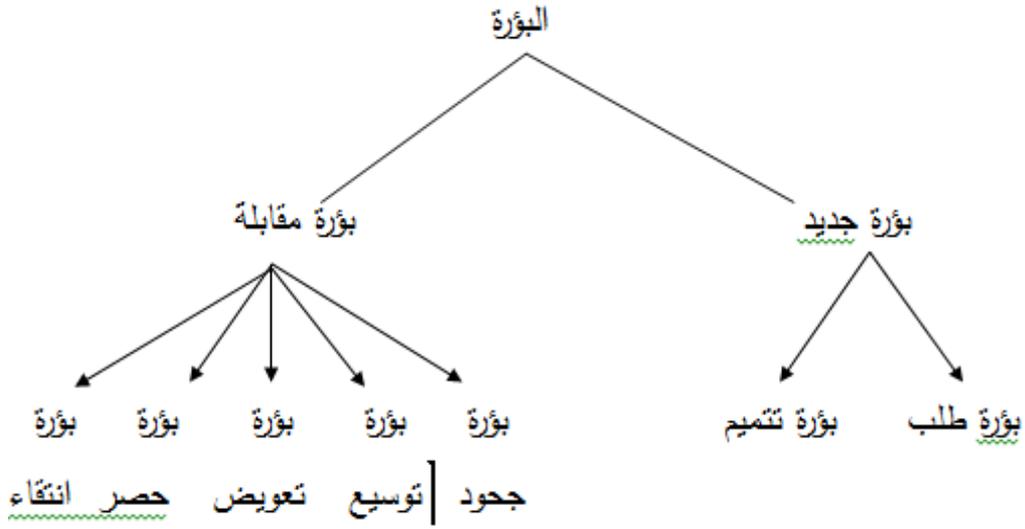
بؤرة مقابلة

بؤرة توسيع

فاستقر تمييط وظيفة البؤرة على ما هو موضح في الرسم الآتي²:

1- أحمد المتوكل: الوظيفة والبنية مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، ص 127.

2- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 118.



يقدم المتوكل تدعيماً للتمييز الذي اقترحه بين نوعي البؤرة دليلين اثنين: مطابقة كل من النوعين لطبقات مقامية متميزة. وظهر كل منهما في أنماط بنوية مختلفة¹.

تطابق بؤرة الجديد الطبقة المقامية (ط ق I) المشتملة على المقامين الآتين²:

(ط ق I):

- مقام 1: جهل المخاطب المعلومة التي يقصد المتكلم إعطاءه إياها (أو يعتبر المتكلم أن المخاطب جهلها).

- مقام 2: جهل المتكلم المعلومة التي يطلب من المخاطب إعطاءه إياها (في حالة استفهام).

وتطابق بؤرة المطابقة طبقتين مقاميتين (ط ق II و ط ق III) وتشمل أولاهما على مقامين اثنين³:

(ط ق II)

- مقام 1: يتوفر المخاطب على مجموعة من المعلومات ينتقي المتكلم للمخاطب المعلومة التي يعتبرها واردة.

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 29.

2- المرجع نفسه، ص ص 29-30.

3- المرجع نفسه، ص ص 29-30.

- مقام 2: يتوفر المتكلم على مجموعة من المعلومات يطلب المتكلم من المخاطب أن ينتقي له المعلومة الواردة (في حالة الاستفهام).

(ط ق III)

- يتوفر المخاطب على المعلومة التي يعتبرها المتكلم معلومة واردة.
- يصحح المتكلم معلومة المخاطب.

وتظهر بؤرة الجديد في بنيات مختلفة عن البنيات التي تظهر فيها بؤرة المقابلة. فبؤرة المقابلة تظهر بالنسبة للغة العربية في أنماط بنيوية أساسية ثلاثة¹:

- البنيات التي يتصدر فيها الجملة المكون المبدأ والتي مثلت لها بالجملة:

• البارحة عاد زيدٌ من السفر (لا اليوم).
بؤرة مقابلة

• عن مقالته حدثني عمرو البارحة (لا عن كتابه).
بؤرة مقابلة

• أعدًا أفاك (أم بعد غدٍ).
بؤرة مقابلة

- البنيات الموصولة المزحلقة فيها المكون المبدأ الممثل لها بالجملتين الآتيتين والمسماء ب-
: Pseudo-left sentences

• الذي رأيتُه البارحة زيد (لا خالد).
بؤرة مقابلة

• الذي أعطيته الكتاب عمرو (لا زيد).
بؤرة مقابلة

- البنيات الحصرية الممثل لها بالجملة التالية:

• ما رأيتُ زيدا إلا البارحة.

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 30.

بؤرة مقابلة

- ما أعطيتُ الكتابَ إلا زيدا.

بؤرة مقابلة

- إنما رأيتُ البارحة زيدا.

بؤرة مقابلة

- إنما أعطيتُ الكتابَ زيدا.

بؤرة مقابلة

إضافة إلى التمييز السابق الذي وضعه المتوكل بين البؤرتين (بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) فقد وضع كذلك رائزين اثنين من شأنهما أن يدعموا التمييز بين البؤرتين هما: رائز سؤال-جواب ورائز التعقيب¹. ويرتبط الرائز الأول ببؤرة الجديد ؛ حيث يعتبر أجوبة طبيعية المحتوية على اسم الاستفهام، كما يظهر في الحوار الآتي:

س- ماذا قرأت البارحة.

ج- قرأت البارحة كتابا.

بؤرة الجديد

في حين يذهب المتوكل إلى أنه لا يمكن أن نعتبر أجوبة طبيعية للأسئلة المحتوية على استفهام، الجمل المشتملة على بؤرة مقابلة، أي الجمل التي تنتمي إلى الأنماط البنيوية الثلاثة المذكورة: البنيات المصدر فيها المكون المبدأ والبنيات الموصولية المزلق فيها المكون المبدأ، والبنيات الحصرية²:

س- ماذا قرأت البارحة؟

ج- ؟ كتابا قرأت البارحة.

ج- ؟ الذي قرأته البارحة كتاب.

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 30.

2- المرجع نفسه، ص ص 30-31.

ج- ؟ ما قرأت البارحة إلا كتابا.

ج- ؟ إنما قرأت البارحة كتابا.

بينما يرتبط رائز التعقيب ببؤرة المقابلة؛ حيث يطلق مصطلح التعقيب على «العبارات المصدرة بحرف النفي(لا) أو بحرف الإضراب (بل) ويستعمل إلحاق هذا الضرب من العبارات بأواخر الجمل رائزا لوجود بؤرة مقابلة»¹. وهو ما يعني أن الجمل في حال تصدرها نفي أو حرف الإضراب (بل) فإنها متضمنة بؤرة مقابلة. نحو ما تبينه الجمل التالية:

• شايأ شرب خالد (لا لبنا).

• ؟؟ شرب خالد شايأ (لا لبنا).

• ما شايأ شرب خالد (بل لبنا).

• ؟؟ ما شرب خالد شايأ (بل لبنا).

وكما ميز المتوكل بين نوعي البؤرة (بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة) من حيث طبيعة ووظيفة البؤرة، فإنه قد ميز أيضا بين البؤرة من حيث مجال التبئير بين نوعين من البؤر: بؤرة الجملة وبؤرة المكوّن؛ حيث «تسند كل من بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد إلى مكون من مكونات الجملة أو إلى الجملة برمتها»². فإذا أسندت البؤرة إلى الجملة بأكملها عدت بؤرة جملة، وإذا أسندت إلى مكون من مكوناتها عدت بؤرة مكون. نحو ما تبينه الجمل الآتية:

• عاد زيد من السفر البارحة.

بؤرة مكون

• البارحة عاد زيد من السفر (لا اليوم).

بؤرة مكون

• عمرو عاد أخوه من السفر.

بؤرة جملة

1- المرجع نفسه، ص 31.

2- المرجع نفسه، ص 31.

• هل عاد زيد من السفر؟

بؤرة جملة

وقد ميز المتوكل بين الجمل المحتوية على بؤرة جديد والجمل المحتوية على بؤرة مقابلة باعتبار البؤرة المسندة إلى الجمل برمتها مقترحا بذلك الرائز "سؤال- جواب" الآتي: «تشكل أجوبة طبيعية للأسئلة التي هي من نوع: (ما الخبر، ما الجديد، ماذا عنك..)؟...» الجمل المسندة إليها وظيفة بؤرة الجديد دون الجمل الحاملة لبؤرة المقابلة كما يظهر من الحوار الآتي¹:

س- ما الخبر؟

ج- غادر زيد بيته.

بؤرة جملة جديد

أما بالنسبة للجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة فإنها تمتاز عن الجمل الحاملة لبؤرة الجديد بأنها تصدر بأدوات مؤكدة من قبيل "إن"، "إنما"، "قد" كما يتبين من الجمل الآتية²:

• قد غادر زيد بيته.

بؤرة جملة مقابلة

• إن زيدا مريض.

بؤرة جملة مقابلة

• إنما زيد مريض.

بؤرة جملة مقابلة

أيضا من بين الميزات التي تحدث عنها المتوكل في كتابه للتمييز بين الجمل المسندة إليها بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد برمتها، الجمل الاستفهامية المصدرة بأداة استفهام فقد ميز³:

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 32.

2- المرجع نفسه، ص 32.

3- المرجع نفسه، ص ص 33-34.

- تدخل أداة الاستفهام "الهمزة" على الجمل المسندة إلى بؤرة المقابلة ولا تدخل على الجمل المسندة إليها بؤرة الجديد، فتكون بؤرة المقابلة مسندة إلى مكون من مكونات الجملة كما في الجملة التالية:

● أغدا ألقاك؟ أم بعد غدٍ؟

بؤرة مكون مقابلة

أو إلى الجملة برمتها كما هو الشأن بالنسبة للجملة الآتية:

● أحضر الضيوف (أم لا)؟

بؤرة جملة مقابلة

- تدخل أداة الاستفهام "هل" على الجمل التي تكون فيها البؤرة "بؤرة جديد" من حيث نوعها و"بؤرة جملة من حيث مجالها". ولا تدخل على الجمل التي تحتوي على مكون مبدأ ولا على الجمل التي تكون البؤرة المسندة فيها إلى الجملة برمتها "بؤرة مقابلة"، كما تبينه الجملتين الآتيتين:

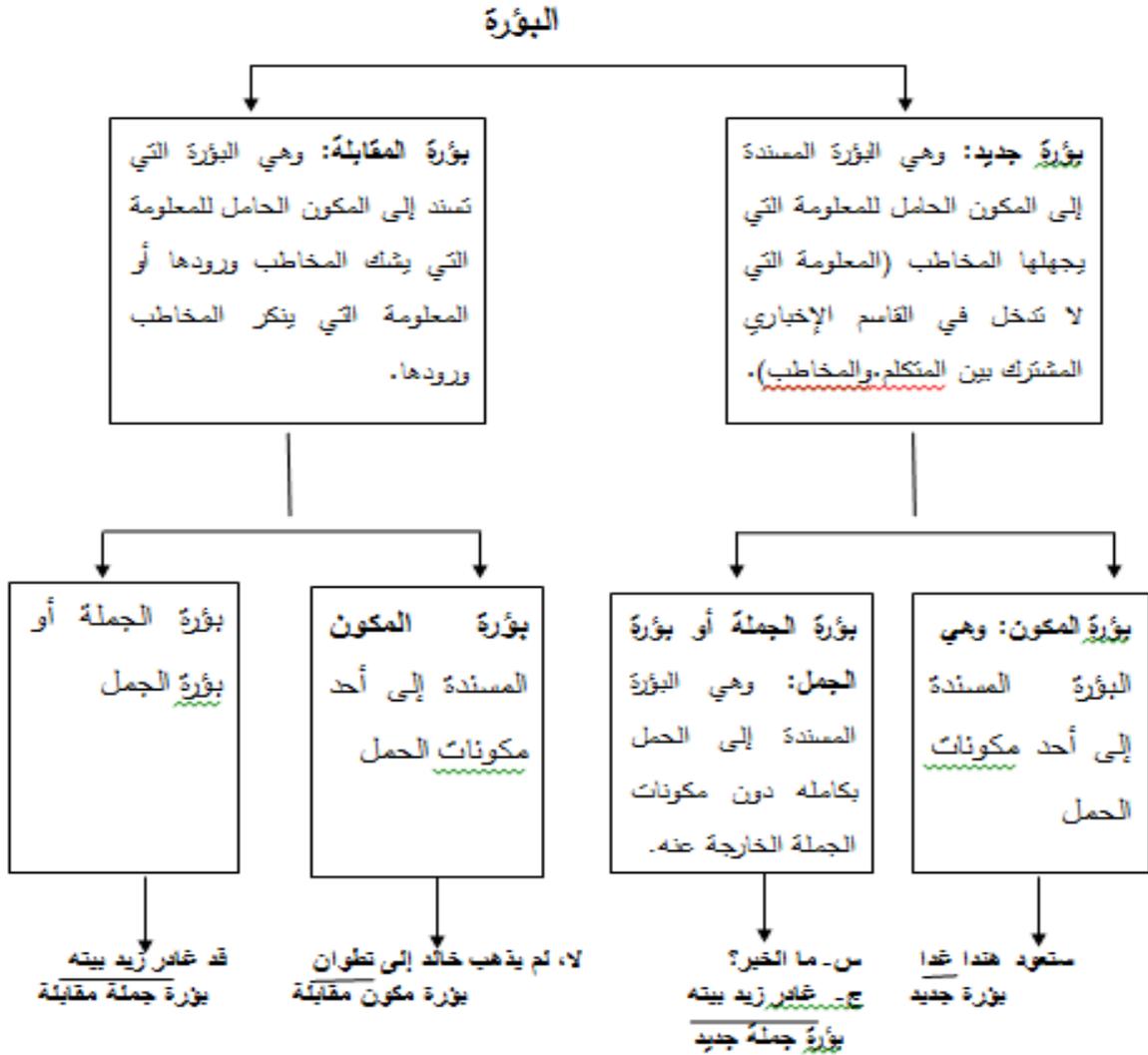
● هل زيدا قابلت أم خالدًا؟

مكون مبدأ

● هل سافر زيد أم لا؟

بؤرة جملة مقابلة

ويمكن تلخيص ما سبق في المخطط الآتي:



ثالثا- قواعد موقعة المكونات: يذهب المتوكل إلى أن الفكرة الأساسية التي تخلف نظرية ترتيب المكونات داخل جمل اللغات الطبيعية في النحو الوظيفي، هي أن الترتيب ناتج عن التفاعل القائم بين ثلاثة اتجاهات (أو نزوعات)¹:

- نزوع المكونات الحاملة للوظائف نفسها إلى احتلال المواقع نفسها.
- نزوع بعض المكونات إلى احتلال الموقع الصدر في الحمل (الأدوات المؤشرة للقوة الإنجازية والأدوات الدامجة والمكونات المحاور والبؤر).

1- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص174.

- نزوع المكونات الأكثر تعقيدا إلى التأخر عن المكونات الأقل تعقيدا حيث ينزع المركب الاسمي إلى أن يتأخر عن الضمير وحيث تنزع الجملة المدمجة إلى أن تلي المركب الاسمي مثلا.

وبناء على هذه الاتجاهات يقترح المتوكل بالنسبة لرتبة المكونات داخل الجملة البنية الموقعية التي تتموقع المكونات طبقا لها في الجملة العربية الفعلية هي البنية الآتية¹:

$$م^2، م^1 ف فا (مف) (ص)، م^3$$

تتموقع المكونات حسب البنية السابقة بالشكل التالي²:

- يحتل الموقعين الخارجيين (م²) و(م³) المكونان الخارجيان (بالنسبة للحمل) المبتدأ والذيل.

- يحتل الموقع (م¹) ما يمكن تسميته بالصدور (في المقابل الغربي Complementizers كأداتي الاستفهام و"ما" و"إن"... إلى غير هذه الأدوات.

- يحتل الموقعين (فا) و(مف) المكونان المسندة إليهما الوظيفة التركيبية الفاعل والوظيفة التركيبية المفعول على التوالي.

- يحتل الموقع (ص) المكونات التي لا تحمل إلا وظيفة دلالية أي المكونات التي لم تسند إليها وظيفة تركيبية ولا وظيفة تداولية تخولها احتلال موقع خاص.

فالموقع الذي سوف نحاول دراسته الآن والذي يهمننا هنا هو الموقع (م¹) الذي يخصص حسب البنية الموقعية السالفة الذكر (للمكون المسندة إليه الوظيفة التداولية البؤرة لذلك يقترح "سيمون ديك" بالنسبة لموقع المكونات في الموقع (م¹) قاعدتي الموقعين الآتيين³:

$$(قا^1) مكونات م^1 ← م^1$$

$$(قا^2) مح، بؤ ← م^1$$

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 50.

2- المرجع نفسه، ص ص 50-51.

3- المرجع نفسه، ص 51.

حيث يرى المتوكل أن القاعدة (قا¹) تطبق على مجموعة من المكونات التي تتموقع وجوبا في الموقع (م¹) وهي المكونات التي تم تسميتها بالصدر، في حين تطبق القاعدة (قا²) على المكونات التي تحمل إحدى الوظيفتين التداوليتين "المحور" و"البؤرة".¹ وحسب "ديك" لا يمكن أن يتموقع مكون حامل لوظيفة المحور أو وظيفة البؤرة في الموقع (م¹) إلا إذا كان هذا الموقع شاغرا، أي إذا كان لا يحتله صدر من الصدر.²

فالمكون المبدأر في اللغة العربية يختلف موقعه باختلاف نوع البؤرة المسندة إليه³:

- إذا كان المكون المبدأر حاملا لوظيفة "بؤرة الجديد" فإنه يحتل الموقع الذي تخوله إياه وظيفته الدلالية (أي الموقع "ص") أو وظيفته التركيبية أي (فا) أو (مف) حسب البنية الموقعية: م²، م¹ ف فا (مف) (ص)، م³.

فالمكون المبدأر إذا أسندت إليه وظيفة بؤرة الجديد فإنه لا يتصدر الجملة. ففي الجمل الآتية يحتل المكون المبدأر الموقع الذي تقتضيه الوظيفة التركيبية الفاعل، والوظيفة التركيبية المفعول، والوظيفة الدلالية الزمان على التوالي:

• يكتبُ زيدٌ الشعر.

فا

بؤرة مكون جديد

• عالج الطبيبُ خالدًا.

مف

بؤرة مكون جديد

• كلمَ زيدٌ هذا صباحًا.

ز

بؤرة مكون جديد

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص51.

2- المرجع نفسه، ص51.

3- المرجع نفسه، ص51.

فالملاحظ أن المكونات (زيد) و(خالدا) و(صباحاً) لم تنصدر الجمل. فالمكون (زيد) يحمل وظيفة بؤرة الجديد ويحتل بالتالي الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التركيبية الفاعل. أما بالنسبة للمكون "خالدا" فإنه يحمل وظيفة بؤرة مكون جديد، ويحتل الموقع الذي تخوله له وظيفته التركيبية المفعول، في حين نجد المكون "صباحاً" حاملاً وظيفة بؤرة مكون جديد وبالتالي يحتل الموقع الذي تخوله إياه وظيفته الدلالية الزمان.

- إذا كان المكون المبدأً حاملاً لوظيفة بؤرة المقابلة فإنه يحتل صدر الحمل وجوباً في الجمل الإخبارية البسيطة وفي الجمل الاستفهامية الداخلة عليها أداة الاستفهام الهمزة، وجوازاً في الجمل الموصولة المبدأة كما يتبين من الجمل الآتية:

● قصيدة كتب زيدٌ (لا مقالاً).

بؤرة مكون مقابلة

● أمساءً سافر زيدٌ (أم صباحاً).

بؤرة مكون مقابلة

فالملاحظ أن المكون "قصيدة" متصدرة للجمله، وهو يحمل وظيفة بؤرة المقابلة ويحتل بالتالي صدر الحمل وجوباً لأنه واقع في جملة إخبارية بسيطة، فهي جملة متضمنة بؤرة مكون على أساس أن مجال التبئير فيها يمس مكوناً من مكوناتها. كما احتل المكون "أمساءً" صدر الحمل وجوباً لأنه حامل لوظيفة بؤرة المقابلة إضافة إلى وقوعه في جملة استفهامية داخلة عليها أداة الاستفهام الهمزة.

كما يرى المتوكل أن المكون "أمساءً" لا يمكن أن يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفته الدلالية الزمان (أي موقع "ص" حسب البنية الموقعية م²، م¹ ف فا (مف) (ص)، م³) لأنه يصبح غير مستفهم عنه (أي غير حامل لوظيفة البؤرة) وتصبح البؤرة "بؤرة جملة أي يصبح المستفهم عنه الحمل برمته¹.

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص51.

بينما نجد المكون المبأر في الجمل الموصولة والمسندة إليه وظيفة بؤرة المقابلة قد يتصدر صدر الحمل جوازا وأحيانا يكون في آخر الجمل كما يتبين في الجملتين الآتيتين:

• زيد الذي نجح (لا خالد).

بؤرة مكون مقابلة

• الذي نجح زيد (لا خالد).

بؤرة مكون مقابلة

فالمكون "زيد" في الجملة الأولى قد تصدر الحمل جوازا في الجملة الموصولة لأنه حامل لوظيفة بؤرة المقابلة، بالمقابل نجد المكون "زيد" في الجملة الثانية احتل الموقع الأخير في الجملة الموصولة وفقا لوظيفته (بؤرة مكون المقابلة).

• **المحور:** سبق وأن ذكرنا أن البؤرة وظيفة تسند إلى المكون الذي يحمل المعلومة الأهم أو الأبرز في موقف تواصل معين. فالمعلومة البؤرية تنتمي إلى الحيز الذي يشكل الفرق بين مخزون المتكلم ومخزون المخاطب. أما المحور أو المعلومة المحورية فتحتيز عامة في مخزون المعلومات المشتركة بين المتخاطبين ولذلك يعرف "ديك" (1997 ج 314، 01) المحور بأنه «الذات بالمعنى الواسع التي تشكل محط خطاب ما، أو الذات التي تشكل موضوع حمولة المعلومات الواردة في خطاب ما»¹.

وقد ذكر المتوكل أن الوظيفة التداولية المحور هي «الوظيفة التي تسند حسب مقتضيات المقام، إلى الحد الدال على الذات التي تشكل محط الحديث داخل الحمل»². فالجملة "سقط الولد"، يعد المكون "الولد" محورا، إذ يشكل هذا المكون محط الحديث بالنسبة للمحمول "سقط".

وقد ذكر المتوكل بعض الخصائص التي يمتاز بها المكون المحور في اللغة العربية³:

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 111.

2- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 252.

3- المرجع نفسه، ص ص 252-253.

- يسند المحور في الحمل ذي المحمول الأحادي المحمول ذي الموضوع الواحد إلى الموضوع الوحيد بطريقة آلية كما هو مبين في الجملتين الآتيتين:

● عادَ الجنودُ.

المحور

● طرِبَتِ هندٌ.

المحور

- يمتاز المكون المحور في مستوى البنية الإخبارية بأنه يحمل معلومة "معطاة" يتقاسم معرفتها كل من المتكلم والمخاطب. لهذا السبب يلاحظ المتوكل أن هذا المكون ينزع إلى احتلال أحد المواقع الأولى في الحمل طبقاً للمبدأ العام بأن تتقدم المكونات الحاملة للمعلومات "المعطاة" على المكونات الحاملة للمعلومات "الجديدة".

كما يذكر المتوكل من خلال كتاباته أن ثمة نظريات لغوية قديمة وحديثة لا يتم فيها التمييز بين الوظيفتين التداوليتين المبتدأ والمحور مع أن لهاتين الوظيفتين على ما يؤلف بينهما، سمات متميزة. وقد عدد المتوكل أهم هذه السمات التي تميز المحور عن المبتدأ؛ أن الأول بخلاف الثاني وظيفة داخلية تسند إلى أحد حدود الحمل ذاته¹.

ويثبت داخلية المحور ما يلي²:

- يحمل المحور كباقي حدود الحمل وظيفة دلالية، وتسند إليه، إذا كان في حيز الوجهة إحدى الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول. يأخذ دالته الإعرابية إما بموجب وظيفته الدلالية أو بموجب وظيفته التركيبية.

- رغم تصدره للجملة يحتل المكون المحور موقعا داخليا الموقع م⁰، في حين أن المبتدأ يتموقع خارج الحمل.

1- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 255.

2- المرجع نفسه، 255.

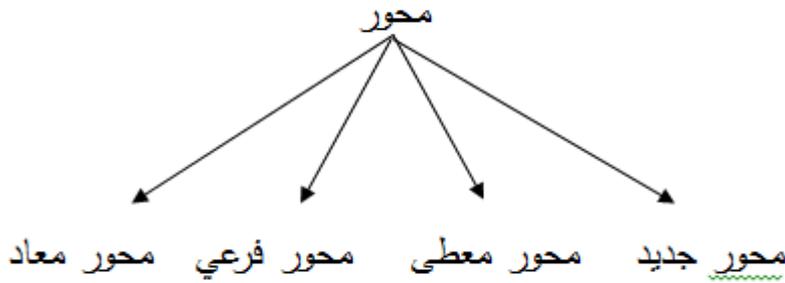
- يتمتع أن يتقدم المكون المحور على مؤشر القوة الإنجازية بخلاف المكون المبتدأ، كما يدل على ذلك لحن الجمل الآتية:

• عند باب المكتبة أقابلت زينب؟

• في الصيف الماضي أزرّت مصرَ؟

• هنذاً أهداها خالدٌ عقدَ لؤلؤ؟

هذا ويميز في أدبيات النحو الوظيفي بين أربعة أصناف من المحاور: **محور الجديد**، **محور معطى**، **محور فرعي**، **محور معاد**، يوضح هذه الأصناف الأربعة من المحاور الرسم الآتي¹:



وقد ذكر المتوكل شروحا لكل محور، فالمحور الجديد عنده هو المحور الذي يدرج لأول مرة في الخطاب، وحين يعاد إدراج نفس هذا المحور في الخطاب فإنه يصبح محورا معطى. وفي حالة مكوث هذا المحور محطا للخطاب فإنه يعاد ذكره ويتم ذلك إما بطريقة مباشرة أو بواسطة أحد متعلقاته أو توابعه، في الحالة الأولى نكون أمام محور معاد وفي الحالة الثانية نكون أمام محور فرعي². فكل ما يمكن أن يشكل لكل من المتكلم والمخاطب مدار حديثهما تسند إليه الوظيفة التداولية المحور.

01- قواعد مواقع المكون المحور: يذكر المتوكل أن قواعد موقعة المكون المحور والقيود الضابطة لها يختلف باختلاف نوع الجملة³. وقد سبق وأن ذكرنا أن الجملة في النحو

1- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص، ص 112.

2- المرجع نفسه، ص 112.

3- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 78.

الوظيفي تنقسم حسب مقولة المحمول إلى قسمين: جملة ذات محمول فعلي وجملة ذات محمول غير فعلي، وهذه الأخيرة بدورها تنقسم إلى جملة تشتمل على رابط (كان وما إليها) وجملة لا تشتمل على رابط. وبالتالي تكون لدينا حسب هذا التقسيم الثلاثة على التوالي: الجملة الفعلية والجملة الرباطية والجملة الاسمية.

1-01- قاعدة موقع المكون المحور في الجملة الفعلية: تترتب المكونات داخل الجملة

الفعلية في اللغة العربية حسب البنية الموقعية التالية¹:

م⁴، م²، م¹ Φ م فا (مف) (ص)، م³.

منها ثلاثة مواقع خارجية تحتلها مكونات ثلاث لا تنتمي إلى حمل الجملة أي أنها ليست موضوعات للمحمول وهي:

- الموقع م⁴ الذي يحتله المنادى.

- الموقع م² الذي يحتله المبتدأ.

- الموقع م³ المخصص للمكون الذيل.

ومواقع داخلية تحتلها المكونات المنتمية إلى الحمل بالشكل الآتي:

- يحتل الموقع م¹ الأدوات الصدور كأداتي الاستفهام وإن وما النافية...

- يحتل الموقع م^Φ المكون المسند إليه وظيفة بؤرة المقابلة أو المكون المسند إليه وظيفة المحور أو اسم الاستفهام.

- يحتل الموقعين فا و(مف) المكونان الحاملان للوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول على التوالي.

- يحتل الموقع ص المكون الذي لا يحمل إلا وظيفة دلالية.

والذي يهمنّا في هذه البنية الموقع م^Φ 'المكون المسند إليه وظيفة بؤرة المقابلة، أو المكون المسند إليه وظيفة المحور أو اسم الاستفهام؛ حيث يرى المتوكل أن المكون المسند

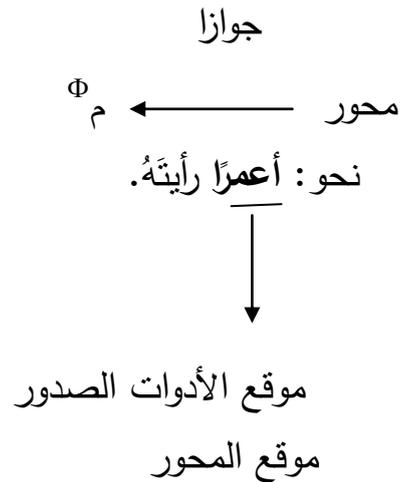
1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص78.

إليه وظيفة المحور يحتل الموقع الذي تقتضيه وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية كما يتبين من الجمل الآتية¹:

- متى رجع زيداً.
- (فا مح)
- متى قابل زيداً.
- (مف مح)
- رجع البارحة زيداً.
- (زم مح)

فالظاهر هو أن المكونات المحور (زيداً) و(زيداً) و(البارحة) قد احتلت مواقع متأخرة في الجملة ومواقع وسط، هذا لا يعني أن المكون المحور لا يحتل موقعا صدرا في الجملة فالمتوكل يذكر أنه في اللغات الطبيعية بصفة عامة ينزع المكون بمقتضاه المسندة إليه وظيفة المحور إلى احتلال موقع من مواقع صدر الجملة إما **وجوبا** أو **جوازا**².

أما في اللغة العربية بصفة خاصة، فالمكون المحور ينزع إلى احتلال صدر الجملة (م^Φ) إلا أن احتلاله لهذا الموقع لا يتم بمقتضى قاعدة موقعة إجبارية، وإنما بمقتضى قاعدة موقعة اختيارية يمكن صوغها بالشكل الآتي³:



1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 83.

2- المرجع نفسه، ص 83.

3- المرجع نفسه، ص 84.

وقد ساق المتوكل بعضاً من القيود تخضع لها قاعدة موقع المكون المحور في الموقع م^Φ منها¹:

- لا بد أن يكون المكون المحور المحتل م^Φ عبارة محيلة*، أي عبارة حاملة للمعلومة الكافية لتمكين المخاطب من التعرف على ما تحيل عليه. وهو ما يسمى **بقيد الإحالية** ويمتنع بمقتضى هذا القيد موقعة المكون المحور في م^Φ إذا كان عبارة غير محيلة، كما يتبين ذلك من الجمل الآتية:

• في ليلة قرأتُ كتاباً.

عبارة غير محيلة

• رجلاً قابلتُهُ.

عبارة غير محيلة

مقابل صحة الجمل الآتية التي يستطيع المخاطب من خلالها التعرف على ما تحيل إليه:

• في الليلة الماضية قرأتُ كتاباً.

مكون محور

(عبارة محيلة)

• خالداً قابلتُهُ.

مكون محور

(عبارة محيلة)

- لا يمكن أن يحتل الموقع م^Φ أكثر من مكون واحد، علماً أن هذا الموقع قد تسند إليه وظيفة بؤرة المقابلة والمكون المسندة إليه وظيفة المحور، واسم من أسماء الاستفهام. كما

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص ص 86-87..

*- تعتبر عبارة ما إحالية إذا كان المخاطب قادراً على التعرف إلى ما تحيل عليه العبارة، أي إذا كانت المعلومات التي تحيلها العبارة كفيلاً بجعل المخاطب يهندي إلى المحال عليه المقصود، سواءً أكان هذا المحال عليه فرداً معيناً من مجموعة أم مجموعة برمتها. ويمثل المتوكل للحالة الأولى بـ زيدٌ قام أبوه، وللحالة الثانية بـ الإنسان قد تأكدت من ضعفه. ينظر حافظ اسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، ص 358.

يدل على ذلك لحن الجمل الآتية التي يحتل فيها هذا الموقع اسم استفهام ومحور وبؤرة مقابلة ومحور على التوالي:

- من (بؤ جد) البارحة (مح) رأيت.
- متى (بؤ جد) زيداً (مح) أعطيت كتاباً.
- الكتاب (بؤ مقا) زيداً (مح) أعطيت.

أيضاً يذكر المتوكل أنه بالنسبة للمحور، إذا تواجد في نفس الحمل أكثر من مكون مسندة إليه هذه الوظيفة فإنه لا يمكن موقعة إلا مكون محور واحد في م^Φ كما يتبين من المقارنة بين (أ - ب) و(ج).

- أ- ماذا فعلت البارحة (مح) في البيت (مح).
- ب- البارحة (مح) قرأت كتاباً في البيت (مح).
- ج- البارحة (مح) في البيت (مح) قرأت كتاباً.

فالجمله (ج) هي جمله لاحنة لأنه تواجد في الموقع م^Φ أكثر من محور واحد وهو ما يتنافى مع القيد الذي اشترطه المتوكل في النحو الوظيفي.

- في الجمل المتقدم فيها الفاعل على الفعل (زيد رجع البارحة) يشكل المكون المتصدر (زيد) مبتدأ الجملة (أي المكون الدال على مجال الخطاب) المحتل للموقع الخارجي في م². وتستند وظيفة الفاعل ووظيفة المحور إلى الضمير المتصل بالفعل كما يتبين من التمثيل الآتي:

- زيدُ (مبتدأ)، رجع (—) (فا مح) البارحة (بؤ جد).

01-2- قاعدة موقع المكون المحور في الجمل الاسمية: يفترض المتوكل في النحول

الوظيفي أن المكونات تتموقع في الجمل الاسمية وفقاً للبنية الموقعية الآتية¹:

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 89.

$$\left. \begin{array}{l} \text{م ص} \\ \text{م س} \\ \text{م ح} \\ \text{ظ} \end{array} \right\} \text{م}^1 \text{م}^2 \text{م}^4 \text{فا}^{\Phi}$$

وقد قارن المتوكل بين البنيتين الموقعتين، البنية الموقعية للجملة الفعلية والبنية

الموقعية للجملة الاسمية ورأى أنهما يحتويان على نفس المواقع باستثناء فارقين اثنين¹:

- ورود المحمول مركبا وصفيا (م ص) أو مركبا اسميا (م س) أو مركبا حرفيا (م ح) أو ظرفا (ظ).

- تقدم موقع الفاعل (فا) على موقع المحمول الوصفي أو الاسمي أو الظرفي، في حين أنه يرد في البنية الموقعية بالنسبة للجملة الفعلية متأخرا عن المحمول الفعلي.

وقد رأى أن المكون المسندة إليه وظيفة المحور يتموقع في الجمل الاسمية حسب أحكام تختلف إذا كان هذا المكون الفاعل عنها، أم إذا كان غير الفاعل.

01-2-أ- موقع المكون المحور غير الفاعل: يشترط المتوكل إمكانيتين اثنتين كي يتموقع

المكون المحور في الجمل الاسمية، إذا كان مكونا غير المكون المسندة إليه وظيفة

الفاعل²:

- يحتل المكون المحور غير الفاعل الموقع الذي تخوله إياه وظيفته الدلالية أو وظيفته

التركيبية كما يتبين من الجمل الآتية:

• زيد منطلق غدا.

(زم مح)

• خالدٌ منتظر في المكتب.

(مك مح)

• زيدٌ ضاربٌ عمراً غداً.

(متق مف مح)

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص90.

2- المرجع نفسه، ص ص 90-91.

- ويحتل جوازا الموقع م^Φ كما هو مبين في الجملتين الآتيتين:

• غداً زيدٌ ضاربٌ عمراً.

(زم مح)

• في المكتبِ زيدٌ منتظرٌ.

(مك مح)

وقد وضع المتوكل شروطاً لاحتلال المكون المحور الموقع م^Φ كما ذكرنا بالنسبة للجمل الفعلية، الشرط الأول ينصّ على أن المحور المحتل للموقع م^Φ يجب أن يكون عبارة محيلة¹. وبناء على قيد الإحالية تعتبر الجملة الآتية لاحنة لاشتمالها على محور (في مكتب) محتل للموقع م^Φ دون أن يكون عبارة محيلة:

• في مكتبِ زيدٌ منتظرٌ.

(مك مح)

عبارة غير محيلة

أما الشرط الثاني فينصّ على أن الموقع م^Φ لا يمكن أن يحتله أكثر من مكون واحد وبناء على هذا الشرط فالجملة الآتية هي جملة لاحنة لاشتمالها على محورين اثنين محتلين الموقع م^Φ:

• إلى فاسٍ غداً زيدٌ مسافرٌ.

(مك مح) (زم مح)

مقارنة بالجملتين الآتيتين:

• غداً زيدٌ مسافرٌ إلى فاسٍ.

(زم مح) (مك مح)

• إلى فاسٍ زيدٌ مسافرٌ غداً.

(مك مح) (زم مح)

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص90.

فالجملتان السابقتان هما جملتان سليمتان من وجهة نظر النحور الوظيفي لأن الموقع م^Φ احتله مكون واحد (مكون المحور: غداً وإلى فاس) على التوالي.

01-2-ب- موقع المكون المحور الفاعل: تكلم المتوكل عن موقع المحور الفاعل في الجملة الاسمية ورأى أنه يحتل الموقع فا الوارد مباشرة قبل موقع المحمول، كما يتبين من الجمل الآتية¹:

• كتابٌ عندي (لا كتابان).
(فا بؤ مقأ)

• كتابٌ عندي (لا مجلة).
(فا بؤ مقأ)

فلا شرط في الفاعل المتقدم على المحمول أن يكون عبارة محيلة إلا إذا كان محورا. أما إذا كان بؤرة مقابلة فإنه لا يخضع لقيد الإحالية فالجملتان الآتيتان جملتان سليمتان إذا أولتا على أساس أن الفاعل بؤرة²:

• كتابٌ عندي (لا كتابان).
(فا بؤ مقأ)

• رجلٌ في الدار (لا امرأة).
(فا بؤ مقأ)

كما ذكر المتوكل أن الفاعل المحور يرد متأخرا عن المحمول، كما هو الشأن بالنسبة للجملتين الآتيتين³:

• عندي كتابٌ
محمول (فا مح)

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 91.

2- المرجع نفسه، ص 91.

3- المرجع نفسه، ص 92.

• في الدار رجلٌ
محمول (فامح)

فالفاعل الوارد متأخرا عن المحمول لا يخضع لقيد الإحالية بخلاف إذا ورد متقدما عليه كما سبق وأن ذكرنا¹.

01-3- قاعدة موقع المكون المحور في الجملة الرباطية: يقترح أحمد المتوكل البنية الموقعية الآتية التي تترتب بمقتضاها المكونات في الجمل الرباطية²:

$$\left. \begin{array}{l} م ص \\ م س \\ م ح \\ م ظ \end{array} \right\} (مف)، (ص)، م^3 \quad \left. \begin{array}{l} م^1، م^2، م^4، م^{\Phi} ط، فا \end{array} \right\}$$

فالمكونات داخل الجملة: كان زيدٌ مسافرا، تتموقع طبقا للبنية الموقعية السابقة بالشكل الآتي³:

- يحتل الرابط (كان) الموقع ط.
- يحتل الفاعل الموقع فا.
- ويحتل المحمول موقعه العادي إذ أنه لا يحمل وظيفة تداولية (بؤرة مقابلة مثلا) تخوله احتلال الموقع م^Φ.

فالمكون المحور في الجملة الرباطية بحسب نظرية النحو الوظيفي يحتل الموقع الذي تخوله إياه وظيفته الدلالية أو وظيفته التركيبية. كما هو مبين في الجملتين التاليتين⁴:

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص92.

2- المرجع نفسه، ص99.

3- المرجع نفسه، ص99.

4- المرجع نفسه، ص100.

• كان زيدٌ شجاعاً.

ط (فا مح)

• كان عمرو في الدار.

(فا مك)

كما يمكن أن يحتل المكون المحور الموقع م^Φ بمقتضى قاعدة الموقعية الآتية¹:

جوازا

مح ← م^Φ

كما هو مبين في الجملتين التاليتين:

• البارحة كان زيدٌ في الدار.

(زم مح) ط

• في المكتب كان زيدٌ منتظراً عمراً.

(مك مح) ط

فالمحوران (البارحة، في المكتب) يحتلان الموقع م^Φ جوازا، كما يضع المتوكل قيودا لموقعة المحور في الموقع م^Φ بالنسبة للجمل الربطية. وهما قيدان يختلفان عن القيدتين المذكورين في الجمل الفعلية. فالقيد الأول متمثلا في "قيد الموقعة الأحادية" فالجملتان الآتيتان جملتان لاحتنان²:

• البارحة في الدار كان زيدٌ منتظراً.

مح مح ط

• البارحة في الدار كان زيدٌ منتظراً.

بؤ مقا مح ط

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص 100.

2- المرجع نفسه ، ص ص 100-101.

فالموقع م^Φ قد احتله أكثر من مكون واحد (البارحة) المسندة إليه الوظيفة التداولية الداخلية بؤرة المقابلة، والمكون (في الدار) المسندة إليه كذلك الوظيفة التداولية الداخلية المحور. وهو ما يتنافى وما ذهبت إليه نظرية النحو الوظيفي.

أما القيد الثاني الذي وضعه المتوكل فيتمثل في قيد "الإحالية" فلا يمكن أن يحتل المحور الموقع م^Φ إلا إذا كان "عبارة محيلة" كما يدل على ذلك لحن الجملتين الآتيتين:

• في ليلة كان زيد منتظرا .

مح ط

• في دار كان زيد منتظرا.

مح ط

فالملاحظ أن المكونين المحورين (في ليلة) و(في دار) قد احتلا الموقع م^Φ دون أن يكونا عبارتين محيلتين.

أيضا من جملة القيود التي وضعها المتوكل للمكون المحور في الجملة الرباطية أن يحتل هذا الأخير حين يكون فاعلا موقعه العادي أي الموقع (فا) كما في الجملة الآتية:

• كان زيد مسافرا.

ط مح

فلا يمكن بحسب النحو الوظيفي أن يحتل المكون المحور المسندة إليه الوظيفة التركيبية الفاعل الموقع م^Φ مثل المكونات الأخرى فحين يتقدم على الرابط يصبح مسندا للوظيفة التداولية الخارجية "مبتدأ" وبالتالي يحتل الموقع الخارجي م² المخصص لهذه الوظيفة. وقد أشار المتوكل إلى هذه الجملة: (زيد كان مسافرا). التي لا يمكن أن تفهم إلا على أساس أنها من نمط البنيات: مبتدأ [حمل]¹:

1 أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص101.

زيد، كان (—) مسافرا.

مبتدأ
م²
(فا مح)

فالمكون (زيد) في هذه الجملة تسند إليه الوظيفة التداولية الخارجية المبتدأ، وبالتالي يحتل الموقع الخارجي م² في حين أن المحور في هذه الجملة هو الضمير (كان) المحاول له. كما يرى المتوكل أن المحمول الحامل لوظيفة المحور في الجمل الربطية يرد محتلا لموقعه العادي (بعد الرابط) أكثر مما يرد محتلا للموقع م^Φ. كما يتبين من المقارنة بين الجمل الآتية:

أ- كان زيد في المقهى.
ط مح

ب- كان عمرو حزينا.
ط مح

ج- ؟؟ في المقهى كان زيد.
ط مح

د- ؟؟ حزينا كان عمرو.
ط مح

فالجملتان (ج-د) كما يرى المتوكل وبحسب النحو الوظيفي لا يمكن أن تعتبرتا سليميتين تماما إلا إذا أولتا على أساس أن المكون المحتل للموقع م^Φ (في المقهى وحزينا) حامل لوظيفة بؤرة المقابلة لا وظيفة المحور:

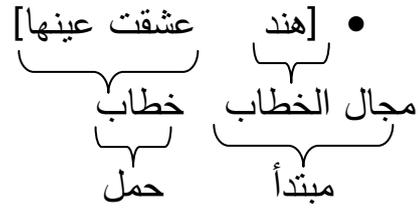
هـ- في المقهى كان زيد (لا في الدار).
بؤ مقا ط

و- حزينا كان عمرو (لا فرحا).
بؤ مقا ط

02-1-ب- الوظائف التداولية الخارجية: تسند هذه الوظائف إلى مكونات تقع خارج الحمل، وتشمل هذه الوظائف: المبتدأ والذيل والمنادى، وفي كتاب "مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي" للمتوكل يسمي المبتدأ بالربض القبلي الموجه، والذيل يسمى بالربض البعدي، أما المنادى فيطلق عليه ربض المنادى وقد يرد ربضا قبليا أو بعديا أو ربضا اعتراضيا¹. وسنحاول في هذا البحث عرض مفهوم لكل ربض من الأرباض المذكورة.

02- موقع المكون المبتدأ: يعرف المكون المبتدأ في اللغات الطبيعية بوجه عام بأنه «المكون الدال على مجال الخطاب الذي يعد بالنسبة إليه الحمل الذي يليه واردا»² ولعله التعريف ذاته الذي قدمه عليّ آيت أوشان بأنه «المكون الذي يدل على مجال الخطاب الذي يحمل الموالي واردا بالنسبة إليه»³ كما يوضح ذلك التمثيل الآتي⁴:

• هند، عشقت عينها.



وعرفه سيمون ديك بقوله: «المبتدأ هو ما يحدد مجال الخطاب (Universe of discourse) الذي يعتبر الحمل (Predication) بالنسبة إليه واردا (Relevant)»⁵ فكون المبتدأ وظيفة خارجية لا يعني أن لا علاقة بينه وبين الحمل، يقول المتوكل: «غير أن هذا لا يعني أن المبتدأ لا يشكل جزءا من الجملة ولا يعني أنه مستقل عنها الاستقلال الذي يبيح أن تلي أية جملة أي مبتدأ»⁶. لقد رأينا ونحن نعرف المبتدأ أن من عناصر هذا التعريف

1- أحمد المتوكل: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص 121.

2- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 245.

3- علي آيت أوشان: اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي "الأسس المعرفية والديداكتيكية، ص 63.

4- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 115.

5- المرجع نفسه، ص ص 126-127.

6- أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص 106.

الأساسية أن يكون الحمل واردا بالنسبة لمجال الخطاب ومبدأ الورود هذا يحتم أن تكون ثمة (بين المبتدأ أو الجملة التي تليه) علاقة تجعل الجملة صالحة لأن تحمل على المبتدأ. أي أنه لا يمكن تعويض المبتدأ بمبتدأ آخر دون النظر إلى سلامة الجملة.

وقد ضرب المتوكل مثالا يبين فيه علاقة المبتدأ بالجملة التي تليه، كقولنا:

أ- السيارة، تفتحت أكمامها.

<u>مجال الخطاب</u>	<u>خطاب</u>
مبتدأ	حمل

ب- الوردة، نجا سائقها من الموت.

<u>مجال الخطاب</u>	<u>خطاب</u>
مبتدأ	حمل

فالجملتان (أ) و (ب) لا حنتان كون المكون المبتدأ (السيارة- الوردة) الذي أسندت إليه الوظيفة التداولية الخارجية لا يحمل علاقة بين الجملة التي تليه. مقارنة بالجملتين الصحيحتين الآتيتين:

ج- السيارة، نجا سائقها من الموت.

<u>مجال الخطاب</u>	<u>خطاب</u>
مبتدأ	حمل

د- الوردة، تفتحت أكمامها.

<u>مجال الخطاب</u>	<u>خطاب</u>
مبتدأ	حمل

فالجملتان (ج) و (د) سليمتان كون المكون المبتدأ (السيارة- الوردة) الذي أسندت إليه الوظيفة التداولية الخارجية يشكل جزءا من الجملة وغير مستقل عنها. ومن الخصائص الأساسية

للتراكيب المبتدئية ما يلي¹:

- لا يشكل هذا المكون متعلقا من متعلقات المحمول فهو ليس موضوعا ولا لاحقا.
- ويترتب عن الخصيصة أن المكون المبتدأ لا يأخذ ما تأخذه المكونات الداخلية من وظائف دلالية وتركيبية.
- يشكل المبتدأ تنغيميا وحدة مستقلة يفصل بينهما وبين الجملة وقف (يرمز إليه في الكتابة بالفاصلة) ويذكر المتوكل أن هذا الاستقلال لا يعني عنده انعدام الارتباط بين المبتدأ والجملة. فرغم كونه وظيفة تداولية خارجية، إلا أنه يظل مرتبطا بالجملة التي تليه بواسطة رابطتين: رابط تداولي صرف وهو علاقة الورود ورابط بنيوي يتمثل في وجود ضمير داخل الجملة يحكمه إحاليا المكون المبتدأ كما يتبين من الجمل الآتية:

• خالدٌ، قابلتُه.

مبتدأ الضمير الإحالي الذي يعود على المبتدأ

• خالدٌ، قرأت كتابه.

مبتدأ الضمير الإحالي

• خالدٌ، درس (—) الهندسة.

مبتدأ الضمير الإحالي

غير أن الرابط الثاني الذي قدمه المتوكل (الرابط البنيوي) ليس ضروريا في جميع الأحوال فبعض الجمل مثلا لا تشتمل على ضمير إحالي، كما يدل على ذلك الجملتان الآتيتان²:

• السمن منوان بدرهم.

مبتدأ

• محمد نعم الرجل.

مبتدأ

1- أحمد المتوكل: آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي، ص106.

2- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص124.

يشترط في المكون المبتدأ أن يكون "عبارة محيلة" أي عبارة تحمل من المعلومات ما يجعل المخاطب قادراً على التعرف على ما تحيل عليه. فخرق هذا الشرط تنتج عنه تراكيب مبتدئية لاحنة كما هو الشأن في الجملة الآتية¹:

• فتاة خطبها خالد.

مبتدأ

عبارة غير محيلة

فهو يشترط أن يكون المبتدأ معرفاً حتى يكون عبارة محيلة. كما نستخلص مما سبق أن الموقع الذي يحتله المكون المبتدأ هو الموقع م² وهو موقع قار في جميع البنيات الموقعية الثلاثة (البنية الموقعية للجملة الفعلية، البنية الموقعية للجملة الاسمية، البنية الموقعية للجملة الرباطية). كما يمكن أن يتقدم المبتدأ على أداة من أدوات الصدور باعتباره مكوناً خارجياً كما يتبين من الجملتين الآتيتين²:

• زيدٌ، أقابلتُه؟

مبتدأ أداة من أدوات الصدور (همزة الاستفهام)

• الكتابُ، أقرأته.

مبتدأ أداة من أدوات الصدور (همزة الاستفهام)

مقارنة بالمكون المحور الذي لا يمكن أن يتقدم على أداة من أدوات الصدور، كما يتبين من لحن الجملتين الآتيتين³:

• *زيداً، أقابلتُه؟

محور أداة من أدوات الصدور (همزة الاستفهام)

• *الكتابُ، أقرأته.

محور أداة من أدوات الصدور (همزة الاستفهام)

1- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 247.

2- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 85.

3- المرجع نفسه، ص 85.

ومنه يخلص المتوكل إلى أن المكون المبتدأ في منظور النحو الوظيفي يحتل موقعا متقدما على موقع الأدوات الصدور (الموقع م¹) في حين أن فاعل الجمل الاسمية (عمرو لشاعرا) يحتل موقعا داخليا متأخرا عن موقع هذه الأدوات¹.

03- موقع المكوّن الذيل (Tail) أو الربض البعدي²: وهو وظيفة تداولية خارجية، يقع في آخر الجملة وقد عرّفه المتوكل انطلاقا من الوظيفة التي يؤديها فقال: «يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصحيحها»³. فالتعريف الذي ذكره المتوكل يميز فيه بين ثلاثة أنواع من الذيل:

03-1- ذيل التوضيح: والذي يطابق عملية إنتاج الخطاب الآتي: «يعطي المتكلم المعلومة (م) ثم يلاحظ أنها ليست واضحة الوضوح الكافي فيضيف المعلومة (م¹) إزالة للإبهام»⁴. ففي الجملة (أخوه مسافر، زيد) فالإبهام واقع في الضمير، وذكر المكون (زيد) يوضح المقصود، ويزيل الإبهام.

03-2- ذيل التعديل: يطابق عملية إنتاج الخطاب الآتي: «يعطي المتكلم المعلومة (م) ثم يلاحظ أنها ليست بالضبط المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف المعلومة (م¹) التي تعدلها»⁵، مثل قولنا: (قرأتُ الكتاب، نصفه) فالمتلقي يعتقد في قول المخاطب (قرأتُ الكتاب) أنه قرأه كله فعدل له هذا التوهم بقوله (نصفه) فهذا المكون الأخير جاء لتعديل المعلومة التي يحملها المكون الكتاب.

03-3- ذيل التصحيح يطابق العملية الخطابية الآتية: «يعطي المتكلم المعلومة (م) ثم ينتبه إلى أنها ليست المعلومة المقصود إعطاؤها، فيضيف المعلومة (م¹) قصد تصحيحها

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 85.

2- أحمد المتوكل: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص 88.

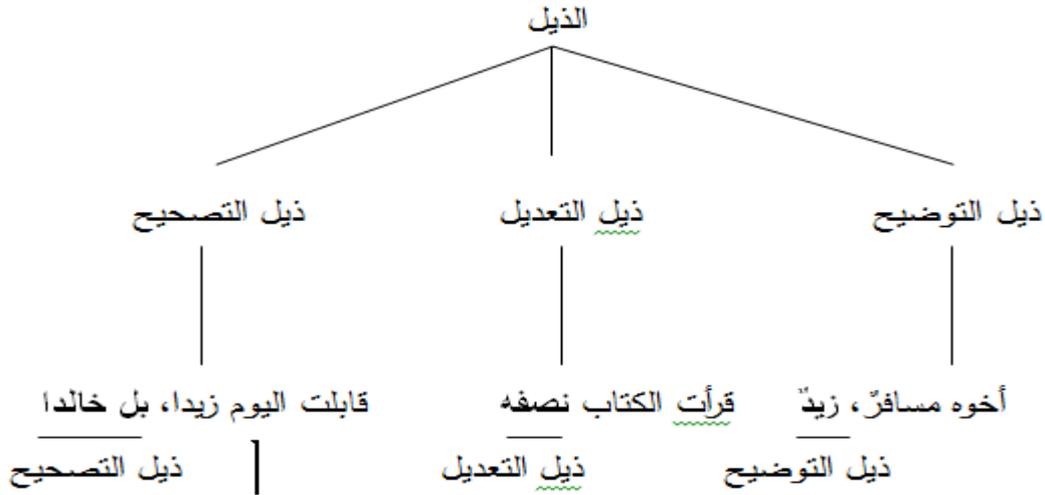
3- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 147.

4- المرجع نفسه، ص 147.

5- المرجع نفسه، ص 148.

(أي إحلال معلومة أخرى محلها)¹ ففي الجملة (قابلت اليوم زيدا، بل خالدا)، المكون (خالدا) جاء لتصحيح المعلومة التي تحملها العبارة.

وقد أشار المتوكل إلى شرط يتعلق بذيل التوضيح وهو أن يكون عبارة محيلة باعتباره حاملا لمعلومة تستهدف إزالة إبهام وارد في الحمل (ضمير في أغلب الأحوال)²، عكس ذيلا التعديل والتصحيح فإنه «لا يشترط فيهما أن يكونا عبارتين محيلتين لأن المعلومة التي يحملها كل منهما لا يقصد بها إزالة الإبهام عن معلومة واردة في الحمل عن طريق تعيين ما تحيل إليه»³. والمخطط التالي يبين أنواع الذيل في النحو الوظيفي:



كما ذكر المتوكل أن النحاة العرب قد أطلقوا على هذا المكون الذيل مصطلح المبتدأ، أما في اللغة العربية المعاصرة على حسب تعبيره يشمل إضافة إلى المبتدأ المؤخر أو الذيل عبارات مستحدثة كالعبارات الممكن تسميتها "الاستفهام المستدرك" كما هو الشأن في الجملة الآتية:

• سيتزوج خالدٌ هندا، أليس كذلك؟⁴

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص148.

2- المرجع نفسه، ص154.

3- المرجع نفسه، ص155.

4- أحمد المتوكل: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص88.

استفهام مستدرك

ويتسم المكون الذيل بالخصائص الأساسية الآتية¹:

- يلي المكون الذيل عملية التخاطب، الخطاب ذاته لأن الغرض منه التعليق على معلومة واردة في الخطاب السابق لتوضيحها أو تعديلها أو تصحيحها.
- يحتل المكون الذيل الموقع الموالي للحمل، الموقع م³ بخلاف المكون المبتدأ الذي يحتل الموقع المتقدم على الحمل.
- الذيل شأنه شأن المبتدأ والمنادى مكون خارجي بالنظر إلى الحمل إلا أنه لا يستقل عنه.
- تقوم بين الذيل وبين أحد مكونات الحمل علاقة ربط إحالي، ويكون هذا الربط الإحالي إما رابطاً تقديمياً كما تمثله الجملة الآتية:

• أعجبنى خالدٌ، تأدبُه.

ذيل ربط إحالي تقديمي

أو ربطاً رجعيًا كما تمثله الجملة الآتية:

• قابله عمرو، خالدٌ.

ربط إحالي رجعي ذيل

- يحمل المكون الذيل الوظيفة الدلالية والوظيفة التركيبية، بخلاف الوظائف الخارجية الأخرى (المبتدأ والمنادى) غير أن هذه الوظيفة تسند إليه عن طريق ما يمكن تسميته بمبدأ "الإرث". مفاد هذا المبدأ أن الذيل يرث «المكون المقصود تعديله أو تصحيحه، باعتبار أنه يعوضه أو يقوم مقامه وظيفته الدلالية ووظيفته التركيبية إذا كانت له وظيفة تركيبية»².

1- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 249.

2- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 151.

كما سبق وأن ذكرنا فإن المكونات في الجملة الفعلية والجملة الاسمية والجملة

الرابطة تتموقع حسب البنيات الموقعية الآتية¹:

• م⁴، م²، م¹ م^Φ ف فا (مف) (ص)، م³

$$(مف) (ص)، م^3 \left\{ \begin{array}{l} م^4، م^2، م^1 م^\Phi فا \\ م^3 \\ م^2 \\ م^1 \\ م^0 \end{array} \right.$$

$$(مف) (ص)، م^3 \left\{ \begin{array}{l} م^4، م^2، م^1 م^\Phi ط فا \\ م^3 \\ م^2 \\ م^1 \\ م^0 \end{array} \right.$$

فالملاحظ لهذه البنيات الموقعية الثلاثة يجد أن المكون الذيل (سواء أكان ذيل توضيح

أو تعديل أو تصحيح) باعتباره مكونا خارجيا يحتل الموقع م³ وهو موقع قار في الجملة.

04- موقع المكون المنادى: سبق وأن ذكرنا أن الوظائف التداولية في النحو الوظيفي

أربع، وظيفتين داخليتين تمثلتا في البؤرة والمحور، ووظيفتين خارجيتين هما: المبتدأ والذيل،

لكن وظيفة المنادى التي أغفلها "سيمون ديك" أضافها المتوكل في كتاباته معتبرا إياها

ضرورة لكل اللغات الطبيعية وقد علل هذه الضرورة بقوله: «أن الوصف اللغوي الساعي إلى

الكفاية لا يمكن أن يغفل المكون المنادى لوروده في سائر اللغات الطبيعية ولغنى خصائصه

في بعضها كاللغة العربية»².

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص158.

2- المرجع نفسه ، ص160.

وقد عرف المتوكل الوظيفة المنادى بأنها: «الوظيفة التي تسند إلى المكون الدال على الكائن المنادى في مقام معين»¹. وهو ما يدل على أن المنادى وظيفة تداولية ترتبط بالمقام. وقد ميّز بين النداء باعتباره فعلا لغويا والمنادى باعتباره مكونا من مكونات الجملة يقول المتوكل: «ونميز بين النداء باعتباره فعلا لغويا والمنادى باعتباره مكونا من مكونات الجملة يدل على الذات محط النداء، فالنداء إذن فعل لغوي في حين أن المنادى وظيفة، أي علاقة تقوم بين مكون من مكونات الجملة وباقي المكونات التي توارده»². كما ميز المتوكل مثل النحاة العرب بين ثلاثة أصناف من النداء: النداء المحض، ونداء الندبة، ونداء الاستغاثة، ومثل للأصناف الثلاثة هذه بالتراكيب الآتية على التوالي³:

• يا زيدُ أقبل.

النداء المحض

• يا طالعا حبلا.

النداء المحض

• وا زيدا!

نداء الندبة

• وا ظهرا!

نداء الندبة

• يا لزيد.

نداء الاستغاثة

• يا لزيد أبعد!

نداء الاستغاثة

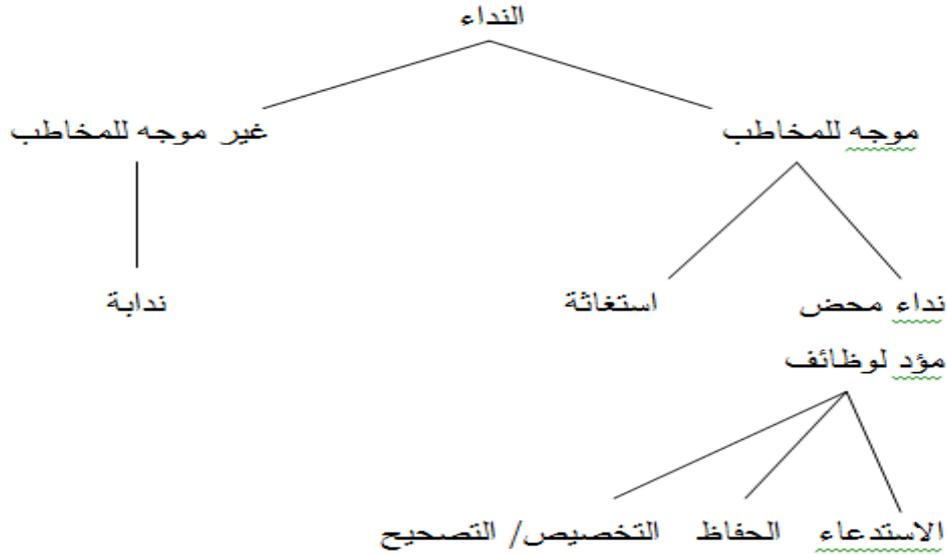
ولتوضيح التتميط المقترح اقترح المتوكل الترسيم التالية⁴:

1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية ، ص161.

2- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص، ص 250، 251.

3- أحمد المتوكل: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص97.

4- المرجع نفسه، ص107.



وقد أجمل المتوكل خصائص المكون المنادى في اللغة العربية ومنها¹:

- أن المكون المنادى مثله مثل المبتدأ والذيل مكونا خارجيا بالنسبة للحمل.
- من القيود الموضوعية على المنادى أن يكون عبارة دالة على ذات عاقلة أو على الأقل ذات حية. فلا يسوغ أن ينادى الكائن غير الحي إلا مجازا كما في الجملتين الآتيتين:

• أيا شجر الخابور، مالك مورقا؟

• ألا عم صباحا أيها الطلل البالي.

لا يشكل المنادى موضوعا من موضوعات المحمول ولا تسند إليه بالتالي وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية «لأنه لا يقوم بأي دور بالنسبة للواقعة (حدث عمل وضع حالة) التي يدل عليها محمول الجملة ولا يسهم في تحديد الوجهة (Perspective) التي ينطلق منها في تقديم هذه الواقعة»².

1- أحمد المتوكل: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، ص 251.

2- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص، ص 161، 162.

يميز "هنغفلد" و"ماكنزي" بين المنادى الذي يسبق الخطاب والمنادى الذي يتخلله، حيث يقوم المنادى في الحالة الأولى بدور استدعاء انتباه المخاطب، وفي الحالة الثانية بدور التأشير إلى استمرار المتكلم في توجيه الخطاب إلى المخاطب كما يتبين من المقارنة بين التركيبين الآتيين:

• يا خالد، سيزورنا ضيوف نعزهم اليوم.

• سيزورنا ضيوف نعزهم، يا خالد، اليوم.¹

ونعيد في هذا العنصر تموقع المكونات بالنسبة للجمل العربية الفعلية والاسمية والرابطة (المشتملة على رابط من قبيل كان) على التوالي²:

• م²، م¹ م Φ ف فا (مف) (ص)، م³

$$\left. \begin{array}{c} \text{م ص} \\ \text{م س} \\ \text{م ظ} \end{array} \right\} \text{م}^2, \text{م}^1 \text{م} \Phi \text{فا} \\ \text{م ح} \quad \text{م}^3 \text{مف} \text{(ص)}$$

$$\left. \begin{array}{c} \text{م ص} \\ \text{م س} \\ \text{م ظ} \end{array} \right\} \text{م}^2, \text{م}^1 \text{م} \Phi \text{ط فا} \\ \text{م ح} \quad \text{م}^3 \text{مف} \text{(ص)}$$

أما فيما يتعلق بالموقع الذي يحتله المكون المنادى في الجملة فقد أبدى المتوكل الملاحظات التالية³:

- يشكل المنادى بالنسبة للحمل مكونا خارجيا شأنه شأن المبتدأ والذيل.

1- أحمد المتوكل: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، ص 105.

2- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 177.

3- المرجع نفسه، ص 179.

- يمكن أن يشكل المنادى بمفرده جملة قائمة الذات كما تدل عليه الجملتان:

• يا خالد!

• زيد!

- في حالة وروده مع الحمل يمكن أن يتصدر المكون المنادى الجملة كما يمكن أن يقع في آخرها (أي قبل الحمل وبعده):

• يا زيد، إنَّ الحرَّ شديدٌ.

• إنَّ الحرَّ شديدٌ يا زيد.

- يتقدم المكون المنادى على المبتدأ ويتأخر عن الذيل كما في الجملتين:

• يا زيد، أخوك، زاره عمرو.
منادى مبتدأ

• أبوه قادم، زيد، يا عمرو.
ذيل منادى

- يرد المنادى متصدرا للجملة أو واقعا في آخرها، غير أنه في الحالة الأولى يكون أكثر ورودا منه في الحالة الثانية.

وقد اقترح المتوكل بناء على هذه الملاحظات أن يضيف إلى الموقعين الخارجيين م² وم³، الموقع م⁴ الذي نخصه للمكون المنادى ومنه كانت البنيات الموقعية لأنماط الجمل الثلاثة (الفعلية والاسمية والرابطية) في اللغة العربية البنيات الآتية¹:

• م⁴، م²، م¹ م^Φ ف فا (مف) (ص)، م³

(مف) (ص)، م³ { م ص
م س م¹ م² م⁴ م^Φ فا
م ظ
م ح

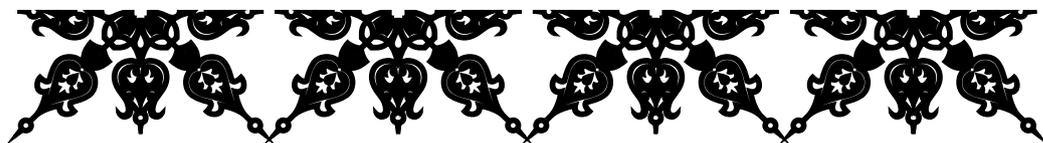
1- أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 180.

$$\begin{array}{c}
 \left. \begin{array}{l}
 \text{م ص} \\
 \text{م س} \\
 \text{م ظ}
 \end{array} \right\} \text{م}^1 \text{م}^2 \text{م}^4 \text{ط فا} \\
 \text{م}^3 \text{ (مف) (ص)، م}^3 \\
 \text{م ح}
 \end{array}$$

ومنه فالمكون المنادى يحتل موقعا من المواقع الخارجية، فرتبته رتبة غير محفوظة فأحيانا يكون متصدرا للجملة متقدما بذلك على كل من المبتدأ والحمل وهي الرتبة الأكثر ورودا غير أن هذا لا يمنع أن يقع آخر الجملة، وبذلك يكون متأخرا عن الذيل.



خاتمة



من خلال ما تم تناوله في هذا البحث نخلص إلى مجموعة من النتائج نوردها كالآتي:

1. إمكان قراءة-بمختلف أنواع القراءة- التراث النحوي العربي بمنظورات حديثة ومعاصرة وأثبتنا مدى انفتاح النحو العربي على أحدث النظريات اللسانية، ومنها: البنيوية والنظرية التوليدية التحويلية ونظرية النحو الوظيفي، وكل هذا إنما كان بفعل تكامل المنهج النحوي العربي الذي أخذ بكل الآليات البحثية التي أبرزتها المدارس اللسانية الحديثة، وقد رأينا تمثل النحاة للوصف وتوظيفهم لأنماط التحويل المختلفة، وكذا أخذهم بالمبدأ الوظيفي في تحليلهم لظاهرتي الإعراب والرتبة.
2. ليست قراءتنا لظاهرتي الإعراب والرتبة من منظور الدرس اللساني الحديث مجرد إسقاط لمفاهيم غربية على تراثنا النحوي بقدر ما هو مقارنة ومقاربة بين آليات التحليل، ومحاولة لتمييز نقاط القوة في كل منها، والإطلاع على جوانب الارتباك والتردد، لبناء منهج علمي يسعى إلى تطعيم الأسس المنهجية والعلمية للتراث النحوي بكل ما من شأنه أن يسهم أكثر في فهمه وتمثله.
3. المنظور الوظيفي للغة لم يكن يغيب عن القدامى وإن لم يتبلور في شكل نظرية أو رأي صريح واضح، كما هو عند المتوكل في اعتقادنا.
4. كان بحثنا كما نعتقد إضاءة لمكونات النحو العربي فهو في تقديرنا مازال يقبل القراءة وتحمل بذور انفتاحه على جملة مستجدات النظر النحوي واللساني عموماً.
5. توصل البحث إلى وجود ملامح مشتركة بين الموروث القديم وما يتوصل إليه الحديث، مما يعني أن التراث النحوي القديم عبارة عن منظومة متجددة تحمل مقومات استمرارها.
6. بالرغم من انتماء الفكرين إلى حقلين نظريين متباينين إلا أن هناك حوار مثمر قائم بين الفكر اللغوي العربي القديم والفكر اللساني الحديث.
7. يعتبر الإعراب خاصية من خصائص اللسان العربي وسمة من سماته المحددة لنظامه البارزة فيه، وهو ما أدى بالنحاة العرب إلى التركيز عليها بصورة كبيرة مقارنة لها بباقي

القرائن التي تسهم في أداء المعنى، وهذا بدوره كان مدخلا من مداخل اللسانيين العرب للنقد وأحيانا للطعن في منهج النحاة؛ تمام حسان مثلا من خلال تقديمه لنظرية تضافر القرائن تيسير النحو العربي وإبعاده عن التأويل والتفسير الذي اعتبره من صنيع النحاة. غير أن المحاولات التي قدمها ليس بركا وإنما هي إعادة لما جاء به النحاة القداماء من مقولات لغوية، ولكن بصيغة حدائثة معتمدا في ذلك على المدرسة الأنجليزية.

8. تمثل الحركة الإعرابية أداة طيعة تساعد المتكلم ليتسع في كلامه معبرا عما في نفسه من معان. وهو ما يُظهر اهتمام النحاة بضبط العلامة الإعرابية تأليفا أو تدريسا. هذا الاهتمام الزائد لا يعني جهل النحاة للقرائن الأخرى التي أخذت قسطا كبيرا من الدراسة في العصر الحديث.

9. ثمة تباين في آراء اللسانيين العرب المحدثين (الوصفيين) حول قضية الإعراب؛ رأي أنكر هذه المزية ودعا إلى إلغائها والاستغناء عنها ومنهم إبراهيم أنيس الذي اعتبرها قصة نسج خيوطها النحاة، وكذلك قاسم أمين الذي يرى أنه من وجوب إصلاح اللغة العربية التخلي عن الإعراب، وغيرهم كسلامة موسى وفؤاد حنا ترزي... وفريق آخر أقرّ هذه الأصالة ودلالاتها على المعنى أمثال إبراهيم السامرائي وصبحي صالح ومحمد حسن حسن جبل وغيرهم.

10. إغفال إبراهيم مصطفى لجملة من الوظائف التي تحققها الفتحة وكأنها ظواهر ليست من اللغة.

11. حاول النحويون التيسيريون تجديد النحو لتسهيل مهمة المتعلمين وقد دخلوا هذا التيسير من بوابة الإعراب بوصفه الأساس الذي يقوم عليه الدرس النحوي في اللغة العربية.

12. تعتبر محاولة تمام حسان أجراً محاولة مقارنة بمحاولة باقي اللسانيين العرب المحدثين، فالعلامة الإعرابية عنده تعتبر قرينة من بين القرائن التي تسهم في توضيح المعنى؛ بحيث لا يتوقف فهم المعنى عليها وحدها. لذلك لا ينبغي عنده الاكتفاء بإحدى

- هذه القرائن في تحليل دلالات التراكيب ولا تغلبه على سائرهما. غير أنه أغفل مدى بقاء الحركة الإعرابية دليلا على المعنى عندما تكون مبنية في أصل وضعها.
- 13.** تعتمد المبنيات في إعرابها على قرائن أخرى (كقرينة الرتبة)، في حين نجد العلامة الإعرابية في المعرب دليل على الموقع وهو ما يعني تعلق أركان الكلام بالمعنى لا باللفظ.
- 14.** لا يوجد مشروع متكامل لإعادة وصف نحو اللغة العربية بالنسبة للسانيين العرب الوصفيين وبظهر ذلك جليا من خلال الاضطراب والتشتت في التطبيق الذي وقع فيه الوصفيون بسبب سيطرة غاية التيسير على خطوات بحثهم، وكذلك عدم وجود مقارنة واضحة المعالم لوصف اللغة. في مقابل اللسانيين التوليديين والوظيفيين الذين كانت مقارباتهم واضحة الأسس النظرية والمنهجية.
- 15.** يرتبط مفهوم الرتبة بمفهوم التقديم والتأخير في تراثنا النحوي ارتباطا واضحا. وفي الوقت نفسه نجده أحد أبرز المرتكزات الأساسية في النظرية التوليدية التحويلية والذي يسمى التحويل، وقد أخضعت هذه النظرية هذا التحويل لشروط ومسوغات.
- 16.** انطلق النحويون العرب في دراستهم للرتبة من مفهوم الجملة والكلام وما يرتبط بهما من مفهوم الموضع والموقع، وهو ما سار عليه التوليديون في التحليل اللساني التوليدي.
- 17.** اختلفت النظرية التوليدية التحويلية عن النظرية النحوية القديمة في قضية العامل، فجعل تشومسكي وجود عاملين في الجملة أولهما: **الصرفة** والتي تسند الرفع للفاعل، و**الفعل** الذي يسند حالة النصب للمفعول بينما تقرّ النظرية النحوية العربية القديمة بوجود مفهوم واحد للعامل الذي يعمل في التركيب.
- 18.** تقرّ النظرية التوليدية التحويلية بأن مفهوم الإعراب يشمل جميع اللغات البشرية وليس مقصورا على اللغة العربية فقط، وهو ما يثبت سعي هذه النظرية إلى خلق نحو كلي يشمل جميع اللغات الطبيعية.

19. يعتبر الفاسي الفهري نمط اللغة العربية هو (ف فا فم) وهو عنده أصل الرتبة العربية مقدّما بذلك مجموعة من البراهين والحجج، غير أنّه لم يوفّق في بعضها كظاهرة التّطابق بين الفعل والفاعل، أما الرتبة (فا ف م) فقد اعتبرها بنية مفكّكة إلى اليمين.
20. كما ذهب خليل أحمد عمارة مذهب الفاسي الفهري في اعتباره أنّ البنية الأساس للجملة العربية هي من نمط (ف فا فم)، مقدّما كذلك تبريراته. وهي الرّؤية نفسها لميشال زكريا، غير أنّه يعتبر أنّ النمط (ف فا فم) ترتيب غير حر.
21. بخلاف اللّسانين التوليديين العرب الذين رأوا أن الجملة العربية من نمط (ف فا فم) نجد داود عبده يدافع عن صحة قوله بأنّ الجملة العربية يكون ترتيب عناصرها على شكل (فا ف م) من خلال طرحه لبعض التّصورات النّظرية والفكرية التي اعتمد عليها.
22. يُعتبر الإعراب في النّظرية التوليدية التحويلية وبالضبط عند تشومسكي سمة صرفية تمتلكها جميع اللّغات الطبيعية سواء تحقّقت هذه السمة بأخر الكلمة أم لم تتحقّق، عكس ما ذهب إليه الفاسي الفهري الذي يعتبر الإعراب لاصقة صرفية أي كلّ ما يطرأ على أواخر الكلمات من تغييرات إعرابية.
23. تحدث الفاسي الفهري عن حركات الإعراب الثلاثة (الرفع والنصب والجر) متجاهلا بذلك حركة السكون، وهو ما يعني عدم اكتمال وصفه للغة العربية العلمية التي يطمح إليها.
24. لقد بيّنا في بحثنا هذا أنّ النظرة التحويلية لم تكن مغيّبة في الدرس اللغوي العربي القديم، ولعلّ ما ذكره الجرجاني لضروب التقديم يُعدّ صورة دقيقة لما توصلت إليه النّظرية اللسانية (التوليدية التحويلية) حين تحدّثت عن الخفق والتّفكك.
25. لقد بيّنا في بحثنا هذا كيف تساعد الرتبة على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها، وذلك في حالة ما تعدّر تحديد المعنى النحوي بالعلامة الإعرابية أو لكون الكلمة من المبنيات التي تلزم حالة واحدة. لذلك كان ولا بد من الاستعانة ببعض القرائن التي تحدد المعنى ومن ضمن هذه القرائن قرينة الرتبة.

26. لاحظنا أن دراسة البلاغيين لظاهرة "التقديم والتأخير" تختلف عن دراسة النحويين للرتبة، ذلك أن دراسة التقديم والتأخير هي دراسة لأسلوب التركيب لا التركيب نفسه. لأنها تعتمد على حرية الرتبة حرية مطلقة أو ما يعرف بالرتبة غير المحفوظة، عكس الرتبة المحفوظة التي يختل التركيب باختلالها.

27. يمكن تصنيف نظرية النحو الوظيفي ضمن التيار التوافقي فهي تجمع بين دعاء التجديد ودعاة التمسك بالنظرية النحوية القديمة.

28. لا تأخذ نظرية النحو الوظيفي بمقولة الرتبة الأصلية والرتب الفرعية بل تعتبر كل البنيات رتبا مخالفة لبعضها البعض تتناسب مع المقام الذي وجدت فيه، عكس النظرية التوليدية التحويلية التي تُقَرُّ بوجود رتبة أصلية للغة وباقي البنيات هي رتب فرعية مرادفة للبنية الأصل عن طريق قواعد التحويل (التبئير، الخفق، والتفكيك).

29. لقد حاول المتوكل من خلال مشروعه أن يسقط نظريته على اللغة العربية، لكن الأمر أظنه أكثر من ذلك حتى أن الأمثلة التي وظفها هي أمثلة انتقائية، فنادرا ما نجده يستشهد بآية قرآنية أو حديث نبوي أو بيت شعري.

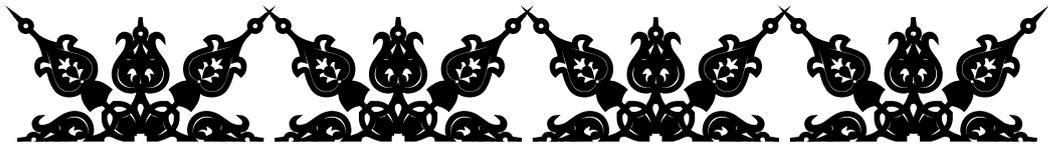
30. تتصافر الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية والوظائف التداولية في تحديد الحركات الإعرابية للمكونات في الجملة، وهو ما يعني إلغاء فرضية العامل كما هي في النظرية النحوية القديمة.

31. هناك نقاط توافق بين الدرس اللغوي العربي القديم ونظرية النحو الوظيفي، أبرزها:
- يأخذ المكون المنادى الحالة الإعرابية النصب إذا كان مفردا نكرة غير مقصودة، أو مضافا، أو مشبها به، أما إذا كان المكون المنادى مفردا معرفة أو نكرة مقصودة فإنه يبنى على ما كان يرفع به. غير أن الاختلاف بين النظريتين هو أن المنادى في الدرس اللغوي العربي القديم ينصب بفعل العامل أي أن النحاة يقدرون فعلا لنصب المنادى، في حين نجد المكون المنادى في النحو الوظيفي ينصب بمقتضى وظيفته التداولية.

- يأخذ الذّيل الحالة الإعرابية الرفع في نظرية النحو الوظيفي وهو ما يتقاطع تقاطعا كبيرا مع مفهوم البديل في الدرس اللغوي العربي القديم.
- يأخذ المكوّن المبتدأ في النحو الوظيفي الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى الوظيفة التداولية وهو ما يتفق مع الدرس اللغوي العربي القديم، غير أن رفع المبتدأ عند النحاة القداماء هو الابتداء وهو مذهب البصريين جميعا.
- يحتل المكون المبتدأ موقع الصدر في نظرية النحو الوظيفي كما يحتل الموقع نفسه في النظرية النحوية العربية القديمة.

32. يختلف إعراب الفاعل في الدرس اللغوي العربي القديم عن النحو الوظيفي فلا يقبل الفاعل في النظرية النحوية القديمة إلا حالة الرفع دون أن يتقدّم على معموله، في حين نجد الفاعل في النحو الوظيفي يأخذ الحالة الإعرابية الرفع إضافة إلى الجرّ (الحالة الإعرابية البنيوية) مع إمكانية تصدره الجملة وأخذه للوظيفة التداولية المحور.

وفي الختام أقول: أنّ هذه الدراسة لا تدّعي تقديم جديد أو استيفاء الموضوع حقه، بل هي خطوة تحتاج إلى خطوات كثيرة، كما تحتاج إلى التكملة والتفصيل والتقويم. وآخر الدعوى أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.



قائمة المصادر والمراجع



القرآن الكريم برواية حفص.

أولاً- المصادر والمراجع:

1. إبراهيم السامرائي: العربية تواجه العصر، دار الجاحظ، بغداد، الجمهورية العراقية، د ط، 1982.
2. _____: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط03، 1983.
3. _____: المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، عمان، الأردن، ط01، 1987.
4. _____: فقه اللّغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط03، 1983.
5. إبراهيم الكعك: اللسانيات النسقية الوظيفية ونحو اللغة العربية، مطابع الرباط، المغرب، ط01، 2018.
6. إبراهيم أنيس: في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، د ط، 2002.
7. _____: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط06، 1978.
8. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، د ط، 2014.
9. ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدين): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان، د ط، 1990.
10. أحمد الشايب: الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، مكتبة النهضة المصرية. القاهرة، مصر، ط08، 1991.
11. أحمد المتوكل: التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2005.
12. _____: اللسانيات الوظيفية المقارنة، دراسة في التتميط والتطور، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2012.
13. _____: اللسانيات الوظيفية مدخل نظري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط02، 2010.
14. _____: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2006.
15. _____: الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1985.

16. _____: الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، د ط، د ت.
17. _____: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1986.
18. _____: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب، د ط، 1995.
19. _____: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية الخطاب من الجملة إلى النص، دار الأمان، الرباط، المغرب، د ط، 2001.
20. _____: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية بنية المكونات أو التمثيل الصرفي-التركيب، دار الأمان، الرباط، المغرب، د ط، د ت.
21. _____: مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2009.
22. _____: من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفة المفعول في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1987.
23. أحمد بن الأمين الشنقيطي: الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
24. أحمد بن يوسف: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سوريا، د ط، د ت.
25. أحمد حساني: مباحث في اللسانيات، منشورات كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ط2، 2013.
26. أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 1994.
27. _____: منهج البحث اللغوي، دار النشر، ط1، 1997.
28. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 2008.
29. أحمد مطلوب: أساليب بلاغية-الفصاحة-البلاغة-المعاني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980.

30. _____: البلاغة عند السكاكي، مكتبة النهضة، بغداد، العراق، ط01، 1964.
31. _____: بحوث لغوية، دار الفكر، عمان، الأردن، ط01، 1987.
32. أحمد مومن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط02، 2005.
33. إدريس بن الحسن العلمي: في اللغة، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2001.
34. أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
35. الإستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: يحي بشير مصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر، المملكة العربية السعودية، ط01، 1996.
36. _____: شرح شافية ابن الحاجب، شرح: عبد القادر البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، 1982.
37. أبو الأصبع المصري: تحرير التعبير في صناعة الشعر و النثر وبيان إعجاز القرآن، تح: حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، الجمهورية العربية المتحدة، د ط، د ت.
38. الألويسي (شهاب الدين أبي الثناء محمود بن عبد الله): روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح: ماهر حبوش، مؤسسة الرسالة، د ط، د ت.
39. إميل بديع يعقوب: موسوعة علوم اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2006.
40. أمين سعيد: شرح ديوان عنتر بن شداد، المطبعة الغربية، مصر، د ط، د ت.
41. ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد): أسرار العربية، تح: محمد مهجة البيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق، سوريا، د ط، د ت.
42. _____: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 2007.
43. _____: البيان في غريب إعراب القرآن، تح: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط02، 2006.

44. أنيس فريحة: نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
45. إيناس عبد براك بشأن الحدراوي: أثر القرائن العلائقية في اتساق النص في نهج البلاغة، خطب الحروب أنموذجاً، مؤسسة علوم نهم البلاغة، كربلاء، العراق، ط01، 2017.
46. الباقولي (أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني): كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، تح: محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، د ط، د ت.
47. بتول قاسم ناصر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط01، 1999.
48. برهان الدّين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد السفاقي: المجيد في إعراب القرآن المجيد، تح: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط01، 1430هـ.
49. بهاء الدين السبكي: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط01، 2003.
50. التبريزي والبطلبيوسي والخورزمي: شروح سقط الزند، تح: مصطفى السقا وآخرون، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، ط03، 1945.
51. النقتازاني(سعد الدين مسعود بن عمر): المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط03، 2013.
52. تمام حسان: البيان في روائع القرآن - دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 1993.
53. _____: التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، سلسلة دراسات في تعليم اللغة العربية، مكة المكرمة، د ط، 1984.
54. _____: الخلاصة النحوية، عالم الكتب، مصر، ط01، 2000.
55. _____: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، د ط، 1994.
56. _____: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط04، 2000.
57. _____: مقالات في اللغة والأدب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 2006.
58. _____: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، القاهرة، مصر، د ط، 1979.

59. توفيق بن عمر بلطه جي: كيف نتعلم الإعراب، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط02، 2002.
60. توفيق قريرة: اللسانيات في دوحة العربية، الدار التونسية للكتاب، تونس، ط01، 2016.
61. ثعالبي (عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور): فقه اللّغة، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، لبنان، د ط، 1885.
62. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): كتاب الحيوان، تح: عبد السلام محمد هارون، ط02، 1965.
63. جبر ضومط: الخواطر الحسان في المعاني والبيان، مطبعة الهلال، مصر، دط، 1896.
64. الجرجاني(أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد): المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، الجمهورية العربية العراقية، دط، 1982.
65. _____: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تعليق: محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط03، 1366هـ.
66. _____: دلائل الإعجاز، تعليق:أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، د ط، د ت.
67. أبو جعفر النحاس (أحمد بن محمد بن إسماعيل): إعراب القرآن، تح: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، ط02، 1985.
68. جلال الدين السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط01، 2008.
69. _____: الأشباه والنظائر في النحو، تح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
70. _____: الفرائد الجديدة ومعه كتاب: المواهب الحميدة لعبد الكريم المدرس، تح: عبد الكريم المدرس، وزارة الأوقاف، التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، دط، دت.
71. _____: المزهرة في علوم اللغة وأنواعها، شرح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط03، د ت.
72. _____: شرح شواهد المغني، تعليق: محمد محمود، لجنة التراث العربي، د ط، د ت.

73. _____: شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، ومعه حلة اللب المصون على الجوهر المكنون، أحمد الدمنهوري، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، دت.
74. _____: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبط: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان، ط01، 1988.
75. _____: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العال سالم مكرم، عبد السلام محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، 1992.
76. جميل علّوش: الإعراب والبناء، دراسة في نظرية النحو العربي، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط01، 2002.
77. جنان التميمي: النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي، لبنان، ط01، 2013.
78. ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، مصر، د ط، د ت.
79. _____: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل النجدي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، د ط، 1994.
80. _____: المنصف-شرح ابن جني لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني، تح: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط01، 1954.
81. _____: سر صناعة الإعراب، دار القلم، دمشق، سوريا، ط02، 1993.
82. أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تعليق: حسين بن فيض الله الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، اليمن، ط01، 1994.
83. حازم علي كمال الدين: دراسة في قواعد النحو العربي في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الآداب، مصر، د ط، 1994.
84. حافظ إسماعيلي علوي: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط01، 2009.
85. _____: امحمد الملاح: قضايا إستمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط01، 2009.
86. _____: وليد أحمد العناتي: أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، حصيلة نصف قرن من اللسانيات في الثقافة العربية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2009.

87. ابن حجر العسقلاني (أحمد بن علي): فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة السلفية، الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت.
88. _____: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الرسالة العالمية، دمشق، سوريا، ط01، 2013.
89. ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد): الإحكام في أصول الأحكام، تقديم: إحسان عباس، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
90. حسام البهنساوي: التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط01، 2004.
91. _____: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث في مجالين مفهوم اللغة والدراسات النحوية_ مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، د ط، 1994.
92. حسن السندوبي، أسامة صلاح الدين: شرح ديوان امرؤ القيس، دار إحياء العلوم، لبنان، ط01، 1990.
93. حسن خميس الملقح: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط01، 2001.
94. أبو الحسن سعيد بن مسعدة: معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط01، 1990.
95. حسن عون: اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رؤبال خلف، 1952.
96. أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى بن يوسف: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط01، 1955.
97. الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان: الحجة في القراءات السبع، تح: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط03، 1979.
98. حسين رفعت حسين: الموقعية في النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 2005.
99. حسين منصور الشيخ: الإعراب المحلي للمفردات النحوية، دار الفارس، الأردن، ط01، 2009.

100. حلمي خليل: العربية وعلم اللّغة البنيوي دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، د ط، 1996.
101. حمزة بن قبلان المزيني: مراجعات لسانية، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، د ط، 1420هـ.
102. عبد الحميد السيد: دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربية- التراكيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد، عمان، الأردن، ط01، 2004.
103. أبو حيان الأندلسي(محمد بن يوسف): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، د ط، د ت.
104. _____: البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 2010.
105. _____: البحر المحيط في التفسير، مراجعة: عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 2010.
106. _____: التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، سوريا، د ط، د ت.
107. _____: تفسير البحر المحيط، تح: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1993.
108. خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2000.
109. ابن الخباز (أحمد بن الحسين): توجيه اللمع-شرح كتاب اللمع، تح: فايز زكي محمد دياب، دار السلام القاهرة، مصر، ط02، 2007.
110. خديجة الحديثي: المدارس النحوية، دار الأمل، اربد، الأردن، ط03، مدققة ومنقحة، 2001.
111. ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد): المرتجل في شرح الجمل، تح: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، سوريا ط08، 1983.
112. الخطيب القزويني (جلال الدين أبو عبد الله): الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبدیع، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط01، 2003.

113. _____: الإيضاح في علوم البلاغة، تعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط3، 1993.
114. ابن خلدون (عبد الرحمان محمد المقدمة، تح: عبد السلام الشداوي، منتدى مكتبة الإسكندرية، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2005.
115. _____: مقدمة ابن خلدون، تح: علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، مصر، ط07، 2014.
116. خليفة بوجادي: في اللسانيات التداولية مع محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، بيت الحكمة، ط01، 2009.
117. خليل أحمد عمارة: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي، بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، دار وائل، عمان، الأردن، ط01، 2004.
118. _____: في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة، السعودية، ط01، 1984.
119. الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجمل في النحو، تح: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط01، 1985.
120. الخوارزمي (القاسم بن حسين بن محمد): التخمير، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، العربية السعودية، دط، دت.
121. _____: شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير)، تح: عبد الرحمان بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1990.
122. أبو الخير محمد بن محمد: النشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.
123. ديوان المتبني، دار بيروت، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1983.
124. ديوان النمر بن تولى العكلي، تح: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط01، 2000.
125. أبو الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي: البسيط في شرح جمل الزجاجي، تح: عياد بن عيد الثبيني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1986.
126. عبد الرحمان بدوي: موسوعة المستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط03، 1993.

127. عبد الرحمان محمد أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، الكويت، ط1، د. ت.
128. عبد الرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، 2012.
129. ابن رشد القرطبي (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد): بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط06، 1982.
130. رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، مصر، ط03، 1997.
131. _____: بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، مصر، ط01، 1982.
132. _____: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط06، 1999.
133. رياض عثمان: العربية بين السليقة والتععيد - دراسة لسانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، د. ت.
134. الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن): طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط02، د. ت.
135. الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم السري): إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، د. ت.
136. الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، لبنان، ط3، 1979.
137. أبو زرعة عبد الرحمان بن محمد بن زنجلة: حجة القراءات، تح: السعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط05، 1997.
138. الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله): البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، مصر، ط03، 1984.
139. بن زروق نصر الدين: محاضرات في اللسانيات العامة، مؤسسة كنوز الحكمة، الأبيار، الجزائر، ط1، 2011.
140. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر): أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط01، 1998.
141. _____: الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط01، 1998.

142. _____: المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 01، 2004.
143. ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل): الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 03، 1996.
144. _____: الموجز في النحو، دار السلام، القاهرة، مصر، 2018.
145. سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، د ط، 1987.
146. أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 01، 2008.
147. سعيد جازم الزبيدي: القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 01، 1997.
148. أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك: الأصمعيات، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون، بيروت، لبنان، ط5، 05، د ت.
149. السعيد محمد بدوي: مستويات العربية المعاصرة في مصر، دار المعارف، القاهرة، مصر، د ط، د ت.
150. السكاكي (أبو يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي): مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 02، 1987.
151. ابن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه: أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، د ط، د ت.
152. عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، د ط، 1986.
153. _____: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 01، 2010.
154. سلامة موسى: البلاغة العصرية واللغة العربية، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، د ط، 2012.
155. سلمان عباس عيد: تقويم الفكر النحوي عند اللسانيين العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 01، 2016.
156. سليمان فياض: النحو العصري-دليل مبسط لقواعد اللغة العربية، مركز الأهرام، مصر، د ط، د ت.

157. سمير شريف إستيتية: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 01، 2003.
158. السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمان بن عبد الله): نتائج الفكر في النَّحو، تح: عادل أحمد عبد الموجود. علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 01، 1992.
159. سيوييه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 03، 1988.
160. السيرافي: شرح كتاب سيوييه، تح: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 01، 2008.
161. ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله): أسباب حدوث الحروف، تح: محمد حسان الطيان، يحي سير علم، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ط، د ت.
162. الشاطبي (أبو إسحاق إبراهيم بن موسى): المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: عياد بن عيد الثبتي، معهد البحوث العلمية وإرجاء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 01، 2007.
163. شريف الشوباشي: لتحيا اللغة العربية يسقط سيوييه، مؤسسة هنداوي، 2017.
164. شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 01، 2004.
165. شمس الدين أحمد بن سليمان (ابن كمال باشا): أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر، ط2، 02، 2002.
166. شمس الدين الرحالي: الكلام والإعراب - متسابقين بالرتبة الذهنية، الدار التونسية، تونس، ط1، 01، 2017.
167. شوقي ضيف: البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، الإسكندرية، مصر، ط9، 09، د ت.
168. _____: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط7، 7، د ت.
169. _____: تجديد النحو، دار المعارف، بيروت، لبنان، ط6، 06، 2013.
170. الشوكاني (محمد بن علي بن محمد): فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراسة من علم التفسير، مراجعة: يوسف الغوش، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط4، 04، 2007.

171. الشيرازي (ناصر الدين عبد الله عمر بن محمد): حاشية القونوي ومعه حاشية ابن التمجيد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2001.
172. صالح سليم الفاخري: تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات، عصى للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، دط، 1996.
173. الصبان (محمد بن علي): حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، د ط، د ت.
174. صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط03، 2009.
175. صلاح الدين خليل بن كيكلي العلائي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تح: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الأردن، ط01، 1990.
176. الصيمري (أبو محمد عبد الله ابن علي ابن إسحاق): التبصرة والتذكرة، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ط01، 1982.
177. الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير): تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل القرآن، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط02، د ت.
178. عبد العال سالم مكرم: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، مؤسسة الصباح، الكويت، ط02، 1978.
179. عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط03، د ت.
180. عباس محمود العقاد: أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، د ط، 2012.
181. _____: اللغة الشاعرة، مؤسسة هنداوي، القاهرة، مصر، دط، 2012.
182. عبده الراجحي: التطبيق النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط02، 2000.
183. _____: النحو العربي والدّرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان. د ط، 1979.
184. أبو عبيدة معمر بن المثنى: مجاز القرآن، تعليق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، مصر، د ط، د ت.
185. عز الدين مجدوب: المنوال النحوي، دار محمد علي الحامي، سوسة، تونس، د ط، 1998.

186. عزمي محمد عيال سلمان: حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، دار الحامد، عمان. الأردن، ط01، 2011.
187. عبد العزيز بن إبراهيم العصيلي: علم اللغة النفسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط01، 2006.
188. عبد العزيز عبده أبو عبد الله: المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ليبيا، ط01، 1982.
189. عصام نور الدين: علم الأصوات اللغوية- الفونيتيكا، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط01، 1992.
190. ابن عصفور (علي بن مؤمن): المقرب، تح: أحمد عبد الستار الجواربي، عبد الله الجوزي، المساهم، ط01، 1972.
191. _____: ضرائر الشعر، تح: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، دب، ط01، 1980.
192. عطا محمد محمود موسى: مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، دار الإسرائ، عمان، الأردن، ط01، 2002.
193. ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله): شرح ابن عقيل على الألفية، ومعه كتاب: منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20، 1980.
194. عكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين): التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البخاري، عيسى البابي الحلبي، دط، دت.
195. _____: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح: عبد الرحمان بن سليمان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1986.
196. _____: مسائل خلافية في النحو، تح: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، مصر، ط03، 2007.
197. _____: اللباب في علل البناء والإعراب، تح: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة. مصر، ط01، 2009.
198. علي أبو المكارم: الجملة الاسمية، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط01، 2007.

199. _____: الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، مصر، ط01، 2007.
200. علي آيت أوشان: اللسانيات والبيداغوجيا نموذج النحو الوظيفي الأسس المعرفية والديداكتيكية دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1998.
201. علي بن سليمان الحيدرة: كشف المشكل في النحو، تح: هادي عزيمة مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق، ط01، 1984.
202. علي عبد الواحد وافي: فقه اللغة، نهضة مصر، مصر، ط03، 2000.
203. أبو عمرو الشيباني: ديوان أبي تهبل الجمحي، تح: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة النجف الأشرف، العراق، ط01، 1972.
204. أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني: التحديد في الإتيان والتجويد، تح: غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، الأردن، ط01، 2000.
205. غادة أحمد التواب: التقديم والتأخير في المثل العربي، وزارة الثقافة، عمان، الأردن، د ط، 2010.
206. ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا): الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، المكتبة السلفية، القاهرة، مصر، د ط، 1910.
207. فاضل صالح السامرائي: معاني النحو، دار الفكر، عمان، الأردن، ط01، 2000.
208. _____: التعبير القرآني، دار عمار، عمان، الأردن، ط04، 2006.
209. _____: الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، الأردن، ط02، 2007.
210. _____: الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط01، 2000.
211. فاضل مصطفى الساقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، د ط، 1977.
212. الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان): معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط03، 1983.
213. أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني: مجمع الأمثال، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الفتح المحمدية، د ط، 1955.
214. فؤاد حنا ترزي: في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

215. عبد القادر الفاسي الفهري: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 1990.
216. _____: اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط03، 1993.
217. _____: المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط02، 1990.
218. عبد القادر المهيري: نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1993.
219. عبد القادر بن عمر البغدادي: خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط04، 1997.
220. _____: شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف رفاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط02، 1988.
221. عبد القادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 1998.
222. _____: المختصر في تاريخ البلاغة، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 2001.
223. عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية، عمان، الأردن، د ط، 1998.
224. القرطبي (محمد بن أحمد بن أبي بكر): الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، محمد رضوان عرقوسي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط01، 2006.
225. ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب): بدائع التفسير، جمعه: يسري السيد محمد، دار ابن الجوزي، الرياض، السعودية، ط01، 1427هـ.
226. _____: بدائع الفوائد، تح: علي بن محمد العمران، دار علم الفوائد، د ب، د ط، د ت.
227. عبد الكريم محمود يوسف: أسلوب الاستفهام في القرآن الكريم غرضه، إعرابه، مكتبة الغزالي، دمشق، سوريا، ط01، 2000.
228. كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 2000.

229. عبد اللطيف محمد الخطيب: ابن يعيش وشرح المفصل، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، دط، دت.
230. لطيفة إبراهيم النجار: دور البنية المصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيها، دار البشير، عمان. الأردن، د ط، 1993.
231. أبو عبد الله إبراهيم بن عرفة الأزدي: ديوان سحيم عبد بني الحساس، تح: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، د ط، 1950.
232. أبو عبد الله الحسين بن أحمد الزوزني: شرح المعلقات السبع، تقديم: عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط02، 2004.
233. عبد الله بن حمد المنصور: مشكل القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط01، 1426هـ.
234. أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن الموصلي: كنز المعاني في شرح حزر الأمان، تح: محمد إبراهيم المشهداني، دار البركة، دمشق، سوريا، ط01، 2012.
235. عبد الله يحيى الشعبي: شرح شواهد الكواكب الدرية، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان. ط01، 1990.
236. مازن المبارك: نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، 1979.
237. المازني (علي بن أحمد بن علي): نحو المازني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط01، 2008.
238. مالقي (أحمد بن عبد النور): وصف المباني في شرح حروف المعاني، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، د ط، دت.
239. ابن مالك (جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله): تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المطبعة الميرية، ط01، 1319هـ.
240. _____: شرح الكافية الشافية: تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، المملكة العربية السعودية، دط، دت.
241. _____: شرح الكافية الشافية، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط01، 2000.

242. _____: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تح: عدنان عبد الرحمان الدوري، مطبعة العاني، بغداد، العراق، د ط، 1977.
243. _____: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصّحيح، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، د ط، دت.
244. _____: متن الألفية، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، د ط، دت.
245. _____: شرح التسهيل، تح: عبد الرحمان السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، جيزة، مصر، ط01، 1990.
246. المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، ط03، 1994.
247. مجيد خير الله الزامل: علّة أمن اللّبس في اللّغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2014.
248. محمد إبراهيم البنّا: الإعراب سمة العربية الفصحى، دار الإصلاح، د ب، دت، د ط.
249. محمد إبراهيم محمد مصطفى: القيمة الدلالية لحركات الإعراب بين القدماء والمحدثين، دار الكلمة، د ب، ط01، 2012.
250. محمد أسعد النادري: فقه اللغة مناهله ومسائله، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 2009.
251. _____: كتاب في قواعد النحو والصرف، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط02، 1997.
252. _____: نحو اللغة العربية، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ، ط02، 1997.
253. محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، ط03، دت.
254. محمد الأوراغي: الوسائط اللغوية، دار الأمان، الرباط، المغرب، ط01، 2001.
255. محمد الخضري: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط01، 2003.
256. محمد الرازي فخر الدين: تفسير الفخر الرازي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط01، 1981.
257. محمد الرحالي: تركيب اللّغة العربية مقارنة نظرية جديدة، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2003.

258. محمد الطاهر بن عاشور: تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.
259. محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط02، د ت.
260. محمد بن عبد المطلب: البلاغة العربية قراءة أخرى، لونجمان، الجيزة، مصر، ط02، 2007.
261. محمد حسن حسن جبل: دفاع عن القرآن الكريم، البربري للطباعة الحديثة، بسيون، مصر، ط02، 2000.
262. محمد حسين أبو موسى: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، د ت.
263. محمد حسين مغالسة: النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط03، 1997.
264. محمد حماسة عبد اللطيف: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، د ت
265. _____: النحو والدلالة -مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، ط01، 2000.
266. _____: لغة الشعر في الضرورة الشعرية، دار الشروق، مصر، ط01، 1996.
267. محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب، ط02، 1983.
268. محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط.
269. محمد عبد العزيز عبد الدايم: النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام، مصر، ط01، 2006.
270. محمد علي التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحدوح مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط01، 1996.
271. محمد عمارة: قاسم أمين الأعمال الكاملة، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط02، د ت.
272. محمد لخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة دار الفتح، دمشق، سوريا، ط02، 1960.
273. محمد محمد أبو موسى: خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، مكتبة وهبية، القاهرة، مصر، ط04، 1996.
274. محمد محمد داود: الصوائت والمعنى في العربية-دراسة دلالية ومعجم، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 2001.

275. محمد محمد يونس علي: مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 01، 2004.
276. أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي: مشكل إعراب القرآن، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 02، 1984.
277. محمود أبو زيد: أعلام الفكر الاجتماعي والأنثروبولوجي الغربي المعاصر، دار غريب، القاهرة، مصر، د ط، 2007.
278. محمود السعران: علم اللغة-مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
279. محمود السيد شيخون: أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم، دار الهداية، القاهرة، مصر د ط. د ت.
280. محمود عكاشة: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، دار للجامعات، مصر، ط1، 01، 2011.
281. المرادي (أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم): الجني الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 01، 1992.
282. المرادي المعروف بابن أم قاسم: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 01، 2001.
283. مساعد بن سلمان بن ناصر الطيار: أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ط2، 02، 1423هـ.
284. مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، دار الطليعة، بيروت لبنان، ط1، 01، 2005.
285. مصطفى صادق الرافعي: تاريخ آداب العرب، مكتبة الإيمان المنصورة، مصر، د ط، د ت.
286. مصطفى غلفان وآخرون: اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي، مفاهيم وأمثلة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 01، 2010.
287. مصطفى غلفان: اللسانيات البنوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي، ليبيا، ط1، 01، 2013.
288. مصطفى مندور: اللغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، د ط، د ت.

289. مصلح الدين مصطفى بن إبراهيم الرومي الحنفي: حاشية ابن التمجيد، ضبط: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2001.
290. ممدوح عبد الرحمن الرمالي: الإعراب والمدخل النحوي لتحليل النصوص، د. دار النشر، د ط، د ت.
291. منذر عياشي: قضايا لسانية وحضارية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ط01، 1991.
292. مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط02، 1986.
293. _____: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط02، 1958.
294. ميشال زكريا: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط02، 1986.
295. _____: الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط02، 1986.
296. _____: قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط01، 1993.
297. نادية رمضان النجار: القرائن بين اللغويين والأصوليين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط01، 2015.
298. نجم الدين قادر كريم الزنكي: نظرية السياق دراسة أصولية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، 2006.
299. نجيب العقيقي: المستشرقون، دار المعارف، مصر، ط03، 1964.
300. نسيم الحلو: ديوان الأدب في نوادر شعراء العرب، تح: أحمد سيد حامد آل برجل، مكتبة المشارق د ط، د ت.
301. نعمان عبد الحميد بوقرة: اللسانيات العامة الميسرة- نظريات وتطبيقات من العربية، دار المتنبى، العربية السعودية، د ط، 1436هـ.
302. نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط01، 1996.

303. عبد الهادي الفضلي: دراسات في الإعراب، تهامة للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية، ط01، 1984.
304. ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.
305. _____: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث اللغوي، بيروت، لبنان، ط01، 2001.
306. _____: شرح قطر الندى وبل الصدى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط04، 2004.
307. _____: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 1991.
308. هيفاء جدّة السعفي: الفاعلية في اللسانيات مقارنة الفاسي الفهري، عالم الكتب الحديث، إريد، الأردن، ط01، 2014.
309. وليد محمد السراقي: الألسنية: مفهوما، مبانيها المعرفية ومدارسها، المركز الإسلامي للدراسات الإستراتيجية، بيروت، لبنان، ط01، 2019.
310. عبد الوهاب حمودة: القراءات واللهجات، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط01، 1948.
311. ياسين بن زين الدين العليمي: حاشية يس من شرح التصريح على التوضيح، المطبعة الأزهرية، مصر، ط02، 1325هـ.
312. يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مطبعة المقطف، مصر، 1222هـ.
313. ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي): شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2001.
314. _____: شرح المفصل، الطباعة المنيرية، د ط، د ت.

ثانيا - الكتب المترجمة:

1. برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانطي، القاهرة ، مصر ، ط2، 1994.
2. بريجيت هبارتشت: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى نعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، ط01، 2004.
3. تيرنسموور، وكريستين كارلنغ: فهم اللّغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي، تر: حامد حسين الحجاج، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط01، 1998.
4. جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط01، 1985.
5. جين إتشسن: اللسانيات مقدمة إلى المقدمات، تر: عبد الكريم محمد جبل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، ط01، 2016.
6. رومان ياكبسون: الاتجاهات الأساسية في علم اللّغة، تر: علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي المغربي، الدار البيضاء، المغرب، ط01، 2002.
7. فردينان دي سوسير: علم اللغة العام، تر: يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، العراق، د ط، د ت.
8. فندريس ج: اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، د ط، 2014.
9. كارل بروكلمان: فقه اللغات السامية، تر: رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، المملكة العربية السعودية، د ط 1977.
10. نوعم تشومسكي: اللغة والمسؤولية، تر: هشام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط02، 2005.
11. يوهان فك: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تر: عبد الحلیم البحار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2014.

ثالثاً - المجلات والدوريات:

1. أحمد علم الدين الجندي: علامات الإعراب بين النظر والتطبيق، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ع02، 1984.
2. _____: في الإعراب ومشكلاته، مجلة اللغة العربية بالقاهرة، مصر، ج46، 1980.

3. بلقاسم دفة: العلامة الإعرابية بين الشكل والوظيفة لدى اللغويين العرب القدامى، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع02-03، 2008.
4. _____: النحو العربي بين التقليد والمناهج اللسانية الحديثة، الأثر مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ع05، مارس 2006.
5. تمام حسان: القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، مج11، ج01.
6. _____: اللغة العربية والحدائث، مجلة النقد الأدبي- فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مج04، ع03، 1984.
7. _____: تعليم النحو بين النظرية والتطبيق، مجلة المناهل، وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، ع07، 1976.
8. جاسم علي جاسم: تأثير الخليل بن أحمد الفراهيدي والجرجاني في نظرية تشومسكي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ع116، 2009.
9. جزاء محمد المصاورة، أحمد سليمان البطوش: مواضع انتفاء دلالة العلامات الإعرابية على المعنى، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، العدد 111_28.
10. جلول تهامي: التراث النحوي واللسانيات، مجلة الباحث، المجلد 11، العدد 01، 2019.
11. جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، مجلة الفكر العربي، العدد 08 و09 يناير، مارس، 1979.
12. جي بي ثورن: القواعد التوليدية والتحليل الأسلوبي، مقال منشور ضمن كتاب: اللغة والخطاب الأدبي، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط01، 1993.
13. عبد الحميد عبد الواحد، بين النحو العربي واللسانيات الحديثة، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، مركز جيل البحث العلمي، لبنان، ع04، ديسمبر 2014.
14. حيدر جبار عيدان، ضرغام علي محسن: النحو الوصفي بين الدكتور مهدي المخزومي والدكتور تمام حسان دراسة في موارد الاتفاق والاختلاف بينهما، مجلة آداب الكوفة، العراق، مج05، ع14، 2012.
15. خالد عثمان يوسف: مورفيمات اللغة العربية ترتيبها وتنظيمها في الدرس اللغوي العربي، مجلة العربية للناطقين بغيرها، الخرطوم، السودان، ع06، 2008.

16. خليل أحمد عمايرة: رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية على ضوء علم اللغة المعاصر، بحث ضمن كتاب: المسافة بين التنظير النحوي والتطبيق اللغوي-بحوث في التفكير النحوي والتحليل اللغوي، خليل أحمد عمايرة، وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 01، 2004.
17. داود عبده: البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، لبنان، ع31، 1983.
18. عبد الرحيم عزاب: بحث في آليات الخطاب اللغوي في القرآن الكريم - جمالية التقديم والتأخير نموذجاً- بحث منشور في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي-تبسة، جانفي 2008، ع03.
19. رزيق بوزغاية: التحليل المورفيمي للغة العربية- دراسة نقدية، مجلة اللسانيات، الجزائر، ع24، 2017.
20. رشيد بلحبيب: أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي، مجلة اللسان العربي، ع45، يناير 1998، الرباط، المغرب.
21. رشيد عبد الرحمن العبيدي: الألسنية المعاصرة والعربية، مجلة الذخائر، العدد الأول، 2000.
22. رياض بن حسين الخوام: نظرية العامل في النحو العربي تقعيد وتطبيق، منشورات مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، جامعة أم القرى، د ط، 2014.
23. عاشور بن لطرش: الإعراب والعامل عند الرضي الاسترأبادي في شرحه للكافية، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ع22، 2017.
24. عبد القادر مرعي الخليل: الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، مؤتة للبحوث والدراسات، الأردن، مج07، ع01، 1992.
25. عبد العزيز العماري: مفهوم الرتبة بين القديم والحديث، مجلة مكناسة، ع02، يناير 1987، مكناس، المغرب.
26. عبد القادر الفاسي الفهري: ملاحظات حول البحث في التركيب العربي، ضمن كتاب: تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط01، 1991.
27. لبانة مشوح: اللسانيات في التراث اللغوي العربي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا، حزيران، مج86، ج02، 2010.

28. عبد الله الجهاد: نهاد الموسيقى والمنهج اللساني المعاصر، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث نموذجًا بحث منشور في كتاب- آفاق اللسانيات- دراسات- مراجعات- شهادات تكريماً للأستاذ الدكتور نهاد الموسيقى: إبراهيم أبو هشيش وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط01، مارس 2011.
29. ليث قابل عبيد الوائلي، سلام موجد خلخال الزبيدي: مفهوم الإعراب في كتاب سيبويه دراسة في تحليل الكلام وارتباطه بالمعنى، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة بالنجف الأشرف، مج01، ع41، 1997.
30. محمد بن علي محمد العمري: أداء الكلام وعلاقته بالمعنى والإعراب، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، مكة المكرمة، الجمهورية العربية السعودية، ع03، 2010.
31. محمد بودية: مفهوم الوظيفة عند أحمد المتوكل وسيمون ديك- قراءة في نموذج النحو الوظيفي، مجلة كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع12، جانفي 2013.
32. محمد خان: أصول النحو العربي، مطبعة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012.
33. محمد صالح شريف عسكري: العربية ومكانتها بين اللغات السامية؛ دراسة وتقييم، مجلة إضاءات نقدية، (فصلية محكمة)، السنة الثالثة، ع09، 2013.
34. محمد عبد المطلب: النحو بين عبد القاهر وتشومسكي، فصول، مجلة النقد الأدبي، مج05، ع01 و02.
35. محمد كامل حسين: النحو المعقول، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مصر، ج27، 1971.
36. مرتضى جواد باقر: مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، جامعة الدول العربية، ع34، 1990.
37. مسعود صحراوي: المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، جامعة الأغواط، الجزائر، مج05، ع01، أبريل 2003.
38. نور الدين مهري: دلالة الحركة الإعرابية في رواية ورش مقارنة بغيرها من القراءات المتواترة، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها، الوادي، الجزائر، العدد01، مارس 2009.
39. وليد السراقبي: الموروث اللغوي والاستشراق "كيس فرستخ نموذجاً"، مجلة العلوم الإنسانية، حماة، سوريا، ع29، 2017.

40. ياسر الحروب: دراسة جديدة في قضية الابتداء بالنكرة في التراكيب اللغوية، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مج (05)، عدد01، 2010.
41. يحيى أحمد: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج20، ع03، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر1989.
42. يوسف أبو العدوس: همزة الاستفهام بين المفهومين النحوي والبلاغي، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات. إربد، الأردن، مج02، ع02، 1987.
- رابعاً- الرسائل الجامعية:**
1. إلياس جوادي: مخالفة الإعراب بين مقررات النظام النحوي، ومطالب الاستعمال اللغوي، إشراف الأستاذ الدكتور: محمد الحباس، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006-2007.
2. باسم يونس البديرات: الفكر اللغوي عند ابن خلدون في ضوء علم اللغة المعاصر، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور، عبد القادر مرعي الخليل، جامعة مؤتة، الأردن، 2007.
3. عبد الحسن عباس حسن الجمل الزويني: البحث اللغوي في دراسات المستشرقين الألمان العربية أنموذجاً، رسالة ماجستير، إشراف الأستاذ المساعد الدكتور: محمد عبد الزهرة غافل الشريفي، جامعة الكوفة - العراق، 2010.
4. خالد بن صالح الحجيلان: اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم اللغة العربية وآدابها في جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1421هـ.
5. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي: دلالة السياق، أطروحة الدكتوراه في علم اللغة، إشراف الأستاذ الدكتور، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مج01، 1418هـ.
6. سعدون طه سرحان العجيلي: ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور: رشيد عبد الرحمان العبيدي، الجامعة الإسلامية، بغداد، العراق، 2006.
7. الصديق آدم بركات آدم: النظرية التحويلية التوليدية وتطبيقها على النحو العربي (الرتبة أنموذجاً) أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد المنعم محمد الحسن الكاروري، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا السودان، 2010.

8. فاطمة محمد أمين: نظرية العامل ودراسة التركيب في النحو العربي، رسالة ماجستير، إشراف الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2002.
9. معالي هاشم علي أبو المعالي: الاتجاه التوافقي بين لسانيات التراث واللسانيات المعاصرة. الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أنموذجًا _ أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ المساعد الدكتورة: بان صالح مهدي الخفاجي، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد العراق، 2014.
10. ياسر محمد البستنجي: التراكيب المشتركة بين العربية واللغات السامية في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه، إشراف الدكتور: عادل سلمان بقاعين، جامعة مؤتة، الأردن، 2017.
11. ياسين بوراس: البحث اللساني في الفكر العربي المغاربي المعاصر، رسالة ماجستير إشراف الأستاذ الدكتور: صالح بلعيد، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2014.
12. يحيى بعبطيش: نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، إشراف أ.د. عبد الله بوخلخال، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005، 2006.

خامسا - المعاجم والموسوعات:

1. أحمد مختار عمر: معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 2008.
2. _____: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط01، 2008.
3. الأزهرى (أبو منصور محمد بن أحمد): تهذيب اللغة، تح: محمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر د ط، د ت.
4. إسماعيل بن حماد الجوهري: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط02، 1979.
5. إميل بديع يعقوب: موسوعة النحو والصرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط01، 2005.
6. الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2003.
7. ابن دُرَيْد (أبو بكر محمد بن الحسن): جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط01، 1987.

8. ابن فارس (حسين أحمد): مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د ط، 1979.
9. الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقرئ): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط02، 1119هـ.
10. _____: المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، دط، 1987.
11. مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، د ط، 2004.
12. محمد إبراهيم عبادة: معجم المصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة. مصر، ط01، 2011.
13. محمد سمير نجيب اللّدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، الأردن. ط01، 1985.
14. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم): لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

سادسا - الملتقيات والندوات والمؤتمرات:

1. عبد الرحمان الحاج صالح: النحو العربي والبنوية، اختلافها النظري والمنهجي؛ ألقى هذا البحث في الجلسة التاسعة عشرة من مؤتمر الدورة الثالثة والستين، مارس 1997.
2. عبد العزيز العماري: أداة لسانية واصفة ومفسرة، ضمن كتاب أعمال ندوة الإعراب المفهوم والمنهج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس، فاس، 1997.

أ - المواقع الإلكترونية:

- 01- بهاء الدين عبد الرحمان: الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي، شبكة الألوكة، السعودية. <https://www.alukah.net/library/0/102391>



فہر س المحتویات



فهرس المحتويات	
أ.....ح	مقدمة
10-02	مدخل: الاتجاهات اللسانية الحديثة في التعامل مع التراث اللغوي العربي
123-12	الفصل الأول: الإعراب بين الدرس العربي القديم والاتجاه الوصفي الحديث
53-12	المبحث الأول- الإعراب مفهومه وأقسامه عند المتقدمين
12	أولاً: مفهومه وأصالته
12	01- مفهومه وأصالته
12	أ- الإعراب لغة
13	ب- الإعراب اصطلاحاً
21	02- أصالة الإعراب
28	ثانياً- وظيفته و أغراضه
28	01-وظيفة الإعراب
28	أ- 01- عند الزجاجي
29	ب- 02- عند ابن فارس
29	ج- 03- عند الفراء
30	د- 04- عند الخشّاب
30	02-أغراض الإعراب
30	أ-إزالة الإبهام والإغلاق
31	ب- سعة التصرف في الكلام
33	ج- الدقة في المعنى والوقوف على أغراض المتكلمين
34	د-معرفة الأحكام الفقهيّة
37	ثالثاً- أنواع الإعراب

37	01- التقسيم الأول
37	01- أ- الإعراب الظاهر
39	01- ب- الإعراب المقدر
43	01- ج- الإعراب المحلي
44	01- د- الإعراب المحكي
47	02- التقسيم الثاني
48	02- أ- النصب
48	02- ب- الرفع
48	02- ج- الجرّ
49	02- د- الجزم
49	03- التقسيم الثالث
49	03- أ- الإعراب النظري
50	03- ب- الإعراب التعليمي
50	03- ج- الإعراب التطبيقي
123-53	المبحث الثاني: الإعراب بين الدرس العربي القديم والاتجاه الوصفي
53	أولاً- الإعراب بين الإثبات والإنكار عند المتقدمين والمحدثين
53	01- عند القدماء
53	أ- رأي الخليل
56	ب- رأي قطرب (محمد بن المستنير)
61	ج- رأي ابن خلدون
65	02- عند المحدثين
65	02-01- الفريق الأول

65	أ- رأي إبراهيم أنيس
77	ب- رأي فؤاد حنا ترزي
77	ج- رأي قاسم أمين
79	د- رأي سلامة موسى
83	هـ- رأي شريف الشوباشي
87	02-02- الفريق الثاني
91	03-02- الفريق الثالث
96	ثانيا- الوظيفة الدلالية للإعراب عند المحدثين
97	01- رأي إبراهيم مصطفى
102	02- رأي مهدي المخزومي
105	ثالثا- الحركة الإعرابية
106	01- مفهوم الحركة
106	01- أ- لغة
106	01- ب- اصطلاحا
109	01- ج- حدّ الحركة في الدرس الصوتي الحديث
110	01- د- الحركة عند الغربيين
111	01- هـ- وظائف الحركات
112	02- الحركة الإعرابية
114	02- أ- الحركة الإعرابية في الدرس الصوتي الحديث
118	02- ب- دلالة الحركات الإعرابية على المعاني النحوية
226-125	الفصل الثاني الربطة بين الدرس اللغوي العربي القديم والاتجاه الوصفي الحديث

186-125	المبحث الأول - الرتبة مفهومها وأقسامها
125	أولاً - منشؤها ومفهومها وأقسامها
125	01- الرتبة في الثقافة الإسلامية
127	أ - التقدّم بالزّمان
128	ب- التقدّم بالطّبع
128	ج- التقدّم بالرتبة
129	د - التقدّم بالفضل والشرف
129	هـ - التقدّم بالعلية
129	02- مفهوم الرتبة ومصطلحاتها
129	أ - مفهوم الرتبة
129	أ-01: الرتبة لغة
130	أ-02- الرتبة اصطلاحاً
133	ب- مصطلحات الرتبة
133	ب-1- الرتبة
134	ب-2- المرتبة
135	ب-3- الأصل
136	ب-4- الموضع
136	ب-5- الموقع
137	ب-6- التوسّط
137	ب-7- المركز
138	ب-8- السبق
139	ب-9- التّقديم والتأخير

140	03- علاقة الرتبة بالإعراب والمبنيات
140	أ- علاقة الرتبة بالإعراب
141	ب- علاقة الرتبة بالمبنيات
142	ثانيا- أقسام الرتبة وعلاقتها باللبس
144	01- الرتبة المحفوظة
144	أ- الصلة على الموصول
146	ب- الصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة
147	ج- المضاف إليه لا يتقدم على المضاف
147	د- الفاعل
149	هـ- رتبة التمييز
151	و- الأفعال التي لا تتصرف
153	ز- ما أعمل من الصفات تشبيها بأسماء الفاعلين وعمل عمل الفعل
153	ح- العوامل في الأسماء والحروف التي تدخل على الأفعال
162	ط- الحروف التي تكون صدور الكلام
163	ي- أن يفرق بين العامل والمعمول
163	ك- تقديم المضمرة على الظاهر في اللفظ والمعنى
164	ل- التقديم والتأخير إذا ليس على السامع أنه مقدم
164	ن- إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلا
165	02- الرتبة غير المحفوظة
170	03- اللبس وأثره في المعنى
170	أ- اللبس لغة

171	ب- اللّبس اصطلاحا
174	ج- أثر اللّبس في الرّتبة النّحوية
175	ج- 1- التباس المبتدأ بالخبر
179	ج- 2- التباس المبتدأ بالفاعل
181	ج- 3- التباس الفاعل بالمفعول
226-187	المبحث الثاني - الرتبة بين الدارسين العرب القدامى والمحدثين
187	أولا- الرّتبة في الدّرس النّحوي القديم
188	01- الرّتبة عند المدرسة البصريّة
188	01-1- الخليل بن أحمد الفراهيدي
189	01-2- عند يونس بن حبيب
189	01-3- عند سيبويه
192	01-4- الرّتبة عند المبرّد
193	01-5- الرّتبة عند السّيرافي
195	02- الرّتبة عند المدرسة الكوفيّة
195	02-1- الرّتبة عند الفراء
196	- قواعد الرّتبة النّحويّة بين المدرستين البصريّة والكوفيّة
200	03- الرّتبة عند المدرسة البغدادية
200	03-1- الرّتبة عند ابن جني
203	03-2- الرّتبة عند الرّمخشري
206	03-3- الرّتبة عند ابن يعيش
207	04- الرّتبة عند المدرسة المصريّة
207	04-1- الرّتبة عند ابن هشام

208	04-2- الرتبة عند السيوطي
211	ثانيا- الرتبة في الدرس البلاغي
211	01-الرتبة عند الجرجاني
214	02-الرتبة عند السكاكي
219	ثالثا- الرتبة عند الدارسين العرب المحدثين
219	01-الرتبة عند إبراهيم أنيس
221	02-الرتبة عند شوقي ضيف
222	03-الرتبة عند فاضل السامرائي
224	04-الرتبة عند محمد محمد أبو موسى
343-228	الفصل الثالث الإعراب والرتبة عند التوليديين التحويلييين العرب
253-228	المبحث الأول: النظرية التوليدية الغربية والنحو العربي
228	أولا- قراءة في النظرية التوليدية التحويلية
229	ثانيا- ثورة تشومسكي على اللسانيات البنيوية الوصفية
236	ثالثا- بين النظرية التشومسكية والنحو العربي
238	01-قضية الأصلية والفرعية
241	02-قضية العامل
244	02-1- فكرة الترتيب
244	02-2- الزيادة
246	02-3- الحذف
247	03-البنية العميقة والبنية السطحية
292-253	المبحث الثاني- الإعراب عند التوليديين التحويلييين العرب

253	أولاً- مفهوم الإعراب وأنواعه في النحو التوليدي
253	01- مفهوم الإعراب في النحو التوليدي
253	أ- مفهوم النحو التوليدي
256	ب- مفهوم الإعراب
258	ج- الإعراب من وجهة نظر توليدية
261	02- أنواع الإعراب عند تشومسكي
261	أ- الإعراب البنيوي
263	ب- الإعراب الملازم
266	ثانياً- الإعراب عند الفاسي الفهري
266	01- أنواع الإعراب عند الفاسي الفهري
266	01-أ- إعراب نحوي أو إعراب الحدود أو الإعراب البنيوي
268	01-ب- الإعراب الدلالي
268	01-ج- إعراب التجرد
269	02- إسناد الإعراب
270	ثالثاً- رؤية توفيق قريرة حول تعامل نظرية الإعراب مع اللسانيات الحديثة (نظرية النحو التوليدي)
272	أ- الإعراب
273	ب- العامل
276	ج- الإعراب ونظرية الربط والتحكم
278	د- بين الإعراب والبنيوتين العميقة والسطحية
278	د-01- مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية
343-292	المبحث الثالث- قضية الرتبة عند التوليديين التحويلييين العرب

292	أولاً- مفهوم الرتبة في النحو التوليدي
294	ثانياً- قضية الرتبة عند الفاسي الفهري
299	01- قواعد تغييرات الرتبة الأصلية في الجملة العربية
299	01- أ- التثبير
307	01- ب- الخفق
308	01- ج- التفكيك
310	01- د- الاشتغال
314	ثالثاً- محاولة خليل أحمد عمارة
317	رابعاً- محاولة ميشال زكريا
319	01- ترتيب العناصر اللغوية في البنية العميقة عند ميشال زكريا
323	1- أ- تحويل إبدال موقع الاسم
327	1- ب- تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء
331	خامساً- محاولة داود عبده
333	01- أصلية بنية الجملة العربية (فعل- فاعل- مفعول) عند داود عبده ومبرراته
333	01- أ- الفعل والمفعول مكوّن جملي واحد
338	01- ب- الأفعال التي تتعدّى بحرف جرّ
339	01- ج- الأفعال المساعدة
340	01- د- المساواة بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية
440-344	الفصل الرابع الإعراب والرتبة في النحو الوظيفي
365-346	المبحث الأول- النحو الوظيفي النشأة والتطور

346	أولاً- الاتجاه الوظيفي قبل سيمون ديك
354	ثانياً- نظرية النحو الوظيفي بعد سيمون ديك
356	01- نموذج الجملة
356	02- نموذج النص
358	ثالثاً- النحو الوظيفي في البيئة العربية(مبادئ النحو الوظيفي عند المتوكل)
390-365	المبحث الثاني- الإعراب في نظرية النحو الوظيفي
365	أولاً- مفهوم الإعراب في نظرية النحو الوظيفي
367	ثانياً- أنماط الإعراب في النحو الوظيفي
367	01- الإعراب الوظيفي
367	02- الإعراب البنيوي
368	ثالثاً- أنواع الحالات الإعرابية وقواعدها
368	01-أنواع الحالات الإعرابية:
370	أ- الحالة الإعرابية اللازمة
370	ب- الحالة الإعرابية الوظيفية
370	ج- الحالة الإعرابية البنيوية
371	02-قواعد إسناد الحالات الإعرابية
377	02-1- إعراب المحمول
378	02-01- إعراب المحمول الفعلي
379	02-01-2- إعراب المحمول غير الفعلي
380	02-2- إعراب الظروف الإنجازية
382	02-3- إعراب الحدود الوجهية/التركيبية
384	02-03-01- سُلْمِيَّة إسناد الوظيفة الفاعل

385	02-03 -02 سُلْمِيَّةُ إِسْنَادِ الْوِظِيْفَةِ الْمَفْعُولِ
440-390	المبحث الثالث - قضِيَّةُ الرّتْبَةِ فِي نَظَرِيَّةِ النّحوِ الوِظِيْفِي
390	أولاً: الرّتْبَةُ وَأَقْسَامُهَا فِي النّحوِ الوِظِيْفِي
390	01- مفهوم الرّتْبَةِ
391	02- تحديد رتبة المكوّنات
393	03- الرّتْبَةُ الْأَصْلُ والرّتْبَةُ الْفَرْعِيَّةُ
395	ثانياً: بين الرّتْبَةِ والوِظِيْفَةِ عِنْدَ الْمُتَوَكَّلِ
395	01- قضِيَّةُ الرّتْبَةِ فِي النّظَرِيَّاتِ اللّسَانِيَّةِ مِنْ مَنْظُورِ أَحْمَدِ الْمُتَوَكَّلِ
397	02- بين الوِظَانِفِ والرّتْبَةِ
398	02- 1- الوِظَانِفِ التّدَاوِلِيَّةُ
399	02- 1- أ- الوِظَانِفِ التّدَاوِلِيَّةِ الدَّاخِلِيَّةِ
427	02- 1- ب- الوِظَانِفِ التّدَاوِلِيَّةِ الْخَارِجِيَّةِ
410	ثالثاً- قواعد موقعة المكوّنات
416	01- قواعد مواقع المكوّن المحور
416	01- 1- قاعدة موقع المكوّن المحور في الجملة الفعلية
420	01- 2- قاعدة موقع المكوّن المحور في الجمل الاسمية
421	01- 2- أ- موقع المكوّن المحور غير الفاعل
422	01- 2- ب- موقع المكوّن المحور الفاعل
423	01- 3- قاعدة موقع المكوّن المحور في الجملة الرّابطيّة
427	02- موقع المكوّن المبتدأ
432	03- موقع المكوّن الذّيل
435	04- موقع المكوّن المنادى

447-442	الخاتمة
477-449	قائمة المصادر والمراجع
488-479	فهرس المحتويات

عنوان الأطروحة:

الإعراب والرتبة في التراكيب اللغوية العربية

دراسة في ضوء الدرس اللساني الحديث.

إشراف الدكتور:

اليزيد بلعمش

إعداد الطالب:

مراد شرفي

ملخص:

تقوم هذه الدراسة على شرح تفصيلي لظاهرتي: الإعراب والرتبة بين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة (الوصفية منها والتوليدية التحويلية والوظيفية ممثلة في نظرية النحو الوظيفي)، ولا شك أن قيمتهما اللغوية ومنزلتهما أثارت كثيرا من النقاشات والمحاورات في الدرس اللغوي العربي القديم والحديث، سواء من جهة بيان أهميتها في التركيب، أو من جهة بيان الأسس التي اتخذت في التحليل. وقد توصلت الدراسة من ذلك إلى عدد من النتائج والتي كان أبرزها أن ظاهرة الإعراب والرتبة يعتبران من أبرز الظواهر اللغوية دراسة وتأليفا عند النحاة القدماء، وحتى في الدرس اللساني الحديث وهو ما يعني أن التراث النحوي القديم عبارة عن منظومة متجددة تحمل مقومات استمرارها. **الكلمات المفاتيح:** الإعراب، الرتبة، التراث اللغوي، الدرس اللساني، التوليدية، التحويلية، الوظيفة.

Syntax and the rank in Arabic linguistic structures A study in the light of the modern linguistic lesson.

Prepared by the student :

Mourad Chorfi

Supervisor

Lyazid Belaameche

Abstract :

This study deals with a detailed explanation of the two phenomena: syntax and the rank between the Arabic linguistic heritage and modern linguistics (the descriptive, generative, transformative and functional demonstrated in the theory of functional grammar). There is no doubt that their linguistic value and status aroused many discussions and debates in the ancient and modern Arabic linguistic studies, whether in terms of explaining their importance in the structure, or in terms of explaining the fundamentals that were taken in the analysis.

The study arrived to a set of findings, the most outstanding of which was that the phenomenon of syntax and rank are considered one of the most outstanding linguistic phenomena studied and composed by ancient grammarians, and even in the modern linguistic lesson, which means that the ancient grammatical heritage is a renewable system that holds the elements of its continuity.

Key words: syntax, rank, linguistic heritage, linguistic lesson, generative, transformative, function.

The people's democratic republic of Algeria
Ministry of higher education and scientific research

emir abd el kader universit the
of Islamic sciences constantine



faculty of letters and islamic
civilization department of
lonquage and arabic literature

Syntax and the rank in Arabic linguistic structures
A study in the light of the modern linguistic lesson

Thesis submitted in fulfilment of requirements of degree doctor lmd of
language and Arabic, specialty: General linguistics

Preparation py:

Mourad Chorfi

under the supervision of:

D. Belaameche Lyazid

Member of the discussion committee

N	Name and first name	Qualification degree	Original university
1			
2	Belaameche Lyazid	Doctor	Emir abd el kader -constantine
3			
4			
5			
6			

Academy year 2022/2023 – 1444/1445 H